الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي

(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الأول

عالم الكتب

اللغة العربية – النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ – 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم – القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بيليوجرافية .

تدمك : ٣ – ٢٣٢ – ٢٣٢ – ٩٧٧

(ج١ / ج٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى – القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ – ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com


بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

فى كتابى: المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة»[١] بيّنت أن الحركة النحوية فى هذه الفترة بلغت نُضْجها، وآتت أكلها، وأعطت ثمارها.

ففى عهد الفاطميين عنوا بالدراسات النحوية عناية فائقة، تتمثل فى نشر الكتب النحوية.

ولحرصهم الشديد على الحفاظ على مقاييس النحو، واتباع أساليبه عيّنوا (ابن باب شاذ) النحوى محرّرًا فى ديوان الرسائل والإنشاء وكان (ابن بابشاذ) من كبار النحويين والقرّاء فى هذه الدولة.

وابن بابشاذ هو «الحسن طاهر بن أحمد المصرى الجوهرىّ، دخل بغداد تاجرًا فى الجوهر، وأخذ عن علمائها، وخدم بمصر فى ديوان الإنشاء»[٢].

وبعد سقوط الدولة الفاطمية بعد وفاة الناصر الفاطمى آخر خليفة من خلفاء هذه الدولة قامت الدولة الأيوبية فى مصر على يد الفتى الشجاع صلاح الدين الأيوبى المتوفى سنة ٥٦٧هـ.

ولم ينس صلاح الدين أن دولته قامت على أنقاض دولة الفاطميين ، والفاطميون كانت لهم فى مضمار الحضارة والعلم قدم راسخة وآثار واضحة «فمصر فى عهدهم نشطت فيها حركة علمية قوية، وانتعشت فيها مجامع الدرس على مثال ما كان فى عهد العباسيين»[٣].

وكما يقول سيد أمير على عن الأيوبيين الذين ساروا على هوى الفاطميين فى الحضارة والعلم «إنهم كانوا كالبطالسة الأولين يشجعون العلم، ويكرّمون العلماء، ويشيدون المكاتب العامّة، ودار الحكمة، التى حملوا إليها مجموعات

(١) نشر دار الشروق/ ١٩٨٠ ط أولى، ومؤسسة الرسالة/ ١٩٩٠ ط ثانية .

(٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطى ١/ ٢٨.

(٣) انظر مجلة المجمع اللغوى – المجلد الأول/ ١٧٠ .

عظيمة من الكتب فى سائر العلوم والفنون»[١] وفى سبيل العلم لم ينس صلاح الدين أن يؤسس أوّل مدرسة فى مصر، وهى المدرسة الناصرية التى بناها سنة ٥٦٦هـ»[٢].

وكان أوّل مملوك تولى الحكم فى مصر بعد الأيوبيين هو عز الدين أيبك التركمانى، وبتولّيه أسدل السّتار على الدولة الأيّوبية.

وفى عهد المماليك سقطت بغداد تحت أقدام التتار بعد أن كانت عروس الشرق لبست أزهى حللها، وأجمل زينتها على يد خلفاء بنى العباس الذين جعلوها أكبر مركز علمى ثقافى مما جعلها كعبة القصاد، وقبلة العلماء، وبفضلها تكونت مراكز علمية فى القاهرة ودمشق وقرطبة.

انهار هذا الصرح العلمىّ فى أيام تعدّ على رءوس الأصابع، فأصبحت خرابًا بلقعًا وقاعًا صفصفًا .

وقد وصف الإمام أبو الفداء مآسى التتار التى حلّت ببغداد، وسقوطها تحت أقدام التتار وصفًا ترتاع له النفوس، وتضطرب من أجله الأفئدة.[٣] وفى عهد قطز أحد حكام المماليك اتّجه هولاكو إلى مدينة حلب بالشام بعد أن استولى على بغداد.

وفى عين جالوت دارت المعركة بين المماليك وبين التتار «فحمل الملك المظفر بنفسه فى طائفة من عساكره، وهو يكرّ بهم كرّة حتى نصر الله الإسلام وأعزّه ، وانكسرت التتار، وولت الأدبار على أقبح وجه بعد أن قتل معظم أفيالهم»[٤].

فى ظلال هذه الأحداث السياسية والاجتماعية من أواخر القرن السادس الهجرى إلى نهاية القرن الثامن عاشت الحركة النحوية قوية متحركة نشطة بفضل أعلامها الذين لمعوا فى سماء هذا العلم فى هذه الفترة من الزّمان.

---

(١) مختصر تاريخ العرب والتمدّن الإسلامى/ ٥١٠ .

(٢) النجوم الزاهرة ٥/ ٢٨٦ .

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ٢٠٢-٢٠٣ .

(٤) النجوم الزاهرة ٧/ ٧٩ .

ومن أبرز هؤلاء العلماء وأشهرهم فى ميدان النحو بصفة خاصة ابن الحاجب المصرى،ولأنه صاحب الكافية التى شرحها الرّضى نلقى الضوء فى إيجاز على حياته.

ابن الحاجب المصرى:

هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الإمام، العالم جمال الدين أبو عمرو المعروف بابن الحاجب الكردى.

ولد فى أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد، وهى بلدة كبيرة خرج منها جمع كبير من أهل العلم والأدب»(١).

وقد انتقل إلى القاهرة صغيراً، لأنه ـ كما تحدثنا دائرة المعارف الإسلامية ـ حفظ القرآن الكريم فى القاهرة، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه والأصول على مذهب الإمام مالك، وكذلك النحو»(٢).

وفى القاهرة أخذ النحو والقراءات عن الإمام الشاطبى»(٣).

وكما تسلح ابن الحاجب بما يتسلح به العالم من شتى أنواع المعرفة جلس للإفادة وتردد بين القاهرة ودمشق مرّات كثيرة.

وإقامته بدمشق مكنته من أن يكون مدرسًا للمالكية، وشيخًا للمستفيدين عليه فى علمى القراءت والعربية»(٤).

والمادة التى كانت تشد ابن الحاجب إليها هى مادة النحو ، كما يقول صاحب «روضات ت الجنات» كان الأغلب عليه دراسة النحو(٥).

وإقامة ابن الحاجب فى دمشق لم تستمر طويلاً بسبب «حادث العزّ بن عبد السلام مع الملك الأشرف».

---

(١) الطالع السعيد للإدفوى (٢٦).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ٢/ ١٢٦ .

(٣) الطالع السعيد من ص١٨٨-١٩٥ .

(٤) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٩ .

(٥) روضات الجنات / ٨.

فقد كان هناك خلاف بين العز وبين الأشرف، ولم يجد العز من يقف إلى جانبه من العلماء، ويشد أزره فى محنته غير ابن الحاجب.

ولهذا السبب تغير الملك الأشرف عليه، مما أدّى به وبصاحبه إلى الخروج من دمشق، والعودة إلى مصر[١].

وبعد عودته إلى مصر سنة ٦٢٨هـ تصدّر بالفاضلية وجلس فى موضع الشاطبى»[٢].

وظل ابن الحاجب متصدّرًا بالفاضلية حتى انتقل إلى الإسكندرية للإقامة فيها، ولم تطل مدّة إقامته فى الإسكندرية حيث وافاه الأجل فى ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوّال، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبى شامة سنة ٦٤٦هـ.

الكافية

سمة التأليف فى عصر ابن الحاجب تتضح فى وضع المتون النحوية، من أجل جمع الخطوط الرئيسة للقواعد النحوية.

ومن منهج هذه المتون الإيجاز فى عرض القواعد النحوية ، وتقديمها فى فقرات تشير إلى الفروع، ولا تتعمّق فيها، مكتفية بالأصول دون شرح أو تحليل.

والذى حملهم على ذلك الخوف من ضياع هذا العلم بعد أن كثرت الفتن فى الأندلس واشتعلت نيران الحرب فى عهد الصّليبيين والمماليك.

فسقوط بغداد على يد التتار، وتحريقهم كتب اللغة والنحو، وتخريبهم خزائن تراث الفكر الإسلامى والعربى شجعهم على وضع هذ ه المتون.

ومن أشهر هذه المتون كافية ابن الحاجب.

ومنهج ابن الحاجب فى كافيته هو منهج الزمخشرى فى مفصله، فالناظر فيه يرى أنه مقسوم على أربعة أقسام:

---

(١) شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ .

(٢) الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية/ ١٣٩ .

الأول فى الأسماء، والثانى فى الأفعال، والثالث فى الحروف، والرابع فى المشترك من أحوالها.

وقد نهج على هذا التقسيم ابن الحاجب ، فقسم الكافية إلى أربعة أقسام أسماء وأفعال وحروف، ومشترك من أحوالها.

وأغلب الظن أن هذا الترتيب والتقسيم لم يكن من مبتكرات الزمخشرى ، فقد سبقه إلى هذا أبو على الفارسى فى كتابه «الإيضاح» فقد كان أول من ابتكر هذا الترتيب، وسنّه للمعاصرين له من تلاميذه، وللخالفين من النحاة من بعده»[١].

ولما ألف ابن الحاجب كتابه فى النحو ألف الشافية فى الصرف، وكعادته فى شرح ما ألف، وتوضيح ما أنتج شرح الشافية.

وقد شرح الرّضى كلاً من الكتابين. «ويعد هذان الكتابان النبع الذى استقى منه ابن مالك سرّ تسميته لمنظومته« الكافية الشافية» التى جمع فيها بين علمى النحو والصرف، وكانت هى الأصل الذى اختزل فيه الخلاصة المسمّاة بالألفية، وكأنّ ابن مالك أراد أن يبين فضله على حين اقتصر مجهود ابن الحاجب على إفراد كل منهما بكتاب موجز»[٢] وقد انتشرت الكافية انتشاراً كبيراً لأنها ـ كما يقول حاجى خليفة فى «كشف الظنون» ـ مختصرة معتبرة، مغنية عن التعريف، وهى دستور هذا الفنّ إذْ بها يعرف أكثر مسائله»[٣].

ولما كانت الكافية تشبه القوانين العامة أو الخطوط الرئيسة، وتحتاج إلى تفسير وإيضاح ألف لها شرحًا ليزيل غموضها، ويكشف عن أسرارها، وقد تداول الناس هذا الشرح، وأكبوا عليه، وأفادوا منه وشغلوا به.

وفى عهد ابن الحاجب كان الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى الأيوبى

---

(١) أبو على الفارسى / ٥٢١.

(٢) مقدمة أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون على الخزانة/ ٢٠.

(٣) «كشف الظنون» مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده.

محبًا للنحو كـأبيه، فلما رحل ابن الحاجب عن دمشق إلى الكرك نظم لهذا الملك مقدمته الكافية، وسمى هذا النظم: الوافية، ولم يكتف بنظمها بل شرحها له»[١].

وقد تسابق العلماء علـى شرح الكافية فظهرت لها شروح كثيرة بـاللغة العربية وبالفارسية وبالتركية.

أسلوب الكافية:

ابن الحاجب فى الكـافية عمد إلى التلخيص والإيجـاز لدرجة أن الدارس لها يجد صعوبة فى فـهمها وحل تراكيبها، والوقوف على أسـرار عباراتها، فهو وإن حاول بهذا الـعمل أن يلخص النـحو، ويقدمه قواعد سهـلة للمبتدئـين إلا أنه قد خانه الحظ وجانبه التوفيق فى الوصول إلى هذا الغرض.

ولا أدل علـى ذلك من أن الـرّضى شارح الـكافيـة، كان يـعانى مـن أسلوبـها وتراكيبها الشيء الكثير مما أدى به إلى مهاجمة المصنف، ولومه على هذه الصعوبة التى كـانت شعار أسلوبـه فى مقدّمتـه، فيقول: قال ابـن الحاجب فى مقدمـته فى إعراب الاسـم: «وهو مـعرب ومبـنىّ، فالمـعرب المـركب الذى لـم يشبـه مبـنىّ الأصل».

وعلق الرضى على هذا التعريف بقوله:

«ولفظ المركـب يطلق على شـيئين: على أحـد الجزأين أو الأجزاء بالنـظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخرى ، كما يقال فـى ضرب زيد مثلاً: إن «زيد» مركب إلى ضرب وضرب مركب إلى زيد فهما مركبان.

ويطلق علـى المجموع، فيقال: ضرب زيد مركّب مـن ضرب، ومن زيد، وهذا كما تقول لأحد الخفين هو زوج الآخر، وتقول لهما معًا: زوج.

وأراد المصـنف المعنـى الأول، وليس بمـرضىّ، لأن المركّـب فى اصطلاحـه فى المجموع أشـهر منه فـى كل واحد من جـزئيه، أو أجزائـه، فيوهم أن المـعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبًا من شيئين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه».

---

(١) كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ ، وما بعده .

ثم قال الرضى: وهذا دأب المصنف يورد فى حدود هذه المقدمة ألفاظًا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادًا منه على عنايته.

وينبغى أن يختار فى الحدود والرسوم أوضح الألفاظ فى المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ فى غير المعنى المقصود أظهر»[١].

شروح الكافية:

لمكانة الكافية فى مجال النحو العربى تنافس العلماء فى شرحها، ووضع الحواشي عليها، ويصعب على الباحث أن يعدد هذه الشروح.

والحق الذى يقال: إن الذى أضفى على هذه المقدمة شهرة واسعة النطاق هو شرح الشيخ رضى الدين الأستراباذى، الذى انتشر ذكره وسارت به الركبان فى بلاد العرب والعجم.

حقًا إن انتفاع العجم بالكافية وشروحها أكثر من انتفاع أهل مصر والشام بها، ولذلك سرّ، فإن ابن الحاجب كان يميل إلى الفلسفة والمنطق، والقياس والتعليل، وقد سادت فيه هذه الروح منذ أن نبغ فى علم الأصول حيث تقوم قضاياه على أسس منطقية، وأهل مصر ينفرون من الفلسفة ويفرون من المنطق.

ولهذا السبب «لم ينتفع أهل مصر بهذا الشرح لأنه نقل إلى مصر فى زمن متأخر بعد عصر أبى حيّان وابن هشام حيث لم يقفا على هذا الشرح»[٢].

أقول هذا، لأن الرضى سار على نهج ابن الحاجب فى عرض المسائل النحوية فى ضوء القضايا الفلسفية، والتحليلات المنطقية، فمن هو الرّضى؟

الإمام الرضى:

بعد هذه الجولة القصيرة فى مجال النشاط النحوى فى عصر ابن الحاجب الذى لفت الأنظار إلى كافيته، والعقول إلى مقدمته، أضعُ بين يدى القارئ ترجمة موجزة لشارحها المتألق الذى أضفى عليها من علمه ونبوغه ما جعلها خالدة خلود الزمن، باقية ما بقيت الحياة.

---

(١) شرح الرضى ١/ ٣٩.

(٢) انظر هامش كشف الظنون نهر ١٣٧٠ مجلد ٢.

لم يحظ الرضى بأقلام المؤرخين كما حظى غيره من العلماء النابغين، فلا نعرف شيئًا عن ميلاده، كيف نشأ، وعلى يد من تعلم؟ ومن الشيوخ الذين شرب من نبعهم، واستقى من علمهم ، ومن التلاميذ الذين حملوا لواء العلم من بعده؟

فحياته غامضة، وتاريخه مجهول، سكتت عنه الأقلام مع أنه أولى العلماء بالبحث عن حياته الاجتماعية، ورحلاته العلمية.

وكل ما كتب عنه لا يتجاوز عدة سطور، فالسيوطى فى «بغية الوعاة» يعترف بأنه لم يقف على اسمه، ولا على شىء من ترجمته.

ولولا عناوين شرح الرضى المخطوطة أو المطبوعة لجهلنا اسمه كما جهله السيوطى، فعلى أغلفة المخطوطات والمطبوعة التى اعتمدتها مرجعًا من مراجع التحقيق لما عرفنا اسمه واسم أبيه، فهو الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى.

ويبدو أن شهرة شرحه للكافية غطت على الجوانب المختلفة من حياته، فالسيوطى يقول عنه فى «بغية الوعاة»:

«الرضى الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذى لم يؤلف عليها - بل ولا فى غالب كتب النحو - مثلها جمعًا وتحقيقًا ، وحسن تعليل وقد أكبّ الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم فى مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها.

ولقبه : نجم الأئمة ولم أقف على اسمه، ولا على شىء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة.

وكما كان تاريخ ميلاده غامضًا كان تاريخ وفاته غامضًا أيضًا فالسيوطى يقول: «وأخبرنى صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع

وثمان أو ست هـ » ثم قال السيوطى: «والشك منى» [١] وهكذا من نص السيوطى نعلم أن تاريخ وفاته لم يكن موضع اتفاق فقد تكون وفاته سنة ٦٨٤هـ أو سنة ٦٨٦هـ.

ومّما يجدر ذكره أن البغدادى مؤلف الخزانة التى أوقفها على شرح شواهد الرضى لم يقتنع بما ذكره السيوطى فى «البغية» بالنسبة لتاريخ وفاته وبالنسبة لجهالة اسمه، فيقول: «وقد رأيت فى آخر نسخة قديمة من هذا الشرح ما نصّه:

«هو المولى الإمام العالم العلامة، ملك العلماء، وصدر الفضلاء، مفتى الطوائف الفقيه، المعظم، نجم الملّة، والدين محمد بن الحسن الأسترابادى.

وقد أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية [٢]فى ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وستمائة».

وعلّق البغدادى على ذلك بقوله: «هذا صورة ما رأيته، وهذا التاريخ غير موافق لما أرّخه هو فى آخر شرحه قبل أحكام هاء السّكت قال فيه: «هذا آخر شرح المقدمة، والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله، وصلواته على محمد وكرام آله.

وقد تم تمامه، وختم اختتامه فى الحضرة المقدسة الغروية على مشرّفها أفضل تحية رب العزة وسلامه فى شوال سنة ست وثمانين وستمائة».

وهذا يناقض ما ذكره السيوطى حيث يقول: إن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست وستمائة.

ويضيف البغدادى فى تحقيقه لسنة وفاته فيقول: «وقد ذكر البقاعى» فى «مناسبات القرآن» تاريخ هذا الشرح كما نقلنا، قال: هو محمد بن الحسن الاسترابادى، العلامة نجم الدين وتمم شرح الكافية فى سنة ست وثمانين

(١) بغية الوعاة ١/٥٦٧-٥٦٨.

(٢) نسبة إلى الغرى وهو مشهد الإمام على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - بالنجف.

وستمائة، ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلا بعد أبى حيّان وابن هشام»[١].

ونخلص من هذا التحقيق العلمى الذى عرضه البغدادى فى الخزانة بالنسبة لتاريخ وفاته فنقول:

وعلى هذا لا يمكن أن نعترف بما ذكره السّيوطى فى تاريخ وفاته، لأنه عاش مدّة يحرر شرحه ، ولهذا تختلف نسخه اختلافًا كبيرًا، كما أن شرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية.

الإشادة بشرح الرضى:

ظفر الإمام الرضى بتقدير العلماء، فأشادوا بفضله ، ورفعوا من ذكره، فجعلوه نجم الأئمة، وشيخ النحاة.

قال عنه السيوطى فى البغية، مشيدًا بشرحه : «لم يؤلف على الكافية ولا فى غالب كتب النحو مثلها جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل. وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها»[٢].

«ومن العلماء الذين أحاطوا الرضى بهالة من التقدير والتكريم السيد الشريف الجرجانى، على بن محمد على الحنفى الشريف الجرجانى الذى قال عنه العينى فى تاريخه: «عالم بلاد المشرق، كان علامة دهره، ومولده بجرجان من ولاية استراباذ سنة ٧٤٠ هـ، وأنه توفى بشيراز فى سادس ربيع الثانى سنة عشر وثمانمائة»[٣].

وكان الشريف له عناية خاصة بشرح الرضى على الكافية، فقد قرأها عليه عدة تلاميذ ومن أشهرهم: محمد حاجى ابن الشيخ المرحوم السعيد عمر محمد ، وقد كتب له إجازة لقراءة هذا الكتاب، ونشره بين الطلاب، نقتبس من هذه الإجازة الفقرات التالية فإنها تدل دلالة واضحة على مكانة الإمام الرضى وشرحه العظيم، يقول السيد الشريف فى إجازته:

---

(١) انظر هذه النصوص فى الخزانة ١/ ٢٨-٢٩.

(٢) بغية أبو الوعاة ١ / ٥٦٧.

(٣) مفتاح السعادة ١/ ٢٠٨-٢٠٩

«فإن صناعة الإعراب لا يخفى شأنها فى رفعة مكانها، تجرى من علوم الأدب مجرى الأساس، وتتنزل منها منزلة البرهان من القياس، وبها يتم ارتشاف الضَّرَب من تراكيب العرب بل هى مرقاة منصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن.

وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة، وفاضل الأمة، محمد بن الحسن الرضى الإسترابادى كتاب جليل الخطر ، محمود الأثر، يحتوى من أصول هذا الفن على أمهّاتها ومن فروعها على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمبانى وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعانى وتحريرها، وبالغ فى توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات، حتى فاق بيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم..

إلى أن يقول: وقد قرأه علىّ من أوله إلى آخره المولى الإمام، والفاضل الهمام، زبدة أقرانه فى زمانه، وأسوة الأفاضل فى أوانه : محمد حاجى ابن الشيخ المرحوم السعيد عمر بن محمد ـ قراءة بحث وإتقان، وقد نقّر فيها عن معضلاته، وكشف عن وجوه مخدراته.

هذا وقد أجزته أن يرويه عنى مع سائر ما سمعه علىّ من الأحاديث وفنون الأدب[١].

مذهب الإمام الرضى فى ضوء شرح الكافية

المصادر التى تناولت شخصية الإمام الرضى التى عرضناها سابقًا لم تبين لنا فى زحمة المذاهب، وتعدد العقائد فى هذه الفترة التى كانت تسود العالم الإسلامى، فلا نعلم أهو سنّى أم شيعى؟

والناظر لكتب التراجم والطبقات يرى أن مؤلفى هذه الكتب يحرصون دائمًا وفى غالب الأحيان أن يكشفوا عن مذهب الشخصية المترجم لها من حيث العقيدة أو المذهب.

---

(١) الخزانة ١/ ٢٩-٣٠.

وباجتهادى الخاص فى ضوء شرحه للكافية تأكد لى أنه شيعى، يلتزم مذهب الشيعة، وفى غالب الأحيان يستدل بأقوال الإمام على ـ كرم الله وجهه ـ مع أن كتب النحاة السابقة لعصره لم تتضح فيها هذه الظاهرة، فالناظر إلى كتاب همع الهوامع للسيوطى الذى قمت بتحقيقه فى سبعة أجزاء يرى أن أقوال على ـ كرم الله وجهه ـ اختفت من هذه الموسوعة النحوية الضخمة التى استوعبت أقوال الرجال، وأحصت أسماءهم فلم تذكر اسم علىّ إلا مرة واحدة فى الجزء الخامس من الهمع ص٦١.

أما فى شرح الرضى على الكافية، فإنّ اسم على كرّم الله وجهه يطالعك فى كثير من صفحاته مما جعلنى أصنع فهرسًا خاصًا لأقوال أمير المؤمنين على ـ كرم الله وجهه ـ :انظر الفهرس السابع وهو مخصص للأقوال المنسوبة إلى على ـ كرّم الله وجهه ـ .

والأدلة على تشيعه تتضح من بعض الأمثلة الآتية حيث يقدّمها فى ثوب شيعى، من ذلك :

١- قوله: اسم الفاعل من العدد إذا كان بمعنى واحديضاف إلى العدد المشتق هو منه، وإلى ما فوقه أيضًا ، كما تقول: الحسين رضى الله عنه ثالث الاثنى عشر»[1].

٢- «وقد يكنى عن العلم بـ «هن» كما فى قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

الله أعطاك فضلاً من عطيته   على هن وهن فيما مضى وهن

يعنى عبد الله وحسنًا وإبراهيم وبنى حسن بن حسن، وكانوا وعدوه شيئًا فأخلفوه، هذا والظاهر أنه كنى عن الجنس أى: على لئيم ولئيم ولئيم ، حُوشوا عن ذلك.

٣- ولا أدل على تشيعه من اعترافه بوضوح بهذا التشيع، ففى مقدمة شرحه بعد أن بين أنه ركب مركبًا صعبًا فى شرحه لهذه المقدمة، فهى لج يحتاج إلى

(١) ٤/ ٧٠.

غائص ماهر، وفج يتطلب سالكًا يتمتع بالفطنة الوقادة والبصيرة النافذة يذكر أنه «إن جاء مرضيًا فببركات الجنات المقدس الغروى» [١] ومعنى ذلك كما فى مقدمة خزانة الأدب أنه « أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغرويّة فى ربيع الآخر سنة ٦٨٨هـ والمراد بها مشهد الإمام على فى النجف»[٢].

قصتى مع شرح الرضى:

فى دراستى العليا بكلية دار العلوم جامعة القاهرة اعتمدت فى رسالتى الماجستير والدكتوراه على شرح الرضى الذى طبع فى أوائل ذى الحجة لسنة عشر وثلاثمائة وألف إلى جانب المصادر والمراجع الأخرى، فكنت أعانى من نقل النصوص التى أحتاج إليها عناء كبيرًا لكثرة التحريفات، وتداخل الكلمات، وسوء الطباعة وتآكل الحروف، واختلاط النقاط ، والخلو من علامات الترقيم، وغموض العبارات، ولما كنت أعمل فى جامعة الكويت أستاذًا للنحو العربى وقعت فى يدى نسخة من تصحيح أستاذنا المرحوم الشيخ يوسف عمر الذى تتلمذت عليه فى معهد القاهرة الثانوى، والله أشهد أننى كنت من المعجبين به فى بسط المسائل النحوية والصرفية، وتذليل صعوباتها حتى إنها كانت تدخل العقل بسهولة ويسر.

أقول: وقعت فى يدى هذه النسخة التى طبعت فى ليبيا حيث تولت طباعتها جامعة قار يونس.

وكنت أظن أن هذه النسخة الليبية حققت فى ضوء مخطوطات شرح الرضى ولكن الحقيقة أعلنها أستاذنا مصحْح هذا الكتاب حيث ذكر فى غلاف الكتاب عبارة: تصحيح وتعليق، فالرجل لم يدّع أنه حقق هذا الكتاب، لأنه اكتفى بعبارة التصحيح والتعليق، هذه ناحية.

---

(١) مقدمة الرضى.

(٢) مقدمة الخزانة.

وناحية أخرى أعلنها أستاذنا في شجاعة أدبية تدل على خلق علمي رفيع في هذا الزمان الذي كثر فيه الادّعاء، وذلك حيث يقول في مقدمة كتابه لشرح الرضي ما نصه:

«أما إخراج هذا الكتاب إخراجًا علميًا محققًا يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء التي أكثر منها الرضي معزوّة إلى أصحابها فذلك أمل أرجو أن يتحقق على يد من يوفقه الله تعالى، ويكون قادرًا على النهوض به»[1]. وبذلك قطعت جهيزة قول كل خطيب.

وراودتني نفسي أن أكون الأمل المرجوّ لأستاذنا رحمه الله في تحقيق هذا الكتاب، وصمم عزمي على أن أقوم بجولة في المكتبات العلمية التي تضم مخطوطات هذا الكتاب.

قمت برحلة إلى إنجلترا فصوّرت نسخة من المتحف البريطاني بلندن ونسخة أخرى من جامعة لندن، وثالثة من جامعة كامبردج.

وقمت كذلك برحلة إلى دمشق، فصوّرت نسخة من المكتبة الظاهرية وحصلت من مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة على نسخة من هذا الشرح.

وبدأ عملي في تحقيق هذا الكتاب مساء يوم الإثنين ١٤ من محرّم سنة ١٤٠٨هـ الموافق ٧ من سبتمبر ١٩٨٧م.

وها نحن نلقي الضوء على هذه النسخ ليكون الدارس أو الباحث على بينة من أمرها.

أولاً: النسخ المخطوطة:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت ـ بالمدينة المنورة.

- اسم الناسخ: عبد الوهاب النوسي.

---

(١) انظر مقدمة شرح الرضي للشيخ يوسف عمر.

- تاريخ النسخ: ١٠٢٠هـ.

- نوع الخط: نسخ.

- عدد الأوراق :٣٢٧ ورقة.

- عدد الأسطر: ٣٠

- الحجم ٣٠×١٧

- الرقم العام: ٢٦٠٥.

- رقم التصنيف ١٢٢/ ٤١٥.

٢- نسخة جامعة لندن:

- القسم الأول: رقم التصنيف ٨٢٣٢.

- اسم الناسخ : سعيد عبد الهادى الفضلى.

- تاريخ النسخ: ضحـوة نهار السبت لعشرين خلت مـن ذى القعدة الحرام عام ١٠٦٦هـ.

٣- نسخة مكتبة الظاهرية بدمشق.

- الرقم: ٦٥٩٦.

- تاريخ النسخ: فرغ من تحريره فى يوم الجـمعة المباركة - فى خامس عشر من شهر جمادى الآخرة عام ١٠٧٧ والناسخ مجهول.

٤- نسخة جامعة كامبردج - إنجلترا.

- الرقم العام : ١٣٥٦.

- رقم المخطوط: ١٣.

- تاريخ النسخ: ضحوة يوم الثلاثاء سابع عشر من شهر شعبان عام ١٠٩٨ هـ

- ووافق ختم هذا الكتاب المبارك قراءة يـوم الخميس ٢٣ من شهر رمضان سنة ١٠٨٣هـ.

٥- القسم الأول من نسخة المتحف البريطانى بلندن.

- الرقم ٣٩٣٣

ولم أهتد إلى الحصول على القسم الثانى منه، لأعرف تاريخ نسخه وعلى يد مَنْ تم نسخه؟.

ثانيًا: رموز المخطوطات فى تحقيقى:

- نسخة مكتبة عارف حكمت - رمزها - ع

- نسخة مكتبة جامعة لندن رمزها -ل

- نسخة مكتبة الظاهرية رمزها - ظ.

- نسخة مكتبة جامعة كامبردج ورمزها - ك.

- نسخة مكتبة المتحف البريطانى ورمزها - م.

ثالثًا: النسخة المطبوعة ورمزها : ط.

إلى جانب هذه المخطوطات قابلت النسخة المطبوعة على هذه المخطوطات وكنت إلى جانب المخطوطات أقابل فى ضوئها الكلمات، وأقارن الجمل والأساليب.

وتمتاز هذه النسخة المطبوعة بالتعليقات التى صنعها السيد الشريف على شرح الرضى، وقد ظفرت هذه النسخة المطبوعة بهذه التعليقات التى وضعت على هامشها وهى تعليقات رائعة حلت كثيراً من المشكلات التى قابلتنى فى التحقيق وتمتاز أيضًا هذه النسخة بأنها قوبلت ـ كما جاء فى خاتمتها ـ من النسخة الأخيرة للشارح.

هذا وقد تم طبع هذه النسخة فى مطبعة «الشركة الصحافية العثمانية» وقد صادف ختام طبع هذه النسخة فى أوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من هجرة من له العزة والشرف»[1].

(١)انظر خاتمة النسخة المطبوعة.

والناظـر إلى هذه النـسخة يرى أنـها محشوة بـالأخطاء مملـوءة بالتحـريفات والدليل على ذلك:

١- عدم ضبط الكلمات التى تحتاج إلى ضبط.

٢- اختلاط الصيغ بعضها ببعض فـ«فـعال» مثلاً من غير ضبط تحتمل أن تكون فعال بكـسر الفاء، أو فُعال بـضم الفاء، أو فعال بتـشديد العين مـع ضم الفاء أو فتحها.

٣- الكلمات الساقطـة من النصوص لا تعدّ لكثرتها مما يتـرتب عليه عدم فهم النص .

٤- اختلاط الشواهد الشعرية بالنصـوص النثرية، وبخاصة فى أنصاف الأبيات أو أجزائها.

٥- تجرد النصوص من علامات الترقيم مما يتـرتب عليه اختلاط المعانى بعضها ببعض.

رابعًا: النـسخة المطبوعة بـليبيا بتصـحيح وتعليـق أستاذنا الشيخ يـوسف عمر ورمزها : ب:

على الرغم من أن هذه النسخة طبعت طـباعة حديثة، حيث روعى فيها سلامة الحروف، وعلامات الترقيم، وصفّت علـى ورق أبيض مصقول وعلى الرغم من الجهد المـبذول فى إخراج هـذه الطبعـة وتصحيـحها، والتـعليق عـلى الكثـير من مسائلها.

أقول على الرغم من ذلك فقد كثرت الأخطاء فى هذه النسخة ـ كثرة هائلة ـ لا تتفق مع مكانة هذا الشرح وجلال قدره.

والـسبـب فى ذلـك يرجـع إلى أن أسـتاذنـا لم يـتمـكن مـن الحصـول علـى مخطوطـات هذا الكتاب كما ذكـر فى مقدمة كتابـه وفى خاتمته، فمن الـطبعىّ أن تكثـر الأخطاء ويتعـدد السقط، ويكـثر التحـريف، لأن الذاكرة وحدهـا أو الخبرة

النحوية ذاتـها لا تغنى شيئًا فى مضـمار التحقيق النحوى دون المخـطوطات التى تنير السبيل وتضىء الطريق .

وإليك البيان:

أولاً: أخطاء قرآنية:

الجزء الثانى: / ٨٨

﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾[النساء/ ٩٠].

فى هامش ب٢/ ٤٥ [النساء/ ١٩٠] تحريف.

- الجزء الثانى/ ١٩٧.

﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ [يس/ ٣٢].

وفى هامش ب٢/ ١٤١[يس/ ٢٢] تحريف.

- الجزء الثالث٣/ ٩١.

﴿إلهين اثنين﴾ [النحل/ ٥١].

فى هامش ب ٢/ ٢٥٩[الهين أثين [تحريف].

الجزء الثالث/ ٣٠٥.

﴿لننزعن من كل شيعة﴾ [مريم/ ٦٩].

فى هامش ب٣/ ٣٠٥ [لتنزعن] بتاء ونون ، تحريف.

- الجزء الخامس/ ٦٥.

﴿لولا أنزل إليه ملك﴾ [الفرقان/ ٧].

فى هامش ب٤/ ٦٣ [لولا أنزل عليه ملك] تحريف.

- الجزء السادس/ ١٥:

﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن﴾ [المائدة/ ٦٩].

فى هامش٤/ ٣٥٥[إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن] تحريف.

- الجزء السادس/ ٨٧.

﴿الذين إذا اكتالوا على الناس﴾ [المطففين/ ٢].

- فى هامش ب٤/ ١٢٩ [إذا كالوا] تحريف.

- الجزء السادس/ ٢٤٠.

﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا لمدينون﴾ [الصافات/ ٥٣].

- فى هامش ب/ ٤٦٤ [أئذا كنا ترابًا وعظامًا أئنا لمدينون] تحريف.

ثانيًا: أخطاء تتعلق بالقراءات:

- الجزء الثالث/ ٢٥٦:

-للذين يؤلون من نسائهم [البقرة/ ٢٢٦]

قرأ الأخفش: اللاّئى يؤلون: «بهمزة بعدها ياء ساكنة».

علق عليها المصحح بقوله: هكذا فى الأصل المطبوع وكأنها محرّفة عن الأعمش، انظر هامش ب٢/ ٢٠٠.

والصواب أن نسبة القراءة للأخفش سليمة، لأنه لم يرد فى كتب القراءات والتفسير من نسب هذه القراءة للأعمش.

والأخفش نسبت إليه قراءات متعددة، انظر فهرس معجم القراءات القرآنية تجد أن له ٣٠ قراءة.

الجزء السادس / ٢٦٠.

قل هو الله أحد نسب قراءة «أحدُ» بضم الدال إلى ابن عباس وهذا خطأ، فإن مصادر القراءات ومراجعها لا تنص على ذلك وإنما القراءة التى تنسب إلى ابن عباس: «أحدْ» بسكون الدال انظر قراءة رقم ١٢٠٣٦ فى معجم القراءات.

الجزء الرابع ص٢٩ هامش ١ من كتابى المحقق:

﴿يفصل بينكم﴾ [الممتحنة:٣].

وردت القراءة بالبناء للمفعول، إما بتشديد الصاد، وهى قراءة ابن عامر وغيرها بالتخفيف .

وفى هامش نسخة ب ٣/ ١٠٤- ذكر أنها لا تصلح للتمثيل، فهى تحريف وحذفها من الأصل، وأتى مكانها بالآية / ٩٤ من سورة الأنعام وهى «لقد تقطع بينكم » ولم يتنبه إلى أنها قراءة قرآنية، سجلناها فى معجم القراءات قراءة رقم ٩١٦٠.

ثالثاً: أخطاء تتعلق بالشواهد الشعرية:

- استشهد الإمام الرضى فى شرحه للكافية بشواهد شعرية، قد تكون أجزاء أبيات، وقد تكون أنصافها .

ولم يجرؤ النساخ أن يضيفوا إلى الأجزاء ما سقط منها أو إلى الأنصاف ما يكملها.

ولكن أستاذنا ـ رحمه الله ـ خالف هذه القاعدة وانحرف عن هذا المنهج، فمعظم الأجزاء والأنصاف تبرع بإضافتها إلى الأصل بدافع حسن النية، ليقرأ الدارس جزء البيت بما نقص منه بإضافة الصدور إلى الأعجاز والأعجاز إلى الصدور، وكان الأحرى به أن يلتزم بما صنع الرضى حتى لا يخرج عن الرسم الذى وضعه الشارح لتأليفه ، وهل كان يعجز الرضى أن يضيف إلى الأجزاء والأنصاف ما يكملها؟ ومالى أذهب بعيداً فالبغدادى الذى ألف خزانته لشرح هذه الشواهد لم يحاول أن يخرج عن الحدود التى رسمها الرضى فى عرضه لأبيات الشواهد وأجزائها وأنصافها وهامش الكتاب المحقق أو المصحح يتسع لهذا التغيير دون أن يمس الأصل الذى وضعه المؤلف.

ولا أبالغ إذا قلت : إن ظاهرة التغيير فى الشواهد امتدت إلى معظم شرح الرضى الذى صححه أستاذنا رحمه الله، وأكتفى هنا فقط بنماذج محدودة لتكون دليلاً على ما أقول، ففى هوامش أجزاء الكتاب الذى حققته ترى ما يلى:

- هامش ٢/ ٤٨ أضاف العجز إلى الصدر.
- هامش ٢/ ٥٧ أضاف الصدر إلى العجز.
- هامش ٢/ ٨٢ أضاف العجز إلى الصدر.

- هامش ٢/ ١٧٨ أضاف الصدر إلى العجز.

- هامش ٢/ ١٨٥ أضاف العجز إلى الصدر، وهكذا.

٢- وإلى جانب هذا التغيير امتدت بعض التحريفات إلى بعض شواهده، من ذلك:

في جـ ٢ / ١٠٤ - الشاهد رقم ٢٢٩ ، وفي ب ٢/ ٦٠: «الليل مرتقب» .

والصواب كما في المصادر والمراجع: «والليل مقترب».

- جـ٢/ ١٠٤ - الشاهد رقم ٢٥٢- في ب ٢/ ١٢٣: «والجَمَد» بفتح الجيم والميم.

والصواب: والجُمُد كما في المصادر والمراجع بضم الجيم والميم.

- جـ٢/ ٢٦٣ الشاهد رقم ٨٠٨ - في ب ٢/ ١٩٩، ضبطت كلمة : «متيح» بفتح الميم، والصواب الكسر كما في المصادر ، تحريف.

- جـ٢/ ٣٢٩ - الشاهد رقم ٣٥٦ في ب ٢/ ٢٦٤: «أبي مرادة» بالراء، والصواب «أبي مزادة» بالزاي.

-جـ ٣/ ١٢٣- الشاهد رقم ٤٢٣ في ب ٢/ ٣٨٩ تحريفان:

الأول: ضبط كلمة «جلان» بضم الجيم، والصواب الكسر.

الثاني: ضبط كلمة «كلّهم» بكسر اللام ، والصواب الفتح.

-جـ ٣ / ١٢٦ - شاهد رقم ٤٢٦ - في ب ٢/ ٢٩٠: شتنة المناسم (بالتاء).

الصواب: ششنة بالثاء.

- جـ ٣/ ١٦٨ - الشاهد رقم ٦٢٧ - في ب ٣/ ٢٢٣ «واشدو» بالواو

والصواب: واشدد بالدال.

-جـ٤/ ١٣٢- شاهد رقم ٦٨٧- في ب ٢/ ٤١ «بيتًا» بالباء والصواب «ميتًا» بالميم كما في المصدر.

جـ٥/ ٦٧ - الشاهد رقم ٨١٧ : فى ب ٤/ ٦٦ ـ ضبطت كلمة «وألحق» بالفتح وهو تحريف. والصواب: «وألحقُ» بالضم.

جـ٥/ ٢٤٢ - الشاهد رقم ٩٤٦ : فى ب ٤/ ٢٢٦: «الشاب» والصواب: «الشارب» بالراء.

جـ٦/ ٢١- الشاهد رقم ٩٨٤: فى ب ٤/ ٢٧٩: «وألحقه حتاه بالقوم لاحق» صوابه : وألحقه بالقوم حتاه لاحق.

جـ٦/ ٣٤ الشاهد رقم ١٠٠٠ - فى ب ٤/ ٢٨٧ «لفقت» بفاء وقاف والصواب كما فى المصادر «لففت» بفاءين.

جـ٦/ ١٣٣- الشاهد رقم ١١١٥ - فى ب ٤/ ٣٧١[ذات حولين] صوابه : [ذات اونين] كما فى المصادر.

جـ٦ / ٢٠٥ الشاهد رقم ١١٧٨ - فى ب ٤/ ٤٣٤ [ولا هلَعت] بفتح اللام والصواب كسر اللام لأنه من باب فرح.

جـ٦/ ٢٠٧ - الشاهد رقم ١١٨٠ فى ب ٤/ ٤٣٥ : «سكيرها» بالسين والصواب: «شكيرها» بالشين.

جـ٦/ ٢٤١ - الشاهد رقم ١٢١٦ فى ب ٤/ ٤٦٥ [وآلت رجلى] والصواب: «وألت نفسى» كما فى المصادر والمراجع.

رابعًا : بعض النصوص والعبارات، والجمل والكلمات الساقطة من نسخة (ب):

من نسخة ب سقطت نصوص وعبارات وجمل وكلمات وقد تجاوز بعضها النصوص الساقطة ستة سطور.

ولا تسمح مساحة المقدمة بعرض ما سقط من هذه النسخة، ولكننى أكتفى فقط ببعض النماذج، والمتصفح لكتابى المحقق تطالعه كثرة ما سقط من هذه النسخة.

انظر ما يتعلق بـ(ب) فى هوامش الأجزاء والصفحات من نسختى المحققة.

الجزء الأول: ١/ ٣١١ هامش رقم ٢.

الجزء الأول: ١/ ٣١٢ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٣٢٦ هامش رقم ٢

الجزء الأول ١/ ٣٣٠ هامش رقم ٣

الجزء الأول ١/ ٣٧٨ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٣٩٠ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٣٩٨ هامش رقم١

الجزء الأول ١/ ٣٩٩ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٤٠٩ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٤٢١ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٤٤٧ هامش رقم ١

الجزء الأول ١/ ٤٦٣ هامش رقم ٢

الجزء الثاني:

٢/ ٣١ هامش رقم ١

٢/ ٣٦ هامش رقم ٤

٢/ ٥١ هامش رقم ٣

٢/ ٥٢ هامش رقم ٢

٢/ ٦٠ هامش رقم ٣

٢/ ٦٦ هامش رقم ١

٢/ ١١٠ هامش رقم ١

٢/ ١٢٧ هامش رقم ١

٢/ ١٨٠ هامش رقم ١

٢/ ١٨١ هامش رقم ١

وانظر هوامش:

٣/ ١٦٠

٣/ ١٧٧

٣/ ١٩٢

٣/ ٢٢٣

٣/ ٢٣٠

هوامش الجزء الرابع:

٤/ ٢١١

٤/ ٢٦٧

هوامش الجزء الخامس:

٥/ ٧٥

٥/ ١١٠

٥/ ١٤٦

٥/ ١٨٢

٥/ ١٨٦

٥/ ١٩٩

٥/ ٢٦٧

هوامش الجزء السادس:

٦/ ٧٥

٦/ ٧٩

٦/ ٩٧

٦/ ١٠٥

٦/ ١١٠

٦/ ١٤٠

٦/ ١٤٦

٦/ ١٦٨

٦/ ١٧٨

ونكتفى بهذا القدر الذى خصصته لتحريفات النسخة الليبية سواء كان فى القرآن الكريم أو فى الشعر أو فى النصوص والجمل الساقطة، لنأخذ بيد القارئ إلى شرح الرضى من حيث منهجه، ومن حيث أسلوبه، ومن حيث تعبيراته، لنكون على بينة من أمر هذا الشرح الذى افتتن به الدارسون قديمًا وحديثًا.

سمات بارزة من منهج الرضى فى شرح الكافية

١- من منهجه أن يأتى غالبًا بنصوص من الكافية قد تطول وقد تقصر، ثم يتناول هذه النصوص بالشرح والتحليل، قاعدة قاعدة، وأحيانًا جملة جملة، وربما يتناولها كلمة كلمة حتى يفرغ من تحليل ما نقل من الكافية لينتقل بعد ذلك إلى مواضع أخرى.

٢- كثيرًا ما يشير الرضى فى أثناء شرحه إلى ابن الحاجب بقوله:

وقال المصنف، ويعنى بذلك قوله فى شرحه لكافيته، فقد شرح ابن الحاجب كافيته كما بينا من قبل .

٣- من منهجه تذليل المسائل النحوية بتشبيهات محسوسة من الحياة كقوله: «وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير لما أريد حذف شيء منه، وكان موضع اتصال كلمتين كالمفصل، والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو أقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتئام»[١] ... إلخ

وفى موضع آخر يقول: «وأمّا الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية . فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو: هل زيد خرج؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً تسلّت عنه، فإن

(١) ١/٤٠٦

كان أحد جزأى الجملة التى تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه فيجب أن توليه إياه [١].

من منهجه: عدم الاعتراف بتواتر القراءات:

قال الرضى: وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً له كقراءة ابن عامر «قتلُ أولادَهم شركائهم» ثم علق على ذلك بقوله: فقراءة ابن عامر ليست بذاك، وفى صراحة تامة قال: «ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»[٢].

- وفى موضع آخر ينكر قراءة حمزة: «تساءلون به والأرحام» بجر الأرحام، فيقول: والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين، لأنه كوفيّ، وأعلنها الرضى فى صراحة، ووضوح أنه ينكر هذه القراءة حيث يقول: «ولا نسلم تواتر القراءت السبع» [٣].

٤- من منهجه مناقشة النحويين، وتصويب سهام النقد لهم:

نقد الكوفيين فى قوله: إن «لكن» مركبة من «لا» و«إن» المكسورة وأصله: لا كإنّ.

قال الرضى: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب[٤].

- نقد عبد القاهر فى قوله: إن أسماء الأفعال معدولة على ألفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعل إلى الاسمية، وأما المبالغة فهى ثابتة فى جميع أسماء الأفعال على ما بينا قبل، لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر»[٥].

---

(١) ٤٥٨/١
(٢) ٣٣٠/٢
(٣) ٦٧/٣
(٤) ١٣٥/٦
(٥) ٣٧/٤

- نقد الزمخشرى وجماعة من النحاة حينما قالوا: إن «أمس» معرب عند بنى تميم مطلقًا أى فى جميع الأحوال .

وقد قال سيبويه: إن بعضهم يفتحون«أمس» بعد «مذ» فقيد هذا القول بقوله«بعضهم» وبقوله بعد «مذ» فكيف يطلق بأن كلهم يفتحون فى موضع الجر بعد أى جار كان؟(١).

- نقد ابن بابشاذ:

يقول الرضى فى الصفة المشبهة: ومسألة منها مختلف فيها وهى الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ثم قال:

«ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافته الشيء إلى نفسه(٢) ... إلخ.

نقد السيرافى:

قال الرضى: فثبت أن كان المفيدة للماضى التى لا تعمل مجرّدة عن الدلالة على الحدث مطلقًا..

وقد ذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون ، وهو هوس إذا لا معنى لقولك : ثبت الثبوت»(٣).

- نقد الزجاج:

قال الرضى: فهمزة أفعل على هذا للجعل كهمزة : ما أحسن، والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجيء فى حروف الجر.

وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية أى اجعله ذا حسن، والأول أولى لقلة همزة الصيرورة .

---

(١) ٤/ ١٧٥

(٢) ٤/ ٤١٧

(٣) ٥/ ٢٠٣

ثم إن الـزجاج اعتذر لـبقاء «أحسـن» فى الأحوال عـلى صورة واحدة بـكون الخطاب لمصدر الفعل أى: يا حسن أحسن بـزيد، وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى[١] .

٥- من منهجه استخدام الأساليب الأدبية فى القضايا النحوية:

قال الرضى: الهمزة وهل تدخلان على الاسمـية والفعلية، إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سـواء كان الخبر فيها اسمًا أو فعلاً بخـلاف «هل» فإنها لا تدخل على اسمية خـبرها فعل نحو : هل زيد قام إلا علـى شذوذ، وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل «أهل»..

ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها...

فلما كان أصلها قد، وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً فى حيزها تذكرت عهودًا بالحـمى، وحنت إلى الإلف المألوف، وعانقته وإن لم تره فى حيزها تسلّت عنه ذاهلة»[٢].

٦- وقبل أن أنهى الخطوط العريضة لمنـهج الرضى فى شرحه أحب أن أشير إلى أن الرضى لـم يسلم مـن النقد، فـقد وجه إليـه عبد القـادر البغدادى عـدة نقود متعلقة بالشواهد الشعرية التى ساقها فى شرحه .

نقد البغدادى لبعض شواهد الرضى:

– من ذلـك الشاهـد الذى ذكره الـرضى رقم ٥٦٢، واسـتشهـد به فى أسـماء الأصوات، ونسبه إلى جهم بن العباس وهو:

تـرد بحيَّهْلٍ وعاج وإنما ... من العاج والحيهل جن جنُونُها

يقول البغدادى معلقًا على هذا البـيت: نسبه الشارح لجهم بن العباس ولم أره إلا فى شرحه ولا أعرف جهمًا من هو؟ والله أعلم[٣].

---

(١) ٥/٢٥١، ٢٥٢.

(٢) ٦/٢١٩.

(٣) انظر الشاهد رقم ٤٧٤ فى الخزانة.

- ينسب إلى الأخطل شاهداً وهو الشاهد رقم ٨٧٧ بترقيمى، والموفى السبعمائة بترقيم الخزانة وهو:

وقال رائدهم أرسو نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار

قال البغدادى: وراجعت ديوانه مراراً فلم أظفر به[١].

- وفى الشاهد رقم ١١٣٥ ، وهو الشاهد ٨٨٨ فى الخزانة استطرد وذكر بيتين قبل الشاهد.

قال البغدادى : وكان ينبغى الاكتفاء بالبيت التالى لأنه موضع الشاهد وحذف ما قبله (٢).

- وفى الشاهد رقم ٨٧٨، وهو الشاهد رقم ٧٠١-٧٠٢ وفى الخزانة ذكر البغدادى أن الشاهد تضمن شاهدين لا شاهداً واحداً، فهو ملفق من بيتين، أحدهما لعبد الله بن الحر، وثانيهما للحطيئة[٢].

وفى الشاهد رقم ٩٠٠، وفى الخزانة رقم ٧١٨.

وهو قول الشاعر:

غادرته جزر السباع

يذكر البغدادى أنه لم يجد من استشهد به فى النحو غيره[٣].

- وفى الشاهد رقم ٢٢١، وفى الخزانة رقم ٢٠٤

يذكر البغدادى أن هذا الشاهد انفرد به شرح الرضى على الكافية[٤].

وأكتفى بما قدمت من نقد الخبير المحقق والعالم المدقق البغدادى صاحب الخزانة لبعض شواهد الرضى لأنتقل بعد ذلك إلى عرض خطتى فى تحقيق هذا

(١) ٦/ ١٥٢، والهامش.

(٢) ٥/ ١٣١-١٣٢، والهامش.

(٣) ٥/ ١٨٤ ، والهامش

(٤) ٢/ ٨٤ والهامش.

الشرح.

خطتى فى التحقيق:

١- وضع رموز للمخطوطات التى حققت فى ضوئها هذا الشرح وهى:

أ- رمز (ع) لنسخة مكتبة عارف حكمت.

ب- رمز (ل) لنسخة جامعة لندن.

جـ- رمز (ظ) لنسخة الظاهرية.

د- رمز (ك) لنسخة كامبردج.

هـ- رمز (م) لنسخة المتحف البريطانى.

و- رمز (ط) للنسخة المطبوعة.

ز- رمز (ب) للنسخة الليبية.

٢- مقابلة الأصل المطبوع بالنسخ المخطوطة.

٣- إذا كان هناك تعارض بين النسخ لا يفسد المعنى أثبتُّ من هذه النسخ ما أطمئن إليه، وجعلته فى الأصل مشيرًا إلى ذلك فى الهامش.

٤- تصويب الكلمات المحرفة فى الأصل المطبوع فى ضوء النسخ المخطوطة.

٥- قد تتفق النسخ فى التحريف، وفى هذه الحالة أحاول الرجوع ما أمكن لتصويب التحريف فى ضوء الأصول أو المصادر التى نقل عنها الرّضى.

٦- ضبط الشواهد الشعرية، وتكملة أنصافها ووضع جزئياتها فى أبياتها كاملة، وذلك فى هامش التحقيق.

٧- الإشارة فى الهامش إلى المراجع والدواوين التى احتوت هذه الشواهد.

٨- أعمل جاهدًا على نسبة الشواهد إلى قائليها.

٩- ضبط الأوزان والصيغ ضبطًا كاملاً يضع كل صيغة فى مكانها الصحيح.

١٠- [illegible] ما غمض من الألفاظ، وصعب من التراكيب.

١١- تخريج الآيات القرآنية، وذلك بذكر أرقامها، والإشارة إلى سورها فى الهامش.

١٢- الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة، فى ضوء كتاب بغية الوعاة للسيوطى.

١٣- العناية بعلامات الترقيم، وتوزيع الفِقَر فى البدء والانتهاء.

١٤- شرح ما غمض من ألفاظ الشواهد فى ضوء شرح البغدادى فى خزانته بغض النظر عن الدراسات المطوّلة التى تعمق فيها البغدادى حتى لا يطول الكتاب، وكل ما اقتبسناه منه ملخصات توضح المشكل، وتزيل الغامض.

١٥- ترقيم الشواهد، فهى وإن تكررت تأخذ رقمًا جديدًا تيسيرًا على الباحث، وتكرارها ليس عبثًا إنما جاء ليؤيد قاعدة جديدة غير القواعد السالفة، فمعظم الشواهد المكررة، موزعة على أبواب مختلفة وإلى جانب ترقيمى، التزمت بالاحتفاظ بترقيم الخزانة، مشيراً إلى ذلك فى الهامش، وقد بلغ عدد شواهد الخزانة ٩٥٧ شاهدًا، «قد يكرر - كما يقول أستاذنا عبد السلام هارون فى مقدمته للخزانة - الشاهد الواحد فيها فى مواضع مختلفة من الشرح ، فإذا تكرر الشاهد نبه البغدادى على ذلك ولم يدخله فى نطاق العدد»[١].

أما عدد الأبيات فى تحقيقى فقد بلغت ١٢٤٣ شاهدًا.

١٦- فهرسة جميع الأبيات ووضعها فى ذيل كل جزء بحيث تحمل ترقيمى وترقيم الخزانة ليسهل على القارئ استخراجها.

١٧- ترقيم صفحات النسخة الأصل المطبوعة فى هامش التحقيق .

١٨- وضع عناوين لضبط الكتاب وقواعده.

١٩- أشرت برمز (ص) لنصوص كافية ابن الحاجب وبرمز (ش) لشرح الرضى.

٢٠ - وضع فهارس متعددة فى جزء خاص تشمل الشواهد القرآنية والشعرية

---

(١) انظر مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون للخزانة/ ٢٠-٢١ .

والنثرية من حديث وأمثال وأقوال، وحكايات وصيغ وألفاظ فضلاً عن فهارس الأعلام، والأماكن والبلدان والمذاهب والطوائف.

وبعد فإن الحديث عن النفس مرذول وبخاصة في مجال العلم، فمهما بذل في سبيله فهو قليل لما يجب أن يكون.

وكل ما أرجوه من الله تعالى أن يجعل عملى خالصًا لوجهه ، بعيدًا عن الرياء والسمعة، وأن يوفقنى دائمًا إلى خدمة لغة القرآن، لأكون جنديًا من جنودها، ومجاهدًا فى سبيلها، ومضحيًا من أجلها، لا أنفك عنها ما دام فىَّ نفس يتردد أو عرق ينبض ، إنه سميع الدعاء، مجيب الرجاء.

ولا أنسى فى ختام هذا التمهيد أن أشكر الشاب المجاهد أشرف يوسف الذى سار فى درب أبيه رحمه الله فى حبه للتراث والعمل على نشره - على جهده الرائع فى إخراج هذا الكتاب إخراجًا علميًا من ناحية، وعلى ترحيبه بنشره فى عالم الكتب دون تردد من ناحية أخرى.

ولا أنسى أيضًا تقديم شكرى للأستاذ محمد نوار مدير عام دار جهاد والآنسة زينب طيبى المدير المسئول والمشرفة على الكمبيوتر، والعاملين بالمكتب على حسن التعاون لإخراج الكتاب سليمًا من التحريف، بريئًا من الأخطاء.. والله الموفق .

عبد العال سالم مكرم

زهراء حلوان فى ٦ من المحرم ١٤٢١ هـ.

الموافق ١١ من أبريل ٢٠٠٠ م.

وزارة الحج والاوقاف
مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمت

رقم التصنيف: ٤١٥ / ١٤٢

العنوان: شرح الكافية لابن الحاجب
المؤلف: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (... - نحو ٦٨٦ هـ)
أوله: الحمد لله الذي وجلت الآوه وعلى ان تحاط بعد ...
آخره: وان كان متحركا فمدة الاتكا روفق تلك الحركة ...

اسم الناسخ: عبدالوهاب النوسي تاريخ النسخ: ١٠٢٠ هـ نوع الخط: نسخ
عدد الاوراق: ٣٢٧ عدد الاسطر: ٣١ الحجم: ٣٠ x ١٧ سم
ملاحظات: نسخة مذهبة عليها بعض التصحيحات مشكولة نادرا

الرقم العام: ٢٦٠٥



الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد، وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحد، وتاهت في
موامي معرفته سابلة الأفهام، وغرقت في تيار عزته سابحة الأوهام، كلما عطر بال ذوي
الأفكار بنفحة من حقيقة ملكوته، وجميع ما تستغله ضمائر أولي الأبصار فهو على خلاف ما ذاته
المقدسة عليه من نعوت جبروته، وصلواته على خاتم أنبيائه، ومبلغ أنبائه، محمد بن عبد الله
المبشر به قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده. وبعد، فقد طلب إلي
بعض من اعتنى بصلاح حاله، وأسعفه بما تسمو إليه همته من مقترحات آماله، تعليق ما يجري
مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي، فاستدعيت له مع عوزها يحتاج إليه القائل
في هذا اللجج، والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة، والبصيرة النقادة، بذلا
لسؤله، وتحقيقا لمأموله، ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع،
فإن جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه، لا لقابلية فيه، وإلا فمن
قصور مؤلفه فيما ينحيه، والله تعالى الموفق لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.
قوله: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد. اعلم أن الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة، وليس الجمع من أسامي
هذا النوع جمعا الذي للتأكيد بنوع تحقيقه في باب الجمع، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير
كالعسل والماء، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب. وقيل إن اشتقاق
الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس، وهو اشتقاق بعيد. وقد تطلق الكلمة
مجازا على القصيدة والجملة، يقال: كلمة شاعر، قال تعالى: وتمت كلمة ربك. واللفظ في الأصل
مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به ههنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا
كما يقال: الدينار ضرب الأمير أي مضروبه، والكلام معناه، لكنه لم يوضع في الأصل مصدرا على
الصحيح، إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصب على المصدر نحو كلمته كلاما، وتكلم تكليما،
بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف، أو على أكثر من كلمة، وسواء كان مهملا
أو لا. أما إطلاقه على المفردات فكقولك لكل من تكلم بجملة كزيد، أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب
كزيد عمرو بكر: هذا كلام غير مفيد. وأما إطلاقه على المهمل فكقولك: تكلم فلان بكلام لا معنى له.
فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى، يطلق على كل حرف من حروف المعجم، وعلى أكثر
منه مفيدا كان أو لا، لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر الكلام

الورقة الأولى من نسخة عارف حكمت

الورقة الأخيرة من نسخة عارف حكمت

الورقة الأولى من نسخة الظاهرية

فتدخل همزة الانكار الجمل والمفرد . وأي قسم من أقسام الكلام
أردت بخلاف ألف الندبة كما مر في المنادى . ولا بد في حال الوقف
من هاء السكت . وأما حرف التذكر فقد يسر في كلام فصيح وذلك
أنه إذا انطق بكلمة من تذكر ولا يريد أن تقف وتقطع كان
وصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها إن كان متحركا كما تقول في
قال وتقول . ومن العام فالا فتمد فتحة اللام إلى أن يتذكر ما
يلي وتصله به ويقولو . ومن العام وبياء ساكنة إذا كان الآخر ساكنا
صحيحا منونا كان أو غيره . نحو هذا سيفي إذا أردت سيف من صفته
كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي وفي الالف واللام إذا تذكرت . نحو
الحارث قدي وألي وإن كان آخره ساكنا حرف مد . نحو القاضي
والعصا ويغزو . مدة ذلك الحرف إلى أن يتذكر . ولا يجتلب مدة
أخرى . ويجوز أن يقال إنه تجتلبها . وحرف الانكار كما قيل في مدة
الانكار . ولا يلي هذه الزيادة [illegible] السكت بخلاف زيادة
[illegible]
بالصواب وإليه المرجع والمآب

تم الكتاب بمن الملك الوهاب

فرغ من تحريره في يوم الجمعة المباركة وعاشر
من شهر جمادى الآخرة عام سبع وتسعين [illegible]
والحمد لله على نيل نواله وإنعامه
على كماله والصلاة على
محمد وآله وسلم

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين الكرام

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد، وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحد، تاهت في بوادي معرفته ألباب الأنام، وعزت في مجاري عزته سوابح الأوهام، وكل ما خطر ببال ذوي الأفكار فهو عن حضرة ملكوته [illegible] وجميع ما تعقد عليه ضمائر أولي الأبصار فهو حلاف ما دلت الأدلة عليه من نعوت جبروته، وصلوات الله على خاتم أنبيائه الذي سبق أنبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده، وبعد فقد طلب إلي بعض من أعتني بشأنه ... ما يتعذر مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الخائض في هذا اللج والسالك لهذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بدأ لا يقو به وعصما لا يؤوله ثم اقتضى الحال النجد الشهود التجاوز عن الإتمام إلى الشروع فإن جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه إذ تيسر فيه والذين يتصفون مواقعه بعين الرضى نسأل الله التوفيق إلى الموصل لإرشاد السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل قوله رحمه الله

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، أقول الكلم نقيض الكلم مثل تمرة وتمر وليس الجمع من أبنية هذا النوع جمعا لذي التاء كما ذكر الجمع بل هو جنس ... من الفعل والكثرة كالفعل والملك الكلم لا يستعمل إلا على ما فوق الاثنين ... والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرها في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعر قال تعالى وتمت كلمة ربك كما قال واللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد هاهنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما قال الله تعالى هذا خلق الله أي مخلوقه ... والكلام ... لكنه لم يوضع في الأصل مصدرا على الصحيح إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبه على المصدر ... كلمته كلاما وتكلم تكلما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف ... أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب ... وبكر هذا كلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له والقول ... الكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى واحد يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعاني وعلى أكثر منه مفيدا كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ... استعمال الكلام استعمال المصدر فقيل ... على عطائك

أنه في الأصل ما يعطى ... وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء ... وضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم ... فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعه إذ ليس جعلا أولا ولو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لآخر مع قصد التواطئ فيه ... لكان وضعا ... ولا يقال لكل لفظ يدل على معنى أنها موضوعة له ... فقصد التواطئ ... على هذا ... ألفاظ موضوعة لعدم قصد ... الأول إلى التواطئ على ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله لمعنى لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى الآن يفسر الوضع بتخصيص لفظ بشيء ... كان أو لا مع قصد التواطئ أو لا فيحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به أي يراد ... بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد نعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان له جزء ...

الورقة الأولى من نسخة كامبردج

ما نتي ويصله به ويقولون دمن العامي ويا ساكنه الآخر ان كان ساكنا صحيحا تنوينا

كان او غيره نحو هذا مستقبلي ان ازدت نبقا من صفنه كت وكيت

وتقول في قد تفعل وفي الالف واللام اذا تذكرت نحو الحارث

قدي والي وان كان اخره ساكنا حرف مد نحو العامي

والعصي ويغزو مدته لك الحرف الى ان يتذكر ولا

تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انه عتلبها

وتحذف الاولى كما قال في مده الانكار

ولا تلي هذه الزيادة ها السكت

بخلاف زيادة الانكار

لان هذه انما تزاد اذا لم تنفصل الوقف والله اعلم بالصواب

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب وكان الفراغ من تحصيله ضحى يوم الثلاثاء

لعله سابع عشر في شهر شعبان عام سنة [illegible] وسبعين [illegible] من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم

وافق ختم هذا الكتاب المبارك [illegible] يوم الخميس ٢٢ شهر شعبان سنة [illegible]

وذلك على سيدنا العلامة [illegible]

[illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

[illegible]

بالعدد ٥٥٠٥

A.H. 1076

الورقة الأخيرة من نسخة كامبردج

الورقة الأخيرة من نسخة كامبردج

BRITISH MUSEUM

DEPARTMENT O.P.B. + MSS.

CATALOGUE OR. 3933. ORDER SCH. 4723.

AUTHOR —

TITLE SHARH AL-KAFIYAH ARABIC

PLACE & DATE OF ORIGIN —

INCHES 1 2 CENTIMETRES 1 2 3 4 5

BRITISH MUSEUM PHOTOGRAPHIC SERVICE, LONDON

القسم الأول المتحف البريطاني رقم: ٣٩٣٣

الورقة الأولى من نسخة المتحف البريطاني القسم الأول

الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين فى الوقف ومدة الانكار تقع فى منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر فى المنادى ولابد فى حال الوقف من هاء السكت ههنا (واما حرف التذكير فليس فى كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا انطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول فى قال ويقول ومن العام قالا فتمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما نسى ويصله به ويقولو ومن العامى (ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفنى اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول فى قد فعل وفى الالف واللام ٧ فى نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضى والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل فى مدة الانكار ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم تقصد الوقف ❊ تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ❊ والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

٧ اذا تذكرت لمعه

❊ باصيلوب اتمام اوتجه بوكتاب دلپذير ❊

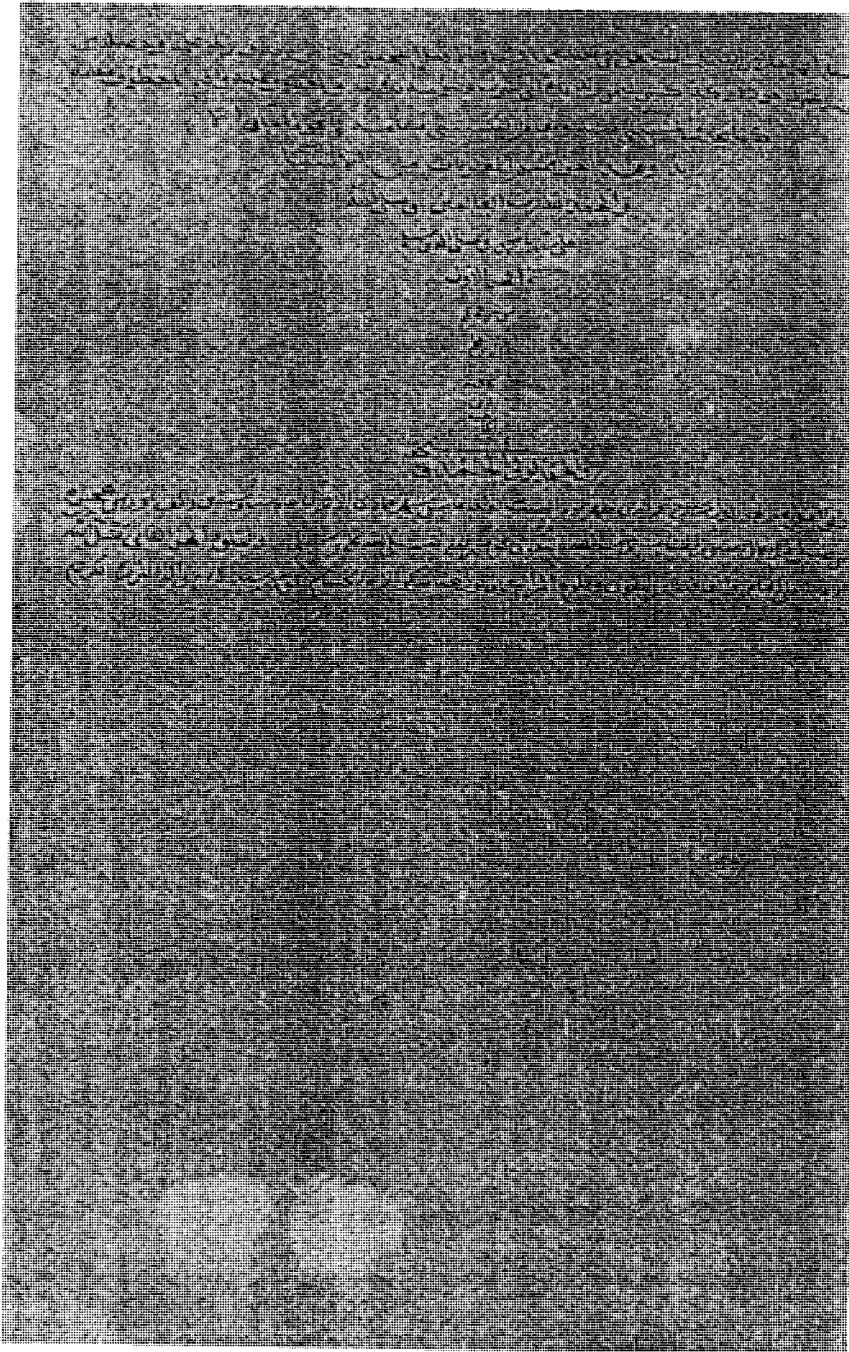
❊ سويلدم تعريض كونه جوهرين تاريخ اكا ❊

١٢٧٥ ❊ هر وجهله اولسه شايان طبع وتشيه اولور ❊

١٢٧٥ ❊ كافيه شرحى رضى الدين عالمده بجا ❊

لما كان شرح الكافية لنجم الدين الرضى الاسترآبادى ❊ متانتين المسائل ❊ ووثيق الدلائل ❊ ومأخذ الكل الشروح والحواشى • ومكشفا لمعانى اسرار التأويل التى لها الفواشى • وكان مختلف النسخ فى تراكيبه زيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا • تصحيحه وتبييضه مرارا • مع تبديل بعض عباراته الوجيزة • ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة • طبع باختيار النسخة التى قوبلت من النسخة الاخيرة للشارح ومثل فى اطرافها اكثر عبارات النسختين الاولين مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد • ومبينة لمعانى الشواهد • وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الابيات لتزداد شرفا بين الانام والاشراف • وينتشر فوائدها فى كل النواحى والاكناف • فى ظل السلطان الاعظم • والخاقان الافخم • السلطان ابن السلطان ﴿ السلطان الغازى عبد الحميد خان ﴾ ادام الله وجوده • وافاض على الكافة بره وجوده • فى المطبعة (الشركة الصحافية العثمانية) وقد صادف ختام طبعه فى اوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر وثلثمائة والف من هجرة من له العز والشرف

الصفحة الأخيرة من النسخة المطبوعة



الورقة الأخيرة من القسم الأول   جامعة لندن



الورقة الأخيرة من القسم الثاني   جامعة لندن

الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي

(٦٨٦هـ)

مقدمة الرّضىّ

الحمدلله الذى جلّت آلاؤه عن أن تُحاط بعدّ، وتعالت كبرياؤه عن أن تُشْمل[١] بحدّ. تاهت فى مَوامِي[٢] معرفته سابلة[٣] الأفهام، وغَرقتْ فى بحار عزتّه سابحةُ الأوهام.

كلّ ما يخطر ببال ذوى الأفكار فبِمَعْزل عن حقيقة ملَكوته، وجميع ما تُعْقد عليه ضمائرُ أولى الأبصار فعلى خلاف ما ذاتُه المقدّسةُ عليه من نعُوت[٤] جبروته.

وصلواتُه على خاتَم أنبيائه، ومُبَلِّغ أنبائه محّمد بن عبدالله المُبشّر به قبل ميلاده وعلى السّادة الأطهار من عِتْرته[٥] وأولاده.

وبعد، فقد طلب إليّ بعضُ مَن أعْتَنِى بصلاح حاله، وأُسْعِفُه[٦] بما تسعُهُ مَقْدرَتى من مقترحات آماله ـ تعليقَ ما يجرى مَجْرى الشّرح على مقدّمة ابن الحاجب عند قِراءتها[٧] عليّ، فانتْدبْتُ[٨] له مع عوَز ما يحتاج إليه الغائص فى هذا اللّجّ[٩]، والسّالك لمثل هذا الفجّ[١٠] من الفطْنة الوَقّادة، والبصيرة النّقادة بَذْلاً لسُؤْله[١١]، وتحقيقا لمأموله.

---

(١) فى ط فقط: تشتمل.

(٢) = الشريف: «الموامي: المفاوز، جمع مَوْماة، وأصلها مَوْمَوَة علي: فَعْلَلَة، وهى مضاعف، قلب واوها ألفًا لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها».

(٣) =: السابلة من الطرق: المسلوكة.

(٤) = فى (ع) فقط: «ثبوت» مكان: «نعوت».

(٥) عترة الرجل: نسله ورهطه الأقربون.

(٦) أسعفته: أعنته على أمره.

(٧) فى ط: «قرأتها» تحريف.

(٨) = الشريف: «ندبه لأمر فانتدب له، أى دعاه له، فأجاب.

(٩) = اللّج: معظم الماء كاللجّة.

(١٠) = الفجّ: الطريق بين الجبلين.

(١١) = السؤْل: ما يسأله الإنسان، وقريء: «أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى» [طه/ ٣٦] وفى (م): «لسؤاله»، وفى ط: «لمسئوله».

ثم اقتضى الحالُ بعد الشّروع التّجاوزَ(١) عن الأصول إلى الفروع.
فإن جاء مُرْضيًا فببركات الجَناب المقدّس الغرويّ(٢).
صلَوات الله على مُشَرِّفه لاتّفاقه فيه، وإلاّ فمن قصور مؤلفه فيما يَنْتَحِيه.
والله تعالى المؤمَّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

★★★

---

(١) = الشريف: «جاوزت الشيء وتجاوزته بمعني، وتجاوز عنه، أى عفا، وكأنه ضمّن التجاوز معنيً التباعد.

(٢) = الشريف: الغرويّ، والغريّ: الحسن».
وفي مقدّمة خزانة الأدب: «وقد أملى هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغرويّة فى ربيع الآخر ٦٨٨هـ، والمراد بها مشهد الإمام عليّ فى النجف.

الكلمة

(ص): «الكلمة: لفظ وضع لمعنًى مفرد».

(ش): أعلم أن الكلِم: جنس الكلمة مثل: تمْر وتَمْرة، وليس المجرّد من التاء من هذا النوع جمعًا لذى التاء ـ كما يجيء تحقيقه فى باب الجمع ـ بل هو جنس حقّه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء، لكن الكلم لم يُستعمل[١] إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو: تَمْر، وضَرْب، وقيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلْم، وهو الجرْح لتأثيرهما فى النفس وهو اشتقاق بعيد[٢].

وقد تطلق الكلمة / مجازًا على القصيدة والجُمل يقال: كلمة[٣] شاعر، قال: ٣ الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾[٤].

واللفظ فى الأصل مصدرٌ، ثم استُعْمِل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد[٥] هاهُنا كما استُعْمِل القَولُ بمعنى المقول،وهذا كما يَقال الدّينارُ ضَرْب الأمير، أى مضروبه.

والكلام بمعناه[٦]، لكنه لم يوضع فى الأصل مَصْدرًا على الصّحيح، إذْ ليس على صيغة مصادر الأفعال التى تَنْصبها على المصدر نحو: كلّمته كلاّمًا وتكلّم تكَلُّمًا[٧] بل هو موضوع لجنس ما يُتكلّم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر، أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مُهْملاً أوْ، لا.

---

(١) = أىْ: لم يطلق.

(٢) = الشريف: «لبُعْد المناسبة المعنويّة التى يتوقّف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا».

(٣) أى قصيدة شاعر.

(٤) الأعراف/ ١٣٧.

(٥) فى (ع)، «ط» المراد «به». بزيادة «به».

(٦) الشريف: «أى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ، فيكون معناه المتكلّم به.

(٧) = فى ط فقط: «كلمته كلاما، وتكلم «كلامًا» بدون ضبط، تحريف. وفى النسخ المخطوطة: كلمته كلامًا، وتكلّم تكلُّمًا بالضبط. وفى المعاجم اللغوية: كلمّه تكليمًا، وكلاّمًا ككِذّاب، وتكلّم تكلُّمًا وتكلاّمًا: تحَدّث.

ولعَل مراد الرّضيِ كِلاّمًا وتِكلاّمًا، لأنهما ليسا مصدرين قياسيين للفعلين: كلّم وتكلّم.

أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكّلم بكلمة كزيد، أو بكلمات غير مركّبة تركيب الإعراب كزيد، عمرو، بكر: هذا كلام غير مفيد. وأمّا إطلاقه على المهمل فكقولك: تكلّم فلان بكلام لا معنى له.

فالقول والكلام واللّفظ من حيث أصل اللّغة بمعنيً يُطلق على كل حرْف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه مفيداً كان أو، لا، لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام.

واشتهر الكلام لغةً فى المركب من حرفين فصاعداً، واللفظ خاصّ بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: لفظ الله، كما يقال: كلام الله، وقوله.

ثم قد استُعمل الكلام استعمالَ المصدر، فقيل: كلّمته كلامًا كأعطى عَطاءً، مع أنه فى الأصلِ لما يُعْطي، وهذا كما يُحْكى عنهم «عجبت من دُهنك لحيَتك» بضم الدّال بمعنى دَهْنك بفتحها.

وقد اختصّ الكلام فى اصطلاح النّحاة بما سيجيء.

والمقصود من قولهم: وضع اللفظ: جَعْلُه أوّلاً لمعنيً من المعانى مع قَصْد أن يصير متواطئًا(١) عليه بين قوم، فلا يقال: إذا استعملت اللّفظ بعد وضعه فى المعنى الأول: إنّك واضعُه، إذْ ليس جَعْلاً أوّلاً.

بل لو جَعَلْتَ اللفظ الموضوع لمعنيً(٢) لمعنًى أخر مع قَصدْ التَّواطؤ، قيل: إنّك واضعه، كما إذا سَّميت بزيد(٣) رجلاً.

---

(١) = الشريف: «أى لابدّ من قصد التواطؤ، لأن الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ، ولا يتصوّر إلاّ بالتواطؤ بينه وبين غيرهْ.

وإنما لم يصرحوا بذلك، لأن تعيين اللفظ بإزاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً.

(٢) فى ط فقط: «الموضوع لمعنى آخر» بسقوط كلمة: «لمعني» الثانية: تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة. والأسلوب.

(٣) الشريف: «أىْ بعد كونه مصدراً، لأنه من زاد يزيد زيداً.

ولا(١) يقال لكلّ لفظةٍ بَدَرتْ من شخص لمعنيً: إنها موضوعة له من دون اقتران قَصْد التّواطؤ بها.

ومحرّفات(٢) العوام على هذا ليست ألفاظًا موضوعة لعدم قَصْد المحرِّف الأوّل إلى التّواطؤ.

وعلى ما فسّرنا الوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: «لمعني»، لأن الوضع لا يكون إلاّ للمعني(٣)، إلاّ أن يفسَّر الوضع بَصَوْغ اللّفظ مهملاً كان أو، لا، ومع قصد التوّاطؤ أو، لا، فيحتاج إلى قوله: «لمعني»، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللّفظ: ما يُعنى به، أي يراد، بمعنى المفعول.

قوله: «لمعنىً(٤) مفرد» يعنى به المعْنَى الذى لا يُدلّ جزُء لفظه على جُزْئه، سواءٌ كان لذلك المعنى جزءٌ نحو.. معنى ضَرَب، الدّالُّ على المصدر والزّمان أو، لا جُزْء له كمعني: ضَرْب ونَصْر.

فالمعنى المركَّب على هذا، هو الذى يدلّ جزء لفظه على جُزئه نحو: ضَربَ زيُدٌ وعبدالله، إذا لم يكونا عَلَمَيْن، وأمّا مع العلمية فمَعْناهُما مفرد، وكذا لفظُهما، لأن اللفظ المفرد: لفظٌ لا يدلّ / جزؤه على جُزْء معناه، وهما كذلك، والـلفظ المركّب: الذى يدلّ جزؤه على جزء معناه. ٤

والمشهور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركّب صفة اللفظ، فيقال:

---

(١) فى (ع) «فلا» بالفاء.

(٢) الشريف: «الظاهر أن المحرِّف الأول استعمل لفظ المحرَّف فى ذلك المعنى بتوهّم وضعه له، لا أنه جعله له، وعيّنه بإزائه، وإنما فهم المعنى منه لمشابهته المحرّف منه الموضوع لذلك المعني، فلا حاجة إذًا إلى التصريح بقصد التّواطُؤ لإخراج المحرَّفات».

(٣) فى النسخ: «لمعني» بسقوط لام الجر ما عدا نسخة (ع).

(٤) فى (ع) «معني» بإسقاط لام الجرّ.

اللّـفظ المفـرد، واللـفظ المركّـب، ولا ينبـغى أن يُخْـترع فـى الحدود ألفـاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحدّ للتّبْيين.

وليس له[1] أن يقول: إنّى أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذى لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعالَ إذَنْ تخرج عن حّد الكلمة.

ولو قـال: الكلـمة لفـظٌ مفرد مـوضوعٌ سَـلِم من هـذا، ولم يَرِدْ عـليهُ أيـضًا الاعتراض بأنّ المركّبات ليست بموضوعه على ما يجيء.

واحترز بقوله: «لفظ» عن نحو الخَطّ والعَـقْد والنَّصْبَة والإشارة فإنها رُبّما دَلّت بالوضْع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

ويجوز الاحتراز بالجِنْس أيضًا إذا كان أخصَّ من الفصل بوجهٍ، وهو ههنا كذا، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظًا وقد لا يكون.

واحترز بقوله: «وضع» عن لفظ دالّ على معنى مفرد بالطّبع لا بالوضع كـ«أحّ الدّالّ على السُّعال ونحو ذلك، وعن المحّرف، وعن المهمل[2]، لأنه دالٌّ أيضًا على معنيً كـ«حيوة»[3] المتكلّم به، ولكن عقلاً لا وَضْعًا.

وبقـوله:«لمعـنىً» عمّـا صيغ لا لمـعنًـى كالمهـملات «كلـعِم»[4] ونـحوه مـن الهذيانات، وقد مرّ الكلام على هذا الاحتراز.

وبقوله:«مفرد» عن لفظ وُضِع للمعنى المركّب نحوَ عبدالله، وضرب زيد، غير علمين.

---

(١) وليس له: أى ليس للمصنف وهو ابن الحاجب.

(٢) فى (ع) فقط: «وعن المهمل وعن الصوت» بزيادة: «وعن الصوت».

(٣) فى (ع) فقط: «كحياة».

(٤) فى (ع) فقط : «كلفم» بالفاء، ولعل المراد: «كلعم» بالعين مقلوب: كلَعِم و«لعم» مهمل.

فإن قيل: إن التاء فى لفظ الكلمة للوحْدة، لأن كَلْمةً، وكَلْماً كتَمْرَة وتَمْرٍ، أو اللاّم [١]فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

فالجواب : أنَّ اللاّم فى مثله ليس للجنس ولا للعهد ، كما يجيئ فى باب المعرفة، ولئن سلّمنا ذلك، قلنا : إن الجنس على ضَرْبين.

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذى يحسُن فيه لفظة «كُلّ» كقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا ﴾[٢] أى كلّ إنسان[٣] وإلا لم يجز الاستثناء، لأنه عند الجمهور من النحاة يُخرِجُ ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيُناقِض الوحدة .

والثانى : ماهيّة الجنْس من غير دلالة اللّفظ على القلّة ولا الكثرة، بل ذاك احتمالٌ عقليٌّ كما فى قوله تعالى :﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾[٤] ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يُرِدْ استغراقَ الجنس أيضًا.

ومثله قولك: ادخل السوق، واشتر اللحم ، وكُل الخبز، فهذا النّوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذْ لا دَلالة فيه على الكثرة.

والمقصود فى هذا الموضع هو الثّانى، أى ماهّية الجنس من حيث هى هي، لأن الحدّ إنما يذكر لبيان ماهيّة الشيء، لا لبيان استغراقه .

إن قيل: لِمَ لمْ يقل «لفظة» ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث؟

فالجواب : أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفةً مشتقّةً غير مسبّبة، نحو : هند حسنة، أو حكمها، كالمنسوب. أمّا فى الجوامد فيجوز، نحو : هذه الدار مكانٌ طيِّب، وزيدٌ نَسَمة عجيبة.

(١) فى النسخ المخطوطة : «واللام» بالوار ، لا بـ«أو».
(٢) العصر/ ١ , ٢ . (٣) فى ط: «الإنسان» بـ «أل» تحريف.
(٤) يوسف . ١٤.

وقوله: «لفظ»، ههنا وإن كان بمعنى الصّفة أى ملفوظٌ بها، كما ذكرنا إلا أن أصله مصدر، ويعتبر فى مثل نحو: امرأة / صَوْم، ورجلان صَوْم، ورجال صَوْم، فلا يؤنّث ولا يُثنّيٰ ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغى أن يقول: «لفظة»(١) ليخرج عنه الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكذا الكلمات.

قلت: لا يخرجُ مثل ذلك بتاء الواحدة، لأن مثل قولك: قالا، وقالوا، كأرطي، وبُرْقع(٢) لفظة واحدة، وكذا كُل ما يتلفظ به مرّة واحدة مع أن كل واحد من الأوّلَيْن كلمتان، بخلاف الثّانِييْن.

إن قيل: هلا استغنى بقوله: «وُضِع» عن قوله : «مُفْرد» لأن الواضع لم يضع إلاّ المفردات، أمّا المركّبات، فهى موكولة(٣) إلى المستعمل بعد وَضْع المفردات، لا إلى الواضع.

فالجواب: أنّا لا نُسَلِّم (٤)أنّ المُركّب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إمّا أن يضع ألفاظاً معيّنةً سماعيّة، وتلك هى التى يحتاج فى معرفتها إلى علم اللغة.

وإمّا أن يضع قانوناً كُليّاً يُعْرف به الألفاظ فهى قياسيّة، وذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسيّة، وذلك كما بيّن أن كلّ اسم فاعل من الثّلاثّى المجّرد على وزن فاعل، ومن باب أفعل على وزن مُفْعِل،وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمُصَغّر، والجمع، ونحو ذلك، وتحتاج فى معرفتها إلى علم التّصريف.

---

(١) الشريف «قوله : فإن قيل : كان ينبغى أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان فيستغنى بذلك عن قيد الإفراد، وحاصل الجواب: أن جميع المركبات لا تخرج به، فاحتيج إلى قيد الإفراد، وبه يستغنى عن قيد إلحاق التاء، نعم من يُدّعى أن نحو: عبد الله علماً ليس كلمة واحدة يحتاج إلى التاء، لإخراج مثله، ولعله أنسب بقواعد العربيّة.

(٢) = فى م: «يرفع » بالياء والفاء، تحريف.

(٣) سقطت كلمة «موكولة» من جميع النسخ والتصويب من «ع» .

(٤) فى ط: «نسلم» بدون «لا» تحريف.

وإمّا أن يعرف به المركبات القياسيّة، وذلك كما بيّن مثلاً أن المضاف مُقَدّم على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفيّة تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج فى معرفة بعضها إلى التّصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفى معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا.

إن قيل: إنّ فى قولك: مسلمان، ومسلمون وبصْرىّ، وجميع الأفعال المضارعة جزءُ لفْظ كلِّ واحد منها يدلّ على جُزْء معناه، إذ الواو تدلّ على الجمعية، والألف على التثَنية، والياءً على النِّسبة، وحروف المضارعة على معنيً فى المضارع[١]، وعلى حال في[٢] الفاعل[٣] أيضًا.

وكذا تاء التأنيث فى «قائمة»، والتنّوين، ولام التعريف[٤]، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مُرَكَّباً، وكذا المعنى فلا يكون كلمةً، بل كلمتين.

فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان، صارتا من شِدّة الامتزاج ككلمة واحدة،

---

(١) = والمعنى هو : الحال والاستقبال.

(٢) «في» سقطت من «ط» والنسخ المخطوطة ما عدا «ع».

(٣) الشريف « من التكلم والخطاب والتوكيد مثلاً».

(٤) الشريف «لاخفاء فى أن التنوين ولام التعريف من حروف المعاني، وقد عدّوهما فيها، فكل واحدة منهما كلمة على حيالها، فنحو : الرجل كلمتان، لا كلمة واحدة لأنه قيد إفراد المعنى أخرجه عن حدها كما أخرج نحو : قالا، وقالوا : لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما :اللّفظة كما مرّ».
وأما ألف التّثنية وواو الجمع ، وياء النسبة، وتاء التأنيث المتحركة، وألفا التأنيث فقد قيل: إنها من حروف المباني، زيدت فى الكلم ، وجعل المجموع دالاً على المعنى المقصود ، كألف ضارب، وميم مضروب، فإن الدال على الفاعل هو مجموع لفظ : «ضارب» إلاّ أن هذه الدلالة إنما حصلت بزيادة الألف، فلذلك قيل: إنها للفاعل كما قيل: سين الاستفعال للسؤال ، ونون الانفعال للمطاوعة مع أن كل واحد من استفعل وانفعل كلمة حقيقة، لا كلمتان فى حكمها، فكذلك نحو: بصرىّ، ومسلمان، فالألفاظ المشتملة على هذه الحروف، كل واحد منها كلمة واحدة، وكذا الحال فى حروف المضارعة، فالهمزة فى :«أضرب» ليست كلمة ، بل هى مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقية، والضمير المستتر كلمة أخري».

فأعرب المركّب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكَلِم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سَكَن أول أجزاء الفعل فى المضارع وغُيِّر الاسم المنسوب إليه نحو: نَمَريّ، وَعَلَويّ، ووَشَويّ، ونحو ذلك، فتغيّرت بالحَرْفين[١] بنيّة المنسوب إليه، والمضارع وصارتا من تمام بنْية الكلمة.

وأما سكون[٢] لام الكلمة بلحوق التاء فى نحو ضَرَبْت، فلا يُوجب تغيير البنْية إذ لا تعتبر حركة اللاّم وسكونها فى البِنْية ـ كما يجيئ فى أول التّصريف[٣] إن شاء الله تعالى.

أما الفعل الماضى نحوُ: ضرب ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلولُ حروفه المرتّبة ، والإخبار عن حصول ذلك الحدَث فى الزّمن الماضى مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوعة وَضْعاً مُعَيّناً.

٦ والحركات مما يتلفظ به فهوَ إذَنْ كلمة مركّبة / من جزأين، يدلّ كلّ واحد منهما على جزء معناه، وكذا نحو: أُسْد فى جمع أَسَد، وكذا المصغر، ونحو : رجال ومساجد ، ونحو: ضارب ومضروب ومَضْرب، لأنّ الدَالّ على معنى التّصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة فى الأمثلة المذكورة: هو[٤] الحركات الطّارئة مع الحرف الزائد، ولا يصح أن نَدّعى ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادّعينا فى الْكَلِم المتقدمة، وكما يصحّ أن يُدّعى فى الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكَلِم اعتراضٌ وارد، إلا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جُزْؤهُ على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقّب للآخر، وفى هذه الكَلِمة المذكورة الجزآن مسموعان معًا.



(١) المراد بالحرفين : حرف المضارعة وياء النسب.

(٢) من قوله : «وأما سكون إلخ إلى قوله :أما الفعل الماضى سقط من «ع».

(٣) التصريف هو كتاب «شرح شافية ابن الحاجب للرّضى.

(٤) «هو» زيادة فى «ع».

[تقسيم الكلمة]

(ص): «وهى اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ».

(ش): (١) إنما قدّم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: زيد قائم. والمقصود من معرفة الكلمة: الكلام، والأحوال التى تعرض له من الإعراب وغيره، ثم قدم الفعل على الحرف، لأنه وإن لم يَتَأَتّ(٢) من الفعلين كلام كما تأتّى من الاسمين، لكنه يكون أحد جزأى الكلام، نحو: ضرب زيد، بخلاف الحرف فإنه لايتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام.

فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معاً، لأن الواو للجمع فيكون نحو: أَذَهَب زيدٌ؟ ونحو: مرّ بزيد (٣)كلمة لأنه اسم وفعل وحرف.

فالجواب: أنه كان يلزم ما قُلْت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما تقول: السّكَنْجبين(٤) : خلٌّ وعسلٌ وماء،(٥) وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك: الحيوان إنسان، وفرس، وبقر، وغير ذلك، ونريد(٦) بالجزئيّ: ما يدخل تحت كلّي، ويصحّ كون الكُلِّى خبراً عنه نحو: الإنسان حيوان.

وقولهم: الواو للجمع، لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً فى حالة واحدة، كما يجئ فى باب حروف العطف.

بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوماً عليهما، كما في: جاءنى زيد وعمرو، أو فى كونهما حُكمين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد، أو فى حصول مضمونيهما(٧)، نحو: قام زيد ، وقعد عمرو، بخلاف «أو» فإنها فى الأصل

---

(١) = فى «ع» فقط : «أقول: إنما قدّم» بزيادة :«أقول».

(٢) = فى ط فقط : يأت».

(٣) = فى «ع»فقط : «مرّ بعمرو» مكان :«بزيد».

(٤)= فى الفارسية: «سكنجبين» : طعام حلو.

(٥) = كلمة «وماء» سقطت من «ط» و«ع».

(٦) = فى ط : «وبزيد» تحريف ظاهر.

(٧) كلمة : «مضمونَيْهِما» سقطت من «ع». وفى «ع» أيضاً: «حصولهما» مكان: «حصول».

لحصول أحد الشيئين، فلو قال : الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى الكلمة أحد الثلاثة دون الباقِيَيْن، بلي، إن أريد الحصر مع «أو» قُدّم «إمّا» على المعطوف عليه نحو : الكلمة : إمّا اسم أو فعل أو حرف، فتكون القضّية مانعة الجَمْع والخُلوّ كما هو المذكور فى مظانّه.

وكذا كان ينبغى أن يذكره المصنف، لأن مقصوده الحصر بدليل قوله: «لأنها إما أن تدل».

فإن قيل: إنك حكمت على الفعل والحرف: أن كل واحد منهما كلمة، والكلمة: اسم، فيجب أن يكونا اسمين.

قلت: إن أردت بقولك: إن الكلمة اسمٌ: أنّ لفظهما اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة، لأن معنى كلامك، إذنْ أن الفعل كلمة من حيث المعني، ولفظ الكلمة اسم، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم، لعدم اتّحاد الوسط.

وكذا إن أردت به أنّ لفظ(١) معنى الكلمة اسم، لأنها لفظ دالٌّ على معنى مفرد، وكل لفظ هكذا: اسم، لأنه يصح الإخبار عنه، ولو بأنه دالّ على معنى مفرد، كما تقول «ضربَ» دالةٌ على معنيً مفرد، أو تقول: «ضَرَبَ» فعل ماض، فنقول هذا أيضاً مغالطة، لأن معنى كلامك، وهو أن الفعل كلمة ، وكل كلمة اسم: أنّ الفعل لفظٌ وضع لمعنى مفرد، إذا أريد بذلك اللّفظ معناه الموضوع هو له، كما في: «ضَرَبَ زيدٌ»، وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مُجرّد اللفظ كما فى قولك : «ضَرَبَ» فعل ماض، وهذا لا يُنْتج أن الفعل اسم(٢) لعدم اتحاد الوسط/ . ٧

فإن قيل: : فإذا كان نحو :«مِنْ» و«ضرب» فى قولك: «مِنْ» حرف جر ،

(١) كلمة «لفظ» سقطت من النسخ المخطوطة ما عدا «ع».

(٢) «أن الفعل اسم» سقط من «ع».

و«ضرب» فعل ماض، اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف، والثانى فعل، وهل هذا إلاّ تناقض؟

قلت: لم نُرِدْ [١] أن «مِنْ» فى هذا التركيب حرف، «وضرب» فعل، بل المعنى أن «مِنْ» إذا استعمل فى المعنى الذى وضع له أوّلاً نحو: خرجت من الكوفة حرْف، وكذا«ضرب» فعل ماضٍ فى نحو: ضرب زيدٌ[٢].

ومثله إذا قلت: مدلول الفعل لا يخبر عنه، فإنك أخبرت عن قولك: مدلول الفعل بقولك: «لا يخبر عنه»، لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه، وقولك : مدلول الفعل ليس كذا.

وكذا قولك: الفعل لا يسند إليه أى الفعل إذا كان بلفظه نحو: ضرب زيد، وقصدت معناه الموضوع هو له .

وكذا قولهم: المجهول مطلقاً لا يحكم عليه، أى الشيء الذى لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه، ولفظ المجهول مطلقاً مشعور به وبمعناه إذْ هو ما لا نعرفه.

ففى جميع ذلك مبتدآن أحدهما : محكوم عليه بشيء، وهو المذكور فى لفظك، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنيّ بلفظك عنه، فلا يلزم التناقض، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتّحاد الموضوعين .



(١) فى ط فقط : «يرد» بالياء.

(٢) الشريف : يعنى أن كلمة : «من» فى هذا التركيب اسم يدل على لفظة «مِنْ» المستعملة فى معنى الابتداء، والحكم بالحرفية إنما هو على ذلك المدلول لا الدّال الذى هو الاسم، فلا تناقض أصلاً، وكذلك الحال فى قولك: ضرب فعل ماض. والحاصل أن «مِنْ» و«ضرب» اسمان، فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم، والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمّي».

[أدلة تقسيم الكلمة]

(ص): «لأنهـا إمّا أن تـدلّ على مـعنى فـى نفـسها، أو ، لا ، الـثانـي: الحرف، والأوّل إمّا أن يقترن بـأحد الأزمنة الثلاثة أو، لا، الثانـي: الاسم، والأول: الفعل، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها».

(ش): اعلم أن اسم « أنّ» ضمير الكلمة والمضاف[١] محذوف، إمّا من الاسم أو من الخبر، أيْ لأنّ حالها إمّا دلالة، أو لأنها ذات دلالة.

ويجوز أن يـكون «أن تدلّ» مبـتدأ محذوف الخـبر أي: دلالتهـا ثابتة، ومـثله قولك: زيدٌ إمّا أن يسافر أو يقيم.

واللام فى قوله : «لأنها» متعلّق بما دلّ عليه قوله: «وهى اسم وفعل وحرف»، إذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الأقسام.

واستدلّ على الحَصْر بأن قال : هذا اللّفظ الدالّ عـلى معنى مفرد، أعنى الكلمة إما أن يدلّ على مـعنيً فى نفسه أو على مـعنًى لا فى نفسه، الثـاني: الحرف، أعنى الكلمة الـدالة إما أن يدلّ على معنيً لا فـى نفسها[٢]، والأول: أى الكلمـة الدّالة على معنـى فى نفسها، إما أن تقـترن بأحد الأزمنة الثّلاثـة، أو، لا، الثاني: الاسم، أى الكلمة الـدالة على معنى فى نفسـها غير مقترن بأحد الأزمـنة الثّلاثة، والأول: الفعل، أى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فهذه قسمة دائرة بـين النّفى والإثبات فتكون حاصرة أى لا يمكـن الزّيادة فيها، ولا النّقصان.

فتبيّن بدلـيل الحصر حدّ كلّ واحد من الأقسام، لأنه ذكر فـيه جنس كلّ واحد، وفصّله كما بيّنا، والمرّكب من الجنس والفصل: هو الحد.



(١) فى «ع» فقط «أو المضاف» بـ «أو» وليس بالواو كما فى بقية النسخ.

(٢) فى ط فقط :« نفسه».

[الكلام]

(ص): الكلام: ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاّ فى اسمين، أو فى فعل واسم».

(ش): إنما قدّم حدّ الكلمة مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفةُ الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركب على جزئه.

ونعنى بتضمّنه الكلمتين : تركُّبُهُ منهما، وكونهما[1] جزئيه، وذلك من دلالة المرّكب على كل جزء من أجزائه دلالةَ تضمُّن.

وجُزْءا الكلام يكونان ملفوظَيْن، كزيد قائم، وقائم زيد، ومقدَّرَيْن كَنَعَمْ فى جواب مَنْ قال: أزيد / قائم أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقدّراً[2] دون الآخر، وهو ٨ إمّا الفعل[3] كما فى : إنْ زيد قام، أو الفاعل كما فى: زيد قام، أو المبتدأ أو الخبر كما فى قوله تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[4].

والمراد بالإسناد: أن يُخبر فى الحال أو فى الأصل بكلمة أو أكثر عن أُخرى، على أن يكون المخبر عنه أهّم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر، وأخصّ به.

فقولنا: «أن يخبر» احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا :«فى الحال» كما فى :قام زيد، وزيد قائم ، وقولنا : «أو فى الأصل» لِيَشْمَلَ الإسناد الذّى فى الكلام الإنشائي، نحو : بعتُ، وأنت حرٌ، وفى الطّلبيّ نحو: هل أنت قائم؟وليتك، أو لعلك قائم، وكذا نحو: اِضرِب، لأنه مأخوذ مِنْ

(١) فى «ط» فقط : «أو كونهما» بـ «أو».

(٢) فى «ط» : «مقدار» تحريف.

(٣) فى «ط» فقط : «فعل» بدون «أل».

(٤) يوسف / ١٨.

تَضْرِبُ بالاتّفاق، وقياسه: لِتَضْرِب بزيادة حرف الطّلب قياساً على سائر الجُمَل الطّلبيّة، فَخفّف بحذف(١) اللاّم، وحَذْف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يُسمّ فاعله منه: لِتُضْرَب، وفي الغائب: لِيُضرِبْ وفي المُتَكلّم: لأضْرِبْ، ولْنضْرِب، لمّا قلّ استعمالها.

وقولنا: «بكلمة» كما في: زيد قائم(٢)، وقولنا : أو أكثر»، ليعمّ نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، فكان على المصنف أن يقول : كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه. ويجيئ فيه مزيد بحث إن شاء الله تعالي.

وقولنا: «على أن يكون المُخْبَر عنه أهمّ ما يخبر عنه» احترازٌ عن كَوْن الفعل خبراً أيضاً عن واحد من المنصوبات في نحو : ضرب زيدٌ عمرًا أمامكَ يَوْمَ الجمعة ضربةً، وضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة أمامكَ ضربةً، فإن المرفوع في المَوْضِعَيْن أخصّ بالفعل، وأهمّ بالذّكر من المنصوبات ـ كما يجيئ في باب المصدر.

وكان على المصنّف أن يقول: بالإسناد الأصليّ المقصود ما تركّب به لذاته، لِيُخْرِج بالأصلى إسنادَ المصدر واسمَيْ الفاعل والمفعول والصّفّة المشبهة والظّرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.

وأما نحو: أقائم الزّيدان، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال، وليَخْرِج بقوله : «المقصود ما تركّب به لذاته» : الإسناد الذى في خبر المبتدأ في الحَال(٣) أو في الأصل(٤)، وفي الصّفّة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جُمَلاً والإسناد الذّى في الصّلة والذّى في الجملة القَسَميّة، لأنها لتوكيد جواب القسم،

(١) في «ط» بخلاف «مكان» «بحذف»، تحريف.

(٢) قوله: «وقولنا بكلمة في زيد قائم» سقط من «ع».

(٣) أى إذا كان جملة خبرية.

(٤) الشريف: «أى إذا كان جملة إنشائية أو طلبية»

والـذى فى الـشّرطـية، لأنـها قَـيْدٌ فـى الجـزاء، فجـزاءُ الشّـرط وجواب الـقسـم كلامان[١]، بخلاف الجملة الشرطية، والقسميّة.

والفرق بين الجملة والكلام: أن الجملة مـا تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كـالجملة التى هى خبر المبتدأ، وسـائر ما ذكر من الجُمَل، فَيَخْرُجُ المصدرُ، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظّرف مع ما أسندت إليه.

والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مـقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس .

وإنّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار، لأنه أعم، إذْ يشمل النّسبة التى فى الكلام الخبريّ والطلبيّ والإنشائى ـ كما ذكرنا.

واحترز بقـوله: «بالإسناد» عن بعـض ما ركب من اسمين كالمـضاف والمضاف إليه، والـتّابع ومتبوعـه، وبعض المركّب من الـفعل والاسم نحو: ضَـرَبَكَ، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخَر مـن التركيبات الثنائية الممكنـة بين الكلم الثلاث[٢]، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أو حرف، وحرف مع حرف.

وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أى الإسـناد الذى هو رابطة، ولابُدّ له من طَرَفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع لا يصلح لأن يكون مسنداً ومسنـداً إليه، والفـعل يصلـح لكونه مسـنداً لا مسنـداً إليه، والحرف لا يـصلحُ

(١) الشـريف : «جواب القـسم كلام بلا نـزاع، وأما جواب الشّـرط ففيه بـحث، والحق أن الكـلام هو المجموع المركب من الشـرط والجزاء ، لا الجزاء وحده، لأن الصدق والكذب ، إنما تعلّقا بـالنسبة التى بينهما، لا بالنسبة التى بين طرفَيْ الجزاء ، يظهـر ذلك بالتأمل فى قولك : إن ضربتنى ضربتك ، فإنه قد لا يوجد منك ضربُ المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلام صـادقاً، ولو كان الحكم المقصود متعلقاً بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله فى الواقع بالكلية ».

(٢) في «ط» : «الثالث» مكان : «الثلاث» تحريف ظاهر.

لأحدهمـا والتّركيـب العقلى الـثّنائيّ بـين الثّلاثة الأشيـاء ، أعنى الاسمَ والـفعل
٩ والحرفَ لا يَعْدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعلْ أو الحرف، والفعل/ مع
الفـعل، أو الحرف، والحرفـان، فالاسمان يـكونان كـلاماً لكون أحـدهما مسـنداً
والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مُسْنَداً والاسم مسنداً إليه.

والاسم مع الحرف لا يكون كـلامًا، إذْ لو جعلت الاسم مسنداً فـلا مُسْند إليه، ولو جعـلته مسنـداً إليه فلا مسنـد ، وأما نحو: يا زيـد، فلسدِّياء مـسدّ «دعوت» الإنشائّى .

والفعل مع الفـعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسنـد إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

فظهر بهذا المعنى قوله :«ولا يتأتـيّ» أى لا يتيسَّر الإسناد إلا فى اسمين أو فعل واسم» .

والباء فى قوله بالإسناد للاستعانة : أى تركّب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى «مع» أى مع هذا الرّابط.



[تعريف الاسم]

(ص): الاسم : «ما دلَّ على معنىً فى نفسه[١] غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

(ش): لم يقتصر على ما تقدم مع قوله : «وقد عُلم بذلك حدّ كل واحد منها» لأنه أراد أن يصرّح بحدّ كل واحد من الأقسام فى أول مصنفه[٢]، والذى تقدّم لم يكن حدًا منها مصرّحًا به، ولا المقصود منه الحدّ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر .

قوله: «ما دلَّ» أى كلمة . دلّت، وإلا ورد عليه الخط والعقد والنصبة[٣] والإشارة، وإنما أورد لفظة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة فى قوله: «وهي:اسم وفعل وحرف»، فكل كلمة اسم كلمة، لأن الكلمة كُلّي، والاسم جزئيّ لها.

وقوله: «فى نفسه» الجار والمجرور مجرور المحلّ صفة لقوله: «معني». والضمير البارز فى «نفسه» لـ«ما» التى المراد بها الكلمة، كما أنّ الضمير فى قوله قبل: «على معنى فى نفسها» للكلمة.

وقال المصنف: «إن الضَمير فى قولهم: ما دلّ على معنى فى نفسه، وقولهم: «فى غيره» راجع إلى«معنى» فإن[٤]معنى ما دلّ على معنى فى نفسه، أى لا باعتبار

---

(١)= الشريف : «لاضمير فى ما دلّ على معنى فى نفسه باعتباره فى نفسه، وبالنظر إليه فى نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقول: الدار فى نفسها حكمها كذا، أى لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: الحرف ما دلَّ على معنيً فى غيره، أى باعتبار متعلّقه لا باعتباره فى نفسه».

(٢) فى ط: «صنفه» بسقوط الميم من أوله تحريف.

(٣)= النّصبة: فى اللسان: «نصب» : النصب والنُّصب: العلم المنصوب وفى التنزيل العزيز: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج/ ٤٣] وقرئ: نَصْب» بفتح النون، وسكون الصاد.

(٤) فى ط : «وإن» بالواو.

غيره ، كقولهم : الدار قيمتها فى نفسها كذا، أى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد، أو غير ذلك.

وفيه نظر، لأن قولهم فى حدّ الحرف على معنىً فى غيره نقيض قولهم على معنً فى نفسه، ولا يقال فى مقابلة قولك: قيمة الدار فى نفسها كذا: قيمة الدار فى غيرها كذا، بل يقال : لا فى نفسها.

ومعنى الكلام على ما اخترنا، أعنى جَعْل «فى نفسه» صفة لمعنىً، والضمير لـ«ما»: أنّ (١) الاسم كلمة دلّت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة(٢).

[تعريف الحرف]

والحرف : كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فـ «غير صفة» للفظ، وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرّف باللام والمنكّر بتنوين التّنكير، وقد يكون جملةً كما فى: هل زيد قائم، لأن الاستفهام معنىً فى الجملة، إذْ قيامُ زيد مُستفهمٌ عنه، وكذا النّفى فى : ما قام زيد، إذْ قيام زيد منفىّ فالحرف مُوجدٌ لمعناه فى لفظ«غيره» إمّا مقدّم عليه كما فى نحو «بَصرِىّ»(٣) أو مؤخر عنه كما فى «الرجل».

---

(١) كلمة : «أنّ» سقطت من «ط».

(٢) = الشريف : «وأمّا اعتراض الشارح فليس بشىء، إذ ليس مقصوده أنَّ مؤدّى لفظة: «فى» فى الموضعين واحد، بل لا يتصوّر ذلك، لأن كون المعنى معقولاً فى نفسه، ملحوظاً فى ذاته، وكونه ملحوظاً فى غير آلة لتعرّف حالة أمر معقول.
وأما حكم الدار كحسنها مثلاً فلا يوجد إلا فيها سواء كان ناشئاً من ذاتها أو مستفاداً من غيرها، وكذلك قيمة الدار أمر منسوب إليها سواء نشأت من ذاتها أو من غيرها، بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة، وعدم اعتباره تارة أخرى، وإن امتازا بأنه يصحّ أن يقال: المعنى ملحوظ مُعْتَبرٌ فى نفسه أو غيره، ولا يصح أن يقال : الدار حسنة فى نفسها أو غيرها، وذلك لأن ارتباط حسنا بغيرها إذا كان سبباً له ليس بحيث يصحّ كون الغير ظرفاً له، بخلاف ارتباط تعقّل المعنى بالغير فإنه ملحوظ فى ذلك الغير، ومعتبر فيه».

(٣) = حيث تقدم الاسم وتأخر الحرف وهو ياء النسب.

والأكثر أن يكون مَـعْنى الحرْف مضمونَ ذلك اللّفـظ فيكون متضمّنًا لـلمعنى الذى أحدث(١) فيـه الحرفُ مع دلالتـه على معـناه الأصـلىّ، إلاّ أن هذا تضـمّنٌ معنىً لم يدلّ عـليه لفظ المتضمّن ، كمـا كان لفظ البيت متضمّـناً لمعنى / الجدار، ودالاً عليـه، بل الدّالّ على المضـمون فيما نحـن فيه لفـظ آخـر مقترن بالمتـضمّن فرجل فى قولك: الرجـل، متضمّن لمعنى التعريف الذى أحـدث فيه اللام المقترن به، وكذا: ضرب زيد، فى : هـل ضرب زيد، متضمّن لمعنى الاسـتفهام، إذ ضَرْب زيد، مسـتفهم عنـه، ولابُد فى المستـفهم عنـه من معنى الاسـتفهام، ومُوجِـدُه فيه «هلْ».

وقد يكون مـعنى الحرف ما دلّ عليه غـيره مطابقةً ، وذلك إذا كان ذلـك الغير لازم الإضمار كـما دلّ همزة «أضـرب» ونون «نضرب» عـلى معنـى الضميـرين اللازم إضمارهما(٢).

وقد يكون الحرفُ دالاً على معنيين(٣) كلّ منهما فى كلـمة، كحروف المضارعة الدّالة على معنىً فى الفعل ، ومعنىً فى الفاعل.

والأغلب فـى معنى الحـرف أن يكون معـنى الأسماء الـدّالّة على المـعانى دون الأعيان، وقد تكون دالـةّ على العين أيضاً كالهمـزة فى «أضرب» ونون «نضرب» وتاء «تضرب» فى خطاب المذكّر، فإنها تفيد معانى الفاعلين بعد الأفعال.

---

(١) أى أحدثه الحرف بحذف عائد الصلة.

(٢) الشريف : «إذا كانـت هذه الحروف دالة على معنى الضـمائر كانت هى بالاسميـة والاستقلال أولى من الضمائر المقدّرة، ولا معنى لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر.
واعلم أن الشـارح يتبع فى هذا المقـام ما وقع فى عبارة المتـقدمين من النـحاة، ولم يدقق النظـر فيها ليطلع على مقاصدها.

(٣) الشريف: الأكثر أن يـدلّ الحرف على معنًى واحد، وفى «ع» فقط :« وقد يـكون معنى الحرف دالاً » إلخ بزيادة كلمة: «معنى».

ثم نقول: إنّ معنى «منْ» الابتداء فمعنى «من» ومعنى لفظ الابتداء سواء[١] إلاّ أنّ الفرق بينهما: أن لفظَ الابتداء ليس مدلولُه مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذّى فى نفسه مطابقة. ومعنى «منْ» مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصليِّ، فلهَذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو : الابتداءُ خيرٌ من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن «منْ» لأن الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟ ، بل فى لفظ غيره، وإنما يُخْبر عن الشىء باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة، فالحرف وحدهً لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعَلَم المنصوب بجَنْب شىء، ليدلّ على أنّ فى ذلك الشىء فائدةً ما، فإذا أُفْرِد عن ذلك الشىء بقى غَيْرَ دال على معنىً[٢] أصلاً.

فظهر بهذا: أن المعنى الإفراديّ للاسم والفعل فى أنفسهما وللحرف فى غيره.

ولا يصحّ الاعتراض على حدّ الحرف بالصّفات، وذلك بأن يقال: إنّ معنى «طويل»[٣] مثلاً فى: جاءنى رجلٌ طويلٌ موجد لمعناه أى: الطّول فى موصوفه حتى صار الموصول متضّمناً لهُ: وذلك أن معنى«طويل»[٤]: ذو طول فهو دالّ على معنيين: أحدهما: قائم بالآخر، إذ الطّول قائم بذو، فمعناه: الطول وصاحبه، لامجرّد الطول الذى فى «رجل» وإنما ذكر الموصوف قبله ليعيّن ذلك الصّاحب الذى دلّ عليه طويل وقام به الطول، لا ليقوم به الطول.

وأما قولهم : النّعت دال على معنى[٥] فى متبوعه فلكون المتبوع معيناً لذلك الذى قام به المعنى ومُخَصِّصًا له، وكونه إياه، بل المصدر. فى قولك : ضَرْبُ زيدٍ

---

(١) الشريف : «هذا باطل قطعاً، إذ لو كان معناهما واحداً لصحّ الإخبار عن معنى: «مِنْ» كما صحّ عن معنى الابتداء».

(٢) فى «م»: «على معنى فى شىء «أصلاً» بزيادة : «فى شىء».

(٣) فى «ع»: «إن معنى طول».

(٤) فى «م» «وذلك عدم الاعتراض الجواب أن معنى». بزيادة: عدم الاعتراض، الجواب.

(٥) فى «م» النعت دال على متبوعه، بسقوط : «معنى فى».

مفيدٌ لمعنًى فى لفظ غيره، أعنى ضاربيّة زيد، لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم: «دل» أى دلّ بالوضع، ولم يُوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنىً، إذْ يصحّ أن تقول[1]: الضّربُ شديدٌ، ولا يذكر الضّارب، ولا يَخْرُج/ بذلك عن الوضع. ١١

ويصحّ أن يُعْترض عليه بالأفعال، فإنّ «ضَرَبَ» وُضِع ليدل على ضاربيّة ماارتفع به.

ولا يندفع هذا الاعتراض إلاّ بما قال بعضهم: الحْرفُ: ما لا يدلّ إلاّ على معنىً فى غيره [2]، فإن «ضَرَبَ» مفيد فى نفسه الإخبار عن وقوع ضَرْب، وفى فاعله عن ضاربيّته، بخلاف «مِنْ» فإنه لا يفيد إلاّ معنى الابتداء فى غيره.

[تعريف الفعل]

قوله: «غير مقترن» صفة بعد صفة لقوله: «معنىً» ويتبين معنى قوله :«غير مقترن» ببيان قوله فى حدّ الفعل: هو «ما دلّ على معنىً فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أى على معنىً واقع فى أحد الأزمنة الثلاثة مُبيّناً، بحيث يكون ذلك الزّمان المعيّن أيضاً مدلول اللّفظ الدّالّ على ذلك المعنى بوضعه له أوّلاً، فيكون الظّرف والمظروف مَدْلولى لفظ واحد بالوضع الأصلّى، فيخرج عن حدّ الفعل نحوّ الضّرْب، والقَتْل، وإن وجب وقوعه فى أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا فى نفس الأمر، لأن ذلك المعيّن لا يدلّ عليه لفظ المصدر.

ويخرج نحو: الصّبوح[3] والغبوق[4] والقيلولة والسُّرى[5]، لأن اللفظ وإن

---

(١) فى ط : «أن يقول» بالياء.

(٢) الشريف : «أى الحرف لا يدل إلا على معنى معقول فى غيره ، فلم يصلح للحكم عليه، ولا به، ووجب ذكر متعلقه. والفعل يدلّ على حدث معقول فى نفسه، وعلى نسبته إلى غيره، وهى معقولة فى غيرها.

(٣) الصّبوح: الشّرْب بالغداة، يقال : اصطبح الرجل : شرب صبوحاً فهو مصطبح وصبحان.

(٤) الغبِوق: الشّرْب بالعشىّ، وقد غبقه فاغتبق.

(٥) السّرى : السّير ليلاً، يقال : سرى يسرى سُرىً بالضم وأسرى أى سار ليلاً، وبلاألف لغة أهل الحجاز وجاء القرآن بهم جميعاً :﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء / ١]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر / ٤].

دلّ على زمان لكنهّ ليس أحد الأزمنة الثلاثة أى الماضى والحال والمستقبل، وكذلك يخرج نحو خَلْق السّموات، وقيام السّاعة، لأنه، وإن اقترن الحدَثَان كلٌّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيّناً عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعاً.

ويخرج أيضًا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما، لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلاّ مع اشتراط الحال والاستقبال، إلاّ أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض، لا مدلولهما وَضْعًا.

وكذا يَخْرُجُ أسماءُ الأفعال، لأنّ ذلك فيها ليس بالوضع الأولّ، بل بالوضْع الثّانى ـ كما يجىء فى بابها.

ويدخل فيه المضارع، لأنه دالٌّ على أحد الأزمنة الثّلاثة بالوضع، إن قلنا: إنّه حقيقة فى الحال، مجازٌ فى الاستقبال.

وكذا إن قلنا: أيضًا باشتراكه فى الحال والاستقبال، لأن اللفظ المشترك فى مَعْنَيَيْن حقيقَةٌ فيهما موضوعٌ لكلّ واحد منهما، فهو فى أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا، وكذا فى الاستعمال، والتباس ذلك المعيّن على السّامع لا يُخِلّ بكونه لأحدهما معيّنًا.

وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعُروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدها معيّنًا فى الوضع، سواء كان الإنشاء العارض لازمًا[١]، كما فى «عسى» أو غير لازم كما فى «بعِْت»، و«اشتريت».

ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى، والمستقبل، والحال، إذا أريد به الفعل الذى مضى، والفعل الآتى، والفعل الحالى، لأن لفظ الماضى ليس موضوعًا للحدَث الكائن فيما مضى من الزّمان، بل لكل ماضٍ فى الزمان أو فى المكان، نحو مضى فى الأرض، وكذا المستقبل والحال.

---

(١) أى غير مفارق عن ذلك الفعل.

والأولى أن يقال: الفعل ما دلّ على معنىً فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل، ولا يرد أيضًا مثل الصّبوح والغَبُوق والسُّرى، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالغُبُور مثلاً بمعنى كون الشىء فى لماضى أو فى المستقبل، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثّلاثة بالحروف المرتّبة، لا بالوزن، ومن ثَمَّة تبقى هذه الدّلالة مع تغيّر الوزن كالغابر، وغَبَر يَغْبُر.

والحقّ أنه بمعنى المضىّ أو البقاء فى المكان[1] أو فى الزمان قال الله تعالى: / ١٢ ﴿كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾[2].

وإنما لم يُفسّر قوله: الأزمنة الثلاثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال.

والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسُن فى الحُدود، وكذا لفظ «الاقتران» مهملٌ غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يُورد فى الحدود[3] إلاّ الألفاظ الصّريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها.

إن قيل: إنّ ضمير الغائب والأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسمية، وكم الخبرية، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام خارجةٌ عن حدّ الاسم بقوله: «فى نفسه».

فالجواب: أن الضّمير المذكور والأسماء الموصولة، وإنّ احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذى هو الشىء المبهم، ويُحْدثاه فى ذلك اللفظ، فإن لفظة «الذى» مثلاً تفيد معناها الذى هو الشىء المبهم فى نفسها لا فى صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه منها، لا لإثبات ذلك الإبهام فى الصّلة.

---

(١) غبر من باب دخل، وغبر الشىء بقى، وغبر أيضًا: مضى وهو من الأضداد.

(٢) الأعراف ٨٣.

(٣) الشريف: «آعتبار الحيثيّة مشهور فى الحدود، فالمعنى مادل على معنىً مقترن من حيث هو مقترن، فيكون دالاً على الاقتران.

وكذا ضمير الغائب، فهما مبهمان[١]، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع: أنه لابد لهما من مُعيّن مخصّص، فلهذا عُدّا من المعارف.

وكذا اسم الإشارة إلا أنه كثيراً ما يكتفى بقرينة غير لفظيّة للتخصيص.

وأما الكاف الاسمية فمعناها: المثل، بخلاف الحرفيّة فإن معناها التّشبيه الحاصل فى لفظ آخر.

وكذا معنى كم كثير، لا الكثرة التى هى معنىً فيما بعدها، بخلاف «رُبّ» عِنْد من قال بحرفيتها، فإن معناها القلّة التّى فى مجرورها.

وإنما وجب القول بهذا «فى رُبَّ» و«كم» و«الكافين» الاسمية والحرفيّة صونًا لحدّى الاسم والحرف عن الاعتراض، ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين «ربّ» و«كم» بما فرّقنا تحكُّمًا، لكن لما ثبت اسمية «كم» بدخول علامات الأسماء عليها، ولم يثبت مثله فى «ربّ» وكذا فى الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى لِيَسْلَم الحدّان.

وأمّا اسم الاستفهام واسم الشرط فكلّ واحد منهما يدلّ على معنى فى نفسه وعلى معنىً فى غيره، نحو قولك. أيَّهم ضَرَبْتَ؟ وأيَّهم تضربْ أضربْ، فإن الاستفهام متعلّق بمضمون الكلام، إذ تَعْيين[٢] مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشّرط موجود فى الشّرط والجزاء «وأيّ» فى الموضوعين دالٌّ على ذات أيضًا، وهى ليست معنىً فيما بعدها، فَسَلِم حدّ الاسم.

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه.. إنّ حرْفىْ الاستفهام والشرط أعنى الهمزة، و«إنْ» حذفتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال، فكان الأصل: أأيهم ضربت، وإنْ أيهم تَضْرِب أضرب، ثم تضمّن «أيّ» معنى الاستفهام والشّرط، فالمعنيان عارضان فيها[٣] وإن كانا لازمين.

---

(١) أى الموصول والضمير.

(٢) = فى المخطوطات: تعين.

(٣) أىْ فى: «أيّ».

وكذا ما سوى «أيّ» من أسماء الاستفهام والشرط، نحو: مَنْ تضرب؟ أي أمَنْ تضرب؟ و«مَنْ» بمعنى: «أي» فى التعيين[١] فى الاستفهام. وكذا: مَنْ تَضْرِب أضْرب أى: إنْ مَن تَضْرِبْ، فجميع أسماء الاستفهام والشرط بمعنى: «أى» الشرطيّة والاستفهاميّة.

هذا ولو قلنا: الحرف ما لا يدلّ إلا على معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها، وبالكاف، ورب، وكم.

[خواص الاسم]

(ص): «ومن خواصّه دخول اللاّم، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة».

(ش): الفرق بين الحَدّ والخاصة مّطرد ومنعكِس، والخاصة مطردة / غير منعكسة. ١٣

والمراد بالاطّراد[٢]: أن تضيف لفظ كلّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره، كقولك فى قولنا: الاسم: ما دلّ على معنىً فى نفسه غير مقترن: كل ما دلّ على معنىً فى نفسه غير مقترن فهو اسم.

وكذا تقول فى الخاصّة: كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم.

والمراد بالعَكْس عند النحاة[٣] أن تجعل مكان هذين نقيضهما، فتقول: كلّ ما لم يدلّ على معنىً فى نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول فى الخاصة: كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم.

وقد يقال: العكس بجعل[٤] المبتدأ خبرًا والخبر مبتدأ مع بقاء النّفى، والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطّرد قضية الحدّ والمحدود كليّة مع جَعْل المحدود

(١) فى: «ع» سقطت كلمتا: «فى التعيين».

(٢) الشريف: الاطراد: حاصله: أن الاطّراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم.

(٣) سقوط: «عند النحاة» من «ع».

(٤) فى ط فقط: «العكس أن يجعل».

موضوعًا نحوُ، كلّ اسم دالّ على معنىً فى نفسه غير مقترن، وتنعكس كُلِّيَّة نحو: كلٌّ دالّ على معنى فى نفسه غير مقترن اسم.

وقضيّة الخاصة تنعكس كليّة، ولا تطّرد كذا، نحو: كلّ ما دخله اللّام اسمٌ، ولا يقال: كل اسم يدخله اللام.

قوله: «دخول اللام» أى لام التّعريف الحرفيّة، بخلاف لام الموصول فى نحو: الضّارب والمضروب، فإنها لا تدخل إلاّ على فعل فى صورة الاسم - كما يجىء فى الموصولات - وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما اختصّت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيين الذّات المدلول عليها مطابقةً فى نفس الدّال، والفعل لا يدلّ على الذّات إلاّ ضِمْنًا، والحرْف مدلولهُ فى غيره، لا فى نفسه.

وأما قول الشاعر:

١ = يقولُ الخنى وأبغضُ العُجم ناطقًا إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجدَّعُ[1]

(١) هو الشاهد الأول فى الخزانة. واستشهد به البغدادىّ «على أن «أل» فى: «اليجدّع» اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك قبيح لايجىء إلا فى ضرورة.
وقال ابن السراج فى: «الأصول»: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر.
وقال البغدادى: الخنى: الفحش من الكلام، وألفه منقلبة عن ياء، ولهذا كتبت بالياء.
«وأبغض» اسم تفضيل على غير قياس، لأنه بمعنى اسم المفعول.
والعُجْمُ: جمع أعجم وعجماء، وهو الحيوان الذى لا ينطق، والأعجم أيضًا: الإنسان الذى فى لسانه عَجْمة، وإن كان بدويًا لشبهه بالحيوان.
والمغنى: أراد الشاعر تشبيه صوته إذ يقول الخنى فى بشاعته بصوت الحمار إذ تقطع أُذُنه وصوت الحمار شنيع فى غير تلك الحال، فما الظن به فيها؟».
وقد نسب البغدادى هذا الشاهد فى خزانته إلى ذِى الخِرق الطّهوىّ.
انظر الخزانة ١/ ٣٤ - ٤٥.
من شواهد: الإنصاف/ ١٥١، ٣١٦، ٥٢٢، وابن يعيش ٣/ ١٤٤، والعينى هامش الخزانة ١/ ٤٨، والمغنى ١/ ٤٨، وشواهد المغنى للسيوطىّ ١/ ٢٦١، ونوادر أبى زيد/ ٦٧، والهمع والدرر رقم ٢٦١.

فليست اللام فيه للتّعريف، بل هى اسمٌ موصولٌ دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذّ قبيح، لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر.

وإنما اختص الجرّ بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفّوا الاسم ـ لأصالته فى الإعراب ـ حركاته الثلاثَ، وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحداً منها، فنقصوه مالا يكون معمول الفعل، وهو الجرّ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرّفع والنصب.

وأما التّنوين فاختصّ مِن جُمْلة أقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترّنم، فهى إذْن أربعة أقسام.

أحدهما: للتنكير نحو.. صهٍ، ومهٍ، ودجٍ[1] وسيبويهٍ. قيل: ويختصّ بالصّوت واسم الفعل.

وأمّا التّنوين فى نحورُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس يتمحّض[2] للتنكير بل هو للتّمكين[3] أيضًا، لأن الاسم ينصرف.

وأنا لا أرى منَعًا مِنْ أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكين[4] والتنكير معًا، فربّ حرف يفيد فائدتين كالألف والواو فى: مسلمان ومسلمون، فنقول التنوين فى «رجلٍ» يفيد التنّكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحّضت للتّمكين[5]، وانما اخْتُصّ تنوينُ التّنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف.

وثانيها: للتّمكين[6]، ومعناه: كون الاسم مُعْربًا، فلاَ تَمكُّن[7] إلا فى الاسم. وإنما لم يُجْعل لإعراب المضارع علامة لعِروضه.

---

(١) = فى القاموس: دَجْدَجَ الدّجاجة صاح بها بـ: «دجْ دَجْ».

(٢) = «يتمحض» زيادة فى «ط» فقط.

(٣) فى «ط»: للتمكّن.

(٤) فى «ط»: للتّمكّن.

(٥) فى «ط»: للتّمكّن.

(٦) فى «ط»: للتمكن.

(٧) فى «ط»: يمكن.

وإنما حُذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معربًا لمشابهته للفعل الذى أصله البناء.

وثالثها: للتّعويض عن المضاف إليه، كحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائمًا.

وسيجىء أن المضاف لا يكون إلاّ اسمًا.

ورابعها: لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو: مسلماتٍ على الأعرف من / أقوالهم ولا معنى له إلا فى الاسم. ١٤

وإنما قالوا: إنه تنوين مقابلة، إذْ لو كان[١] للتمكّن لم يثبت[٢] فى نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[٣]، ولو كان[٤] للتّنكير لم يثبت[٥] فى الإعلام، وليست عوضًا عن المضاف إليه، ولا للترّنم، فلم يَبْقَ إلا أنُ يقال: هى[٦] فى جمع المؤنّث فى مقابلة النّون فى جمع المذكر، لأن هذا معنًى مناسب، ألا ترى إلى جَعْلهم نَصْب هذا الجمع تابعًا للجرّ كما فى جمع المذّكر، فالنون فى جمع المذكّر قائم مقام التّنوين التى فى الواحد، فى المعنى الجامع لأقسام التّنوين فقط، وهو كونه علامةً لتمام[٧] الاسم.

وليس فى النّون شىء من معانى الأقسام الخمسة المذكورة، فكذلك التّنوين التى فى جمع المؤنث السّالم علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيها أيضًا شىء من تلك المعانى، لكنّهم حطّوها عن النّون بسقوطها مع اللام، وفى الوقف دون النّون، لأن النون أقوى وأَجْلد بسبب حركتها[٨].

---

(١) فى «ط» فقط كانت بالتاء على معنى أن التنوين نون ساكنة وهى مؤنثة.

(٢) فى «ط» فقط تثبت بالتاء والمراد بذلك التنوين، ومراد الرّضىّ أن التنوين لم يثبت فى عرفات لأنه غير منصرف.

(٣) البقرة / ١٩٨.

(٤) فى «ط» فقط: «كانت» بالتاء.

(٥) فى «ط» فقط: تثبت» بالتاء.

(٦) أى النون.

(٧) أى النون.

(٨) = فى «ع» حركاتها» بالجمع.

وقال الرّبعيّ(١) وجار اللّه(٢): إنّ التّنوين فى نحو مسلمات للصّرف.

قال جار الله: وإنما لم تسقط فى «عرفات»، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التى فيها كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث.

وفيما قاله نظر، لأن «عرفات» مؤنث، وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحّضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنّثًا، تقول: هذه عرفاتٌ مباركًا فيها، ولا يجوز مباركًا فيه إلاّ بتأويل بعيد كما فى قوله:

= * ولا أَرْضَ أبْقلَ إبْقالهَا *(٣) ٢=

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث «مصر» الذى هو بتأويل البقعة.

والأولى عندى أن يقال: إنّ التنوين للصّرْف والتّمكّن وإنما لم يسقط فى نحو: «من عرفات»، لأنه لو سقط لتبعه الكسرُ(٤) فى السّقوط، وتبع النَّصْبَ وهو

(١) هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعي أبوالحسن الزهري، أخذ عن السيرافى، ولازم الفارسيّ عشر سنين.
انظر البغية ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢، ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٨ ـ ٨٥.

(٢) جار الله: هو محمود بن عمر بن محمد أبوالقاسم جار الله الزمخشري. ولد فى رجب سنة ٤٩٧هـ، ومات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ انظر البغية/ ٢:٢٧٩، ٢٨٠.

(٣) هو الشاهد الثانى فى الخزانة.
وقال البغدادى: أوله:

* فلا مُزْنةٌ ودَقَتْ ودْقَها *

أورده نظيراً لعرفات فى كونها مؤنثة لايجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو إنْ أراد بها «المكان» وذلك لأنه ذكر: «أبقل» وهو صفة للأرض ضرورة.
وفى الخزانة «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس أو ملغاة، والثانية نافية للجنس على سبيل التنصيص.
والودق: المطر. وأبقل، يقال: بقل المكان يبقل بقولاً: إذا نَبَت بقلة، وأبقل يبقل إبقالاً.
والشاهد كما فى الخزانة لعامر بن جُوَين الطائى.
من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٧٦٨، وسيبويه ١/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ١١٢، وابن الشجرى ١/ ١٥٨، ١٦١، وابن يعيش ٥/ ٩٤ والمقرّب ١/ ٣٠٣، والمغنى رقم ١١١٩، ١١٣٤، والتصريح ١/ ٢٧٨، والاشمونى ٢/ ٥٣.

(٤) الشريف: لأن الكسر فى غير المنصرف إنما سقط تبعًا لسقوط التنوين.

خلاف ما عليه الجمع السّالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتّنوين فى غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانعٍ.

هذا، مع أنه جوّز المبرّد والزّجّاج ههنا مع العلميّة حذف التّنوين وإبقاء الكسر، ويروى بيت امرىء القيس:

٣ = تنوّرْتُها من أذرعاتِ وأهلُها بيثربَ أدني دارها نظرٌ عالِ[1]

بكسر التاء بلا تنوين. وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذْف التّنوين.

ويروى: «من أذرعاتَ» كسائر ما لا ينصرف.

فعلى هذين الوجهين التّنوين للصّرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلميّة أيضًا.

وقال بعضهم: التّنوين فيه عِوَضٌ من مَنْع الفتحة.

وأمّا تنوين التّرنّم فهو فى الحقيقة لترك التّرنّم، لأنه إنما يؤتى به إشعارًا بترك التّرنّم عند بنى تميم فى رويّ مطلق، وذلك لأن الألف والواو والياء فى القوافى تصلح للتّرنّم بما فيها من المدّ، فيبدل منها التّنوين لمناسبته إيّاها، إذا قصد الإشعار بترك التّرنّم لخلّو التّنوين من المدّ.

وهذا التّنوين يلحق الفعل أيضًا والمعرّف باللّام، قال:

---

(١) هو الشاهد الثالث فى الخزانة. قال البغدادى: قال الشارح: يروى بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذف التنوين. ويروى: من أذرعاتَ كسائر مالا ينصرف..إلخ
وفى الخزانة": المتَنَور: الذى يلتمس ما يلوح له من النار على رأى المبّرد. وخالفه أبوالوليد الوقشىّ بأن المتنوّر انما هو الناظر إلى النار من بعد، أراد قصدها أو لم يرد.
وأذرعات: بلد فى أطراف الشام، يجاور البلقاء وعمّان. ويثرب: اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم. وأدنى دارها: مبتدأ، و«نظر عال» خبره بتقدير حذف المصاف أى أدنى دارها ذو نظر عال.
والبيت الشاهد من قصيدة طويلة لامرىء القيس عدتها ستة وخمسون بيتًا.
وهو من شواهد سيبويه / ٢ : ١٨، والمقتضب / ٣: ٣٣٣، ٤ : ٣٨، وابن يعيش ١ : ٤٧، ٩ : ٣٤، والهمع والدرر رقم ١٥، والتصريح ١ : ٨٣، والأشمونى ١ :٩٤.

= أقلى اللومَ عاذلَ والعتابَنْ   وَقُولى إن أصبت لقد أصابنْ(١)   =٤

ولم يسمع دخولـها الحرف، ولا يمتنع ذلك فى القيـاس نحو: نعَمَنْ(٢) / فى   ١٥
القافية.

وقد يلحق عـند بعضهم الرّوىّ المقيّـد، فيخصّ باسم الغالـى، لأن الغُلوّ تجاوز الحدّ، وحدّ هذا التّنـوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالةً علـى ترك التّرنّم، فإذا دخل القـافية المقّيدة فـقد جاوز حدّه، ويخرج بـه الشّعر أيضًا عـن الوْزن فهو غالٍ بهذا الوجه أيضًا، وهو كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي الْمُخْتَرِقَنْ (٣)   =٥

فيفتح ما قبل النون تشبيهًا لها بالخفيفة، أو يكسر للساكنين كما فى حينئذٍ على ما يجىء فى آخر الكتاب.

وإنما ألحق بالرّوِيّ المقيّد تشبيهًا له بالمُطْلق.

---

(١) هو الشاهد الرابع فى الخزانة.

واستشهد به على أن تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام، وقد اجتمعا فى البيت.

قال البغدادى: «أقلّى: يقال: أقْلَلْتُهُ وقلّلته بمعنـى جعلته قليلاً. وهذا المعنى ليس بمراد، بل المقصود: اتركى اللوم. و«قولى»: فعـل أمر معطوف على «أقلى». وقوله: «لقد أصابـن» مقول القول. وجملة: «إن أصبت» معترضة بينهما، وجواب الشرط محذوف وجوبًا يفسّره جملة القول».

والشاهد مطلع قصيدة طويلة لجرير عدة أبياتها مائة وتسعة يهجو عبيد الراعى النميرى والفرزدق.

من شواهد: المنصف ١: ٢٢٤، ٢: ٧٩، والخصائـص ١: ١٧١، ٢:٩٦ وابن يعيش ٤:١٥، والمغنى ١: ١٤٨، ٢: ٢٤ والهمع والدرر رقم ١٣٨٩.

(٢) فى «ع» فقط: نعم، وعلق الشريف بأن التمثيل فى الحرف بالقافية المطلقة نحو: «ربّن» أوْلى.

(٣) هو الشاهد الخامس فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ تنوين التّرنّم قد يلحق» الروىّ المقيد. فيختص باسم الغالى.

قال البغدادى" البيت مطلع قصيدة مرجّزة مشـهورة لرؤبة بن العجاج. وقاتم: قال الأصمعىّ: القُتمة: الغبرة إلى الحمرة مصدر الأقتم، وفعله من بـابى: ضَرَب وعَلِم، والمخْرق بفتح الراء: مكان الاختراق من الخَرْق بالفتح، وأصله من خرقْت القميص: إذا قطعته، وقَد استعمل فى قطع المفازة.

من شواهد: سيبويـه ٢: ٣٠١، والخصائصً ٢: ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، ٣٣٣، والمنصف ٢: ٣، ٣٠٨، وابن يعـش ٢: ١١٨، والمغنى ٢: ٢٤، والـعينى ١: ٣٨ والهـمع والدرر رقم ١١٤١، والأشـمونى ١:٣٣.

وإنما اختُصّ كون الشّىء مُسْندًا إليه بالاسم، لأن المسند إليهُ مُخَبَّرٌ عنه، إمّا فى الحال أو فى الأصل - كما ذكرنا.

ولا يُخْبَرُ إلاّ عن لفظ دالّ على ذات فى نفسه مطابقة،والفعل لا يدلّ على الذّات إلا ضمناً، والحرْفُ لا يدلّ على معنىً فى نفسه، ولهذه العلّة اختّص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم.

وأما نحو: ضربتْ وضَربا وضَرَبوا، فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع إلى الاسم، وكذا التّصغير فى نحو قوله:

٦- ياما أُميْلِحَ غِزلاناً شدَنّ لنا من هَؤُليّائكُنّ الضّالِ والسَّمُرِ[١]

راجع إلى المفعول المتعجّب منه، أى: هنّ مليحات. والتّصغير للشفقة نحو: يابُنَّى فهو شىء موضوع غير موضعه، كما أنّ التأنيث فى ضَرَبَتْ فى غير موضعه.

وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿رَبّ ارْجِعُون﴾[٢] على تأويل: ارْجعْنى ارْجعْنى، وقول الحجّاج: «يا حَرَسّى[٣] : اضربا عنقه» أى اضرب، اضرب، فليس الأول بِجَمْع

(١) هو الشاهد السادس فى الخزانة .
واستشهد به على أن التصغير فى فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه أى هن مليحات، والتصغير للشفقة.
قال البغدادى: الملاحة: البهجة، وحسن المنظر، وفعله مَلُح الشىء بالضمّ ملاحةً.
الغزلان: جمع غزال: وهو ولد الظبية.
شدنّ : ماضى شَدَن الغزال بالفتح يشْدُن بالضّم شُدُوناً: قوى، وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.
والضال والسمر نوعان من الشجر.هؤليّائكن: هو مصغر هؤلاء شذوذاً، والنون حرف لجمع الإناث».
وقائل هذا لشاهد اختلف فيه: فمنهم من قال: إنه لبعض الأعراب. ومنهم من قال: إنه ليدوىّ اسمه كامل الثقفى. وقال العينى: إنه للعرْجىّ. وقد رُوى للمجنون، ولذى الرمّة، وللحسين بن عبدالله.
وختم البغدادىّ بعد أن عرض فى خزائنه هذا الاختلاف فى النسبة بقوله : «والله أعلم». وفى ط«هؤليّاءبين » وهى رواية الجوهرىّ فى الصحاح : «ملح».
والبيت من شواهد: ابن يعيش ٥: ١٣٥، والإنصاف / ١٢٧، والمغنى رقم ١١٦١.
(٢) المؤمنون / ٩٩.
(٣) الشريف : الحرس: حرس السلطان، وهم الحُرّاس، الواحد : حرسىّ لأنه قد صار اسم جنس، فنسب إليه، ولا تقل: حارس إلا بقصد معنى الحراسة دون الجنس.

والثانى بِتَثْنية، إذ التثنية ضَمّ مفرد، إلى مثله فى اللّفظ غيره فى المعنى، والجَمْع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر فى اللفظ غيره فى المعنى و«ارجعون» و«اضربا» بمعنى التكرير كما ذكرنا، والتكّرير: ضَمُّ الشىء إلى مثله فى اللّفظ مع كونه إيّاه فى المعنى للتأكيد والتقرير.

والغالب فيما يفيد التّأكيد أن يذكر بِلَفْظَين فصاعداً، لكنهم اختصروا فى بعض المواضع بإجرائه مُجْرى المثنّى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إنّ التأكيد اللفظىّ أيضًا: ضم شىء إلى مثله فى اللفظ، وإن كان إيّاه فى المعنى.

أيضًا فقوله: اضرِبا عُنُقَهُ مثل: لَبَّيْك وسَعْديك، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(١) فى كون اللفظ فى صورة المثنّى وليس به.

واختصَّ الإضافة أعنى كون الشىء مضافاً بالاسم، لأن المضاف إما متخصّص كما فى: غلام رجل، وإما متعرّف كما فى: غلام زيد، والتّعرُّف والتخصص من خصائص الاسم، كما مرّ فى لام التعريف.

وأما الإضافة فى نحو: ضاربُ زيدٍ، وحَسَنُ الوجْهِ، ومؤدِّب الخُدّامِ، وإن لم تخصص المضاف، ولم تعرِّفه فهى فَرْعُ الإضافة المحضة، فلا يكون المضاف أيضاً فى مثلها إلا اسمًا.

ولم يذكر المصنّف من الاسم كونه مضافاً إليه، لئلا يَرِدُ عليه مثلُ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾(٢) من إضافة الظروف إلى الأفعال.

وعدّه بعضهم من خواصّه أيضاً، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه فى الحقيقة: المصدر المدلول عليه بالفعل، أى: يَوْمَ جَمْعِ الله، قيل: والدّليل على

---

(١) المُلك / ٤.

(٢) المائدة / ١١٠.

أن المضاف إليه هو المصدر: تعرّف المضاف به مع خلوّ الفعل من التّعريف، نحو : أتَيتُك يوم قَدِم[١] زيد الحار أو البارد[٢] . وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم.

١٦ والظّاهر أن المضاف إليه لفظاً فى نحو: يوم قدم زيد: الجملة الفعليّة، لا الفعل/ وحده، كما أن الاسمية فى قولهم: أتيتك زمنَ الحجاجُ أميرٌ، هى المضاف إليها، وأمّا من حيثُ المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزّمان فى الجملتين.



(١) في «ع» فقط : «قدوم».

(٢) علي أن الحار أو البارد صفة لليوم الذي استفاد التعريف من المضاف إليه، وهو جملة: قدم زيد، مع أن الفعل- كما قال الرضي- خال من التعريف .

المعَرب والمبنىّ

(ص): «وهو معرب ومبْنىّ، فالمعرب: المركّب الذى لم يُشْبِه مبنىّ الأصل»(١).

(ش): هذا حدّ معرب(٢) الاسم، لا مطلق المعَرب، لأنه فى صنْف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المُعْرَب: هو الاسم المركَّب، وكذا جميع الحدود التى نذكرها فى صِنْف الاسم.

ولفظ المركّب يُطلق على شيئين: على أحد الجزأين، أو الأجزاء بالنّظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخَر، كما يقال فى ضَرَب زيدٌ مثلاً: إن زيداً مركّب إلى ضَرب، وضرب مركّب إلى زيد، فهما مركّبان. ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد مركّب من «ضرب» ومن «زيد».

وهذا كما تقول مثلاً لأحد الخُفّيْن: هو زوج الآخر، وتقول لهما معاً: زَوْج(٣).

ومراد المصنف المعنى الأول، وليس بمرضىّ، لأن المركّب فى اصطلاحهم فى المجموعُ أشهر منه فى كُلّ واحد من جُزْئيه، أو أجزائه، فتوهّم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلاّ مّركباً من شيئين فصاعداً كخمسةَ عشر(٤) ونحوه، وهذا دَأْب المصنف يورد فى حدود هذه المقّدمة ألفاظاً غير مشهورة فى المَعْنى المقصود اعتماداً منه على عنايته(٥)، وينبغى أن يختار فى الحدود والرسوم أوضح الألفاظ فى المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظٍ هو فى غير المعنى المقصود أظهر؟.

---

(١) الشريف: «فيه مناقشة تظهر بالتأمّل في الفرق بين أن يقال: هذا مبنيّ الأصل، وهذا أصله البناء، إذْ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني: أن أصله أن يبني سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب».

(٢) في «ع» «المعرب من الاسم».

(٣) الشريف: «هذا زوج في نفسه، وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه.

(٤) الشريف : التمثيل بـ«بعليك» أظهر، وإن كان قوله: «ونحوه» شاملاً له.

(٥) أي علي رأيه وفكره ومراده.

ثمّ وإن نَزَلْنا عن هذا المقام، وسلّمنا أن المركّب فى الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كلّ اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنىّ الأصل: معرباً، بل الاسم المركّب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسمٌ مركّب إلى المضاف إليه، ولايستحق بهذا التركيب إعرابًا بل المضاف إليه يستحقه بالتّركيب الإضافىّ، لأن المضاف عاملهُ على قول، أو الحرف المقدّر على آخرٍ[1]، كما يجئ:

وكذا التّابع مع متبوعه لا يستحق أحدُهُما بهذا التّركيب إعرابًا معيّنًا، وكذا أسماء الحروف الموجودة فى أوائل السّور، نحو : حمّ، ويسّ.

قوله: «مبنىّ الأصل» هذا أيضاً من ذاك، لأنه اصطلاحٌ مجدّدٌ منه مرادٌ به الحرف، والفعل الماضى، والأمر على ما فسّره فى الشرح.

وإنْ أخذنا لفظ المبنىّ الأصل على ما يقتضيه اللّفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب إليه البصريّة، فيَرِد عليه اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر[2]، وجميع باب ما لا ينصرف.

بلى ، إن اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع أصيلاً فى الإعراب كالاسم، لتوارُد المعانى عليه- كما يجيئ فى بابه ـ لم يرد عليه ما ذكرنا.

ولا يرد على تفسيره المبنىّ الأصل بالحرف والماضى والأمر: المصدرُ فى نحو: أعجبنى ضرب زيدٍ عمراً أمس، وذلك/ بأن يقال: المصدر ههنا يُشْبه الماضى لتقديره به مع «أنْ» أى : أنْ ضرب، وإلاّ لم يعمل، فهو مشابه للماضى مع أنه معرب، لأن مشابهة المصدر لمُطْلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضى بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

١٧

(١) في «ط» فقط : «الآخر» بـ «أل».

(٢) الشريف: «أي يخرج هذه الأسماء المعربة عن حدّ المعرب.

وإنما ذكر فى حدّ المُعْرب التّركيب، وكونه غيرَ مُشابه لمبنىّ الأصل احترازاً من قِسْمَىْ المبنىّ، وذلك لأن الاسم(١) إما أن يُبنى لعدم مُوجب الإعراب، أعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة والمفعولية والإضافة، وهو الأسماء المعدّدة تعديداً كأسماء العدد نحو: واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف التهجى نحو: ألف، با، تا، ثا، ونحو زيدْ، بكرْ، عمرو، والأصوات كنخ(٢) وهِدْع(٣).

والمعانى الموجبة للإعراب إنما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركّب، أى الاسم الذى فيه سبب الإعراب، فتخرج(٤) هذه الأسماء المجرّدة عن السّبب، ويجيئ فى التّصريف فى باب التقاء السّاكنين تحقيق الكلام فى الأسماء المعدّدة تعديداً ـ إن شاء الله تعالى.

وإما أن يُبْنى مع حصول الموجب للإعراب لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل ـ على ما يجىء فى باب المبنىّ، وذلك فى المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال والمركّبات، وبعض الظروف ـ على ما يأتى. فقوله: الذى لم يُشبهْ مبنىّ الأصل يُخرِج هذه الأسماء.

وإنّما صحّ الاحتراز بالجنس أيضاً، لكونه أخصّ من الفصل بوَجْهٍ.

[حكمُ الاسم المعرب]

(ص): «وحُكْمُه: أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً».

(ش): هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حدّ المعرب حُكماً من أحكامه لازمًا له جعله النحاة حدًّا للمعرب، فقالوا: المعرب: ما يختلف آخرهُ باختلاف العامل.

---

(١) في «ط» لأن لا اسم » . مكان : لأن الاسم، تحريف.

(٢) «نخّ» قولك للبعير: إخ إخْ ليبْرك.

(٣) «هدْع» مكسورة العين: كلمة يسكنّ بها صغار الإبل عن نفارها.

(٤) في «ع» : فخرج.

قال المصنف ـ وهو الحقّ ـ يلزم منه الدّور[١]، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذى يصح لغةً.

ومعرفةُ مثل هذا الاختلاف موقوفةٌ على معرفة المُعْرب أولاً، فإنْ حدّدنا المُعْرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كُلّ محدود على حدّه ، فيكون دَوْرًا.

هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب، ليتميّز عند المُنشْئ للكلام فيُعْطيه بعد تعقُّل حقيقته حَقّه من اختلاف الآخر.

أمّا إن عُرف الاختلافُ الصّحيح لا من معرفة المُعْرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته إذن على معرفة المُعْرب.

إن قيل: أيُّ فَرْق بين المُعْرب والمبنىّ فى الحُكْم المذكور؟ فإن المبْنى أيضًا يَخْتّلفُ تقديراً، وذلك فى أحد قسميه، أعنى المركّب منه مع العامل: نحو جاءنى هؤلاَء، فهو مثل: جاءنى قاضٍ.

فالجواب: أن المُعْربَ يختلف آخره تقديراً، أى يقدّر الإعراب على حَرْفه الأخير، ولا يظهر، إمّا لتعذّر، كما فى المَقْصور، أو للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنىّ، فإن الإعراب لا يُقدّر على حرفه الأخير، إذْ المانع من الإعراب فى جملته وهو مناسَبتُه للمبنىّ لا فى آخره، نحو: هؤلاءِ وأمسِ، وقد يكون فى آخره أيضاً كما فى جملته نحو: هذا، فلهذا يقال فى نحو: هؤلاءِ إنه فى محل الرّفع أى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى: جاءنى الفتى، فإنه يقال: إن الرفع مقدّر فى آخره/ . ١٨

---

(١) = الدّورْ: هو : توقّف الشيء علي ما يتوقّف عليه، ويسمّي الدّور المصرّح، كما يتوقف (أ) علي (ب) وبالعكس أو بمراتب، كما يتوقف (أ) علي (ب) و(ب) علي (ج) و(ج) علي (أ). انظر التعريفات / ٥٦.

قوله : «لفظاً أو تقديراً» مصدران بمعنى المفعول، أى يختلف آخره اختلافًا ملفوظاً أو مقدّراً، فهما نَصْبٌ على المصدرَية (١). ويجوز أن يكون المضاف مقدراً أى اختلاف لفظ أو تقدير.

[تعريف الإعراب]

(ص): الإعراب ما اختلف آخره به».

(ش): هذا تمام الحدّ على ما يؤذن به كلامُه فى الشرح (٢) .

[لماذا أعرب الاسم؟]

(ص): «ليدلّ على المعانى المعثورة عليه»

(ش): بيان لعلة وضع الإعراب فى الأسماء، والضمير فى قوله «آخره» للمعرب، وفى قوله: به لـ«ما». قوله : «المعتورة» أى المتعاقبة. قوله : «عليه» أى على المعرب. قوله: «ليدلّ» فيه ضمير الاختلاف ، أو ضمير «ما» ويعنى بـ «ما» الحركات والحروف، ويدخل فى عموم لفظة «ما» العامل أيضًا، لأنه الشىء الذى يختلف آخر المُعْرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الإعراب، فهما فى الظّاهر كالقاطع والسّكين (٣)، وإن كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤّثرة، وإن كان علامةَ لا علّة، ولهذا سموه عاملاً.

ويمكن الاعتذار للمصنّف بناء على ظاهر اصطلاحهم، أعنى أن العامل كالعلّة الموجدة بأن يقال: باء الاستعانة دخولها فى الآلة أكثر منه فى المُوجد.

ولا يعترض على الحدّ بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة، وياء النّسبة، وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذى كان على الآخر انتفى، لأجل ياء

(١) فى ط : «المصدر» مكان : «المصدرية».
(٢) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب.
(٣) الشريف : «ولا شك أن القطع إنما حصل من القاطع بهذه الآلة.

الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث، وانتقل إلى الياء والتّاء بتركّبهما مع الاسم، وهذا تغيّر فى الآخر، وكذا فى ألف المثّنى، ويائه، وواو الجمع ويائه[١].

وذلك لأنه قال : الإعراب: ما اختلف آخر المُعْرب به، والمعرب كما ذكرناه هو المركّب مع عامله، ولايدخل العامل فى المضاف إلى الياء، والمنسوب، والمؤنث بالتاء، والمثنى، والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها، لأنك أخبرت مثلاً فى قولك: جاءنى مسلمان عن المُثنى، ولم تُخْبر عن المفرد، ثم تثنّيه. وكذا البواقى، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيًّا لعدم التّركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف.

ولا يقال: إن الحد غير جامع، لأن التغير فى نحو: مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر، إذ الآخر هو النّون، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التّنوين لعروضه لم يُخْرِج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النّونان.

قال المصّنف: إنما اخترت هذا الحدّ، وهو مختار عبد القاهر[٢] على ما نسب إليه الأندلسى[٣]، على حدّ بعض المتأخرين: الإعراب: اختلاف الآخر[٤]، لأن الاختلاف أمرٌ لا يتحقّق ثبوته فى الآخر حتى يسمّى إعرابًا.

---

(١) الشريف: «يعنى أن الفتح قبل الألف والياء فى المثنىّ، والضّم والكسر قبل الواو والياء فى الجمع تغيّر فى الآخر أيضاً.

(٢) الجرجانى : عبد القاهر عبد الرحمن الجرجانى، كان من كبار أئمة العربيّة ، صنف المغنى فى شرح الإيضاح، والمقتصد فى شرح الإيضاح، والعوامل، والعمدة فى التصريف، توفى سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة.

(٣) لعله : أثير الدين : محمد بن يوسف بن على بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسىّ الغرناطىّ، توّفى فى الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥هـ وله ترجمة وافية فى كتابى: المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة .

(٤)= الشريف: «لم يرد أن آخر المعرب لايتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح، بل أراد أن الاختلاف ليس أمراً متحققاً بل هو أمر اعتبارىّ، وليس الموجود فى آخر المعرب إلاّ تلك الحركات، والحروف الدالة على المعانى المعتورة عليه فهى الإعراب لا ذلك الأمر الاعتبارىّ الذى يتصف بها آخر المعرب، ولا استحالة فى أن يكون أمر موجود فى آخر المعرب سبباً لاتصّافه.

ولهم أن يقولوا : إنك أيضاً أثبت الاختلاف من حيثُ لا تدرى بقولك: ما اختلف آخره به، ولا يختلف آخر شىء بشىء إلاّ وهناك اختلاف، إذ الفعل متضمن للمصدر.

وقال(١): لو ثبت الاختلاف أيضاً ، فهو أمر واحد، ناشىء من مجموع الضّمّ والفتح والكسر، لا من كلّ واحد منها، إذ لو لزم آخر الكلمة واحدٌ منها لم يكن هناك اختلاف، فالاختلاف شىء واحد، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء، فكيف يكون الإعراب اختلافا؟

ولهم أن يقولوا: هذا منك بناءً على معنى الاختلاف: انقلاب حركةٍ حركةً أخرى، وانقلاب حرْفٍ حرفًا آخر، والانقلاب من حيث هو هو (٢)شىء واحد.

والحق: / أن معنى قولنا: يختلف الآخر أى يتّصف بصفة لم يكن عليها قبل، فإن «زيد» مثلاً فى حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضَمَمْت الدّال بعد التّركيب فى حال الرّفع فقد اختلفت، أى انتقلت من حالة السّكون إلى هذه الحركة المعيّنة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضّمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة، فههنا ثلاثة اختلافات(٣) مغايرٌ بعضها لبعض، بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلةً فى مطلق الاختلاف. ١٩

فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضًا: هو الانتقالات المذكورة.

---

(١) وقال : أى المصنّف.

(٢) «هو» الثانية سقطت من: «ع».

(٣) الشريف : «ولئن سلم أن ثمّة فى آخر: «زيد» أمراً زائداً فلابد أن يكون ناشئاً عن متعدّد من الضم والفتح والكسر، وإذا نشأ عن متعدّد بطل تقسيم الإعراب إلى ثلاثة، يريد أن الأمر الزائد على تقدير تحقيقه: هو الاختلاف الناشىء من متعدد ، إذ لا يعقل اختلاف من أمر واحد، ولا شك أن الاختلاف الناشىء من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين ، إذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف، ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففى المثال المذكور قد استوفى «زيد» أقسام الإعراب قطعاً، ولم يوجد هناك إلاّ اختلافان»، ثم ختم الشريف تعليقه بقوله: «وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثوراً» .

هذا إذا أُعْرب بالحركات.

وإن أعرب بالحروف فاختلاف الآخر إذن أحد نوعين[1]: أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط أو ردّه مع القلب، كما إذا أردت مثلاً : إعراب «أب» بالحروف رَدَدْت عليه الواو المحذوفة رفعاً، ورددتها وقلبتها ألفاً فى النّصب وياء فى الجرّ.

وثانيها: جعل العين أو الحرف الذى زيد فى الآخر لغرض بعينه إعرابًا أيضًا، وجعله مع القلب إعرابًا، كما جعلت الألف والواو- المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو : مسلمان ومسلمون - علامتىْ الرفع أيضًا، وجعلتهما مع القلب علاَمَتَىْ النّصب والجرّ. وكذا فوه، وذو مال، فقد اختلف حال الواو والألف رفعًا، لأنهما صارا لشيْئَيْنِ بعد ما كانا لشىءٍ واحد.

وينبغى أن يقدّر كل واحدة من الكسرتين فى نحو: إنّ المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى، فالاختلاف فى آخره ثلاثة، فهما كضَمَّتَىْ «فُلْك» مفرَداً، و«فُلْك» مجموعًا.

وكذا فَتْحتا [2].. إن أحمدَ، وبأحمدَ، وياء : إن المسلمَيْن وبالمُسْلمَيْن، وإنّ المسْلمين ، وبالمسْلمين، وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع إذا جُعِلتا إعراباً، لأن علاَمتى التثنية والجَمع لا يجوز حذفهما.

فتبيّن لك بهذا أن الاختلاف فى كل اسم ثلاثة كالإعراب، وهُوَ هُوَ.

ولو جعلنا أيضاً الاختلاف تحّول حركةً حركة أو حرف حَرْفًا كما فهم المصنّف فهي. أيضاً ثلاثة[3] اختلافات بحسب التّحوّلات: تحولُ الضَّمة فتحةً، وتحوّل الضَّمة كسرة، وتحوّل الفتحة كسرةً، وكذا فى الحروف.

---

(١) فى «ع» «فالاختلاف إذن نوعان » مكان: «فالاختلاف الآخر إذن أحد نوعين».

(٢) فى «ط» «نحو إن المسلمين إلخ بزيادة: «نحو».

(٣) فى جميع النسخ : «ثلاث اختلافات».

ولو جَعَلْنا تحّولَ الضّمة فتحةً غيرَ تحوّل الفتحة ضَمَّةً حصل ستة[١] اختلافات. والحقّ أن معنى الاختلاف: ما ذَكرنا أوّلاً وهو ثلاثة[٢].

وقال أيضاً: لو كان الإعراب هو الاختلاف لزم أن يكون الاسم فى أوّل تركيبه غير مُعْرب، كما لو جعل مثلاً «زيد» اسمًا لشخص، ثم ركّب مع عامله أوّل تركيب نحو: جاءنى زيدٌ فلا اختلاف ، إذا لم تَتَحوّل حركةٌ إلى حركةٍ بعد.

والجواب : أن معنى الاختلاف كما ذكرنا : انتقال الآخر من السّكون إلى حركةٍ ما، ففيه إذن اختلاف .

ثم نقول: ولو فسرنا الاختلاف أيضًا بانقلاب حركة حركة لكان الإلزام مشتركاً بينه وبين النّحاة لقوله: «ما اختلف آخره به» فما لم تنقلب حركةٌ حركةً لم يكن ما اختلف آخره به.

فإن قال: أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان، قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد: ما يختلف آخره به لا ما اخْتلف.

قوله: «ليدُلّ على المعانى» تعليلٌ لوضع الإعراب فى الأسماء.

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معانى الكلم على ضَرْبَيْن: أحدهما : / أن ٢٠ يكون فى كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدُهما على الآخر كمعانى الكلم المشتركة نحو: «القُرء» فى الطُّهر والحَيْض[٣]، وضَرْب[٤] فى التأثير المعروف، والسّير. وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، «ومِن» للابتداء،

(١) فى جميع النسخ : «ست اختلافات».

(٢) «جملة وهو ثلاثة» سقطت من «ع».

(٣) فى المعاجم اللغوية : القُرْء جمعة: أقراء، وقروء، وأقْرُؤٌ أو جمع الطُهر : قروء، وجمع الحيض : أقراء. وأقرأت: حاضت، وطهرت، والناقة : استقر الماء فى رحمها، والرّياح: هبّت لوقتها، ورجع ودنًا، وأخّر، واستأخر، وغاب، وانصرف، وتنسك كـ «نفرًا».

(٤) أى وكلمة : «ضرْب» فإنها تدل على الضرب المباشر وهو التأثير أو السيّر فى الأرض.

والتّبيين ، والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعانى عن الآخر، لأنّ جاعله لأحد المعنيين، واضعاً كان ، أو مستعملاً[١] لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللّبْس، فيضع العلامة لأحدهما.

والثانى: أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهُما أو أحدُها على الآخر أو الأُخر فلا بدّ للطارئ إن لم يلزم من علامة مميّزة له من المطروء[٢] عليه، ومن ثَمَّ احتاج كل مجاز إلى قرينة[٣] دون الحقيقة. وهذا الطّارئ غير اللاّزم للكلمة لا يلزم أن يُطلب له أخفّ العلامات، بل قد تُغيَّر له صيغةُ الكلمة، كما فى التّصغير، والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعول: كرُجَيل، ورجال، وضُرِبَ، وقد يُجْتَلب له حرفٌ دالّ عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنّى، والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنثّ ، والمعرّف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيديّ ومُسلمة والمسلم .

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلّة كالوصف الدّال على معنى فى موصوفه، والمضاف إليه الدّال على معنى فى المضاف.

وإن كان طرآن[٤] المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير، ككون الفعل عمدةً فيما تركّب منه ومن غيره[٥]، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تُطْلب للملتبِس بغيره.

---

(١) الشريف: «واضعًا كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر» أى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الآخر أصلاً، وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه إليها، وربما لاحظه فنَصب قرينة». ومعنى قول الشريف: فنصب قرينة أى جعل له علامة تخرجه عن الوضع.

(٢) طرأ عليهم كمنع ، ومصدره طرءاً وطروءاً: أتاهم من مكان أو خرج عليهم فُجاءةً، ومطروء فى قول الرّضى: اسم مفعول من طرأ.

(٣) الشريف: «فإن المستعمل فى المعنى المجازىّ لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقى، فلابد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج إلى اعتبار قرينة إجمالاً.

(٤) جعل طرآن مصدر طرأ مع أن مصدره : طرءاً وطروءاً، ولعلّها طُرآن بالضم، ففى القاموس : وأمرٌ طُرْآنىّ بالضم، لا يُدْرى من حيث أتى .

(٥) ط: «ومن غير» بحذف الضمير من «غير» تحريف.

وإن كان الطّارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللاّئق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تَمكُّن لازمةً ولا يقتصر - للتمييز - على الكلمة الأخرى التى بها طرأ ذلك المعنى[1] كما اقتصر فى المضاف والموصوف، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه.

فاحتاطوا فى هذا النّوْع أتم احتياط حتّى إنْ بَعُد ما طرأ بسببه المعنى كان[2] هناك علامة لازمة للكلمة دَالّة على معناها الطّارىء.

ومثل هذا المعنى إنّما يكون فى الاسم، لأنه بعد وقوعه فى الكلام لابدّ أن يعرض فيه إمّا معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجُعِل علامته إبعاض حروف المد التى هى أخف الحروف، أعنى الحركات، وجُعلت فى بعض الأسماء حروف المد، وهى الأسماء السّتة، والمثنّى والمجموع بالواو والنون، لعلّة نذكرها فى كُلّ واحد منها، ولم تُجْتَلب حروفُ مدٍّ أجنبيّةٌ لما قصد ذلك، بَل، جعلت فى الأسماء الستّة لام الكلمة أو عينها علامة، وفى المثنى والمجموع حرفا التّثنية والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف، وجعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد، وهى ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييزأو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرّغ، والأسماء التى تلى حروف الإضافة، أعنى حروفَ الجرّ.

وإنّما جُعل للفضلات النَّصبُ الذى هو أضعف الحركات، وأخفّها لكون الفضلات أضعف من العُمَد وأكثر منها.

ثم أُريد أن يُميَّز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر، فميّز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة.

---

(١) الشريف : «كالعامل الذى تطرأ به المعانى المعتورة على الأسماء».

(٢) فى ط« كائن» تحريف.

٢١ فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى/ العمدة[١] بحرف معنىً آخر منضمّاً إلى المعنـيين المذكورين علامتـه الجرّ، فإن سقط الحرفُ ظهر الإعـراب المحلّى فى هذه الفضلة، نحو: الله لأفعلنّ، فإذا عـطف على المجرور فالحملُ على الجَرّ الظّاهر أولى من الحْمل على النّصب المقدّر.

وقـد يحـمـل عـلى المحـل كـمـا فى قـولـه تـعالـى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٢] بالنّـصب فإن سقط الجـارّ مع الفعـل لزوماً كما فـى الإضافة زال النصـب المقدّر - كما سيـجئ- ثم اعلم أن مُحْـدث هذه المعانى فى كُـلّ اسم هو المتكلّـم، وكذا مُحْدث علاماتـها، لكنه نُسـب أحداث هذه العلامات إلـى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسّم فسَّمى عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلم، فقيـل: العامل فى الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزئى الكلام.

وكـذا: العـامل فـى كل واحـد مـن المبتدأ والخبـر هو الآخـر علـى مذهـب الكسائى[٣] والفراء[٤]. إذْ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر.

واختـلف فى نـاصب الفـضلات فقال الـفراء: هو الـفعل مـع الفاعـل، وهو مرتّبٌ[٥] على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سببُ كونِها فضلةً، فيكونان أيضاً سبَبَ علامةِ الفَضْلة.

---

(١) الشريف : أى أضيف إليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف.

(٢) المائدة / ٦.

(٣) الكسـائى: علىّ بن حمـزة بن عبد اللـه بن عثمان الإمام أبـو الحسن الكسـائى، إمام الكوفيـين فى النحـو، مات بالرى سنـة ثنتين أو ثلاث وقـيل تسع وثمـانين ومائة، وقـيل: ثنتين وتـسعين (البـغية ٢/ ١٦٢-١٦٤).

(٤) الفراء: يحيى بن زياد بن عـبد الله بن مروان الدّيلمىّ إمام العربية أبوزكريـا الفراء. توفى سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة .(البغية ٢/ ٣٣٣).

(٥) فى ط: «قريب» مكان «مرتب». تحريف.

وقال هشام بن معاوية[١]: هو الفاعل وليس ببعيد، لأنه جعل الفعل هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيرُه من الأسماء فضلة .

وقال البصريّون: العامل هو الفعل نظرًا إلى كونه المقتضى للفضلات.

وقول الكوفيين أقرب بناءً على الأصل الممّهد المذكور.

وجُعل الحرفُ الموصّل لأحد جُزْأَى الكلام إلى الفضلةعاملاً للجرّ فى ظاهر الفضلة، إذْ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة.

ثم قد يُحْذف حرفُ الجرّ لزومًا مع الفعل الذى أوصله الحرفُ إلى الفضلة لغرض التّخصيص أو التعريف فى الاسم- كما يجئ فى باب الإضافة- فيزول النّصب المحليّ عن المجرور لَفْظاً لكون الناصب، أى الفعل مع الفاعل محذوفًا نسيًا مَنْسيًا مع حرف الجار الدّالّ عليه، فكان أصل: غُلام زيد: «غُلامٌ» حصل لزيد، فإذا حذف الجارّ قام الاسم المراد تخصيصهُ أو تعريفُهُ مقام الحرف الجارّ لفظاً فلا يُفْصَل بينهما كما لم يفصل بَيْنَ الحرْف ومجروره، ومعنىً أيضًا لدلالته على معنى اللام فى نحو: «غلامُ زيد» إذ هو مختصّ بالثانى، وعلى معنى«منْ» فى : نحو: «خاتم فضِة[٢]، إذ هو مبيّن بالثانى، فيحالُ عمل الجرّ على هذا الاسم كما أحيل على حرف الجر- كما يجىء - فأصل الجَرّ أن يكون علَمَ الفَضْلة التى تكون بواسطة، ثم يَخْرُجُ فى موضعين عن كونه عَلَم الفَضْلةِ ويبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم، والثّانى فى المجرور المسند إليه نحو: مُرّ بزيد، والأصل فيهما أيضًا ذلك ـ كما بيّنا[٣].

(١) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوى، الكوفىّ أحد أعيان أصحاب الكسائى، توفى سنة ٢٠٩هـ انظر «البغية ٢/ ٣٢٨».

(٢) فى «ط» : «فضيّة» مكان : «فضة» تحريف.

(٣) فى «ع» فقط : «وهما فى الأصل أيضاً فضلتان : مكان «والأصل فيهما أيضاً ذلك كما بينا» تحريف.

وكان قياس المستثنى غير المفرّغ بإلاّ، والمفعول معه : الجّر أيضًا، إذ هما فضلتان بواسطة الحَرْفَيْن، لكن لما كان الواو فى الأصل للعطف، وغير مختصّ بأحد القبيلين، وكان «إلاّ» يدخل على غير الفضلة أيضًا كالمستثنى المفرّغ لم يَرَوْا إعمالهما، فبقى ما بعدهما منصوباً فى اللّفظ.

هذا ، وأمّا الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معانى ألفاظ أُخر ـ كما مرّ فى حدّ الاسم.

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنىً واحد طارئ ـ كما مَرّ ـ بلى، قد يطرأ عليها فى بَعْض المواضع أحد مَعْنَيَيْن مُلْتَبسْين[١] كما فى قولك: ما باللّه حاجة فيَظلمك ـ على ما يجيء فى قسم الأفعال ـ فاعتبرَ ذلك الكوفيّون/ وقالوا: إعراب المضارع أصليّ لا بمشابهته الاسم، خلافاً للبصريّين ـ على ما يجيء فى بابه. ٢٢

فظهر بهذا التقدير أن الأصل فى الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأنّ أصل كل اسم أن يكون معربًا.

فإن قيل : كيف حكم بذلك، وأصل الأسماء الإفراد، وهى فى حالة الإفراد غير مستحقةّ للإعراب، كما تقدّم فى الأسماء المعدودة؟.

قلت: إنّما حكم بذلك، لأن الواضع لم يَضَعْ الأسماء، إلا لتستعمل فى الكلام مركّبة، فاستعمالها مفردةً مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركّبات عارضٌ لكون استعمالها مفردةً عارضًا لها غير وَضْعّى.

وقد خرج من عموم قولهم: أصل الأسماء الإعراب صنْفان منها:

أحدها: أسماء الأصوات، كنخ، وجه[٢] ، ودج ، وَدُهْ، [٣] لأن الواضع لم

---

(١) فى «ط» فقط : «المعنيين الملتبسين» بأداة التعريف فيهما.

(٢) «جه» فى القاموس: وجاهِ جاهِ، وينوّن ويسكن، وجَوْهِ جَوْهِ : زجر للبعير، لا للناقة، ونَخْ للإبل، ودج للدجاج، كما تقدم.

(٣) فى القاموس : ودُه دُه بالضم: دعاء للإبل لتجيء إلى ولدها.

يضعـها إلاّ لتستعـمل مفردة، لأنهـا لـم تكن فى الأصـل كلمات-كما يـجىء فى بابها.

والثانى: أسماء حروف التّهجّى، لأنها كالحـكاية : لحروف التّهجّى التى ليست بكَلِم، ومـن ثَمّ كانت أوائلهـا تلك الحروف المحكيّـة إلاّ لفظة «لا»، فإنهـم لمّا لم يُمْكنـهم النطق بالألف السـاكنة توّصلوا إليه بـاللاّم المتحرّكة، كما تـوصّلوا إلى النُّطق بلام التّعريف السّاكنة بالألف المتحركة، أعنى الهمزة.

وأمّا «ألـفٌ» فهو اسم الـهمزة، لأن أوله الـهمزة، فيـنبغى أن تـقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف» ، وأما قوله:

تُكتِّبانِ في الطّريق لامَ الفْ[1] =٧

فمقصوده : اللام والهمزة، لا صورة «لا»[2].

---

(١) هو الشاهد السابع فى «الخزانة».
قال البغدادى : الشاهد فـيه: «على أن مقصود الشاعر اللام والهمزة لا صـورة: «لا»، فيكون معناه : أنه تارة يمشى مسـتقيماً فتخط رجلاه خطّا شبـيهًا بالألف، وتارة يمشى معوجّا، فـتخط رجلاه خطّا شبيهاً باللام.
وعليـه فالظاهر أن نـقول : لامًا وألفـًا. ووجهه أنه حذف الـتنوين من الأوّل مـن باب الوصل بـنية الوقف، وحـذف العاطف، ووقـف على الثـانى على لـغة ربيعـة، وليس فى واحـد من هذه الثـلاثة ضرورة.
واستشهد به سيبويه على أنه ألقى حركة ألف على ميم لام
والشاهد لأبى النجم العِجْلى، وهو ثالث أبيات ثلاثة:
خرجتُ من عند زياد كالخرف تخطُ رجلاى بخطٍ مختلفْ.
تكتبان فَى الطريق لامَ الف.
من شواهد : سـيبويه ٢: ٣٤، والمقتـضب ١ ,٢٣٧، ٣: ٣٥٧، والشافية ٤: ١٥٦، والمـغنى٢: ٣٩ والهمع والدرر رقم ١٣٣٠.
وعلـق الشريـف علـى قوله «لام ألـف» بقولـه: «قال فـى الصّحـاح: الألف علـى ضربـين : ليّـنة، ومتحرّكة، فاللّيّنة تـسمّى ألفًا، والمتحرّكة تسمَى همزةً، ويظهر من ذلـك أن الألف يتناولهما معاً إلا أنه ميّز بين قسميهما بإطلاق الألف على أحدهما، وتسمية الآخر بالهمزة...
وبالجملة فالألف إما مختصّ بالساكتة أو متناول للمتحرّكة أيضًا، وقد حكم الشارح - أعنى الرضى - بأنه اسم للهمزة فقط، لأنه مصدّر بها على قياس سائر أسماء الحروف، وجعل اسم السّاكنة لفظة: «لا» ، وفيه تكلف لا يخفى».
(٢) الظاهر أن المراد صورة الألف الساكنة، لأن الهمزة لا صورة لها معيّنة إلاّ فى أول الكلمة.

ولو نظر الواضع فى الصّنفين إلى وقوعهما مُرَكَّبَيْن لكانا مُعْربيْن فى نظره، فلم يجز أن يصوغَهُما على أقل من ثلاثة أحرف، لأنك لا تجد مُعْربًا على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلاّ وقد حُذف منه شيء كـ «يد» و«دم» ، وقد صاغ كثيراً منهما(١) على حرفين، كـ«نخْ» و«جه» و«با» و«تا» و«ثا».

وإنّما صاغ على أقلّ من «ثلاثة»(٢) ما كان يعرف أنه يكون فى التركيب مشابهًا للحرف كـ«ما»، و«مَنْ»، وتاء الضّمير، وكافه، فعلم أنه يُبْنى لثبوت علّته فجوّز بناءه على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائيّ والفرّاء ما ألْزَما فى ترافُع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدّمُ كلٍّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر، لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدُّم الشيء على نفسه، لأن المتقدِّم على المتقدِّم على الشيء متقدِّمٌ على ذلك الشّيء.

وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النّحويّ ليس مؤثّراً فى الحقيقة، حتى يلزم تقدُّمه على أثره، بل هو علامة- كما مرّ- ولو أوجبنا أيضًا تقدُّمه لكونه كالسبب- كما مّر.

قلنا : إن كلّ واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من وجه آخر، فإذا اختلف الجهتَان فلا دَوْر. أمّا تقدّم المبتدأ فلأنّ حق/ المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له، وأما تقدّم الخبر فلأنه مَحَطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغَرض الإخبار عنه، والغَرَض وإن كان متأخّراً فى الوجود إلاّ أنه متقدّم فى القَصْد، وهو العلّة الغائيّة، وهو الذى يقال فيه : أولّ الفِكْرِ آخرُ العمل، فيرفع كلٌّ منهما صاحِبَه بالتَّقَدّم الذى فيه، ٢٣

(١) أى من أسماء الأصوات، وحروف المعجم.

(٢) الشريف: «قال صاحب الكشاف: إن أسماء الحروف تقع فى التعديد كثيراً فخففت بالقصر فيما هو ممدود، وبذلك يندفع كلام الشارح.

فترافُع المبتدأ والخبر، إذًا كعمل كلمة الشّرْط، والشّرْط كلّ منهما فى الآخر، فى نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[١] فأَداة الشّرط متقدّمة على الشرط، إذْ هِيَ مؤثرة لمعنى الشّرط فيه، متأخّرة عنه تأخّر الفضلات عن العُمد، فالمبتدأ[٢] والخَبر، على هذا التقدير أصلان فى الرّفع، كالفاعل، وليسا بمحمولَيْن فى الرّفع عليه، وهو مذهب الأخفش[٣]، وابن السّراج.

ولا دليل على ما يُعْزى إلى الخليل من كونهما فرْعَيْن على الفاعل، ولا على ما يُعْزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل فى الرّفع.

وعلى التّقرير المذكور، التّمييز، والحالُ، والمستثنى الفضلةُ أصول فى النّصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النّحاة.

ولما كان مستنكرًا فى ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لَمَا تقرّر فى الأذهان من تقدّم المؤثر على الأثر، واستحالة تقدّم الشىء على مؤثره ضَعُفَ[٤] عملُهما، فَنَسخ عملهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنىً ككان، وظن، وكاد، وإنّ، وأخواتها، وما، ولا التبرئة، على - ما يجىء فى أبوابها- فصارت العُمْدةُ فى صورة الفضلة منتصبة، وهى اسم «إن» و«لا» التبرئة وخبر «كان» و«كاد» ومفعولا «ظن» ووجْهُ مشابهتها للفضلة يجئ فى أبوابها.

وإنما جاز تقدم كلّ أحد جُزْأى من الاسميّة على الآخر [٥]لعمل كُلّ واحد منهما فى الآخر، والعامل متقدم [٦] الرّتْبة على معموله، لكن الأولى تقدّم المسند

---

(١) الإسراء/ ١١٠.

(٢) فى «ع» سقطت كلمة: «فالمبتدأ»

(٣) سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأخفش الأوسط. توفى سنة خمس عشرة، وقيل : إحدى وعشرين ومائتين.

(٤) الشريف: «ومن جعل العامل معنى الابتداء، واعتبر فيه التجرّد عن العوامل قال : هو عامل معنوىّ ضعيف ينتفى بدخول العوامل اللفظية، فلذلك بطل عمله».

(٥) الشريف: «ومن قال العامل : هو الابتداء قال : لّما لم يكن شىء منهما معمولاً للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر إلا أن المحكوم عليه أولى بالتقديم.

(٦) فى ط: «مقدم» مكان : متقدم.

إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كـان مُتقدمًا فى الغاية، ولم يلزم على هذا جواز تقدّم الفاعل عـلى الفعل، لأن الفاعل معمول للفعـل، وليس عاملاً فيه كما كان المبتدأ عاملاً [١] فى الخبر.

ولم يعتنوا بحال المفاعيل، ولم يلزموها موضعها الطبيعيّ، أعنى ما بعد العامل لكونها فضلات.

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعرابُ، فما وجدت منها مبنيًا فاطلب لبنائه علّة، كمـا نذكره فى المـضمرات، والمبـهمات، وأسـماء الأفعال، والـكنايات، وبـعض الظّروف.

وأما أسماء الأصـوات،وأسماء حروف التّهجّـى فبناؤهما أصلـىّ ولا يحتاج إلى تعليل وإعرابُهما فى نحو قوله:

٨= * تداعَيْن باسم الشِّيبِ في مُتثلِّم * [٢]

وقوله:

٩= إذا اجْتمعوا على ألف واوٍ وياء هاج بيْنَهُمُ جدالُ [٣]

(١) : «عاملاً» سقطت من ط ، والأسلوب يعيّنها.

(٢) هو الشاهد الثامن فى الخزانة.
البغدادىّ: على أن اسم الـصوت إنما أُعرب فى هذا التركيب، وإن كان بناؤه أصـليًا، يريد أن أسماء الأصوات إذا ركبّت جاز إعرابها اعـتباراً بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفـظ لا ألمعنى، كما يجوز إعراب الحروف إذا قصد ألفاظها.
والشـاهد من قصـيدة لذى الرّمـة يمدح بهـا إبراهيم بـن هشام بن الـوليد بن المـغيرة. وعجـز هذا المصراع:
* جوانبه من بَصْرَةٍ وسِلام *
= وتداعَيْن: أى دعا بعض القلص بعضًا.
والشِيب بالكسر: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. والصوت: شيب شيب
والمتثلّم: المنكسّر المتهدّم، أراد فى حوض متثلم، فحذف الموصوف لدلالة مصبّ الحوض عليه.
والبَصرة بفـتح الباء: حجارة رخوة فيـها بياض، وبه سميّت البـصرة. والسّلام بكسر المهـملة: جمع سلمة بفتحها وكسر اللام وهى الحجارة.
من شواهد: ابن يعيش ٣: ١٤، ٤: ٧٢، والأشمونى ٣: ٢١١، واللسان: «شيب، و«بصر».
وانظر ديوان ذى الرّمّة/ ٦٨٩ ـ المكتب الإسلامى للطباعة والنشر.

(٣) هو الشاهد التاسع فى الخزانة.
قال البغدادىّ: «على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبـت، وإن كان بناؤها أصليًا، قيل: حيث كانت معربة لأجل التركيب علم أنها قبل التركيب غير معربة، وهذا حكم جميع الأسماء، سواء قلنا: إنها قبل التركيب موقوفة أم مبنية.
وقال هذا الشاهد يزيد بن الحكم.
من شواهد: ابن يعيش ٦: ٢٩.

أنواع الإعراب

(ص): وأنواعه: " رفـع، ونصبٌ، وجرٌّ، فالـرفع علمُ الفاعـليّة، والنصـب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة».

(ش): اعلم أن الحـركات فى الحقيـقة أبعاضُ حـروف العلّة، فضـمّ الحرف فى الحقيقة: اتـيانٌ بعده بلا فصل ببعـض الواو، وكسرُه: الإتيان بعده بـجزء من الياء، وفتـحُه: الإتـيان بعـده بشـيء من الألف، وإلاّ فـالحركـة والسكـون من صـفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات، لـكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بـلا فصل ببعض حروف المدّ/ سّمى الحرف متحركًا، كـأنك حركت الحرف إلى مَخْرج حرف المّد، ٢٤ وبضدّ ذلك[١] سكون الحرف، فالحركة ـ إذَن ـ بعد الحرف، لكنها من فرط اتّصالها به يتوهّم أنّها معه لا بَعْده[٢] بلا فصل، فإذا أشبعت الحـركة وهى بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تامًا.

وإنما قيل لـعلَم الفاعل: رفعٌ، لأنك إذا ضَـمَمْت الشّفَتين لإخـراج هذه الحركة أرتفعتا عن مكانهما، فالرّفع من لوازم مثل هذا الضّم وتوابعه، فسمّى حركة البناء ضمّا وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالَة الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نَصْبُ الفم تابـعٌ لفتحه، كأن الفّم كان شيئًا ساقطًا فـنصبته أى أقمته بفتحتك اياه، فسميّ حركة البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبًا.

وأمّا جر الفكّ الأسفل إلـى أسفل، وخفضه[٣] فهو كَكَسْرِ الـشيء، إذ المكسور يسقـط ويهوى إلى أسفل، فـسمّى حركة الإعـراب جرّا، وحركة البنـاء كسْرًا لأن

---

(١) الشريف: «يعنى أن سكون الحرف ألاّ يُؤتى بعده بشىء من هذه الأبعاض بلا فصل.

(٢) الشريف: «ومن فرطا الاتصـال، وشدّة اللزوم تعذّر أو تعسّر النطق بعد الـنطق بالحرف ابتداء بدون الحركة.

وأماّ إذا تلـفظ بالحرف بـعد حرّف آخر فلا تـعسّر أصلاً فـى ترك الحركة. فالإتـيان بشىء مـن تلك الأبعاض لازم الحرف، إمَا بعده بلا فصل، وإما قبله بلا فصل أو مع فصل».

(٣) فى «ط»: وحفظه بالظاء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

الأوّلَيْنِ[١] أوضح وأظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث[٢]، ثم الجزْم بمعنى: القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشىء القاطع للحركة أو الحرف فسمّى الإعرابىّ جزمًا، والبنائيّ وقفًا وسكونًا.

وإنّما سمِّى المعرب معربًا، لأن الإعراب إبانَةُ المعنى، والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله: «الثَّيِّب يُعْرِب عنها لسانها»[٣]، أى يُبيِّن.

وسمّى المبنّى مبنّيًا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص.

قوله: «فالرفع» علم الفاعليّة، أى علامتُها، والأوْلى كما بيّنا أن يقال: الرّفع علم كون الاسم عُمدة الكلام، ولا يكون فى غير العُمد، والنّصب علم الفضليّة فى الأصل، ثم يدخل فى العُمد تشبيهًا بالفضلات كما مضى.

وعلى قول المصنف: الرّفع فى الأصل علم الفاعليّة والنّصب علم المفعوليّة، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأمّا الجرّ فعلم الإضافة، أى كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو لفظًا كما فى: غُلام زيد، وحسن الوجه.

فالرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، فى نحو: جاء مسلم، مسلمان، ومسلمون، وأبوك.

والنصب أربعة: الفتح والكسر والألف والياء في نحو: إنّ مسلمًا، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَيْنِ ومُسْلمين.

والجّر ثلاثة أشياءً: الكسر، والفتح، والياء فى نحو: بزيدٍ، وبأحمدَ، وبمسلَمْين وبمُسلمينَ وبأبيك.

وكلّ ما سوى الضّمّ فى الرَفع، والفتح فى النّصب، والكسر فى الجر فروعها - كما يجىء.

وبَيْن الضّم والرفّع عموم وخصوص من وجه، أمّا كون الرّفع أعمّ فلوقوعه

---

(١) أى الجرّ والخفض. (٢) أى الكسر.

(٣) لم يرد الحديث بهذا اللفظ فى مسلم، وإنما ورد: «الثيب أحق بنفسها من وليها» انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢٩٢٠.

على الـضّم والألف والواو، وأمّا كـونه أخصّ فلأن الضّم قـد يكون علم الـعمدة كما فى: جاء الرجلُ، وقد لا يكون كما فى حَيْثُ.

وكذا الكلام فى النصب والجرّ.

وإذا أطلق الـضّم والفتح والكـسر فى عبارات البـصريّة، فهى لا تقـع إلا على حركات غيـر إعرابيّة بنائـية كانت كضمـة حيث، أو، لا، كضمة قـاف قُفل، ومع القرينة تُطْلق على حركات الإعراب أيضًا، كقول المصّنف بالضّمة رفعًا.

والكوفيّون يُطْلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا.

قوله: «وأنواعه: رفعٌ ونصبٌ وجرّ» الرفع والـنّصب والجرّ عنده: الحركات كما ذكرنا أو الحـروف على مذهـب مَنْ قال: الإعراب الاختـلاف، قال: الرفع انـتقال الآخر إلى علامة الـعُمْدة، والنصب انتقالـه إلى علامة الفضْلة، والجرّ انـتقاله إلى علامة الإضافة.

والظاهر[1] فى اصـطلاحـهم: أن الإعراب هـو الاختلاف، ألا تـرى أن البـناء ضدّه، وهو عدم الاختلاف[2] اتفاقًا، ولا يُطْلق البناء على الحركات / . ٢٥

وانما جُعِل الإعرابُ فى آخر الكلمة، لأنه دالّ على وَصْفِ الاسم أى كونه عُمدة أو فضْلة، والدّال على الوصْف بعد الموصوف.



(١) الشريف: «يمكن أن يقال: الظاهر فـى اصطلاحهم أن الإعراب هو الحركات والحروف، وذلك لأن الإعراب إنما سـمىّ إعرابًا، لأن فيـه إبانة وكشفًا عـن المعنى، والإبانـة إنما هى للحـركات والحروف أنفسها لأنها أعلام المعانى اتفاقًا».

(٢) الشريف: «وأما قوله: الـبناء: هو عدم الاختلاف، فيكون الإعراب هو الإختلاف لأنـهّما متقابلان، فنقـول: إن المعرب فيه شيـئان: الاختلاف، وما هو سـببه، والمنبـىّ فليس فيه إلا عـدم الاختلاف، إذ لاحاجة فيه إلى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف».

تعريف العامل

(ص): «والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب»(١).

(ش): انما بيّن العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرَض بالجوهر، فإنّ معنى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة: كون الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافًا إليها، وهى كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة والمضاف إليه بسبب توسّط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلّها الاسم، وكذا المُوجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل.

فالباء فى قوله: «به يتقوم» للاستعانة نظرًا إلى أن المسّمى عاملاً فى الحقيقة(٢): آلة، والمقوِّم هو المتكلم، وليس الباء كما فى قولك: قام هذا العَرَض بهذا المحلّ، ولاشك أن فى لفظ المُصَنّف إبهامًا، لأن الظّاهر فى نحو: قام به، وتقوّم به: هذا المعنى الأخير(٣).

فإذا ثبت أن العامل فى الاسم: ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة، فاعلم أن بينهم خلافًا فى أنّ العامل فى المضاف إليه هو اللاّم المقدّرةُ أو «منْ» أو المضاف، فمن قال: إنّه الحرف المقدّر نظر إلى أن معناه فى الأصل هو الموقعَ(٤) للإضافة بَيْن الفعل والمضاف إليه إذْ أصل: غلامُ زيد غلامٌ حصل لزيد،

---

(١) كلمة: «للإعراب» زيادة فى «ك».

(٢) الشريف: «لأن هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل».

(٣) الشريف: «أمّا الظهور فى نحو: قام به فلاخفاء فيه، وأمّا فى نحو: تقوّم به، فلأنه تفعّل منه، فمعناه بحسب اللغة راجع إليه».

(٤) فى «ط» فقط: «الموقع المقدم للإضافة» بزيادة كلمة: «المقدم».

فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرْف. ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدّرًا، وإن ضَعُفَ مثله فى نحو: «خير»[١] فى قول رؤبة، وذلك لقوة الدّالّ عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبيّن به، كما أنّ نصب «أنْ» المقدّرة فى نحو:

* أحْضُرَ الوغى * [٢]

١٠ =

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السّببيّة أو واو الجمع ـ كما يجىء فى باب نواصب المضارع ـ جاز نصبها مطّردًا. وكذا الجرّ بربّ المقدّرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف.

ومَنْ قال: إنّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأوْلى قال: «إنّ حرف الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيدٌ معناه، ولو كان مقدّرًا لكان «غلام زيد» نكرة، كغلام لزيدٍ، فمعنى كون الثانى مضافًا إليه حاصل له بواسطة[٣] الأول، فهو الجارّ بنفسه.

وقال بعضهم: العاملُ معنى الإضافة وليس بشىء، لأنه أراد بالإضافة كون الاسم مضافًا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضى[٤].

---

(١) رؤبة بن العجّاج سُئل: كيف أصبحت؟ قال: «خيرٍ» بالجرّ أى بخير، وحذف حرف الجرّ.

(٢) هو الشاهد العاشر فى الخزانة.

وهو قطعة من بيت وهو:

ألا أيّهذا اللائمى أحْضُرَ الوغى   وأن أشهَدَ اللّذاتِ هل أنت مُخلدى

والشاهد فيه: نصب الفعل: «أحضر» بـ«أن» المقدّرة، وهذا ضعيف.

والوغى: الحرب، وقال ابن جنىّ كما فى الخزانة: الوعى بالمهملة: الصوت، وبالمعجمة: الحرْب نفسها، والشهود: الحضور. الشاهد لطرفة بن العبد من معلّقته المشهورة.

من شواهد: سيبويه ١: ٤٥٢، والمقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦، وشرح شذور الذهب / ١٣٨، والهمع والدرر رقم ٣، ٦٨٦، ١٠٤٠.

(٣) فى «ط»: بوساطة.

(٤) «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى» سقط من «ع».

وإن أراد بها النِّسبة التى بين المضاف والمضاف إليه، فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضًا النّسبة التى بـينهما وبين الفعل، كما قال: خَلفَ[١]: العامل فى الفاعل: هو الإسناد لا الفعل.



(١) خلف الأحمر البصرىّ: أبومحرز بن حيّان، توفى فى حدود الثمانية ومائة. انظر. البقية ١/ ٥٥٤.

[الأسماء المعربة بالحركات وبالحروف]

(ص): فالمفرد/ المنصرف والجمع المكسّر المنصرف بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرا. [٢٥]

جمع المؤنث السالم بالفتحة والكسرة غير المنصرف بالضّمة والفتحة.

أخوك وأبوك وحَموك وهُنوك وفُوك وذو مال مضاف إلى غير ياء المتكلم بالواوّ والألف، والياء.

المثنى وكلا مضافا إلى مضمر. واثنان بالألف والياء.

جمع المذّكر السّالم، وأولو، وعشرون وأخواتها بالواو والياء».

(ش): هذا تقسيم الأسماء المعربة حسب إعراباتها المختلفة، وذلك أنّا بيّنا أن الّرفع: ثلاثة أشياءَ. والنصب: أربعة، والجرّ: ثلاثة، فهو يريد بيان محالّ هذه الإعرابات، وأن كلّ واحد منها فى أىّ معرب يكون؟

فبدأ بمعربات إعرابُها بالحركات، لأنها الأصل فى الإعراب لخفّتها، وقسّمها ثلاثة أقسام:

أحدها: ما استوفى الحركات الثّلاث، كلّ واحدة منها فى محلّها، أعنُى الضّمّ فى حالة الرفع، والفتح فى النصب، والكسر فى الجرّ وهو شيئان.

أحدهما: المفرد، أى الذى لا يكون مثنىً ولا مجموعًا سواء كان مضافًا أو، لا. «المنصرفُ»(١) احتراز عن غير المنصرف.

وكان عليه أن يضم إليه قيدًا آخر، وهو أن لا يكون من الأسماء السّتة، ولايجوز أن يكون قوله: «المفرد» احترازًا عن المضاف، فيخرج الأسماء الستة، إذْ لو احترز عنه لوجب أن لاّ يَسْتَوفى شىءٌ من المضاف الحركات الثلاثَ.

(١) المنصرف: صفة «المفرد».

وثانيهما: الجامع لثلاثة قيود: الجمعيّة، احترازًا عن المثّنى، إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، إذْ قد مّر ذكره، والتكسير[١] احترازًا عن السالم، لأن إعراب المذكّر منه بالحروف، والمؤنّث غير مستوف للحركات، والانصراف احترازًا عن غير المُنْصرف نحو، مساجد وأنبياء.

وإنّما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفًا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيّرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه مخالفًا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضًا لم يطّرد فى آخره حرفُ لينٍ صالح، لأن يجعل إعرابًا كما فى الجمع بالواو والنون.

قوله: «بالضّمة رفعًا»، الجار والمجرور خبر المبتدأ.

وقوله: «رفعًا» مصدرٌ بمعنى المفعول، كقولهم الفاعل رفعٌ أى مرفوع، وانتصابه على الحال أى مرفوعين، والعامل فيه[٢] الجار والمجرور، وذو الحال الضّمير المُستْكنّ فيه. والباء فى قوله:« بالضمة» بمعنى «مع». ويجوز أن يكون المعنى: مُلْتبسان بالضّمة[٣] . ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعيّنة فى حال كونهما مرفوعين، أى مصاحبين لعلَم العمدة.

وكذا قوله: «والفتحة نصبًا» وأمثاله، وهذا من باب العطف على[٤] عاملين مختلفين المجوَّز عند المصنف قياسًا نحو: إن فى الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا ـ على ما يجىء.

والثّانى من الثلاثة الأقسام: ما فيه الضمة رفعًا، والكسرة جرًا، ونصبًا، وهى شىء واحد، أعنى الجمع بشرطين[٥]: أحدهما: أن يكون جمع المؤنث احترازًا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء.

---

(١) فى «ط» فقط «والتكثير» بالثاء.

(٢) «والعامل فيه» سقط من «ع».

(٣) فتكون الباء للإلصاق، وليست للمعّية.

(٤) أى على معمولى عاملين.

(٥) فى «ع» فقط: «أعنى الجمع وهو جامع لقيدين».

والثّانى: أن يكون سالمًا احترازًا عن المكسّر(١) المستوفى للحركات نحو: رجال، أو للضم والفتح نحو مساجد.

وإنما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعنى جمع المذّكر السّالم ـ على ما يجىء بعد.

والثالث: ما فيه الضّمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًّا، وهو أيضًا شىء واحد غير المنصرف، مفردًا كان أو مجموعًا مكسّرًا نحو: أحمد، ومساجد. وإنما نقص الكسر وأتبع الفتح ـ لما يجىء فى بابه.

ثم ثنّى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسّمها أيضا ثلاثة أقسام:

أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة كلاً فى محلّها وهى:

★★★

---

(١) الشريف: «التمثيل بالمكسّر من جمع المؤنث أولى، لأن المكسّر من جمع المذكّر قد خرج بالقيد الأوّل».

[إعراب الأسماء الستة]

٢٧ الأسماء السّتة بشرط إفرادها، وكونها غير / مصغرة، وإضافتها إلى غير ياء المتكم، لانها إذا ثنيّت أو جمعت فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثنّاة والمجموعة. وكذا إذا صُغّرت، لأن المصغّر منها يتحرك عينه ولا مه[١] وجوباً، ليتمَّ وزن فُعَيل، وحرف العُلة المجعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. وإنما اشتراط إضافتها إلى غير ياء المتكلم - لما سيجىء أن المقطوع منها عن الإضافة محرّك بالحركات ـ لما سنذكر، والمضاف إلى ياء المتكلّم لا يتبينّ إعرابه - على ما سيجىء.

وتصريحُهُ بهذه الأسماء السّتة يُغْنى عن الاحتزاز عن تَثنِيتها وجَمْعِها وتصْغيرها.

[اختلاف النحويّين فى إعراب الأسماء الستة]

فلهم فى إعراب هذه الأسماء أقوال:

الأقرب عندى أن اللام فى أربعة منها، وهى: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك أعلام للمعانى المتناوبة كَالحركات، وكذا العينُ فى الباقيين منها، أعنى: فوك وذو مال، فهى فى حال الرفع لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة[٢]. وفى النَصب والجرّ علم الفضلة والمضاف إليه، فهى مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب.

وسنشيّد هذا الوجه بعد ذِكْر الأوجه المقولة فيها.

فعن سيبويه.. أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أُتبعت فى هذه الأسماء حركات ما قبل

---

(١) احتزاز عن «ذو»

(٢) من قوله: «وعلم العمدة» إلى قوله: «وسنشيد» سقط من «ع».

حروف إعـرابهـا حركات إعـرابها كـما فـى «امرُؤ»، وابنُـم، ثم حُذفـت الضـّمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضًا للاستثقال، فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه أنه كـيف خالفت الأربعةُ منها أعنى المحـذوفةَ اللّام، أخواتها من «يد» و«دم» فى ردّ اللام فى الإضافة[1] وأيْش[2] الغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف. وأيضًا إتباع حركـة ما قَبل الإعراب لحركة الإعراب أقلُّ قليلٍ. وأيضاً إتـباع حركة مـا قبل الإعـراب لحركة الإعراب أقـلُّ قليل. وأيـضًا يستفـاد من الحروف ما يستفـاد من الحركات فى الظاهر، فـهلاّ نجعلها مثـلَها فى كونها أعلامًا على المعانى.

وقال المـصنف.. ظاهـر مذهب سيـويه أن لهـا إعرابين: تـقديرىّ بالحـركات، ولفظى بالحروف، قـال، لأنه قدر الحركة، ثم قال فى الواو: هى عـلامة الرفع وهو ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنهّا معربة بالحـركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضًا، وهو ضعيف[3] لمثل ما ضُعِّف له ما تأول به المصنّف كلام سيبويه.

وقال الأخفش: إنها مزيدة للإعراب كالحركات.

ويتعذّر ما قال فى: فوك وذو مال لبـقاء المُعْرب على حرف واحدٍ، وذلك ما لا نظير له[4].

وقال الرّبـعى: إنها مـعربةٌ بحركـات منقولـة من حروف العلـة إلى ما قبـلها،

(١) سقط من «ع» كلمتا: «فى الإضافة».

(٢) الشريف: «أيش، قيل: هى كلمة مستقلة بمعنى، أىّ شىء؟ وليست مخففة منه.

(٣) = لأن الإعراب لا يكون فى وسط الكلمة.

(٤) فى «ع» «شىء مالا نظير له».

وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وألفًا لانفتاحة كما فى «ياجَل»[١] وهو ضعيف، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفًا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازنّى[٢]: إنها معربةٌ بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع كما فى قوله:

=١١ * أدْ نُو فأنظورُ *[٣]

وقوله:

=١٢ * ينْباعُ من ذفْرى غضوبٍ جَسْرةٍ *[٤]

(١) لغة الحجاز: «يَوْجل» قال تعالى: ﴿لا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾ الحجر/ ٥٣، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها.
والذين يقولن: «ياجل» هم بنوعا مر كما قال الفراء، وذلك أن من لغتهم: أنت تيجَل، ونحن نيجَل، وأنا ايجل، فلمّا رأوا الواو قد غلبتَها الكسرة فى هؤلاء الأحرف توهموا أن فَتحة الياء فى: «يَوْجل» تجرّ الواو إلى الألف ففعلوا ذلك» انظر: «دقائق التصريف» لابن سعيد المؤدب/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) المازنى: «بكر بن محمد بن بقيّة: أبو عثمان المازنى توفى سنة تسع أو ثمان - وأربعين ومائتين، انظر البغية ١/ ٤٦٣.

(٣) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزانة.
البغدادىّ: استشهد به «على أن الواو حاصلة من إشباع الضمة وأصله: فأنْظُرُ.
وهو قطعة من بيت ثان أنشدهما الفرّاء، وهما:

اللــه يعلــم أنّا فــى تلفّتــنا ... يوم الفــراق إلــى أحبابــنا صُورُ
وأنّنى حَوْثُما يُثنى الهوى بصرى ... مــن حَــوْثما سلكوا أدنوفأ نظــورِ

والصور: جمع أَصْوَر وهو المائل من الشوق، من صَوِرَ يَصْوَرُ صَوراً بالتحريك: مال
وحوث: ظرف مكان لغة فى حيث
والمعنىَ أننا إذا تلفتنا إلى الأحباب عند رحيلهم فكأنّنا أشباح ليس فيها أرواح.
من شواهد» المحتسب ١ : ٢٥٩، وابن الشجرى ٢ : ٥٨، والإنصاف رقم ٦.
وابن تعيش ١٠: ١٠٦، والمغنى رقم ٦٨٥، والهمع والدور رقم ١٦٩٦.

(٤) هو الشاهد الثانى عشر فى الخزانة.
البغدادىّ: استشهد به «على أن الألف تولّدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع، وتمامه:

* زيّافة مثل الفنيق المُكْدَمَ *

والشاهد من معلّقة عنترة، والذّفرى: الموضع الذى يعرق مَن الإبل خلف الأذن. والغضوب: =

وهو أيضاً ضعيف، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، وأيضًا يبقى: فوك : و«ذومال» على حرف.

وقال الجَرْميء[١]: انقلابها هو الإعراب، وأما هي فإمّا لام أو عين، فعلى قوله: لا يكون/ في الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيفٌ لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلّية كالضّمة. ٢٨

وقال أبو عليّ[٢]: إنها حروف إعراب، وتدلّ على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذاك مااخترنا[٣]. وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابّية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنّف: إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيتين، لأن دليل الاعراب لا يكون من سِنْخ الكلمة، فهي بدل يفيد مالم يُفْده المبدل منه، وهو الإعراب كالتاء في «بنت» تَفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، ولا يبقى «ذو» و«فوك» على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه.

هذا آخر كلامه.

ويقال عليه: أيّ محذور يلزم من جعل الإعراب من سِنْخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنْخها، كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سِنْخهما[٤] أَعنى علامة التثنية والجمع، إذْ هِيَ من سِنْخ المثنىّ والمجموع.

= الناقة الصعبة الشديدة المراس، والجسر: العظيم من الإبل والأنثى جسرة، والفنيق: الفحل، والمكدم: الذى لايؤذى ولا يركب لكرامته على أهله.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٥٨، والإنصاف/ ٢٦، والشافية٤/ ٢٤.

(١) الجَرْمى: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى توفى ٥٨٦هـ. البغية ٢/ ٨.

(٢) أبو عليّ الفارسى: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، توفى ٣٧٧ (البغية ١/ ٤٩٦.

(٣) فى ط: أحترنا» بالحاء، تحريف.

(٤) السنخ: الأصل

[رأى الرضّى]

ثم نقول: إنما جُعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئةً لجَعْل إعراب المثنّى والمجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يُحْوِجُون(١) إلى إعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات. والحروف، وإن كانت فروعاً للحركات فى باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلاّ أنها أقوى من حيث تولّدها منها، فاستبدّ بها(٢) المفرد الأول، لأنّ(٣) كُلَّ حرف منها كحركتين أو اكثر، فكرهوا أن يستبد، المثنّى والمجموع مع كونهما فَرْعَيْن للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جُملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت فى المفردات الإعراب بالحركات التى هى الأصل فى الإعراب، وبالحروف التى هى أقوى منها مع كونها فروعاً لها، وفضّلوها على المثنّى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاً فى موضعه، وكلّ واحدًا من المثنى والمجموع لم يَسْتَوفِها، ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه.

وإنّما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو: «غد» لمشابهتها للمثُنّى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللاّزم فتقوى المُشابهة، وخصّوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنّى، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علّة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كُلفْة اجتلاب حروف أجنبية، مع أنّ اللام فى أربعة منها، كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسيًا منسيّا فهى، إذن، كالحركات المجتلبة للإعراب.

وكذا الواو فى «فوك» لأنها كانت مبدلة منها الميم فى الإفراد، فلم تُرَدّ إلى أصلها إلاّ للإعراب.

---

(١) فى «ع»: «يخرجون» تحريف.

(٢) أى بالحركات.

(٣) فى ط: بزيادة: «لأن الحروف أقوى» وهى زيادة ليست فى النسخ المخطوطة.

وأما فى نحو «حِر» فليس لامه حرف علّة، وأما نحوُ ابن، واسْم فهمزة الوصل فيه بدلٌ من اللاّم بدليـل معاقبتها إيّاها فى النّسب نحو: ابـنىّ وبنوىّ، فكأن لامها ليـست حرف عـلة. والحْرف المـقصود جـعلـه كالحركـات من هذه الأسـماء واوٌ فاختاروها، لتـكون الواو التى فيها أصلاً للرّفع الـذّى هو أسبق الحركات[1] فمنَ ثَمّ لم يجعلوا منها نحوً «يد» و«دم»، إذ لامهُ ياء.

ثم نقول: جـعلوا الواو ياء «فى الجرّ وألفًـا» فى النّصب، ليكـون الألف إعرابًا مثل الفـتح، والياء مثل الكسـر لا لانفتاح[2] ما قبلـها وانكساره، وجعلـت ساكنة للتخفيف فـى المعرب بالحروف التى هى أثقلُ من الحركـات، ولتناسب الحركات التى قامت مقامها،/ لأن الحركات أبعاض حروف المدّ السّاكنة، وجعل ما قبلها[3] ٢٩ من الحركات من جنسهـا للتخفيف، وللتنّبيه فى الأربعة مـنها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب[4]، وأما فى الباقيتينْ فطردًا للباب.

ومعنـى حموك:أبو زوجك أو أخـوه او ابنه، وبالجـملة فالحَمُ: نَـسيبُ[5] زوج المرأة، والهَنُ: الشئ المنكر الذّى يُستْهجـن ذكرهُ من العورة، والفعل القبيح أو غير ذلك.



(١) فى «ع» و«ط»: «أسبق الإعراب» وفى «ظ» «أسبق الحركات». وهو المناسب للأسلوب فهو، أوضح.

(٢) = فى «ط» فقط: «لانفتاح» بدون «لا» النافية، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣)= «ما قبلها» سقط من «ع».

(٤) الشريف: «أى حال الإفراد عن الإضافة».

(٥) فى «ط» فقط: «نسب».

[إعراب المثنّى]

والثانى من الثلاثة الأقسام التى إعرابها بالحروف مارفعُه ألفٌ ونصبه وجرّه ياءٌ، وهو المثنىّ وما حمل عليه، ونعنى بالمثنى: كل اسم كان له مفرد، ثم ألحق بآخره ألف ونون، وليدلّ على أن معه مثله مَن جنسه - على ما يجئ فى باب المثنّى - فلم يكن «كِلا» على هذا داخلاً فى المثنى، إذْ لم يثبت «كِلّ» فى المفرد.

وأما قوله:

=١٣ فى كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى زَائدهْ (١)

فالألف محذوفة للضرورة - كما يجىء - وكذا اثنان، إذْ لم يثبت للمُفْرد «ائن»، لكن «كلا» ليس بمثنّى ولا وضْعُه وَضْعَ المثنّى، لأن ألفه كألف «عصا» بخلاف «اثنان» فإنه ليس بمثنى كما ذكرنا، لكنّ وَضْعَه وَضْعُ المثنى، إذ هو كقولك: ابنان واسمان محذوف اللاّم مثلهما، لأنه من الثَّنْى.

وكان عليه أن يذكر أيضًا «مذْروان»(٢)، إذ لم يستعمل مفرده. فإن زعم أنه ثابت فى التقدير، إذ كأنّه كان «مذرى»، ثم ثنىّ لم يمكنه مثل ذلك فى «ثنايان» فكان عليه أن يذكره.

---

(١) هو الشاهد الثالث عشر فى الخزانة.
البغدادى. استشهد به: «على أن كِلت» أصلها كلتا، حذفت ألفها ضرورة، وفتحة التاء دليل عليها.
وبعده:

كلتاهما قد قُرنت بواحدَه

قال البغدادى: «رأيت فى حاشية الصحاح: أن هذا البيت من رجز يصف به نعامة.
و(السّلامى) على وزن حُبارى: عظم فى فِرسِن البعير. والضمير فى كلتاهما للرِّجلين.
والشاهد قائله مجهول.
وهو من شواهد: الإنصاف / ٣٤٩، والعينى ١/ ١٥٩، والهمع والدرر رقم ٦٠ والأشمونى ١/ ٧٧، واللسان: «كلا».

(٢) الشريف: «المذروان: أطراف الاليتين، ولا واحد لهما، لأنه لو كان واحدهما:" «مذرى» على ما يزعم أبوعبيدة لقالوا: مذريان فى التثنية، لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف ثنىً بالياء على كل حال.

وذلك أنّ معنى «ثنا»(١) لو استعمل: طرف الحبل، وليس فى الطّرف الواحد معنى الثّنى، كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان: «ائن»، إذْ ليس فى المفرد معنى الثّنى، فالثّنايان طرفا الحبل المثُنّى، فالثّنْى فى مجموع الحبل، لا فى كُلّ واحدٍ من طرَفيه.

وكان عليه أيضًا أن يذكر ههنا: «هذان» و«اللّذان» ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه كما ذُكِر فى شَرْح المفصل أنها صيغٌ موضوعة للمثنّى غير مبنيّة على الواحد، وقال: ويدلّ عليه جواز تشديد نون «هذان»، وأنهم لم يقولوا: «ذيّان» و«اللّذيّان» فنحو: «ذان» واللّذان عنده فى المثنى ينبغى أن يكون مثل عشرون فى الجمع، كلاهما صيغٌ موضوعة، وإن ثبت فى الظاهر ما يوهم أنه مفردها.

وإنّما أعرب المثنى وجمع المذّكر السّالم بالحروف، لأن الحركات استوفتها الاحاد مع أن فى آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المدّ، ومن ثّم أعرب المكسّر وجمع المؤنث السّالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعيّن، لأن الألف كان جلب قبل الإعراب فى المثنّى علامة للتّثنية، وكذا الواو فى الجمع علامةً للجمع لمناسبة الألف بخفّته لقلّة عَدَد المثنى، والواو بثقله لكثرة عَدَد الجَمْع، وهذا حكم مطّرد فى جميع المثنى والجموع نحو: ضربا وضربوا، وأنتما، وأنتمو، وهما، وهمو، وكُما، وكمو(٢).

ثم أرادوا إعرابَهُما فإن المثّنى والمجموع متقدّم لا محالة على إعرابهما، فجعل فيهما ما صلح لأن يكون إعرابًا، وأسبق الإعراب الرفع، لأنه علامة العُمد، كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثنى، وواو المجموع علامتَىْ الرّفع فيهما، ولم يَبْقَ من

---

(١) الشريف: «قال فى الصحاح: الثناء بالمدّ والكسر: عقال البعير ونحوه من حبل مثنى، وكل واحد من ثنييْه فهو ثناء لو أفرد، تقول: عقلت البعير بثنايين: إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفَىْ حبْل».

(٢) فى «ط» فقط: أنتموا، وهموا، وكموا، بألف بعد الواو، تحريف.

حروف اللّين وهى التّى هى أوْلى بالقيام مقام الحركات إلاّ اليـاء للجر والنّصب فى المثنّى والمجموع، والجرّ / أولى بها فقلبت ألف المثنّى، وواو الجمع فى الجرّ ياء ٣٠
فلم يـبقَ للنـصب حرف، فأتـبع الجرّ دون الرفع لـكونهمـا علامتَىْ الـفضلات، بخلاف الـرّفع، وتُرك فتحُ ما قـبل الياء فى المثـنى إبقاءً، علـى الحركة الثابتـة قبل إعراب المثنّى مع عدم استثقالها.

وأما الضَمّ قبل ياء الجمع فقلب كسرًا، لاستثـقاله قبل الياء الساكنة لو أُبقيتْ، والتباس الرّفع بغيره، وبُطْلان السَّعى[1]، لو قُلبتْ الياءُ لضـمّة ما قبلها واوًا، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فارتفع التباسُ المجموعِ بالمثنّى بسبب كَسْر ما قبل ياء المجموع[2]، إن حُذِف نوناهما بالإضافة.

وكسر النّون فى المثنى لكونـه تنوينًا ساكنًا فى الأصل، والأصل[3]، فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر ـ لما يجىء فى التصريف.

وفُتِـح فى الجمـع للفـرْق، فحصُـل الاعتـدال فى المثـنى بخـفّة الألف، وثـقل الكسرة، وفى الجمع بثقل الواو، وخفّة الفتـحة، وأما الياء فيهما، فطارئة للإعراب كما ذكرنا.

وقال سـيبويـه: حرف المدّ فـى المثنّى والمجـموع حروف إعـراب، فقال بـعض

---

(١) من معانى: سـعى فى اللغة: قصد، وعـمل، وفى هامش نسخة الـظاهرية: «يعنى أن بطـلانه السّعى والنباسه الرفع بغيره حاصل من قلبه الياء لضمة ما قبلها واوًا.

(٢) الشريف: «قد توهم بعضـهم أن الفرق بكسر النون وفتحها لرفع الألتبـاس بين المثنى والمجموع من المعتلّ اللام فى حالتى النصب والجرّ، وذلك لسقوط لام الـفعل، فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الإعراب، ففرق بحركة النون».

ومثل الشريف لذلك بـ«مُصْطَفَيْنِ»، و«مُصْطَفَيْنَ».

قال: وهو سـهو، لأن لام الفعـلِ لا يحذف فى المـثنى، ويحذف فـى الجمع، فلا اشـتباه حتـى يفرّق بالنون».

(٣) من قوله: «والأصل فى تحريك الساكن».. إلى قوله: «وثقل الكسرة» سقط من «ع».

أصحابه: الحركات مقدّرة عليها قياسًا على مذهبه فى الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذًا معربان بالحركات المقدرة كالمقصور.

وفَهْمُ الإعراب من هذه الحروف يُضْعِف[١] هذا القول.

وقال أبوعليّ: لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف، لأن النّون عنده عوضٌ من الحركة والتنوين، وقال: وإنّما أُبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى، لأن الانقلاب معنىً لا لفظٌ، فقصد الإعراب اللفظىّ.

ونقول: بأى شىء نَعْرف أن هذه الحروف كانت فى الأصل حروف الإعراب؟ ولَم لا يجوز، كما اخترناَ ـ أن يجعل ما هو علامةُ المثنّى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامةً الإعراب أيضًا، فيكون علامة المثنّى والمجموع وعلامة الإعراب معًا، إذْ لا تنافىَ بينهما؟.

ثم نقول: الدّالّ على المعنى هو الألف والواو والياء[٢] وهى لفظيّة.

فإن قيل: كيف يكون مُعربٌ بلا حرف إعراب؟

قلنا: ذاك إنما يلزم إذا أعرب بالحركات، لأنها لابدّ لها من الحروف، فأمّا إذا أريد الإعراب بالحروف، فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به.

وقال الأخفش والمازنى والمبرّد: إنها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب.

وقال الكوفيّون: هى الإعراب.

ومعنى القولين سواء، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر، إذْ ينبغى أن يصاغ المثنى والمجموع أوّلاً ثم يعربا.

وإن أرادوا أنّهم جعلوا علامَتَيْ المثنّى والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه.

---

(١) الشريف: «ضعف بنفسه، وأضعفه غيره، وأمّا ضّعفه فنسبه إلى الضعف.

(٢) وليس الدّال هو الانقلاب.

وقال الجَرْميّ: هى حروف الإعراب، وانقلابها علامة الإعراب، فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربَيْن بحركة مقدرة، إذ الانقلاب لم يحصُل بعدُ ـ كما ذكرنا على مذهبه فى الأسماء الستّة.

وقال بعضهم: الإعراب بالحركات مقّدر فى متلّو الألف والواو والياء، والحروف دلائل الإعراب.

وهذا قريبٌ من قول الكوفييّن[1] فى الأسماء الستة والكلام عليه ما مرّ هناك.

فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم فى الأسماء السّتة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها.

فالجواب: أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوْغها وحصولها بكمال حروفها، وفى آخرها، لما تقدّم من أن الإعراب دالٌّ على صفات الكلمة، فيكون بعد ثُبوتها، فإن كان بالحركات فلابدّ أن يكون على حَرْفها الأخير، ومحلّ الحركة بعد الحرف ـ كما مرّ ـ فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة.

٣١ وأما إذا كان بالحروف التى / هى من سِنْخ[2] الكلمة فلابد أن يكون الحرفُ آخرَ حروفها، ويكون الإعراب بها أيضًا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنّها إنما تجعل إعرابًا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة.

أما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى أنه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكنّ الفرق بينهما: أن التنوين مع إفادتها[3] هذا المعنى يكون على خمسة أقسام ـ كما مر ـ بخلاف النّون فإنه لا يشوبها من تلك المعانى شىء.

(١) فى «ط» «قول الكوفيون»، تحريف ظاهر. (٢) السِّنخ بالكسر: " الأصل.

(٣) فى «ط» و«ع»: أن التنوين مع إفادتها هذا المعنى يكون على خمسة أقسام» والضمير فى إفادتها راجع إلى النون لأن التنوين نون ساكنة.

وفى النسخ الأخرى: «أن التنوين مع كونها علامة الكمال تكون على إفادته هذا المعنى على خمسة أقسام».

وإنما يسقُط التنوين، مع لام التعريف لاسْتكراه اجتماع حرف التّعريفِ مع حَرْف يكون فى بعض المواضع علامةً للتنكير، ولا تسقط النون معها، لأنها لا تكون للتّنكير.

وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو: يازيُد «ولا رجلَ»، بخلاف النّون فى نحو: «يازيدان» و«يازيدون» و«لا مُسْلِمَيْن» و«لا مُسْلِمينَ»، لأنها ليست للتمكّن كالتنوين.

وكذا يسقط التّنوين رفعًا وجرًا فى الوقْف بخلاف النّون، لأنها متحّركة وإسكان المتحّرك يكفى فى الوقف، وإن كان الحرُف الأخير ساكنًا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حُذِف بعد الضّم والكسر، وقُلِب ألفًا بعد الفتح، لأنه حرفٌ معرّض للحذف لعدم لزومه للكلمة. وضعفه بالسّكون والوقف محلّ التخفيف والحذف، فَخُفِّفَت بعد الفتح بقلبها ألفًا لخفة الألف، وحُذِفت بعد الضّمّ والكسر لِثَقل الواو والياء، وقلبهما حرفَ علّة ـ لما يجىء فى التّصرف من المناسبة بينهما.

وإن كان الساكن حرفًا أخيرًا من جوْهر الكلمة، فإن كان حرفًا صحيحًا نحو: لِيَضْرِبْ، و«مَنْ» و«كم» بقيتْ بحالها، وكذا وإن كانت ألفًا لخفّتها نحو: الفتى، وحُبلى، ويَخْشى، وإن كانت واوًا أو ياءً نحو: القاضى، ويرمى، ويدعو، فالأولى الإثبات. وجاز الحذف ـ كما يجىء فى باب الوقْف.

وقال سيبويه: النّون فى الأصل عوضٌ من حركة الواحد وتنوينه معًا، لأنّ حُروفَ المدّ عنده حروفُ إعراب امْتنعتْ من الحركة، فجىء بالنّون بعدها عِوضًا من الحركة والتنْوين اللّذَيْن كان المفرد يستحقُهما ثَمَّة.

والحركة وإن كانت مقدّرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لّما لم تظهر كانت كالعَدَم، ثم إنه رُجّحَ جانبُ الحركة مع اللام، أى جُعِل عوضًا منها بعد ما

كان عَوضًا منهما، فثبتَ معها ثباتَ الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة، فحُذف معها حَذْف التّنوين، فهي في نحو: جاءني رَجُلان يافتي عوض منهُما، وهو الأصل، وفي الرّجلان عوض من الحركة فقط، وفي «رجلا زيد» من التنوين فقط، وفي «رجلان» وقفًا ليس عوضًا منهما ولا من أحَدِهما، وفي نحو: «يازيدانِ»، ولا «رَجُلَيْنِ» عوضٌ من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعْد، لأن حروف العلّة الدالّة على ما دلّت عليه الحركة مُغْنِيةٌ عن التّعويض من الحركة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوينٌ حرّكت للساكنين ، فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا، إنْ أرادوا أنه كالتنّوين في معنى كونِه علامَةَ التّمام لا في المعاني الخمسة.

وقيل: هو بدلٌ من الحركة وحدها وهو ضعيفٌ لحذفها في الإضافة.

وقال الفرّاء: هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنّى المرفوع، وثبوتُه مع اللاّم يُضَعِّفُه، وكذا مع الياء وواو الجمع.

وقيل: هو بدلٌ من تنوينيْن في المثّنى ومن أكثر في المجموع بناء على أن المثنّى كان في الأصل مفردًا مكررًا مرتّين، والجمع مفردًا مكررًا أكثر منهما.

ودون تصحيح ذلك خَرْط[1] القتاد، ومع تسليمه نقول: إنهما مَصوغان صيغة اسم مفرد كـ«كلا»، و«رجال» و«عشرة»، فلا يستحقّان إلاّ تنوينًا واحدًا لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظيّ.

[أحكام كلا وكلتا]

وأمّا «كلا» فأعرب إعراب المثنى، لشدّة شَبهه به لفظًا بكون آخره ألفًا ولا يفكّ عن الإضافة حتى يتميّز عنه بالتّجرد عن النون، ومعنًى بكونه مثنّى المعنى. وخُصّ

(١) الشريف: تقول: خرطت الورق إذا حَتَتَّهُ، وهو أن يقبض على أعلاه، ثم تمرّ يدك عليه إلى أسفله، والقتاد: شجر له شوك مثل الإبر.

ذلك بحال إضافته إلى المضمر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: كلاهُما، وكلاكُما، وكلانا، لأنه إذا كان مضافًا إلى المضمر فالأغلب كونه جاريًا على المثنّى تأكيدًا له نحو: جاءنى الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكُما.

وإن جاز أيضًا أن تقول(١): كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين، فلا يكون تأكيدًا. وكذا: كلاكما جئتما، وكلانا جئنا، وإذا كان فى الأغلب جاريًا على المثنّى وهو موافق له معنًى ولفظًا ـ كما مرّ.

وأصل المثنى أن يكون معربًا، فالأوْلى جعله موافقًا لمتبوعه فى الإعراب، ثم طُرِد ذلك فيها(٢) إذا لم يتبع المثنّى المعرب نحو: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاءا كلاهما.

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنّه لا يجرى على المثنى أصْلاً، إذ لا يقال: جاءنى أخواك كلا أخويك.

وكنانة يُعْربونه مضافًا إلى المظهر أيضًا إعراب المثنّى.

وذكر صاحب المغنى(٣): أن بعض العرب يثبت الألف فى «كلا» و«كلتا» مضافين إلى المضمر فى الأحوال(٤)، كما فى المضافين إلى المظهر، ولا أدْرِى ما صحّته؟

وألف «كلا» بدل من الواو عند سيبويه، لإبدال التاء منها فى المؤنث كما فى أُخت وبنت. ولم تبدل التاء من الياء إلاّ فى «اثنتين»(٥).

---

(١) «أن تقول»: سقط من «ع».

(٢) فى «ط» فقط: «فيما» تحريف.

(٣) صاحب المغنى هو: تقىّ الدين منصور بن فلاح اليمنى، له كتاب فى النحو سمّاه: المغنى، فرغ من تصنيفه فى محرّم سنة٦٧٢ هـ، وتوفى ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ. انظر كشف الظنون، نهر١٧٥١. وانظر المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة للمحقق/ ٣٧٨.

(٤) المراد فى الأحوال كلّها.

(٥)قال ابن عصفور فى الممتع ١/ ٣٨٨: «وأبدلت [أى التاء] من الياء على غير اطّراد فى قولهم: =

وقال السيرافىّ: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه.

وأمّا الكسرةُ فلا تؤثِّر عند المصنف فى إمالة الألف المنقلبة عن الواو - ويجىء الكلام عليه فى باب الإمالة.

وكْلتَا فعْلى، والألف، للتأنيث، جعل إعرابًا كما فى «كلا» وإنما جيىء[1] بألف[2] التأنيث بعد التاء، ولم يكن جمعها بين علامتى تأنيث[3]، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسُّطها، بل فيها رائحةٌ منه، لكونها بدلاً من اللاّم فى المؤنّث، كأخت، وبنت وثنتان، ولهذا لم ينفتح ما قبلها، ولم تنقلب تاء بنت وأخت فى الوقف هاء.

وأجاز يونس[4] أختيّ وبنتيّ، ولو كانت لِمَحْض التأنيث لم تجز هذه الأمور. والألف أيضاً لـمّا كانت تتغيّر للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما.

وعند الجَرمى: وزنه: فِعْتل، ولم يثبت مثلُه فى كلامهم.

وعند الكوفيين: الإلف فى :«كلا» و«كلتا» للتّثنية، ولزم حذفُ نُونَيْهِما للزومهما للإضافة، وقالوا: أصلهما «كُلّ» المفيد للإحاطة، فخففّ بحذف إحدى اللاّمين، وزِيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود: الإحاطة فى المثّنى، لا فى

= «ثنتان»، ويدل على أنها [أى التاء] من الياء أنها من «ثنيتُ» لأن «الاثنين» قد ثُنى أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثَنَىٌ، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه على: «أثناء» بمنزلة : أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَل إلى فعْل، كما فعلوا ذلك فى «بنت».

(١) فى «طً»: «تجىء» وفى «ع»: «يجاء» وفى «ك» جىء.

(٢) فى «ط» بالألف التأنيث» تحريف.

(٣) فى ط: علامتَىْ التأنيث » بـ«ألـ».

(٤) يونس بن حبيب، وكنيته : أبو عبد الرحمن، ونسبته الضّبّىّ ، وهى نسبة ولاء لا نسب، توفى سنة ١٨٣ هـ.

وانظر : معجم الأدباء ٢٠/ ٦٤، وطبقات النحويين واللغويين / ٥١.

الجمع. قالوا: ولم يُسْتعمل واحد هما، إذْ لا إحاطة في الواحد، فلفظُهما كلفظ الاثنين سواء. وقالوا: ويجوز للضرورة استعمال الواحد، قال:

= في كِلْتَ رِجْلَيْها سلامَى زائده كلتاهما قد قُرِنتْ بواحده[١] =١٤

وقال:

=كِلْــتَ كفّيــه تُــوالي دائمـــًا بجيــوش من عِقــابٍ ونِعَمْ[٢] =١٥

والجواب: أنهما لو كانا مُثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما قال:

* كلانا إذَا ما نال شيئاً أفاته *[٣] =١٦

(١) سبق ذكره وهو الشاهد رقم ١٣.
وفي «ط» و«ك» مقرونة» مكان: «قد قرنت».

(٢) هو الشاهد الرابع عشر في الخزانة.
البغدادي : «على أن «كِلْت» مفرد: «كِلتا» عند الكوفـيين . والكلام عليه كالكلام على البيت الذي قبله».
وتُوالي : تتابع، ووالى بين الأمرين موالاة وولاء: تابع، والعقاب: النّكال.
قال البغدادي: «والـظاهر أن مراد الشاعر: أنّ إحدى يديه تَـفيد النعّم لأوليائه، والأخرى تـوقع النقم بأعدائه. والشاهد قائله مجهول.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر في الخزانة.
البغداديّ: «على أن :«كلا» ،و«كـلتا» لو كانتا مثنيين حـقيقة لم يجز عود ضمير المفـرد إليهما، كما عاد ضمير «نال» المفرد إلى كلا» في هذا البيت، فلما عاد إليه ضمير المفرد علم أنها مفردة لفظاً مثنّاة معنيً، فعاد إليها باعتبار اللفظ، وهو الكثير. ويجوز أن يثنى الضمير العائد إليها باعتبار المعنى».
والشاهد لتأبط شراً، وتمامه:

* ومن يحترث حرْثي وحرْثك يُهْزل *

والحرْث: العمل في كل شيء.
ومعنى الشاهد: «من يكسب كسبي وكسبك لا يستغني، لأنه يعيش من الخَلْس، ولا يقتني.
وقال الخطيب التبريزيّ معناه: من طلب منّي ومنك شيئاً لم يدْرك مراده».
وهو من شواهد الخزانة فقـط، ونسبه أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون في معـجم شواهد العربيّة إلى امرئ القيس..
ويذكر البغداديّ في الخزانة: «أن البيت من أربعة أبيات رواها الرّواة لتأبط شراً ، منهم الأصمعي وأبو حنيفة الديـنوري، وابن قتيبة وخالفهم أبو سـعيد السّكري، وزعم: أنها لامرئ القـيس». وانظرَ شعر تأبّط شرّا / ١٢٨ من قصيدة مطلعها:

وقِربة أقوام جعلت عِصامها على كاهلٍ مني ذلولٍ مُرَحّلِ

وقال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾(١) ، ولو وجب قلبُ ألفيْهما نصبًا وجرًا أضيفا إلى المُضمر، أو إلى المُظْهر كسائر التّثانى(٢).

وأمّا البيتان فالألف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة لوجب كسرُ التاء فى قوله: «فى كلْتِ» وضّمه فى قوله: «كلتُ كفيه»، ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثنىّ.

٣٣ واعلم أنَّ «كلا» و«كلتا» لا يضافان إلاّ إلى المعارف لأن/ وضعهما للتأكيد ولا يُؤكّد التّأكيدَ المعنوىّ إلا المعارف- كما يجيئ فى بابه.

والمضاف إليه يجب أن يكون مثنًّى، إما لفظاً ومعنىً نحو: كلا الرجلين، أو معنىً نحو : كلانا.

ولا يجوزُ تفريق المثنّى إلا فى الشعر نحو: كلا زيدٍ وعمرو.

وإلحاق التاء بـ«كلا» مضافًا إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: كِلا المرأتين. ويجوز الحمل على اللّفظ مرة، وعلى المعنى أُخرى، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾(٣) ثم قال: ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَراً ﴾(٤).



(١) الكهف / ٣٣.
(٢) : التثانى: المراد : المثنّيات.
(٣) الكهف/ ٣٣

[إعرابُ جمع المذكر السّالم]

والقسم الثالث : ما فيه الواو والياء، قال: إنما أُفردَتْ: «أولو» و«عشرون» وأخواتها بالذكر، لأنّ جمع المذكر السّالم: كُلّ اسم مثبت مفرده، ثمَّ ألحق بذلك المفرد «واو» و«نونٌ» دلالة على ما فوق الاثنين، وليس «أولو» و«عشرون» وأخواتها كذلك، لأن «أولو» موضوعٌ وضْع جمع السّلامة، وليس به، إذْ لم يأت «أول» فى المفرد، وكذا عشرون وأخواته، وليس «عشر» و«ثلاث» و«أربع» آحاد «العشرون» و«ثلاثون» و«أربعون» وإن أوهم ذلك، إذْ لو كان كذلك لقيل: لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون، لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل: ثلاثون للتّسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

وأما علِيّون(١) وقلون(٢) ونحوهما (٣)فإنها جمع علِيَّة وقُلَة، ونحوهما(٤)، وإن كانت علَى خلاف القياس، هذا قوله.

ولنا أن نَحُدّ المثنّى: بأنه اسم دالٌّ على مُفْرَدَيْن فى آخره ألفٌ أو ياءٌ، ونون مزيدتان، فيدخل فيه: اثنان وثنايان، ومذْروان واللّذان، وهذان، بخلاف «كلا»، فلا تحتاج إلى إفراد هذه المثنيّات بالذّكر.

ونحدّ جمع المذَكر السالم: بأنه اسمٌ دالّ على أكثر من اثنين فى آخره واو، أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه «أو لو»، وعشرون، وأخواته(٥).

وأمّا ذوو(٦) فهو داخلٌ فى حدّ الجَمْع المذكور على أيِّ وجْه كان، لأنّ واحده: «ذو»، قال:

* ولكنّي أريد به الذّوينا*(٧)

(١) عليوّن: ذكر الشريف أن: «العلِّيَّة بالكسر: الغرفة» ، وفى القاموس: العُلِّيَّة بالكسر والضمّ: الغرفة، وجمعها : العلالى. (٢) فى القَاموس: القُلة والقلا: عودان يلعب بهما الصبيان والجمع : قُلون، وقلون. (٣) فى ط فقط : «ونحوها» تحريف. (٤) فى ط فقط : ونحوها» تحريف.

(٥)= أى ثلاثون وأربعون الخ.(٦)= الشريف: «وأمآ ذوو» فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الإضافة.

(٧) هو الشاهد السادس عشر فى الخزانة.

البغدادى: «على أنّ «الذوين» داخل فى حدّ الجمع المذكور على أي وجهٍ كان، لأن واحده «ذو» وصدر الشاهد

فلا أعني بذلك أسفليكم

وهذا البيت من قصيدة للكميت بن زيد هجا بها أهل اليمن تعصبًا لمَضُرَ.

من شواهد ك سيبويه ٢ / ٤٣، وديوان الكميت ٢ / ٢٠٩، وطبقات الشعراء لابن المعتز / ١٩٧ .

[الإعراب التقديرى]

(ص): قوله: «التقدير»، فيما تعذّر كـ«عصا»(١) و«غُلامى» مطلقًا، أو استثقل التقدير كـ«قاضٍ» رفعًا وجرًا، ونحو: مُسْلميّ رفعًا. واللفظىّ فيما عداه».

(ش): هذا بيان أن الاعراب المذكور فى: أىّ الأسماء المعربة يكون مقدّرًا، وفى أيهّا يكون ظاهرًا؟ حصر الأسماء المقدّرة الإعراب، لإَمكان ضبطها، فبقى مالم يذكر منها ظاهر الإعراب.

قوله: «فيما تعذّر» أى فى مُعرب تَعذّر إعرابُه فحذف المضاف وهو «إعراب» وأقام المضاف إليه أعنى الضمير مقامهُ، فصار مرفوعًا، فاسْتَتر فى الفعْل.

أعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شَيْئَين: إما تعذّر النّطق به واستحالته، وإمّا تعسّره واستثقاله.

فالمتعذّر فى بابين يَسْتَحيلُ فى كُلِّ واحدٍ منهما على الإطلاق، أى رَفْعًا ونَصبًا وجرًا.

الأول: باب «عصا» يعنى كل مُعْرب مقصور، فإنه يتعذّر إعرابه لفظًا فى الأحوال الثّلاث، لأنّ الألف لو حَاوَلْتَ تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفًا آخر أى همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفًا.

والثانى(٢) بابُ «غلامى» يعنى كُلّ مفرد احترازًا عن نحو غلاماى، ومُسْلميّ مضافًآ إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظّى فيه مطلقًا أيضًا، لأنّ إعراب المضاف متأخّرٌ عن إضافته، وذلك لأنّ الاسم إنما يستحقّ الإعراب بعد تركيبه مع عامله، كما تقرر، ففى قولك: جاء غلام زيد مثلاً، لم يستحقّ المضاف الإعراب إلاّ بعد كونه مسندًا إليه، أى كونه عمدة الكلام، إذْ هو المقتضى لرفع الاسماء، وكونه مسندًا إليه مسبوقٌ بثبوته أوّلاً فى نفسه، والمسند إليه المجىء فى مثالنا: ليس

(١) = فى ط والنسخ المخطوطة: عصى بالياء، والصواب كتابتها بالألف لأنها واوية.

(٢) = الشريف: «الاولى أن يقال: يعنى كلّ ما أعرب بالحركات لفظًا من المفردات، والمجموع المكسّرة، وجمع المؤنث السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم».

مطلق الغلام، بل الغلامُ المتّصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأوّل الإضافة / ثم كون المضاف عُمْدةً أو فضلة، ثم الإعراب. ٣٤

ثم نقول: إنّهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلّم ألزموا أن يكون حركة ماقبل الياء كسرة[١] لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محلّ الإعراب مُشْتَغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرّف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحَيلٌ ضرورة.

وكذا فى نحو: قاضِيّ فى المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب.

وأمّا المُسْتثقل إعرابُه فشيئان، يستثقل فى أحدهما رفعًا وجرًا، وفى الآخر رفعًا.

فالأول: اسم المنقوص أى: الّذى حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فَيُسْتثقل الضّمّ والكسرُ على الياء المكسور ما قَبْلَها، وذلك محسوسٌ لضَعْف الياء، وثقَل الحركتين مع تحّرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سَكن ما قبلها وما قَبْل الواوَ لم تُسْتَثقل الحركتان عليهما، نحوُ ظبْي، ودْلو، وكرسيّ ومغزوّ. وأمّا الفتحة فلخفّتها لا تستثقل على اليَاء مع كسرة ما قبلها نحو: رايت القاضَى.

ويسمّى هذا النوع منقوصًا، لأنه نقص حركتين. وسمى نحو: الفتى والعصا مقصوراً لكونه ضد الممدود أو لكونه ممنوعًا من مُطلق الحركات. والقصر: المنع، والأوّل أوْلى، لأنه لا يسمّى نحو غلامى مقصوراً، وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابيّة أيضًا.

هذا مع أنه لا يجب اطّراد الألقاب. وأيضًا مذهب النحاة: أن نحو: غلامى مبنىّ.

على ما يجىء ـ والمقصور من ألقاب المُعْرب.

(١) الشريف: «على الشارح أن يقول: كان الأوْلى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضًا، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية والجمع، فيكون إعراب: «غلامى» لفظيًا فى حالة الجر كما هو الأصل».

والثّانى: كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلّم، فإن رَفْعه وحده مقدّر فيه، وذلك نحو: جاءنى مُسْلمَّى، والأصل مُسْلمُوْى، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللّين، وأولاهما(١) ساكنة مستعدّة للإدغام فَقُلب أثقلُهما إلى أخفِّهما، أعنى الواو إلى الياء، إذْ المراد بالإدغام التخفيف، وكذا يُعملُ لو كانت الثانية وأوًا نحو: سيّد، وميِّت(٢)، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلبَ الأول إلى الثّانى ـ كما يجىء فى التّصريف إن شاء الله تعالى.

وأدغم بعد القَلْب أولاهما فى الأخرى، وكسرها قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التّخفيف، ولكون(٣) الضمة قريبة من الطّرف، والطّرف محل التّغيير، فمن ثمّ لم يُكْسر الضّم(٤) فى نحو: سُيَّل(٥) ومُيَّل(٦) أى لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يُتَمَّ به، ولم يكن الضّمُّ قريبًا من الطّرَف.

وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كالياء السّاكنة غير المدغمة، فإنّ ذلك لا يجوز فيها، ولذا قيل فى جمع أبيض: بِيضٌ، وفى «فُعْلى» من الطّيب: طوبى، وأما المُدغمة فى المتحرّكة فكأنها متّحرِكة لصيرورتها مع المتحرّكة كحرف واحد، فنحو: سُيَّل كـ«هُيَّام»(٧).

---

(١) من ط: «وأوليهما» تحريف ظاهر.

(٢) قال ابن جنىّ: «اختلف الناس فى: «ميّت» وما كان نحوه فذهب أصحابنا: إلى أنه فيعلٌ مكسور العين. فإنه قال: «مَيْوت» ثم قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها. وجَرَت الياء فى فيعل مجرى ألف فاعل، فأعلوا العين كما همزوها بعد ألف فاعل نحو: قائم وبائع، لأن الياء ساكنة وقبلها فتحة، [المنصف ٢/ ١٥، ١٦].

(٣) فى «ع» فقط «لكون» بدون واو.

(٤) أى لم يقلب الضمّ كسرًا.

(٥) جمع سائل.

(٦) جمع مائل.

(٧) فى اللسان: «هيم»: هام يهيم هُيامًا فهو مستهام الفؤاد، والهُيام أيضًا: داء يأخذ الابل فتهيم فى الأرض لاترعى.

وإن كان الاسم الذي قلب واوهُ ياءً للإدغـام فى الياء على أخف الأوزان، أيْ ثلاثيًا ساكَن الوسط جوَّزوا أيضًا بقاء الـضّم على حاله، فقالوا فى جمع «ألوى»: لُيّ[١]، فثبت أن الواو الذى هو علامة الرفع مقدّر فى جاءنى مُسلميَّ.

وأمَا فى حالة الجرّ والنّصب فالياء باقـيةٌ إلاّ أنّها أدغمت، والمدغم ثابت، ولعلّه إنّما لم يُعدّ نحو: جاءنى صالحا القوم، وصالحو[٢] القوم، ورأيت صالحي القوم، ومررت بصـالحي القوم من المقَـدّر حرفُه لظهـور عروض الحَذْف، لأنَ الكلمـتين مستثقلـتان بخلاف نحو: مُسلميّ، فـإن المضاف إليه لكونه ضميـرًا متّصلاً كجزء المضاف.

وأمّا لفظةَ «فِيّ» فى الأحوال الثّلاث فقد دخلت فى باب غُلامي، فلذا لم تفرد بالذّكر.

وكان عليه أن يَعُدّ فى المستثقل إعرابه: المـوقوفَ عليه رفعًا وجرّا بالسّكون نحو جاءنى زيدْ، ومررت بزيـدْ، وأن يَعُدّ / فى قسْم المتعذر إعرابه مطـلقًا المحكىّ فى نحو: مَنْ زيـدٌ، ومَن زيداً، ومَن زيدٍ لكونه مُـعْربًا مقدّر الإعراب وجوبًـا لاشتغال محلّه بحركة الحكاية. ٣٥

وأعلَم أنّ مذهب النُّحاة: أن باب «غلامي» مبنيّ لإضافته إلى المبنيّ، وخالفهم المصـنّف كما رأيـت، لأنه عدّة من قـسم المعـرب المقّدر إعرابـه، وهو الحقّ بدلـيل إعراب نحو: غلامه، وغلامك، وغلاماي.

ومن أين لـهم أن الإضافة إلى المـبنيّ مطلـقًا سبب البـناء، بل لها شَـرْطٌ ـ كما يجىء فى الظروف المبنيّة؟.

فإذا عرفت المعرب الذى إعرابه مقدّر إما مطلقًا وفى بعض الأحوال دون بَعْض فما بقى من المعربات: أعرابُه ظاهر، وهو قوله: «واللفظيّ فيما عداه».



(١) فى القاموس: «قرْن الوى: معوجّ. وجمعه: لُيٌّ بالضم. والقياس الكسر.

(٢) فى ط: «صالحوا» بالألف بعد الواو، تحريف.

باب ما لا ينصرف

(ص): «غير المنصرف: ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهى: عدْلٌ ووصْفٌ، وتأنيث، ومعرفة، وعجمة، ثم جمْعٌ، وتركيبٌ، والنون زائدة من قبْلها ألف، ووزن فُعَل. وهذا القول تقريب مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدى كرب، وعمران، وأحمد. وحُكْمة: أن لا كسر ولا تنوين».

(ش): قوله: «ما فيه علتان»، اعلم أوَّلاً أن قول النحاة: إنّ الشىء الفلانى علّة لكذا، لا يريدون به أنه مُوجَبٌ له، بل المعنى أنه شىء إذا حصل ذلك الشّىءُ ينبغى أن يختار المتكلّم ذلك الحُكْم، لمناسبة بَيْن ذلك الشّىء وذلك الحُكْم.

والحُكْم فى اصطلاح الأصوليين: ما توجبه العلّة[1]. وإيّاه عنى المصنّف بقوله: «وحُكْمه: أنْ لا كسر ولا تنوين» لأن سقوط الكسر والتّنوين فى غير المنصرف مُقْتضى العلّتين.

وتسميتهم أيضًا لكل واحد من الفروع فى غير المنصرف سببًا وعلّة مجاز، لأن كل واحد منها جُزء العلّة لا علة تامّة، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحُكم، فالعلّة التامة ـ إذن ـ مجموع علّتين، أو واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شَرْط كُلّ واحد منها ـ وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى.

ويدخل فى الحدّ الذى ذكره المصنّف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضّرورة أو للتناسب، وكذا المجموع بالألف والتاءً علمًا، والمجموع بالواو والنّون عَلمًا للمؤنّث، كمسلمات ومسلمون، وإنْ لم يُحْذف منهما الكسر والتّنوين لثبوت العلّتَيْن فى جميع ذلك.

ففى قوله بعدُ: ويجوز صرفه للضّرورة أو التناسب نظر، لأن الصرف على قوله: عبارة عن تعرّى الاسم عن السببين المُعْتَبرين، وعن السّبب القائم مقامهما،

(١) فى التعريفات للجرجانى: الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجابًا وسلبًا. انظر التعريفات / ٤٩.

وهو في حال الضرورة، وقَصْد التناسب غير مجرد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزولُ حُكْم المنصرف للضّرورة أو للتناسب، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلّف عن العلّة بخلاف حكم المعرب أعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظًا أوْ تقديرًا، فإنه لا يتخلّف عن علة الإعراب.

وعلى ما حدّ النّحاة: غير المنصرف أعنى قولهم: هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسّببين يجوز أن يقال: يجوز صرفه للضرورة.

وكذا، على ما حد المصنّف: يكون ما دخله اللاّم أو الإضافة مّما فيه علّتان من التسع غير منصرف.

وعند غيره هو منصرف سواء قالوا: إن الكسر سقط للتنوين أو قالوا: إنّ الكسر والتنوين سقطا معًا، وذلك أن أكثرهم قالوا. إن الاسم لّما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إيّاه علامة تمكّنه التى هى التنوين، أى علامة إعرابه، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصّرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تَبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقوّوْا هذا القول بأنّه لما لم يكن مع/ اللاّم والإضافة تنوين حتى يحذف[١] لمنع الصرف لم يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعيّة التّنوين لا بالإضافة. ٣٦

فعلى قول هؤلاء نحو: الأحمر وأحمركم منصرف[٢]، لأن التّنوين لم يُوجدْ فيحذف كا فى أحمران وأجمعون.

وقال بعضهم: إنّه لّما شابه الفعل حُذف الكسر والتّنوين معًا، لمنع الصرف، ونحو: الأحمر وأحمركم عندهم أيضًا مَنصرف، لأنّ الكسر والتّنوين لم يحذفا، ولا أحدهما مع اللّام والإضافة لمنع الصرف.

---

(١) فى ط: «تحذف» بالتاء.

(٢) الشريف: «وانما مثل بالأحمر وأحمركم، لأن دخول اللام والإضافة لاينا فى وجود شىء من سببيّة، بخلاف ما فيه علميّة مؤثّرة نحو: أحمدكم، وعثماننا، إذْ لا علميّة مع الاضافة واللام، فيكون هذا عند المصنف أيضًا منصرفًا، ولذلك قال: أو لا يكون ما دخله اللام والإضافة مّما فيه علتان من التسع غير منصرف».

والأول أقرب، أعنى أنّ الكسر سقط تبعًا، وذلك أنه يعود فى حال الضّرورة مع التنوين تابعًا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذْ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذف أيضًا لمنع بالصرف كالتنّوين لمّ يَعُد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضّرورة لا يرتكبَ إلاّ قدر الحاجة.

وإنّما تبعه الكسر فى الحذف، لأن التّنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا، كما فى الوقف، ومع اللاّم والإضافة والبناء، فأرادوا النّص مّن أول الأمر على أنه لم يسقط إلاّ لمشابهته الفعل، لا للإضافة ولا للبناء، ولا لشىء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التى لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد فى نحو: ضربنى ويضربنى.

وإنّما لم يظهر أثر منع الصّرف فى المثنّى وجمع المذّكر السّالم مع اجتماع السببين نحو: أحمران ومسلمون عَلَمَيْن للمؤنث، لأنّ النّون فيهما ليس للتّمكّن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر، وأيضًا فإن النّصب فيهما تابع للجرّ، فلم يتبع الجر النصب، بلى، إنّ سمّى بهما وأعربا إعراب المفرد أى جُعل النّون معتقبَ[١] الإعراب وجب منع صرفها للعلّتين، لأن فيهما - إذن - تنوينَ التّمكن، ولا يتبع نصبُهما الجّر.

ثم نقول: أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا - ثم قد تتّفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة أضرب:

أحدها: - وهو أقواها - أن يصير معنى الاسم معنى الفعل[٢] سواء كما فى أسماء الأفعال، فيبنى الاسم نظرًا إلى أصل الفعل الذى هو البناء ويُعْطى عمله.

وثانيها: - وهو أوسطها - أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلّية ويشابهه فى شىء من المعنى كاسم الفعل، والمفعول، والمصدر، والصّفة المشبهة فيعطى عمل الأفعال التى فيه معناها، ولا يبُنى لضعف أمر الفعل فى البناء بتَطفُّل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الإعراب، فلا يُبنى منه إلا قويّ المشابهة للأفعالَ أى الذّى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل.

(١) فى «ع»: معقبًا لإعراب.

(٢) في ط: يصير معنى الفعل سواء بسقوط «معنى الاسم» تحريف صوابه من المخطوطات.

وثالثها: ـ وهو أضعفها ـ أن لا يشابه لفظًا ولا يتضّمن معناه، ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعًا لأصل، كما أن الأفعال فرع الاسماء إفادةً واشتقاقًا، فامّا الإفادة فلا حتياج الفعل فى كونه كلامًا إلى الاسم، واستغناء الاسم فيه[1] عنه.

وأما الاشتقاق ـ فيجىء فى باب المصدر.

فلا يبنى بهذه المشابهة، لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل، لأن ذلك يتضمّن معناه الطّالب للفاعل والمفعول، وهو خلوٌ منه، بل ينزع بهذه المشابهة علامة الإعراب[2] فيكون اسمًا معربًا بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر على قول، أو ينزع التنوين والكسر معًا ـ كما تّقدم.

وإنما احتيج فى هذا الحكم إلى كون الاسم فرعًا من جهتين. ولم يقتنع بكونه فرعًا من جهة واحدة، لأن المشابهة بالفرعّية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعيّة ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج فى إثباتها فيه إلى تكلّف ـ كما مضى ـ، وكذا إثبات الفرعية فى الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ـ كما يجىء ـ فلم تكف واحدة منها إلاّ إذا قامت / مقام اثنتين. ٣٧

فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعَل، فقد شابهه الفعل أيضًا ـ فَلَم كان إعطاءُ الاسم حُكْمَ الفعل أوْلى من العكس؟

فالجواب: أن الاسم تطفّل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل. ويتضمّن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفّل الأسماء على الأفعال فى المعنى، فتعطى حُكْمَ الفعل، وذلك ببناء اسم الفاعل وعمله معًا، وعمل البواقى عمله حسب.

وهذا مطّرد فى كلّ ما يُعْطى حكمًا لأجل مشابهته لنوع آخر كما إذا اتّفق مشابهةُ الحرف للفعل بتضمن معناه كإنّ وأخواتها، و«ما» و«لا» أعمل عمل الفعل.

---

(١) «فيه» أى فى الكلام.

(٢) المراد بعلامة الإعراب: التنوين.

وإذا اتفَق مشابهة الاسم الحرْفَ[١] باحتياجه إلى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات، أو بتضمّن معناه كاسماء الشرط والاستفهام، ونحو ذلك - كما يجىء فى باب المبنىْ - بنُى الاسم لتطفُّله على الحُروف فيما يخصُّها[٢]. وهاهنا يكفى أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكّن الحرْف[٣] ورسوخه فى البناء دون الفعل.

وإذا شابه الفعلُ الحْرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذى هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى «عسى» وفعل التّعجب، وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب - كما يجىء فى بابه.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف. وكذلك الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط.

قوله: «والنّون زائدةً» انتصب «زائدة» على أنها حال من النون، والعامل معنى الكلام، فإنّ معنى قوله: «وهى عدل ووصف» إلى آخره: أى تكون علل منع المنصرف عدلاً ووصْفًا، وكذا، وكذا، والنون زائدة.

وقد ألحق بالأسباب[٤] المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف زائدة فى آخر الاسم العلم، سواء كانت للإلحاق، كما فى: أرْطى[٥] وذفرى[٦]، وحَبَنْطى[٧]، أو، لا، كـ «قبعثرى»[٨]، لأنها بالعمليّة تمتنع من التاء كألف التأنيث، فإذا عدّ الألف والنون سببًا لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء، فعدُّ الألف المقصورة الممتنعة من التّاء أولى، لمشابهتها لها لفظًا، وامتناعًا من التاء.

(١) فى «ط» «وك»: مشابهة «الاسم للحرْف».

(٢) فى ط فقط: «على الحرف فيما يخصها».

(٣) فى «ع»: «لتمكن الاسم» تحريف واضح.

(٤) فى ط: بأسباب المذكورة.

(٥) = «أرطى» الأرطى: شجر من أشجار الرمل يدبغ به، وواحدته أرطاة. وألفه للإلحاق.

(٦) وذفرى: العظم النّاتىء خلف الأذن، وهو الموضع الذى يعرق من البعير.

(٧) الحَبَنْطى: القصير البطين، يقال: رجل حبنطىً بالتنوين، وحبنطاة، أو الممتلىء غيظًا أو بطنة.

(٨) القبعثرى: العظيم الشديد.

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تُلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة، وإن كانت أيضًا ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة، لاجتماع شيئين:

أحدهما: ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة أى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التأنيث دون الألف فى نحو: سَكْرى، لكون الهمزة فى الأصل ألفًا.

والثانى: كون همزة الإلحاق فى مقابلة الحَرْف الأصلى، ولذلك أثَّر الألف والنون فى نحو: سكران، لمشابهته ألف التأنيث الممدودة: لأنّ النّون ليست فى مقام حرف أصليّ.

وألف الإلحاق المقصورة، وإن كانت فى مقابلة حرف أصليّ، لكنّها تشبه علامة التأنيث الأصليّة، أى الألف المقصورة، لا المنقلبة عن علامة التأنيث، أى ألف التأنيث الممدودة.

وأمّا فرعيّة هذه العلل، فإنّ العَدْل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فَرْعُ التّذكير، والتّعريف فرع التّنكير، إذْ كلّ ما نعرفه كان مجهولاً فى الأصل عندنا. والعُجْمة فى كلام العرب فَرْعُ العربيّة، إذْ الأصل فى كُلّ كلام/ أَنْ لا يخالطه لسانٌ آخر، فتكون العربيّة ـ إذن ـ فى كلام العجم فرعًا، والجمع فَرْع الواحد، والتّركيب فرع الإفراد، والألف والنّون فَرْع ألفَيْ التأنيث ـ كما يجىء بعد ـ أو فَرْع ما يزيد عليه، ووزن الفعل فى الاسم فَرْعُ وزن الاسم، إذا كان خاصّا بالفعل، وأوّله زيادة كزيادة الفعل، لأن أصل كُلّ نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختّص بنوع غيره. ٣٨

وههنا فروعٌ أُخَر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغّرًا أو منسوبًا أو شاذًا، وغير ذلك(١) مما لا يحصى(٢) وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصّصة.

قوله: «وحُكمه أن لا كسْر» ولم يقل: أن لا جرّ، لأنّه يدخله الجرّ عند الجمهور، إذ هو عندهم مُعْرب. والجّر أنواع.

---

(١) الشريف: «لكونه مثنيّ، وكونه مشتقًا، وكونه مقلوبًا وكونه محذوفًا منه شىء.

(٢) فى «ع» فقط: «مالايحصر».

وجرّه فتح، فالفتح الذى فى «بأحمدَ» عندهم عمل الجار، وهو يعمل الجرّ[١] لا محالة.

وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: غير المنصرف فى حال الجرّ مبنىّ على الفتح لخّفته، وذلك لأنّ مشابهته للمبنيّ، أى الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقا، أى التّنوين، وبُنى فى حالة واحدة فقط. واختصّ بالبناء[٢] فى حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه فى التّعرّى من الجرّ.

[صرف ما لا ينصرف]

(ص): ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب مثل: «سلاسلاً وأغلالاً»[٣] «وقواريرًا»[٤].

(ش): قال الأخفش: إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا، أي فى الشعر وغيره: لغة الشعّراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرًا لإقامة الوزن إلى صَرْف مالا ينصرف فتمرُن على ذلك ألسنتُهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضًا، وعليه حُمل قوله تعالى: «سلاسلاً وأغلالاً»، «وقواريرًا».

وقال ـ هو[٥] والكسائىّ: إنّ صَرْف مالا ينصرف مطلقًا لغة قوم إلاّ «أفعل منك». وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد فى الاختيار نحو: جاءنى أحمدٌ وإبراهيمٌ، ونحو ذلك، وأما للضّرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضّرورة.

ومنع الكوفيوّن صرف «أَفْعَل مِن» فى الضّرورة، لأن «مِن» مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينّون ما هو كالمضاف، والأصل الجواز، لأن الكلام فى الضّرورة، وفرقٌ بين المضاف وما هو كالمضاف.

---

(١) كلمة: «الجرّ» سقطت من ظ. (٢) فى «ع»: «البناء» بدون الباء.

(٣) الإنسان / ٤. هى قراءة نافع والكسائى وابن عامر وآخرين انظر قراءة رقم ٩٦٩٦ فى معجم القراءات.

(٤) الإنسان / ١٥. هى قراءة نافع والكسائى وآخرين انظر قراءة رقم ٩٧٠٦ فى معجم القراءات.

(٥) فى «ع» قال الكسائى بإسقاط «هو».

وجوزّ الكوفيوّن وبعض البصرييّن للضّرورةَ: ترْك صرف المنصرف، لا مطلقًا، بل بشرط العلميّة دون غيرها من الأسباب لقوّتها ـ كما نبيّن لك عند الكلام فى تفصيل الأسباب ـ وذلك بكونها شَرْطًا لكثير من الأسباب مع كونها سببًا واستشهدوا بقوله:

فما كان حِصْنٌ ولا حابس يفوقان مِرْداسَ في مَجْمع[1] =١٨

ومنعه الباقون استدلالاً بأن الضّرورة تجّوزُ ردّ الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف غير المنصرف، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها.

وقريبٌ من هذا الوجه جوازُ قصر الممدود فى الشِّعْر دون مدّ المقصور إلا نادرًا، ومنعوا روايتهم بأن قالوا الرواية: «يفوقان شيخي».

والإنصاف أن الرّواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبت هناك رواية أخرى.

قوله: «سلاسلاً» صُرف ليناسَب المنصرف الذى يليه أى «أغلالاً» فهو كقولهم: هَنأنى الشّيءُ ومَرَأنى[2]، والأصل: امْرَأنى.

قوله: و«قواريرًا» يعنى إذا قُرِىء منونّا[3]، لا إذا وقف عليه بالألف، لأنّ الألف حينئذ كما تحتمل أن تكونَ بدلاً من التّنوين تحتمل أن تكون للإطلاق، كما فى قوله تعالى: «الظّنونا»[4]، و«السّبيلا»[5]، و«الرّسولا»[6]، فلا يكون نصًّا فيما

(١) هو الشاهد السابع عشر فى الخزانة.

البغدادى:«على أن الكوفيين وبعض البصريين جوّزوا للضرورة ترك صرف المنصرف بشرط العلميّة.

وفى الخزانة: صاحب هذا الشاهد العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه، وهو من أبيات سبعة.

وأصل المرداس: الحصاة التى يرمى بها فى البئر لينظر هل فيها ماء أم لا؟

من شواهد: الإنصاف/ ٤٩٩، والعينى: ٤/ ٣٦٥، والهمع والدرر رقم ٤٣، والتصريح ٢/ ١١٩، والأشمونى ٣/ ٢٧٤.

(٢) الشريف: «قال فى الصحاح: هَنُؤ الطّعام، وهَنِىء بالضمّ والكسر وهنأنى الطعام».

ومَرُؤ الطعام صار مريًا وبابه ظَرُف، ومرىء أيضًا بالكسر، ومرأه الطعام من باب: «قطع».

(٣) قراءة التنوين نسبت إلى نافع والكسائى وآخرين. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٧٠٦.

(٤) = الأحزاب / ١٠. (٥) = الأحزاب / ٦٦. (٦) الأحزاب / ٦٧.

٣٩ استشهد له من صرف غير المنصرف، وإنما صُرِف ليناسب أواخر الآى فى هذه / السّورة، لأن أواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كلّ كلام مسجّع، ألاترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «خير المال سكّة مأبورة، وفَرَسٌ مأمورة»(١) أى مُؤَمَّرة يعنى كثيرة النّتاج، وقال تعالى: «والفَجْر»(٢)، ثم قال: «ويَسْرِ» ويُمال: «سجا»(٣) لموافقة: «قلى»(٤).

[ما يقوم مقام العلتين]

(ص): «وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث».

(ش): اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وَقوّته، لكونه لا نظير له فى الآحاد العربيّة.

أمّا نحو: ثمَان، ورَباع، أى الذّى ألقى رَباعيته، ورجل شناح(٥)، أى طويل، وحِمار حَزاب(٦)، أى غليظٌ قصيرٌ فشواذّ.

---

(١) السكّة: الطريقة المصطفّة من النخل.

والمأبورة: الملقّحة، يقال: أبرّت النخلة وأبرتُها فهى مأبورة ومُؤبرة. أراد خير المال نتاج أوزرْع.

والمأمورة: أى الفرس المكثّرة، والعرب تقول: أمِرَبنو للان: إذا كثروا.

وقال أبوعبيدة: مهرة مأمورة أنها الكثيرة النتاج والنسل وفيها لغتان، قال: أمرها الله فهى مأمورة، وآمرها الله فهى مؤمرة.

وقال غيره: إنما هو مُهْرَةٌ مأمورة للازدواج لأنّهم اتبعوها مأبورة، فلما ازودج اللفظان جاءوا بمأمورة على وزن مأبورة. انظر اللسان: أبر ـ أمر.

(٢) الفجر / ١.

(٣) الضحى/ ٢ قرأها بالامالة الكسائى، ونافع وأبوعمرو.

(٤) الضحى/ ٣ قرأها بالامالة الكسائى وحمزة ونافع، وأبوعمرو. انظر: الإتحاف/ ٤٤٠ والحجة فى القراءات السبع/ ٣٧٣، لابن خالويه، وغيث النفع/ ٣٨٩.

(٥) فى «ك» «شياج» بالشين والجيم، وفى «ع» «سناح» بالسين والحاء. والشناح بالشين والحاء كما فى القاموس: الجسم الطويل من الإبل. وبكْرٌ شناحٍ على وزن ثمانٍ: فتَىٌّ.

(٦) حزاب: الحزابى والحزابية مخففتان: الغليظ إلى القِصَر.

وأما نحو التّرامى والـتّغازى فالأصل فيه ضَمٌّ ما قبل الآخر، لـكنه كُسِر لأجل الياء. وأمـا نحو: هوازن وشـراحيل(١) عَلَمَـيْن فمنقـول عن الجمع ـ وسـيجىء حكمه.

وأما يمَان وشـآمٍ، فالألف فيهما عـوضٌ من إحدى ياءى النّسـب، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعْتدّ به، وذلك لأنهّما صارا إلى هذا الوَزْن بسبب إحْدى ياءي النسب، والألف الذى هـو بدلٌ من الأخرى، وياء الـنسب عارضـة لا يعتدّ بهـا فى الوزن، نحو: جماليّ وكماليّ فى المنسوب إلى: جمال وكمال.

وكذا تَهام(٢) بفتح التاء فى المنسوب إلى التَّهَم بمعنًى «تَهامة». قال:

أرّقَني اللّيلةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ ... يالك بَرْقًا من يَشُقْهُ لا يُلَمْ(٣) =١٩

قال سيبويه، منهـم من يقول يمانىّ، وشآميّ بتشديد اليـاء وهو قليل ـ ويجىء وجهه فى التصريف ـ إن شاء الله تعالى.

وإنما لـم تعـدّ ياء الـنسـب عارضـة فى قَـماريّ(٤)، وكـراسىّ، وعـوارى(٥)،

---

(١) الشريف «شـراحيل: علم رجل. قـال الجوهريّ: شراحيل: اسـم رجل لاينصرف فى مـعرفة ولا فى نكرة عند سيبويه، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش فى النّكرة.

(٢) الشريف: قال الجوهرى: تهامة: بلد، والنسبة إليـه: تهاميّ وتهام، وإذا فتحت التاء لم تشدّد كما فى يمان وشام الا أن الألف فى تهام من لفظها.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر فى الخزانة.

البغدادى: «تهام بفتح التاء فى المنسوب إلى التهم بمعنى تهامة. يريد أن الألف فى تهام بالفتح عوض من إحدى يـاءى النسب، كـما فى يمان إذ هـو منسوب إلـى يمن، وانما قيـد بفتح الـتاء، لأنك إذا كسرتها قلت: تهاميّ بتشديد الياء لأنه منسوب إلـى تهامة بالكسر، فالألف من لفظها وليست بدلاً.

ولم ينسب البغدادى هذا الشاهد إلى قائل معيّن.

من شواهد: الخصائص ٢/ ١١١، واللسان: تهم.

(٤) فماريّ: الـقُمْرِيٍّ منـسوب إلى طَيـر قُمْر بوزن حـمْر: جمع أقـمر وهو الأبيـض، والأنثى قُمـريّة، والذكر: ساق حُرٌ والجمع قماريّ غير مصروف.

(٥) فى القاموس: العاريّة مشدّدة وقد تخفف والعارة:ما تداولوه بينهم والجمع: عواريّ مشددة ومخففّة.

وفى هامش القامـوس: قال فى الصحاح: العاريّة بالتشـديد كأنها منسوبة إلى العـار، لأن طلبها عارٌ وعيب، وفـى «البصائـر» للمصنـف: «قيل للعـارية: أين تذهـبين؟ قالت: أجـلب إلى أهلـى مذمة وعاراً».

وبخاتّي(١)، ودباسي(٢)،ونحوها، لأنه ثَبَتَتْ آحادها: وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات فى الآحاد، وليس ذلك، أيْ اعتداد الياء فى المفرد، وصَوْغ الجمع عليه مطّردًا، ألا ترى أنك لا تقول فى جمع عجميّ: عَجاميّ، وإن كان ياؤه للوحدة كما فى بُخْتّيّ.

وقيل: إن «ثمانيًا» مثل «يمان»، الألف والياء للنسب إلى الثُّمن الذى هو جُزْءٌ من ثمانية(٣).

وفيه نظر، إذْ لا معنى للنّسب فى «ثمان» فإنه بالإضافة إلى ثُمْن كالأربع إلى الرُّبْع، والخَمْس إلى الخُمْس، ولا مَعْنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما. وتقدير النّسب فى الربّاعى أنسب، فيكون منسوبًا إلى الرّياعية، وهى السّنّ.

ويجوز أن يقال فى الثّمانى: إنه منسوب إلى الثمانية، أى مجرّد العدد، لأن الثّماني لا يستعمل إلاّ فى المعدود، والثمانية فى الأصل: العدد لا المعدود، كما تقول فى صريح العدد: ستّةٌ ضِعْفُ ثلاثة، ولا تقول: ستٌّ ضعفُ ثلاث ـ وقد يجيء تحقيقه فى باب العدد ـ فالألف فيهما إذًا غير الألف المَنسوب إليه تقديرًا لكونه بدلاً من إحْدى ياءى النسب، وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى، هجان(٤) وفلك(٥).

وقد جاء «ثمان» فى الشّعر غير منصرف شاذًا، قال الشاعر:

=٢٠ * يحدو ثماني مولعًا بلَقاحها *(٦)

(١) بخاتيّ: البُخْتُ بالضمّ: الإبل الخراسانية، وجمعها بخاتيّ، وبَخاتِي وبخات، والبخّات: مقتنيها.
(٢) دباسيّ: الدُّبسّ بضم الدال: طائر أدكن يقرقر.
(٣) فى «ع» «الثمانية» بأل التعريفيّة.
(٤) فى المعاجم اللغوية: «هجن»: هَجُن ككَرُم هُجنةً بالضم وهجانةً وهُجونة: غير عتيق، والهجين: اللئيم، وعربىّ ولد من أمَة. وجمعه هُجُنٌ، وهُجَناء، وهى هجينة وجمعها: هجنٌ وهجائن وهجان».
وهَجانٌ ككتاب، يقال: امرأة هجانٌ أى كريمة. وقال الأصمعى فى قول على رضى الله تعالى عنه: «هذا جناى وهجانُه فيه، وكل جان يده إلى فيه» يعنى خياره.
(٥) ألفُلْك: «السفينة واحد، وجمع، يذكّر ويؤنث».
(٦) هو الشاهد التاسع عشر فى الخزانة. =

وهو على التّوّهم لمّا رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يُشبه لفظ الجمع ظنّه جمعًا.

أمّا سراويل فأعجميّ فى الأشْهَر، وقد قيّدنا الآحاد بالعربيّة، أو عربيّ مفردٌ شاذ أو جمعٌ تقديرًا ـ كما يجىء.

وأما نحو: أكْلُبٌ وأجمالٌ فإنهما، وإن لم يأت لهما نظير فى الآحاد إلا أن كونهما(١) جمعي قُلة ـ وحكم جَمْع القلة حُكْمُ الآحاد بدليل تصغيره على لَفْظه: فُتّ(٢) فى عَضُد جمعيّتهما، مع أنه نُسب لى سيبويه: أنّ افعالاً مفردة، ولذا قال تعالى: «ممّا فى بُطونه»(٣) والضمير للأنعام.

وجاز وصف المفرد به نحو: بُرْمةٌ أعشار(٤)، وثوبٌ أسمال(٥) ونطفة، أمشاج(٦)، ولم يُوصْف المفرد بغير هذا الوزن من الجُموع.

= البغدادى: «على أن «ثمانى» لم يصرف فى الشعر شذوذًا لمّا توهّم الشاعر أن فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع وكان القياس أن يقول: ثمانيًا».

وهذا المصراع صدر، وعجزه:

* حتى همَمْن بزيغة الإرتاج *

من قصيدة لابن ميّادة.

قال السيرافيّ ـ كما فى الخزانة: شبه ناقته بسرعتها بحمار وحشٍ قارح، يحدو ثمانى أتُن، أى يسوقها مولعا بلقاحها حتى تحمل.

والمولع: من أُولع بالشىء بالبناء للمفعول، فهو مولع به بفتح اللام أى أغرى به، وعلق به. واللَّقاح كسحاب: ماء الفحل فى رحم الناقة. والزيغة: بفتح الزاى وسكون الياء وبالغين: مصدّر زاغ يزيغ أى مال. والإرتاج بالكسر: مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل.

والمعنى: أنّ هذا الحمار عدا خلف أتُنه ليلحقها ويركبها حتى تحبل فهربت منه، فكأنه ساقها سوقًا عنيفًا حتى همّت باسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الاجنّة وإزلاقه. انظر الخزانة.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٧، والعينىّ ٤/ ٣٥٢ والأشمونى ٣/ ٢٤٨.

(١) فى «ع» فقط: «إلاّ أنهما جمعى قلة» تحريف.

(٢) فتّ الخبز وفتّته: كسره بأصابعه حتى يتركه دقاقًا وهو من باب ردَّ. وفى «أساس البلاغة للزمخشرى»: «فت» وفى المثل. «وهذا مما يَفُتّ كبدى» وفتّ فى عضده: إذ كسّر قوّته وفرّق عنه أعوانه».

(٣) النحل/ ٦٦.

(٤) البُرْمة بالضمّ: قدْرٌ من حجارة جمعها: بُرْم بالضّم. وأعشار أى انكسرت قطعًا.

(٥) أسمال = السمَل: الخلق من الثياب، وسمل الثوب من باب دخَل وأسمل: أخلق.

(٦) = نطفة أمشاج: هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة.

ولابصحْ الاعتذار بمجيء أفعُل في الواحد نحو: «أدرْج» في اسم موضع، لكونه منقولاً عن الجمع كمدائن، ولا بآجر[١]، وآنك[٢]، لأنهما أعجميّان، ولا بأبْلُم[٣]، لأنها لغة رديئة شاذّة، والفصيح ضمّ الهمزة، ولا بأشُدّ[٤] لأنه جمع شِدة على غير القياس، أو هو جمعٌ لا واحد له بدليل قوله:

* بلغْتُها واجتمعتْ أشدّي *[٥]

= ٢١

فأنث الفعل.

وقال بعضهم: إنما قَوى حتّى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير، أيْ يجمع الجمع إلى أن ينتهى إلى هذا الوزن فيرتدع، ولهذا سمى بالجمع[٦] الأقصى نحو كَلْب وأكْلبٌ وأكالب، ونعَم وأنْعام وأناعيم[٧].

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكن صواحبات يوسف»[٨]. وقوله:

(١) = الآجرّ: الذى يبنى به فارسىّ معرّب.

(٢) الأنك: كـ«قُنفذ: الرصاص الأبيض كما فى هامش القاموس.

(٣) الأبْلم: فى اللسان «بلم»: الأبُلم: خوص المُقْل، وفيه ثلاث لغات: أَبْلَم - أبْلُم - إِبلم، والواحدة بالهاء.

والمقل: حَمْل الدوم، واحدته: مُقلَة، والدّوم: شجرة تشبه النخلة فى حالاتها.

(٤) شدّ يُشدّ بالضمّ والكسر شدّاً: المصدر فيهما. والأشُدّ: القوّة وهو واحد جاء على بناء الجمع، وقيل. هو جمع لا واحد له من لفظه مثل: أبابيل، وعباديد، ومذاكير.

وقال سيبويه: واحده: شدّة بالكسر، ولكن لا تجمع فعْلة على أفعُل. وقيل: واحدهُ: - شَدّ مثل: كلْب وأكلُب، وقيل: شدّ مثل ذئب وأذؤب، وكلاهما قَياس.

(٥) هو الشاهد العشرون فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أشدّ» جمع شدّة على غير قياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل له.

والشاهد من أرجوزة لأبى نخيلة. وبعده:

فانهلّ لما قُمْتَ صوْبُ الرّعد

والضمير فى: بلغتها للخلافة المعهودة ذهنًا، لأن القصيدة فى مدح هشام بن عبدالملك.

وانهلّ بمعنى: سال إن كان «الصوبَ» بالباء الموحدة، وبمعنى ارتفع ان كان «الصوت» بالتاء. يريد أنك لما قمت بأمر الخلافة انفتح أبواب الخير.

(٦) سقطت كلمة: «الجمع» من «ع». (٧) أناعيم: جمع الجمع.

(٨) صواحبات: جمعوا صواحب جمع السلامة. وقد وردت صواحبات فى أكثر من حديث شريف صحيح، ففى سنن أبى داود فى باب الأدب / ٥٥: «ومعى صواحباتى فأدخلننى بيتًا» وفى سنن ابن ماجه فى باب النكاح / ٥٠: «فكان يسرِّب إلىّ صواحباتى يلاعبننى». =

=٢٢

جَذْبُ الصَّرارِيِّين بالكُرورِ(١)

جمع صُـرَّاء، جمع صارٍ بمعـنى الملاّح، فهما جـمعا سلامة، ونـحن قلنا: نـهاية جمع التكسير.

وقيل: لمّا لم يكَنُ لـه في الآحاد نظير أشبه الأعجميّ الذى لا نـظير له فى كلام العرب، ففيه الجمعُ وشبهُ العُجْمة. وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسَّببين.

وقال الجُزولىّ(٢) فيه الجمـع وعدم النّظير فى الآحـاد. وعدمُ النظير فيـها عنده سببٌ مـستقل لا يحتـاج إلى الجمعيّة ـ كـما يأتى فى سـراويل ـ ففيه عنـده أيضًا سببان، والأسباب عنده أكثر من التسعة.

وقال المصنّف: مُـنع صَرْفُ مثل هذا الجمع لـتكرار الجمع حقيقـةً كأكالب، أو كونه على وزن جَمْعِ الجمع كمساجد، فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير.

= وقد وردت فى الـبخارى: «إنكـن صواحب يوسـف»، ووردت صواحبات أيـضًا. انظر الـبخارى (أنبياء/ ١٩) وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوىّ ٣/ ٢٥٨.

(١) هو الشاهد الحادى والعشرون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الصّرارىّ جمع «صُرّاء» وهو جمع «صارٍ» بمعنى الملاّح، وهو السّفان الذى يُجْرى السفينة.

والصّارى معتلِ اللام بالياء، وجمعه على صوار قياس مطّرد، لأنه جمع فاعل اسمًا لاوصفًا، بخلاف جمعه علـى صُرّاء، اذْ جمع فاعلٍ المعتل: الـلاّم على فُعّال نادر نحو: غـاز وغُزاء، وقار وقُراء. ولما شابه وزن المـفرد، ونحو: زنّار وكُلاب جـاز جمعه على مـفاعيل نحـو صرارىّ، كما تقوّل: زنـانير، وكلاليب، ثم جمع الصّرارى جمع تصحيح فقيل: الصّراريّون».

والشاهد من أرجوزة للعجاج يصف فيها سفينة وقبله:

لأيًا يُنائيها من الجُئور جذْبُ الصّراريِّين بالكُرور

واللأى: البطء والشدّة، وهو منصوب علَى نزع الخافض أى بلأى، وبنائيها: بياعدها من النّأى.

والجئور: مصدر جار إذا عدل عن القصد، وهو مصدر سماعىّ.

والكرور: الحبال، واحدها «كرّ» بالفتح.

ومعنى الشاهد: إذا عدلـت هذه السفينة، وجارت عن القصد لم يصرفـها الملاّحون عن ذلك إلا بعد بُطء، ومشقّة. انظر ديوان العجاج / ٢٢٨.

(٢) الجزولىّ: أبوموسى الجزولىّ من أشهر تلاميذ ابن برّى المتوفى فى ذى القعدة ٥٨٢هـ.

وشهرة الجـزولىّ فى النحـو كان مصدرها كـتاب: «المقدّمة» الذى سـماه القانون، واشـتهر فيمـا بعد بالجزولية».

انظر كشف انطنون نهر ٦٠٣، ووفيان الأعيان ٢/ ١٢٠ ط بولاق.

وأمّا قيام ألفَيْ التأنيث أعنى المـمدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث، فإن بناءها على العُروض، وإن اتّفق فى بعض الأسماء لزومها كعُنْصوة[١]، وقُمَحْدُوة[٢] وحِجارة[٣] وخَزاية[٤]، وغيرها ـ كما يجىء فى باب التأنيث.

[العدل]

(ص): «فالعدْل خروجُه عن صيغته الأصليّة تحقيقًا [كثُلاث[٥] ومَثْلث وأُخَر وجُمَع، أو تقديراً كعمر، وباب قطامِ فى تميم».

(ش):] العدل: إخراج الاسم عن صيغته الأصليّة بغير القلب ولا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنًى، فقولنا: بغير القلب ليخرج نحو: أيس[٦] فى يئس، قولنا/ ٤١ «ولا للتخفيف»[٧] احترازٌ عن نحو: مقام[٨]، ومقُول[٩]، وفخْذ[١٠]، وعنْق[١١].

---

(١) = العنصُوة: مثلثة العين مضمومة الصاد: القليل المتفرّق من النّبت وغيره، والبَقّية من المال من النصف إلى الثلث، وقطعة من إبل أو غنم، والجمع: عناص.

(٢) = القَمَحْدوُة: الهنة الناشزة فوق القفا، وأعلى القذال خلف الأذنين، وجمعة: قما حد.

(٣) = حجارة: الحجر جمعة فى القلة: أحجار، وفى الكثرة. حِجار وحِجارة كجمل وجمالة، وذكر وذكارة وهو نادر. وفى «ع»: «محارة» بالميم، تحريف.

(٤) = خزىَ بالكسر خزاية بالفتح أى استحيا فهو خزْيان وقوم خزايا وامرأة خزْيا.

(٥) ما بينَ معقوفين سقط من «ع».

(٦) اسم الفاعل من أيس: آيس، ومن يئس: يائس. وعلق الشريف بقوله: ويمكن أن يلتزم كون آيس على وزن يابس نظراً إلى عدد الحروف، وخصوصية الحركات والسّكنات، ولايلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام، فإنه امر اعتبارىّ فلا خروج عن الصيغة الأصلية فلا حاجة إلى الاحتراز.

(٧) = فى ط: «لا للتخفيف» بدون واو.

(٨) لأن «مقام» أصلها: «مَقْوَم» نقلت حركة الواو وهى الفتحة إلى القاف الساكنة قبلها، فصارت: «مَقوم» ثم قلبت الواو ألفًا لتجانس حركة الفتحة قبلها فتحوّلت إلى: «مقام».

(٩) = «مقول» أصلها: «مقْوول» على وزن مفعول.
نقلَت الضمة على الواو فنقلت. إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فالتقى ساكنان وهما: الواو الأولى وهى عين الكلمة ـ وواو اسم المفعول، فحذفت واو اسم المفعول، لأنها زائدة، والزائد بالحذف أولى من الحرف الأصلىّ، فتحوّلت إلى: «مقُول».

(١٠) فَخذ: فى فخذ ثلاث لغات: فخِذ بكسر الخاء مثل كَتِف، وفخْذ بسكون الخاء مثل فَلْس، وفِخْذ بكسر الفاء مثل عرْق.

(١١) عُنُق: بضم النونَ وسكونها يذكر ويؤنث، والجمع: أعناق.

وقولنا: ولا للإلحاق ليخرج نحو: كَوْثر.

وقولنا: ولا لمعنىً، ليخرج نحو: رُجَيل ورجال.

قوله: «خروجه»، أى خروج الاسم. ولو قال: إخراجه لكان أوفق لمعنى المعدل، وهو الصّرف، يقال: اسم معدول أى مصروف عن بِنْيته، والعدول: الانصراف والخروج.

قوله: «عن صيغته الأصليّة» يخرج عنه: «أُخَر»، إن قلنا: إنه معدول عن «الآخر»، و«سحر» عند من قال: إنه معدولٌ غير منصرف، وأمسِ عند تميم، إذ هما معدولان عن السّحَر والأمس. واللاّم ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تُصغْ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة، وبنيتها لشدّة امتزاجها بها.

قوله: «تحقيقًا»، نصب على المصدر، لأن الخروج إمّا خروجُ تحقيق، أى خروجٌ محقّق، كرجل سوء، بمعنى: رجلٌ سيِّىء، أو خروج تقدير، أى خروجٌ مقدرّ.

ويعنى بالعدْل المحقّق: ما يتحقّق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه أيضًا منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدّر، فإنه الذى يصار إليه لضرورة وُجْدان الاسم غير منصرف، وتعذّر سبب آخر غير العدل، فإن «عُمَر» مثلاً لوْ وجدناه مُنْصرفاً لم نحكُم قطّ بعدْله، عن «عامر»[١] بل كان كـ«أُدد»[٢].

وأمّا ثُلاث ومَثْلث فقد قام دليل على أنهُما معدولان عن: «ثلاثة ثلاثة»، وذلك أنا وجدنا ثُلاث، وثلاثة ثلاثة بمعنىً واحد، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذى أجزاء على هذا العدد المعيّن.

---

(١) الذى منع صرف عُمر وجود علّتين كما ذكر بعضهم: إحداهما: لفظية، وهى التخفيف، والأخرى معنوية، وهى تمحيض العلمية، إذ لو قيل: «عامر» لتوهّم أنه صفة». [انظر الأشمونى ٣/ ٢٦٤].

(٢) «أُددٌ» عند سيبويه من الودّ، فهمزته عن واو، وعند غيره من «الإدّ» وهو: العظيم فهمزته أصلية».

وعلق الصبان بأن الإدّ بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرًا، يريد الصبان بذلك أنه مأخوذ من هذه المادة وليس مشتقًا منها. انظر الأشمونى والصبان ٣/ ٢٦٥.

ولفظ المقسوم عليه في غير هذا اللفظ العدد مكررٌ على الاطّراد فى كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءًا جزءًا، وجاءنى القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلداً بلداً، فكان القياس فى باب العدد أيضاً التّكرير عملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعمّ الأغلب. فلما وجد « ثُلاث» غير مكررّ لفظاً حُكم بأنّ أصله لفظٌ مكرّر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى «ثُلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقيلَ: إنّه أصْلُهُ .

وقد جاء فُعال ومَفعْل فى باب العَدد، من واحد إلى أربعةاتفّاقاً، وجاء فُعال من عَشرة فى قول الكُمَيت:

٢٣= ولم يَسْتريثوك حتى رَمَيْـــ ـــتَ فوق الرجال خِصالاً عُشارا [٢]

والمبرّد والكوفيوّن يقيسون عليها إلى التسعة، نحو خُماس ومَخْمس وسُداس ومَسْدس، والسمّاع مفقود.

بلى، يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة، يائي النسب نحو: الخماسيّ والسّداسيّ والسّباعيّ والثّمانيّ والتُّساعيّ.

وعند سيبويه أنّ منْع الصّرف فى هذا للعدْل والوصْف.

فإن قيل: الوصْفُ فى هذا المكرّر عارضٌ كعروضه فى «أربع» فى نحو : نِسْوَةٌ أربع، فكيف أثّر فيه ولم يُؤثّر فى أربع؟.

قلت: هذا التّركيب[٢] المعدولُ لم يوضع إلاّ وصفًا، ولم يستعمل إلاّ مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضْعُ المعدول غيرُ وَضْع المعدول عنه.

---

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون فى الخزانة .
البغدادى : «على أن «عشار» المعدول عن عشرة قد ورد فى قول الكميت .»
يستريثوك : يجدونك رائثًا من الريّث وهو البطء.
ورميت : زدت ، يقال : رمى على الخمسين وأرمى، أى زاد.
من شواهدَ: المجاز لأبى عبيدة ١٥/ ١١٦، والخصائص ٣/ ١٨١. وانظر ديوان الكميت ١/ ١٩١.

(٢) فى «ط»: «هذا التراكيب» تحريف.

والفرّاء يُجيز صرفَ هذا المعدول إذا لم يَجْر على الموصوف، وليس بوجهٍ، إذْ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثرّ فيه الوصف، وإن لم يتبْع الموصوفَ.

وقال ابن السّراج:(١) وإنّما لم يَنْصرف لكون مَثْنى مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضًا، لأنه عَدَلَ عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثـنين ففيه عدلٌ لفظيّ، وعدل معنويّ.

وقيل: إنّ فيه عدلاً مكرّرًا من حيثُ اللّفظ، لأن أصله كان اثنين مرّتين، فجعل مرّة واحدة، ثم غيّر لفظ اثنين إلى مَثْنى.

وقال الكوفيّون وابن كيسان(٢): إن فيه العدلَ والتّعريف كما فى «عمر»، إذ لا يدخله اللام، وإذا جرى على النّكرة فمحمولٌ على البدل.

ولا دليل على/ ما قالوا، ولو كان معرفةً، ولا شك أنّ فيه معنى الوصف لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو جاءنى القومى مثنى؟ ٤٢

وأمّا أُخَر فإنه جَمْعُ أخرى التى هى مؤنّث آخر، وهو أفعل التّفضيل بشهادة الصّرف نحو: آخر: آخران، آخرون، وأواخر وأُخرى: أُخريان، وأُخْريات، وأُخر، مثل: الأفضلان، الأفضلون، والأفاضل، والفُضْلى، والفُضْليان، والفُضْليَات، والفُضَل. فمعنى «آخر» فى الأصل: أشدُّ تاخرًا، وكان فى الأصل معنى جاءنى زيد(٣) ورجل آخر: أشد تأخرًا من زيد فى معنىً من المعانى، ثم نُقِل إلى معنى

---

(١) ابن السرّاج: هو محمد بن السّرىّ البغدادى: أبو بكر بن السرّاج كان أحدث أصحاب المبّرد سنًا. ومن أشهر كتبه كتاب الأصول حتى قالوا ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السرّاج بأصوله. مات شابًا سنة٣١٦ هـ وانظر البغية ١/ ١١٠.

(٢) ابن كيسان : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان : أبو الحسن النحوىّ توفى لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩ هـ.

(٣) الشريف : «هذا معنى ما يقال من أن «آخر» كان فى الأصل موضوعاً للاختلاف فى الصّفة، فنقل إلى الاختلاف فى الذّات» .

«غير» فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد[١].

ولا يُسْتعمل إلاّ فيما هو من جنس المذكور أوّلاً فلا يقال: جاءنى زيد وحمارٌ آخر، ولا امْرأة أخرى.

وتُسْتعمل أُخْريات فى المعنى الأول، ولا تُستعمل إلاّ مع اللاّم أو الإضافة كما هو حقُّها نحو: جاءنى فلان فى أُخريات النّاس، أى فى الجماعات المتأخرة. وكذا الأواخر فلّما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التّفضيل استعملت دون لوازم أفعل التفضيل، أعنى منْ والإضافة واللام. وطُوبق بالمجرّد عن اللاّم والإضافة ماهو له نحو: رجلان آخران ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أُخْريان، ونسوة أُخر.

قيل الدليل على عدل «أُخر» أنه لو كان مع «منْ» المقدّرة كما فى: اللّهُ أكبر للزم أن يقال: بنسوة آخر على وزن: أفعل، لأن أفعل التّفضيل ما دام بـ«من» ظاهرةً أو مقدّرة لا تجوز مطابقته لمن هوله، بل يجب افراده. ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلاّ مع بناء المضاف كما فى الغايات[٢]، أو مع سادٍّ مسدّ المضاف إليه، وهو التّنوين كما فى: حينئذٍ، ﴿وكُلاًّ آتَيْنَا﴾[٣]، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابعُ ذلك المضاف[٤] نحو قوله:

٢٤ * إلا عُلالةَ أو بُدا هة سابحٍ .... *[٥]

(١) الشريف: «فإذا قيل: جاءنى زيد وآخر يفهم منه أن المراد رجل آخر بخلاف جاءنى زيد وغيره».

(٢) أى ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة كقيل وبعد مثل قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم/ ٤] وانظر شرح شذور الذهب / ١٣٣

(٣) الأنبياء/ ٧٩.

(٤) فى «ط» و«ع»: «المضاف عليه» بزيادة : «عليه» بزيادة: «عليه» وفى بعض النسخ الأخرى بإسقاطها.

(٥) هو الشاهد الثالث والعشرون في الخزانة والشاهد بتمامه:

إلاّ عُلالةً أو بُدا هة سابحٍ نَهْد الجزاره

البغدادى : على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه.

وفى الشاهد «علالة» مضاف إلى المجرور الظاهر. وبداهة فى الأصل مضاف إلى ضميره. والتقدير =

أخذًا من استقراء كلامهم، فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام.

والمانع أنْ يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليلُ فى «أجمع» وأخواته من كونْها معرّفات بتقدير الإضافة مع عُريّها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال فى امتناعَ كون آخر بتقدير الإضافة: إن المضاف إليه لا يُحذف إلا إذا جاز إظهارُه، ولا يجوز إظهاره ههنا.

ومنع أبو على من كون أُخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونهُ معرفة كأمس وسَحَر المعدولَيْن عن ذى اللاّم، وكان لا يقع صفةً للنّكرات كما فى قوله تعالى : ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1].

وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنىً أى عُدل عن التعريف إلى التنّكير.

ومن أين له أنه لا يجوزُ تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيرًا؟.

ولو كان معنى اللاّم فى المعدول عن ذى اللاّم واجباً لوجب بناءُ سَحَر كما ذهب إليه بعضُهم لتضمّنه معنى الحرْف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذى اللاّم، بل لِكوْنِه علَمًا.

وذهب ابن جِنّى[2] إلى أن قياس «أُخر» لّما تجّرد عن اللاّم والإضافة أن يستعمل

= إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجُعل «بداهة» بين المتضايقين.

وذكر البغدادى أن : «علالة» استثناء منقطع من بيت سَابق. والعلالة بضم العين : بقية جرْى الفرس.

والبُداهة بضم الباء: أول جرى الفرس

والسابح : الفرس الذى يدحو الأرض بيديه فى العدْو.

والجُزارة بضم الجيم : الرأس واليدان والرجلان، وسمّيت بذلك، لأن الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها. يريد الشاعر أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً.

والشاهد من قصيدة للأعشى وهو من شواهد سيبويه ١/ ٩١، ٢٩٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٨، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والمقرب ١/ ١٨٠، والعينى ٣/ ٤٥٣ ، وديوانه / ١٥٥.

(١) البقرة / ١٨٤.

(٢) ابن جنى : هو عثمان بن جنى ، أبو الفتح النحوى، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، توفى لليلتين بقيتا من شهر صفر سنة ٣٩٢ هـ له ترجمة وافية فى «بغية الوعاة» ٢/ ١٣٢.

من أشهر مؤلفاته الخصائص، وله فى مقدمة تحقيقه ترجمة وافية.

بـ«من» ويُفردُ لفظُه فى جميع الأحوال، فـأُخَر فى قولك: بنسوة أُخر معدولٌ عـن «آخر مِنْ»(١). ويلزمُ علـى هـذا القول أن يـكـون آخـران، وآخـرون، وأواخـر، وأُخرى، وأُخْريات معدولات أيضًا عـن «آخـر مِن» إلا أن «أُخـرى» و«أواخـر» غـنيّـان عـن اعتبار الـعـدل بألـف الـتأنيث والجمـعيّة. والمثنّى والمجـموع بالواو والنّون لا يتبيّن فـيهما حكمُ منعِ الصّرف فى موضعٍ نـحو: أحمران وأجمعون - كما مَر- .

وأمّا أُخُريات فاسعتـمالها باللاّم والإضافة كما هو الأصل، ولـو لم يكن أيضًا لم يَبِنْ فيه أثرُ منع الصّرف لكونه كعرفات.

هذا(٢)، وفى ادّعاء كون ألفاظ المؤنث والمثَنّيَيْـن والمجموعَيْن معدولةً عن لفظ الواحد المـذكر: بُعْدٌ، فالأوْلـى أنْ لا يدّعى كون أُخَر وتصـاريفه معدولـة عن أحد لوازم أفعل التفضيـل على التّعيين، بل نقول هى معدولةٌ عـمّا كان حقّها ولازمها فى الأصل، أعنى أحدَ الأشياء الثلاّثة مطلقاً .

وإنما عدل عنه لـتعرِّيه عن معنى أفعل الـتّفضيل الذى هو المستـلزم لأحد- كما يجىء فى باب أفعل التفضيل- وذلك لأنه صـار بمعنى «غير» - كما ذكرنا- فعلى هذا لا يفسّر العدْل بمـا فسَّر به المصنّف(٣)، أعنى خروجَهُ عن صيـغته الأصليّة بل نقول: الـعدْلُ : إخراج اللـفظ- كما ذكـرنا-(٤) عمّـا الأصل أن يكـون معـه من الصّيغة، أو استلزم كلمة أخرى، فيُدْخِل فيـه «سـحر» و«أمس» ونحـو: «ضُحى»

---

(١) سقطت من نسخة «ع» كلمة «من».

(٢) سقطة من نسخة «ع» كلمة «هذا».

(٣) الشريف : إنما احتاج إلى هذا التفسير ليتـصور العدل عن المضاف، فإن حذف المضاف إليه لا يخرج المضاف عن صـيغته بخلاف حـذف اللام، فإنها لشدّة امـتزاجها بمدخولهـا صارت من تتمة صـيغته بخلاف المضاف إليه، وبخلاف لفظة «منْ» المحذوفة عن آخر على قول.

(٤) أى عند حديثه عن تعريف «العدل» قبَل ذلك.

و«عشيّة»، و«عَتمة»(١) و«مساء» و«بُكرًا»(٢) معيّنات، لأن الأصل فى تخصيص اللفّظ المطلق بشىء معيّن ممّا كان يقع عليه وَضْعًا أنْ يكون باللاّم والإضافة.

ويَدخل فيه الغايات أيضًا نحو: قبلُ وبعدُ لقطعهما عن المضاف إليه الذى كان يقتضيه وَضْعًا.

فعلى هذا إذا كان المعدول مُعْرباً وانضم إلى عدله سببٌ آخر امتنع صرفُه فلم يمتنعْ «ضُحى» وأخواته لعدم اعتبار العلميّة فيها كما اُعْتُبِرَتْ فى سَحَر - على ما يجىء.

وأمَّا جُمع ومثلُهُ أخواته من كُتع(٣) وبُصَع(٤) وبُتَع(٥) فالأكثرون على أنه معدولٌ عن «جُمع» لأنه جَمْع جَمْعاء، وقياسُ جمع فَعْلاءأَفْعَل: فُعْل كحمراء، وحُمْر.

قال أبو على ليس قياسُ كُلّ فعلاء أن يُجْمع على فُعْل، بل قياس فَعْلاء مؤنث أفعل المجموع على فُعْل أيضًا، وأجمع مجموع(٦) على أجمعون لا جُمع، وقوله:

---

(١) «عتمة» سقطت من «ط» و«ع» والعَتَمة كما فى المعاجم اللغوية. وقت صلاة العشاء، وقال الخليل: العَتَمة: الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق، وقد عتم الليل من باب ضرب.

(٢) البُكرة بضم الباء: الغدوة، ففى اللسان: «بكر» قال سيبويه: «من العرب من يقول: أتيتك بكرةً، نكرة فنوّن، وهو يريد فى يومه أو غده، ويجمع بُكرا بضم الباء وأبكارًا.
وإذا كانت بكرة مرادًا بها بكرة يومك أو غدك لم تصرفها.
وفى اللسان أيضاً أن بكراً بفتح الباء والكاف مثل بُكرة.
قال الجوهرى: سير على فرسك بُكرًا وبكرًا كما تقول: سحراً.

(٣) كتع: جمع كتعاء فى توكيد المؤنث. ولا يقدّم كُتع على جُمع، ولا يفرد، لأنه إتباع لجُمع.
وقيل: إنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع أىْ تامٌ.

(٤) بصع مثل كُتَع أيضًا. وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة.

(٥) بُتع مثل كتع من التأكيد بها.

(٦) فى ط: «الجموع» مكان: «المجموع» تحريف.

٢٥= * حلائلَ أسودِينَ وأحْمَرِينا *(١)

فى باب الجمع.

ولو كان «جُـمَع» معدولاً عن جُـمْع، وفُعْل يَصلُـح لجمع المذكّر والمـؤنّث لجاز جاءنى الرّجال جُمَع .

قال: والحـقّ أن جَمعاء اسـمٌ لا صفة، وقـياس جُمـع فعلاء اسمًـا: فَعَالَـى فى التّكسير، وفعْـلاوات فى التّصحيح كصحارى وصَحْروات، فـجُمَع معدولٌ عن أحدهما.

ويَرِدُ عليه أنَ جَـمعاء لو كان اسمًا لكـان أجمع أيضًا كذلك، فجـمعُه إذاً على أجمعون شاذ، إذْ لا يجمع بالواوت والنّـون إلاّ العلم أو الوصف- كما يجىء فى باب الجمع.

وأمَا السّبب الآخر فيه(٢) وفى جمع فعن الخليل أنـه تعريف إضافيّ. وكذا فى أجمع(٣) لأن الأصل فى: جاءنى الـقوم أجمعون: أجْمَعُهم أى جمـيعُهم، وقرأت الكتاب أجمعَ أى جميعَهُ.

قيل هو ضعيفٌ، لأنّ تعريف الإضافة غيرُ معتبر فى مَنْع الصرف.

وله أن يـقول: إنّمـا لم يعـتبر ذلـك مع وجود المـضاف إليـه، لأنّ حُكْم مـنع الصّرف لا يتبيّن فيه ـ كما يجىء ـ وأمّا مع حذفه فما المانع من اعتباره؟

---

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون فى الخزانة، وأوله:

* فمـــا وجـــدتْ بنـات بنى نـزار *

البغدادى: على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح ـ شاذّ».

الحلائل: جمع حـليل وهو الزوج، والحليلة: الزوجـة. والشاهد من قصيدة لحكيـم الأعور بن عيّاش الكلبى.

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ٦٠، وشرح شواهد الشافية / ١٤٣ والهمع والدور رقم ٧٣، والأشمونى ١/ ٨١.

(٢) = فيه: أى فى جمع.

(٣) = «فى أجمع» سقط من «ك».

وقال بعضهم: فيه التّعريف الوضعى كالأعلام، أى وُضِع تأكيدًا للمعارف[١] بلا علامة التّعريف والمؤّكد لا يكون إلاّ معرفة إلاّ ماجّوز الكوفيّون من نحو قوله:

* قد صرّتِ البكرةُ يومًا أجمعا *[٢] ـ ٢٦

ممّا كان المؤّكد فيه محدودًا، ففيهما على هذا القول شبْه العلميّة، ويَردُ عليه صباحًا ومساءً وَبَكرًا وضُحًى وعَتَمَة وضَحْوة[٣] إذا كانتَ / معيّنات فإنهن[٤] إذًا ٤٤ معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالأعلام الغالبة نحو: النّجم والصَّعق[٥] ففيهما[٦] العدل عن اللام مع شبْه العلميّة مع أنّ جميعها منصرفةٌ .وأيضًا شبْه العَلَم لم يثْبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع، إما العَلَمُ وإمّا الوصْف.

(١) الشريف: «ربّما يدعى كون ألفاظ التوكيد أعلامًا جنسيّة لمعانيها ففيها علميّة. بخلاف نحو: صباح إذْ فيه شبه العلميّة.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون فى الخزانة، وصدره عند العينى:

* إنا إذا خُطَّافُنا تَقَعْقعا *

استشهد به البغدادى فى الخزانة على أن الكوفيين جوّزوا تأكيد النكرة المحدودة.

والبكرة بفتح الباء وسكون الكاف، إن كانت البَكرة التى يستقى عليها الماء من البئر فصرّت بمعنى صوّتت، وان كانت الفتيّة من الإبل مؤنث البَكر وهو الفتيّ منها فصرّت بالبناء للمفعول أى شد عليها الصِّرار وهو خيط يشد فوق الخلف لتلا يرضعها ولدها.

والخطاف بضم الخاء: حديدة معوجة تكون فى جانب البكرة فيها المحور.

والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب.

قائله مجهول

من شواهد المقرب ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ٣/ ٨، ٤٥، والعينى ٤/ ٩٥، والأشمونى ٣/ ٧٨.

والهمع والدرر رقم ١٥٥٩ وقد ورد الشاهد فى الدرر على النحو التالى:

قد صرّت البكرة يوما أجمعا   حتى الضياء بالدجى تقنعا

(٣) الشريف: «قد صرَح فيما بعد بأن صباحًا ومساء وضُحى إذا أريد بها معيّنات كانت معربة منصرفة. قال: وأما «سحر» إذا أريد به سحر بعينه فأمره مُشكل سواء قلنا: إنه مبنى على الفتح أو معرب غير منصرف لمخالفته لأخواته المذكورة».

(٤) فى «ط» فقط: «فإنها».

(٥) الصّعِق بكسر العين: صفة بقع على كل من أصابه الصّعْق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو علما كالنجم والنسب إليه صَعَقيّ على القياس، وصِعقى على غير القياس..

(٦) فى «ط» و«ع» «ففيه».

وقال المصنّف فيه وفى «أجمع» مع العـدل الوصف الأصلى، وإن صارا بالغلبة فى باب التأكيد، فهما عنده كأسود وأرقم[١] ونحوهما.

وهذا قريب، لكن بقى الكلام فى أن «أجمع» فى الأصل من أىّ الصّفات هو؟ أمن باب أحمر حمراء أم من باب الأفضل والفُضْلى؟

لا يجوز أن يكون مـن باب أحمر لجمعه علـى «أجمعون»، وجمعُه بالـنظر إلى أصله: فُعْل، وبالنظر إلى نَقْله إلى الأسماء بالغلبة[٢]: أفاعل كاسأود وأداهم[٣]، قال:

٢٧= أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعـفرٍ فيا عبْد عمرٍو لو نَهَيْتَ الأحاوصا[٤]

فـ«أفعلون» لايجوز فيه لا قَبْلَ الغلـبة ولا بعدها. وأيضًا أفعل فعلاء لا يجىء فى الأغلب إلاّ فى الألوان والخَلَق[٥].

والأَوْلى أن يقال: إنّه فى الأصل أفعل التّفضيل بشهادة: أجمعون وجُمع، فكأنّ معنـى قولنا: قرأت الكـتاب أجمع فى الأصل: أنـه أتمّ جمعًا فى قراءتـي من كُلّ شيء فهو تفضيـلٌ لقولهم: جميع، نحو: أحمدُ وأشهر فُـى المحمود والمشهور، ثم جُعِل بمعنى جميعه، وانْمحى عنه معنـى التّفضيل، فَعُدل فى اللفّظ عن لوازم أفعل

---

(١) الأرقم: الحية التى فيها سواد وبياض.

(٢) = فى ط: «بالغبة» باسقاط اللام، تحريف.

(٣) = الأدهم: الدُّهمة: السوّاد، يقال: فرس أدهم وناقة دهماء. ويقال للقيد: الأدْهم.

(٤) = من قصيدة لأعشي قيْس، وهو الشاهد السادس والعشرون فى الخزانة.

البغدادىّ: على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفيّة جمـع على الحُوص. وبالنظر إلى نقله إلى الاسميّة بالغلبة جمع على الأحاوص.

الوعيد: التهديد والخوف، والحوص والأحاوص: أولاد الأحوص بن جعفر.

والحوص: ضيق فى مؤخر العين.

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ٦٢، ٦٣. وانظر ديوان الأعشي/ ١٠٤.

(٥) الخِلق بكسر الخاء: جمع خِلْقة، وفى القاموس: الخِلـقة: الفِطْرة كالخَـلق بفتح الخاءْ وأفـعل فعلاء مثل: أحسن وحسناء وأعور وعوراء.

التفـضيل الثّلاثة، أعـنى اللام، والإضافة، ومنْ، كـما ذكرنا فى «أُخَر»- فـأجمع وآخر فيهما العْدل والوْصف والوزْن، وأُخَر وُجمع فيهما العدْل والوصْف.

ويَرِدُ علـى جعل «أجمع» من بـاب الأفضل أن مؤنثـه جمعاء، وحقه: جُـمْعى كأُخرى.

والجواب عنه: أنه لما انحى عنه معنى التّفـضيل جاز أن يُغيّر بعضُ تصاريفه عما هو قياسه.

ولمّا بقى فيه معـنى الصّفة مع أن وزْنَه أفعل صار كأحْمـر الذى هو على أفْعَل، وهو صفةٌ، فجاز جمعاء كحمراء، وإذا جاز لك أن تقول: حَسْناء وخَشْناء وعَلْياء مع أن مـذكّراتها حَسَن، وخشِن، وعـالٍ لكونـها صفات، فـكيف إذا انضـم إلى الصفّة وزن أفْعَل(١)؟

هذا، وكان على المصـنّف أن يَذْكُر «سَحر» معيّنًا فى العـدل المحقّق، إذ هو غير منصرف فى القول المشهور، ويذكُر أيضاً أمس رفـعاً على لغة بنى تميم ـ كما يجئ فى الظروف المبنيّة ـ لقيام الـدليل على عَدْلـهما، وهو أنّ كُلّ لفْظ جـنس أطلق، وأريد به فرد من أفراد معيّن فلابدّ فيه من لام العَهْد، سواءٌ صار بالغَلبة عَلمًا نحو: النّجْم والصَّعق أو، لا، نحو: قوله تـعالى: «فعصى فرعونُ الرّسول»(٢) أخذًا من استقراء كلامَهم(٣)، فثبت عـدلُ سَحَر وأمس محققًا. وأمـا علميتّهمـا فمقدّرة ـ كما يجيء فى الظروف المبنية.

قوله: «أو تقديرًا» ، قد مضى التقدير.

إعلم أنّ ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب:

إما اسـم جنْسٍ غيـر صفة وذلك عـلى ضربـين: مفرد كُـصَرد(٤) وهُدىً(٥)، وجَمْعٌ كغُرَف وحُجَر، فهذه كلّها منصرفة وإن سُمِّى بها إذا كان المسمّى مذكّرًا.

---

(١) يعنى أنه إذا انـضم إلى الصفة المذكر الذى علـى وزن أفعل مثل: أحسن وأخشن، وأعـلى، فهو من باب أولى.

(٢) المزمل / ١٦. (٣) فى «ك»: «لغتهم» مكان: «كلامهم».

(٤) صُرَد بضم الصاد، وفتح الراء: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٥) فى «ع»: «هُدَل» باللام.

وإمّا صِفَة وذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها: مبالغة فاعِل غير مختصة بالنّداء كحُطم[١] وخُتع[٢] فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضَروب فى مبالغة ضارب.

وثانيها: مبالغة فاعل مختصّة بـالنّداء نحو: يافُسقَ ويالُكَع[٣] فهو فى المذكّر كفَعَـال فى المؤنث نحـو: يافَساق ويالـكَاع ـ كما يـجىء فى باب النـداء ـ وفُعل وفَعال المختّصان بالنداء معدولان عند النّحاة بخلاف نحو حُطَم وخُتع / قالوا: لم يكونا مَعْـدولَيْن، بل كانا كحُطَم لـم يختْصّا بالنّداء بـل ساوقاهما[٤] لمبالغته فى شُيوع الاستعمال، كما ساوق حُطم فى الاسـتعمال حاطِمًا ولم يختّص بباب دون باب.

وأنا لا أرى فـى نقصـان بعض الأسـماء[٥] المشتـركة فى معـنىً عن بعـض فى التّصرف دليلاً على أن النّاقص معدولٌ عن الشائع ـ وسيجىء لهذا مزيد بحث فى اسماءً الأفعال.

ولّما كان من مذهـبهم أنّ جميع أنواع فَعـال مبنيةً كانت أو ممنـوعة من الصّرف معدولـة. وكذا فُعَل المخـتصّ بالنـداء فرّعوا عَلـيه أُنك إذا سمّـيت بها، فـفُعَل لا ينصرف اتفّاقًـا نحو: فُسَق علَمًا للعَدْل والـعلمّية، وكذا فعالِ عند بـنى تميم نحو: نزِال وفجارِ وفَساق[٦] أعلامًا.

وهذا الذى قالوا حقٌّ، لو ثبت لهم أن جميعها معدوُلٌ، ولم يثبُت، ودونه خرط القتاد[٧]، كما يجىء فى أسماء الأفعال.

(١) الحُطَم الراعى الظلوم للماشية، يهشم بعضها ببعض.

(٢) خُتَع كصُرَد: الضبع، والحاذق فى الدِّلالة.

(٣) فى القاموس: لكِع عليه الوسخ لكعًا: أى لصِق به، ورجل لُكَع: أى لئم وامرأة لكاع، وهو من باب فرِح، ويقال فى النداء: يالكع، وللاثنين. ياذَويْ لُـكَعً، ولا يصرف فى المعرفة لأنه معدول من ألكع. ويقال للفرس الذكر: لُكع، وللأنثى لكعَة. وهـذا ينصرف فى المعرفة لأنه ليس كذلك المعدول الذى يقال للمؤنث منه: لكاع، وإنما هو كصُرَد ومصدر لَكِع: لكعًا، ولكاعةً.

(٤) فى «ط» و«ك»: ساوقا ماهما» تحريف.

(٥) فى «ط» و«ك»: الأشياء» مكان: «الأسماء».

(٦) فى «ط»: «وفساف» بالفاء، تحريف.

(٧) فى «ط»: «الفتاد» بالفاء تحريف، والقتاد: شجر له شوك.

وثالث الأقسام جمْع فُعْلى أفْعَل التّفضيل، ولا عَدْلَ فيها إلاّ فى أُخَر وجُمَع وأتباعه ـ كما ذكرناهما.

وإمّا عَلَم وهو ـ إن جَمع شَرْطيْن: ثبوتُ فاعل، وعدم فُعَل قبل العلميّة فهو غير منصرف كقُثَم[١] وجُحى[٢] لأنه ثَبتَ قاثمٌ وجاحٌ[٣]، وعُدِم قُثَم وجُحى قبل العلميّة فحكمنا بكونه معدولاً عن فاعل جِنْسًا[٤]، وقطعنا بعدم نقله عن فُعَل[٥] الجنسيّ، فقلنا هو عَلَمٌ مُرتَجل إى غير منقول عن شيء، وهو معدولٌ. وإنما حَمَلْناه على كونه معدولاً. ولم يَجُز[٦] أن يكون مرتجلاً غير معدول كعمران وسُعاد لكثرة كون فُعَل الجامع للشّرْطيْن غير منصرف، واضطرارُنا حينئذ إلى تَقْدير العَدْل فيه على ما تقدّم لئلاّ تنخرم القاعدة الممهّدة، فكلّ فُعَلَ عَلَم جامع للشرطين يُجهل كونه[٧] فى كلامهم منصرفًا أو غير منصرف فعلينا أن نقدّر العَدْل فيه، ونمنعه الصّرْف إلحاقًا للمشكوك فيه بالأغلب.

أما أُدد[٨] فإنه وإن جمع الشّرطين لكنه سُمِع فى كلامهم منصرفًا فلا نقدّر العَدْل فيه.

وان اختلّ أحد الشّرطين، وذلك بأنْ لا يجىء له فاعل قبل العلميّة، ولا فُعَلَ فهو منصرفٌ، لو جاء مثل ذلك فى كلامهم، ولا أعرف له مثالاً، وكذا إن جاء له

(١) قثم: قثم له من المال: أعطاه، وهو من باب فرح، وكرُم قُثْمة بالضم، وقثمًا محركة. وقُثَم: اسم رجل معدول عن قاثم، وهو المعطى. وقُثم كزُفَر: ابن العباس بن عبدالمطلب: صحابيّ.

(٢) جُحى: جحاه كدعاه جحواً: استأصله كاجتاحه. وجُحًى كهُدًى: لقب أبى الغصين دُجين بن ثابت.

(٣) فى «ع» «حاج» تحريف.

(٤) الشريف: «هذا مخالف لما قد قيل من أن عمر منقول عن عامر علمًا».

(٥) الشريف: أى اسم الجنس الصفة.

(٦) «ط»لم يجوز بالواو تحريف.

(٧) فى «ط» «بكونه» بزيادة الباء.

(٨) الشريف: «أدّت الناقة تؤدّ أدًا: أى رجعت الحنين فى أجوافها. والأدّ: الداهية بالفتح والكسر. والآد اسم فاعل، وأُدَدٌ: أبوقبيلة، يصرفه العرب ولم يجعلوه كعمر».

فاعلٌ قبل العمليـة مع ثبوت فُعَل أيضًا قبلها فهو منصرف كـحُطَم وُخَتع عَلمَين لجواز نقله عن فُعَل جِنْسًا، وأن لا يكون مـعدولاً عن فاعل، ولا سيْما أنّ النقل فى الإعلام أكثر، وأغلب من العدل.

أما عُمر. وزُفَر عَلَميْن فكان الواجب عـلى هذا الأصل صَرْفَهما، لأنّه كما جاء لهما فاعلٌ قبل العلميّة جاء فُعل أيـضًا نحو: عُمَر جَمْع عُمْرة. والزُّفَر: السّيد، قال الأعشى:

=٢٨ * يأبي الظُلامةَ منه النوْفَلُ الزُّفر*(١)

لكنهما لمَّا سُمعا غيرَ منصرفين حكَمْنا بأنهما حالَ العلميّة غيرُ منقولين عن فُعل الجنسّى، بل هما معدولان عن فاعِل.

وإن اختلّ الشّرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفًا أيضًا لو اتّفق مجيئه.

فإن قيلَ: هلاّ حُكِم فى المرتَجَلة الـتى هى نحوُ: مَوْهَب، ومَكْوزَة، ومَحْبَب(٢) وحَيْوة: أنها معدولةٌ عن موهِب، ومكازةٌ ومحبّ، وحّية.

قلتُ: لأنهـا، وإن كانت خَارجةً عن الـقياس إلاّ أن هذه التّغـيرات رجوعٌ إلى الأصل من وجهٍ، فكأنها ليست بمعدولة، إذْ العدْلُ خروجٌ عن الأصل، وهذا رجوعٌ إليه.

أماّ فى مَحْبب ومـكوزَة فظاهر، وأمّا مَوْهَب فإنّه، وإن كان قيـاسُ معتلّ الفاء بالواو أن يُصاغ مـنه مَفْعِل بكسر العيـن، لكنْ الأصل فى يَفْعَل مفـتوح العين أن

---

(١) هو الشاهد السابع والعشرون فى الخزانة.

وصدر الشاهد:

* أخو رغائبَ يُعْطيها ويُسْألُها *

البغدادى: علـى أن الزُّفر بمعنى السيّد. والأخ هنـا بمعنى الملابس والملازم للشىء. والـرغائب: جمع رغيبة وهى العطايا الكثيرة، ويسألها بالبناء للمجهول من السؤال. والظلامة ومثله الظليمة، والمظلمة بكسر اللام وضمّها: هو ما تطلبه عند الظالم. والنوفل: البحر، والكثير العطاء. والزّفر: السيد: لأنه يزدفر أى يتحمل بالأموال فى الحملات من دين ودية مطيقًا لها».

والبيت منسوب لأعشى باهلة.

(٢) فى ط فقط: «ومحب» بالإدغام، تحريف.

يُبْنى منه مفعَل[١] بالفتح، فالعُدول إلى الكَسر فى نحو مَوَضِع ومَوْجِل مخالفةٌ للأصْل.

وإنما خُولف حملاً على الأكثر، وذلك لأن المعتل[٢] الفاء الواوىّ أكثر من باب يَفْعِل بكسر العين، والموضِع مبنيّ على المضارع.

٤٦ وقد/ حَكَى الكوفيّون «موضَع»[٣] بفتح الضّاد على الأصْل.

وأما مَوْرَقٌ[٤] فى اسم رَجُل فإنما صُرف، إمّا بناءً على أنه فَوْعَل[٥]، أو على أنه مَفْعَل، لكن كونه على فوعل أكثر من مَفْعَل[٦]- كما يجىء فى التصريف[٧] - أوْهَمهم أنه غير معدول عن مَفْعِل بالكسر. وكذلك مَوْكَل عَلماً، وأمّا:

٢٩ = * شُمسِ بن مالك*[٨]

بضمّ الشين، فلما لم يلزم لم يعتبر فى الوَزْن، ولو سَلمّنا لزومه قلنا: إنه

(١) الشريف: أى معتل الفاء الواوىّ من باب يفعِل بالكسر أكثر من باب يَفْعل بالفتح.

(٢) فى «ط» لأن «المثل» مكان «لأن المعتل» تحريف ظاهر.

(٣) سقطت كلمة: «موضع» من «ع».

(٤) الشريف: «قال الجوهرى: مورَق شاذ كموْحَد».

(٥) فى هامش نسخه «ط» أى لا يكون اسم موضع.

(٦) اختلفت النسخ فى هذا التعبير، ففى «ع» بعد قوله: «فوعل» وردت العبارة كمايلى: «أو على أنه مفعل، لكن غلبة هذا الوزن أوهمهم كونه أكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف.
وفى ظ: «لكن كونه من مفعل كما يجىء فى التصريف ان شاء الله أوهمهم...إلخ.
وفى هامش نسخة «ع» بعد قوله: أو على أنه مفعل» جاءت العبارة على النحو التالى:
«كونه على فوعل أكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف أوهمهم».
وفى ط: «أو على أنه مفعل، لكن كونه أكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف أوهمهم...إلخ».

(٧) الشريف: «أى مَفْعل بالفتح أكثر من الكلام من مَفْعِل بالكسر».

(٨) قطعة من بيت وهو الشاهد الثامن والعشرون فى الخزانة، والبيت بتمامه هو:
إنّى لَمُهْد من ثنائى وقاصدٌ به لابن عم الصدق شُمسِ بن مالك
البغدادى: «على أنه مصروف مع أنه معدول عن شمس بالفتح، وانما صرف لكونه لم يلزم الضم فإنه سمع فيه الفتح، فلما لم يلزم الضم لم يعتبر عدله، ولولزم الضم لصرف أيضًا، لأنه يكون حينئذ منقولاً من جمع شموس لامعدولاً عن شمس بالفتح».
من شواهد الحماسة ١/ ٩٢. والشاهد لتابط شرًا، ديوانه / ١١٥.

منقول عن جمع شموس، وإلا لزم جواز صرفه، وتَرْكُ صرفه كما فى هِنْد، لأن أمْر العدْل ظاهرٌ، وليس كالعُجْمَة فى نوح، ولوط حتى يقال: إنه لايؤثّر فى الثّلاثى السّاكن الأوْسط.

وأمّا حَيْوة[١] فإن الصّيغة لم تتغيّر، والعدل خروجٌ عن الصيغة الأصليّة فوزن حيّة وحَيْوة جميعًا: فَعْلة، فلنا[٢] أن نرتكب كونها معدولة.

قوله: «وقطام فى تميم» أى فى لغة تميم. أمّا فى لغة أهل الحجاز ففيها أيضًا عدْلٌ مقدّر عند النَحاة، لكنها مبنيّة وكلامه فى المعربات غير المنصرفة.

ونَعْنى بباب قَطامِ ما هو على وزن فَعالِ من أعلام الأعيان المؤنّثة.

وذلك أن فَعالِ على أربعة أقسام ـ كما يجىء:

اسمُ فِعْل كنزال، وبناؤه ظاهر.

وعَلَمٌ للمصادر على رأى النّحاة كفَجار للفجْرَة.

وصفة للمؤنث كفَساق بمعنى فاسقة، وهما أيضا مبنيّان باتّفاق، قالوا لمشابهة[٣] باب نَزالِ عدلاً ووَزْنًا، ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزْن، لِئَلاّ يَرِدُ نحو: سَحاب، وجَهامٍ[٤]، وكلامٍ، وكهامٍ[٥] فإنها معربة، فقالوا كما أن نزالِ معدولٌ عن: انزل، ففساق، وفجار فى التّقدير مَعْدُولتان عن فاسقة والفَجْرة.

والقسم الرابع: علم الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيّن بناؤُه كلّه، قيل لمشابهتها أيضًا لنزال وزنًا وعدلاً مقدّرًا.

---

(١) الأصل: حيية، قلبت الياء التى هى لام الفعل واوًا، فزال الإدغام لكن لم تتغير الصيغة.

(٢) فى «ط» قلنا» أن ترتكب الخ بالقاف

(٣) فى «ط» و«ظ»: لمشابهته.

والمراد لمشابهة بابى علم المصادر، وصفة المؤنثات لباب نزال. ولو قال: «لمشابهتهما» لكان أوضح.

(٤) الجهام: السحاب الذى لاماء فيه.

(٥) الكهام: يقال رجل كهام كسحابٍ: كليل عييّ، بطيء مسنّ لاغناء عنده.

وبنو تميم افترقوا فرقتين: أكْثرهم علـى أن ذاتَ الرّاء من هذا القسم مبنيّة على الكسـر للوزن والعْـدل المقدر كحـضار، وإنما قدّروا العـدْل فيها تحصيلاً للـكسْر اللازم بسبب البناء، إذ كسُر الراء مصحِّحٌ للإمالة المطلوبة المستحسنة.

وغير ذات الراء كقطام معربةٌ غير منصرفة لـلتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا فى ترك الصّرف ههنا إلـى تقدير العَدْل كما احتيج إليه فى عُـمَر، إلا أن بعض النّحاة يقدّرونه فـيه من غير ضرورة، لأنه من بـاب حَضار الّذى وجب تقديرُ الـعَدْل فيه لغَرض البناء الّذى هو سببُ الإمالة، فقدّروه فيه أيضًا طردًا للباب.

وأقّلهم(١) على أن جميع هذا القسـم غيرُ منصرف من ذَوات الراء كان أو،لا ـ وسيجىء الكلام على تقدير العْدل فى مثله فى(٢) أسماء الأفعال.

[الوصف]

(ص): الوصف: شرطه أن يكون صفة(٣) فى الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صُـرف: مررت بـنسوة أربع وامتنع أسود وأرقـم للحيّة، وأدهم للقـيد، وضعف منع أفعى للحيّة، وأجدلٌ للصّقر، وأخْيل لطائر».

(ش): «الوصف»: تقدير الكلام، شـرطه: أن يكون فى الأصل صفة(٤) فلذلك صُرِف: مررْتُ بنسوة أربعٍ، ولا تضرّه الغَلَبة، فلذلك امتنع أسْودُ وأرقْمُ.

وأنا إلى الآن لم يَقُم لى دليلٌ قاطعٌ علـى أن الوصف العارض غيرُ معتدٍّ به فى منع الصّرف.

أمّا قولهم: مررت بنسوة أربعٍ مصروفًا فيجوز أن يكن الصّرف لعدم شَرْط وَزْن

---

(١) أى أقل بنى تميم.

(٢) سقطت كلمة «فى» من ط، وهذا تحريف.

(٣) سقطت كلمة: «صفة» من ط، و«ظ».

(٤) سقطت كلمة: «صفة» من ط، وهذا تحريف.

الفعل علـى ما يَذْكُر، وهو عدم قبـوله للتاء، فإنه يقبَلُها لقولهم: أربـعة، لا لعدم شرط الوَصْف[١].

وليس قولهـم: إنّ التاء فى أربعة ليسـت بطارئة على أربع، لأن أربعـة للمذكر وأربعًا للمؤنث والمذكّر فى الرّتـبة قبل المؤنث بخلاف، «يعمَل»[٢] و«يعملة» فإن «يعمـلة» للـمؤنث، فالتّاء طارئة بشـىء[٣]، وإن دقّقـوا فيـه النّظر، لأنـه إذا جـاز ٤٧ أن لا يعتدّ / بالوزن الأصليّ فى «يَعْمَل» لكونه قد يعرض له بَعْد[٤] ما يُخْرجه عن الاعتبار، وهو التّاء فى المؤّنث، فكيف يعتّد بالوزن العارض فى أربع مع كونه قَبل على حـالة خرج بها عـن شرط اعتبار الـوزن العارض[٥] فى أربع، وهى اتـصاله بالهـاء؟ فإذا كان الوزُن فـى الحال حاصلاً فيـهما، والُمخْـرج عن اعتبـاره فى حال أخـرى، فسـواء كـانت تـلك الحـال قَـبْلُ أو بـعـدُ، بَلِ الأَول يـنبـغـى أن يكـون أضعف،لأنـه عارض غير لازم، إذْ قد يـجوز فى أربع للـمؤنث استعـمال الأصل، أعني أربعة للمـذكر. وفى الثانى أعنى يعملاً وزن الفعل أصـلٌ لكنّه غير لازم،لأنه يقال لـلمؤنث: يعمـلة، فالوزنان مـتساويان فى عـدم اللزوم، وأربع يزيد ضَـعْفًا بعروض الوزن على «يعمل».

(١) فى الأشباه والـنظائر للسيـوطى ٣/ ٦٢: بتحقيقى: «أن الأصـل فى الأسماء الصرف ولذا لـم يمنع السبب الواحد اتفاقًا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعيّة.

ومن فروع ذلك أنه يكفى فى عوده إلى الأصل أدنى شبهة، ولذا صرف أربع من قولك: مررت بنسوة أربع مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصـل وصفه وهو «العدد». وفى الأشمونى ٣/ ٢٣٦: «أربع من أسـماء العـدد، لكن العـرب وصفت بـه فى نحـو: مررت بنـسوة أربع» ولذلـك يلغـى عارض الوصفية، ويصرف نظرًا إلى الأصل.

على أن الرّضى ناقـش ابن الحاجب فى أن الصرف لأربع لفقدان شرط وزن الـفعل، وهو أن الوصف يمنع مـن الصرف إذا كان مؤنثـه لا يقبل التـاء، ولفظ أربع مؤنثـه يقبل التـاء فتقول أربعة، ومـن هنا صرف أربع لعدم تحقق هذا الشرط، وليس الصرف فيه لفقدان الوصفية.

(٢) «يعمل»: الجمل السريع ومؤنـثة يَعْملة، فإنَّ يعمل يصرف لأن مؤنثه بالتاء وشـرط المنـع كمـا قـال ابن مالكٍ:

ووصف أصلىّ ووزن أفعَلا فى الفعل تا أنثى به لن توصلا

(٣) «شيء» خبر ليس أى وليس قولهم: أن التاء .. إلخ بشىء».

(٤) الشريف: «أى بعد كون الوزن الاصلى معتدًا به فى «يعمل».

(٥) العارض فى أربع» سقط من «ط» و«ظ».

قوله: «فلا تضرّ الغلبة»، معنى الغلبة. أن يكون اللّفظ فى أصّل الوضْع عامًا فى أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فى أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعًا عَليه كابن عباس، فإنه كان عامًا يقع على كُلِّ واحدٍ مِّن بنى العباس، ثم صار أشْهر فى عبدالله، فلا يحتاج له إلى قرينة بخلاف سائر أخواته، وكذا النّجْم فى الثريا والبيت فى الكعبة، فكذا أسود كان عامًّا فى كل ما فيه سوادٌ فكثر استعمالهُ فى الحَيّة السّوداء حتّى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به ذلك النّوع من الحيّات بخلاف سائر السُّود، فإنه لابد لكلٍّ منها إذا قصدته من قرينة، إمّا الموصوف نحو: ليلٌ أسود، أو غيره نحو: عندى أسودُ من الرِّجال.

وبهذا الشّرح يتبيّن لك: أنه لا تخرج الأوصاف العامّة بالغلبة عن معنى الوصفيّة، ولا سيّما إذا لم تَصِرْ أعلامًا بالغلبة، فإن اعتبار الوصف مع العلميّة فيه نظر ـ كما يجيء ـ وكيف يخرج عن الوصف؟

ومعنى الغلبة تخصيصُ اللّفظ ببعض ما وُضع له فلا يخرُج عن مطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصْف العام، أى لا يُطلَق على كُلِّ ما وُضع له بلى[1] يخرُج الوصفُ لفظًا عن كونه وصفًا أى لا يتبع الموصوف لفظًا فلا يقال: قِيد[2] أدهم، لكنّ المقصود في باب مالا ينصرف الوصفُ من حيث المعنى، لا من حيث اللّفظ، فبان بهذا ضَعْفُ قول المصنّف فى شرح قوله بَعْدُ:

وخالف سيبويه الأخفش، وهو قوله: ومَذْهب سيبويه أوْلى لما ثبت متقدّمًا من اعتبار الوصفيّة الأصلية، وإن زال تحقّقها[3] معنىً، بل لا استدلال له فى باب أحمر إذا نكّر بعد العلميّة بباب أسود الغالب، لأن معنى الوصف فى أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقًا لم يَعُد بعد التّنكير، لأنّ معنى: رُبّ أحمر إذًا .. رُبّ مُسمّى

---

(١) فى «ع» «بل» مكان: «بلى».

(٢) فى «ط»: «فيد» بالفاء مكان: «قيد» تحريف.

(٣) فى «ط» «تحقيقها».

بأحمر، كان فيه الحمرة أو، لا، حتى يجوز فى السُّود أنّ المسمّى كُلّ واحد منهم باحمر: رُبّ أحمر لقيته، فإذا لم يَعُد تحقيقًا لم يعتبر فى منع الصّرف.

ويجوز مع العلميّة أيضا بقاء معنى[١] الوصف ـ كما يجىء ـ فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلميّة بلازمٍ، وهو فى الوصف الغالب من دون العلميّة كأسود لازِمٌ لبقائه بحاله قطعًا.

ويعضُد بقاء معنى الوصْف فى مثله عندهم قولُ أبى على فى كتاب الشعر: العلميّة[٢] الأبرق والأبطح، وأن استعملا استعمال الأسماء وكسّرا تكسيرها لم يُخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نَحْوُهما ٤٨ فى النكّرة، فعلمت أنّ معنى الوصف مُقرٌّ / فيهما، وإذا أقر فيهما معنى الوصف علّقت الحال والظرف بهما، هذا لفظه.

ونحن نعلم أن معنى أسود: الغالب حيَّة سوداء، ومعنى أُرقم: حيّة فيها سوادٌ وبياضٌ، ومعنى أدهم: قَيْدٌ فيه دُهْمةٌ[٣] أى سواد، أى قَيْدٌ من حديد، لأنّ الحديد أسود.

فلم يَثْبُت بنحو أسود أنَّ الوصفيّة الأصليّة تعتبر بعد زوالها، فلا حُجّة إذًا لسيبويه فى منع صرف أحمر المنكّر بعد العلميّة كما أنه لم يَثْبتُ بأربع: أن الوصفّية العارضة لا تُعْتَبر.

وقال بعضهم: ربما لم تُعْتبر الصّفة الغالبة نحو أبطح[٤]، ونحوه من الغالبات فَتُصرف، وذلك لنقصانها عن سائر الصّفات لفظًا لعدم جَرْيها على الموصوف، وإن كان معنى الوصف باقيًا فيها.

(١) سقطت كلمة «معنى» من «ع».

(٢) كتاب الشعر: رواه تلميذه ابن جنى المتوفى ٣٩٢، وهو تفسيرات لمواضع من الشعر. نشر رودجر، قطعة منه فى H.J.Roediger, denominibus Verdorum arabicls Halis 1869. انظر مقدّمة تحقيق «الإيضاح» العضديّ لابن على الفارسى للدكتور حسن شاذلى فرهود.

(٣) الدّهمة: السّواد، يقال: فرس أدهم، وبعير أدهم، وناقة دهماء. وادهامّ الشىء ادهامًا أى: اسودّ.

(٤) الأبطح: سيل واسع فيه دُقاق الحصى، والجمع: الأباطح والبِطاح بالكسر.

قوله: «وضعُف منع أفعى»، معطوف على قوله: «صرف» أى ولكون الوصف الأصلى معتبراً ضعف منع أفعى» لأنه لم يتحقّق كونُه وصفًا فى أصل[١] الوضع. ولا يَثْبت أيضًا فى الاستعمال نحو أيْم[٢]: أفعى، بل تُوُهِّم أنّها موضوعة للصّفة لّما رأوا[٣] أنها للحيّة الخبيثة الشّديدة من قولهم[٤]: فعوة السّم أى شدّته.

وكذا توُهِّم الصفة[٥] فى الأجْدَل الذى هو الصّقر: أنه موضع فى الأصل للوصف أى طائر ذو جَدْل[٦] وهو الإحكام، وقد قيل للدّرع: جَدْلاء فكأنها مونث أَجْدل.

وكذا تُوُهِّم فى أَخْيل[٧]: أن معناه الأصلىّ طائر ذو خِيلان[٨] ولم يَثْبتُ ماتوهّموه تحقيقًا.

ولنا أن نقول: صَرْفُ هذه الكلمات ونحوها، لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصْف مطلقًا، لا عارضًا، ولا أصليّا، فأفعى، وإن كانت فى نفسها خبيثةً، وأجدلُ طائرا ذا[٩] قوة، وأخيل طائرًا ذا خيلان إلاّ أنك إذا قلت مثلا: لقيت أجدلاً فمعناه هذا الجِنْس من الطّير من غير أَن تقصد معنى القوة كما تقول: رأيت عُقابًا[١٠] لا تقصد فيها معنى الوَصْف بالشّدة، وإن كانت أقوى من الصّقر، وليس صَرْفُها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا - كما أشار إليها المصنّف. فأمّا مَنْعُ صرف مثله فغلطٌ ووهْمٌ.

---

(١) فى «ع» «فى الأصل» فكان: «فى أصل الوضع».

(٢) فى القاموس: أَيّمٌ كـ«كيّس»: الحيّة الأبيض اللطيف أو عام كالاِيم بالكسر، وفى هامش القاموس: الصواب: أيْم بالفتح مخفّف أَيّم.

(٣) فى «ط» «رؤا» بهمزة على الواو: تحريف.

(٤) فى «ظ»: «فغوة» بالغين، تحريف وفعا الشىء: انتشر كما فى القاموس.

(٥) سقطت كلمة «الصفة» من «ع».

(٦) الأجدل = الصقر، وجمعه: أجادل.

(٧) الأخيل: طائر مشئوم وهو الصُرَد.

(٨) الخال من معانيه الكِبْر، وجمعه: خِيلان.

(٩) فى «ع» طائر بالرفع فى كليهما، ووجه النصب خبر كان المحذوفة الدالة عليها كان السابقة.

(١٠) العُقاب بالضم: طائر جمعه: أعْقُب، وعِقبان وجمع الجمع: عَقا بين.

[شرُوط التأنيث المانع من الصّرف]

(ص): «التأنيث بالتّاء شَرْطُه العلميّة. والمعنوى كذلك. وشرْط تحتّم تأثيره زيادة على الثلاثـة، أو تحرّك الوسط[1] أو العُجْمـة، فهند يجوز صرفه، وزَيْـنب، وسَقر وماه ووجَوْر ممتنع، فـإن سُمّى به مذكّر فشرطُه الزِّيـادة على الثلاثة[2]. فـ «قدم» منصرف، وعقرب ممتنع».

(ش): أعْلم أنّ الـتأنيث علـى ضَرْبَيْن: تأنـيثٌ بالألف، وتأنـيث بالتّاء فـما هو بالألف متحتّم الـتأثير بلا شَرْطٍ للزوم الألف وَضْعًا ـ علـى ما مرّ ـ ولذا قام مقام سببين.

ونريد بتـاء التّأنيث تاءً زائدة فـى آخر الاسم مفتوحًا مـا قبلها، تنقـلب هاء فى الوقف، فـنحو: أخت وبـنت، ليس مـؤنّثًا بالـتاء، بل التـاء بدلٌ من اللام، لـكنّه اختصّ هذا الإبدال بالمؤنّث دون المذكّر لمناسبة التّاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميّت: ببنت[3] وأخت وهَنت[4] مذكّرًا لَصَرَفْتها.

والتّأنـيث بالتّـاء على ضَرْبَـيْن: أحدهما: أن يـكون التّاء فـيه ظاهرًا، فـشرطه العلميّة سواء كان مذكرًا حقيقيًا كـحَمْزة، أو مؤنّثًا حقيقيًا كعَزّة، أوْلا هذا ولا ذاكَ كغُرّة[5] فالعلميّة شرط تأثيره مُتَحتمًا، فـلا يؤثر من دون العلميّة بدليل نحو: امرأة قائمةٌ، وفى «قـائمة» الوصف الأصلى والتـأنيث بالتاء، فالخَلَـل لم يجىء إلاّ من التأنيـث، لأن شرط الوصف وهو كونه وضْعـيّا ـ على ما ذكر المصـنف ـ حاصلٌ،

---

(١) فى «ط»: الأوسط.

(٢) «على الثلاثة» سقط من «ط».

(٣) فى «ط»: «بنت» بدون الباء الجارّة، تحريف.

(٤) فى القاموس: «هنٌ كأخٍ معناه: شىء، تقول: هذا هناك أى شيئك.
وهن المرأة: فـرجها. يريـد الرضى أن التـاء فى هذه الكـلمات الثـلاث بدل من الواو الـتى هى لام الكلمة. وهنتَ بفتح الهاء لغة جمعها: هنات، وهنوات.

(٥) فى «ع» كعزّة بـالزاى، تحريف والغرّة مـن الهلال: طلعتـه، ومن الشهر: ليـلة استهلال القـمر، ومن الأسنان. بياضها، ومن المتاع: خياره، ومن القوم: شريفهم.

وذلك الخلل أنّ وضع تاء التأنيث فى الأصل على العُروض، وعدم الثّبات، تقول فى قائمة قائم، فلم يُعْتَدّ بالعارض(١).

وإنّما قلنا: «فى الأصل»، لأنّ أصل وَضْعها للفرْق بين المذكّر والمؤنث، ولا تجىء(٢) لهذا المعنى فى الصّفات والأسماء إلاّ غير لازمة / للكلمة كضاربة وَضْروبة وحَسَنَة وامرأة ورجلة. وحمارة. ٤٩

وأمّا فى غير هذا المعنى فقد تكون لازمةً كما فى حِجارة وغُرْفة ـ كما يجىء فى باب التأنيث.

ثم إنّ العلميّة حيث كانت الكلمة من الكلمات العربيّة صيّرتها مصونةً عن النّقصان فتلزم التّاء بسببها، فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف إلاّ فى الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي.

وإنَما ذلك، لأن التّسمية باللفظ وَضْعٌ له، وكُلّ حرف وضعت الكلمة عَلَيْه لا ينفكّ عن الكلمة، فقولك: عائشة فى الجِنْس ليس موضوعًا مع التّاء، فإذا سميّت به فقد وضعته وضعًا ثانيًا مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوَضْع.

وأمّا إن كانت العلمّية فى غير الكلم العربيّة فربما تصرَّف العرب فيها بالنّقص، وتَغْيير الحركة، وقْلب الحرف إن استثقلوها كما فى جَبرائيل(٣) وميكائيل وأرِسطاطا ليس، فقالوا جَبريل وجَبْرال وجَبْرين، وميكال وأرسطو، وأرسطا ليس، ونحو ذلك، وذلك لورودها على غير أوزان كَلمهم الخفيفة، وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذلك قالوا: أعجميّ، فالعَبْ به ماشئت.

---

(١) فى «ع» به «مكان»: «العارض».

(٢) فى «ط»: «ولايجىء» بالياء.

(٣) جبرائيل معناه: عبدالله، وفيه لغات متعدّدة منها: جَبْرَعيل ـ جَبْرَعِل ـ جَبْراعل...إلخ انظر القاموس «جبر».

وأمّا الزيادة فى الأعلام فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يُفيد معنًى كألف التأنيث فى نحو: «بُشْرى، وذكْرى، وتاء التأنيث فى نحو: غُرفَة، وألف الإلحاق فى نحو معْزىً[1] لم يَجُز زيادته، لأنّ مثل ذلك لا يكون إلاّ حالَ الوضع، وكلامُنا فيمَا يزاد على العلَم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العَلَميّ.

وكذا الحُكم إنْ لم تُفد الزّيادة إلا ما أفاد العَلَم كتاء الوحدة ولام التّعريف من غير اشتراك العلم.

وإن أفادت الزّيادة معنىً آخر، فإنْ لم يقع لفظ العَلم بذلك المعنى على ما وضع له أوّلاً لم يَجُز لزوال الوضع العَلَميّ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث.

وإن بقي لفظ العَلم مع تلك الزيادة واقعًا على ما كان موضوعًا له جازت مطلقًا إن لم يخرج العلم بها عن التّعيين كياء النّسبة، وياء التّصغير، وتنوين التّمكّن نحو: هاشميّ وطُلَيحة، وإن خرج بها عن التعّيين جازت بشرط جُبران التّعيين بعلامته كماَ فى الزّيدان والزّيدون ـ على ما يجىء فى باب الأعلام.

فإن قيل: فإذا صار التّاء بالعلمّية لازمًا فهلاّ قيل فى نحو حمزة: إنّه قائم مقام سببين كالألف، فتكون العلميّة شَرْط قيامه مقام سَبَبَين ولا تكون سببًا.

قلت: لما ذكرنا من أن وّضع التّاء فى الأصل على العُروض فلزومه عارضٌ، فلم يَبلُغ مبلغ الألف التى وضْعها على اللّزوم.

وثانيهما: أن يكون التاء مقدّرًا، وهو الذى سمّاه المصنّف: بالمعنويّ سواء كان حقيقيًا كهند وزينب أو غير حقيقى كحلب ومصْر.

والألف لا تُقَدّر كالتاء إذ الألف للزومها لا تحذف حتى تُقّدر، ولا تؤثر التّاء مقّدرةً أيضًا إلا مع العلمية.

ولا يصّح الاستدلال على كون التأنيث المعنوىّ أيضًا مشروطًا بالعلميّة[2]

(١) معْزًى: المعزى خلاف الضّأن من الغنم، ويُمَدّ.

(٢) فى «ع»: «بالعلمية أيضا» بزيادة: «أيضًا».

بانصراف نحو: حائض، وامرأة جريح، كما فعل المصنف فى شرحه[١] لأن المراد بالمؤنّث المعنويّ ما كان التّاء فيه مقدّرًا ـ كما مر ـ لا المؤنث الحقيقي، وفى نحو حائض لا تاءٌ مقدراً، إذ لو كان كذلك لكان غير مُنْصرف مع كونه عَلَمًا للمذكّر كعقرب، وليس كذلك، لأنك[٢] تقول فى تصغيره تصغير التّرخيم: حُيَيْضَة، كما تقول فى سَماء[٣] سُمية، وليس كذلك لأنك تقول فيه: حُيَيْض، ألا ترى إلى نحو: حائض منصرفًا مع التأنيث والوصف، ومثله مع العلمية أيضا منصرف ـ كما يجىء.

وإنما شُرِط فيه العلميّة أيضًا، لأن / المقدّر عندهم أضعف من الظّاهر، وشرط الظاهر العلَميّة. ٥٠

والفرق بينهما: أنّ العلميّة تصيّر التاء الظّاهرة متحتمة التأثير مطلقًا، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاة عَلَمًا، لأن العلامة ظاهرة، وأمّا التاء المُقّدر فضعيف، فإن سدّ مسدّه فى اللّفظ حرف آخر أثّر وجوبًا، وإلاّ ففيه الخلاف ـ كما يجىء ـ وما يسد مسده الحرف الأخير فى الزائد على الثلاثة، لأنّ موضع التاء فى كلامهم فوق الثّلاثة، ولا تُزاد ثالثة.

وأمّا نحو ثبة[٤] وشاة، فمحذوف اللاّم، ودليل سدّه مسد التاء تصغيرُهم عقربًا على: عُقَيرب من دون التاء بخلاف «قدْر» فإن تصغيره: قُدَيْرة، فالمؤنّث بالتاء المقدرة حقيقيًا كان أوْ، لا، إذا زاد على الثّلاثة وسمّيت به لم ينصرف سواءٌ سمّيت به مذكّرًا حقيقيًا أو مؤنّثًا حقيقيًا أوْ، لا، هذا ولا ذاك، وذلك لأنّ فيه تاء مقدّرة، وحَرْفًا سادًا مسدّها فهو بمنزلة حمزة.

---

(١) المراد: شرح الكافية لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب رأى فى مقدمة الكافية بعض الصعوبات التى يجب أن تذلل فألف لها شرحًا. انظر كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده. والمدرسة النحوية فى مصر والشام للمحقق / ٦٠، ٦١.

(٢) فى «ط» «لكنت» مكان: «لأنك».

(٣) فى «ع» «أسماء» مكان: «سمية» تحريف.

(٤) الشريف: «الثبة»: الجماعة، وأصلها: ثبى، والجمع: ثبات وثبون وأثابى.
والثبة أيضا: وسط الحوْض الذى يثوب إليه الماء. والهاء هاهنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه، لأن أصله ثوب كما قالوا: إقامة فعوّضوا الهاء من الواو الذاهبة من الوسط».

وإن كان ثلاثيًا فإما أن يكون متحركَ الأوسط أوْ، لا.

والأول: إن سميّته مؤنّثًا حقيقيًا كـ«قَدم» فى اسم امرأة أو غير حقيقى كـ«سقر» لجهنّم فجميع النّحويّين على مَنْع صَرْفه لـلتّاء المقّدرة، ولقيام تحّرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التّاء.

والدّليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع: أنك تقول فى حُبْلى: حُبْليّ وحُبْلَوِيّ، ولا تقول فى جَمَزى إلا جَمَزِيّ[1]، كما لا تقول فى جمادى إلا جُمَادِيّ.

خالفهم ابن الأنبارى[2] فجعل سقر كهند فى جواز الأمرين نظرًا إلى ضعف السّاد مسد التاء.

وإن سَمّيت به مذكّرًا حقيقيًا أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صَرْفه، لعدم تقدير تاء التّأنيث، وذلك كرجل سميته بَسقر، وكتاب سميته بقَدَم. وإنّما لم يُقدّر لطرآن[3] التّذكير فى الوضع الثّانى على ما ضَعُف تأنيثُه فى الوضع الأولّ، فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل: سُقير، وأما أُذَيْنة وَعُيَيْنه لرَجُلَيْن فَسُمِّى بهما بعد التّصغير.

وإنْ لم يَسُدّ مسدّ التاء، ولا مسدّ السّاد مسده شىء، وذلك إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط، فلا يخلو، إمّا أنْ يكون فيه عُجْمةٌ أوْ، لا، فإن لم يكن، فإن سَمّيت به مذّكرًا، سواء كان حقيقيًا أو لا كهند إذا جعلته اسم رجل أو أسم سَيْف مثلاً فلا خلاف فى صَرْفه، وإن سميت به مؤنّثًا حقيقيًا أو غيره فالزّجّاج[4]

---

(١) الشريف: «حمار جمزى: أى سريع.

(٢) ابن الأنبارى. عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبى سعيد الإمام أبوالبركات كمال الدين الأنبارى المتوفى ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧هـ

(٣) فى «ط» و«ظ» رسمت الكلمة هكذا: «طرءان» وفى النسخ الأخرى «طريان» بالياء. وفى المعاجم اللغوية مصدر طرأ: طرءًا وطروءًا، والرّضيْ يستعمل هذه الكلمة كثيرًا، ولعله قاسها على الجولان، والغليان.

(٤) الزجاج: إبراهيم بن السّرىّ بن سهل أبوإسحاق الزجاج توفى سنة ٣١١هـ.

وسيبويه والمبرد[١] جزموا بامتناعه من الصّرف لكونه مؤنّثًا بالوضْعَيْن: اللّغوى والعَلَمِيّ فظهر فيه أمر التأنيث.

وغيُرهم خيّروا فيه بين الصّرف وتركه لفوات السادّ مسدّ حرف التأنيث، وما يسدّ مسدّ السّاد. وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال، لاوضْعًا كدار ونار. وفى الثنائى كـ«يد» اسم امرأة.

وإن كان فيه العُجمة كماه[٢] وجُور[٣] فإن سّميت به مذكُرًا حقيقيًا أوْ، لا فالصّرف لا غير إذْ هما كنوح ولوط ـ كما يجىء.

وإنْ سميت به مؤنّثًا حقيقيًا أوْ، لا، فترك الصرف لا غير، لأن العجمة، وإن لم تكن سببًا فى الثّلاثى السّاكن الأوسط ـ كما يجىء ـ لكن مع سقُوطها عن السّببية لا تَقْصرُ[٤] عن تَقْوية السببين حتى يصبر الاسم بهما متحتّم المَنْع.

فظَهر بهذا التّفصيل أنّ المؤنّث إذا سُمِّى به مذكّرٌ حقيقىّ أو غير حقيقيّ يُعْتبر فى مَنْع صرفه: زيادة على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحّرك الأوسط ولا العُجْمة.

وههنا شروطٌ أُخَر لمنع صرف المؤنث إذا سُمّى به مُذَكّر تركها المصنِّف.

أحدُها: أن لا يكون ذاك المؤنّث منقولاً عن مُذكّر، فإن ربابا اسم امرأة لكن إذا سميت به مذكّرًا انصرف، لأن الرّباب قبل تسميته المؤنّث به / كان مذكّرا بمعنى الغَيْم[٥]، وكذا لو سَمّيت بنحو: حائض، وطالق مذكّرًا انصرف، لأنه فى الأصل لفظٌ مذّكر وُصف به المؤنّث، إذْ معناه فى الأصل: شخص حائض، لأن الأصل المطّرد فى الصّفَات أن يكون المجرّد من التّاء منها صيغةَ المذكر، وذو التّاء موضوعًا للمؤنّث، فكلّ نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذّكر استعملت للمؤنّث.

٥١

(١) المبرّد: محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدى البصرى: أبوالعباس المبرد توفى سنة ٢٨٥هـ.

(٢) ماه: اسم بلد.

(٣) جور: اسم بلد انظر فيهما الأشمونى وحاشية الصبان ٣/ ٢٥٣.

(٤) قصر عن الشىء: عجز عنه ولم يبلغه، وباب «دخل».

(٥) فى القاموس. الرّباب: السحاب الأبيض واحدته بهاء: «ربابة».

وثانيها: أن لا يكون تأنيث المؤنثّ الّذى سُمِّى به المذكّر تأنيثًا يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإنّ نساءً ورجالاً، وكل جَمْعٍ مُكسّر خال من علامة التأنيث لو سمّيت به[١] مذكّرًا انصرفت، لأنّ تأنيثها لأجل تاويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل، بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكّرًا، ولم يبق التأنيث الحقيقىّ الّذى كان فى المفرد، ولا التّذكير الحقيقىّ فى نحو: نساء ورجال، بل تأنيثُهما باعتبار التّأويل بالجماعة، وهو غير لازم ـ كما ذكرنا.

وثالثها: أن لا يغلب استعماله فى تَسْمية المذكّر به[٢] وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع وعَناق[٣]، وشِمال[٤] وجَنوب على أربعة أضرب:

قسمة عقلية: إمّا أن يتساوى استعمالها مذّكرةً ومؤنّثةً، فإذا سُمىِّ بها مذكّرٌ جاز فيها الصّرف وتركه.

أو يغلب[٥] استعمالها مذّكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلاّ الصرف.

أو يغلب استعمالها مؤنّثة[٦] فالوجه ترك الصّرف إذا سُمىِّ بها مذكّر وجاز الصرف أيضًا.

أولا تُسْتعمل إلاّ المؤنثة فليس فيها بعد تَسْمية المذكّر بها إلاّ منع الصّرف.

أما إن عكست الأمر، أعنى سمّيت المؤنث باسم المذّكر حَقِيقَيْن[٧] كانا أو، لا،

(١) فى «ط» «بها» مكان: «به».

(٢) فى «ع» وردت العبارة على النحو التالى: «أن لا يغلب استعماله فى المذكر قبل تسمية المذكر به».

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز، وتجمع على أعْنُقٌ، وعُنوق وفى المثل: العُنوق مثل النوّق» يضرب فى الضيق بعد السعة. وفى «ع» «عانق».

(٤) الشمال بكسر الشين: خلاف اليمين، وبفتحها: الريح التى تهب من ناحية القطب، وفيها لغات: شَمل، وشَمال وشَمْأل، والجمع: شمالات وشمائل.

(٥) سقط من «ع» الضّرب الثانى وهو: «أويغلب استعمالها مذكرة إلى قوله: «إلاّ الصرف».

(٦) وذلك كذراع، وفرس.

(٧) فى «ط» «حققن» بقافين، تحريف، وفى «ع» حقيقتين.

فإن كان الاسم ثلاثيّا متحرّك الأوسط كجبَل وحَسَن، أو زائدًا على الثّلاثة كجَعْفر فلا كلام فى منع صَـرْفهما لظهور أمرْ التّأنـيث بالطرآن[١] مع سادٍّ مسـدّ التّاء أو ساد مسد السّاد.

وإن كان ثـلاثيّا ساكـن الأوسط كزيْـد ويحْر يسـمّى بمثـلهمـا امرأة، فالخـليل وسيبويه وأبوعمرو[٢] يمنعـونه الصّرف متحتّمًـا كماه وجُور لظهور أمر الـتأنيث بالطّرآن.

وأبوزيد[٣] وعيـسى[٤] والجَـرْمىّ يـجعـلونـه مثـل هنـد فى جـواز الأمريـن، ويرجّحون صَرفه على صَرْف هند نظراً إلى أصله.

قوله: «وشـرط تحتّم تأثيـره» أى تأثير المعـنوى، والمراد به: تـأنيث ما التّـاء فيه مقّدرة سواء كان حقيقيًا كزينب أو لا كعَقْرب.

قولـه: «زيادة على الـثّلاثة أو تحـرك الأوسط أو العـجمة» ،أى إذا سَمِّـى به[٥] المؤنث، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزّائد علـى الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحّرك الأوسط يقوم مقام الزائد السّاد مسدّ التّاء.

وأمّا العُـجْمة فإنّهـا وإن لم تَسّد مسّـد التاء ولا مسـدّ الزّائد المذكور، ولـيست

---

(١) فى «ع» بالطريان بالياء، وقد أشرت إلى هذه الصيغة التى يكثر الرّضيّ من استعمالها آنفًا.
وعلق الشـريف على هذه العبـارة بقوله: «فإن الطـارىء له جدة وطراوة وظهور، وليـس ذلك للأمر الأصلى، بل هو بمنزلة أمر بال».

(٢) أبوعمـرو بن العلاء: اختُـلفَ فى اسمه وكُـنيته علـى أحد وعشرين قـولاً. ولد بمكة سنـة ثمان أو خمس وستين من الهـجرة. وتوفى سنـة ١٥٤هـ فى طريق الشـام. انظر ترجمـة فى: غاية النـهاية ١/ ٢٨٩، وطبقات النحويين واللغويـين ١/ ٣٥، ومعجم الأدباء ١١/ ١٥٦ وقمت بدراسته دراسة وافية فى كتابى: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحو العربى.

(٣) أبوزيد: سعـيد بن أوس بن ثابت نـبه بشير.. من الخزرج أبـوزيد الأنصارى. الإمام المشـهور. توفى ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك.

(٤) عيسى: عيسى بن عمر، كنيته أبوسليمان، ويقال: أبوعمرو وقد توفى عيسى فى سنة ١٤٩هـ.
وانظر نـزهة الألباء، ١٣ ـ ١٤ ولـة ترجمة وافـية فى الحلـقة المفقـودة فى تاريخ الـنحو العـربى من تأليفى.

(٥) فى «ع» «بها».

أيضًا سببًا فى الثّلاثى السّاكن الأوسط ـ كما يجىء ـ لكنها مقوِّيَةٌ للتأنيث الضّعيف تأثيرُهُ، لكوْن علامته مقدرةً بلا نائب، فالضّعف من قبَله لا من قبَل العلميّة، فهو المحتاج إلى التّقوية لا العلميّة، فلذا قال: «وشرط تحَتّم تأثيره» أى تأثير التأنيث المعنوىّ[١].

قوله" «فهندٌ يجوز صَرْفه» لخلوّه من جميع شرائط التّحتم الثّلاث، وزينب ممتنع للزيّادة، وسَقر لتحرك الأوسط، وماه، وجُور للعجمة.

قوله: «فإن سُمِّى به مذكر»، أى بالمؤنث المقّدر تاؤه الذّى عبّر عنه بالمعنوىّ.

قوله: «فشرطه الزيادة»، أى الزيّادة على الثّلاثة ولا يفيد[٢] تحرّك الأوسط ولا العُجْمة لضَعْف أمر التّأنيث فى الأصل بسبب تَقْدير علامته، فيزيل التّذكير الطّارىء فى الوَضْع العلَمىّ ذلك / الأمَر الضّعيف[٣] إلا إذا سَّد مسدّ علامته حرفٌ، ولا تقاومه الحركَةُ القائمةُ مقامَ السّادّ، ويكون ماه وجُور إذًا كنوح ولوط، لأن الجميع علمُ المذكّر[٤] فلا تكون التّاء مقدّرةً. وسيجىء أن العُجْمة لا تأثير لها فى الثّلاثىّ السّاكن الأوسط بالسّببيّة، بل إنّما تُؤثّر بالشّرطيّة بعد ثُبوت سببين دونها، فقدَمٌ وجُورٌ منصرفان لعدم الحرْف الزّائد، وعقرب ممتنعٌ، لأن الباء قام مقام تاء التّأنيث.

٥٢

[أسماء القبائل والبُلْدان]

وأما أسماء القبائل والبُلدان فإنْ كان فيها مع العلمّية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام فى مَنْع صرفها كباهلة وتَغْلب وبَغْداد وخراُسان، ونحو ذلك.

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء، فإنْ وجدتهم سلكوا فى صَرْفها أوترْك

---

(١) فى «ط»: «المعنوى به» بزيادة: «به».

(٢) فى «ع» «ولايقيد» بالقاف تحريف.

(٣) فى «ط»: «ضعيف» بدون «ال» تحريف.

(٤) «المذكر» سقط من «ع».

صَرْفها طريقةً واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفًا ومعدًا وحُنَيْنًا ودابقًا[١]، وترك صرفهم سَدوس، وخندف، وهَجَر، وعُمان[٢]، فالصّرف فى القبائل بَتأويل الأب إن كان اسمه كـ«ثقيف»، أو الحيّ، وفى الأماكن بتأويل المكان والموضوع ونحوهما، وترك الصّرف فى القبائل بتأويل الأم إنْ كان فى الأصل كخندف[٣] أو القبيلة وفى الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما.

وإن جوزّوا صرفها، وترك صرفها كما فى ثمود وواسط وقريش[٤] فجوِّزهما أيضا على التأويل المذكور.

وإنْ جَهِلْت كيفيّة استعمالهم لها فلك فيها الوَجْهان.

هذا وربُمّا جعلوا الأب مُؤوّلا بالقبيلة، فمنعوه الصّرْف قال:

وهُمُ قريشُ الأكْرَمون إذا انْتَموا طابوا فروعًا فى العُلا وعُروقا[٥] = ٣٠

(١) الشريف: قال الجوهرى: حنين: موضع يذكر ويؤنّث. فإن قصدت البلد والموضع ذكّرته وصرفته كقوله تعالى: «ويوم حنين» [التوبة/ ٢٥].
وإن قصدت البقعة والبلدة أنثته.
ودابق: اسم موضع، والأغلب عليه التذكير والصّرف، لأنه فى الأصل اسم نهر، وقد يؤنث ولا يصرف.

(٢) الشريف: «سدوس بالفتح: أبوقبيلة، وخندف: اسم امرأة الياس بن مُضر، ونسب ولد إلياس إليها.
وهجر: اسم بلد مذكر مصروف، وفى المثل: «كمبُضع تمر إلى هجر»، والنسبة إليه: هاجرىّ على غير قياس.
وعمن بالمكان: أقام، وعُمان بالتخفيف: بلد وأما الذى بالشام فهو عمّان بالفتح والتشديد.

(٣) فى «ع» كخندق بالقاف، تحريف.

(٤) قريش: «القرش: الكسب والجمع، وقد قرش يقرُشُه: قطعه وجمعه من ههنا وههنا، ومنه قريش لتجمعهم إلى الحرم.
قال الشريف: «قال الفراء: وبه سميت قريش، وهى قبيلة وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر، فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه، فإن أردت بقريش الحىّ صرفته، وإن أردت به القبيلة لم تصرفه.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون فى الخزانة.
البغدادى «على أن: «الأب» ربما جعله مؤوّلاً بالقبيلة فمنع الصرف، كما منع قريش الصرف لتأويله بالقبيلة. والأكرمون صفة لقريش.
قاتله مجهول. وهو من الشواهد التى انفرد بها الرضّى.

ويصفونه بينت نحو: تميم بنت مرّ، وقيس بنت عَيْلان[١].

وكذا قد يؤولون اسم الأم بالحىّ فيصفونه بابن نحو: باهلة بن أعصر[٢] وبأهلة[٣] امرأة.

وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفًا أى أولاد قريش، قال الله تعالى: «كذّبت ثمودٌ المُرْسلين»[٤] بصرف ثمودٍ على ما قُرِىء به[٥].

فيُعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٦].

ويجوز أن يكونَ صُرف مثلُه لتأويله بالحىّ، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤوّل بالمذكّر والمؤنث باعتبار شيئين: الإسناد والصّرف ولا منع فيه.

وأمّا نحو قولهم: قرأت هودًا فإنْ جعلته اسمَ النّبى صلّى الله تعالى عليه وسلّم على حذف المضاف، أى سورة هودٍ فالصّرف، وإن جَعَلْتَه اسْمَ السّورة فترك الصّرف، لأنه كماه وجُور.

وأمّا أسماء الكلم المبنّية فى الأصل نحو: إنّ تنصب وترفع، وضَرَبَ فعلٌ ماضٍ فالأكثر الحكاية، وإن أعربتها فلك الصّرف بتأويل اللّفظ، وتركه بتأويل الكلمةِ واللفظة.

---

(١) العيْلان: الذكر من الضباع، وبلا لام: أبوقيس أو الصواب قيسُ عَيْلان مضافًا، وليس له سمىّ، وهو فى الأصل اسم فرسه.

(٢) يعصرُ كينْصُر أو أعْصَرُ: أبوقبيلة منها باهلة.

(٣) باهلة: اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، نسب ولده إليها.

(٤) الشعراء/ ١٤١.

(٥) «به» سقطت من «ط»: القارىء مجهول وانظر مسلسل رقم ٢٥٨٦، ٣٦٠٣، ٦١٩٣ من معجم القراءات.

(٦) الأعراف / ٤.

ويجىء بسط القول فيها، وفى أسماء حروف التّهجى إذا سُمِّيت بها السُّور أوغيرها فى باب الأعلام - إن شاء الله تعالى.

[شرط المعرفة]

(ص): «المعرفة شرطها: أن تكون علميّة».

(ش): وذلك لأن المعارف خمس»:

المضمرات، والمبهمات، وهما / مبنّيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف إذْ هو مُعْرب. ٥٣

أما ذو الّلام والمضاف فلا يمكن فيهما منعُ الصّرف عند من قال: «غَيرُ المُنْصرف: ما حُذف منه التنّوين والكسر تَبَعًا للتنوين[١]. وإذا لم يدخلهما التّنوين لم يحذفَ[٢]، فكيف تَبعهُ الكسْر؟. وكذا عند من قال: هو ما حُذف منه[٣] الكسر والتنّوين معًا.

وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما، لانه قال: هو ما فيه عّلتان أو واحدةٌ قائمةٌ مقامهما لّكنّه لا يظهر فيهما عنده حُكْم منْع الصّرف وهو أنْ لا كسرَ ولا تَنْوينَ لمشابهته الفعْلَ، فلم يبق من جملة المعارف إلاَ العَلَم.

وإنما اعتبر الخليل فى «أجمع» وأخواته تعريف الإضافة لسُقوط المضاف إليه منها، وتعرّض المضاف لدخول التنّوين، فيظهر أثر مَنْع الصّرف.

[شرط العُجْمة]

(ص): «العجمة شرطها علميّة فى العجمّية، وتحرّك الأوسط، أو زيادة على

---

(١) فى نسخة «ع» بعد قوله: للتنوين زيادة جاءت على النحو التالى: «للسببين، وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر؟.
وفى هامش «ط» أشار إلى هذه الزيادة عندما أورد العبارة وذيلها بقوله: «نسخة» أى نسخة أخرى غير النسخة المطبوعة. ولعله يريد نسخة «ع».

(٢) فى «ط» ليحذف باللام.

(٣) سقط: «منه» من «ع».

الثلاثة، فـ «نوح» منصرف، وشتر[(١)] وإبراهيم ممتنع».

(ش) قوله: «علمية فى العُجْمة»[(٢)] أى كون الاسم علمًا فى اللّغة العجميّة، أى يكون قبل استعمال العرب لهَ علمًا، وليس هذا الشّرط بلازم، بل الواجب أن لايُستعمل فى كلام العرب أوّلاً إلاّ مع العلميّة، سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا علَمًا كإبراهيم وإسماعيل أو، لا، كقالون، فإنه الجَيّد بلسان الرّوم، سمىّ نافعٌ[(٣)] به راويَهُ عيسى[(٤)] لجودة قراءته[(٥)].

وإنما اشترطَ استعمالَ العربِ له أوّلاً مع العلمّية، لأن العجمة فى الأعجمى تقتضى أن لا يتصرّف فيه تصرُّفَ كلام العرب، ووقوعه فى كلامهم يقتضى أن يتصرّف فيه تصرّف كلامهم، فإذا وقع أوّلاً فيه مع العلمية وهى مُنافية للاّم والإضافة، فامتنعا معها جاز أن يمتنع ما يعاقبُهما أيضًا، أعنى التّنوين رعايةً لحقّ العُجْمة حين أمكنت، فيتبع الكسرُ التّنويَن على ما هو عادته، وبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرّفات كلامهم على ما يقتضيه[(٦)] وقوعُه فيه، لما تقررّ أن الطّارىءَ يزُيل حُكْمَ المطروء علَيه، فيقبلُ الإعراب، وياء النِّسبة، وياء التّصغير، ويخفّف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف، وقَلْب بعضها نحو: جُرجان وأذْربيجان فى «كُركان» و«آذربايكان»، ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجمى فى كلام العرب أوّلاً مع العلمّية قَبْلَ اللام والإضافة ـ إذْ لا مانع ـ فيقبل التنّوين أيضًا مع الجرّ مع سائر التصرّفات كاللّجام

(١) «شتر»: فى القاموس: شتر: قلعة بأرّان بين بردعة وكنجة.

(٢) فى «ط»: «العجميّة».

(٣) نافع: هو نافع بن عبدالرحمن بن أبى نُعيم إمام دار الهجرة، يكنى أبارُويم. أصله من أصبهان، ولد سنة سبعين وتوفى سنة ١٦٩هـ: انظر. لطائف الإشارات ١/ ٩٤.

(٤) عيسى: هو أبوموسى. قالون بن مينا المدنى النحوى.
ولد سنة عشرين ومائة، وتوفى سنة خمسين ومائتين. انظر: لطائف الإشارات ١/ ١٠٠.

(٥) فى «ط» قرأته: «تحريف».

(٦) فى «ع»: «يقتضى» مكان: «يقتضيه».

والفِرْند(١) والبَرَق(٢) والبذح(٣) ،فيصيُر كالكلمة العربيّة، فإن جُعل بعد ذلك علَمًا كَان كأنّه جُعلت الكلمة العربيّة علَمًا، فينظرُ إنْ كان فيه مع العَلميّة سبب آخر غير العُجْمة منَع الصّرف كنرجس وبقَّم(٤) ففيهما الوز.ن وكذا آجر مخفّفًا، وإن لم يكن صرفت كلجام علَمًا.

ففى العُجْمة على ما قال المصنّف مجموعَ الشّرطين واجبٌ: العلميّة فى العجميّة(٥) مع أحد الشرّطين الباقيَيْن، وهما إمّا الزيادة أو تحرّك الأوسط.

وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرّك الأوسط لا تأثير له فى العُجمة فنحو: لَمَك(٦) عندهم منصرف متحتمًا كنوح ولوط، فهم يَعْتَبرون الشّرطين المعيّنين.. كون الأعجمىّ علمًا فى أولّ استعمال العرب له، والزيّادة على الثّلاثة.

وهو أوْلى، وذلك أن تحرّك الأوسط فى المؤنث نحو: «سقر» إنما أثر لقيامه مقام السّادّ مسدّ علامة التّأنيث.

وأما العُجمة فلا علامة لها حتىّ يسد مسدّها شىءٌ، بل الأعجمىّ بمجرّد كونه ثلاثيًا سكَن وسطُه أو تحّرك يُشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارجٌ عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطّول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب/ .

٥٤

(١) الفرند: السيف.

(٢) فى اللسان البَرَق: بتحريك الراء وفتحها: الحَمَل معرّب برة، وجمعه: أبراق وبُرقان بالضم والكسر.

(٣) فى النسخ المخطوطة وط: «البذح» بالذال والحاء، ولم أجد فى المعاجم «بذح»أو «بدح» أو بذخ أنهّا كلمات أعجمية بل هى كلمات عربيّة.

وربما تكون الكلمة محرّفة عن: «برخ» والبْرخ كما فى اللسان قيل: هى بالعبرانية أو السريانية، ويراد بها السعر الرخيص على أنه فى هامش «ظ» المخطوطة فسّر البذح بأنه ولد الشاة، وجمعة بُذْحان، ولم أجد هذا المعنى فى اللسان وفى القاموس.

(٤) بقّم: قال فى اللسان: شجر يصبغ به: دخيل معرّب.

(٥) فى «ط»: وردت العبارة على النحو التالى: «ففى العجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب:

وفى «ع» ففى العجمة على ما قال المصنف الشرطان معا واجبان».

(٦) لمك: فى القاموس: لَمَك محرّك وكهاجر أبونوح النبى ﷺ.

والزمخشرى[١] تجاوز عـمّا ذهب إلـيه المصنّـف بأن جعـل الأعجمـىّ إذا كان ثلاثيًا سـاكن الأوسط جائزًا صرفُه، وتركُ صـرفه، مع ترجيح الصّـرف، فقد جوّز تأثير العُـجمة مع سكون الوسَط أيضًـا، فكيف لا يؤثّر مع تحرّكـه؟ وليس بشىء، لأنه لم يـسمع نحـو: لوط غير منـصرف فى شىء من الـكلام، والقيـاس المذكور أيضًا يمنعه.

والذى غرّه تحتّـم منع صَرف: ماه وجُور، ولولا الـعُجمة لكان مثـل هنْد ودعْد يجوز صـرفُه وتركُ صرفـه، وذهل عن أن تأثيـر الشّىء على ضـربين: إمّا لـكونه شرطًا كـالزيّادة على الـثّلاثة فى التـأنيث المعـنوىّ، وإمّا لكونـه سببًا كالـعدْل فى ثُلاث، والعُـجْمة فى: ماه وجُور مـن القِسْم الأول، إذ لو كـانت سببًا فى الـثّلاثى السّاكن الأوسط لسُمع نحو: لوط غير منصرف فى كلام فيصيح أو غير فصيح.

ويتبيّـن بما تقدّم علّة وجوب صرْف نـحو: لوط، وجواز مَنْع نحـو: هِنْد مع أن كلّ واحـد منهمـا ثلاثىّ سـاكن الأوسط، وذلك أن خـفّة الأول ألحقـته بالعـربىّ، وأيضًا فالتأنيث له مـعنىً ثبوتىّ فى الأصل[٢]، وله علامة مقدّرة، تـظهر فى بعض التّصرفات، وهو «الـتّصغر، بخلاف العُجْمة، فـإنّه لا معنى لها ثبوتّى، بـل معناها أمر عدمـىّ، وهو أن الكلـمة ليسـت من أوضاع العـرب، ولا علامة لهـا مقدّرة، فالتأنيث أقوى منها.

قوله: «وشتر» وهو حصن بـ«أرّان». ويجـوز أن يقال: إن امتناعه من الصّرف لأجل تأويله بـالبُقْعة أو القَلْعة إلاّ أنْ يـقول: إنه لا يُسْتعمل إلا مـذكّرًا، فلا يَرْجع إليه إلاّ ضمير المذكّر، لكنّ ذلك مِمّا لم يـثبُت، فالمثال الصحيح «لَمَك» لأنه اسم أبى نوح النّبى عليه السلام.

---

(١) الزمخشـرىّ: محمود بن عمـر بن محمد.. أبوالـقاسم الزمخشـرى، جار الله، ولد فى رجـب سنة ٤٦٧هـ، وتوفى يوم عرفة ٥٣٨هـ.

(٢) «فى الأصل» سقط من «ع».

[صيغة منتهى الجموع]

(ص): «الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح. وأما نحو: فرازنة فمنصرف، وحضاجر علمًا للضّبع غير منصرف، لأنه منقول عن الجمع. وسراويل إذا لم يُصْرف، وهو الأكثر فقد قيل: أعجمى حُمِل على مُوَازِنه، وقيل: عربىّ جمع سِرْوالة تقديرًا. وإذا صرف فلا إشكال. ونحْو: جوارٍ رفعًا وجرًّا كقاضٍ».

(ش): قوله: «صيغة منتهى الجُموع» أى وزن غاية جموع التّكسير، لأنّه يُجمع الاسمُ جَمْعَ التّكسير جمعًا بعد جَمْع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التّكسير كجمع: كَلْب: على أكْلُب، وجمع أكلب: على أكالب، وكجمع نَعَم على أنعام، وجمع أنعام على أناعيم.

وإنّما قيّدنا بغاية جُموع التّكسير، لأنّه لا يمتنع جمعه جمع السّلامة، وإن لم يكن قياسًا مطّردًا ـ على ما يجىء فى التصريف فى باب الجمع ـ نحو قوله صلى الله عليه سلم: «إنّكن صواحبات يوسف» وقوله:

* جَذْبَ الصَّرارِيِّينَ بالكُرور *[1] =٣١

وقوله:

وإذا الرِّجالُ رأَوْا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرّقاب نَواكسى الأبصار[2] =٣٢

(١) البغدادى: «على أن جمع التكسير لا يمتنع جمعه جمع سلامة، فإن الصّرارى جمع: صُرّاء، وهو جمع تكسير، وقد جمع على الصراريين جمع سلامة».
هذا وتقدم ذكر هذا الشاهد، والحديث عنه فى الشاهدرقم ٢٢.

(٢) هو الشاهد الثلاثون فى الخزانة.
البغدادى: «على أن جمع التكسير نحو: نواكسى لا يمتنع جمعه جمع سلامة كـ«نواكسين» كما ذكره أبوعلي فى الحجة».
هذا، ونواكس مفرده. ناكس، وهو صفة لمذكر عاقل، لا يجمع على فواعل، وجمع فى بيت الشاعر على فواعل جمعًا شاذًا.
والشاهد من قصيدة للفرزدق يمدح بها آل الملهب، وخصّ من بينهم ابنه يزيد.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٢٠٧، والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩، وابن يعيش ٥/ ٥٦، هذا وقد روى الشاهد بالياء فى نواكس، وبدونها. وانظر ديوانه ١/ ٣٠٤.

كما ذكره أبوعليّ فى الحجة.

وضابط هـذه الصيغة: أن يـكون أولها مفتـوحًا، وثالثهـا ألفًا، وبعدهـا حرفان أدغم أحـدهمـا فى الآخـر أوْ، لا، كمـساجـد ودوابّ، أو ثلاثـة ساكـن الوَسـط كمصابيح.

فلوفـات هذه الصيغـة لم تؤثّر الجمـعيّة كما فـى حُمْر وحِسان، مـع أن فى كُلّ واحد منهما الجمعيّة والصفّة.

وإنما شُرط فى هذه الصّيغة أن تكون بغـيره احترازًا من نحو: «ملائكة» لأن التاء تقـرِّب اللّفـظ من وزن المفـرد نحو: كـراهية وطواعـيَة وعلانـية فتـكسُر مـن قوة جمعّيته، فلا يقوم مقام السَّبَبَيْن، ولا سيّماَ على مذهَب من قاَل: إن قيَامه مقامهما لكونه لا نظيرَ له فى الآحاد ـ كما ذكرنا قبلُ.

ولا يلزم منع ثمان ورباعٍ وخَرَاب[١] وإن حَصُلت فيها صيـغة منتهى الجموع، ٥٥ لأن هذه الصّيغة شرطُ السّببَ / والمؤثر هو المشروط مع الشرط.

قوله: «وحَضاجر[٢] علمًا للضَّبع غير منصرف»، أى لا ينصرف فى حال كونه عَلَمًا للضَّبع، والضَّبعُ لا يُطْلق إلاّ على الأنثى. والذّكَر ضِبُعان.

وذلك لأنه لا يبقى فيه إذًا[٣] معنى الجمع، إذ يقع عـلى كُلّ واحدة منها، وهى علمٌ لـلجنس، لا لـواحدة معيّـنة، فهى كأسـامة للأسد ـ عـلى ما يجـئ فى باب الاعلام.

ففيه إذًا الشرّط وحده وهو الصيغة من دون مـعنى الجمع، فكان ينبغى أن يكون منصرفًا كثمان وَرباعٍ.

والجواب عـنه عند المـصنّف: أن الجمـع الأقصى إذا سُـمِّى به لا ينـصرف، لأنّ

---

(١) فى «ط» «وحَزاب» بالحاء والزاىّ، وفى القاموس هى جـمع حزب وحزباءة بكسرهما، وهى الأرض الغليظة وفى «ك» و«خزاب» بالخاء والزاى، وفى ظـ: و«خراب» بالخاء والراء.

(٢) الحضَر بكسر الحاء، وفتح الضاد: العظيم البطن الواسعه وجمعه: حضاجر.

والحَضـاجر: اسم للـضبع أو لولـدها معرفـة لا ينصـرف، لأنه اسم لواحـد على بنـية الجمع. انـظر القاموس.

(٣) فى «ط»: لا يبقى اذن فيه».

المُعْتَبَر فى الجمع عنده أن يكون فى الأصل - كما ذكرنا فى الوصف - فلا يضرّ زوال الجمع بالعلميّة لعروض الزّوال، فلا أثر على هذا القول للعلميّة فى منع مساجد علمًا، بل المؤثر الجمعيّة الأصليّة القائمة مقام سببين.

فإن قيل: أليس بين الجمعيّة والعلّمية تضاد[١] كما يذكر المصنف بعدُ من تضادّ الوصف والعلمية؟

فالجواب ليستا بمتضادتّين، ويصحّ اعتبار حقيقة الجمعيّة مع العلميّة كما تُسمّى جماعة معينة من الرّجال بكرام مثلاً، فيكون معناه هذه الجماعة المُسمّاة بهذا اللفّظ، فيكون معنى الجمعيّة باقيًا، وهذا كما سُمِّى «بأبانين» جبلان، فرُوعى مع العلميّة معنى التّثنية، فهما، وإن جُعلا كشىء واحد مسمًّى بلفظ المثنىّ، لكنه يُفهم معنى التثنية من لفظ «أبانين[٢]»، إذ معناه: هذان الجيلان المعيّنان، فلا تنافى بين العلميّة والجمعيّة والتّثنية.

والأوْلى عندى أن لا تنافَى أيضًا بين الوصْف والعلمّية.

وأمّا قول المصنّف بعدُ فى الشرح: إن العلّمية تفيد الخُصوص والصّفة تفيد العُموم فتنافيا، فنقول: الإطلاق لا ينافى الخُصوص إلاّ إذا كان الإطلاق قيدًا كما يقال: الوصُف لابُدّ فيه أنْ لا يكون لا عامًا ولا خاصًا، بل لابدَّ فيه من الإطلاق، ولا نسلّم أن هذا القيد[٣] شرط فى الصّفة، لأنك تقول: هذا العالم، وكلّ عالم، والأول خاص، والثانى عامّ وكلاهما وصْفان.

---

(١) الشريف: «لم يقصد بهذا السؤال أن اعتبار الجمعية الأصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافى بين الجمعية والعلمية، فلا يصح اعتبارها فى مساجد بعد العلميّة فإنه ظاهر الفساد، بل أراد فى هذا المقام إنْ تحقق: أنّ الجمعيّة يمكن أن تُجامع العلمية، وأنها لا تعتبر فى منع الصرف، فكيف تعتبر إذا زالت بالكلية، ليتحقق أن العلمية معتبرة فى منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المصنف»؟.

(٢) وردت العبارة فى «ط» فقط: «لكنه يفهم من معنى أبانين معنى التثنية»، والعبارة مضطربة، صوابها من النسخ المخطوطة.

(٣) وهو «الإطلاق».

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم قُلنا: لا نُسلّم أنّ ما هيّة الوصف لابدّ فيها من معنى العُموم، بل الصّفة المـرادة فى باب منع / الصّرف أن يكون الاسم وُضع دالاً على معنىً غير الشمول، وصاحبه صحـيح التّبعيّة لما تخصّص ذلك الصّاحب ـ كما يجىء فى باب الوصف ـ فإذا ثبت فى اسم إن دلالته على ما ذكرنا، وصحّة تبعيته لذلك المخصّص وضعيّتان فلا يضرّه فى منع الصرف عرُوض ما يمنع جريَهُ على ذلك المخصّص وتبعيتّه له. ٥٦

ألا ترى أن نحو: أسـود وأرقم عَرَضَ فيه ما يمـنع الجَرْىَ وهو الغَلبـة، لكن لمّا كان المـعنى المـوضوع له الـوّصف وهو العـرَض، وصاحبـه باقيًـا لـم يضـرّه ذلك العارض.

على أنّ لى فـى اعتبار كون دلالة الاسم علـى المعنى وصاحبه وضعـيّة فى باب منع الصّرف نظراً كما ذكرنا فى «أربع» فـنقول: يمكن أن يعتبر فى حاتم[1] معنى الحَتْـم فيكـون دالاً على مـعنى وصاحـبه، لكـن عَرض له المـانع من الجَـرْى وهو العلميّة، كما عرض فى نحو أسود وأرقم الغلبة المانعة[2] من الجَرْى.

فالعلميّة[3] ههنـا كالغَلبة هـناك لا فَرقْ بينهـما إلا أنّ الكلمة بـالعلميّة تـصير أخّص منهـا بالغَلبة وحدهـا، لأن العلميّة تخصّـصها بذات واحدة، والغلـبة بنوع واحد، بل الفرّق بين العلـميّة والغلبة مطلقًا: أن الغلبة لا تنـفكّ عن مراعاة معنى الوصف كمـا فى أسود وأرقم، والأكثر فـى العلميّة عـدم مراعاته، والدّليـل على إمكان لَـمْح الوصْف كـما فى أسود وأرقم، والأكـثر فى العلـمّية عدم مـراعاته، والدّليل على إمكان لَمح الوصْف مع العلمّية قولهم: إنما سُميت هانَئاً لتهنأ، وقول حسان:

٣٣ = وشقّ له من اسْمِـــــه ليُجلّــه فذْو العرش محمودٌ، وهذا محمَّد[4]

(١) فى «ع» فقط: «خاتم معنى الختم» بالخاء والتاء فيهما.
(٢) فى «ط» «المانعية» بالياء، تحريف.
(٣) فى ط: «فالعلمة» مكان «فالعلمية» تحريف.
(٤) هو الشاهد الحادى والثلاثون فى الخزانة. البغدادىّ. «على أنه يمكن لمح الوصف مع العلميّة» أى=

وأيضًا فنحن نعلم أن اللقب كالمظفّر وقفّة من الأعُلام.

واللقب[١] هو الذّى يعتبر فيه المدْح أو الذّم، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي.

ويؤكّد هذا قول النّحاة: إنّما تدخل الّلام على الأعلام التى أصلها المصادر والصفّات كالفضْل والعبّاس للمْح الوصفّية الأصلّية، فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلُمح[٢]؟.

[ولو كانت[٣] الصفّة من حيث هى تقتضى العموم، وتنافى الخُصوص لم يجز نحو: هذا العالم، فإنه خاصّ بالضرورة مع اعتبار معنى الوصْف فيه].

فإن قلت: فإذا لم يكن بينهما تناف فلمَ[٤] لم يمتنعْ هانىء ومحمد فى المثَل والبيت المذكورين[٥]، وكذا كل عَلَم ملموح فيه الوصّف الأصلى؟

قلت: كذا كان يجب إلاّ أن المقصود الأهمّ الأعّم فى وضع الأعلام لّما كان تخصيص المسمّى بها سواء لُمِح فيها المعنى الأصلى كما فى اللّقب، أو لمُ يْلمح كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس، وكان المعنى الأصلى إنما يلمح لمحًا خفّيا ويومُأ إليه إيماءً مختلسًا فى بعض الأعلام لم يُعتدّ بذلك الوصف الأصليّ لكونه كالمنسوخ مع لَمْحه.

وكذا نقول فى الجمعية فى نحو: مساجد عَلمًا إنما لم تعتبر، وإنْ لم تنافها العلمية، وأمكن لمحها فى بعض الأعلام، لأن المقصود الأهّم فى وضع العلم غير معنى الجمعّية.

= يمكن أن يلاحظ بعد العلمية الوصف الذى كان قبلها، وبملاحظته يُوضع عَلمًا، فإن محمداً وضع علمًا لنبيّنا صلى الله عليه وسلم بملاحظة معناه.

من شواهد: التصريح ١/ ١١، وانظر ديوانه/ ٣٠٦.

(١) فى ط: «واللقلب» تحريف ظاهر.

(٢) فى «ع»: و«ط»: «كيف لمح».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) فى «ع» «فلم لا يمنع».

(٥) أى من الصّرف، لأن «هانىء»، و«محمد» مصروفان.

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعيّة لا يعتبران فى الموضع الذى يصح[١] لمحهُما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لمُ يلمح فيه معنى الجَمْع، وفى حَاتم[٢] إذا / لم يلمح فيه معنى الوصف؟. ٥٧

فالأوْلى إذًا فى منع الصّرف مساجد عَلَمًا ما قال أبوعليّ: وهو أن فيه العلميّة وشبْه العُجْمة حيث لم يكن له فى الآحاد نظيرُ كما[٣] أن الأعجميّ ليس يشبه العربيّ، فيزيد عنده فى الأسباب شبْه العُجمة.

وعند الجُزوليّ فيه سببان تامّان غير مبنيّ أحدهما على سبب آخر كما قال أبوعلي: إن فيه شبه العجمة، وذلك أنّ الجزولى يَعُدّ عدَم النّظير فى الآحاد سببًا من الأسباب كالعلميّة والوصفيّة وغيرهما، ولم يعدّه شَرْط السّبب كما فعل غيره.

وكان سعيد بن مسعدة الأخفش[٤] يصرف نحو: مساجد علمًا لزوال السبّب وهو الجَمْع، وهو خلاف المستعمل عندهم.

قوله: «وسراويل» الأكثرون على أنه غير منصرف قال:

=٣٤ * فتى فارسيّ فى سراويلَ رامحُ * [٥]

---

(١) كلمة: «يصح» سقطت من «ع».

(٢) فى «ك» و«ع»: «حاتم» بالحاء، وفى «ط»، و«ظ». خاتم بالتاء والأرجح، فى «ك» و«ع».

(٣) فى «ع» «لما» باللام مكان «كما» بالكاف.

(٤) فى «ط»، و«ع» و«ظ» سعيد بن الأخفش، والتصويب من ك، وقد تقدمت ترجمته.

(٥) هو الشاهد الثانى والثلاثون فى الخزانة، وصدره:

* أتى دُونها ذبُّ الرِّياد كأنه *

البغدادى: «على أن «سراويل» غير منصرف عند الأكثرين.

من قصيدة لتميم بن مقبل يصف الثور الوحشى، وضمير دونها لأنثاه، ودون بمعنى: قُدّام.

والذّبّ: هو الثور الوحشيّ، ويقال له: ذبّ الرياد، لأنه يرود، أى يذهب ويجيء.

شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشى من الشعر بالسراويل، وهو من لباس الفرس، وشبه قرنه بالرمح، ولهذا قال: رامح أى ذو رمح.

من شواهد: الجمهرة ١/ ٢٧، واللسان: «ذبب، رود، وابن يعيش ١/ ٦٤، وأما لى القالى ٢/ ١٦٤، ديوانه/ ٤١.

واختلف فى تعليله: فعند سيبويه وتبعه أبوعلى أنه اسم أعجمى مفرد عرِّبَ كما عرِّب الآجُرّ، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا نحو: قناديل، فحمل على ما يناسبه، فمنع الصّرف، ولم يمنع الآجر مخففًا، لأنّ جمع ما وازنه ليس ممنوعًا من الصّرف، ألا ترى إلى نحو أكلب وأبحُر.

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء، لأن العجمة شرطها العلميّة وفيه التأنيث المعنوىّ، وشرطه أيضًا العلمية. وأما الصّيغة فليست سببًا بل هى شرط لسبب الجمعيّة إلا عند الجزُولَى.

فسيبويه يمنعه الصّرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف.

وقال الجُزُوليّ فيه عدم النّظير والعجمة الجنسية، وعدم النظير عنده سببٌ ـ كما مرّ ـ لكن الكلام فى العُجمة الجنسيّة. ويجوز له أن يعتبرها فى هذا الوزن خاصّة لا فى غيره لاطّراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن.

وقال المبرّد: هو عربىّ جمع: سروالة، والسّروالة: قطعة خرقة، قال:

عَلَيْه من الُلؤْمِ سِرْوالةٌ فَلَيْس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِف[1] =٣٥

ويشكل عليه بأنّ إطلاق لفظ الجَمْع على الواحد لم يجىء فى الأجناس فلا يقال لرجل: رجال، بلى[2] جاء ذلك فى الأعلام كمدائن فى مدينة معيّنة.

وجوابه: أنّ الجمع فيه مقدّر لا محقّق كعَدْل عُمر، وذلك أنّ لنا قاعدة ممهّدة أن

---

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون فى الخزانة.

والشاهد مجهول، وقيل: إنه مصنوع.

البغدادىّ على أن السراويل عند المبّرد عربى وهو جمع سراولة، والسروالة: قطعة خرقة، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون

من شواهد المقتضب: ٣/ ٣٤٦، وابن يعيش ١/ ٦٤، والشافية / ١٠٠ وهامش العينى على الخزانة ٤/ ٣٥٤، والتصريح ٢: ٢١٢، والهمع والدرر رقم/ ٢٣، والأشمونى ٣/ ٢٤٧، واللسان: «سرل».

(٢) فى المخطوطات: «بل» مكان: «بلى».

ما على هذا الوزْن لا ينـصرف إلا للجمعيّة، ولـم تتحقق فيـه لكونه لآلة مفردة(١) فقدرّناها لئلا تنخرم القاعـدة، وأيضًا إذا اشتمل الشىء على الأقطاع(٢) جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها كبرمة أعشار(٣).

وليس لـلخصم أن يقول: إنّ مـثل هذا مختـصّ بوزن أفعال لأنه قد جـاء نحو قوله:

=٣٦ جاء الشّتاءُ وقَميصى أخلاقْ شراذِمٌ يَعجْبُ منه التَّوَّاقْ(٤)

وشراذم: لفْظُ جَمْع بالاتّفاق. والتّواق ابنه.

وقد نُسِب إلى سيبويه أن أفعالاً مفرد.

وقال أبو الحسن(٥): إنَّ من العرب من يَصْرِف سراويل لكونه مفرداً.

ونسبَ بعضهم إلى سيبويه: أنه يقول بانصرافه أيضًا نظرًا إلى قوله: «عرِّب كما عُرِّب الآجر» وهو غلطٌ لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجْل التّعريب فقط، لا لكونه منصرفًا مثله، ألا ترى قوله بعدُ: «إلاّ أنه أشبه من كلامهم مالاينصرف».

قوله: «إذا صُرِف فـلا إشكال» لأن السبب أعنى الجـمعّية غير حاصل فـلايُفيد الشّرط وحده.

---

(١) المُراد: اللباس المعيّن، وهو السروال.

(٢) الأقطاع: المراد بها الأجزاء، والقطعة من الشيء: الطائفة منه. والجمع: أقطاع،وأقاطيع، وقُطْعان.

(٣) البُرْمة بضمّ الباء: قدْر من حجارة جمعها: بُرْم بالضم وكـ «صُرَد» وجبال.

وأعشار: أى مكسرةَ على عشر قطع، أو عظيمة لايحملها إلا عشرة.

(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون فى الخزانة.

= نسب أبو حنيفة الدينوريّ فى كتاب النبات هذا البيت إلى بعض الأعراب:

البغدادى: «على أن شراذمَ لفْظه جمع بالاتّفاق.

= الأخلاق: يقال: خلُق الثوب بالضم خُلوقة، أى بـلى، وثوب أخلاق إذا كانت الخلوقة فيه - كلهّ.

= والشراذم: جمع شرذمة، والشِّرذمة: الطائفة من الناس، والقطعة من الشىء، وثوب شراذم أى قطع.

والتّوّاق: اسم ابن الشاعر، وأصله مبالغة: تائق مِنْ تاقت نفسه إلى الشىء بمعنى: اشتاقت.

(٥) أبوالحسن: كنية الأخفش.

هذا ويمكـن تقدير الجمع فى «سـرَاويل» مطلقًا صُرِف أو لـم يُصْرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يَصْرِفه فنظر إلى ذلك المقدّر، ومَنْ صرف فلزواله بوقوعـه على الواحدة. وكذا يجوز فى نحو حمـار حزاب أن يقدر الجَمْع، وذلك لتـجويز بعضـهم فيه الصّـرف وتركه نحو: رأيـت حماراً حَزابىً وحَـزابيّا، فنـقول/ : هـو جمع حَـزباء أىْ الأرض الغـليـظة والجمـع الحَزابِى كـالصَّحارِى بالتّخفيف. ٥٨

قوله: «ونحو: جوارٍ رفعاً وجرّا»(١) أى المنقوص من هذا الجمع.

اعلم أن الأكـثر على أن «جوار» فـى اللّفظ كـقاضٍ رفعاً وجرّ، وقـد جاء عن بعض العرب فى الجرّ جوارى، قالَ الفرزدق:

فلو كان عبدالله مولى هجوتُه ولكنّ عبدَالله مَوْلى مَواليا(٢) =٣٧

وقال آخر:

* سماءُ الله فوق سَبْع سمائيا*(٣) =٣٨

---

(١) «رفعا وجرّا» سقط من ط.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون فى الخزانة.

البغدادى: «علـى أن بعض العـرب يجـرّ نحو: جوارٍ بـالفتـحة فيـقول: مررت بـجوارِى كمـا قال الفرزدق: مولى مواليا بإضافة موالى إلى مولى.

والمولى: الحليف، وعبداللـه هو عبدالله بن أبى إسحاق. له ترجمة وافية، ودراسـة فى كتابى: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحر العربى» من ص١٠٧ ـ ١٣٣.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٨ ـ ٥٩، والمقتضب ١/ ١٤٣ وابن يعيش ١/ ٦٤، وطبقات الزبيدىّ / ٣٢ والـهمـع والدرر «رقـم/ ٣٩ ، والتـصريـح ٢/ ٢٢٩، والأشـمونـى ٢/ ٢٧٣، واللـسان: «ولـى»، والموشح/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون فى الخزانة، وصدره:

* له ما رأتْ عينُ البصير وفوقه *

استشهد به على أن بعـض العرب جرّ بالفتحة «سمائيا» والوجه الجرِ وقـد خرج على أنه جمع سماء علِى فـعائل تشبيـهًا بشمال وشـمائل، والجمع المعـروف إنما هو: سُمُىّ عـلى فُعول. ونظيـره: عناق وعنوق.

والشاهد من قصيدة لأمية بن أبى الصلت مطلعها.

ألا كُلُّ شىءٍ هالكٌ غيْرَ ربّنا ولله ميراث الذى كان فانيا =

وهى قليلة، واختارها الكسائىّ وأبوزيد، وعيسى بن عمر.

ولاخلاف فى النّصب أنه جوارى، وأنه غير منصرف.

ثم اختلفوا فى كون جوار رفعًا وجرا منصرفاً أو غير منصرف: فقال الزجاج: إنّ تنوينه للصرف، وذلك أنَّ الإعلال مُقّدم على منع الصّرف، لأن الإعلال سببه قوىّ وهو الاستثقال الظّاهر المحسوس فى الكلمة.

وأمّا منع الصّرف فسببه ضعيفٌ، إذْ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبيّن قبلُ، قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وِزان[1] أقصى الجُموع الذى هو الشّرط، فصار منصرفًا.

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة[2] فى حُكْم الثّابت بدليل كسرة الرّاء فى جاءتنى[3] جوار، وكسر الرّا حكم لفظى كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكُّم، وكل ما حُذف لإعلال مُوجَب فهو بمنزلة الباقى كـ «عمٍ» و«شجٍ»، وإلاّ كان كالمعدوم كيدٍ ودمٍ، ومِنْ ثَمّ صُرِفَ جَنَدل[4] وذلذل[5] مقصورىّ[6] جنادل وذلاذل.

وقال المبّرد: التنّوين عوِضٌ من حركة الياَء، ومنعُ الصّرف مقدّمٌ على الإعلال،

= من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٩، والمقتضب ١/ ١٤٤ والخصائص ١/ ٢١١، ٢/٣٤٨، والمنصف ٦٦٢، ٦٨ ، واللسان: «سما»، والإشباه والنظائر رقم ٢٣٤، وانظر ديوان أمية بن أبى الصلت/ ٨٨ وهو مطلع القصيدة

(١) وزان: مصدر وازَنَ.

(٢) فى «ط» «الساقط».

(٣) فى «ع» فى «نحو: جوار» مكان: جاءتنى.

(٤) جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، ويقال كذلك بضم الجيم فيما حكاه كراع: هو الموضع الكثير الحجارة.

(٥) في القاموس: الذلاذل، والذّلذَل، والذّلَذلَة بفتح ذالهما الأولى ولامهما،، وكعُلبط، وعلَبَطة، وهُدهد وزبْرج وزبْرجة: أسافل القميص الطويل.

(٦) فى المخطوطات: «مقصور» بدون ياء التثنية.

وأصله: جوَارِيٌ بالتّنوين، ثم جوارِيُ بحذفها: ثم جوارِي بحذف الحركة، ثم جوارٍ بتعويض التنّوين من الحركة، ليخفف الثّقل بحذف الياء للساكنين.

وقال سيبويه والخليل: إنّ التنوين عوضٌ من الياء ففسّر بعضهم هذا القول بأن منع الصّرف مقدّم على الإعلال، فأصَلَه: جواريٌ بالتّنوين، ثم جوارىُ بحذفها، ثم جوارِى بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثّقيل بسبب الفرعيّة:

وإنما أُبدل التنوّين من الياء ليقطع التنّوين الحاصلُ طمعَ الياء الساقط فى الرجوع إذْ[1] يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت.

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردّ: أنه لو كان منعُ الصّرف مقدّمًا على الإعلال لوجب الفتح فى قوله مررت بجوارىَ كما فى اللغة القليلة الخبيثة، وذلك لأن منع الصرف يقتضى شيئين: حذف التنّوين، وتبعية الكسر له فى السقوط، وصيرورته فتحًا.

وأيضا يلزم أن يقال: جاءنى الجوار، ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لاتخفّ بالألف واللام، وثِقلُ الفرعيّة باقٍ معهما.

وفسّر السيرا فىّ وهو الحقّ قول سيبويه بأن أصله: جواريٌ بالتنوين، والإعلال مقدّم على منع الصرف ـ لما ذكرنا ـ فحذف الياء لالتقاء السّاكنين، ثم وُجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلةً تقديراً، لأن المحذوف للإعلال كالثّابت، بخلاف المحذوف نسيًا ـ كما ذكرنا ـ فحذف تنوين الصّرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال السّاكنين فى غير المنصرف المُسْتثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنىً بالفرعيّة فعوّض التنّوين من الياء/ بخلاف نحو: أحوى وأشقى فإنه قدّم الإعلال فى مثلهما أيضاً، ووجد علة منع الصرّف بعد الإعلال حاصلة، لأن الف «أحوى» المنون ثابت تقديراً فهو على وزن أَفْعل، فحذف تنوين الصّرف، لكن لم ٥٩

(١) فى «ط»: «أى» مكان: «إذْ».

يعوّض التنّوين من الألف المحذوفة، ولا مـن حر كة اللام كما فعل فى جوارٍ، لأن «أحوى» بالألف أخف منه بالتنّوين.

وأمّا «جَوار» فهو بـالتنوين أخفّ منه باليـاء، والخفّة اللفظيّة مقـصودة فى غير المنصرف بقدرٍ ما يكون تنبيهًا بذلك على ثـقَله المعنوىّ بكونه متّصفاً بالفرعين[١]، ألا ترى انك تـقول: خطايـا، وبَرايا، وأداوَى[٢] بلا تنويـن اتّفاقا لّما انقلـبت الياء ألفًا فى الجمع الأقصى.

وكلّ غير مـنصرف منقوص، حـكمهُ حُكم جوار ـ فـيما ذكرنا ـ، ويجـىء فيه الخلاف المذكور نحو: قاضٍ اسم امرأة، وأعَيْل: تصغير أعلى.

وإذا جعل هذا النّوع أعنى جوار وأُعَيْلٍ علمًا فـيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله فى التنّـكير، وذلك بأنّه يقـدم منع الصّرف على الإعـلال، فتبقى الياء سـاكنةً فى الرفّع، ومفتوحة فـى النّصبَ والجرّ نحو: جاءتنى جوارى، وقاضـى وأُعَيْلى بياء ساكنة، ورأيـت جوارِيَ وقاضِيَ وأُعَيْلِيَ ومـررت بجوارِيَ وقاضِيَ وأُعَيْـلِيَ بباء مفتوحة فى الحالين.

وإنما قدّم منع الصرف لأن الـعلميّة سبب قويّ فى باب منْع الـصّرِف حتى منع الكوفيّون الصرف لها وحدها فى نحو قوله:

٣٩= * يفوقانِ مِرْداس في مَجْمع *[٣]

كما تقـدم. وأما عند سيبـويه والخليل فحـال نحو: جوارٍ وأُعيْل عـلَمًا كان أو نكرة سواءٌ.

(١) فى «ع»: «الفرعيتين».

(٢) أداوى: مفـردها: إداوة وهى المـطْهـرة. قال ابن سـيده وغيـره: الإداوة للمـاء، وجمـعها أداوى مـثل المطايـا... وكان قياسه: أدائى مـثل رسالة ورسائل، فـتجنبوه وفـعلوا به ما فعـلوا بالمطايا والخـطايا، فجعلـوا فعائل: فعالَى، وأبدلـوا هنا الواو ليدل على أنـه قد كانت فى الواحدة واواً ظاهـرة، فقالوا: أدواى، فهذه الواو بدل مـن الألف الزائدة فى إداوة، والألف التى فى آخر الأدواى بـدل من الواو التى فى إداوة، وألزموا الواو هاهنا لما ألزموا الياء فى المطايا. انظر اللسان: «أدا».

(٣) تقدم الكلام عيه فى الشاهد رقم / ١٨.

واعْلم أنـك إذا صغَّرت نحـو: أُحْوَى قلت: أُحَـيٍّ بحذف اليـاء الأخيرة نسـيًا لكونها متطرّفةً بعد ياء مكسورة مشدّدة فى غير فعل أو جار مجراه كأحُيِيِّ والمُحَيّ، وقياس مثلها الحذف نَسْيًا كما يجىء فى التصريف ـ إن شاء الله تعالى ـ فسيبويه بعد حذف الياء[١] نَسْـياً يمنـع الصرف، لأنـه بقى فـى أوله زيادة دالّة عـلى وزن الفعل.

وعيسـى بن عمر يصرفـهُ لنقصانـه عن الوزن بحذف الـياء نسيًا، بخـلاف نحو جوارٍ فإن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء ـ كما ذكرنا ـ فلم يسقط عن وزن أقصى الجُموع.

والأوْلى قول سيبويه، ألا ترى أنك لاتصرف نـحو: يَعِد ويَضع علمًا، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعْل.

وأبو عمرو بن العلاء لا يَحْذف الياء الثالثـة من نحو: أُحَيّ نَسْيًا بل يُعلّه إعلال أُعَيْل، وذلـك لأن فى أول الكلـمة الزيادة التـى فى الفعـل، وهى الهمـزة بخلاف عُطَيّ تصغيـر عطاء، لجعله[٢] كالجارى مَجْـرى الفعل، أعنى المحـيىِّ فى الإعلال فأحيٍّ عنده كأُعْيل سواء فى الإعلال، ومنع الـصّرف وتعويض التنوين من الياء ـ كما ذكرنا.

وبعضهم يقول: أُحَيْو فى تصغير أحوى كأُسَيْوِد فى تصغير أسود.

ـ كما يجىء فى التصريف.

ويكون فى الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور.



(١) فى «ع» : «حذفها» مكان: «حذف الياء».

(٢) «ط»: فجعله» بالفاء.

شروط التركيب

(ص): «الترّكيب شرْطهُ العلمية وألا يكون بإضافة ولا إسناد مثل بعلبك».

(ش): إنما كان شرط التركيب العلميـة،لأن الكلمتين معًا تدخلان فى وضع[1] العَلَم، فيؤمن حذف أحدهما، إذ العلميّة ـ كما قلنا ـ تؤمن من النقصان، ولولاها لكان الترّكيب عُرْضة للانفكاك والزّوال.

قولـه: «وأن لايكون بإضـافة ولا إسناد»، لأنـه لو كان بأحـدهما وجب إبـقاء الجزأين على حالهما قبل العلَمية ـ . كما يجىء فى باء المبنيّات

وكان عليـه أن يقول: ولا معربًا جـزؤه الأخير قبل العـلمّية ليُخْـرِج نحو: «إنّ زيدًا» عَلَمًا. وكذلك نحو: «مازيد».

٦٠ ويقول أيضًا: وأنْ لايـكون الثّانى/ مما يُبْنى قبـل العلمية ليُخْرِج نحـو: سيبويه وخمسة عشرة عـلمًا، فإن الأفصح إذًا مراعاة البناء الأول علـى ما يجىء فى باب المبنيّات.

[شروط المختوم بالألف والنون]

(ص): «ما فيه ألف ونون[2] إن كان اسمًا فشرطه العلميّة كعمْران، أو وصفه» فانتـفاء فَعلانة. وقيـل: وجود فَعْلى، ومِنْ ثـمّ اختلف فى «رحمـن» دون سَكْران ونَدْمان».

(ش): اعلم أن الألف والنّون إنمّـا تؤثّران لمشابهتهما ألف التـأنيث الممدودة من

(١) فى «ع» «موضع» بالميم.

(٢) فى «ع» «الألف والنون إن كانتا».

جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا[١] ،وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنّون عن التأثير.

وتشابهها أيضًا بوجوه آخَر لايضرّه فواتُها نحو: تساوى الصّدْرين وزنًا، فسَكْر من سَكْران كَحَمْر من حمراء، وكون الزائدين فى نحو: سَكْران مُخْتصَّين بالمذكّر كما أن الزائدين فى نحو: حمراء مختصّان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكّر، كما أنّ المذكّر فى نحو حَمْراء كذلك. وهذه الأوجه الثلاثة موجودة فى فَعْلان فَعْلى غير حاصلة فى عِمْران وعُثْمان وغَطَفان ونحوها.

وتشابهها أيضًا بوجهين آخرين لايفيدان من دون الامتناع من التّاء، وهما زيادة الألف والنّون كزيادة زائدى حمراء معًا، وكون الزائد الأول فى الموضعيْن ألفًا، فإنه اجتمع الوجهان فى نَدْمان وعُريان مع انصرافهما، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث.

وقال المبرد: جهة الشّبه أن النّون كانت فى الأصل همزة بدليل قَلْبها إليه فى صَنْعانىّ وبَهْرانىّ فى النّسب إلى صنعاء وبهراء[٢].

وليس بوجه، إذ لامناسبة بين الهمزة والنّون حتى يقال: إن النّون أبدل منها.

وأمّا صنعانيٍ وبهراني فالقياس: صنعاوى وبهراوى كحمراوى، فأبدلوا النون من الواوىّ شاذًا، وذلك للمناسبة التى بينهما، ألا ترى إلى إدغام النّون فى الواو، وجرّأهُم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللّحية والرّقبة: لِحيانى، ورَقبانى بزيادة النّون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنّون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا:

(١) «معا» سقطت من «ع».

(٢) بهراء: قبيلة من قضاعة.

فقال الأكثرون تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبّه عن المشبّه به، وذلك الآخر إما العلميّة كعِمْران، وأمّا الصّفة كما فى سَكْران.

وذهب بعضهم: إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلميّة عنده فى نحو عِمْران ليست: سببًا بل شرط الألف والنّون، إذْ بها يمتنع عن زيادة التّاء. وهذا الانتفَاء هو شرطُها سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصفُ عنده فى نحو: سَكْران لاسببٌ ولاشَرْطٌ.

والأول أوْلى لضعْفها فلاتقوم مقام عِلّتين.

قوله: إن كان اسمًا» أى غير صفة، وإنّما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التّاء ـ كما ذكرنا فى التأنيث بالتا ء.

قوله: «أو صفة، فانتفاء فَعْلانة» عطف بأو على عاملين مختلفين، عطف «صفة» على كان[١].

وقوله: فانتفاء على إنْ[٢] لأنّ التقدير: أو إنْ كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة.

وليس هذا مما جوّز المصنف مثله ـ كما يجيء فى باب العطف.

وقوله: «وقيل وُجود فعلى» والأوْل أولى، لأن وجود «فَعْلى» ليس مقصودًا لذاته[٣]، بل المطلوب منه انتفاء التّاء، لأن كلٍّ ما يجيء منه فَعْلى لايجيء منه فعلانة فى لغتهم إلا عند بعض بنى أسد، فإنهم يقولون فى كُلّ فَعلان جاء منه فَعلى: فَعلانة أيضًا نحو: غضبانة وسكرانة، فيصرفون إذًا فَعْلان فَعْلى، وهذا دليلٌ قويّ على أنه المعتبر فى تأثير الألف والنّون انتفاء التّاء لا وجود فعلى. فإذا كان/ ٦١ المقصود من وجود فَعْلى انتقاء التّاء، وقد حصل هذا المقصود فى «رَحْمن» لابواسطة وجود رَحْمى، بل لأنهم خصّصوا هذه اللفظة بالباريء تعالى، فلم

(١) فى هامش ط: أى مع خبر كان.

(٣) فى هامش «ك» علق بقوله: «أى على جزاء إنْ».

(٣) فى ظ: «بذاته بالباء».

يطلقـوه على غيره، ولم يضـعوا منه مؤنثًا لا من لـفظه أعنى بالتـاء، ولا من غيره لفظه أعنى فَعْلَى، فيجب أن يكون غير منصرف.

فإن قلت: لانسلّم أن وجود فَعلى مطلوب لـيُتَطّرق به إلى انتفاء فَعْلانة، بل هو مقصود لذاته(١) لأنه يـحصلُ بوجـودها مشابـهة بين الألـف والنّون، وبيـن ألف التأنيث لكون مؤنث«هذا» على غير لفظه كما أن مذكّر «ذاك» على غير لفظه.

قلت: هذا الوجه وإن كان يحصل به بينهما مشابهة إلا أنه ليس وجهًا للمشابهة ضروريّا بحيث لايؤثر الألف والنّون بدونه، بل الوجه الضّرورى ـ كما ذكرنا ـ فى التأثير انتفاءُ التاء ألا ترى إلى عدم انصـراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التّاء من دون وجود فعَلْى.

ثم نقول: منع الصرف فى رَحْمن» أولـى، لأن الممنوع من الصّرف مما هو على هذا الوزن وصفًا فى كلام العرب أكثر من المصروف، فيثبت بهذا أيضًا أن اشتراط التّاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فَعْلى.

وللخصم أن يقول: بل الصّرف فيمـا يشكّ فيه، هل صرفتْهُ العربُ، أوّلاً، أوْ، لا(٢)، لأنه الأصل.

وهكذا الخلاف بيـنهم قائم فى فَعْلان صـفة، هل انتفى منه فـعلانة أو لا؟ وهل وُجد له فَعْلى أوْ، لا؟، فبعضهـم يصرفـه، لأن الصّرف هو الأصل، وبعضهم يمنعه الصّرفَ، لأنه الغالب فى فَعْلان.

وقد جاء عُرْيان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال:

كَمْ دون ميّة من خَرْقٍ ومنَ علَمٍ ... كأنه لامعٌ عُرْيانُ مَسْلوب(٣) =٤٠

وقد جـا ءت ألفاظ تحتـمل نونهـا الأصالة، فتـكون مصروفـة إذا سُميّت بـها،

(١) فى ط: «بذاته» بالباء.

(٢) فى ط أولا أولى صوابه من المخطوطات.

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون فى الخزانة. =

وتحتمل الـزّيادة فلا تصرف نحـو: حسّان وقبّان، فهـما أمّا من الحُسْن والـقَبْن[١] فيصرفان وإما من الحسّ والقبّ[٢] فلا يصرفان. وكذا نحو: شيطان[٣] ورُمّان[٤].

وقال الأخفـش: إذا سميّت بـ «أصيـلال» منعت الصّرف، لأن الـلاّم بدلٌ من النون، كما لاتصرف إذا سميت بهَراق[٥] إذ الهاء بدل من الهمزة.

قوله: «ومن ثمّ اختلف فى رحمن» يعنى ومن أجل الاختلاف فى الشّرط، فمن قال: الشـرط انتفاء فَعْلانـة لم يصرفه فـى قولك: الله رحمـنُ رحيمُ[٦] لحصول الشرط، إذ لم يجىء رحمانة[٧].

ومن قال: الشرط وجود فعلى صرفه إذ لم يجىء رَحمْى.

ولم يُخْـتلف فى مـنع سَكران لحصـول الشّرط علـى المذهبيـن، ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشّرط على المذهبين.

= البغدادى: «على أن عريان جاء فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران.
وهذا الشاهد من قصيدة لذى الرّمّة.
= والخَرْق بسكون الراء: الأرض الواسعة التى تتخرق فيها الرياح.
= واللامع: من لمع الرجل بيده إذا أشار.
هذا وفى النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة: «بيشة» مكان «امية» وقد أشار إلى ذلك البغدادى وبين أنه من خطأ، وتحريف الكتّاب وبيشة: واد عظيم من أودية نجد.
والمعنى: أنه شبّهه برجل عريان سلب ثوبه فهو يشير إلى القوم، والموصوف محذوف أى رجل لامع.
انظر ديوان ذى الرّمّة/ ٥١.

(١) القبان: القسطاس (معرّب)، وقبنَ يَقْبن قُبوناً: ذهب فى الأرض، وأقبن: انهزم من العدو.
(٢) قبّ القوم يَقبّون قبوباً: صخبوا فى الخصومة.
(٣) شطن عنه أى بعد، وشاط يشيط أى هلك.
(٤) الشريف: «قيل: فعال كتفاح، وإن لم يكن تركيب «رمن» مستعملاً، وقيل: فُعلان من رمّ.
(٥) فى المُمْتـع ١/ ١٧١: هَرَقْتُ،وهَرَحْتُ أصلها أرقـت وأرحت والهاء بدل من الهمـزة، وهذه أشياء شَذَّت ولم تطردْ بابها».
(٦) فى «ط» «الرحيم» بـ «ال» تحريف.
(٧) فى «ط» «الرحمانة» بـ «ال» تحريف.

[شروط وزن الفعل]

(ص): «وزن الفعل شرطه: أن يختص بالفعل كشمّر وضُرِب أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء، ومن ثمّ امتنع أحمر، وانصرف يَعْمل[١]، لمجيء يَعْملة بالتاء»[٢].

(ش): قوله: «يختصّ بالفعل نحو: شمرَّ، فإن هذا الوزن لم يأت فى الأسماء إلا عجميّا نحو «بقّم» ونحو «شلّم»[٣] لبيت المقدس ـ وكلامنا فى كلام العرب ـ أومنقولاً عن الفعل نحو «شمّر» لفرس، و«بذّر» لماء، و«عثّر» لموضع، و«خضّم»[٤] لرجل، فأصل هذه الكلمات كلها أفعال. ونحو: يزيدُ، ويشكر، ونرجس، خواصّ لعدم هذه الأوزان فى أجناس أسماء العربيّة، فيزيد ويشكر فى الأسماء منقولان، ونرجس أعجميّ، ونحو: تَنضُب[٥]، ويَرمعُ[٦]، وأعصرُ[٧] وأصْبَع، وتُدرأ[٨]، وإثمِد[٩] من الغالبة فى الفعل.

وأمَا فُعِل فمن الخواصّ إذْ لم يأت / فُعل فى أسماء الأجناس إلا «دُئِل» لدويّبة. ٦٢

وقيل: إنّ العرب قد تنقُل الفعل إلى أسماء الأجناس، وإنْ كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم: «إنّ اللّه تعالى نهاكم عن قيل وقال»، وقولهم لطائر: تُبشِّر، ولآخر: تُنوِّط لتنويطه عُشّه، فيجوز فى دئل بمعنى دويّبة أن يكون منقولاً من فُعِل ما لم يُسَمّ فاعله من قولهم دُئِل فيه أى أُسْرِع، والدّألان: مشىٌ سريع.

---

(١) فى «ع»: «انصرف يعمل، وامتنع أحمر» المعنى نفسه مع اختلاف فى الترتيب.

(٢) لمجيء بعملة بالتاء» زيادة فى ط ليست فى المخطوطات.

(٣) فى القاموس. شَلّم كـ «بَقّم»، وكـ «كنِف» وجبَل: اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية: أوشليم.

(٤) الشريف: «هو اسم العنبر بن عمر بن تميم، وقد غلب على القبيلة. قيل: سمّوا بذلك لكثرة خضمهم.

(٥) تنضب: شجر تتخذ منه السهام، والتاء زائدة.

(٦) يرمع: حجارة بيض رقاق تلمع.

(٧) أعْصُر: أبوقبيلة منها باهلة.

(٨) يقال: رجل ذو تُدْرأ وتُدْرَأة: مدافع ذو عزة ومنعة.

(٩) اثْمِد: حجر يكتحل به.

وأما دُئل عَلَمًا فيجوز أنْ يكون من ذلك. ويجوز أن يكون منقولاً من دأل، والتّغيير دَلالة النقّل إلى العَلَم كما قيل: شُمْس بن مالك، فيكون فى دئل علمًا: الوزن، والعدل مع العلمّية.

وإنْ صحّ ما نُقل أن الوُعلٍ لغة فى الوَعِل، والرُّئم بمعنى الاست فهما شاذّان.

قوله: «أو يكون أوله زيادة كزيادته»، أى أول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف «أتين» وغيرها، «فأولق»[١] المشتّق منه مألوق إذا سمى به انصرف، لأن الهمزة أصلية وكذا «أيْقَق»[٢] علمًا لكونه مُلحقًا بجعفر كـ «مَهْدد» فالهمزة أصليّة، ولو كان أفعل لوجب الإدغام كـ «أشّد» وأحّب.

وأمّا أَلْبُب علمًا فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع «لبّ»، والفكّ شاذّه ولم يأت فى الكلام فَعْلُل حتى يكون ملحقًا به. ونون نهشل[٣] أصلية لصرفه مع العلميّة.

والنّحاة قالوا فى موضع قول المصنف: «أو يكون أوله زيادة كزيادته أو يغلب عليه» أى يكون ذلك الوزن فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء حتى يصحّ أن يقال: وزن الفعل، فيضاف إلى الفعل إذ لو غلب الوزن فى الأسماء، وتساوى[٤] فيه الفعل والاسم لم يقُلْ: أو وزْن الفعل.

والذى حمل المصنّف على مخالفتهم شيئان.

أحدهما: أنه رأى «فاعلَ» فى الأفعال أغلب.

ولو سميّت بخاتَم لانصرف اتّفاقًا، فلو كانت الغلبة فى الأفعال معتبرة لم ينصرف. والدّليل على غلبته فى الأفعال أن باب المفاعلة أكثو من أن يُحْصى،

(١) أولق: الأولق: الجنون وشبهه.

(٢) فى اللسان: الأيْق: الوظيف، وقيل: عظمه. وقيل: هو المَربط بين الثّنة. وأم القِردان من باطن الرّسغ، وقال أبوعبيد: الأيقان: موضع القيد.

(٣) النهشل: الذئب والصّقر وهو مثل جعفر.

(٤) «ظ» «تساوى» بدون واو العطف، تحريف.

والماضى منه فاعلَ. وفاعَل الاسميّ أقل قليل كخاتَم وعالَم وساسم[١].

والثانى: أنه رأى أن نحو أحمد وأحمر لا ينصرف، وعنده أن هذا الوزن فى الاسم أكثر منه فى الفعل قال: لأن كل فعل ثلاثىّ ليس من الألوان والعيوب يجىء منه أفعل التفّضيل، ومنهما يجىء أفعل فعلاء كأحمر وأعور، وكلاهما اسمان.

وأما أفْعَل الفعْلىّ فلم يجىء منه إلا ماضيًا للإفعال من بعض الأفعال الثّلاثّية كأخْرجَ وأذْهبَ، لامن كلّها، فلم يُسْمع نحو: أقتَلَ وأَنْصَر، ولذا ردّ على الأخفش قياس أَحْسَبَ وأخَال وأظَنّ وأوجد وأزعم على أعلم وأرى.

قال: ويجىء أفعل ماضيًا للأفعال من غير ما جاء منه فعلٌ ثلاثّى قليلاً كأشْحَم وألْحَم وأتمر.

ويقابله فى الأسماء من[٢] غير الفعل الثلاثّى أيضًا فى القِلّة نحو: أيْدع[٣] وأفكل[٤] وأرنب.

ولقائل أن يقول على قوله: أفعل فعلاء لم يجىء من جميع الأفعال الثلاثية بَلْ[٥] جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصرّيين، وهو أنَ أفعل التعجب فعْلٌ. ومن كلّ ما يجىء منه أفعل التّفضيل الأسمىْ يجىء منه أفعل التعجّب الَفعلىّ، والّذى جاء فى فعَل يفعَل مفتوحَى العين، وفى فَعِل يفعَل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من حكاية النفس[٦] فى المَضارع نحو: أذْهَبُ وأَحْمَدُ يزيد على أفعل فعلاء، إذْ لا يجىء من غير باب فَعِل يَفْعَل إلاّ[٧] قليلاً

(١) ساسم بفتح السين: شجر أسود، وفى «ع» «ساهم» بالهاء،تحريف.

(٢) فى «ط» و«من» بزيادة الواو، وفى «ع»: «فى غير الفعل».

(٣) الأَيْدَع: الزعفران، ودم الأخَوين، وصمغ أحمر.

(٤) الأفكل: الرّعدة، والجماعة، وقد جاءوا بأفكلهم، وأبوبَطن. انظر القاموس.

(٥) فى «ط» «بلى».

(٦) أى الحديث عن النفس.

(٧) علق الشريف بقوله: «وربما يقال: باب الأفعال ليس بقليل فإذا قوبل أفعل التعجّب بأفعل التفضيل بقى هناك فى الأسماء:أفعل فعلاء،وأفعل الاسمى من غير فعل كأرنب وأخواته، وبقى فى الأفعال=

كأشْيَب(١) ـ على ما يجيء فى التّصريف، إن شاء الله تعالى.

لكن الإنصاف أن الغَلَبة فى أفعل الفعلىّ ليست بظاهرة، إذْ كون الوزن غالبًا فى أحد القبيلين لا يمكن الحكم به إلاّ بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين، وهو إما متعذّر أو متعّسر، ولا سّيما على المبتدئ، فلا يصح أن تُجْعل الغلبةُ شَرْط وزن الفعل.

وفيه نظر، إذْ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرّد كون ذلك الوزن قياسًا فى أحدهما دون الآخر كما يُعرف مثلاً أن افْعَل فى الفعل مثلاً قياسٌ فى الأمر من يَفْعَل الكثير الغالب كاذْهَب، وأحْمد، وليس فى الاسم قياسًا فى شىء كـ«اصْبُع» وأيضًا كون الوزن خاصًا بأحد القبيلين، وهو القائل به فى نحو: شمّر وضُرِب لايمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر، وهو متعذر أو متعِّسر.

وانما اشترط فى وزن الفعل تصديره بالزّيادة المذكورة، لكون هذه الزّيادة قياسّية فى جميع الأفعال المتصرّفة دون الأسماء، إذْ لافعل متصرّف إلاّ وله مضارع، ولا يخلو المضارع من الزّيادة فى أوله.

وأمّا غير المتصرّف كنعم وبئس وعسى فأقل قليل، فصارت هذه الزّيادة لاطّرادها فى جميع الأفعال دون الأسماء أشدّ اختصاصًا بالفعل، فجرّت الوزن، وإن كان مشتركًا كأفعل إلى جانب الفعل حتى صحّ أن يقال: هو وزن الفعل، وأيضًا فإن هذه الزوائد فى الفعل لا تكون إلاّ لمعنى، وأمّا فى الأسماء فقد تكون

= ماضى الإفعال، ومضارع تفْعل من فَعَل ومن فَعِل وهذه الثلاثة تزيد على أفعل فعلاء، وأفعل الاسمىّ زيادة ظاهرة.

(١) أشيب وصف للمذكر ولا فعلاء له: وفى هامش القاموس. أنه وصفٌ على غير قياس، لأن الوصف على أفعل إنما يكون من فَعِل كفَرح، وشرطه الدلالة على العيوب أو الألوان. ورأيت بخط شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجىّ أنه على وزن الوصف من المعايب الخلْقيّة، فعدّوه من العيوب. ولأبى الحسن الزوزنى:

كفى الشيب عيبا أن صاحبه إذا أردت به وصفا له قلت أشيبُ
وكان قياس الأصل ـ لو قلت ـ شائبًا ولكنه فى جملة العيب يُحْسبُ

لمعنىً كأحمر وأفضل منك، وقد لا تكون كأرنب وأفكل وأيْدع، فكأنها لم تُزَد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

وإنما اشترط مع هذا الشّرط أن لا يكون الوزنُ مما يلحقه تاء التأنيث، ولا يكون عُرْضةً له، لأن الوزن بهذه التاء يَخْرج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء، فكما تجّر الزيّادة المصدّرة الوزْنَ إلى جانب الفعل تجرّه التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها[١] بالاسم.

وتترجّح التاء فى الجرّ، إذ الوزْن فى الاسم[٢]، [فانصرف «أرمل»، و«يعمل» مع الوصف الأصليّ السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدّر الزيادة] لجواز إلحاق التاء نحو: أرملة ويعملة.

أمّا الحاق التّاء بأسودة فى الحيّة فلا يضّر، لأن هذا اللحاق عارضٌ بسبب غلبة هذا اللّفظ فى الأسماء، والأصل أن يقال فى مؤنثه: سوداء.

هذا والأوزان الخاصّة بالفعل كثيرة نحو اسْتفَعل واسُتُفْعل واسْتَفْعِل، واستبرق أعجمى. ومنها تفاعَل وتُفوعل[٣]، ودُحرج ودَحْرَج وافتعَل وافُتعِل وافْتُعِل وكذا انفعَل وانْفُعِل وانُفعِل، وغير ذلك.

وإذا سّميت بنرجس بكسر النون، وتُرتب بضم التاء الأولى[٤] فالصرف واجب لعدم الوزْنِ، والزّيادة المذكورة شرط الوزن، فلا تؤثّر من دون المشروط.

ولم يصرفْهما[٥]الزجّاج نظرًا إلى وزنيهما المشهورين أعنى نَرْجِس على وزن: نَضْرِب، وتَرْتُب على وزن تَقْتُل.

---

(١) فى «ط»: «لاختصاصه»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٣) بعد: «تفوعل» فى «ط» زيادة: «تفاعل» وهي تكرار لصيغة تفاعل السّابقة.

(٤) الشريف: «وبضم التاء الثانية أيضًا. وأما تُرتّب بضم التاء الأولى وفتح الثانية على ما فى الصحاح ففيه وزن الفعل.

(٥) فى «ط» اضطرب الكلام، واختل الأسلوب، فبعد: «ولَمْ يصرفهما» جاء الأسلوب على النحو التالى: ولم يصرفهما فانصرف أرمل وتعمل مع الوصف الأصلى السليم من الخلل والوزن =

وإذا غُيِّر وزن الفعل عمّا كان عليه، فإن كان بإبدال الزّيادة المعتبرة فى أوّل الوزن حرفًا آخر كَهراق وهَرق فإنه لا يضرّ ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر فى الاستعمال أراق وأرق.

وإن كان التغّيير بغير ذلك فإن كان بعد التغّيير الزّيادة المصدّرة المعتبرة حاصلةً فلا يضرّ بذلك التغيير أيضًا، لأنها تُحرز[1] وزن الفعل وتدّل عليه نحو: يعِد ويَهبُ وكذا المحذوف اللاّم نحو: يَخْشَ، ويَرمِ، ويَغْزو. كذا اخش، وارم، واغز، لأنّ همزة الوصل بالفعل / أيضًا أخص لأنها مطّردة فى الفعل، إذْ لا فعل ثلاثىّ ٦٤ مُتصرِّف إلا وقياس أمره أن يكون بهمزة الوصل نحو: عد، وقُل، أصله الهمزة لو لم يتحرّك فى المضارع ما بعد حرف المضارعة.

فإذا سميت بفعل محذوف العين أو اللّام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف، لأن سقوطه إنما كان للجزم، والوقف الجارى مجراه، والجَزْم لا يكون فى الأسماء، فنقول فى المسمّى بـ «تَقُلْ»، واخشَ: جاءنى تقول واخشى، وكذا فى المسمّى بُقلْ وبِعْ جاءنى قول وبيع.

وإن لم يكن فى المغيّر الزيادة المعتبرة المصدّرة، وكان التغيير لازمًا كالمسمى بقل وبع وعدا، وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الأصليّ تقول: جاءنى قيل وبيع وفى قل وبع وخف جاءنى قولٌ وبيعٌ وخافٌ.

وإن لم يكن التّغيير لازمًا كما يقال فى عَلِم: عَلْم فهو عند سيبويه يضرّ أيضًا بالوزن كما فِي رُدّ وبيع.

وقال المبرّد: إن كان التغّيير قبل النقل أخّل بالوزن، لأنه لا يجامع إذًا العلميّة.

= المشروط بتصدر الزجاج نظراً إلى وزينهما المشهورين أعنى نَرْجس على وزن نَضْرب وتَرْتُب على وزن تَقْتل وهذه العبارة سقطت من قبل من ط ثم حشرها هنا الناسخ بدون ترتيب.

(١) فى «ع» و«ك» تجرّ مكان: «تحرز».

وأما إن كان بعد النقل والتّسمية كما إذا سمى بُعلم، ثم خفّف فالوزْن معتبرٌ، لأنه جامع مع[١] الوزن العلمية، وزوال الوزن فيه يكَون عارضًا غير لازم.
وأمّا التغّيير فى الأول فهو فى العلمّية لازم، إذ لم يصادفه الوزن العلَمِىّ إلا مخففًا.

هذا، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوْجه لا يؤثّر مطلقًا خلافًا ليونس، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقًا سواء غَلَب على الفعلً أو لم يَغْلِب فمنع الصّرف فى نحو جَبَل، وعَضُد وكَتِف وجَعْفر، وحاتم أعلامًا.

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو كَعْسَب[٢]، واستدل بقوله:

أنا ابن جلا وطلاّع الثّنايا   متى أضع العمامة تعرفونى[٣]   = ١ ٤

والجواب: أنه إن كان علمًا فمحكِيّ لكون الفعل سُمّى به مع الضّمير فيكون جملة كيزيد فى قوله:

نُبِّئْتُ أخوالى بنى يزيدُ   ظُلْمًا علينا لهمُ فديدُ[٤]   = ٢ ٤

---

(١) «مع» سقطت من «ط».

(٢) كعسب: عدا، وهرب، ومشى سريعا أو مشى مشية السّكران، وكَعْسب: اسم.

(٣) البغدادى: «على أنّ جلا» منصرف عند عيسى بن عمر، لأنه منقول من الفعل، ولم يشترط غلبة الوزن بالفعل.
الجلا بالقصر: انحسار مقدم الرأس من الشعر أو نصف الرأس، وهو دون الصّلع، جَلِىَ كرضِىَ جلاً.
الثنايا: جمع ثنية، وهى الطريق فى الجبل، والطريق فى الرمل، وإنما أراد أنه جَلْد يطلع الثنايا فى ارتفاعها وصعوبتها.
والشاهد لسحيم بن وثيل، وهو الشاهد الثامن والثلاثون فى الخزانة.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٧، ومجالس ثعلب/ ١٧٦، وأمالى القالى ١/ ٢٤٦، وابن يعيش ١/ ٦١، ٣/ ٥٩، ٦٢، ٤/ ١٠٥، والمغنى ١/ ١٣٨، ٢/ ٢١، ١٦٦، والعينى ٤/ ٣٥٦، وهمع الهوامع والدرر رقم ٣٧، والأشمونى ٣/ ٢٦٠، والتصريح ٢/ ٢٢١، وحاشية يس ٢/ ١١٢، والأصمعيات/ ١٧.

(٤) هو الشاهد التاسع والثلاثون فى الخزانة.   =

وإن لم يكن علمًا فهو صفة موصوف مقدّر، أى أنا ابنُ رجل جلا أمرُه أى انكشف، أو جلا الأمور أىْ كشفها، وفيه ضعفٌ، لأن الموصوف بالْجُمل لا يقدّر إلاَ بشرط نذكره فى باب الصّفة. وأما بغير ذلك فقليل نادر، ولا سيّما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة.

[الممنوع من الصّرف فى مجال التنكير]

(ص): «وما فيه علميّة مؤثرة، إذ نُكّر صُرِف» لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هى شرط فيه إلاّ العدّل، ووزن الفعل، وهما متضادّان، فلا يكون إلا أحدهما. فإذّا نكِّر بقى بلا سبب أو على سبب واحد».

(ش): يعنى بكون العلميّة مؤثرة: أن يكون منع صرف الاسم موقوفًا عليها، وذلك على ثلاثة اضرب: لأنها إما أن تكون سببًا لاغير، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا.

فالأول فى موضعين اتفاقًا:

أحدّهما: أن تكون مع العدْل فى اسم لم يوضع إلاّ علمًا كعمر وقطام فى تميم(١).

والثانى: أن يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصّرف قبل العلمّية كأحمر أو، لا، كأصبع وإثمد، ويزيد، ويشكر.

= البغدادى: «على أن «يزيد» علم «محكىّ» لكونه سمىّ بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيد ولو كان من قولك: يزيد المال لوجب منعه من الصرف. وكان هنا مجرورًا بالفتحة».

ومفعول نُبِّئْتُ ضمير المتكلم النائب عن الفاعل، والمفعول التالى: أخوالى، والمفعول الثالث جملة لهم فديد.

والفديد الصوت، وهو مصدر فدّ يَفِدُّ.

والشاهد نسب إلى رؤبة، وذكر البغدادى أنه فتش عنه فى ديوان رؤية فلم يجده.

من شواهد: ابن يعيش ١/ ٢٨، والمغنى ٢/ ٦٩٣، والعينى ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠، والتصريح ١/ ١١٧، ٢/ ٢٢١، والأشمونى ١/ ١٣٢، ٣/ ٢٦٠، واللسان: فددَ، «وملحق ديوان رؤية / ١٧٢.

(١) أى قبيلة تميم.

وفى موضعين على الخلاف.

الأول: باب مساجد علمًا، فإن العلمّية سببٌ فيه عند أبى عليّ والجُزولى.

والسبب الثانى عند أبى عليّ: شبه العُجمة، وعند الجزولى عدم النظير فى الآحاد.

وليست سببًا عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلى، فيكون إذًا نحو ثمان، ورَباع عَلَمين منصرِفًا عند المصنّف، غير منصرف عند غيره.

وأمّا سراويل علمًا فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوىّ، وقد يذكّر لكن التأنيث أغلب، فلذلك اعتبر ـ كما مر فى التأنيث.

فقال: سراويل كعقرب / إذا سمّى به. وعند الجزولى فيه العلمّية والتأنيث والعجمة، وعَدُم النّظير. ٦٥

وكان القياس يقتضى أن لا تؤثّر العلميّة عنده لحصول الاكتفاء بالعُجْمة الجنسيّة عنده، وعدم النظير، لكن عادتَه أن لا يُلْغِى سببًا فيقول فى حمراء علَمًا سببان.

الثانى من الموضعين: كلّ عَدْل كان قبل العلميّة ممنوعَ الصّرف نحو: مثْنى وثُلاث، فالأخفش وأبوعليّ وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصْف بالعلّمية وزوال العدل ببطُلان معنى العدد.

وذهب الجَرْمى وابن بابشاذ[١] إلى مَنْع صرْفه اعتبارًا للعدْل الأصلىّ مع العلميّة، وهو قياس قول سيبويه فى أحمر المُنكّر بعد العلميّة، ولا تنافى بين العدل والعلميّة بدليل عمر.

وأمّا أُخَر وجُمعَ علميْن فغير منصرفَيْن عند سيبويه اعتبارًا للعدْل الأصلى مع العلّمية، وكذا لُكَع، لأن فيه العدْل كما ذكرنا عندهم.

(١) طاهر بن أحمد بن باب شاذ. وباب شاذ معناه: الفرح والسرور، أبوالحسن النحوى المصرى. توفى سنة تسع وستين، وقبل: أربع وخمسين وأربعمائة. انظر البغية ٣/ ١٧.

وأمّا إن سَمّيت بـ «فُضَل» من قولك: «الفُضَل» فإنه ينّصرف إذْ لا عدل فى الأصْل.

والاخفش والكوفيّون يصرفون أُخَر وُجمَع ولُكَع أعلامًا، إذ العلميّة وضْعٌ آخر.

وقول سيبويه أقرب لأن العدّل أمر لفظىّ، وبالعلميّة لم يتغّير اللفظ.

وعكس سيبويه الأمر فى سَحَر إذا سُمِّى به غير ما وضع له أوّلاً من ظَرْف زمان، أو ظرف مكان، أو رجل أو غيره فجَعَلَهُ مُنصرفًا، ولعلّ ذلك لظهور فُعَل فى باب العدْل نحو" عُمر وزُفَر ولُكع عندهم بخلاف فَعَل.

والثانى: أعنى كون العلميّة شرطًا لا غير ففى موضع واحد على الخلاف وهو الألف والنّون مع العلميّة [فإنه[1] سبب مقام سببين عند بعضهم، والعلميّة شرطه.

وفى الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معلّل[2] بأحد ثلاثة أشياء: العلمية كما فى عمران، ووجود فَعْلى كما فى سَكْران، واختصاص اللفظ كما فى رحمن.

وعند الباقين الألف والنون سببٌ، والعلمية سبب آخر ـ كما مر] فإن العلميّة شَرْطُهما عند بعضهم فى الاسم نحو: عِمْران وعثمان، لأنه يمتنع بها من التّاء فتشابه ألف التّأنيث فيقوم مثلها مقام سببين.

وعند الباقين العلمية سبب معها ـ كما مر.

والثالث: أعنى أن تكون العلمية شرطًا وسببًا معًا فى أربعة مواضع اتفّاقًا.

فى المؤنث بالتّاء لفظًا أو تقديرًا، وفى الأعجمى، وفى المركّب، وفى ذى الألف الزائدة المقصورة.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢) فى ط: «معطّل» بالطاء، تحريف.

وحال العلميّة غير المؤثرة على ضربين.

إمّا أن لا تجامع السبب، وذلك مع الوصْف علـى ما ذكره المصنّف ـ وقد ذكرنا أنّها تجامعه ـ لكنّ الوصف لا يُعتبر معها.

وإمّا أن[1] تجامع ولا تؤثّر، وهو إذا كان مع ألف التأنيث نحو صحراء وبُشْرى خلافًا للجُزُولى، فإنه لا يُلغى سببًا.

فهذا حال العلّمية فى جميع باب مالا ينصرف.

رجعنا إلى شرح كلام المصنّف فنقول: إنما انصرف كلّ ما فيه علمية مؤثرة إذا نُكّر، لأن جميع ما العلمّية المؤثّرة شرطٌ فيه فقط أو شرْطٌ وسببٌ معًا خمسة أشياء:

التأنيث بالتّاء، والعُجْمة، والتّركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف والنّون فى الاسم.

فلو فرضنا اجتماعها فى اسم مع استحالة مجامعة الألف المقصورة للألف والنّون، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمّية والتأنيث والعُجمة والتّركيب والألف والنّون كما فى «أذربيجان» لَكان[2] يزول تأثير الجمع بزوال العلمّية، لأنّ المشروط لا يؤثّر بدون الشّرط.

وجميع ما العلميّة المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء.

العدْل، والوزن، وشِبْه العُجْمة أو عدم النّظير فى الآحاد فى باب مساجد على الخلاف المذكور.

ولا يجتمع اثنان منها مع العلميّة المؤثرة لوجهين:

الأول: أن كُلّ واحد منها يضادّ الآخرين / لأن أوزان العدل إما فُعال، أو مَفْعل، أو فُعَل، أو فَعَل أو فَعْل أو فَعَال كثَلاث، ومَثْلث، وأُخَر وسَحَر، وأمس عند تميم، وقَطَام عندهم أيضًا، وليس شىء منها وزن الفعل، ولا أوزان الجمع الأقصى وليس الجمع أيضًا من أوزان الفعل. ٦٦

(١) فى «ع» أن لا تجامع «بزيادة» لا «النافية».

(٢) «لكان» جواب «لو» الشرطية.

الثّانى: أنه لو لم يتضاد الثّلاثة أيضًا لم يجتمع مع العلمية المؤثّرة اثنان منها، إذ العَلَم يكون إذًا منقولاً ممّا اجتمع فيه اثنان منها، فلم تكن العلمية الطّارئة مؤثّرةً لاستقلالهما بمنْع الصّرف قبل ورود العلميّة.

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة[١] اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نُكّر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف أيضًا[٢].

هذا غاية ما يمكن أن يُتَمَحّل لتمشية قول المصنّف.

ويمكن أن يرتكب عدم التّضاد بين العدْل والوزْن كما قلنا فى «دُئل»، وكما يمكن أن يقال فى «إصمت» علم المكان القفر، إذ أصله «أصْمُت» بضمتين، فَعُدل إلى إصمِت فى حال العلّمية، ولم تطرأ العلميّة فيه على وزن الفعل والعَدْل حتى يقال: ليست بمؤثّرة لاستقلالهما بالتأثير دونها، لأنه إنما عُدل علَمًا كما قلنا فى «شُمْس بن مالك»، فإذا نكر مثله بقى فيه الوزْن والعدلُ فلا ينصرف، لأن العدْل وإن حصل فيه لأجل العلميّة، لكنه لا يُخرج العَلَم إذا نُكِّر عن صيغته، ومن أين له أنّ صيغة العدْل محصورة فيما ذكر من الأوزان؟

هذا كله إن قلنا: إنّ العلم بعد التنكير لا يُعْتبر أصله ـ كما هو مذهب الاخفش ـ وإن اعتبرنا ـ كما هو مذهب سيبويه ـ السبب الأصلى الذى ألغيناه لأجل العلميّة قلنا فى ثُلاث ومَثْلث وبابهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصليّ مع العَدْل كما فى أحْمر.

وفرّق بعضُهم بين هذا الباب وبين باب أحمر بأن قال: الوصف ههنا لا يَثْبُت من دون العدد، وقد زال العدد بالتّسمية ولا يرجع بعد التّنكير، إذ معنى.. رُبّ ثلاث: رُبّ مسمّى بهذا اللفظ، بخلاف أحمر المنكّر فإنه لامَنْع أن يكون معنى ربّ أحمر: رب مسمّى بهذا اللّفظ فيه الحُمْرة.

---

(١) «المؤثرة» سقطت من «ع».

(٢) «فيصرف أيضًا» سقط من «ع».

والذى يَقْوى عندى أن الزّائل بالكلية لا يُعْتبر وصفًا كان أو غيره، فى باب أحمر كان أو فى غيره ـ وسيأتى تمام الكلام عليه فى موضعه.

وقياس قول سيبويه فى أحمر أنْ ينصرف أُخَر وجُمَع بعد التنّكير، لأنهما من باب أفعل التّفضيل ـ كما ذكرنا ـ وسيأتى أن أفعل التفضيل لا يُعْتبر فيه الوصفُ بعد التّنكير.

وإذا نُكّر «سَحَر» بعد التّسمية به فالواجب الصّرف، لأنه لا علمّية فيه إذًا ولا عَدْل، إذ العْدل إنما ثبت له قبل التّسمية به لكون المراد به: سَحَر يومك، وكذا أمس رفعًا عند بنى تميم.

وإذا نَكّرت نحو: مساجد بعد التّسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين.

أمّا عند المصنّف فلأنه يعتبر الجمع الأصلى مع العلميّة التى ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التّنكير؟

وأما عند الجُزولى فلسبب واحدٍ، وهو عدم النّظير فى الآحاد، وشِبْه سبب آخر يعنى الجمع، إذ لفظه لفظه.

ونسب أبوعلي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنّكير أيضًا، ويفرّق بينه وبين أحمر بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التّنكير، بخلاف نحو: أحمر إذ مِثْل هذا الوزن قد يكون غير صفة كأرنب وأفكل.

وقال العبدىّ(١): لا فرق بينه وبين أحمر، ولا نصّ للأخفش فى ترك صَرفه، وقول الجزولى أولى.

وإذا نكّرت سراويل بعد التسّمية فهو عند المبردّ كمساجد، إذ هو جمع سِرْوالة. وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصّرف، إذ هو أعجمىّ حُمِل على موازنه، كما

---

(١) العبدى: أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدىّ أبوطالب. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦هـ.

وفى بغية الوعاة ١/ ٩٨، بتحقيق المرحوم الأستاذ أبى الفضل. «العيدى» بالياء، تحريف صوابه من معجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.

٦٧ كان قبل التّسمية. وكذا قياس / قول الجُزولىّ يعتبر فيه عدم النّظير والعُجمة الجنسّية كما اعتبرها قبل العلمّية.

ومَنْ صرفه قبل التّسمية يصرفه أيضًا بعدها.

وأمّا الكلام فى أحمر بعد التّنكير ـ فسيجىء ـ ومثله فَعَلان الصّفّة إذا سُمّى به، ثمّ نكر سواء. يصرفه الأخفش خلافًا لسيبويه.

وقال الأخفش: لو[١] سميت باسم مركّب، آخرُ جُزئية ذو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى نحو: معدى صحراء أو معدى مساجد، ثم نكرّته صرفْته، لأن الاسم الأخير بعد التّسمية صار جزء الكلمة، فليس مجموعُ الكلمة ـ إذًا ـ ذا ألف التأنيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنعا عن الصّرف بعد التنكير.

والآخرون لم يصرفوهما بعد التّنكير نظرًا إلى إفرادهما.

وقول الأخفش[٢]: [إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التأنيث مع جَعْل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوعٌ، وأمّا قوله: مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلّم].

قوله: «مؤثرة» حال، ومفعول «تجامع» «ما» ويعنى بما هى شرط فيه: التأنيث بالتّاء والعجمة والتّركيب والألف والنون فى الموضوع اسمًا.

قوله: «إلاّ العدل» مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدّر الذى استثنى منه لفظه «ما» بعد استثنائها، أى لا تجامع سببًا غير السبّب الذى هى شرطٌ فيه إلاّ العدْل، فكلا المستثنَيْين من ذلك المقدّر نحو قولك: ما ضربتُ إلاّ زيادًا إلاّ عمرًا، أى ما ضربت أحدًا غير زيد إلاّ عمرًا، فالعلمّية المؤثرة تجامع الأربعة الأشياء، وهى شرط فيها، وتجامع العدْل والوزن، وليست شرطًا فيهما، بل هى سببٌ معهما.

فإن كانت فى اسم واحدٍ مع الأربعة الأول كإذربيجان، فإذا نكّر بقى بلا سببٍ

---

(١) فى «ع»: «إن» مكان: «لو».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

لزوال شرط الأربعة الأسباب. وكذا إن كانت مع الاثنين أو ثلاثة من الأربعة وأن كانت مع العدل أو الوزن.

قال: ولا يُمكن أن تكون معهمًا معًا لتضادّهما، فلا يكون إلاّ مع أحدهما كما فى نحو: عمر وأحمد، فإذا نكر الاسم بقى على سبب واحد.

قال: وإنما قلت: هما[١] متضادّان ليصح حُكْمى الكُلّىً بكون كلّ ما فيه علميّة مؤثّرة منصرفًا بعد التّنكير، إذْ لو لم يتضادّا، وجاز اجتماعهما مع العلميّة المؤثّرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التّنكير، لبقاء السّببين المُسْتَغْنَيْن عن العلميّة المؤثرة، وأمّا بيان تضادّهما فما[٢] تقدّم.

واعترض على قوله: «بأن قيل»: لم يكن محتاجًا إلى هذا الاحتراز، لأنّ كلامه فى العلميّة المؤثرة، ولو اتّفق اجتماعها لم تكن العلميّة مؤثرة، لأن مثل هذا العَلم لو وقع لكان منقولاً عن اسم فيه العدلُ ووزْنُ الفعل، فلا تؤثر فيه العلميّة الطارئة كما فى حمراء وسعدى علمين، بلى لو كانت الأسباب الثّلاثة مجتمعةً بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز أن يقال: إن حكم منع الصّرف منسوب إلى اثنين منها غير مُعَيّنَيْن، فيكون للعلميّة تأثيرها بكونها أحد الثّلاثة المؤثرة اثنان منها.

ويمكن أن يجوز اجتماعها، ويمنع طرآن العلميّة إذًا على الوزن والعدل كما فى نحو «اصْمت» ـ على ما مر ـ إذ لو لم يتضادّا أيضًا، واجتمعا فى اسم لم تكن العلّمية مؤثرة معهما إذا كانت العلمية إذًا طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير.

والجواب عن الاعتراض: منع وجوب طرآن العلمية على الوزن والعدل إذًا كما ذكرنا فى «إصمت».

والاعتراض الحقّ أن يُمْنع التّضاد بينهما وذلك بمنع حَصْر أوزان العدْل فيما ذكرنا قبل على ما بيّنا.

(١) فى «ط» فقط: «وهما بزيادة الواو.

(٢) أى فالذى تقدم، فـ«ما» اسم موصول

[تنكير ما كان على مثل أحمر علما]

(ص): «وخالف سيبويه» الأخفش فى مثل أحمر علمًا، ثم ينكّر اعتبارًا للصفة بعد التنّكير. ولا يلزمُه باب حاتم[١] / لما يلزم من إيهام إعتبار متضادّين فى حكم واحد».

(ش): «قوله: «اعتبارًا» منصوب على أنه حال من سيبويه أى خالف سيبويه معتبرًا، أو مصدر لقوله: خالف سيبويه، إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش.

قوله: «ولا يلزمُه باب حاتم»[٢]، هذا جوابٌ عن الزام الأخفش لسيبويه فى اعتبار الصفّة بعد زوالها، وتقريره: أنّ الوصف الأصلى لو جاز اعتبار بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحاليّة والوصف الأصلى.

فأجاب المصّنف عن سيبويه: بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزّائل بخلاف أحمر المنّكر، وذلك المانع اجتماع المتضاديّن وهما الوصف والعلمّية، إذْ الوصف يقتضى العموم والعلّمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف،

قوله: «فى حكم واحد» يعنى فى الحُكْمٍ بمنع الصّرف، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين، فتكون قد جمعت المتضادّين فى حالة واحدة.

[ولو لم[٣] يكن اعتبار المتضادّيْن فى حكم واحد جاز، إذْ لا يلزم اجتماعُهما فى حالة واحدة] كما إذا حَكَمْنا بجمع أحمر على: حُمْر، لأنّ أصله صفة، وعلى: أحامر لأجل العلمية، فقد حصل فى هذه اللفّظة متضادّان، لكن بحُكْمَيْن، فلم يجتمعا فى حالة.

فإذا نكِّر أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف.

وليس معنى الاعتبار أنّهُ يُرجّح معنى الصّفة الأصلّية، حتى يكون معنى: رُبَّ

---

(١) فى «ط»: «خاتم» بالخاء. (٢) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.
(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

أحمر: رُبّ شخص فيه معنى الحُمْرة، بل معنى: رُبّ أحمر: رب شخص مسمّى بهذا اللفظ، سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر، فمعنى اعتبار الوصف الأصلى بعد التّنكير أنه كالثّابت مع زواله، لكونه أصليّا، وزوال ما يُضادّه وهو العلميّة، فصار اللّفظ بحيث لو أراد مُرِيدٌ إثبات معنى الوْصف الأصلىّ فيه لجاز بالنظر إلى اللّفظ[١] لزوال المانع.

هذا والحقّ أنّ اعتبار مازال بالكليّة لم يَبْقَ منه شىء بأىّ تأويل [كان[٢] الاعتبار] خلاف الأصل، إذْ المعدوم من كُلّ وجهٍ لا يُؤثّر بمجرّد تقدير كونه موجودًا.

فالأوْلى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلىّ فى حال التّسمية كما لو سمّى مثلاً بأحَمر مَن فيه حُمرة، وقُصد ذلك، ثم نُكّر جاز اعتبار الوصْف بعد التّنكير لبقائه فى حال العلميَة أيضًا لَكنهّ لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم فى وضع الأعلام المنقولة غَيْر ما وضعت[٣] له لغة، ولذلك تراها فى الأغلب مجرّدة عن المعنى الأصلى كزيد وعمرو، وقليلا ما يلمح ذلك.

وإن كان لم يُعْتبر فى وضع العلم الوصف الأصلىّ بل قطع النظر عنه بالكليّة، كما لو سمّى بأحمر أسود أوْ أشقر لمُ يعتبر بعد التّنكير أيضًا.

وقال الأخفش فى كتاب الأوسط: إن خلافه فى نحو: أحمر إنما هو فى مقتضى القياس، وأما السّماع فهو على معنى الصرف.

هذا كله فى أفعل فعلاء وكذا فَعْلان فَعْلى.

وأمّا أفعل التّفضيل نحو: أَعْلَم فإنكّ إذا سمّيت به ثم نكّرته فإن كان مجردًا منْ «من» التّفضيليّة انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلى كما اَعتبر فَى نحو: أحمر.

---

(١) كلمة: «اللفظ» سقطت من «ع».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.

وفى «ع» بأى تأويل كان خلاف» بسقوط كلمة: «الاعتبار».

(٣) فى «ع» «وضع» مكان: «وضعت».

وإن كان مع «مِنْ» لـم يُصْرف إجماعًا بـلا خلاف من الأخفش، كمـا كان فى أحمر.

أمّا الأول فلضعف أفعل التّفضيل فى معنى الوصف، ولذا لا يَعمل فى الظّاهر كما يعمـل أفعل فعلاء، فإذا تجرد منْ «مـنْ» التبس بأفعل الأسمـىّ الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل، وأيدع، ولا يَظَهر فَيه معنى الوصف.

وأما أفعل فعلاء فلثـبوت عمله فى الظاهر قبل العلميّـة وإشعار لفظه بالألوان ٦٩ والخِلَق الظاهرة فى الوصف يكفى / فى بيان كونه موضوعًا صفة.

فإذا اتّصل «أفعل» بـ«مِنْ» فقد تميّز عن نحو: أفـكل، وظهر فيه معنى التّفضِيل الذى هو وصفٌ.

وأما الثانى فإنما وافق الأخفش سيبويه فى منع الصّرف مع «مِنْ» لظهور وصفه إذًا ـ كما ذكرنـا ـ [ولكون[1] «من» مع مجـروره كالمضاف إليه، ومـن تمام أفعل التفضـيل من حيث المعنـى الوضعّى، فلو نُوِّن لكـان الثانى متّصلاً منفصلاً، لأن التّنوين يشعر الانفصال] بسبب وجـود علامته للوصف، أعني «من» بخلاف باب أحمر لِعُرِيِّه[2] عن العلامة الدّالة على الوْصف.

ولو سميّت رجلاً بأجمع الذى يؤّكد به، ثم نكّرته صرفته البّتَة إجماعًا لكونه فى معنى الوصـف أخفى من أفعل التفـضيل، لأنه صار[3] بمعنى «كل» قبـل العلميّة وانمحى عنه الوصف على ما تقدم فى جُمَع.

هذا حُكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلميّة وبعدها.

[التصغير والجمع]

ثم اعلم أن التصـغير يخلّ من أسباب منع الصرف بـالعدْل عن وزن إلى آخر، لأنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغـير، وذلك الوزن مراعًى فى العدْل، إذ العدل

(١) مابين معقوفين سقط من «ع».

(٢) عَرِى من ثيابه يعرى عريا، وفرس عرىّ ليس عليه سرج وجمعه: أعراء.

(٣) فىَ «ط» «كان» «مكان» «صار».

أمر لفظيّ. وكذا الجمع الأقصى يَخْتَلّ بالتّصغير، لوجوب ردّه إلى واحده، فيقال في رباع[١] ومساجد: ربيِّع ومُسَيْجد.

ولو سمّيت بالجمع المذكّر، ثم صغرته انصرف أيضًا، لزوال علامة الجَمْع، ووزنه المعتبر.

وإذا صَغّرت «سراويل» علَمًا لم ينصرف، لأنّ التّصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوّي الذي يكون فيه، فيكون كعناق إذا صغّر بعد التّسمية به.

ويختلّ بالتّصغير وزن الفعل أيضًا إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كخُضَيْضِم ودُحَيرج في خَضَّم ودَحْرج.

وأما إن كان أوله زيادة كزيادته فإن التّصغير لا يزيله كما تقول في تصغير أحمد ونرْجس، ويَشْكُر، وتَغْلب: أُحَيْمد، ونُرَيْجِس، ويُشَيْكر، وتُغيلب: لأنه على وزن مضارع فَيعل نحو: بَيْطر[٢] يُبَيْطر.

وأما إن عرض الوزن في المصغّر ولم يكن في المكبّر كما تقول في تضاربَ عَلَمًا: تُضَيْرِب، وفي تحْلىء[٣]: تُحَيْلىء، فبعضُهم لا يَعْتَبِره[٤] لعرُوضه، والأكثرون يعتبرونه، لأن التصّغير وضعٌ مُسْتأنَف.

قال بعضُهم: يُعتبر الوصف العارض في التّصغير لكونه بناءً مستأنفًا كما اعتدّ بالوصف العارض في نحو: مَثْنى وثُلاث، لكونه وَضْعًا مُسْتأنَفًا، فلا ينصرف أُدَيِّر تصغير أَدْوُر[٥] للوزْن والوصْف العارض في التّصغير.

والدّليل على عُروض الوصف في التّصغير قولهم: غُلَيِّمون، ورُجَيِّلون في جمع مصغّر غُلام ورَجُل.

---

(١) الربع: الدار بعينها حيث كانت وجمعها: رِباع، ورُبوع وأرْباع، وأربُعٌ.

(٢) «بيطر يبيطر» سقط من «ع».

(٣) التَّحْلىء: شعر وجه الأديم، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر.

(٤) في «ط» لا يعتبروه»، تحريف.

(٥) أدْوُر: جمع دار، وهو جمع قلّة، ويمكن أن يهمز فيكون: «أدؤر» والكثير: ديار، ودُور.

قال: فكان القياس أن ينصرف العَلَم فى نحو: حُمَيزة، تصغير: حمزة، لعُروض الوصف المنافى للعلميّة إلاّ أنه لمّا لم يكن ظاهراً فى التّصغير لم يعتدّوا به.

والدليلُ على خفاء معنى الوصف فى المصغّر عدمُ جَرْيه[١] فلا يقال: شخصٌ رجيلٌ.

وفيما قال نظر، إذْ لو لم يكن ظاهراً لم يعتّد به فى أُدَيّر.

والأولى أن يقال: لا تنافى بين الوصف والعلميّة ـ كما ذكرنا ـ لأن الوصف المعتبر فى باب منع الصّرف هو الّذى وضع صحيحَ التّبعيّة لِما يُخَصِّصُ الذّات المبهمة المدلول عليها ـ كما ذكرنا قبل.

وذلك لأن الفرعيّة إنما تتبيّن فى مثل هذا الوصف، وهى المطلوبة فى غير المنصرف. وأمّا التنافى بين الوْصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه.

وأمّا الألف والنّون فنقول: إن بَقَى الألف فى التّصغير كما كان فلا يُخِلّ[٢] التّصغير بهما نحو: سُكَيْران عُثَيمان / فى: سكران وعُثْمان. ٧٠

وإن انقلب ياء كما تقول فى سلطان علمًا: سُلَيْطين، فإنّه يُخِلّ بهما.

ومعرفة ما تُقْلَب ألفه ممّا لا تُقْلب تتبيّن فى التّصريف فى باب التصغير، فعلى هذا التصغير يُخِلّ بالعَدْل عن وزن، وبالجَمْع مطلقًا، وبالألف والنّون، والوزن من وَجْهٍ دون وجْه، ولا يُخِلّ بالوصف والعلميّة والتأنيث والتّركيب والعُجْمة.

[جرّ الممنوع من الصّرف المقرون بأل، والمضاف بالكسرة]

(ص): «وجميع الباب باللام أو بالاضافة ينجرّ بالكسرة» أى[٣] كان بدونهما ينجرّ بالفتحة فصار بسببهما ينجرّ بالكسر».

---

(١) المراد: عدم تبعيته للموصوف.

(٢) فى ط: «فلا يحل» بالحاء، تحريف.

(٣) «أى»: سقطت من «ع».

(ش): أعلم أنّ من ذهب فى منع غير المنصرف الكسرَ إلى أنه لأجل تبعية التّنوين المحذوف لمنع الصّرف.

قال: لم يُحذف الكسرُ مع اللّام والإضافة، لأنه لم يُحْذف التّنوين معهما لمنع الصّرف حتى يتبعها الكسر، بل حُذفت[١]، لأنها لا تجامعهما، إذ التّنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مُشْعِرةٌ بعدم تمامه فتنافرا.

وأمّا تنافر اللّام والتّنوين فقد مر فى بيان نُونَى المثنّى والمجموع.

ويجوز أن يقال: لمّا عاقبت اللّام والإضافة التنّوين صارتا كالعوَض منه فكأنه ثابتٌ فلم يُحْذف الكسر.

ومن لم يقل بتبعيَّة الكسر للتنّوين قال: لم يُحذف الكسر[٢] مع اللّام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء فترجْح بهما جانب الاسميّة، فضعف شَبَهُ الفعل[٣]، [فكأنه ليس فيه علّتان من تسع، فدخله الكسر. فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفًا، وعلى الوجه الأول هو باق على حالة من عدم الانصراف] لاسبب[٤] فى الاسم. وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفًا أو باقيًا على عدم الانصراف؟ فى أول باب ما لا ينصرف.

ويرد على الثانى أن كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه بحرف جرّ ظاهر أو مقدّر من خواصّ الاسم أيضًا، ولا يعود الكسر، فالأولّ أوْلى[٥].



(١) التأنيث هنا. لأن التنوين نون ساكنة.

(٢) «الكسر» زيادة فى «ع».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع» و«ظ».

(٤) فى كل النسخ هكذا: «لاسبب» ولعله: «لا بسبب» بزيادة الباء.

(٥) وهو القول بالتبعيّة.

المرفوعات

(ص): المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة».

(ش): قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليها. والمنصوب فى الأصل فضلةٌ، لكنْ مشبهٌ[١] بها بعض العُمَد كاسم إن، وخبر كان وأخواتها، وخبر «ما» و«لا» والمجرور فى الأصل منصوب المحل كما تقّدم تحقيقه.

قوله: «هو ما اشتمل» ذكّر الضّمير مع رجوعه إلى المؤنث، أى المرفوعات نظراً إلى خبر الضمير أعنى «ما» لأن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقةُ المبتدأ له كمطابقته للمعود إليه.

ومثلُه قولُهم: «من كانت أُمَّك»[٢].

ويعنى باشتماله على عَلَم[٣] الفاعليّة: تضمّنه إياه بحيث يكون علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه.

ويعنى بعلم الفاعلية الضّمّ والألف والواو إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخر عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأوْلى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلَم العمدة، لأن الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل - كما بيّنا - بل هو أصل فى جميع العمد على ما تقرّر قَبْلُ.



(١) فى «ط»: «يشبه» بالياء.
(٢) اسم كانت ضمير مستتر وهو «هى» راجع إلى «من» الان الخبر وهو «أمك» مؤنث.
(٣) «العلَم» المقصود به العلامة.

الفاعل

(ص): «فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه».

(ش): قوله «فمنه الفاعل» أى ومما اشتمل على علم الفاعليّة، وقال بعد: ومنها المبتدأ والخبر حملاً على معنى «ما»/ وإنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سُمِّى الرفع علم الفاعليّة ـ وقد ذكرنا ما عليه. ٧١

قوله: «ما أسند إليه» قد عرفت فى حّد الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائى نحو: بعت، وهل ضرب زيد؟ ونحوه.

قوله: «أو شبهه» يعنى به اسْمَىْ الفاعل والمفعول، والصّفة المشبهّة، والمصدر، واسم الفعل.

ولم يقل: أو معناه، فيدخُل فيه الظرف، والجارّ والمجرور، والمرتفع بهما الضمير فى نحو: زيد قدامك، أو فى الدّار، أو الظاهر نحو زيدٌ أمامَك غلامُه لكون الرّافع فى الحقيقة عنده الفعل أو اسم الفاعل المقدّر خلافاً لمن قال: إنه الظْرف والجارّ ـ على ما يجىء فى باب المبتدأ.

قوله: «وقُدِّم عليه»[١] الضمير فيه للفعل أو شبهه وفى «عليه» لـ «ما».

واحترز بقوله: «وقدمّ عليه» من المبتدأ، لأن نحو: «زيد» فى قوله: زيد قام مسندٌ إليه «قام»، لأن قام خبر عنه، والمسند إليه هو المُخْبرَ عنه فى الحال أو الأصل ـ كما مرّ فى حدّ الكلام ـ فكلّ خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: [هو[٢] مسندٌ] إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسندُ إلى

(١) سقطت «عليه» من «ظ».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

المبتدأ، وكلّ خبر رافعٌ لغير ضمير المبتدأ فهو[١] مع مرفوعه مسندٌ إلى المبتدأ، وكلّ خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسندٌ إلى المبتدأ نحو: أنت زيد.

إنْ قيل: فالمبتدأ فى قولك: قائم زيدٌ يدخل فى حدّ الفاعل، لأن المسند قدّم عليه، قلت: هو مؤخر تقديرًا وتقديمه كلا تقديم.

قوله: «على جبهة قيامه به» أى قيام الفعل أو شبهه. والضّمير فى «به» لـ«ما» أى على طريقة قيامه به وشكله، سواءٌ كان قائمًا أو، لا، يقال: «عملتُ هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طَرْزه وطَريقته.

والجارّ فى قوله: «على جهة» متعلّق بأُسند أو صفة لمصدره أى إسنادًا على طريقة إسناد القيام.

ويعنى بتلك الجهة أن لا يغيّر صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل وأشباههما، وذلك أنّ طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو: ظَرُف زيد عدم التّغيير، فكلّ ما أسند الفعل إليه على هذا النّمط من الإسناد فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائمًا به على الحقيقة كالأمور النّسبية نحو: قَرُب وبَعُد زيد، وكذا الأفعال المتعدّية نحو، ضَرب وقَتل، لأن الضّرب نسبة بين الضّارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما، ووقوعه على الآخر.

وبقوله: «على جهة قيامه به» يُخرج مفعول ما لم يُسّم فاعُله، وهو عند عبدالقاهر[٢] والزّمخشرىّ فاعلٌ اصطلاحًا، فلا يحترزان عنه، ليدخل فى الحدّ.

وعند من حَدّ بهذا الحّد ليس بفاعل، وخلافهم لفظىّ راجع إلى أنه: هل[٣] يقال له فى اصطلاح النّحاة: فاعل أوْلا؟ وليس خلافًا معنويًا.

---

(١) فى «ع»: فهو مرفوع مسند» إلخ.

(٢) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى النّحوىّ أبوبكر، توفى سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين واربعمائة انظر البغية ٢/ ١٠٦.

(٣) فى ط: «أهل» تحريف.

وتمثيله بـ«زيد قائم أبوه»، لرَفْع شَبه الفعل للفاعل ليس نصًّا فيما قصد لاحتمال كون «قائم» خبراً مقدّمًا على (أبوه) ولو قال: أبواه لكان نصًّا.

والعامل في الفاعل المُسْنَد خلافًا لخلَف، فإنه قال: هو الإسناد. [وقد ذكرنا في حدّ العامل أنّ الموجد للإعراب انما هو المتكلم، لكن النحّويين جرت عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضى في المعرب، لا إلى المعنى المقتضى، كما قالوا في المضاف انه العامل لا الإضافة][1] وقد ذكرنا في حدّ الإعراب علة وجوب تقدِم الفعل على الفاعل.

[الأصل تقديم الفعل على الفاعل]

(ص): «والأصل أن يلي فعله، فلذلك جاز: ضرب غُلامه زيدٌ، وامتنع: ضرب غلامُه زيدًا».

(ش): قوله: يلي فعله، أي يكون بعده بلا فصل من قولهم: وليك الشيء، أي قرب منك.

قوله: «فلذلك جاز» أي جواز هذه المسألة مُعلّل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز ضرب غلامّه زيدٌ مع أن ما يرجع إليه الضّمير مؤخر عنه، لأن «زيد» فاعل. وأصله أن يلي/ الفعل فهو متقدّم على الضّمير تقديراً، وكذلك عدم جواز: ضرب غلامُه زيداً معلَّل بما ذكر، وذلك أن يقال: إنما لم يجز: ضرب غلامُه زيدًا، لأن «غلامُه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدّم على زيد[2] لفظًا وأصلاً، فيّكون الضّمير قبل الذّكر، ولا يجوز ذكْرُ ضمير مفسّره بعده إلاّ في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهمًا، ثَم مفسراً، ليكون أوقع في النفّس ـ كما يجيء. ٧٢

وليس هذا الغرض مقصوداً فيما نحن فيه، أو في الضّمير الذى يجيء مفسّره

(١) ما بين معقوفين سقط من «ط»، و«ظ» و«ع». صوابه من م، ك.
(٢) في «ط»: «زيدًا» تحريف إلاّ إذا قصد الحكاية.

فيما بعده منصوبًا على التّميز، لأنّ ذلك المنصوب لايجُاَء[1] به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضّمير، فلا يلبس بخلاف زيدًا فى مسألتنا فإن مجيئه لكونه[2] مفعولا لا لكونه للتمييز فقط.

وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء: الغرضُ من مجئيك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام.

وأما إذا جئت بعده بشيء: الغرض الأصليّ منه غير التّفسير كالمفعول ههنا فلا يَكْفى فى التّفسير، لأنه يُحْمل على ما هو المراد الأصليّ منه ويبقى الإبهام بحاله.

فمن ثَمَّ منع الفرّاء والكسائيّ فى باب التنّازع إعمال الثّانى إذا توجّه الأول إلى المتنازِع فيه بالفاعليّة ـ كما يجيء ـ خلافا للبصريّة.

وقد جوّز الأخفش وتبعه ابن جنّي نحو: ضرب غلامُه زيدًا، أيْ اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعلِ للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

٤٣ = جزي ربُّه عنّي عَدِيَّ بن حاتم ... جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ[3]

(١) فى «ط»: «لايجيء».

(٢) فى ط: «ليكون» مكان: «لكونه».

(٣) هو الشاهد الأربعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الأخفش وابن جنيّ قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل».

الجزاء: المكافأة، و«عن» للبدل.

جزاء العاويات: مصدر تشبيهى أى جزاء كجزاء الكلابِ العاويات، وهو الضرب والإهانة. قال البغدادى: وهذا ليس بشيء، وإنما أراد الكلاب التى تتداعى للسّفاد، يقال: عاوت الكلبة الكلاب فهى معاوية أى دعتهم للسفاد، وإنما العواء للسباع، والنباح للكلاب.

وقائل الشاهد: أبوالأسود الدّؤلى يهجوبه عدى بن حاتم. وانظر ديوان أبى الاسود / ١٦٢.

من شواهد شرح شذور الذهب ١٣٧، وأوضح المسالك رقم ٢٢٠، والهمع والدرر رقم ١٧٧، والعينى ٢/ ٤٨٧ وابن يعيش ١/ ٧٦، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٠٢ والخصائص ١/ ٢٩٤.

وبقوله:

لــمّا عصى أصحابُهُ مُصْعَبًا أدّى إليــه الكيــلَ صاعًا بصاعْ[١] =٤٤

ويجوز التأويل: برب الجزاء، وأصحاب العصيان.

وبقوله:

ألا ليت شعْرى هل يلومَنّ قومُه زهيرًا على ما جرّ من كُلِّ جانب[٢] =٤٥

والأوْلى تَجويرُ ما ذهبا إليه، لكن على قِلّة، ولـيس للبصريّة منعُه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا.

وكذا[٣] نقـول: يَحْسُن: أعـطيت درهَمـهَ زيدًا، لأن مرتبـة المفعول الأولّ قـبل الثّانى، وإن تأخّر عنه، لكونه فاعلاً معنـىً ـ كما يجىء فى باب مفعول ما لم يسمّ فاعله.

ويقلّ نحو: أعطيت صاحِبَه الدِّرهْمَ قِلّة: ضرب غلامُه زيدًا.

وكذا إذا كان للفاعل مفعول يتعدّى إليه الفعـل بنفسه فمرتبته أقدم ممّا يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ ظاهرًا نحـو: قتلتُ بأخيـه زيـدًا، أو مُقَدرًا نحـوَ: اخـترت قَوْمَـه زيدًا، أى مِن قومـه. فمِن ثَـمّةَ حَسُن رجـوعُ الضّمـير إلى المـتأخر عنـه فى المسألتين.

---

(١) هو الشاهد الحادى والأربعون فى الخزانة.

البغـدادى: «قال حفيد السـعد فى حاشية المطوّل: أفرد ضميـر «إليه» مع أنه راجع إلـى الأصحاب، قصداً إلى كل واحد منهم.

قوله: «صاعًا» قال الحفيد: هو في موضع الحال مثل بايَعْته يدًا بيد

والشاهد من قصيدة للسفاح بن بُكير بن معدان اليربوعىّ رثَى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة».

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون فى الخزانة.

البغدادى: قال فى الفتاوى إنما لم يجز هنا رجوع الـضمير إلى المصدر المدلول عليه وهو اللوم أو إلى الشاعر على سَـنَن الالتفات، لأن مقصود الشاعر قوم زهـير، فإن الذوق السليم يفهـم من هذا البيت تحريض أقربائه على لومه، ولومهم على ترك لومه».

والشاهد من شعر أبى جُنْدَب بن مُرّة القِرْدىّ نسـبة إلى قِرْد وهو بطن من هذيل. وانظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥١.

(٣) فى «ع»: «ولذا».

[وجوب تقديم الفاعل]

(ص): «وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متّصلاً أو وقع مفعوله بعد إلا، أو معناها وجب تقديمه».

(ش): هذا بيان لما يَعْرِض فيوجِبُ تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه.

قوله: «لفظًا» منصوب على التّمييز أى انتفى لفظ الإعراب لا تقديره.

قوله: «فيهما»، أى فى الفاعل والمفعول به الّذى دلّ عليه سياقُ الكلام، أى إذا انتفى الإعراب اللفظىّ فى الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء[1] القرينة الدّالّة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتّمييز بينهما أى الإعراب لمانع، والقرائن اللفظيّة والمعنويّة التى قد توجد فى بعض المواضع دالّة على تعيين أحدهما مع الآخر ـ كما يجىء ـ فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلىّ.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظّاهر فى تابع أحدهما أو كلَيْهما نحو: ضرب موسى عيسى الظّريف، واتصّال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضَرَبتْ موسى حُبْلى، أو اتصال ضمير الثّانى بالأول نحو: ضرب فتاه موسى، ونحوه.

٧٣ والمعنويّة نحو: اكل / الكمّثرى موسى. واستخلف المرتضى[2] المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، ونحو ذلك.

وكذا إن كان الفاعل ضميراً متّصلاً وجب تقديمُه على المفعول سواءٌ كان المفعول اسمًا ظاهراً كضربت زيدًا، أو مضمراً منفصلاً كما: ضربت إلاّ إيّاك، أو مضمراً متّصلاً كـ «ضربتك»، لئلا يصير المتّصل منفصلاً.

---

(١) كلمة: «انتفاء» سقطت من «ع».

(٢) المرتضى: هو علىّ كرّم الله وجهه كما تنص عليه عقيدة الشيعة. وهذا يدلّ على تشيع الرّضى.

فإن قيل: ففى المثال الذّى أوردته أخيرًا، أعنى «ضربتك» صار الّذى هو ضميرٌ متّصل منفصلاً عن عامله[١].

قلت: لّما كان التّاء فاعلاً وضميرًا متّصلاً، وكلا الأمرين مُوجبٌ للاتصال بالعامل صاربهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لاَم ضرْبت[٢] بخلاف ضَربَك، وذلك أنهم لا يُجيزون توالى أربع حَركات فى كلمة واحدة، فلّما صار هذا المُركّب كالكلمة الواحَدة عاملوه معاملَتها فصار ضمير المفعول فى «ضربتك» كأنه اتّصل بالعامل.

أمّا لو تقدّم المفعول على الفاعل مع اتّصالهما لكان الفاعل المتّصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجُزء من عامله، لأنّ المفعول، وإن كان من حيث كونُه ضميرًا متّصلاً كالجزء لكنّه من حيثُ كونُه مفعولاً فَضلةٌ.

قوله: «أو وقع مفعوله بعد إلاّ» أى مفعول الفاعل نحو قولك: ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمرًا.

وينبغى أن تعرف أوّلاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصًا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقّدم من الفاعليّة أو المفعوليّة أو الحاليّة أو غير ذلك محصورًا في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعانى باقيًا على الاحتمال لم يدخله الخُصوص ولا العُموم، كما إذا قلت مثلاً: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا فضاربيّة زيد محصورة فى عمرو، أى ليس ضاربًا لأحد إلا لعمرو، وأمّا مضروبيّة عمرو[٣] فعلى الاحتمال أى يجوز أن يكون مضروبًا لغير زيد أيضًا، وبالعكس لو قلت: ما ضرب عمرًا إلاّ زيدٌ، مضروبيّة عَمْرو مقصورةٌ على زيد، أى لم يضربه إلاّ زيد[٤]، وضاربّية زيد باقية على الاحتمال، أى يصحّ أن يكون ضاربًا لغير عمرو أيضًا.

---

(١) «عن عامله» سقط من «ع».

(٢) أى لام الفعل.

(٣) فى ط: مضروبية عمرًا، تحريف إلا إذا قصد الحكاية.

(٤) فى «ع» «هو» مكان: «زيد».

وكذا فى نحو: ما جاء زيدٌ إلاّ راكباً، يجوز أن تكون حالةُ الرّكوب لغير زيدٍ أيضًا، بخلاف ما جاء راكبًا إلاّ زيد.

فإذا تقرّر هذا تبيّن أن ضاربيّة[١] زيد فى قولك ما ضرب زيدُ إلا عمراً مقصورة على عمرو، ومضروبيّة عمرو على الاحتمال.

فلو قدّمت عمراً على زيد، فإما أن تُقدّمه عليه من دون إلاّ نحو: ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ، وفيه انعكاس المعنى، إذْ تصير المضروبية خاصةً، والضاربيّة باقيةً على الاحتمال، فلا يجوز.

وإمّا أن تقدّمه عليه مع إلا نحو: ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ فعند هذا نقول: إن أردت «أن عمرًا» و«زيد»[٢] مستثنيان معًا، والمراد: ما ضرب أحدًا أحدٌ إلاّ عمراً زيدٌ اختل أيضًا، لأن مضروبية عمر وفى أصل المسألة، أعنى فى: ما ضَرَبَ زيدٌ إلاّ عمرًا كانت على الاحتمال.

وبالتّقدير المذكور الآن صارت[٣] مضروبيّته مختّصةً بزيد، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلاّ إنما يكون فى الفاعل إئا ذكرت مفعولاً خاصًا نحو: ما ضربنى إلاّ زيد، وكذا يكون فى المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصًا نحو: ما ضربت إلاّ زيداً، أمّا إذا لم تذكرهما أو ذكرتَهُما عامّيْن فليس فيما بعد إلاَّ إلاّ الاحتمال المذكور فاعلاً كان أو مفعولاً نحو: ما ضرب إلاّ زيدٌ، وما ضرب أحدًا[٤] / إلاّ زيدٌ فى الفاعل وما ضرب إلاّ زيدًا، وما ضرب أحدٌ إلا زيدًا فى المفعول. وكذا[٥] إذا ٧٤

(١) فى «ط» و«ظ»: «ضرب» مكان: ضاربيّة».

(٢) فى «ط» و«ظ» : «زيدا» بالنصب على العطف، وفى النسخ الأخرى: «زيدٌ» بالرفع على الحكاية من المثال المذكور.

(٣) فى «ع»، «ظ»، «ك» بعد قوله: الآن: زيادة وهى: «لاضارب إلا زيد، ولا مضروب إلا عمرو، فصار ضاربيّة هذا مقصورة على هذا ومضروبية هنا مقصورة على هذا، هذا بل صارت إلخ وما بين معقوفين سقط من «ع» ومن «ظ» والساقط أربعة عشر سطراً.

(٤) فى «ط» «أحدٌ» بالرفع.

(٥) فى «ك» «فإذا» مكان: «وكذا» .

ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامّين نحو: ماضرب أحدٌ أحدًا إلاّ زيدٌ عمرًا، أوقدرتهما عامّين ولم تَذْكرهما نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا [أى أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا][(١)] بقى المستثنيان غير محتملين.

وإنَما كان كذا إذْ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شىء يتعلّق به الفاعلُ المستثنىْ، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شىء يتعلق به المفعول[(٢)] المستثنى، كما كان حين ذكرتهما خاصين، فيكون فى: ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ المضربويّة المطلقة مقصورة على عمرو، والضّاربيّة المطلقة مقصورة على زيد، وتختصّ مضروبية عمرو بزيد، وهو عكس المعنى].

هذا، مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقًا عند الأكثرين لضعْف أداة الاستثناء، إذْ الأصل فيه إلاّ، وهى حرفٌ فلا يُستثنى بها شيئان، لا علَى وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول فى البدل: ما سَخا أحدٌ بشىء الا عمرٌو بدرهم، ولا تقول فى غير البدل: ماسخا أحدٌ بشىء إلاّ عمرًا الدينار.

ويجوز مطلقًا عند جماعة.

وبعضهُم فصّلوا، فقالوا: إنْ كان المستثنى منهما مذكورَيْن، والمستشنيان بدلين منهما[(٣)] جاز نحو: ما ضرب أحدًا أحدًا إلاّ زيدٌ عمرًا، وذلك لأن الاسمين بكونهما بدَلَيْن مما قبل إلاّ كأنهما واقعان موقع ما أُبْدِ لا منهما، أى كأنّهما وقعا قبل «إلاّ»، وليسا بمستثنيين، فكأنك قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، ومثل هذا عند الأولين: بدل[(٤)] ومعمول عامل مضمر من جنس الأول، لابدلأن، والتقدير: ماضرب أحدُ أحدًا إلاّ زيدٌ ضرب عمرًا.

وإن كان المستثنى منهما مقدَّرين نحو: ما ضرب إلاّ زيد عمرًا، أو كأن احدهما مذكورًا دون الآخر نحو: ما ضرب القومَ إلاّ بعضُهم بعضًا، أو كلاهما مذكورَيْن،

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٢) فى «ط»: «المفعو بسقوط اللام تحريف ظاهر.

(٣) فى «ع»: «مما قبل إلاّ» مكان: «منهما».

(٤) الأوّلان: هما البدل، ومعمول العامل المضمر.

لكن المستثنَيَيْن لم يبدلا منهما نحو: ما ضرب أحدٌ بشيء إلاّ زيدًا، أو إلاّ زيدٌ السّوط لم يَجُز، لأن المستثنيَيْن إذًا ليسا كالواقعين قبل إلاّ وهى تضعُف عن استثناء شيئين إلاّ على الوجه المذكور.

فإن استدلّ مَنْ أجاز مطلقًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ الرَّأْىِ﴾[١] فإنه لم يَذْكُر المستثنى منهما، والتقدير: ما نراك اتّبعك أحدٌ فى حالة إلاّ أراذلنا فى بادى الرّأى، أى بلا روّية، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدّر أى اتبعوا فى بادي الرّأى، أو بأن الظّرف يكفيه رائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره.

وإن أردت فى أصل المسألة أعنى: ما ضرب إلاَّ عمرًا زيدٌ: أنّ «زيد» مقدّم معنى، وليس بمستثنى، وأن المراد: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شَيْئَين بأداة «إلاّ» إلاّ أنّ أكثر النّحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعد المستثنى بها إلاّ أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما جاءنى الا زيدًا أحدٌ، أو تابعًا للمستثنى نحو: ما جاءنى إلاّ زيدٌ الظريفُ، أو معمولاً لغير العامل فى المستثنى نحو قولك: «رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكًا».

وذلك أن ما بعد إلاّ من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأنّ قولك: ما جاءنى إلاّ زيدٌ بمعنى: ما جاءنى غير زيد، وجاءنى زيد فاختصر الكلام، وجُعلتْ الجُملتان واحدة، فالأوْلى أن لا يتوغّل المعمول فى الحيزّ الأجنبىّ عن عامله، أمّا المستثنى فإنه على طرف[٢] ذلك الحيّز غير متوغل فيه.

وإنما جاز وقوع المستثنى منه، وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلّق بهما من وجْه، فكأنه وكلّ واحدٍ منهما كالشىء الواحد.

---

(١) هود / ٢٧.

(٢) فى «ع» «طريق» مكان «طرف»، تحريف.

٧٥ وأمّا نحو «ضاحكـا» فليس فى الحيّز الأجنبيّ / من عـامله، إذْ قولك: «إذ لم يَبْق إلا الموت» معمول «رأيتك» و«ضاحكا» معمولُه الآخر.

فإذا ثبـت هذا، فإنْ وقَع مـعمولٌ آخر لما قبل إلاّ بعـد المستثنى غير الـثلاثة(١) المذكورة، إمّا مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلاّ فى الشعر كقوله:

كأنْ لم يَمُت حيٌّ سِواكَ ولم تَقُمْ على أحدٍ إلاّ عَلَيْك النّوائـــحُ(٢) =٤٦

وكقوله:

لا أَشْتَهِـي ياقـــومِ إلاّ كارهــًا بابَ الأمير ولادفاعَ الحاجب(٣) =٤٧

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأوّل أى: قامت النّوائح، وأشتهى باب الأمير كارهًا(٤).

والكسائى جوّز مطلقًا عمل ما قبل إلاّ فيما بعد المستثنى بها سواءٌ كان العملُ رفعًا أو نصبًا صريحًا كان النّصب كما ذكرنا أوّلاً كما فى قولك: ما مررت(٥) إلاّ راكبًا بزيد فى الشّعر، وفى غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع.

---

(١) فى ط: «غير ثلاثة المذكورة» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والأربعون فى الخزانة.
البغـدادى على أنه إذا وقع مرفـوع بعد المستثـنى فى الشعر أضـمروا له عاملاً من جـنسه الأول، أى: قامت النوائح.
والشاهد من قصيدة مذكورة فى الحماسة لأشجع السلميّ.
وانظر: شـرح الحماسة للمـرزوقى ٨٥٦ ـ ٨٦٠، وأمالى القـالى ٢/ ١١٨، وزهر الآداب / ٧٩٤، والعقد الفريد ٢/ ٢٨٧.

(٣) هو الشاهد الرابع والأربعون فى الخزانة.
البغدادى: «على أن باب الأمير منصوب بلا اشتهى مقدرًا.
قال أمين الدين الطبرسى فى شرح الحماسة: «كارها» حال.
ويقول: لا أعـلق شهوتى بـورود باب الأمير ومدافعـة الحاجب الا على كُـره» والحال هنا ليـست من «أشتهى» لأنه لايكون كارها للشيء مُشْتهيًا له فى حال، ولكنه حال من فعل مقدّر، وهو: لا آتيه إلا كارها».
والشاهـد من ابيات ثلاثة مـذكورة فى الحماسة لـموسى بن جابر الحـنفى. وانظر حماسـة المرزوقى / ٣٦٣.

(٤) انظر التعليق رقم ٣ فى جعل «كارهًا» حال من اشتهى لأن فيه تناقضًا.

(٥) فى «ع»: «مررت» بدون «ما»، تحريف.

وابن الأنبارى جوّز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النّصب.

فتبيّن لك على هذا: أن ما قبل إلاّ لايعمل فيما بعد المستثنى على الأصح، سواء كان ذلك أيضًا مستثنى أوْ، لا، كما مضى - فلا يجوز فى: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا: ما ضرب إلاّ عمرًا زيد.

وإنما قلت فى أول بيان المسألة: «معمولاً خاصًا» لأنّه إذا كان المعمول عامًا نحو: ما ضربَ أحدٌ إلاّ زيدًا فلا يقال: إن مضروبّية زيد باقيةٌ على الاحتمال، لأنّه لم يَبْق بعد «أحد» شىءٌ يمكن أن يضرب زيدًا، كما كان فى: ماضرب زيدٌ إلاّ عمرًا أمكن أن يضرب عمرًا غيرُ زيد أيضًا.

قوله: «أو معناها» يعنى ما فى «إنّما» من معنى الحَصْر، وذلك أن المشهور عند النّحاة والأصوليّين: أن معنى إنّما ضرب زيدٌ عمرًا: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا، فإن قدّمت المفعول على هذا انعكس الحصر - كما ذكرناه فى: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا.

وقد خالف بعض الأصوليين فى إفادته الحصر استدلالاً لا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنّيات»(١)، و«إنّما الولاء للمُعْتِق»(٢).

وأجيب بأن المراد فى الخَبَريْن بالتأكيد، فكأنه: ليس عملٌ إلاّ بالنّية، وليس الولاء إلاّ بالعِتْق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا صلاة لجار المسجد إلاّ فى المسجد».

[وجوب تأخير الفاعل]

(ص): «وإذا اتّصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها، أو اتصل مفعوله، وهو غير متُّصل وجب تأخيره».

---

(١) ذكره البخاريّ فى باب «بدء الوحى».

(٢) ذكره البخارى فى «باب الصلاة» بلفظ: «فإنّما الولاء لمن أعتق».

ومسلم باللفظ نفسه. انظر رقم ١٣٩٨٦ مسلسل الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم.

(**ش**): بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل، أى تأخير الفاعل عن المفعول.

قوله: «أتْصل به» أى بالفاعل ضمير مفعول، أى ضمير راجع إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: ضرب زيدًا غلامُه، إذ لو قدّمته لكان إضمارًا قبل الذّكر لفظًا وأصلاً ـ كما مرّ ـ وينبغى أن يجوز عند ألا خفش وابن جنّى ـ كما تقدم.

وكذا الحُكم لو اتّصل ضمير المفعول بصلة الفاعل، أو صفته نحو: ضرب زيدًا الذى ضرب غلامَهُ، وأكرم هنْدًا رجلٌ ضربها.

هكذا قيل.

ولو قيل: بجواز أكرم رجلٌ هندًا ضربها جاز، لأن الفصل بين الوصْف والموصوف بالأجنبى غير ممتنع، بخلاف الصّلة والموصول، إذْ الاتّصال الذى بين الأوّلَيْن أقلّ مما بين الأخيرَيْن.

قوله: «أو وقع بعد إلاّ»، أى وقع الفاعل نحو: ما ضرب عمرًا إلاّ زيدٌ. أو ما فى[1] معناها نحو: إنّما ضرب عمرًا زيدٌ.

وإنّما وجب تأخير الفاعل ههنا،لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى:ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، فإنّ مضروبية ما قبل إلاّ محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدّمت الفاعل بلا «إلاّ» انعكس المعنى، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور.

[جواز حذف الفعل ووجوبه]

(**ص**): وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا فى مثل: «زيد» لمنْ قال: من قام، و

٧٦ * ليبك يزيدُ ضارعٌ لخصُومة *

ووجوبا فى مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]

(١) «أو ما فى» سقط من ط، تحريف.

(٢) التوبة / ٦.

وقد يحذفان معًا مثل «نعم» لمن قال: أقام زيد؟

(ش): قوله: «لقيام قرينة جوازًا»، لا يحذف شىء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا.

قوله: «زيد لمَن قال: من قام»، الظاهر أن زيدًا مبتدأ لافاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤالَ أوْلى، ومنْ ثَمّ قالوا فى جواب ماذا إذا كان ذا بمعنى الذى: أنه رفع، لأن السّؤال بجملة اسميّة بخلاف ما إذا كان ذا زائدًا فإنّ الأوْلى نصب الجواب ـ كما يجىء فى باب الموصولات.

وأيضًا فالسؤال عن القائم، لا عن الفعل. والأهّم تقديم المسئول عنه، فالأوْلى أن يقدر: زيد قام.

بلى قولهم: «إلاّ حظيّةٌ فلا أليّة»[١] برفع «حَظيّة» من باب حذف الفعل بلا خلاف أى إنْ لا يتفق لك حَظيّة من النسّاء فأنا لاَ أليّة أى غير مُقصّرة فيما تحظى به النّسوان عند أزواجهن من الَخدمة والتّصنّع.

وروى النّصب[٢] فيهما على تقدير إن لا أكن حَظيّةً فلا أكون ألية.

قوله:

٤٨= * ليُبكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ *[٣]

هذا أيضًا من جنس الأوّل، أى مما القرينة فيه السؤال إلاّ أن السؤال أيضًا ههنا مقدّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنىّ للمفعول، لأنه يَلْتبس الفاعلُ إذًا على السامع

---

(١) فى اللسان: «حطى» معناه: «إلاّ تكن ممنّ يَحْظَى عنده فإنّى غير ألّية.
تقول: إن أخطأتك الحُظْوَة فيما تطلب فلا تألُ أن تتودّد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد. وأصله فى المرأة تصلَفُ عند زوجها، يقال: صَلفت المرأة إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها فهى صَلفة، وبابه طرب.

(٢) فىَ اللسان: «قال سيبويه: «ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن، إلاّ نصبًا، إذا جعلت الحطيّة على التفسير الأول».

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون فى الخزانة.
البغدادى: «على أن الفعل المسند إلى «ضارع» حذف جوازًا أى يبكيه ضارع، وهذا على رواية: ليُبْك بالبناء للمفعول، ويزيد نائب فاعل. وأما على روايته بالبناء للفاعل، ففا عله «ضارع»، و«يَزيد» مفعوله، ولا حذف ولا شاهد. =

فيسأل عنه، فكأنه لما قال: لُبيك يزيد، سأل سائل مَنْ يَبْكيه؟ فقيل: ضارع أى يبكيه ضارعٌ. والسّؤال فى الأول مصرّح به، والبيت للحارث(١) بن نهيك، وعجزه:

* ومُخْتَبطٌ مما تُطيح الطّوائحُ *

يقال: بكَيْتُه أى بكيْتُ عليه بحذف حرف الجر، لكثرة الاستعمال، وليس بقياس ـ كما يجىء فى باب المتعدّى(٢) وغير المتعدّى من قسم الأفعال.

والضّارع: الذليل من قولهم ضَرُع ضَراعة.

قوله: «لخصومة» متعلّق بضارعُ وإن لم يعتمد على شىء، لأن الجارّ والمجرور يكتفى برائحة الفعل، أى يبكيه من يضرع ويذلّ لأجل الخصومة، فإن «يزيد كان ملجأ وظهراً للأذلاّء والضعفاء.

والمُخْتَبط: الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: اختبطنى فلانٌ. وأصله من خبطْتُ الشّجرة: إذا ضرْبتها بالعصا، ليسقط ورقُها. ممّا تطيح: أى تذهب وتهلك.

والطوائح بمعنى المُطيحات، يقال طوّحَتْهُ الطّوائح وأطاحته الطوائح، أى ذهبت به، ورمت به ولا يقال: المطوّحات ولا المُطيحات.

= الضارع: الذليل من قولهم: ضَرَع ضراعةً، ودورد فى لغة من باب تَعِب. ويقال أيضاً ضرُع كشرُف.

واللام فى «لخضومة» لام التعليل. وتكملة البيت:

* ومُختبط ممّا تطيح الطّوائح *

والمختبط: الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة.

والطوائح: جمع على غير قياس لأن فعله رباعى، يقال: أطاحته الطوائح وطوّحته فقياس، الجمع أن يكون المطيحات والمطاوح.

والشاهد من مرثيّة لنهشل بن حرّى كما حقق البغدادى.

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٥، ١٨٣، والإيضاح للفارسى / ٧٤، والعينى ٢/ ٤٥٤ وانين يعيش ١/ ٨٠، والهمع والدرر رقم ٦٣٢، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة / ١٠٦، والأشمونى ٢/ ٤٩.

(١) البغدادى فى الخزانة - ذكر أنّ أن الأصح أن البيت لنهشل بن حرّى وليس للحارث بن نهنك.

(٢) فى ط: «المعتدى» مكان «المتعدّى» تحريف.

وهو إمّا على حذف الزوائد مثل أوْرَس[١] فهو وارِس، وأعشب فهو عاشِب، أو على النّسب مثل ماء دافِق أى ذو دَفْق.

يقال، طاح يطوح مثل قال يقول، وطاح يَطِيح وهو واوى من باب فَعِل يفعِل بكسر العين فيهما عند الخليل.

وقوله: «مما تطيح» متعلّق بمختبط أى يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله و«ما» مصدريّة.

أو بيبكى المقدّر أى يبكى لأجل إهلاك المنايا يزيد.

ويجوز أن تكون «ما» بمعنى التّى أى لأجل خلال الكرم التى طوّحتها الطوائح.

وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية، يُورد الماضى بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب نحو: لقيت الأسد فأضربُه فأقتُله.

قوله: «ووجوبًا» فى مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢] إنما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسِّر نحو: «استجارك» الظّاهر، لأن الغرض بالإتيان بهذا الظّاهر تفسير المقدرّ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسِّر، لأن الإبهام المُحْوِج إلى التفّسير إنما كان لأجل التقّدير ومع الإظهار لا ابهام.

والغرض من الإبهام ثم التّفسير إحداث وَقْع فى النفّوس لذلك المُبْهم، لأن ٧٧ النفوس / تتشوقّ إذا سمعت المُبهم إلى العلْم المقصود منه، وأيضًا فى ذكر الشيء مرتّين مُبْهمًا ثم مفسرّاً توكيدٌ ليس فى ذكره مرة.

وإنّما لم يَحكُم بكون «أحد» مبتدأ و«استجارك» خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشّرط بالفعليّة.

---

(١) الشريف: الورس: نبت أصفر يكون باليمن، تقول منه. أورس المكان، وأورس الرمس أى اصفرّ ورقة بعد الإدراك فهو وارس، ولا يقال: مورس، وهو من النوادر.

(٢) التوبة / ٦.

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً فمثالنا على مذهبه إذًا ليس من قبيل ما نحن فيه.

ويبطل ما نسب إليه بِوجوب النّصب في: إنْ زيدًا ضربتُ إلاّ على ما أجاز بعض الكوفيّين من نحو:

= ٤٩ * لا تجْزعي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُه *[١]

ومع ذلك ما أوّلوه إلاّ باضمار فعل رافع لمنفس، أي إن أُهلِك منفسٌ، وهو مع ذلك مردود على - ما يجيء الكلام عليه بعد.

وجميع ما ذكرنا من الوفاق[٢] والخلاف يطّرد في نحو: «لو ذاتُ سِوار لَطَمتْني»[٣]، وهلاّ زيد قام، أعني كلَّ حرف لا يليه إلاّ الفعل.

ومفسّر الفعل المقدّر إما فعلٌ صريح - كما مرّ - أو حرفٌ يُؤدّي معنى الفعل مثل «أنّ الموضوعة للثّبوت والتحقّق فهي إذًا دالّة على ثَبَتَ، وتحقّقَ، والتزم أن يكون خبرُها فعلاً[٤] - كما يجيء في قِسْم الحروف - ليكون «أنّ» مشعرًا بمعنى الفعل المقَدر، وخبرها في صورة ذلك الفعل، أعني الفعل الماضي، فيكونان معًا

---

(١) هو الشاهد السادس والأربعون في الخزانة.
غامةُ:

* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي *

البغدادي: على أن الكوفيّين أضمروا فعلاً واقعًا «لمنفس»، أي إن هلك منفس أو أهْلك منفس.
والشاهد هو آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته علىَ لومها فيه.
وذكر السيّوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ١٥١ بتحقيقي: أن أبا علي الفارسي ذكر في البغداديات «أن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير، وأن الجزم الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إنّ أي إن أهلكت منفسًا إن أهلكته.
من شواهد: سيبويه ١/ ٦٧، والمقتضب ٢/ ٢٤، وابن الشجريّ ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٢/ ٣٨، والمغني رقم ٣٠١، ٧٥٢، والعيني ٢/ ٣٣٥، والأشموني ٢/ ٧٥.

(٢) في «ط» من «الوقاف» مكان «الوفاق»، تحريف.

(٣) انظر المثل في: كتاب: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام/ ٢٦٨ ومعناه: لو كان هذا الذي لطمني ندًا لي، وكان له شرف وقدر احتملته، ولكنه ليس بكفء فهو أشدَّ عليّ.

(٤) في ط: أن يكون خبرها فعل» برفع: «فعل»، تحريف.

كالفعل الصريح المُفسِّر(١) وذلك بعد «لو» خاصة نحوُ قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾(٢) أى، لو ثبت وتَحقَق أن الله هدانى، فأنّ مع ما فى حيزّه فاعلُ ذلك المقّدر.

قوله: «يحذفان معًا مثل نعم»، أى يحذف الفعل والفاعل. أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلاّ عند الكسائى ـ كما يجىء فى التنازع.

وانما حُكم بعد نَعَم بحذف الفعل والفاعل معًا، لأن «نَعَمْ» حرف لا يفيد معناها الإفرادى أيَضًا إلاّ بانضمامه إلى غيره كما سبق فى حدّ الاسم، وههنا أفاد المعنى الكلامى فلا بُدّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدّقه لفظة «نَعَم»، وذلك الكلام فى مثالنا جملة «فعليّة»، فيقدّر بعد نَعَم جملة فعليّة.

وإذا كان السؤال بجملة اسميّة كان المقدّر بعد نعم اسمية يقال: أزيد قائم؟ فتقول: نَعَم، أى نعم زيد قائمْ وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز، لا واجب ولذا قال: وقد يحذفان.

[الفاعل فى مجال التنازع]

(ص): وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، فقد يكون فى الفاعليّة مثل: ضربنى وأكرمنى زيدٌ، وفى المفعولية مثل: ضربت واكرمت زيدًا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين».

(ش): أعلم أنّه لو قال :الفعلان فصاعداً أو شبهُهُما ليشمل اسْمَ الفاعل والمفعول، والصّفة المشبّهة نحو: أنا قاتلٌ وضاربٌ زيداً، وليشمل أيضًا أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً لكان أعمّ، لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أولّ المتعدّدات وهو الاثنان.

قوله: «ظاهراً بعدهما» إنما قال ذلك، لأنّ بعض المُضْمرات لا يصحّ تنازعهُ، وذلك لأنّ المُضْمر المتنازّع لا يخلو من أن يكون متّصلاً أو منفصلاً، ويستحيل

(١) كلمة: المفسّر» سقطت من «ع».

(٢) الزمر / ٥٧.

التنـازع فى المضمر المتّـصل بالعامل الأخـير مرفوعًا ومـنصوبًا، لأنّ التنـازع إنّما يكـون حيث يُمـكن أن يَعْـمل فى المتـنازع فيـه ـ وهو فى مـكانه ـ كلٌّ واحـد من المتـنازعين لـو خَلاّهُ الآخر. والعـامل الأوّل يستـحيل عـملُه فى المُـضْمر المتّـصل بالعـامل الأخير، لأن المتّـصل يجب اتصالـه بعامله، أو بمـا هو كجُزئه ولا يـتّصل بعامل آخر.

وأمّا المنفصل فـإنْ كان مرفوعًا نحو: ما ضَربَ وما أَكْـرَم إلاّ أنا. وكذا الظّاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلاّ زيد فلا يجوز / أن يكون أيضًا من باب التنازع عـلى الوجه الذى التزمه الـبصريّون، وهو أن الأوّل إذا توجّه إلـى المتنازع بالفاعليّة، أَلْغَيْتَهُ فلابد أن يكون فى العامل المُلغى ضميرٌ موافقٌ للمتنازِعَ. ٧٨

[سواء كان الملغـىّ هو الأول أو الثانى](١) فإذا(٢) كان الملغىّ هـهنا هو الأول، وأضمرت فيه ضميـراً مطابقًا للمتنازع، فإن كان بـدون إلاّ صار هكذا: ما ضربْتُ وما أكـرم إلاّ أنا، ومـا قام أى هو أعـنى زيـدًا، وما قـعد إلاّ زيد، فـيكـون إلاّ أنا مستثنى من المتعدّد المقدّر فى: ما أكرم. وكذا(٣) إلاّ زيد مستثنى من المتعدّد المقدر فى: ما قعد، ولا يـجوز أن يكونا مستثـنَيَيْن من: ما ضربتُ وما قـام لأنه لا متعدّد فيهما لا ظاهراً ولا مقدّرا، فيصير الضّرب والقـيام منفيَّيْن عن المتنازع بعد ما كانا مُثْبَتَيْن له. وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار فى الملغّى.

وإن كان الإضمار فى الملغىّ مع إلاّقـلت فى الأول: ما ضرب إلاّ أنا، وما أكرم إلاّ أنا، إذْ لا يمكن اتّصالُ الضّمير مع الفصل بإلاّ، فلا يكون من باب التنازع، لأن

---

(١) فى «ط» فقط بعـد قوله: «ضمير موافق للـمتنازع» وردت عبارة: «وان لم يجز أن يـكون منه» إذ لو كان الملغى».

وفى النسخ الأخرى بعد قولـه، ضمير موافق للمتنازع» وردت العبارة التالـية: «سواء كان الملغىّ هو الأول أو الثانى، فـإذا كان المغلىّ هاهنـا هو الأول إلخ وفى «ع» بعد قولـه موافق للمتنـازع» سقطت العبارة السابقة إلى قوله «فإن كان بدون إلاّ صار» إلخ.

(٢) فى «ك» «إذا» مكان: «فإذا».

(٣) «وكذا» سقطت من «ط».

الملغّى فى باب التنـازع إمّا أن يكون خاليًا من العمَل فى المتنـازع، وفى نائبه أعنى الضمير: كضربت وأكرمنى زيد. وكذا، ضرب وأكرمَتْ هندٌ عند الكسائى(١)، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع أعنى الضّمير فى نحو: ضربا وأكرمت الزّيدين، ليظهر كونُه مُلْـغىً، وكونُ الآخر هو المُعْمَـل، ولا يظهر فى «إلاّ أنا» الذى بـعد ما ضرب نيابة عن «إلاّ أنا» الذى بـعد ما أكرم، كما ظهرت فى ألف ضربا نـيابةً عن الزّيدين فى قولـك: ضربا وأكرمت الزّيـدين، فلا يظهـرُ كَوْنُ ما ضرب مُلغـىً، وكونُ ما أكرم مُعْمَلاً، إذْ لكل منهما من الفاعل مثلُ للآخر على السواء.

وكان يجب أن تـقول فى الثانى: ما قـام إلاّ هو وما قعد إلاّ زيد، ولا يسـتعمل مثلُه فى كلامهم، بل المُسْتعمل ما قام وما قعد إلاّ زيد.

ويجوز أن يكون هذا من بـاب التنازع عند الكسائىّ، ويكون الـفاعلُ محذوفًا من الأوّل مع إعماله للثانى كما هو مذهبه ـ على ما يجىء.

ويلزم البصريّن أيضًا فى هذا المقام متابـعةُ الكسائىّ فى مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنـا فى أن هذا من بـاب الحَذْف، لا الإضمار، لأنـهم(٢) حذفوا الفـاعل مع إلاّ لدلالة الثانى عليه، لأنه هو.

وكلّ ما ذكـرنا على إعـمال الأّول فى المنفـصل المرفوع يجـئ مثله فـى إعمال الثّانى فيه.

وإنْ كان المتنازع فيه منفصلاً منصـوبًآ نحو ما ضربت وما أكرمت إلاّ إيّاك جاز أن يكون من باب التنّازع، ويكون قد حـذفْتَ المفعول مع إلاّ من الأوّل مع إعمال الثّانـى، أو من الثانى مع إعـمال الأّول، إذ المفعول يـجوز حذفُهُ بخلاف الـفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحلّ نحو: قمت وقعدت بك.

---

(١) على معنى حذف الفاعل من ضرب، وعدم إضماره فى الفعل الثانى أكرم.

(٢) فى «ع» «فإنهم».

فعلى هذا يجوز التّنازع فى المضمر المنفصل[١] والمجرور، ولا سيمّا إذا تقدّم ذلك الضمير على العامَلَيْن نحو: إياك ضربتُ وأكرمُت.

فقول المصنّف: [«ظاهراً غير وارد مورده»[٢]]. وكذا قوله: «بعدهما» لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان فى ما هو قبلهما إذا كان منصوبًا نحو زيدًا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياكّ ضربت وأكرمت.

قوله: «فقد يكون الفاعلية»[٣] أى يكون التَنازع.

أعلم أن العاملين فى التّنازع على ضربَيْن، إذ هما إما متّفقان أو مختلفان.

والمتّفقان على ثلاثة أضرب: لأنهما إما أن[٤] يتّفقا فى التنازع فى الفاعليّة حَسْبُ، نحو: ضربنى وأكرمنى زيدٌ[٥] أو فى المفعوليّة حَسْبُ، نحو: ضربْتُ وأكرمت زيدًا، أو فى الفاعليّة والمفعولية معًا، نحو: ضرب وأكرم زيدٌ عمرًا.

٧٩ ولم يذكر / المصنّف هذا الثالث، لأنه يتبيّن بالقسمين الأوَّلْين، لأنهما إذا تنازعا فى الفاعليّة والمفعولية معًا فقد تنازعا فى الفاعليّة وتنازعًا أيضًا فى المفعوليّة.

والمختلفان على ضَرَبْين: لأنه إمّا أن يطلب الأول الفاعليّة والثانى المفعوليّة، نحو: ضربنى وأكرمت زيدًا أو بالعكس نحو: ضربْتُ وأكرمنى زيدٌ.

فقوله: «مختلفين» حالٌ من الفعْلين، لأن معنى قوله: فقد يكون أى التنازع، فقد يتنازعان أى فقد يتنازع الفعلاَن فى الفاعليّة والمفعولية مختلفين.

واحترز بقوله: «مختلفين» عن القسم الثّالث من أقسام المتّفقَيْن، لأنهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعليّة والمفعوليّة أيضًا، لكن مُتّفقِين فى التنّازع، وإنما احترز

---

(١) وهو المنصوب والمجرور.
(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».
(٣) «فى الفاعلية» سقط من «ع».
(٤) فى «ط»: «إما يتفقا» تحريف. صوابه من المخطوطات والأسلوب.
(٥) فى «ط»: «زيدًا» «بالنصب» تحريف، صوابه من المخطوطات، وسياق الكلام.

عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا تَبيّن من القسمين الأَوّلَيْن حتى لا يتكرّر بعض الأقسام.

[الخلافات بين البصريين والكوفيّين في الاختيار]

(ص): ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول».

(ش): أي البصريون يقولون: المختار إعمال الثانى مع تجويز إعمال الأوّل أيضًا وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني.

وإنما اختار البصريّون إعمال الثّاني، لأنه أقرب الطّالبَيْن إلى المطلوب، فالأوْلى أن يَسْتبدّ به دون الأبعد، وأيضًا لو أعملت الأوّل فى العطف فى نحو: قام وقعد زيد لفَصلْتَ بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بَقِيَتْ منه بَقيّة، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تجيء هذه العلّة فى غير العطف نحو: جاءنى لأكْرِمَهُ زيدٌ، وكاد يخرُج زيد.

وقال الكوفيّون: إعمال الأوَل أولي، لأنه أوّل الطّالبَيْن، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثّانى. ولاشَكّ مع الاستقراء أن إعمال الثّانى أكثر فى كلامهم.

قوله: «الأول» أى إعمال الأول.

[ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): فإن أعملت الثانى أضمرت الفاعل فى الأوّل على وَفْق الظّاهر دون الحَذْف خلافًا للكسائى، وجاز خلافًا للفراء مثل: [ضربني وضربت زيدًا[١]]، وحذفت المفعول إن استغنْيت عنه وإلاّ أظهرت».

(ش): هذا بيان أنه إذا أعملت الثانى على ما هو اختيار البصريّين فكيف يكون حال الأول؟

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

فقال: الأول إذًا إما أن يطلب المتنازع للفاعليّة أو للمفعوليّة، فإن كان الأول نحو: ضربنى وأكرمت زيداً فالبصريّون يُضْمرون فى الأول فاعلاً مطابقًا للاسم المتنازع فى الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث، فتقول: ضربنى وأكرمت زيدًا، ضربانى وأكرمت الزّيدَين، ضربونى وأكرمت الزّيدين، ضربتنى وأكرمت هندًا، ضربتانى وأكرمت الهِنْدَيْن، ضربننى وأكرمت الهِنْدات.

والكسائى يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذّكر ـ كما ذكرنا قبل ـ فحاله كما قيل:

فَكُنْت كالسّاعي إلى مثْعَبٍ مُوائلاً مِنْ سَبَل الراعد[1] =٥٠

وذلك، لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذِّكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسّره فى الجملة، وإنْ لم يجيء لمحض التّفسير كما جاء فى نحو: رُبَّهُ رجلاً فهو يقول: ضربنى وأكرمت زيداً أو الزّيْدَيْن، أو الزَّيْدِين، أو هنداً أو الهِنْدَيْن أو الهندات.

ونقل المصنّف عن الفرّاء مَنْع[2] هذه المسألة أى إعمال الثّانى إذا طلبَ الأوّل للفاعليّة، وقال: إنهُ يُوجِب إعمال الأول فى مثل هذا.

والنّقل الصّحيح عن الفرّاء فى مثل هذا: أن الثانى إنْ طلب أيضًا الفاعليّة[3]

---

(١) البغداديّ «على أن الكسائى وقع فى أشنع مما فرّ منه من حذف الفاعل مضمرًا، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر فى نحو : ضربانى وضربت الزيدين، مع أن الإضمار قبل الذكر قد ورد ، وحذف الفاعل فى غير المسائل المحصورة لم يرد.

والساعى : الذاهب ، والمَثْعب: هو واحد مثاعب الحياض، والثّعب بالتحريك: سيل الماء فى الوادي، والموائل: اسم فاعل من واءل فيه على وزن فاعَل أى طلب النجاة وهرب، والسّبَل: المطر، والراعد. سحاب ذو رعد.

يقول: أنا فى التجائى إليه كالهارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب، وفى القاموس: «وزب»: وزب الماءُ يزبُ وزُوبًا: مال، ومنه الميزاب، أو هو فارس معرّب.

والشاهد منسوب إلى سعيد بن حسّان، وهو الشاهد السابع والأربعون فى الخزانة .

عن شواهد شرح الشافية/ ١١١ .

(٢) فى «ط» «مع» تحريف. (٣) فى «ط» «للفاعليّة» بحرف الجرّ.

نحو: ضَرَب وأكرم زيدٌ جاز أن تُعْمل العامـلين فى المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلَيْن، لكن اجتماعُ المؤثِّريـن التّامَّيْن على أثر واحد مدلولٌ/ على فساده ٨٠ فى الأصول، وهم يُجْرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية.

وقال : جاز أن تـأتى بفاعل الأول ضـميراً بعد المتنازع نحـو: ضربنى وأكرمنى زيدٌ هو ، جئْتَ بالمنفصل لتعذّر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذّكر.

وإنْ طلب الثانى المفعولية[١] مع طلب الفعل[٢] الأولّ له لأجل الفاعـلية نحو ضربنى وأكرمت زيداً هو تعيّن عنده الإتيان بالضّمير بعد المتنازع، كما رأيت.

كُلّ هذا حـذراً مِمّا لزم البصـريّين والكسائـى من الإضمار قبل الـذكر وحذف الفاعل.

قوله: «وحَـذْفت المفعـول إن اسْتغنيـت عنه وإلاّ أظهـرت»، يعنى إذا أعـملْت الثّانى وطلب الأول المفعوليّة[٣] فالواجب حذف المفعول .

وافق البصريّون ههنا الكسائـيّ فى حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيـضاً كان الوجـه للزوم الإضمـار قبل الذّكـر إلاّ أنه تعذّر، لأن الـفاعل لا يُحذف، وفى المفعول هـذا المانع مرتفعٌ، لأنّه فضلة يحذف فى الـسَّعة، فكيف مع مثل هذا المُحْوِج، أعنى الإضمار قبل الذكر؟.

قوله : «إن استَغْنَـيْت عنه»، فى مثل : ضربت وأكرمنى زيـدٌ، لا تقول : ضربتهُ وأكرمنى زيدٌ.

وقال المالكي: يجوز ذلك على قِلّة.

قوله: «وإلاّ أظهرت» يعنى إن لـم تستغـن عن المفعول أظْهرت ذلك لكونه أحَدَ مفعـولَيْ باب علمـت، مع ذكر الآخر، فإنـه لا يجوز حذفـه على ما هو المـشهور عندهـم، وذلك لكون مضـمون المفعولَيْـن هو المفعول الحـقيقي، لأن المعـلوم فى

(١) فى «ط» «للمفعولين» بحرف الجرّ.

(٢) فى «ع» : «مع طلب الأول الفاعلية» مكان «مع طلب الفعل الأوّل له لأجل الفاعليّة».

(٣) فى «ط» للمفعولين».

قولك : علمت زيداً قائمًا مصدر المفعول الثّانى مضافًا إلى الأوّل، أيْ : علمتُ قيام زيد بخلاف مفعولَيْ أعطيت، فإنّ كُلّ واحد منهما مفعولٌ به، إذْ «زيد» فى قولك: «أعطيت زيدًا درْهمًا»: مُعْطىً، وكذلك الدّرهم. ولا يجوز أيضًا إضماره لكونه إضماراً قبل الذّكر فى المفعول، لا فى الفاعل، فلم يَبْقَ بعد تعذّر الحذْف والإضمار إلاّ الإظهار.

واعترض على هذا بأنه يجوز فى السّعة ـ وإنْ كان قليلاً ـ حذفُ أحد مفعولَيْ باب «علمت» عند قيام القرينةْ لأنّ كل واحدٍ منهما فى الظّاهر منصوبَ برأسه ظاهر فى المفعوليّة كمفعولَيْ أعطيت.

وقد جاء ذلك فى القرآن والشّعر، قال اللّه تعالى : ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[١] أى بُخْلَهم هو خيرًا فحذف أولهما، وقال الشاعر :

لا تَخَلْنا على غَراتكَ إنّا طالما قد وشى بنا الأعداء[٢] = ٥١

أى لا تَخَلْنا أذلاّء[٣] فحذف ثانيهما.

سلّمنا أنه امتنع الحذف، لِمَ امتنع الإضمار نحو: حَسِبْتِيه وحَسِبْتُ زيدًا قائمًا؟

---

(١) آل عمران / ١٨٠.

(٢) البغدادي: «على أن بعضهم جوّز فى السّعة حذف أحد مفعولَى باب علمت للقرينة مستدلاً بهذا البيت أى لا تخلنا أذلاء، وهو الشاهد الثامن والأربعون فى الخزانة. والغراة بالفتح والقصر : اسم بمعنى الإغراء ، ويقال :أغَريته به إغراءً فأُغْرى به بالبناء للمفعول. وهذا الشاهد من المعلقة المشهورة لابن حِلّزة - وفى رواية ابن الأنبارى : «غرائك» بالهمزة .

لا تخلنا على غرائك إنا قبلُ ما قد وشى بنا الأعداء

انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / ٤٥٤. واستدل بهذا الشاهد أبو زيد الأنصارى على أنه يقال : أغريت فلاناً بصاحبه إغراء، وروايته على غراتك بالتاء لا على غرائك، ورواية: غراتك نتفق مع رواية الرضى: انظر نوادر أبى زيد / ٥١٧.

(٣) قال البغداديّ: الأولى هالكين أو جازعين والقرينة البيت الذى بعده:

فبقينا على الشّناءه تنميـــــ ـــنا حـــدودُ وعــزّة قعساءُ

أى فبقينا على بغض الأعداء لنا ولم يضرنا بغضهم. وتنمينا : ترفعنا.

قوله: «لكونه إضماراً قبل الذّكر فى المفعول».

قلنا: إن جاز الحذف فى هذا المفعول فاحْذِف، وإن لم يَجُز فهو كالفاعل فَلْيَجُز فيه أيضًا الإضمارُ قبل الذّكر لمشاركته الفاعل فى علّة جواز الإضمار قبل الذّكر وهى امتناعُ جوازِ حذفه.

سَلّمْنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذّكر فى مُطْلق المفعول لِمَ لا يجوز إضماره بعد الذّكر؟ كما هو مذهب الفراء في: ضربنى وأكرمت زيداً هو ؟ فيقول ههنا : حَسِبنى وحَسِبْت زيدًا قائمًا إيّاه كما ذكر السّيرافى هذا.

والحقّ أن يقال فى هذا الأخير : إنّ الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ قبيحٌ ولا سّيما إذا صارا فى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقيّا لعلمت وبابه.

[ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): «وإن أعملت الأوّلَ أضمرت الفاعل فى الثّاني، والمفعول على المختار إلاّ أن يمنع مانع، فيظهر».

(ش): «هذا بيان أنه إذا أعملت الأوّل على ما هو المختار عند الكوفيينُ[1] فكيف يكون حال الثّاني؟ فقال: لا يخلو إمّا أن يطلُبَهُ / للفاعلية أو للمفعولية، ٨١ فتقول فى الأول: ضربت وضربنى زيدًا ، وضربت وضربانى الزيّدين، وضربت وضربونى الزَّيْدين، وضربت وضربتنى هندًا[2] وضربتانى الهندَيْن، وضربت وضربتنى الهنداتِ، تُضْمر الفاعلَ الثّانى على وَفْق الظّاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضماراً قبل الذّكر، لكون المتنازع من حيث كونُه معمولاً للأوّل مقدّمًا على العامل الثانى تقديراً وإن كان مؤخّرًا لفظًا .

قوله: «والمفعول على المختار» أى وأضمرت المفعول أيضا فى الثّانى كالفاعل

(١) فى «ط» «عند الكوفيون« تحريف ظاهر.
(٢) فى ع : «هند » بالرفع تحريفّ.

على الـوجْه المختارفيـكونُ ضميراً بـارزًا، ولا تحذفه نحـو: ضربنى وضربـتُه زيدٌ، ويجوز حذفَه أيضاً لكونه فضلة.

أما اختيار الإضمار فـلأن الثانى أقرب الطّالبين، فالأوْلى إذا لم يَـحْظ بمطلوبه مع الإمكان أن يُشْغل بما يقومُ مقام المطلـوب، ويخلفه، حتّى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذى حقّه ألاّ يعمل مع وجود الأقرب، وحتّى لا يظنّ بسبب عدم تأثيره فيه مع القُرْب أنه ليس مطلوبه وأنه موجّهٌ[1] إلى غيره.

فلما اتّفق البـصريّون والكوفّيون فى مثل هذه المسألـة أعنى عند إعمال الأوّل وطلب الثانى للـمفعول على أن[2] المختار إضـمار المفعول فـى الثّانى كـان خلوّ الثّـانى عن الضّـمير فـى قوله تعـالي: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[3] وقوله تـعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[4] دليلاً للبـصريّة على أن المختار إعمـال الثّاني، وإلاّ كان أفصح الكلام أى الـقرآن على غير المختار، أى حذف المفعول مـن الثّانى عند إعمال الأول.

قولـه: «إلاّ أن يمنع مـانع من الإضـمار[5]، فيظهر»[6]، وذلـك إذا كان ذلـك المفعول أحد مفعوليْ باب «علمت» ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول فى الإفراد أو التثّنية أو الجمع أو التّذكير أو التأنيث نحو : «حَسِبَنى وحَسِبْتُهما منطلقَيْن الزّيدان منطلقًا.

قال المصنّف: لم يَجُز[7] حذف «مُنْطَلـقَيْن» لكونه ثانى مفـعول حسبت، ولا إضماره، لأنّك لـو أضمرته مثنّـى ليطابقَ المفـعول الأوّل، إذْ هما مبتـدأ وخبر فى

(١) فى «ط» : «موجبة» مكان «موجّه» تحريف.

(٢) كلمة «أن» سقطت من «ع»

(٣) الحاقة / ١٩.

(٤) الكهف / ٩٦.

(٥) «من الإضمار» سقط من «ط» و«ع».

(٦) بعد «فيظهر » زادت «ط» كلمتى : «على المختار».

(٧) فى «ع» «لا يجوز».

الأصل، وتطابقهما فى الإفراد والتّثنيـة والجمع، والتّذكير والتأنيث واجبٌ لخالف المعود إليه، وهو «منطلقًا» ولو أضمرته مفردًا ليطابق المرجوع إليه لخالَف المفعول الأول، فلمّا امتنع الحذف والإضمار وجب إظهارهُ هذا كلامُه .

والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعولَيْ «حسبت» قد سبق.

ولو سُلّم لـه لم يُسلَّم وجوب المـطابقة بين الضّمـير والمعود إليه إذا لـم تُلْبس المخالفةُ بينهما قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾[1] وقبله : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءً﴾[2] والضّمير للأولاد.

فالإضمار قد يأتـى على المعنى المقصود فيـجوز : «حَسِبنى وحَسِبْتُهـما إيّاهما الزّيدان منطلقًا، وإن كان المعود إليه مفردًا مراعاةً للمسند إليه.

وكذا تقول: حَسِبت وحسبانـى إيّاه الزيدين قائمـين، وحسبتُ وحسبـتنى إيّاه هندًا قائمة ، وحسبتَنى إيّاه هَندًا قائمة، وحسبتنى وحسبتها إيّاها هند قائماً .

وفى كُلّ هذا القبحُ حـاصلٌ لفصل الأجنبى بين العامل والمعـمول، وفى بعضها بين المبتدأ والخبر فى الأصل

[شاهد ليس من التنازع]

(ص): قوله: «وقول امرئ القيس»

* كفاني ولـم أطلب قليل من المال*

ليس منه لفساد المعنى.

(ش): هذا جواب عن استدلال الكوفيّة بـهذا البيت فى كـون إعمال الأوّل هو المختار، وذلك أنـهم قالوا : الشّاعـر فصيح، وقد أعمـل الأوّل بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره.

وأيضاً لو أعمل الثانـى لـم يلزمه محذورٌ ، إذ كان[3] يكون الفاعل مضمرًا فى

---

(١) النساء / ١١ فى «ط» فإن كانت «بالفاء» تحريف.

(٢) النساء / ١١

(٣) سقطت «كان» من «ع»

«كفاني» فاختار إعمال الأوّل مع أنه لزمه شيءٌ غير مختار / بالاتفاق، وهو حذف المفعول من الثّاني - كما مر- وفيه دليلٌ على أن إعمال الأوّل مختار عند الفصحاء، إذ العاقل لا يختار أحدَ الأمرين مع لزوم مشقة مكروه له[1] في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحُسْن على الآخر. ٨٢

وأجاب البصريّة بأنّ هذا الاستدلال إنما يصحّ إذا كان هذا البيت من باب التّنازع، وليس منه لفساد المعنى.

وبيانُه مبنيّ على مقدّمة، وهي أنّ «لو» تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مُثْبَتَيْن أو مَنْفيين، فإن كانا مُثْبَتَيْن وجب انتفاؤهما نحو: لو كان لي مال لَحَجَجْتُ، فالحجّ ووجودُ المال منفيّان، وإن كانا منفيّين وجب ثبوتهما، لأن نفي النفي إثبات، نحو: لو لم تزرني لم أكرمك، فالزيارة والإكرام مُثْبتان.

وإن كان أحدهما مثبتًا دون الآخر وجب ثبوت المنفيّ، وانتفاء المُثْبت نحو: لو لم تشتمني أكرمتك، ولو شتمتني لم أُكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت. لو كان من باب التنازع، فنقول : أوله

* فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة*[2] ٥٢ـ

وقوله : [أن[3] ما أسعى لأدنى معيشة شرطً لَوْ، أي لو ثبت أن سَعْيي لأدنى معيشة] فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشةٍ أي أنّ طلبي لقليل من المال.

(١) كلمة «له» سقطت من «ع»

(٢)هو الشاهد التاسع والأربعون في الخزانة.

البغدادي : «على أنه ليس من التنازع» وقد بيّنه الشارح المحقق، وأصله من إيضاح ابن الحاجب، وقد تكلم عليه ابن هشام في مغني اللبيب في «لو» وفي الأشياء التي تحتاج إلى رابط من الباب الرابع، وبتحقيق لا مزيد علي.

وهو من شواهد :سيبويه ١/ ٤١ ، والخصائص ٢/ ٣٨٧، وابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح شذور الذهب / ٢٠٢، والمغني رقم ٤٥٩ - ٤٨٣ - ٨٩٨ ، والعيني ٣/ ٣٥ والهمع والدرر رقم ١٥٢٦، والأشموني ٢/ ٩٨، ٤/ ٤٠.

والشاهد لامرئ القيس ، ديوانه / ١٨٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وقوله : «كفاني» جزاء «لو»، وقوله : «لم أطلب قليل من المال» عطف عليه، فيكون حُكُمه حُكْمَ الجواب، فيكون عدمُ طلب قليلٍ من المال منتفيًا أى ثبت أنّ طلبى لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الأول، فيكون تناقضاً فيفسد المعنى.

فإن قال الكوفى : إن التّناقض إنما جاء لجعلك «الواو» فى «ولم أطلب» للعطف، ونحن نقول : إن الواو للحال.

فالجواب: أنّك تكون إذن مستشهداً بما يحتمل العطف الرّاجحِ، والحالَ المرجوحَ، إذ واو العطف أكثرُ من واو الحال، والاستشهاد ينبغى أن يكون بالرّاجح أو بما هو نص فى المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السوّاء ، فكيف إذاً كان غير المقصود راجحًا والمقصود مَرْجوحًا ؟

فإن قلت: فإلام توجَه قوله: ولم «أطلب» إذا لم يكن مُوجَّهًا إلى قليل» ؟

قلنا: قيل إلى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد:

ولكما أسعي لِمَجْد مؤثل   وقد يُدْرِكُ المجْدَ المؤثل أمثالى

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقلّ ما يعاش به من المال لكنت أكتفى بذاك، لأنّه قد حصل لى ذلك، ولم أكن أطلب المجد .

والأظهر أن مفعول « لم أطلب» محذوف نَسْيًا كما فى قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ ويَبْصُطُ﴾[1] أى له القَبْض، وله البَسْط.

وكذا ههنا معنى البيت: لو كان سعيي لقليل من المال لمنعنى ما وجدْتُه منه عن السّعي، ولم يكن منّى طلبٌ مع ذلك الوجدان ، بل كنت أستقرُّ وأطمئنُّ ولكنى

(١) البقرة / ٢٤٥.

أسعى لتحـصيل مَجْدٍ مُوثّل، أى مؤصّل، مُدَّخـرٌ لنفسى ولعقبى يَرْجِـع إليه عند التّفاخر.

وأعلَم أنه قد يتنازع الفعلان المتعدِّيان إلـى ثلاثة خلافاً للجَرْمى نحو : أعلمْتُ وأعَلْمنى زيـدٌ عمراً قائماً علىَ إعمـال الثّانى ، وحذف مفاعيـل الأول، وأعلمنى وأعلمَته إيّاه زيَدُ عمراً قائمًا على إعمال الأوّل ، وإضمار مفاعيل الثاني.

والأوْلى أن يقال: أعلمته ذلك قصْداً للاختـصار، إذ مفعول علمت فى الحقيقة - كما ذكرنا- هـو مضمون الفعْليْن، فـيكون ذلك إشارة إليه، وإنما مـنعه الجَرْمى لعدم السّماع.

وكذا يتنازع فعْلا تعجُّب خلافًا لبعضهم نظرًا إلى قلّة تصّرف فعل التعجب[1]، تقول : ما أحْـسَنَ وما أكْرمَ زيداً على إعـمال الثّاني، وحذف مـفعول الأوّل، وما أحسن وما أكرمه[2] زيدًا عل إعمال الأوّل.



(١) فى ط: «فعل تعجب «بدون» أل».

(٢) «وما أكرمه» سقط من «ط».

[نائب الفاعل]

(ص): «قوله» مفعول مالم يُسَمّ فاعله، هو(١) كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه. وشرطه إن تغير صيغة الفعل إلى فُعل ويُفْعَلُ [ولا يقع(٢) المفعول الثّانى من باب علمت، ولا الثّالث من باب أعلمتُ. والمفعول له، والمفعول معه كذلك.

وإذا وُجد المفعول به تعيّن له، تقول: ضُرِب زيد يَوْمَ الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً فى داره، فتعيّن «زيد» فإن لم يكن فالجميع سواءٌ، والأول من باب أعطيت أوْلى من الثانى»].

(ش): قوله: «مفعولُ ما لم يُسَمّ فاعلُه» أى مفعول الفعل الذّى لم يُسّم فاعلُه، وقولهم: فْعلُ مالم يُسمّ فاعلُه أى فعل المفعول الذى لمُ يسمّ فاعلهُ، أضيف الفعل إلى المفعول، لأنه صِيغَ له.

قوله: «إلى فُعل ويُفْعل»، أى إلى فُعِل ويُفعَل ونظائرهُما مّما يُضَمّ أوله فى الماضى ويُكسر ما قبل آخره حتى يَعُمّ نحو: أُفعِل وافتُعِل واستُفعِل وُفعِّل وفُوعل وفُعْلِل.. وتُفُعْلِل وأمثالها.

ويضمً أوله فى المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعمّ يُفْتعل ويُسْتفعَل ويُفعْلَل وأمثالها، لكنه اُقتُصِر على الثّلاثّى لكونه أصلاً للربّاعيّ وذى الزِّيادة.

قوله: «ولا يقع المفعول الثّانى من باب عَلِمْت ولا الثّالث من باب أَعْلَمْتُ».

أعلم أنّ الثّالث من باب أعْلَمْتُ هو الثّانى من باب عَلِمتْ، ـ كما يجئ فى بابه ـ والّذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأولّ، إذ مَعنى أعلمت زيداً عمراً فاضلاً: صيّرت زيداً يعلم عمراً فاضلاً، والثانى(٣) والثالث

(١) = «هو» سقطت من «ط».
(٢) = ما بين معقوفين سقط من ع.
(٣) «والثانى» سقطظ من ط.

مفعولاَ عَلِمْت، فكلّ ما ثبت للمفعول الثّانى من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت.

فنقول: إذا كان ثانى مفعولَيْ علمت ظرفاً غير متصرّف أو جارًا ومجروراً أو جملة نحو: علمت زيداً عندك أو أبوه منطلق، أو فى الدّار لم يقم مقام الفاعل، إذْ معنى الظّرف الذى لا يتصرّف لزومُ نصبه على الظرفّية أو انجراره بمن نحو: من قبلك، والجارّ لاينوب مع المفعول به الصّريح - كما يجئ - والجملة كما لا تقع فاعلاً لا تقع موقعه أيضًا.

بلى، إذا كانت محكّيةً جاز قيامهُا مقامَه لكونها بمعنى المفرد، أى اللّفظ نحو ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾[١] أى قيل هذا القول وهذا اللفّظ.

وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعلُه وهى فى الحقيقة مؤوّلة بالاسم الذى تضّمنته كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٣] أى تبينّ لكم فعلُنا بهم، وأو لم يَهْدِ لهم إهلاكنُا، فيصحّ نحو: بيِّن لكم كيف فعلنا[٤].

وما أجازه الكسائيّ والفرآء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجَعل مقام الفاعل نحو كِين يقام، وجُعِل يُفعل فبعيد لوجهين:

أحدهما: أن هذين الفعلَيْن من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلاّ مع كونه منوياًّ، فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد أيضاً عن الفاعل نحو كِين قائم، وقد أجازه الفرآء دون الكسائيّ.

والثانى: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيّة أوُ مؤولةً بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيام.

---

(١) هود/ ٤٤.

(٢) إبراهيم/ ٤٥.

(٣) السجدة/ ٢٦.

(٤) فى «ع» زيادة «بهم» بعد «فعلنا».

والمتقدّمون منعوا من قيام ثانى مفعولَى علمت مطلقاً مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسندٌ أسْند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسندٌ إليه صار فى حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز.

وفيما قالوا نَظَرٌ، لأن كَونَ الشّئ مسنداً إلى شئ، ومسنداً إليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضرّ، كما فى قولنا: أعجبنى ضَربُ زيد عمرًا، فاعجبنى مسند / إلى ضرْب، وضرْب مسند إلى زيد، ولو كان لفظٌ مسنداً إلى شئ أسند أى ذلك الشّئ إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشّئ مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام فى قولك: فَرَس غُلام زيد.

٨٤

وأمّا المتأخّرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة، وأولّ المفعولين معرفة نحو: ظنّ زيداً قائم، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر فى الأصل.

والذّى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللّبس مرتفع مع إلزام كُلّ من المفعولين مركزَهُ، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعد ما كان مبتدأ، فلا يجوز فى نحو: علمت زيداً أباك مع اللّبس تقديم الثّانى على الأوّل، وهذا كما قلنا فى نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، وكذا فى نحو أعلمتك زيداً أباك، فإذ الزم كلّ واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو فى مكانه.

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلى الفعل بلا فصل بل معناه: أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول: عُلم زيداً أبوك، والمرفوع ثانى المفعولين، وأُعْلمكَ زيداً أبوك المرفوع ثالث المفاعيل.

وكَذا يجب حفْظُ المراتب فى باب أعطيت إذا التبست مخالفتهُ نحو: أعطيت زيداً أخاك، فإن لم يلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾[1]. هذا الذى قلنا من حيثُ القياس، ولا شك أن السّماع

(١) الجاثية/ ٢٣.

لم يـأت إلا بقيام أول مفـعولَيْ علمت، لكـون مـرتبته بعـد الفاعــل بلا فصـل «والجار أحقّ بصَقبه»(١).

وكذا لم يُسْمع إلاّ قيام أولّ مفاعيل أعلمت، كقوله:

٥٣_ * نُبِّئْتُ عمراً غَيْرَ شَاكِرِ نعْمَتِي *(٢)

لأنه فى الحقـيقة فاعل عَلِم، إذ مـعنى أُعْلِم زيدٌ عمـراً منطلقًا: علـم زيُد عمراً منطلقًا.

وقيام ثانى مفاعيل أعلمت مقام الفاعـل أوْلى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولَى عَلِـمْتُ أولى، فنقول: أُعلمكَ زيَدٌ أباك(٣)، ولا يلبس مع لزوم كلٍّ مركزه.

قوله: «والمفعول له والمفعول معه كذلك».

إنما لا يقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابـه ينبغى أن يكون مثله فى كونه من ضروريّات الفـعل من حيثُ المعنى، وإن جـاز ألاّ يُذكر لفظًا، كما أن الـفاعل من ضروريّات الفعل.

ولا شك أن الـفعل لابـدّ له من مصـدر، إذ هو جزؤه، وكـذا لابُدّ له مـن زمان ومكان يقع فيهما.

ولابد للمتعدّى مـن مفعول به يقع عليه، وكذا المجرور مفعـول به لكن بواسطة

---

(١) فى القاموس: «صقب»: «الجارأحق بصقبه» أي بما يليه ويقرب منه.

(٢) عجزه:

* والكفر مَخْبَثَةٌ لنفس المُنْعِم *

البغدادى: «عـلى أن أعلم وآخواتهـا مما يتعدى إلى ثلاثـة مَفاعيل إذا بنـيت للمفعـول، لا ينوب عن الفاعل إلا المفعول الأول، وضمـير المتكلم هو المفعول الأول، «وعمراً» هو المفـعول الثانى و«غير» هو المفعول الثالث، وأصلهما المبتدأ والخبر.

والشاهد من معلقة عنترة بين شداد العبسى.

وهو الشاهد الخمسون فى الخزانة.

(٣): فى «ط» «زيداً» بالنصب، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

حرف الجرّ، ولهذا كان كلّ مجرور وليس من ضروريّات الفعْل لم يَقُم مقام الفاعل كالمجرور بلام التّعليل نحو: جئتك للسّمْن، فلا يقال: جِيء للسمن، إذ رُبّ فعلٍ بلا غرض لكونه عبثًا، فمِنْ ثَمّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل.

وإنّما لم يقم المفعول معه مقامه، إذ هو مصاحب ورُبّ فعل يُفْعَل بلا مصاحب، مع أن معه الواو التى أصلها العطف، وهى دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يُعرف كونه مفعولاً معه.

وكذا التّمييز والمستثنى ليسا من ضروريّاته.

وأجاز الكسائيّ نيابة التمييز لكونه فى الأصل فاعلاً، فقال فى طاب زيد نفسًا: طِيبت نفسُ زيدٍ.

وأمّا الحال فإنّها وإن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النّيابة عن الفاعل الذى لابُدُ لكُلّ فعل منه.

قوله: «وإذا وُجِد المفعول به تعيّن له»(١) أى للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشَدّ منه لسائر المنصوبات.

هذا مذهب البصريين.

٨٥ وأمّا الكوفيّون ووافقهم بعض/ المتاخّرين: فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أوْلى، لا أنهٌ واجب استدلالا بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ﴾(٢) بالنصب، ويقول الشّاعر:

٥٤= وَلَوْ ولَدَتْ قُفَيرة جِرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبّ بذلك الجرْوِ الكلابَا(٣)

(١) بعد قوله: «تعين له» زيادة فى «ع» ليست فى النسخ الآخرى وهى: «تقول: ضُرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرَباً شديداً فى داره، فتعين زيد وإن لم يكن فى الجميع سواء، والأول من باب أعطيت أولى من الثانى».

(٢) الفرقان/ ٣٢. وقد قرأ بها ابن كثير. انظر اتحاف فضلاء البشر/ ٣٣٩، ومعجم القراءات قراءة رقم ٦٠١٧.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون «فى الخزانه»: =

وأمثاله:

ومنع الجُزوليّ نيابة المنصوب لسقوط الجارّ مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى:

٥٥= * أمـــــرتُك الخيــــــر*[(١)]

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدّمهما على المفعول به، ووصفهما، والشّرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظًا به.

وقد أجاز سيبويه إضمار المعهود فيقال لمن ينتظر القعود: قد قُعِد، أو الخروج: قد خُرِج بناءً على قرينة التّوقّع، أى قُعِد القعود المتوقّع.

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو: قولك: قمتُ فاستُحْسِن، أى استُحسن قيامي.

ويشترط فى المفعول المطلق أيضًا ألاّ يكونَ لمجردّ التوكيد، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله فى إفادة مالمُ يفِدْه الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرا معًا كلامًا. فلو قلت: ضُرِب ضَرْبٌ لم يجزْ، لأن «ضُرِب» مستغنٍ بدلالته

= البغدادى: «على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح».

= وقفيرة: اسم أمّ الفرزدق.

والشاهد من قصيدة لجرير يهجوبها الفرزدق.

من شواهد: الخصائص ١/ ٣٩٧، الحجة لابن خالويه، ٢٥٠ طبعة ثانية، وابن الشجرى، ٢/ ٢١٥، وابن يعيش ٧/ ٧٥، والهمع والدرر رقم ٦٣٩.

(١) قطعة من بيت وهو الشاهد الثاني والخمسون فى الخزانة، والبيت بتمامه:

أمرْتك الخير فافعل ما أُمْرتَ به ... فقد تركتك ذامال وذانَشَب

البغدادى: «على أن الجزولى منع نيابَة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار وأصله: أمرتك بالخبر، لأن أمر يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد وهو الكاف. وبحرف الجرّ إلى أمر». وقد نسب الشاهد إلى عمرو بن سعد يكرب.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والخصائص ٣/ ٢٤٧، وابن يعيش ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، وشرح شذور الذهب ٣٣١، والعينى ٣/ ٢٢٦، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠، والتصريح ١/ ٣٩٤.

علـى ضَرْبِ من قـولك: ضَرْبٌ، بـل يقال: ضُـرِب ضربةٌ أو الـضّرْبُ الفـلاني، ولذلك قال المصنف: ضربًا شديدًا، وكذا تُشترط الفائدةُ المتجدّدة فى كُلّ ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضُرِب شئ، وجُلس مكانٌ أو زمانٌ أو فى موضع، لأن هذه الأشياء معلومةٌ من الفعل ولا فائدة متجَّددة فى ذكرها.

ويشترط فى الظّرف النّائب أن يكون مُتَصرِّفًا ملفوظًا به، وقد أجاز بعضهم فى غيرا المتُصَرّف نحُو: قُعد عندك، وليس بوجْه. وأجاز بعضُهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو: أنت فى الدّار ضُرِب أي: ضُرِب فيها.

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾(١)، «عـنه» مـرفوع المحـلّ: (مسئولاً) المقدّر المفسرّ بـ«مسئولاً»، الظاهر كما فـى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٢) لكن لـيس فى «مسـئولاً» المفسِّر ضـمير كمـا كان فى استجارك المفسّر، وذلك لأصالة الفعل فى رَفْـع المسند إليه، فلا يجـوز خلوّه منه بخلاف اسْمَيْ الفاعل والمفعول.

والأكثرون على أنه إذا فُقـد المفـعـول به تساوت البواقى فى النّيابة ولمَ يُفضُل بعضُهـا بعضًا، ورجّـح بعـضهم الجارَّ والمجرور منهـا، لأنه مفعول به لكـن بواسطة حَرْف. ورجّح بـعضُهم الظّـرفين والمصدر، لأنهـا مفاعيـل بلا واسطة، وبعـضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر.

والأولى أن يـقال: كُـلّ ما كان أدخـل فى عنـاية المـتكّلـم، واهتمـامه بـذكره، وتخصيص الفعل به فهو أوْلى بالنيابة وذلك إذن اختياره.

قوله: «مـن باب أعطيت»، أى ممّا لـه مفعولان أوّلهـما ليس بمبتـدأ، وإنما كان أوْلى لأن فيه معـنى الفاعليّه دون الثـاني، ففى أعطيت زيدًا درهـمًا و«زيد» عاط، أى آخذ والدّرهم معطوّ، وفى كسوت عمرًا اجبّـة «عمروٌ» مُكْتس، والجُبّة مُكْتَساةً، وكذا فى غيره.



(١) الإسراء/ ٣٦. (٢) التوبة/ ٦.

[المبتدأ والخبر]

(ص): «ومنها المبتدأ والخبر، فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسندًا إليه، أو الصّفة الواقعةُ بعد حرف النّفْى وألف الاستفهام رافعةٌ لظاهر مثل: «زيدٌ قائمٌ، وما قائم الزّيد ان، وأقائم الزيدان، فإن طابقت مفردًا/ جاز الأمران. ٨٦

والخبر: هو المجرّد المسند به[١] المغايرُ للصّفة المذكورة».

(ش): أعلم أنّ المبتدأ: اسم مشتركٌ بين ماهيَّتَيْن فلا يمكن جَمْعُهُما فى حدّ، لأن الحدّ مبينٌ للماهيّة بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشَّيْئان فى الماهّية لم تجتمعا فى حدٍّ، فأفرد المصنّف لكلٍّ منهما حدًا، وقدّم منهما ما هو الأكثر فى كلامهم.

وفسّر الزّمخشرى والمصنّف العوامل اللفظّيّة فى حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ، وهى كان، وإنّ، وظن، وأخواتها، وما، ولا.

والأوْلى أن نُطْلق ولا نخصّ عاملاً دون عاملٍ صونًا للحدّ عن اللّفظ المُجْمَل.

ونجيب عن قولهم: بحسبك زيدٌ، وما فى الدّار من أحد بزيادة «الباء» «ومنْ» فكأنهما معدومان، وعن قولهم فى نحو: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمروٌ: إن «عمرو»[٢] معطوفٌ على محل اسم إنَّ، لكونه مرفوع المحلّ بالابتداء، بجواب قريب من الأول[٣] وذلك أنّ لفظة «إنّ» لعدم تَغْييرها معنى الجملة صارت كالحُروف الزائدة التى لا فائدة فيها إلاّ التّأكيد.

لكنّه يشكل بقولهم: لا رَجُلَ ظربواسطة حرف جرّ. ومطلق لفظ المفعول به

(١) «به» زائدة فى «ط» فقط. وقد تنبه إلى ذلك الشريف فى تعليقاته فقال: «لم يوجد فى نسخة المتن عند الشارح لفظة به».

(٢) فى «ع» «إن عمراً» بالإعراب، وفى «ط» والنسخ: «عمرو» بالرفع على الحكاية.

(٣) وهو زيادة الباء فى «بحسبك» وزيادة «من» فى: «من أحد».

الاسم الذّى هو المبتدأ، إن اخترنا مذهب الأخفش والمبرّد وهو: أن «لا هذه عاملةٌ، وخبرها مرفوعٌ بها، واسْمها منصوبُ المحلّ.

ووجه الإشكال هو أن «لا» ليس زائدًا ولا جاريًا مَجْرى الزّائد، فاسمها إذًا اسمُ ليس بمجردّ عن العامل اللفظيّ، وهو مبتدأ، وإلاّ لم يَجزُ الحمل على موضعه بالرفع، ولا يُشْكل إن اخترنا مذهب سيبويه وهو: أنّ «لا» هذه ليست بعاملة والخبر مرفوعٌ لكونه خبرَ المتبدأ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفّة المرفوعة على اسمها وَحْدَهُ، بل على محلّ المركّب الذى هو «لا» مع اسمها، وهذا المركّب مجرّد عن العوامل.

فالجواب: أنه قد خرج إذًا هذا المركبّ عن حدّ المبتدأ بقولهم: هو الاسم المجرّد، وليس هذا المركّب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلاّ أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد، لكنّ الاعتراض واردٌ على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم «لا»[١] التّبرئة[٢] إذا كان مضافًا نحو: لا غلَامَ رجلٍ ظريفٌ فى الدّار، لأنه لايصحّ فيه دعوى التّركيب وصَيُرورتهما[٣] كاسْم واحد.

قوله: «الاسم المُجَرّد»، لا يَرِدُ عليه نحو: تسمعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه»[٤]

---

(١) فى ط: «الأسم» «أل» تحريف.

(٢) «لا» النافية للجنس المراد بها نفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده.

وتسمى «لا» التّبرئة بإضافة الدال إلى المدلول، لتبرئة المتكلم، وتنزيهه الجنس عن الخبر. انظر حاشية الصبان ٢/ ٣.

(٣) فى «ع» «صيرورتها» بدون تثنية، تحريف.

(٤) فى «ط» «لا أن تراه» مكان: «خبر من أن تراه».

وهذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلاّم فى كتابه: «الأمثال»/ ٩٧ وقال: كان الكسائى يرى التشديد فى الدال فيقول: المعيْدِّىّ. وقال: انما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ.

قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.

وحكى المفضل أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السماء قاله لشقّة بن ضَمْرة التميميّ.... وكان سمع بذكره، فلما رآه اقْتَحَمَتْه عينه فقال: أن نسمع بالميعدىّ خير من أن تراه. فأرسلها مثلاً فقال شقة: أبيت اللعين: إن الرجال ليسوا بجزُر، تراد منها الأجسام».

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١] عند من قال: «أأنْذَرْتَهُم» مبتدأ لتأويلهما بالاسم، أي: سماعُك بالمُعَيْدِيّ، وسواء عليهم إنذارك وتَرْكُه.

ولو قال: المبتدأ: الاسم المسند إليه لدخل فيه الفاعل، ولو اقتصر على قوله: الاسم المجرّد عن العوامل اللفْظيةّ لدخل فيه الأسماء التى لا تُرَكبّ مع عاملها نحو: واحدٌ، اثنان، والخبر، والمبتدا الثّاني، فبقوله: «مسندًا إليه» خرجت الثلاثة. قوله: «أو الصفة الواقعة إلى آخره» هذا هو حدّ المبتدأ الثاني.

والنّحاة تكلفّوا إدخال هذا أيضًا فى حدّ المبتدأ الأوّل، فقالوا: إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشىء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر، حتى يحذف ويسد غيره مسدّه. ولو تكلّفت له تقدير خبر لم يتأتّ، إذ هو فى المعنى كالفعل، والفعل لا خَبر له، فمن ثمَّ تمّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفّة المشبهة، ولهذا أيضًا لا يُصغّر ولا يُوصف، ولا يُعرّف، ولا يثنّى، ولا يُجْمع إلا على لغة: أكلونى البراغيث.

ويعَنْىِ بالصّفة اسمَ الفاعل، واسمَ المفعول، والصّفةَ المشبّهة.

قوله: «رافعة لظاهر» احترازٌ عن نحو: أقائمانِ الزّيدان، وأقائمون الزّيدون، فإنه خبرٌ.

ويريد بالظاهر: ما كان بارزًا غير مُسْتكنّ، سواءٌ كان مُظْهرًا/ نحو: أقائم الزيّدان، أو مضمرًا كقولك بعد ذكر الزّيدَين: أقائم هما[٢] فإن قولك:هما فاعلٌ مع كونه مُضْمرًا. ٨٧

قوله: «بعد حرف النّفي، وألف الاستفهام»، وكذا بعد «هل» الاستفهامية نحو: ما قائم الزّيدان، وأقائم الزّيدون، وهل حَسَنٌ الزّيدان؟.

والأخفس والكوفيوّن جوزّوا رَفْعَ الصّفة للظّاهر على أنه فاعل لها من غير

(١) البقرة/ ٦.

(٢) فى هامش ط: الصواب: أقائم هما.

اعتماد على الاستفهام أو النفى نحو: قائمٌ الزيدّان، كما يجيزون فى نحو: فى الدّار زيدان، بَعْمَلِ[١] الظّرف بلا اعتماد، وأجرى نحو: غيرُ قائم الزّيدان مُجْرى: ما قائم لكونه بمعناه قال:

٥٦= غَيرُ مأسوفٍ على زمَنٍ   يَنقْضِي بالهمِّ والحَزَنِ[٢]

ومثل ذلك «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلاّ زيد[٣]» عند أبى على - كما يجئ فى باب الاستثناء ـ وكذا قولهم: «خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه»[٤] أى قلَّ رجل يقول ذلك، ويخطئ يومٌ لا أصيد فيه، أى يَقِلّ ويندُر، فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.

ولا تدخلُ نواسخُ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النّفى فيلزم الصّدْر.

ورُبّ عند أبى عمرو مبتدأٌ لا خبر له كأقل رجل لما فيه من معنى التّقليل الذى هو قريبٌ من النفى - كما يجئ فى باب حروف الجَرّ.

ويجوز عند الأخفش والفرّاء: إنّ قائمًا الزّيدان،

---

(١) فى «ط» «يعمل» بالياء.

(٣) = البغدادى: «أورده مثالاً لإجراء «غير» قائم الزيدان مُجْرى: «ما» قائم الزيدان لكونه بمعناه. وهو الشاهد الثالث والخمسون فى الخزانة.

= و«مأسوف»: اسم مفعول من الأسف، وهو شدّة الحزن، وباب فعله فَرِح، و«على زمن» متعلق به على أنه نائب فاعل، وجمله «ينقضى» صفة لـ «زمن»، و«بالهم» حال من ضميره أى مشوبًا بالَهم».
والشاهد لأبى نواس، وهو ليس ممّن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة، ولم يقل: كقوله: وقد ذكر هذا البيت فىَ: اين عقيل ١/ ٨٩، والأشمونى ١/ ١٩١ والأشباه والنظائر للسيوطى بتحقيقى رقم ٣٠٥، ٥٦٣، ٦١١، ٦٧٨، والهمع والدرر رقم ٣١٢.

(٣) فى هامش سبيويه ٢/ ٣١٤ بتحقيق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون ما نصه: «السيرافى»: لايصحَ البدل من لفظه، لأننا إن أبدلنا زيدًا من: «أقل رجل» اطرحناه فى التقدير، فبقى: «يقول ذاك إلا زيد» وهذا لايصحَ، ولكنا نردّه إلى معناه، ونفصّله بما يصحَ معه البدل.
و«أقل» ينصرف على معنيين: أحدهما: النفى العام، والآخر: ضد الكثرة، فإذا أريد النفى العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلا زيد كما تقول: ما أحد يقول ذاك إلا زيد.
وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: ما يقول: ذاك كثير إلا زيد، ومعناهما يؤول إلى شئ واحد».

(٤) من أمثلة سبيويه ١/ ٨٤، وفى اللسان: «خطأ»يقال: خطيئة يوم يمرّبى أن لا أرى فلانًا، وخطيئة ليلة تمرّ أن لا أرى فلانًا فى النوم لقوله: طيل ليلة، وطيل يوم.

وسوغ الكوفيّون هذا الاستعمال في «ظنّ» أيضًا نحو: ظننت قائمًا الزَّيدان.

وكلاهما بعيدٌ عن القياس، لأن الصّفة لاتصير مع فاعلها جملةً كالفعل إلا مع دخول معنىً يناسب الفعل عليها كمعنى النفّى والاستفهام، أو دخول ما لأبد من تقديرها فعلاً بعده كاللاّم الموصولة.

وأمّا إنّ وظنّ فليسا من ذَيْنك فى شئ، بل هما يطلبان الاسميّة، فلا يصحّ تقديرُها فعلاً بعدهما.

وأمّا العامل فى المبتدأ فقال البصريّون: هو الابتداء وفسرّوه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء فى المبتدأ[1] الثانى تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.

واعترض بأن التّجريد أمرٌ عدميّ فلا يُؤثّر.

وأجيب: بأن العوامل فى كلام العرب علاماتٌ فى الحقيقة لا مُؤثّرات، والعَدَمُ المخصوص أعنى عَدمَ الشّئ المعيّن يصحّ أن يكون علامةً لشيء لخصوصيتّه.

وفسّر الجُزولى الابتداء بجَعْل الاسم فى صَدْر الكلام لفظًا تحقيقًا أو تقديراً للإسناد إليه أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التّجريد أمر عدمّى فلا يُؤَثّر.

ثم قال المتأخّرون كالزّمخشرى والجُزولي: هذا الابتداء هو العامل فى الخبر أيضًا لطلبه لهما على السّواء.

ونقل الأندلُسىّ[2] عن سيبويه: أنّ العامل فى الخبر هو المبتدأ، ويُحكى هذا عن

(١) المراد به القسم الثانى من قسمىْ المبتدأ.

(٢) لعلّه أبو حيان الأندلسيّ: وهو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان. ولد فى أواخر شوال سنة ٦٥٤ هـ، وتوفى سنة ٧٤٥ هـ انظر: نفح الطيب ٣/ ٢٩٢ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٦/ ١٤٥.

أبى علي[١] وابى الفتح[٢].

وقال الكسائى والفرّاء: هما يترافَعان وقد قَوّينا هذا فى حدّ العامل

وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خَلَف فى ارتفع الفاعل.

وقال الكوفيّون: المبتدأ الأول يرتفع بالضّمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضّمير فى الخبر الجامد أيضًا - كما يجىء.

قوله: «فإنْ طابقَتْ مفردًا جاز الأمران»: أى إن كانت الصّفة المذكورةُ مطابقةً للمرفوع بعدها فى الإفراد جاز الأمران: كونُها مبتدًا ما بعدها فاعلُها، أو كونُها خبرًا عمّا بعدها.

فنقول: الصّفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، وحَرْف النّفى إمّا أن تكون مفردةً أوْ، لا، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها، إمّا مفردٌ أوْلا، والمفردةُ المُفْرد ما بعدها يحتمل وَجْهَيْن - كما ذكرنا الآن.

والمفردَةُ التّى ما بعدها ليس بمفرد مبتدأٌ لاغير، ما بعدها فاعلهُا، والتى ليست بمفردة فلابّد من مطابقة ما بعدها نحو: أقائمان الزّيدان، وأقائمون الزّيدون والأظهر/ أنها خبرٌ عمّا بعدها، وتَحْتَمِل أن تكون مبتدًا ما بعدها فاعلهُا على لغة «يتَعاقَبُون فيكم ملائكةٌ»[٣] .

٨٨

والعامل فى المبتدأ الثّانى تجريدُه عن العوامل لإسناده إلى شئ آخر.

وعلى ما اخترنا فى حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأوّل وخبره، لأنّ كوَن كُلّ واحدٍ منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر.

---

(١) أبو عليّ: هو أبو على الفارسيّ، وتقدم ذكره.

(٢)= أبو الفتح هو ابن جنى وسبق ذكره.

(٣) أخرجه البخارى فى باب: «المواقيت»، وباب التوحيد، ومسلم فى باب المساجد، والنسائى فى باب الصلاة، ومسند ابن حنبل ٦/ ٢٩١، ٣٠٦ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ٤/ ٢٩٠.

قوله: «والخبر هو المجردّ» دخل فيه المبتدأ الأوّل والثّاني، والأسماء المعدودة.

قوله: «المسند» أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء المعدودة.

قوله: «المغاير للصفة المذكورة» أخرج منه المبتدأ الثانى.

[أصل المبتدأ التقديم]

(ص): وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثَمّ جاز: فى داره زيدٌ، وامتنع: صاحبُها فى الدار».

(ش): إنّما كان أصل المبتدأ التّقديم، لأنه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحُكْم فَقُصِد فى اللّفظ أيضًا أن يكون ذكُره قبل ذِكْر الحُكْم عليه.

وأمّا تقديم الحُكْم فى الجملة الفعلّية فلكونه[1] عاملاً فى المحكوم عليه، ومرتبةُ العامل قَبْل المعمول.

وإنّما أُعْتُبِر هذا الأمر اللّفظى ـ أعنى العمل ـ وألغى الأمر المعنوى أعى تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ ـ والاعتبار بالطّارئ دون المطرؤ عليه.

وأمّا وُجوب تقديم الحُكْم فى نحو: أقائم الزّيدان مع أن كُلّ واحدٍ عامل فى الآخر على الصّحيح فلكون الصفةً فرْعًا على الفعل فى العَمَل.

وقيل: إنّما قدّم الفعل فى الفعليّة لكون الفعل محتاجًا إلى الاسم، واستغناء الاسم عنه، فأرادوا فى الجملة المركْبة منهما تتميم النّاقص بالكامل، وقصدوا أيضًا الإيذان من أوّل الأمر أنها فعليّة.

فلو قدّم الفاعل لم يتعيّن للفعليّة من أوّل الأمر إذْ[2] أمكن صيرورته كلامًا باسم آخر.

---

(١) «ط» «فلكون» بدون الضمير، تحريف.

(٢) فى «ط» إذا.

قوله: «ومنْ ثَمّ» أى ومن وجهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعنى إنْ قيل لِمَ جازت وفيها إضمارٌ قبل الذّكر؟

قلنا: لأن أصل المبتدأ التقّديم، فالتقّدير زيد فى داره، فالمعُود إليه بعد الضّمير لفظًا وقبله تقديرًا.

قوله: «وامتنع صاحبُها فى الدَّار» امتناع هذه أيضًا معلَّلٌ بكون أصْل المبتدأ التقّديم، فيكون الضمير فى «صاحبها» راجعًا إلى الدّار المؤخر عن صاحبها لفظًا وأصلاً، فيكون ضميرًا قبل الذّكر فلا يجوز.

ومن ثمّ جوزّ(١): ضَرَب غلامُه زيدًا ينبغى أن يجوّز هذا، لأن طلبَ المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشّد.

وكان ترتيب الكلام يقتضى أن يذكر المصنّف ههنا المواضع التّى يجب فيها تقديُم المبتدأ، والمواضع التى يجب فيها تاخيره، ثم يذكُر المواضع التى يصّح فيها تنكير المبتدأ.

[مسوّغات المبتدأ النكرة]

(ص): وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصَّصْت بوجْهٍ ما مثل: «ولَعَبْدٌ مؤمِنٌ خيرٌ مِنْ «مُشرك(٢)» وأرجل فى الدّار أم امراة؟ وما أحد خيرٌ منك، وشرٌّأهر ذاناب، وفى الدّار رجلٌ، وسلامٌ عليك.

(ش): أعلم إنّ جمهور النّحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفةً أو نكرةً فيها تخصيصٌ ما. قال المصنف: لأنه محكومٌ عليه، والحُكْم على الشئ لايكون إلاّ بعد معرفته.

وهذه العلّة تطّرد فى الفاعل مع أنهم لا يَشْترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص.

(١): «جوزّ» سقطت من «ع». وفى «ط»: «ومن جوزّثمة».

(٢): البقرة/ ٢٢١.

وأمّا قول المصنّف: إنّ الفاعل يختصّ بالحُكم المتقدّم عليهِ فوَهْمٌ، لأنه إذا حَصَلَ تخصيصُه بالحُكم فقط كان بغير الحكْم غَيْر مُخصّص، فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته، وقد قال: إنّ الحُكْم على الشّئ لا يكون إلاّ بعد مَعْرِفته.

وقال ابن الدّهّان[1]: - وما أحسن ما قال-: إذا حَصَلت الفائدةُ فأَخْبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك، لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حَصَلتْ جاز الحُكْم سواءٌ تخصّص/ المحكوم عليه بشئ أوْ، لا. ٨٩

فضابطُ تجويز الإخبار عن المبتدأ، وعن الفاعل سواء كانا معرفتَيْن أو نكرتين مختصَّتَيْن بوجْه، أو نكرتين غير مختصّتين شئ[2] واحد، وهو عدم عِلْمُ المخاطب بحصول ذلك الحُكْم للمحكوم عليه.

فلوْ علم في المعرفة ذلك كما لو عُلِم قيامُ زيدٍ مثلاً فقلت: زيد قائم عُدّ لغواً.

وَلوْ لَمْ يُعلَم كونُ رجلٍ ما منَ الرجّال قائمًا في الدارجاز لك أن تقول: رجلٌ قائمٌ في الدّار، وإن لم تتخصّص النّكرة بوجه.

وكذا تقول: كوكَبٌ انقضَّ السّاعة، قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[3] وكذا في الفاعل لايجوز مع عِلْم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قام زيد، ويجوز. مع عدم عِلْمه بقيام رجل في الدّار أن تقول: قام في الدّار رجل.

ولا أُنكر أنّ وقوع المبتدأ معرفةً أكثر من وقوعه نكرةً لاشتباه الخَبر بالصّفة في

---

(١) ابن الدّهّان: سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله الإمام ناصح الدين بن الدّهان النحوي.
ولد ليلة الجمعة حادي عشري رجب سنة أربع، - وقيل ثلاث - وتسعين وأربعمائة.
وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ. انظر البغية ١/ ٥٨٧.

(٢) في «ط فقط» «بشيء» بزيادةَ الباء.

(٣) القيامة/ ٢٢.

كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدّمه عليه وجوبًا لا يلتبس بصفته، ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع:

أحدها: (ما) التّعجبيّة على مذهب سيبويه - كما يجئ فى بابه

والثّانى: المبتدأ الذّى هو فاعل فى المعنى نحو: «شرّ أهّر ذاناب»[١]، «وأمرٌ أقْعدهُ عن الحرب» «وشرٌ ما ألجأك إلى مُخّة عُرْقُوب»[٢].

الثالث: المبتدأ الذى خبره ظرفٌ أو جارّ ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ وما حدث؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو: أرجلٌ فى الدّار؟ وهل رجل فى الدار؟ وأرجل فى الدّار أم امرأة؟

الخامس: ما بعد واو الحال نحو: ما أراك إلاّ وشخصٌ يَضْرِبُك.

السادس: بعد أمّا: نحوُ: أمّا غلام فليس عندك، وأمّا جاريةٌ فلا أَمْلكها.

السابع: الجواب نحو: قولك: رجلٌ فى جواب مَنْ جاءك؟ أىّ رجل جاءني، لأن السُّوال بالاسمية فالجواب بمثلها أوْلى.

وغير ذلك مِمّا لا يحُصْى ولا ضابط له كقولهم:

---

(١) قال فى مجمع الأمثال ١/ ٢٧٠: أهرّه: إذا حمله على الهرير. وابتدءوا بالنكرة ههنا من غير صفة وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أهرّ ذاناب إلا شرّ، وذو النّاب: السبع.
ويضرب المثل فى ظهور أمارات الشرّ ومخايله» والهرير للكلب: صوته دون نياحه من قلة صبره على البرد (كما فى القاموس).

(٢) فى «ط» والنسخ المخطوطة: «الجأك» وفى «فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال/ ٤٣٤. ورد المثل على النحو التالى:
«شر ما أجاءك إلى مُخّة عُرْقوب».
قال يحيى بن زياد: طرح الباء من جاء بك، وأوصل الفعل بالهمزة فقال: أجاءك كما قال الله سبحانه: فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة» [مريم /٢٣]، وإنما خص العرقوب لأنه لامخ فيه، وإنما هو شئ رقيق كالإهالة» فليس يحتاج إليه إلاّ من لا يقدر على شئ.
ويضرب هذا المثل لكل مضطر إلى مالاخير فيه، ولا يقع عنده موقعًا مثل بخيل تسألة، أو طعام سوء تأكله»، وأنظر كتاب: «الأمثال» لأبى عبيد / ٣١٢.

«شَهْرٌ ثَـرِىٌ، وشَهْرٌ تَرِى، وشَهْـرٌ مرعى[١]، وقولهـم: «أمْتٌ[٢] فى حَـجَرٍ لا فيكَ» وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[٣].

أمّا قول المصنّف فـى (ما) التعّجبّية وفى نحو: «شّر أهـرّ ذاناب» إن ذلك لـمّا كان فى المعنى فاعلاً، والفاعل يختصّ بالحُكْم المتقِّدم عليه فكذا يختصّ هذا أيضًا فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختصّ بعَيْن الحكم فأنت حاكمٌ على غير المختصّ فلا يتّم قولهم إذًا فى تعليـل كون المبتدأ معرفة أو مختصًا: إن الحُكْم ينبغى أن يكون على مختصّ.

ولو كفـى الاختصاص الحاصـلُ من الخبر لجاز الابـتداء بأىّ نكرة كـانت سواءٌ تقدّم الخبرُ عليها أو تاخّر، لأنّ المخُصّصَ فى الصورّتين [حاصلٌ[٤] على الجُمَل.

فظهر بمـا ذكرنا أن قول المصنف فى نـحو: فى الدّار رجل: إن المبتـدأ يخصّص بالحُكْم المتقّدم ليس بشىء.

وأما قولُهُ فى نـحو: أرجلٌ فى الدّار أم امرأة: إنّ التّخـصيص] حاصُل[٥] عند المتكلّم، لأنه يعـلم كون أحدهما فى الدّار، فنقول: لو كـفى الاختصاص الحاصل عنـد المتكـلّم فـى جواز تنـكير المـبتدأ لجـاز الابتداء بـأىّ نكـرة كانت إذا كـانت مخصوصة عند المتـكلّم، بل إنما يُطْلب الاختصاص فى المبتـدأ عند المخاطب على ما ذكروا.

---

(١) الشريـف: الثرى: التـراب النّدي.. قال الأصـمعّى: العـرب تقول: شهـرٌ ثرى، وشهر تـرى، وشهر ترعى، أى تُمطر أوّ لاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النّعَم».

(٢) فى اللـسان: الأمْت: العوج: قـال سيبويه: «وقـالوا: «أمْت فى الحَجـر لافيك» أى ليكـن الآمت فى الحجر لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهى مما يوصف بالخلود والبقاء.

ورفعوه وإن كان فيـه معنى الدعاء، لأنه ليس بجـار على الفعل، وصار كقولك: الـتراب له. وحسن الابتداء بالنكرة لأنه فى قوة الدعاء.

(٣) القيامة/ ٢٢

(٤) ما بين المعقوفين سقط من النسخ المخطوطة.

(٥) فى ط: «خاصل» بالخاء، تحريف ظاهر.

ولو كان المجوِّز للتنكير فى: أرجل فى الدّار أم امرأة معرفة المتكلّم بكون أحدهما فى الدّار للزم امتناع أرجل فى الدار؟ وهل رجل فى الدّار؟ وأرجل فى الدّار او امرأة؟ لعدم لفظة «أمْ» الدّالة على حصول الخبر عند المتكلّم، وعدم شئ آخر يتخصّص/ به المبتدأ: ٩٠

قوله فى : «ما أحدٌ خيرُ منك»(١) أن وجه التخصيص فيه أن النّكرة فى سياق النفى تفيد العموم(٢) فقولك:« أحدٌ» عمّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم.

وفيه نظر، وذلك أن التّخصيص: أن يُجْعل لبعضٍ من الجملة شئ ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خيرٌ منك فالقصدً أن هذا الحكم وهو عدم الخيرّية(٣) ثابت لكلّ فرْد فَرْد، فلم يتخصّص بعض الإفراد لأجل العموم بشئ، وكيف(٤) ذلك والخصوصً ضًدّ العموم؟ بّل الحقّ أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّنت المحكوم عليه، وهو كلّ فَرْد فَرْد.

ولو حَكَمْت بعدم الخبرّية(٥) على واحدٍ غير معينّ لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيّن المحكوم عليه.

أما إذا بيّنت أنّ حكمى على الواحد حُكْمى على كلّ فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه، وهو كلّ فرد فرد، وكذلك كلمات الشّرط نحو: «مًنْ صًمتَ نجا» تحصل الفائدة فيها بسبب التّعيّن الحاصل من العموم لا بسبب تخصّصها بشئ.

وقد اضطرب أقوالهم فيها فاختار الأندلسى أن الخبر هو الشّرط دون الجزاء لجواز خُلُوّه من الضّمير [إذا ارتفعت(٦) كلمة الشّرط بالابتداء دون الشّرط] فإنه

(١) فى ط: «فى أحد خير منك» بسقوط «ما».

(٢) فى ط: «فى سياق العموم.

(٣) فى ط: «الخبرية» بالباء تحريف.

(٤) «ذلك» سقطت من «ع».

(٥) فى ط: «الخبرية» بالباء تحريف.

إذا أرتفع كلمة الشـرط على الابتداء فلابد للشّرط من ضميـر نحو: مَنْ قام قمت، وفى الدّعاء: من كان الناسُ ثقتَه ورجاءه فأُنت ثقتى ورجائى.

وقيل: الخبر هو الشّرط والجـزاء معًا لصيرورتهما بسبب كلمـة الشّرط كالجملة الواحدة.

وقيل: كلمة الشّرط مبتدأ لاخبر له. هذا ما قيل فيها.

ويمكن أن يقال على مـذهب سيبويه: إنّ كلمات الشّرط والاستـفهام كانت مع حَرف الشّرط[1] وحرف[2] الاستفهام فَحُـذفتا لكثرة الاستعمال - عـلى ما ذكرنا فى حدّ الاسم أنّ كلمات الشّرط إمّا فاعلة لفـعل مقدّر، أو مفعولة له، أو للظّاهر، فقولك: من قام قمت، أىْ، انّ من قام، أيْ إنْ إنسان قام كقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[3]، وقولك: من ضربتَ ضربتُه أى من ضـربت أيْ إنْ انسانًا ضربت، فهو مفعـول للفعل الظّـاهر، وقولكُ: من ضربـتَه ضربتُه أى مـن ضربته فهو مـفعول للمـقدّر المفسّر بـالظاهر. وكذا فى نـحو: «ما كان فلـيكن كذا» هو فـاعلٌ، وفى: [مافَعلْتُ[4] أفعل هو مـفعول للفعـل الظّاهر بعدهُ، وفى: مـا فعلتُه أفعـل مفعول للفعل المقدّر] وما تفعل أفعل، وما تفعله أفعله، وكذا فى كلمات الاستفهام.

وقوله: «فى سـلام عليك» إنه مخـتصّ بنسبتـه إلى المُسَلّم لأن أصلـه: سلّمتُ سلامًا، فسلامًـا المنصوب منسوبٌ إلى المُتـكلّم، فإذا رفعته فهو بـاق على ما كان عليه فـى حال النصب غيـر مطّرد فى جميـع الدّعاء، إذْ ليس معـنىً «وَيْلٌ لك»: وَيْلى لك، لأن معنىَ وَيْلٌ: الهلاك.

---

(١) فى «ط»: «حروف الشرط» وكذلك فى «ك» وفى «ع» «حرف الشرط».
(٢) فى «ك» وحروف الاستفهام فحذفت».
(٣) النساء / ١٧٦.
(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».

ولو قَدْرت أيضًا: وَيْلَك، لكان خَلْفًا[١] من القول، بل المراد: مطلق الهلاك لك، فالأوْلى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوبًا، ولا تخصيصَ فيه، إذ تخصيصُه بالنّظر إلى المخاطب إنما كان بذكْر الفعل النّاصب، والمسند إليه.

وإنما تاخر الخبر عنه مع كونه جارًا ومجروراً لتقديم الأهّم، وللتّبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدّمت الخَبر، وقلت: عليك، فَقَبْل[٢] أن تقول: «سلام» ربّما يذهب الوهم إلى اللَّعنْة، فيظن أن المراد: عليك اللّعنة، ولهذا انخزل أبو تّمام وترك إلانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة، وقال:

٥٧ = * على مِثْلها من أرْبُعٍ ومَلاعب[٣]*

فعارضه شخص كان حاضراً، وقال: لعنة الله والملائكة والناس أجميعن، وبعد المصراع:

٩١ * تُذال/ مصوناتُ الدّموِع السّواكب *

(١) = الخَلْف بفتح الخاء وسكون اللام: الرديُ من القول يقال: سكت ألفًا، ونطق خلْفًا.

(٢) فى ط: «فقيل» بالياء، تحريف.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون فى الخزانة.

البغدادىّ: «على أنه لما أنشد المصراع الأول عارضه شخص فقال: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فانخزل منه وترك الإنشاد، لأنّ تقديم الخبر فى مثله يوهم الدعاء باللعنة».

وذكر البغداديّ ان ابن أبى الأصبع فى «تحرير التحبير» يسمىّ هذا النوع: التوليد..

فأبو تمام ولدّ من الكلامين كلامًا ينافى غرض أبى تمام من وجهين:

أحدهما: خروج الكلام عن التشبيب إلى الهجاء بسبب ما انضم إليه من الدعاء.

والثانى: خروج الكلام عن أن يكون بيتًا من الشعر إلى أن صار قطعة من نثر».

= وضمير «مثلها» مفسر بالتمييز المجرور بـ «من».

= والأربُع: جمع رَبْع بالفتح وهو محلّة القوم ومنزلهم.

= نذال: مضارع: أذا له بمعنى: أهانه وهو متعدّى ذال الشىء ذيلاً: هان.

= والمصونات من الصون، وهو خلاف الابتذال.

= والسواكب: المنصبّة، فإن سكب يأتى لازمًا، يقال: سكب الماء سكبًا وسكوبًا: - انصبّ، ويأتى متعدّيًا، يقال: سكَب زيد الماء»: انظر الخزانة حول هذا الشاهد وانظر ديوان أبى تمام / ٣٦.

هذا مع أن «سلام» لايجوز أن يكون بمعنى مصدر سَلّمْت، لأن سَلّمت مشتقّ من: سلام عليك كلبيّت من لَبَّيْك، وسَبّحْت[١] من: سبحان الله، فمعنى سلّمت: قلت: سلامٌ عليك، كماأن لبّيْت، وسبّحت بمعنى قلت: لبَّيك، وسبحان الله، فمعنى «سلام» الذى هو بمعنى مصدر سَلّمت قول: سَلاُم عليك.

فعلى ما فسّر المصنّف ينبغى أن يكون معنى سلام عليك قولى[٢] للفظ: سلام عليك، وليس كذا، بل «سلامٌ» فى قولك: سلامٌ عليك بمعنى المصدر: سَلمّك الله، أى جعلك سالمًا، فالأصل: سَلمّك الله سلامًا، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوبًا، وكان النّصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلمّا قصدوا دوامَ نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النّصب الدّالّ على الحدوث فرفعوا. «سلام».

وكذا أصل: «ويلٌ لك»: هلكت وبلاً أى هلاكًا، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضًا لغيار[٣] معنى الحدوث.

[الجملة الخبرية وشروطها]

(ص): «والخبر قد يكون جملةً نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبو ه: فلا بدّ من عائد وقد يحذف».

(ش): أعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسميّة أو فعليّة كما مثّل به المصنف، وإنّما جاز ان يكون جملةً لتضمّنها للحُكْم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

وقال ابن الأنبارى وبعض الكوفيين: لا يصحّ أن تكون طلبيّة، لأنّ الخبر

(١) فى ط فقط: «سبحلت».

(٢) فى «ع» فقط: «قول» مكان «قولى».

(٣) فى ط فقط: «لغبار» بالباء، تحريف.

وفى القاموس: «غايره: بادله» فهو مصدر: غاير. كقاتل قتالاً، وفى القاموس أيضًا: «الغيار» الكسر: البدال وعلامة أهل الذّمّة.

مايَحْتمل الصّدق والكَذب، وهو وَهْمٌ، وإنّما أُتـواْ من قِبَل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليسَ المرادُ بخبر المبتدأ عند النّحاة ما يـحتمل الصِّدق والكذب كـما أن الفاعل عندهم ليس من فَعل شيئًا، ففى قـولك: أزيدٌ عندك؟ يُسمّون الظّرف خبرًا مع أنه لا يحتمل الصِّدق والكذب، بل الخبر عنـدهم ما ذكره المصنّف، وهو المجرّد المسند المغايِر للصفّة المذكورة.

ويدلّ على جـواز كونها[1] طلبيّة قـوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[2]، وأيضًا اتفّقوا على جواز الرفّع فى نحو قولهم: أمّا زيدٌ فاضربه.

وقال ثعـلب: لا يجوز أن تكـون قَسميّة نـحو: ما زيدٌ والله لأضْربـنّه، والاولَى الجواز، إذ لا مَنْعَ.

قوله: «فلا بدّ من عائد».

لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هى المبتدأ معنىً أوْ، لا.

فـإن كانت لـم تحتج إلى الضّمير كما فـى ضمـير الشّأن نحو: هـو زيد قـائمٌ، وكما فى قولك: مقولـى زيـد قائم، لارتبـاطها به بلا ضمير، لأنها هو.

وإن لم تـكن إياه فـلا بدّ من ضـمير ظاهـر أو مقدّر. وقـد يقام الـظّاهر مـقام الضّمير.

وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملـة فى الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلـها جزء الكـلام، فلابدّ من رابـطة تربطـها بالجزء الآخـر، وتلك الرّابـطة هى الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فـمن ثَمّة قيل فى بعض الأخبار: ـ كما يجئ - إن الظّاهر قائم مقام الضمير.

وهذا الضّمير الرّابط يجوز حذفه قيـاسًا وسماعًا، فالقياس فى موضع وهو أن يكون الضّـمير مجرورًا بـ «من»، والجـملة الخبريّة ابتـدائية، والمبتدأ فيـها جزء من

(١) فى ط: «كونه».

(٢) ص/ ٦٠.

المبتدأ الأول نحو البُرُّ: الكُرُّ[1] منه بستِّين أى الكُرمنه، لانّ جزئيّتهُ تشعر بالضّمير، فيحذف الجارّ والمجرور معًا.

فإن كان المبتدأ الثاني نكرةً فالجارّ والمجرور صفةٌ، له نحو: السّمن مَنوان بدرهم.

وكذا إذا كان معرّفًا باللام، كما فى: البُّر الكُرُّ منه بستين، لأن التّعريف غير مقصود قَصْده فهو كقوله:

٥٨= * ولقد أمّر على اللّئيم يَسُبّنى *[2]

ويجوز أن يكون حالاً من الضّمير الذى فى الخبر، والعامل فيه الخبر، أى البُّر: الكُرُّ كائنٌ بستين كائنًا منه.

قال الفرّاء: ويحذف أيضًا قياسًا، إذا كان الضّمير منصوبًا مفعولاً به والمبتدأ/ ٩٢ «كُلّ»، قال:

---

(١) الكُرّ: فى القاموس: الكُرُّ بالضمّ: مكيال للعراق وستة أوقار حمار أو هو ستّون قفيزًا أو أربعون أردبًا.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة:

تمامه:

* فمضيتُ ثُمتّ قلت لايعنينى *

البغدادىّ: «على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «أل.. الجنسيّة لفظيّ، لايفيد التعين وإن كان فى اللفظ معرفة»..

وجملة «يسبنى» وصف اللئيم فى المعنى، وحال منه باعتبار اللفظ، والأول أظهر للمقصود وهو التمدّح بالوقار، والتحمل. لأنه المعنى: أمرّ على اللئيم الذى عادته سبىّ، ولاشك أنه لم يرد كل لئيم. ولا لئيمًا معينًا.

والواو للقسم، و«لقد» أمرّ جوابه، والمقسم به محذوف».

وهذا الشاهد لرجل من بنى سلول.

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤١٦، وشواهد المغنى للسيّوطى ١/ ٣١٠، والخزانة ١/ ١٧٣، ٥٢٨، ٢/ ١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣/ ٢٣٢، ٤/ ١٠٤، والخصائص ٣/ ٢٣٠، ٢٣٢، والتصريح ٢/ ٢١١، والأشمونى ١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣.

٥٩ = قد أصبــحَتْ أمّ الخيارِ تَدّعى ... علىّ ذَنْبًا كُــلُّه لــم أصنعِ[١]

وقال:

٦٠ = ثلاثٌ كلُّهن قَتَلْتَ عمــدًا ... فأخْـزى الله رُابعــةً تعــودُ[٢]

قال: لأنّ «كلهّم ضربت» بمعنى الجَحْد، أى ما منهم أحد إلاّ ضربت.

وقال السيرافى: ليس هذا بحجّة، إذ كُل موجب يتهيأ ردُّه إلى الجَحْد، كما تقول فى زيدٌ ضربت: ما زيدٌ إلاّ مضروب، ثم يقال له: لا تأثير للجَحْد فى جواز حذف الضّمير معه، والسمّاع فى غير ذلك.

أما فى المجرور فنحو قوله تعالى: ﴿ولَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إنَّ ذَلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[٣] أى أن ذلك منه.

وأما فى المنصوب فيُشْترط كونه منصوبًا بفعل لفظًا، قال:

٦١ = * فثوبٌ نَسِيتُ وثوبٌ أجُرّ[٤] *

---

(١) هو الشاهد السادس والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: على أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا عندا الفراءّ إذا كان منصوبًا مفعولاً به، والمبتدأ: لفظ: «كل».. وصاحب هذا الشاهد: أبو النجم،

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤، ٦٩، والخصائص ١/ ٢٩٢، ٣/ ٦١، والمغنى ١/ ١٧٠، ٢/ ١٠٦، ١٥٩، ١٦٩، والخزانة ١/ ١٧٣.

(٢) هو الشاده السابع والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، وهو أنه حذف عائد المبتدأ الذى هو «كلهن» من جملة الخبر، حذفًا قياسيًا عند الفرّاء.

= وتقود: من القود، وهو القصاص فى رواية أخري وجملة: «فأخزى الله» جملة انشائية دعائية،

= «وتعود» من العود وهو الرجوع، وصلته محذوفة أى تعود إلىّ.

والثلاث اللوّاتى قتلهنّ عمداً إمّا أن يراد بهن ثلاث نسوة تزوجهن، وإما أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقلتهن هواه وجعل مجىء. الرابعة عودًا وإنّ لم تكن جاءت قبل. لأنه جعل فعل صواحبها الماضيات كأنه فعلها». قائله مجهول».

من شواهد: سبيوية ١/ ٤٤، وابن الشجرى ١/ ٣٢٦.

(٣) الشورى/ ٤٣.

(٤) هو الشاهد الثامن والخمسون فى الخزانة: =

أو بصفة محلاّ نحو: أنا زيد ضاربٌ، ولا يخُصّ مـع كونه سماعًا بالشعر خلافًا للكوفيِّين.

وأمّا المرفوع فلا يُحذف لكونه عمدةً، وقد يحذف فى الصّلة فى بعض الأحوال لكونها أشدّ ارتباطًا بالموصول من المبتدأ ـ كما يجئ فى باب الموصولات ـ وجواز حذف الضّمير فى الصّلة أحسن منه فى الصفّة لكون اتصّالها بالموصول أشدّ، إذْ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾[(١)] ثم الحذف بعدها في الصّفة أحسن منه فى خبر المبتدأ نحو: جاءني رجل ضربت، لأنها مع الموصوف جُزء الجملة بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة أوْلى.

وإنما كان الحذف فى الصفة أنقص حسنًا منه فى الصلة، إذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصّلة من لوزام الموصول وضروريّاته.

فالحذف فى الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز فى الشّعر بلا ضَعْف[(٢)] وهو فى غيره ضعيف.

وأمّا وضع الظّاهر، مقام الضمير[(٣)] فإن كان فى معرض التفّخيم جاز قياسًا

= صدره:

* فأقبْلتُ زحفًا على الرُّكبتين*

= من قصيدة لامرئ القيس.

= البغدادى: «على أن حذف الضمري المنصوب بالفعل من الخير سماعىّ، أى فثوب لبسته، وثوب أجره.

وقال ابن عقيل فى شرح الألفية: وجاز الابتداء بثوب، وهو نكرة، لأنه قصد به التنويع.

ورواية الديوان/ ١٠٠.

فلما دنوت منها تسدّيتها فثوبًا نسيت وثوبًا أجُرّ

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤، والمحتسب ٢/ ١٢٤ وابن الشجرى ١/ ٩٣، ٣٢٦، والخزانة ١/ ١٨٠، والمغنى ٢/ ٥٢٤، ٧٠٤، والعينى ١/ ٥٤٥، والأشباه والنظائر رقم ٣١٢.

(١) الفرقان/ ٤١.

(٢) فى «ط»: «بلا وصف ضعف» تحريف.

(٣) فى «ع» فقط: «موضع المعتمد» مكان: «مقام الضمير».

كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[١] أى ما هى؟ وإنْ لم يكن فعنـد سيبويه يجوز فى الشّعر بشرط أن يكون بلفظ الأولّ قال:

٦٢ = لعمُرك ما معنٌ بتـاركِ حَقِّه ولا مُنْسِيءٍ معـــنٌ ولا متيسِّرُ[٢]

بَجّر منسيء، فإذا رفعته فهو خبر مقّدم على المبتدأ، وقال:

٦٣ = * لا أري المْوتَ يَسْبِقُ المْوتَ شيءٌ [٣] *

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده.

وقال الأخفـش: يجوز،وإن لم يكـن بلفظ الأوّل فـى الشعر كان أو فـى غيره، قال:

٦٤ = إذا المْرءُ لم يَغْشَ الكرِيهةَ أوْشَكَت حبالُ الهُوينى بالفتى أن تَقـطّـعا[٤]

(١) الحاقة / ١، ٢.

(٢) هو الشاهد التاسع والخمسون فى الخزانة.

= البغدادى: على أن وضع الظاهر مقام الضمير إن لم يكن فى معرض التفخيم فعند سبويه، يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت.

والشاهد للفرزدق.

والعمْر كمـا فى الخزانة فتحًا وضمًـا واحد، غير أنه متى اتصـل بلام الابتداء مقسمًا بـه وجب فتح عينه، والإجاز الأمران. وجملة: ما معن «جوابِ القسم، و«ما» فيه، تميمية.

= ولامنسئ: اسم فـاعل من أنسأت الشئ: أخّرته. والروايـة بجرّ منسى»، وإذا رفعته فهـو خبر مقدّم على المبتدأ.

من شواهد: سبيويه ١/ ٣١، و«الهمع والدر»/ رقم ٤٥٧.

(٣) هو الشاهد الستون فى الخزانة.

تمامه:

* نغَّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا*

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، أي لا أرى الموتَ يسبقه شىء، أى لا يفوته.

قوله: «نغصّ الموت» يريد:نغصّ عَيْشَ ذا الغنى والفقير. يعنى أن خوف الغنىّ من الموت ينغص عليه الالتذاذ بالـغنى والسرور به، وخـوف الفقير من الموت يـنقصّ عليه السـعى في التماس الـغنى، لأنه لايعلم أنه - إذا وصل إليه الغنى - هل يبقى حتى ينتفع به أو يقتطعه الموت عن الانتفاع؟

قائله: عدىّ بن زيد.

= وهو من شـواهد سيبـويه ١/ ٣٠، والخصائص ٣/ ٥٣ وابـن الشجرى ١/ ٢٤٣، ٢٨٨، والـمغنى ٢/ ٥٥٤، وحاشية بس ١/ ١٦٥.

(٤) هو الشاهد الحادى والسّتون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الاسـم إن أُعيـد ثانيًا، ولـم يكـن بلفظ الأول لم يجز عنـد سبيـويه، ويجوز =

وليس هذا فى خبر المبتدأ

قال: ويجوز: زيد قام أبو طاهر[١] إذا كان زيدٌ يكنّى بأبـى طاهر قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾[٢].

ومنع بعضهم فى غير التفخم مطلقًا ولا وجه له مع وروده.

[الخبر الواقع ظرفًا]

(ص): «وما وقع ظرفًا أو جارًا فالأكثر أنه مقدِّر بجملة».

(ش): أي ظرفًا أو جارًا، ولم يذكره لِجريْه مجراه فـى جميع أحكامه حتى سمّاه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا.

وانتصاب الظرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون الخبر لما كان هو المبـتدأ فى نحـو: زيد قائم، أو كـأنّه هو فى نـحو: و﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[٣] ارتفع ارتفاعهُ.

ولـمّا كان مخالفًـا له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبـتدأ فلا يقال فى نحو: زيد عندك: إن زيدًا عـنده خالفه[٤] فى الإعراب، فيـكون العامل عندهم مـعنويًا، وهو معـنى المخالفة الـتى اتصّف بها الخـبر، ولا يحتاج عـندهم إلى تقـدير شيء يتعلّق به الخبر.

وأمّا البصريُّون فقالوا: لابد للظّرف من مـحذوف يتعلّق به/ لفظيّ، إذ مخالفة الشّيء للشيء لا تُوجب نَصبَهُ. ٩٣

= عند الأخفش سواء كان فى شعر أم فى غيره كهذا البيت».

= والهوينى مصغّر: الـهونى، والهونى تأنيث الأهون. وعدّه ابن دريد فى الجمهـرة من الكلمات التى وردت مصغرة لاغير، والهوينى: الرفق والراحة.

والشاهد لكلحبة العرينيّ.

(١) فى «ع» أبوه «مكان»: «أبو» تحريف.

(٢) الكهف/ ٣٠.

(٣) الأحزاب/ ٦.

(٤) «خالفه» جواب لـ «لـمّا».

وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

وقال البصريّون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه كما أنه كذلك اتفاقًا فى نحو: جلست أمامَك، وخرجت يومَ الجمعة.

والجارّ والمجرور منصوب المحلّ على أنه مفعول به كما أنه كذلك اتفاقًا فى نحو: مررت بزيد إلاّ أنّ العامل ههنا مقّدر.

وينبغى أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامّة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن وحاصل، ليكون الظّرف دالاّ عليه.

ولو كان خاصًّا كآكلٌ وشاربٌ وضاربٌ وناصر لم يَجُز، لعدم الدّليل عليه.

وقد يُحْذف خاصٌّ لقيام الدليل، نحو: «مَنْ لك بالمهذِّب»؟ أى مَنْ يضْمَن.

ولا يجوز عند الجمهور إظهاراً هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تَعْيينه، وسدّ الظرف مسدّه - كما يجئ فى: لولا زيدٌ لكان كذا، فلا يقال: زيد كائنٌ فى الدار.

وقال ابن جنيّ بجوازه ولا شاهد له.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾[1] فمعناه: ساكنًا غير متحرّك، وليس بمعنى كائنًا.

وكذا حال الظّرف فى ثلاثة مواضع أُخر: الصّفة، والصّلة، والحال، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظّرف والجار والمجرور إلاّ بملفوظ موجود.

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلّق به فعل، لأناّ نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق، وإنما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا مارّ بزيد، لمشابهته للفعل، فإذا احتجْنا إلى المتعلّق به، فالأصل أوْلى، وأيضًا للقياس على: «الذّى فى الدار

---

(١) النمل/ ٤٠.

زيد» و«كل رّجلٍ فى الدّار فله درهم، والمتعلّق فى الموضعين فعلٌ لا غير ـ كما يأتى.

وذهب ابن السّراج وأبو الفتح: إلى أنه اسم لكونه مفردًا، والأصل فى خبر المبتدأ أن يكون مفردًا.

ولمانع أن يمنع.

قالوا: إنما كان أصله الإفراد لأنه القول المُقْتضي نسبة أمر إلى آخر فينبغى أن يكون المنسوبُ شيئًا واحدًا كالمنسوبُ إليه، وإلاّ لكانت هناك نسْبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبرٌ واحدٌ، فالتّقدير فى: زيدٌ ضَرب غَلامُه: زيد مالكٌ لغلام ضارب.

والجواب: أن المنسوب يكون شيئًا واحدًا كما قلتم، لكنّه ذو نسبة فى نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد فى الصّورة المذكورة ضَرْب غلامِه الذى تَضمّنته الجملة.

قالوا: إنه يُفصل بالظّرف بين أمّا وجوابها، ولا يفضل بينهما إلاّ بالمفرد – كما يجئ.

والجواب: أنّ الظّرف فى مثله ليس بمستقرٍّ أىْ بمتعلّق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو: أما قُدّامَك فزيدٌ قائم، فهو كالمفعول به فى نحو أمّا زيداً فأنا ضاربٌ – كما يجئ فى حُروف الشّرط.

واعلم أن صيروة الجملة ذات محلّ من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدّل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفى فى صيرورتها ذاتَ محَلٍّ وقوعُها موقع المفرد.

وإن كان بعد الظّرف معمول نحو: زيد خَلْفك واقفًا فعند ابي علي هو[1] معمول الظّرف لقيامه مقام العامل، ومن ثَمَّة وجب حذفُه.

(١) فى ط فعند أبى على معمول الظرف« بسقوط: «هو» تحريف.

وقال غيره: هـو للعامل المقـدّر، لأن الظّرف جامدٌ لا يلاقـى الفعل فى تركـيبه ملاقاةَ اسمِ الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والمصدر لَهُ.

وكذا الخلاف في أن الخبر أيّهما هو؟

ثم ذهب السيّرافي(١): إلى أن الضمير حذف مع المتعلّق.

وذهب أبو علي ومَن تابعه: إلى أنه انتقل إلى الظّرف، لأنه يؤكّد كقوله:

٦٥= * فإن فؤادى عندكِ الدّهَر أجمع(٢)*

ويعطف عليه كقوله:

٦٦= ألا يانَخْلةً مـــــن ذات عـرِقٍ عَلَيْك ورَحْمةُ الله السَّلام/(٣)

٩٤

(١) السيرافى: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السّيرافى.
له من التصانيف المشهورة: شرح كتاب سبيويه لم يسبق إلى مثله.
ولد بسيراف قبل ٢٧٠هـ، ومات ببغداد ٣٦٨هـ.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون فى الخزانة.
صدره:

* فإن يَكُ جُثمانى بأرضِ سواكمِ*

البغدادى: «على أن الضمير انتقل من متعلّق الظرف وهو «عندك».
ووجه الدلالة أنه ليس قبل «أجمع» ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم «إنّ»، والضمير الذى فى الظرف والدهر.
فاسم إنّ والدهر منصوبان، فيقى حمله علي المضمر فى «عندك».
وفى الخزانة: عندك بكسر الكاف، فإنه خطاب لامرأة. فإن قلت: فكيف قال «سواكم»؟ قلتِ: قد تخاطب المرأة بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه/ ١٠].
والبيت من قصيدة لجميل بن معمر.
من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٥، ٣٣٠، والمغنى ٢/ ٧٩، والتصريح ١/ ١٦٦، والعينىّ ١/ ٥٢٥ والهمع والدرر رقم ٣٢٢.

(٣)= البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله بدليل العطف عليه فإن قوله: «ورحمة الله» عطف على الضمير المستكن فى «عليك» الراجع إلى «السلام»، لأنه فى التقدير: السلام حصل عليك»، فحذف حصل ونقل ضميره إلى «عليك» واستتر فيه. ولو كان الفعل محذوفًا مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه».
قال البغدادى: «بيت الشاهد لايعرف قائله، وقيل: هو لـ «الأحوص» والله أعلم، وهو الشاهد الثالث والستون فى الخزانة. =

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾(١).

قال أبو علي: وادّعى بعضهم: أنه مُجْمعٌ علي(٢) أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذى حال أو حرف استفهام أو حرف نفى فإنه يجوز أن يرفع الظّاهر لِتَقوِّيه بالاعتماد كاسِّمى الفاعل والمفعول والصفّة المشبهة. وكذا قال: إذا وقعتَ بعده أنّ المصدريّة كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾(٣) لاصريح المصدر، أما قوله:

أحقًا بنى أبناءِ سَلْمى بن جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيّاىَ وَسْطَ المجالسِ(٤) =٦٧

فلاعتماد الظّرف

قيل: إنما عِمل فى «أنّ» بلا اعتماد، لشبهها بالمُضْمر فى أنها لاتوصف مثله.

ويجوز أن يقال فى جميع ذلك: إن الظرف خبر قد تقّدم على مبتدئه.

أما فى غير المواضع المذكورة نحو: فى الدّار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدّم الخبر.

وعند الكوفيّين والأخفش فى أحد قولَيْه: هو فاعل للظّرف لتضمّنه معنى الفعل، كما قالوا فى نحو: قائم زيد.

وإنما قال الكوفيّون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقّدم على المبتدأ مفردًا كان أو جملة، فيوجبون ارتفاعَ «زيد» فى نحو: فى الدار زيدٌ، وقائم زيدٌ على الفاعلية لئلا يتقّدم الضّمير على مُفسِّره.

= من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٨٦، وابن الشجرى ١/ ١٨٠، والمغنى ٢/ ٣٢، ١٨١، والهمع والدرر رقم ٦٦٦، والتصريح ١/ ٣٤٤، ٣٧٦.

(١) هود/ ١٠٨.

(٢) فى «ط» و«ع» وغيرهما: مجمع عليه ان الظرف». والتصويب من «ك».

(٣) فصلت/ ٣٩.

(٤) هوا الشاهد الرابع والستون فى الخزانة.
البغدادي: «على أن تهددكُمْ فاعل الظرف أعنى قوله: «حقًا» لاعتماده على الاستفهام، والتقدير: أفى حقٍ تهدّدكم إياى؟ والشاهد للأسود بن يعفر.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٨.

وليس بشئ، لأنّ حقّ المبتدأ التقدّم، فالضّمير متاخرٌ تقديراً كما فى ضَرب غلامَه زيدٌ.

وأمّا الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعُه بالابتداء أيضًا، إذ هوُ يجِّوز تقدُّم الخبر على المبتدأ، لكنّه لـمّا أجاز عَمل الصّفة بلا اعتماد أجاز كون زيدٌ فى: قائم زيد فاعلاً أيضًا.

وله فى جواز عمل الظّرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن الظّرف أضعفُ فى عمل الفعل من الصّفة، وثبوت الإجماع على جواز: فى داره زيدٌ يصحح تقديم الخبر، ويمنعُ كونَ زيد فاعلاً، وإلا لزم الإضمار قبل الذّكر. وكذا قولهم: إن فى الدار زيدًا دلّ على أن زيداً كان مبتدأ وإلاّ لم ينتصب.

ومنع بعض البصريّين من نحو: فى داره قيام زُيد، وفى دارها عبدُ هند، وذلك لأن المبتدأ حقّه التقّديم فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو: فى داره زيدٌ.

فأما ما[١] أضيف إليه المبتدأ فليس له التّقدم الأصلى.

والأوْلى جوازُ ذلك كما ذهب إليه الأخفش، وذلك لأنه عَرض للمضاف إليه بسبب التّركيب الإضافى الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد مرتبةُ التقديم تبعًا للمبتدأ وإن لم يكن له ذلك فى الأصل.

وقد ورد فى كلامهم: «فى أكفانه دَرْج الميتّ»[٢].

[عدم وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين]

واعلم أن ظرف الزّمان لا يكون خبرًا عن اسم عَيْنٍ، ولا حالاً منه، ولا صفة له لعدم الفائدة إلاّ فى موضعين:

أحدهما: أن تُشبه العينُ المعنىٍ فى حُدُوثها وقتًا دون وقت نحو: اللّيْلةَ الهلالُ.

---

(١) فى «ط» فأما أضيف إليه بإسقاط «ما»، تحريف.

(٢) ومنه قولهم: أنفذتُه فى دَرْج كتابى بسكون الراء أى فى طيّه.

الثانى: أن يُعْلم إضافةُ معنىً إليه تـقديراً نحوُ. قولِ امرئ القيس: «اليوم خمرٌ وغدا أمرٌ» أى شُرب خَمْرٍ.

وقوله:

=٦٨ * أكُلّ عامٍ نعمٍ نَعَمٌ تَحْوونَهْ [١] *

أى حوايته.

ولو قـلت: الأرض يـوم الجمـعة، وزيـد يوم السّبت لـم يجـز، لأنه لا فـائدة لتخصيص حصول شيءٍ بزمان هو فى غيره حاصلٌ مثلُه.

ويكون ظرف الزّمان خبراً عن اسم معنىً بـشرط حدوثه، ثم يُنْظر، فإنْ استغرق ذلك المعنى جميعَ الزّمان أو أكثَرَه، وكان الزّمان نكرةً رُفع غالبًا نحو: الصومُ يومٌ، والسيّر شـهرٌ إذا كان السّير فـى أكثره، لأنه باستغـراقه إيّاه كأنّه هو، ولا سـيّما مع التّنكير المناسب للخبريّة.

ويجـوز نصبُ هذا الـزّمان/ المنـكّر وجرّه بفـى نحو: الـصوم فى يومٍ أو يـومًا ٩٥ خلافًا للكوفيّين، ذلك أن «فى» عندهم يوجب التّبعيض، فلا يُجيزون: صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النّصب.

والأوْلى جوازُه كما هو مذهب البصريّين، ولا تعلم إفـادة «فى» للتبعيضْ.

وإن كان الزمان مـعرفةً نحو: الصّـوم يومَ الجمعة لم يـكن الرّفع غالبًـا كما فى

(١) هو الشاهد الخامس والستون فى الخزانة.

البغدادى: «على أنه بتـقدير» حواية نَعَم ليصح الإخبار عن اسم العين بـاسم الزمان، فإن قوله: أَكُلّ عام منصوب على الظرف فى موضع خبر لقوله: نَعَمٌ فوجب تقدير مضاف.

ونسب الرجز إلى رجل من ضبَّة، وقال شراح أبيات سيبويه: هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى:

من شواهـد: سيبويـه ١/ ٦٥، والإنصاف / ٦٢ والعـينى ١/ ٥٢٨، والأشبـاه والنظائـر رقم / ٦٥، واللسان: «نعم».

وبعده:

يُلْقحُـه قـوْمٌ وتنتجونهْ أربابه نوكى فلا يَحمـــونهْ

الإوّل(١) عند البصريين.

وأوجب الكوفيّون النّصب كما أوجبوهما فى المنكّر للعلة المذكورة.

فإن وقع الفعل لا فـى أكثر الزّمان سواءٌ كان الزّمان معرّفًا أو مـنكّرًا فالأغلب نصبه أو جرّه بــ «فى» اتفاقًا بين الفريـقين نحو: الخروج يومًا أو في يـوم، والسّير يومَ الجمعة أو فى يوم الجُمعة.

وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾(٢) فلتأكيد أمر الحج، ودعاء النّاس إلى الاستعداد له حتّى كأن أفعاَل الحج مستغرِقةٌ لجميع الأشهر الثلاثة.

[وقوع ظرف المكان خبراً عن اسم العين]

وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عَين سواء كان اسم مكان أوْ، لا، فإن كان غيرُ مَتصرِّف نحو: زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه.

وإن كان مـتصـرّفًا وهـو نكرة فـالرّفـع راجحٌ نـحو: انْت مـنى مـكانٌ قـريبٌ ودارُك(٣) منى يمـينٌ أو شمالٌ، وهو باق عـلى الظرفّية عـند البصريّـين، والمضاف محذوفٌ إما من المبتدأ، أَى مكانُك منيٍّ مكانٌ قريبٌ أو من الخَبَر أىْ أنت منى ذو مكان قريب.

ومثلُه عند الكوفيّين بمعنى اسم الفاعل، فيجب رفعه، وليس بظرف ـ كما يجئ عن قريب.

وإن كان معرفةً فـالرّفع مرجوُحُ نحو: زيدٌ خَلـفْك، ودارى أمامَك وذلك لأن أصل الخبر التنّكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختصّ بالشِّعر نحو قوله:

٦٩= * إلاّ جبْرَئِيلُ أمَامُها(٤) *

---

(١) فى «ط» «إلا» مكان الأول» تحريف.

(٢) البقرة/ ١٩٧.

(٣) فى ط: «وأدراك» مكان: «ودارك» تحريف.

(٤) هو الشاهد السادس والستون فى الخزانة: =

خلافًا للجَرْميّ والكوفيّن.

وإذا كان المكان فى موضع الخبر عن عَيْن، والمراد تعيين المنزلة من قُرْب أو بُعد قال سيبوهة: لا يُسْتعمل منه إلا ما استعملته العرب، فلا تَقُلْ: هو منى مَجْلسُك، ومتكّأ[١]، زيد، ومَرْبطُ[٢] الفَرس، قال: ولو أظهرت المكان فى هذه الأشياء جاز نحُو: هو منّي مكانُ مَجْلسك، ومكان متّكا زيد، وذلك أن المكان يستعمل قياسًا فى تعيين القُرْب أو البُعْد.

ومما استعملته العرب «مَقْعد» قولهم: هو منّي مَزْجر الكلب أى مُهانٌ ومَقْعد القابلة، أى قريبٌ، وكذا مَعْقد الإزار، ومَقْعَد الخاتن[٣] وهو منّى مناط الثُّريّا أى بعيدٌ، قال أبو ذوءيب:

فَوَرَدْنَ والعيُّوقُ مَقْعَد رابئ الـ ضُّرباء خَلْفَ النّجم لاَ يتتَلعُ[٤] ٧٠ =

= قطعة من بيت وهو:

شهدْنا فما نلقى لنا من كتيبة يدَ الدّهر إلاّ جَبْرَئِيل أمامُها

البغدادى: «علىَ أن الظرفَ الواقع خبراً إذا كان معرفة يجوز رفعه بمرجوحية، والراجح نصبه، وهذا لايختصّ بالشعر خلافًا للجرمىّ، والكوفيين.

و«جبرائيل» مبتدأ، و«أمامُها» بالرفع خيره، والجمله صفة للكتيبة، و«من» زائدة.

وفى الخزانة نسبة هذا البيت إلى حسّان غير صحيحة. لأنه غير موجود في ديوانه والصواب هو لكعب بن مالك.

(١) فى ط: «ومتكاء»، تحريف.

(٢) اسم الموضع: «مَربط» بكسر الباء أو مَربَط بفتحها فهو من باب ضرب، ونصر.

(٣) فى ط «الحائن» بالحاء، تحريف.

(٤) البغدادى: «على أن «مقعد» ظرف منصوب وقع خبراً عن اسم عين، وهو العّيوق. وهو الشاهد السابع والستّون فى الخزانة.

والشاهد من القصيدة العينيّة المشهورة لأبى دؤيب والعيّوق: كوكب أحمر يطلع حيال الثريا وفوق الجوزاء.

والرابئ: مهموز الآخر اسم فاعل من: ربأهم من باب: «منع» بمعنى علا وارتفع، ورفع وأشرف.

ورابئ الضرباء: هو الذي يقعد خلف ضارب قداح الميسر، يرتبئ لهم فيما يخرج من القداح فيخبرهم به، ويعتمدون على قوله فيه، وهو مأخوذ من ربئية القوم، وهو طليعتهم.

والضرباء: جمع ضريب ككريم وكرماء، وهو الذي يضرب بالقداح وهو المُوكّل بها.

ويَتَلّع: يتقدّم ويرتفع، مأخوذٌ من التّلعة. يقول: وردت الأتن الماء،والعيّوق من النجم مقعد رابئ =

أيْ عال مشرف كالأمين[١] على الياسرين[٢]، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم كيْلا يخونوا.

[ويقال[٣]:

٧١= * هم درج[٤] *

أي مسرعون مساعدون،فالدرج:الطريق الذى يدرج بالسّيول[٥]،أى يطوى].

= الضرباء من الضرّباء.

وفى رواية البغدادى: «خلف النجم»، قال البغدادى: وإنما قال: خلف النجم لأنك فى الصيف ترى المجّرة عند الإسحار كأنها ملوية، فترى العبّوق متخلف. عن الثريا. وهذا الوقت الذي أشار إليه هو وقت ورود الوحش الماء، ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع ونواحيها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٠٥، وانظر ابن يعيش ١/ ٤١، والمفضليات / ٨٦٤.

(١) فى «ط» «الأمين» بالنون، وكذلك بعض النسخ المخطوطة وبعضها الآخر: «الأمير» بالراء.

(٢) كالباسريّين: «اللاعبون بالميسر».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، و«ع» صوابه من النسخ الأخرى المخطوطة.

(٤) هو الشاهد الثامن والستون فى الخزانة.

= قال البغدادى:

* هم دَرَج السّيول *

قطعة من بيت وهو:

أَنُصْــبٌ للمنـيّة يعتربهم رجالى أم همُ دَرجَ السُّيولِ

على أن درجًا ظرف منصوب وقع خبراً لقوله: هم.

وصاحب الشاهد: إبراهيم بن هرمة يبكى به قومه لكثرة من فقد منهم.

والنُصْبُ: الشئ المنصوب، والشرّ والبلاء ودرج السّيول: الموضَع الذى يمرّ به السيل، فينزل من موضع إلى موضع حتى يستقر».

يقول: قومى كانوا غرضًا للمنيّة فأهلكتهم أم كانوا فُى ممّر السيل فاجترفهم؟

فرجالى مبـتدأ ونُصْبٌ خبره، وجملة يـعتريهم بالياء صفـة لنصب، وبالتاء حال من المـنبة. أى تنزل بهم.

(٥) فى «ك»: بالشلول مكان: السيول، والشلول موضع بنواحى المدينة.

والشاهد مـن ثلاثة أبيات لم يذكرهـا البغدادى كعادته فـى الإتيان بالشاهد، وشرحـه وشرح بعض أبيات القصيدة التى ورد فيها وهى:

أتذكرُ عهد ذى العهْد المُحيل وعصـرَك بالأ عارف والشَّلول

وتعريج المطيّة يَوْمَ شَوْطــى على العَرصَات والدِّمن الحُلولِ

أنصــب للمنية...ــــ.... إلخ

وفى مجاز القرآن لأبى عبيدة جاء برواية أخرىُ هى:

أرجْمًا للمنون يكون قومى لريب الدهر أم دَرَجُ السيّولِ

انظر مجاز القرآن ١/ ١٠٧ وديوان ابن هرمة/ ١٨٠ - ١٨١.

قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: مقعد الإزار، فجعلُه ظرفًا أوْلى من رفعه.

وما كان منها فى معنى البُعد كمناط الثريّا فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاوٍ للمظروف، فقربُه من المظروف يحقّق له الاحْتواء.

وفيه نظر، وذلك، لأن الظّرف فى قولك: أنت منّى مناط الثّريا ليس بعيداً من المظروف، بل هو محتوٍ عليه، لكنّهما بعيدان عن المتكلّم.

ويجب رفع كلّ واحد من ظرفَيْ الزّمان والمكان إذا كان متصرّفًا، ومَوْقتًا محدوداً وأخبرت به عن اسم عَيْن لإرادة تقدير المسافة القريبة، أو البعيدة نحو: دارُك منّى فرسخٌ، وأنت منّى بريدٌ، ومنزلك منّى ليلة، أي ذات مسافة فَرْسخ على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا ذو مسافة سُرى ليلةٌ، ومنيّ متعلّق بمدلول الخبر، أى بعيدةٌ منّى هذا القَدْر.

وكذا قولهُم: هو منّى فوتُ اليد، أى إذا مددت إليه يدى لم أَنَلْه، وهو منى دعوةُ الرجل، أى إذا صاح الرجل لم تبلغْهُ صيحته، والتقدير: ذو مكان فوتِ اليدِ وذو مكان بلوغ دعوةِ الرجل.

وأمّا / انتصاب نحو قولك: دارى خَلْفَ دارك فرسخين وميلاً وبريداً أو يومًا وليلة، فلأن الخبرَ هو «خلف دارك» ونصبُها على الحال عند المبّرد من الضمير فى الخبر أى ذاتَ مسافة فرسَخَيْن. ٩٦

وعلى التمييز عند الجمهور، وهو تمييز عن النِّسبة أى تباعدت فرسخين، فالفرسخان مُبْعدان لها كما أن الماء فى امتلاء الإناء ماء مالىءٌ.

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك: دَنَوْت أَنْملةً[1] أى دُنُوّ أَنْملة كما قيل

---

(١) «الأنملة بالفتح: واحدة الأنامل وهى رءوس الأصابع.... وقد يضم أولها؛ ذكره ثعلب فى باب المفتوح أوله من الأسماء.
وأما ضمّ الميم فلا أعرف أحدًا ذكره غير المُطَرّزى فى المُغْرب.
وفى القاموس: الأنملة تنثليث الميم والهمزة تسع لغات التى فيها: الظفر، جمعها: أنامل وأنُملات.
وانظر التعليق على ذلك فى هامش القاموس طبع مؤسسة الرسالة ببيروت.

فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾(١).

ويجوز رفعُها «وخَلْف» ظرف للخبر أى ذاتُ مسافةِ فَرْسَخَيْن خلف دارك، أو هما خبران.

وكذا قولـهم: دارى مِنْ خَلْفِ دارك فـرسخين أو فرسخـان، لأن دخول «مِنْ» فى مثله وخروجها على السّواء كما فى قولك: جئت قَبْلَك، ومِنْ قَبْلِك.

قال أبو عمـرو: إذا دخلت «مِنْ» وجب الرّفـع فى الظروف التي بـعد المجرور، لأن التّمييز فضلة، وبدخول «مِنْ» خرج الكلام عن التّمام.

وليس بشىء، إذْ يقال: دارى مِنْ خَلْفِ دارك. ويسكُت عليه.

ويجوز أيضًا: أنـت مِنّى فَرْسَخَيْن بالنّـصب على أن «منّى» خبرًا لـمبتدأ أىُ من أشيـاعى، وفَرْسَـخيْـن حال، أي ذَوِى سَيْـرِ فَرسْخَـيْن، أو عـلى الظّـرف أى فى فرسخين، أى أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ: «سَلْمانُ منا».

وأعلَمْ أنّ نحو: خَلْف، وقُدّام من الظّروف ظروفٌ عند البصريّة أضُيِفت أو لم تُضَفْ، وتَرْكُ الإضافة قليلٌ عندهم(٢).

وهى عند الكوفـيّة لا تكون ظروفًا إلاّ مع الإضافة، أمّا عند الإفـراد فهى بمعنى اسم الفاعـل فمعنى: جلـسْتُ خلفًا عندهـم، أي متأخّرًا نصب عـلى الحال، وقام مكانًا طيبًا أي مغتبطًا، فإذا وقعت خبرًا عن المبتدأ وجب عندهم رفْعُها، نحو: أنت خَلْفٌ وقُدامٌ أى متأخر ومتقدّم.

والبصرّية تجوّز نصبهًا على قلّة ـ كما ذكرنا.

---

(١) الزخرف/ ٣٢.

(٢) «عندهم» سقطت من «ع».

وأمّا رفعها عـندهم فعلى حذف المضاف ـ كـما مر ـ وهى باقية علـى الظّرفَية، وهو الأوْلـى، إذْ خروج الشّىء عـن معناه خـلافُ الأصل، فلا يُـرْتكب ما أمـكن حملُه على عدم خروجه عنه، قوله:

= ٧٢ وساغ لى الشّراب وكنْتُ قبلاً أكـــاد أغَصُّ بالماء الحَميمِ[1]

أي قَبْلَ ذلك يقوّى مذهب البصريّة.

وأعلم أنّ اليوم إذا وقع خبرًا عن لفظى الجُمعـة والسّبت جاز نصبُه على ضعفه لكونهـما فى الأصل مَصْدَريـن، فمعنى اليـوم الجمعة أو السبـت أى الاجتماع أو السّكون. والأولى رفعه لغلبة الجُمعة والسّبت فى معنى اليومين.

ولا يجوز نـصب «اليوم» خـبرًا عن الأحد والاثـنين، إذ هما بمـعنى: اليَـوْمَيْن، واليوم لا يكون فى اليوم.

وأجازه الفراء وهشـام وذلك لتأويلهما الـيوم بالآن كما يقال: أنا الـيوم أفعل كذا أى الآن فمعنى اليومَ الأحـد أي الآن الأحد، والآن أعمّ من الأحد فيصّح أن يكون ظرفه.

[خبر المبتدأ المنفرد]

هذا ولُنَذْكر طرفًا مما يتعلّق بخبر المبتدأ إذا كان مفردًا، فنقول: هو إمّا مشتق أو جامد وكلاهما، إمّا أن يغاير المبتدأ لفظًا أوْ، لا.

---

(١) البغدادى: «على أن أصله: «قبل هذا» فحذف المضاف إليه، ولم ينو لفظـه، ولا معناه، وهو الشاهد التاسع والستون فى الخزانة.

والبيت لـيزيد بن الصيـعَّق «وعند العينـى: عبد الله بن يعرب بـن معاويهَ. ويرى البـغدادى أن روايته «فساغ» بالفاء خطأ -

= والحميم: الماء الحار، وليس بمراد، وإنما أورده للقافية وهو من الأضداد، يطلق على الماء البارد أيضًا وفى المصادر النحويه الأخرى قافيته تاء مكسورة، وهى «الفرات» مكان: «الحميم».

من شواهد: ابـن يعيش ٤/ ٨٨، وشرح شذور الذهـب/ ١٠٤ والعينى ٣/ ٤٣٥، وشرح الـتصريح ٢/ ٥٠ والهمع والدرر رقم ٨١٣.

والأوّل إمّا أن يتّحد به معنى: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغايره معنىً أيضًا، والمغاير يقع خبرًا عنه، إمّا لمساواته فى معنىً كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾(١) أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو: دارى منك فَرْسخان، أى بُعْد دارى فرسخان، أو دارى منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى والآخر عَيْنًا، ولزوم ذلك المَعنى لتلك العين حتّى صار كأنه هى كقول الخنساء:

=٧٣ تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنّما هى إقبالٌ وإدْبارُ(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾(٣).

٩٧ وإنْ قَدّرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ، أى لكن ذا / البرّ مَنْ آمن، وحالهُا إقبال، أو فى الخبر: نحو: برّ مَنْ آمن، وذاتُ إقبال، أوجعلنا المصدر بمعنى الصّفة، نحو: ولكنّ البارّ، وهي مُقْبلة جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة.

والثانى: أى الذى لا يغاير المبتدأ لفظًا يُذْكر للدّلالة على الشُّهرة أو عدم التغيّر كقوله:

=٧٤ أنا أبو النّجم وشعْرِى شعْرِى(٤)

(١) الأحزاب/ ٦

(٢) هو الشاهد السبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبرًا عن اسم العين؛ إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى. هذا من قبيل: زيد عدل».

= رتعت الإبل: إذا رعت، وأرتعتها: تركتها ترعى.

= وادّكرت: تذكرت ولدها، وأصله: إذْ تكرتْ.

من شواهد: سيبويه ١ / ١٦٩ والمقتضب ٣ / ٢٣٠، ٤/ ٣٠٥، والخصائص، ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩، والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وابن الشجرى ١/ ٧١، وابن يعيش ١/ ١١٥، والتصريح ١/ ٣٣٢، والأشباه والنظائر رقم ٤٥ بتحقيقى. وانظر ديوان الخنساء/ ٥٠.

(٣) البقرة/ ١٧٧.

(٤) هو الشاهد الحادى والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة، أى شعرى الآن هو شعرى المشهور المعروف بنفسه لاشىء آخر. =

اى هو المشهور المعروف بنفسه، لابشئ آخر، كما يقال مثلا: شِعْرى مليحٌ، وتقول: أنا أنا أى ما تغيرت عما كنت، قال:

رَفَوْنى وقالوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ   فقلت ـ وأنكرتُ الوجوهَ ـ همُ همُ[1]   =٧٥

وأمّا الجامد فإن كان مؤوّلا بالمشتق نحو قولك: «هذا القاع عَرْفجٌ[2] كلُّه»، أي غليظ تحمّل الضمير، فكلّه ههنا تأكيد للضّمير.

ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخّرًا عن الخبر،

وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحّمله خلافًا للكسائي، فكأنه نظر إلى أنّ معنى: زيد أخوك: متّصف بالأخوة، وهذا زيدٌ، أى متّصف بالزَّيْديّة، أو محكوم عليه بكذا.

وذلك، لأن الخبر عَرضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لَم يُكن، فلابُدّ من رابط، وهو الذى يقدّره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر.

فالجامد كلّه على هذا متحمّل للضّمير عند الكسائىّ، لكنه لـمّا لم يُشابْه الفعل لم يرفع الظّاهر كالمشتقّ.. وكذا لمَ يجْر على ذلك الضّمير تابعٌ لخفائه.

وأمّا المشتق فهو متحمّل للضّمير اتفاقًا، إن لم يرفع الظّاهر خبرًا كان أو نعتًا أو حالاً، فيستكنّ فيه إنْ جرى على مَنْ هوله، نحو: زيد قائم.

وإنْ جرى على غير مَنْ هوله أكّد المستكنّ به بمنفصل خبرًا كان المتحمّل[3]

= من شواهد: الخصائص ٣/ ٣٣٧، والمتصف ١/ ١٠، وابن الشجرىّ ١/ ٢٤٤، وابن يعيش ١/ ٩٨، ٩/ ٨٣، والهمع والدرر رقم ١٤١.

وانظر الأغانى ٢٢/ ٣٧١ (الثقافة).

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، أى هم الذين يطردوننى، وبطلبون دمى.

وصاحب البيت أبو خراش الهذلىّ.

= رفونى: رفوت الرجَل: إذا سكنته، ويقال: رافيت فلانًا: إذا وافقته.

من شواهد: الخصائص ١/ ٢٤٧، ٣/ ٣٣٧. وشرح أشعار الهذليين/ ١٢١٧.

(٢) = القاع: الأرض المستوية، والعرفج: شجر ينبت فى السهل، الواحدة: عرْفجة.

(٣) فى ط: «المحتمل» مكان: «المتحمّل».

للضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، أو نعتًا نحو: لقيت رجلاً ضاربهُ أنا، أو حالاً نحو: لَقيَكَ زيدُ مُكْرِمه أنت، أو صلة نحو الضّاربهُ أنا: زيْد.

وإن أُمِن اللّبْس جاز تْركُ الضّمير المنفصل فى هذه الصّور عند الكوفية.

وأمّا البصريّة فأوجبوه طَرْدًا، نحو: هِنْدٌ زيد ضَاربته هي.

وتمام البحث فيه يجئ فى باب الإضمار - إن شاء الله تعالى.

[مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا]

(ص): «وإذا كان المبتدأ مشتملاً علـى ماله صَدْرُ الكلام مثل: مَنْ أبوك؟ أو كانا معرفتين، أو متساويين مثل: أفضلُ منك أفضل منّى، أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام وجب تقديمهٌ».

(ش): قوله: «من أبوك؟» مبنيّ على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يُخْبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمّنة استفهامًا، أو نكرة هى أَفعَل تفضيل مقدّم علـى خبره، والجملَة صفةٌ لما قبلها، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه.

وغير سبويه على أن مثل هذين خبران مقدّمان.

والمثال المّتفق عليه فى مثل هـذا المقام: من قام؟ وما جاء بك؟ وأيّهم قام؟ ومن قام قمت.

وإنّما كان للشّرط والاستفهام والعَرْض والتّمني، ونحو ذلك ممّا يغيّر معنى الكلام مرتبةُ التّصدّر، لأن السّامع يبني الكلام الّذى لم يصدّر بالمغيّر على أصله، فلو جوّز أن يجئ بعده ما يغيِّره لم يَدْر السّامع إذا سمع بذلك المغيّر أهو راجع إلى ما قبله بالتّغيير أو مغيّر لما سيجيء بَعْده من الكلام فيتشوّش لذلك ذهنُه؟.

وكذلك حُكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدّره نحو: غلام مَنْ قام؟ وغلامُ مَنْ يقم أقم؟ لان معنى الشّرط أو الاستفهام يَسْرِى إلى المضاف، وإلاّ لم يجز تقدّمُه على ماله الصّدر.

قوله: «أو كانا معرفَتَيْن أو متساويين» ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخّر المبتدأ عن الخبر معرفتيْن أو متساوييْن من قيام القرينة المعنويّة الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله:

٧٦ = بَنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهُنّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[1]

وذلك، لأنّا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشّبيه الّذى تُذْكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي مثلُ أبى حنفية.

ولو أردت تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول/ ٩٨ أبى تمام:

٧٧ = لُعابُ الأفاعى القاتلات لُعَابُه وأرْىُ الجَنى اشتارَتْهُ أيدٍ عواسلُ[2]

أي بنو أبنائنا مثلُ بنينا، ولعابُه مثل لعاب الأفاعى.

---

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفًا وتخصيصًا يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ فإنه قدم الخبر هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى:

وفى الخزانة: هذا البيت لايعرف قائله مع شهرته فى كتب النحو، ورأيت فى شرح الكرمانى فى شواهد شرح الكافية للخبيصى أن قائله أبو فراس همّام الفرزدق بن غالب.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك رقم ٧١، وابن عقيل ١/ ١٠١، والتصريح ١/ ١٧٣، والأشمونى ١/ ٢١٠، والهمع والدرر رقم ٣٢٧.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم في البيت قبله، أى لعابه مثل لعاب الأفاعى.

= والأرْى: مالزق من العسل فى جوف الخلية،

= والجَنى: العسل، والإضافة للتخصيص.

= واشتارته: «استخرجته، يقال: شارفلان العسلَ شَوْرًا وشيارًا، وشيارة: إذا استَخرجه.

= والعواسل: جمع عاسلة أى مستخرجة العسل. والعاسل: مشتار العسل من موضعه.

والمصراع الأول بالنسبة إلى الأعداء سمٌّ قاتل، والمصراع الثانى بالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل.

= ولعابه: مبتدأ مؤخر، ولعاب الأفاعى: خبر مقدم وأرى معطوف على الخبر.

والشاهد أحد أبيات عشرة فى وصف القلم لأبى تمام.

وانظر الحيوان ١/ ٦٧، وأمالى المرتضى ١/ ٥٣٦.

قوله: «أو كان الخبر فعلاً له» أي فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ قام فإنّه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل.

فإن قيل: فَلْيَجُزْ إن كان الضمير بارزًا نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

قلت: يشتبه المبتدأ بالبدل من الضّمير أو بالفاعل على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة(١)» أو تقول: منع ذلك حملاً على المفرد.

مع أنه قيل في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنهُمْ ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٣): إن «كثير» و«الذين» مبتدآن مُقَدّما الخَبَرَيْن.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: الذّي يأتينى فله درهم نظرًا إلى أصل الفاء الذى هو التّعقيب، وأيضًا لكونه فاء الجزاء، وهو عَقِبُ الشّرط، لاستحقاق أداته صَدْرَ الكلام.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا جاء بعد «إلاّ» لفظًا أو معنًى نحو: ما زيدٌ إلا قائم وإنّما زيد قائم، لأنك إن قدّمته من غير إلاّ انعكس المعنى ـ كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره.

ولا يجوز التقديم مع إلاّ لما يجىء فى باب الاستثناء.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو: لَزيد قائمٌ أو كان ضَمِير الشّأن للزوم تصدّرهما.

[مواضع تقديم الخبر وجوبًا]

(ص): «وإذا تضمّن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل أين زيد أوكان مُصَحِّحًا(٤)

---

(١) حديث شريف رواه مسلم رقم ١٥١٨٩ فى الجامع المفهرس لألفاظ حديث مسلم.

(٢) المائدة/ ٧١. (٣) الأنبياء/ ٣.

(٤) علق الشريف على هذه الكلمة بقوله: «ليس فى المقروءة على ابن الحاجب».

مثل: فى الدّار رجل أو لمتعلّقه ضمير فى المبتدأ مثل: «على التَّمرة مِثْلُها زيدًا» أو عن أنّ[١] مثل: عندى أنّك قائمٌ وجب تقديمه».

(ش) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال: الخبر المفرد، لأنه ان كان الخبر جملة متضَمِّنَة لما يقتضى صَدْر الكلام لم يجب تقديمُه نحو: زيدٌ مَنْ أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجُمَل بحيث لا يتقدّم عليها أحدُ رُكْنَيْ تلك الجُملة، ولا ما صار من تمامها من الكَلِم المغيّرة لمعناها كإنّ وأخواتها وسائر ما يُحْدِث معنًى من المعانى في الجُملة التى يدخلها، فلا يقال: إنّ مَنْ يأتينى أشكره.

وأمّا قولُهم: علمتُ أيُّهم فى الدّار فإن الفعْل لـمّا كان من أفعال القلوب، وليس أثرها المعنوىّ بظاهر كأفعال العلاج، فإنها محسوسة الآثار كالضّرب والمَشْى جُوِّز تقديمُه على الكَلام المصدّر بأداة الاستفهام والنّفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنىً، مع أن تقدُّمَه كلاً تَقَدُّم، إذ معنى: ظننت زيدًا قائمًا: زيدٌ قائم فُى ظَنّى. ومنع من العمل فيه ظاهرًا احترامًا للفظّ المقتضى للصّدر.

وأمّا قولُهم: الذّي ما يضرب، والذّي إن تضربْه يضَرُبْك فإن الموصول وإن كان مع الصّلة ككلمة واحدة إلا أنه لا يؤثّر فى صلته معنىً.

ونحُو قولِهم: زيدٌ من أبوه؟، وعمروٌ فى دار مَنْ هو؟ أولى بالجواز، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنىً من المعانى فى الخبر ليس هو معه أيضًا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: «أيْنَ» مفرد[٢] وقوله قبل: وما وقع ظَرْفًا فالاكثر أنه مقدّر بجملة؟

(١) أى: أو يكون خبرًا عن «أنّ».

(٢) فى: أين زيد؟

قلت: لاشك أن لفظ «أين» اسم مفرد فى الوضع سواءٌ قدّر بالجملة أو بالمفرد، فـ«أين» فى: أين زيد؟ مفرد واقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال: إنّه خبرٌ مفردٌ.

وإن كان الاستفهام ظَرْفًا متعلّقًا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ، إمّا مع الخبر نحو غلامَ راكب زيد أوْ بدونه، نحو: غلاَم زيد راكبٌ.

قوله: «وإذا تضمّن الخبر المفرد».

٩٩ أعلم أنّه لا يقع من جملة مقتضيات الصّدر خبرًا مفردًا إلاّ كلمة / الاستفهام نحو: مَنْ زيدٌ؟ أو مضاف إليها نحو: غُلام مَنْ زيد؟.

قوله: «أو كان مصحّحا» أى كان الخبر أي تقّدمه مصحِّحًا لمجئ المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدأ: إن تقدُّمَ حكُم النكّرة عليها خصّصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية.

والأوْلى أن يقال فى إيجاب تقديم الظّرف خبرًا عن المتبدأ المنكّر فى الأغلب ممّا لا يتضمّن معنى الدّعاء: إنّ العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفّة مع كثرة استعمال الظّرف خبرًا.

فلو قلّ وقوُع الظّرف خبرًا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يومَئذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[1]﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئذٍ بَاسِرَةٌ ﴾[2].

وتقديم الخبر غير الظّرف على المبتدأ لايرفع اللَّبس ولا يعيّنه للخبريّة، إذْ لو قلت فى رجل قائم: قائمٌ رجلٌ احتمل كون رجل خبرًا عن قائم أو بدلاً منه.

وأما الظّرف فإنه إذا تقدّم تعيّن للخبرّية بسبب انتصابه لفظًا أو محلاّ.

هذا كله على مذهب سيبويه.

(١) القيامة/ ٢٢.

(٢) القيامة/ ٢٤.

وأمّا على مذهب الأخفش والكوفيّين فالظّرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس إذًا من هذا الباب.

قولنا: فى «الأغلب» احترازٌ عن قولهم: «أمْتٌ فى حَجَر لافيك»[1].

وقولنا: «ممّا لا يتضمّن معنى الدّعاء» احترازٌ عن نحو: سلامٌ عَلَيْكَ، ووَيْلٌ لك، فإن الأغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قَبْلُ.

قوله: «أو المتعلقّة»، أى لمتعلِّق الخبر بكسر اللاّم، ونعنى بالمتعلّق: جزء الخبر فقولك: «على التّمرة» خبر، والمجرور جزؤُه.

[ويجوز[2] أن يريد بالخبر ذلك المقدّر، لأن الجارّ والمجرور متعلّق به، والمجرور وحده يتعلّق بعامله، لأن الجارّ ليس بمتعلّق فى الحقيقة بل بسبب تعلّق المجرور بالعامل[3] القاصر].

يعنى إذا اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديمُ الخبر حتّى لايلزم ضمير قبل الذِّكر.

فلو قلت: مثلُها زيدًا على التّمرة لكان مثل: صاحبها فى الدار ـ وقد تقدم امتناعه.

وإذا كان الضّمير فى صفة المبتدأ نحو: على التمرة زبدٌ مثلُها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسّط بينه وبين صفِته نحو: زُبْدٌ على التمّرة مثلها، إذْ الفصل بين الصفة والموصوف جائز.

---

(١) فى اللسان: أمت: «الأمت: العوج، قال سيبويه: «وقالوا: أمتٌ فى الحجر لافيك».

وانظر سيبويه ١/ ٣٢٩. هارون.

وفى اللسان، أى ليكن الأمت في الحجارة لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى ممّا يوصف بالخلود والبقاء، الاتراه كيف قال:

ما أنعم العيش لو أن الفتى حَجرٌ ... تنبو الحوادث عنه وهو ملمومُ

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٣) فى «ط» فقط: «ما بعامله القاصر»، تحريف.

فإن تقدّم المفسِّر المتعلّق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير، وتأخّر الخبر عنه نحو: في الدار مالكُها نائم جاز عند البصريّين، وعند هشام من الكوفيّين خلافًا للباقين، وكأن المانع نظر إلى أن المفسِّر مرتبته التأخّر، لتعلقه بالخّبر، وليس بشىء، لأن التّقدم اللّفظي كاف فى صحة عَود الضّمير.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[1].

ووافق الكسائي البصريّين فى جواز نحو: زيدًا غلامُهُ ضاربٌ، لا فى نحو زيدًا غلامُهُ ضَرَبَ، وكأنه نظر إلى شدّة طلب الفعل لمفعوله فكأن مفعولَهُ متأخّر بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابَهة.

والأوْلى الجواز فى الكُلّ لما ذكرنا من الاكتفاء بالتّقدّم اللّفظّي.

قوله: «أو عن أَنّ» يعنى أو كان الخبر عن أنّ مع اسمها وخبرها، يريد: إذا كان أنّ مع صلتها مبتدأ وجب تقديمُ خَبرِها عليها، وقد تقدّم أنها مع صلتها فاعل عند أبى علي إذا كان الخبر ظرفًا.

وإنّما تعيّن تقديم الخبر لئلاً يلتبس بـ «إنّ» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أنّ المفتوحة إمّا ظرفًا نحو: أَنّ زيدًا قائم عندي، أو غير ظرف نحو: أن زيدًا قائم حقّ لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم ترفع[2] الفتحةُ الخفيّةُ اللّبسَ لكون ١٠٠ الموقعِ موقعَ المكسورة، لأنّ لها صدر الكلام بخلاف/ المفتوحة ـ كما يجئ فى باب الحروف المشبّهة بالفعل.

ولا يرفع مجيءُ خبر المبتدأ بعد خبر أنّ اللبس أيضًا، إذ ربّما يظن أنه خبرٌ بعد خبر، لـ «إنّ» المكسورة أو يظن فى الظرف تعلقّه بخبر أنّ.

وإذا تقدّم الخبر على «أنّ» عُرِف أنه خبر المبتدأ، وأنه ليس فى حيز أنّ المفتوحة، إذ هى حرف موصولةٌ ـ ويجئ فى باب الموصول أنّ ما فى حيّز الصّلة لا يتقدّم

---

(١) البقرة/ ١٢٤.

(٢) فى «ط» «تدفع»، بالدال. تحريف

على الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة، لأن لها الصدر.

فإذا تعيّن أن المقدّم خبر، والمسكورةُ مع اسمها وخبرها لايصحّ أن يكون مبتدأ، لأنها جملة، والمبتدأ مفردٌ تعيّن أنّ ما بعد الخبر هى أنّ المفتوحة لاغير.

وإذا كان «أنّ» المفتوحة مع صلتها بعد أمّا نحو: أمّا أنّك خارجٌ فلا أصدقه، فإنهّا تتقدّم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط أنّ الجملة التامّة لاتتوسّط بين «أمّا» وفائها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة.

ويجب أيضًا تأخير المبتدأ الذى بعد «إلاّ» لفظًا نحو: ما قائم إلاّ زيد، أو معنىً نحو: إنّما قائم زيدٌ،لأنكّ إنْ قدّمتَهُ من دون إلاّ انعكس الحصر، وإن قدّمته مع إلاّ لم يَجُزْ، لتقدّم أداة الاستثناء على الحُكم فى الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك ـ كما يجئ فى باب الاستثناء.

وإذا كان تقدُيم الخبر يُفْهم منه معنىً لا يُفْهم بتأخيره وجب التّقديم نحو قولك: «تميمىٌّ أنا،» إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر.

[تعدّد الخبر]

(ص): «وقد يتعدّد الخبر مثل: زيد عالم عاقل».

(ش): اعلم أنّ تعدّد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره، فالأول نحو: زيد عالم وعاقل. وليس قولك: هما عالم وجاهل من هذا، لأنّ كلامنا فيما تعدّد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا المخبر عنه بالعالِم غير المخبر عنه بالجاهل.

والثانى: على ضَرْبَيْن، لأن الأخبار المتعدّدة إمّا أن تكون متضادّة أوْ، لا.

وليس ما تعدّد لفظًا دون معنًى من هذا فى الحقيقة نحو: زيد جائع نائع، لأنهما بمعنى واحد، والثاني فى الحقيقة تأكيد للأوّل.

(١) فى القاموس: «وجائع نائع: إتباع، أونائع: متمايل جوعًا.

فإنْ لم تكن متضادّة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1] ففى كلّ واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقّا ولا إشكال فيه.

وإن كانت متضادّة فهى على ضربَيْن، إمّا أن يتصف جُزْء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكلّ واحدٍ منهما.

فالأول: نحُو قولك للأبلق: هذا أبيض وأسودُ.

وليس هو فى الحقيقة مما تعدّد فيه الخبر، لأنه مثل قوله: هما عالم وجاهل، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير فى كُلِّ واحد من عالم وجاهل لا يَرْجِعُ إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأمّا الضمير فى كُلّ واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له إفرادًا وتثنيةً وجمعًا كقولك: هما أبيضان أسودان، وهُمْ بيضٌ سُودٌ.

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأول أحدهما عالمٌ والآخر جاهل، لاتِّصال البعضين بخلاف جُزْئَيْ الأول، فإن كلّ واحد منهما منفردٌ عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشئ إلى الشّئ مع أن المسند إليه فى الحقيقة مُتعلّقه[2] الخارج منه مع قيام القرينة نحو:هذا حَسَن الغُلاَمَ، بنصب الغُلام وجرّه، فَلأَن يجوز إسناد الشّيء إلى الشئ مع أن المسند إليه فى الحقيقة جزء المسند إليه فى الظاهر أوْلى.

وهذا كما تقول: النارنج أحمَرُ أى ظاهرٌ قشره، ومنه قولهم: زيد حسن الوجه وحسنُ وجْهٍ/ وحسنٌ وجهًا نصبًا وجرًا. ١٠١

(١) البروج/ ١٤ - ١٥ - ١٦.

(١) فى «ط»: «متعلقة» بالتاء، تحريف.

وأمّا الثـاني، أعنى مـا اتّصف فيـه المجموع بكُـلّ واحد منهـما نحو: هـذا حُلْوٌ حامضٌ فلا إشكال فيه، لأنّ الضّمير يرجـع من كُلّ واحد من الخبرين إلى مجموع المبـتدأ، إذ المعنـى: فى جمـيع أجزائه حـلاوة، وفيها كـلهَّا حـموضة، لأنه امـتزج الطعمـان فى جميع أجزائه، وانـكسر أحدهما بالآخـر، وحصل بالانكسار كـيفيّة متوسطّة بينهما.

وأعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرَيْن على الآخر بالواو مع اتّصاف مجموع المبتدأ بكلّ واحد من الخبريْن، تقـول: زيد كريمٌ شجاعٌ، وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى المَلِك القَـرْم وابن الهُمام   ولَيْث الكـتيبة فى المزدَحَـمْ[1]

=٧٨

وكذا ما هو بمنـزلته فى رُجوع الضمّيـر من كُلّ واحدٍ من الخبرين إلـى مجموع المبتدأ، نحو: هذا أبيض وأسود وهذا حلوٌ وحامِضٌ.

وأما إذا لم يرجع ضمير كُلّ واحدٍ إلى مجموع المبتدأ نحو: هما عالم وجاهل، فلابدّ من الواو لأن المبتدأ مفكوكٌ تقديًرا. أى أحدهما عالمٌ والآخر جاهل.

[اقتران خبر المبتدأ بالفاء]

(ص): قوله: وقد يـتضمّن المبتـدأ معنى الشرط فـيصحّ دخول الفاء فـى الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعـل وظَرْف، والنّكرة الموصوفة بهما، مثـل: الذّى يأتينى أوفى الدار فله درهم، وكلّ رجل يأتينى أو فى الدارفله درهم،

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة.

البغدادىّ: «على أنه يجوز عطف أحد الخبرين عـلى الآخر كما يجوز عطف بعض الأوصاف على بعضها كما هنا.

= الهمام: الملك العظيم الهمة. والكتيبة: الجيش. والمزدحم: محلّ الازدحام.

والقَرْم: هو فى الأصل: الجمل المكرم الذى أعدّ للضّراب، ثم أطلق على الرجل العظيم.

وقائله مجهول.

من شواهد: الإنصاف/ ٤٦٩.

وليت ولعل مانعان باتّفاق، والحق بعضُهم «أن» بهما.

(ش): أعلم أن الفاء تدخـل على خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّـا وجوبًا» نحو: أما زيد فقائم، ولا تحذف إلا لضرورة كقوله:

٧٩= * فأمّا القتالُ لاقتالَ لديكمُ [(١)] *

أو لإضمار الْقَوْل كقـوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[(٢)] أي، فيقال لهم: أكفرتم.

وتجئ علّة الإتيان بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدأ فى حروف الشّرط.

وتدُخل جوازًا فى خبر مبتدأ مذكورٍ ههنا، وهو شيئان.

أحدهما: الاسم الموصول إمّا بفعل أو ظَرْف. ويدخل فى قولنا الموصول: اللام الموصولة أيضًـا فى نحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[(٣)]. وصلتهُـا لاتكون إلاّ

---

(١) هو الشاهد السادس والسبعون فى الخزانة.

تمامه:

= * ولكنّ سيرًا فى عراض المواكب *

البغـدادى: «على أن حذف الفـاء الداخلة عـلى خَبر المبـتدأ الواقع بعـد» أمّا «ضرورة، فإن «الـقتال» مبتدأ، وجملة «لاقتال لديكم» خبره، والرابط العموم الذى فى اسم لا.

ولكن: اسمـها محذوف، وسيرًا «مفـعول مطلق عامله مـحذوف، وهو خبر لكن. ويـجوز أن يكون «سيرًا». اسم «لكن» والخبر محذوف، أى ولكن لكم سيرًا .

= عراض: جمع عُرْض بضم العين يمضى الناحية والبيت للحارث بن خالد المختزومى.

من شواهد. المقتضب ٢/ ٧١، والمنصف ٣/ ١١٨، وابن الشجرى ١/ ٢٨٥، ٢٩٠، ٢/ ٣٤٨، وابن بعـيش ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، والمغـنى ١/ ٥٣، والعـينـى ١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤، والتصـريح ٢/ ٢٦٢، والأشمونى ١/ ١٩٦، ٢٢٤، ٤/ ٤٥، والهمع والدرر رقم ١٣٢٨ .

وانظر شعر الحارث بن خالد المخزومى/ ٤٥ وقبله.

فضحتم قريشًا بالفرار وأنتم قُمُدُّونَ سودانٌ عظامُ المناكب

وفى هامـش الديوان: «القُمـدّ» بضم القاف وتـشديد الدال: الـقوى الشديد وقـيل: الضخم الـطويل العنق.

(٢) = آل عمران/ ١٠٦.

(٣) = النور/ ٢.

فعلاً فى صورة اسم الفاعل أو المفعول ـ لما يجئ فى الأسماء الموصولة.

والأغلب الأعمّ فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء أن يكون عامًّا، وصلتُه مستقبلة، كما فى أسماء الشّرط، وفعل الشرط نحو: مَن تَضْرِبُ أَضربُ، وقد يكون خاصًّا وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[1] الآية، لأن الآية مسوقةٌ للحكاية عن جماعة مخصوصين حَصَلَ منهم الفتن أى الإحراق، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾[2]،

وقد يكون الموصول خاصًّا وصلته مستقبلة كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾[3]، إذْ لا يريد كُلّ موت تفرُّون منه يلقاكم، إذْ رُبَّ موتٍ فرّ منه الشّخص فما لاقاه ذلك النوع كموْتٍ بالقَتْل بالسيّف مثلاً، ولاقاه نوعٌ آخر منه.

فالمعنى هذه الماهيّة التّي تفرّون منها تلاقيكم.

وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وإن لم يكن موصولاً، لأنه موصوف بالموصول.

وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل، لتضّمنه معنى الشرّط كقولك: الّذى أتانى فله درهم، والموصول بالظرف/ نحو الّذى قُدّامك أو فى الدار فله درهم. ١٠٢

وإنّما وصل المبتدأ الّذى فى خبره الفاء أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشّرط، والخبر كالجزاء الّذى يدخله الفاء، وأمّا الصلة والصفّة فيكونان كالشّرط.

(١) البروج/ ١٠.

(٢) الحشر/ ٦.

(٣) الجمعة/ ٨.

وكان حق الموصول على هذا ألاّ يكون إلاّ مبهمًا كأسماء الشّرط، نحوُ: مَنْ وما الشّرطيتّيْن.

وإنّما جاز أن لايكون مبهمًا كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾، لأنه دخيلٌ فى معنى الشّرط[١].

وكذا[٢] كان حقّ الصّلة أن لا تكون إلاّ فعلاً مستقبل المعنى كشرط: مَنْ وما، إلاّ أنه لـمّا لم يكن شرطًا فى الحقيقة جاز أن لا يكون صريحًا فى الفعليّة، بل يكون مما يقدّر معه الفعل كالظّرف، والجار والمجرور، وألاّ يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾.

وكذا كان حقّ الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيثُ أنه ليس جزاء الشّرط حقيقةً جاز تجريدهُ منها، مع قصد السّببيّة نحو: الذى يأتينى له درهم.

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببًا للثانى، بل اللاّزم أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشّرط والجزاء.

ففى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآية ـ الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببًا للملاقاة.

وكذا فى قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[٣] كون النّعمة منه تعالى لازِمٌ لحصولها معنًى.

فلا يغرنّك قول بعضهم: إن الشّرط سببٌ للجزاء ـ ويجئ تحقيقه فى حروف الشرط إن شاء الله تعالى.

والثاني: النّكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظّرف أو الجار نحو: كُلُّ رجلٍ يأتينى أو أمامك أو فى الدّار فله درهم.

---

(١) فى ط: «الشر مكان: الشرط، تحريف ظاهر.

(٢) فى «ع»: «ولذا».

(٣) النحل/ ٥٣.

وقد يجئ صفتها أيضًا ماضيًا مستقبَل المعنى نحو: كُلّ رجل أتاك غدًا فله درهم ـ لما ذكرنا فى الموصول.

وقد تدخل الفاء على خبر كُلّ، وإن كان مضافًا إلى غير موصوف نحو: كلّ رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشّرط فى الإبهام.

وكذا إن كان مضافًا إلى[1] موصوفٍ بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كُلّ رجل عالم فله دِرْهم.

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت.

والأخفش يُجيز زيادتهَا فى جميع خبر المبتدأ نحو:

زيدٌ فو جد، وأنشد:

وقائلةٍ خولانُ فانْكِحْ فَتاتَهُم ... وأُكرُومَةُ الحيّيْن خِلْوٌ كما هِيا[2] = ٨٠

وسيبويه يوؤّل مثله بنحو: هذه خولان فانْكِحْ.

قوله: «وليت ولعلّ مانعان باتفّاق».

جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور إلاّ ما نذكره، وذلك لأنه إنما دَخَلهُ الفاءُ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشّرط، ويلزمها التَّصدُّر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النوّاسخ تُؤثّر معنًى فى الجملة ـ وقد تقدّم أنّ

---

(١) فى «ط» «مضافا إلى غير موصوف بغير الثلاثة» بزيادة «غير» الأولى، تحريف.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الفاء فى «فانكحْ» زائدة عند الأخفش. «وخولان» مبتدأ و«انكح» خبره».

= من أبيات سيبويه التى لايعرف لها قائل.

= والأكرومة: فعل الكرم، مصدر بمعنى اسم المفعول أى: ومكرمة الحييْن. وأراد بالحيّيْن: حى أبيها وحيّ أمّها.

= والخلو: التى لازوج لها. والجملة حاليّة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٧٠، ٧٢، وابن يعيش ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ والخزانة ١/ ٢١٨، ٣/ ٣٩٥، ٤/ ٤٢١ - ٥٥٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٦٨، والعينى ٢/ ٥٢٩، والهمع والدرر رقم ٣٤٢، والأشمونى ٢/ ٧٧.

ما يؤثّر فى الجملة لايدخل على جملة مصدّرة بلازم التّصدّر إلاّ أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرْق فى الشرطيّة جاز أن يدخله ما لا يؤثّر فى الجملة المتأخّرة معنىً ظاهرًا وهو انّ نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية.

وألحق المالكيّ بها أنّ المفتوحة ولكنّ من غير سماع، لكنّه لمّا رأى أنه يجوز العطف بالرّفع على محلّ اسم لكنّ، كما يجوز على محل اسم إنّ ـ كما يجئ فى الحروف المشبّهة بالفعل. وكذا أجرى بعضهم أَنّ المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مُجْرى المكسورة على ما يجئ فى الموضع المشار إليهَ أجراهما(١) مجرى إنّ المكسورة.

١٠٣ وأمّا كلمات الشّرط الجازمة الثّابتة الأقدام فى الشّرطيّة فلايدخلها شيء / من نواسخ الابتداء إلاّ فى الضّرورة، فَيُضْمَرُ مع ذلك بعدها ضميرُ الشأن حتى لاتخرج كلماتُ الشّرط فى التقدير عن التّصدّر فى جملتها وذلك نحو قوله:

٨١= إنّ من يَدْخُل الكنيسةَ يومًا يَلْق فيها جآذرًا وظباءَ(١)

قوله: «وألحق بعضهم أنَّ بهما»

أي ألحق أَنّ فى المنع من دخول الفاء بليت ولعّل.

قال المصنّف اتّباعًا لعبد القاهر: إن هذا المُلْحِق سيبويه خلافًا للأخفش.

---

(١) أجواب «لمّا» فى قوله: «لما رأى أنه....

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون فى الخزانة.

البغدادي: «على أن اسم «إنّ» ضمير شأن والجملة الشرطية بعدها خبرها، وإنما لم يجعل «مَنْ» إسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلية، والشرط له الصدر فى جملته، فلا يعمل فيه ما قبله».

= والشاهد للأخطل، وكان نصرانيًا فلذلك ذكر الكنيسة. والكنيسة: متعبّد النصارى معرّب: «كُنشْتْ» بالفارسية.

وفى هامش الخزانة بتحقيق أستاذنا المرحوم هارون: معناه فى الفارسية: معبد النارAfire - temple.

والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة.

والمعنى: أن من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى، وأشباه الظباء، ومن نسائهم فكنى عن الصبيان بالجآذر، وعن النساء بالظّباء.

من شواهد: الجمل فى النحو للزجاجي/ ٢١٥، والمقرب/ ١/ ١٠٩، ٢٧٧، وابن الشجرى ١/ ٢٩٥، والمغنى ١/ ٣٥، ونسب البيت للأخطل وليس فى ديوانه نشر دار الثقافة – بيروت.

ونقل العبديّ[١]، وأبو البقاء[٢]، وابن يعيش[٣]: أنّ المجوزّ لدخول الفاء[٤] مع أنّ سيبويه خلافًا للأخفش.

قوله: «وليت ولعلّ مانعان بالاتفاق»

لا وجه لتخصيصهما بل كُلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى.

وما ذكره المصنّف من أن امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التنّاقض، وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لايكون إلاّ خبراً أي محتملاً للصّدق والكذب، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلكَ ليس بشىء، لصحّة قوله: إنْ جاءك زيد فاضربه، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٥].

[حذف المبتدأ والخبر جوازًا ووجوبًا]

(ص): «وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا كقول المستهلّ: الهلالُ والله، والخبر جوازاً نحو: خرجت فإذا السّبع.

ووجوبًا فيما التزم فى موضعه غيره نحو: لولا علي لهلك عمرُ، وضَرْبى زيدًا قائمًا، وكل رَجل وضيعتهُ، ولعمرك لأفعلنَّ كذا».

---

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي أبو طالب قال ياقوت: كان نحويًا لغويًّا قيمًا بالقياس قرأ على السيرافى والرّمّانى والفارسى.
وله شرح الإيضاح، توفى يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦هـ.
البغية ١/ ٢٩٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.

(٢): أبو البقاء: محب الدين أبو البقاء العُكْبرى البغدادى الضرير النحوى أصله من «عُكبرا».
ولد فى أوائل سنة ٥٣٨ ببغداد، وتوفى سنة ٦١٠. (البغية ٢/ ٣٨).

(٣) ابن يعيش: بعيش بن عليّ بن يعيش بن محمد ابن أبى السّرايا. النحوى الحلبيّ: موفق الدين أبو البقاء وكان يعرف بأبن الصّانع.
ولد فى ثالث رمضان سنة ٥٥٣. من أكابر أئمة العربية. وله كتابه المشهور: شرح المفصل.
انظر البغية ٢/ ٣٥١.

(٤) = «الفاء» سقطت من «ع».

(٥) = آل عمران / ٢١

(ش) المستهل: المبصر للهلال، وقد ذكرنا أنهّ لا يحذف شيء «لا وجوبًا ولا جوازًا إلاّ مع قرينة دالّة على تعينّه.

اعلم أنه قد يُحذف المبتدأ وجوبًا إذا قُطِع النّعتُ بالرفع ـ كما يجئ فى بابه نحو: الحَمْدُ لله أَهْلُ الحمد أى: هو أهل الحمد.

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان فى الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو التّرحم ـ كما يجئ ـ فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك.

ويحُذف وجوبًا أيضًا عند من قال فى نحو: نِعْمَ الرّجل زيدٌ ـ إن تقديره: هو زيد، وفيه نظر ـ على ما يجئ فى بابه.

قوله: جوازًا ووجوبًا، نصبٌ على المَصْدر أى حذفًا واجبًا أُو جائزًا. و«إذا» فى قوله: إذا السبع للمفاجأة.

واختلف فيها، فنقل عن المبرّد: أنها ظرف مكان، فَعلَى قوله يجوز أن تكون خبرَ المبتدأ الذّى بعدها، أي فبالمكان السّبع، فنقول علَى هذا: مررت فإذا زيدٌ قائمًا، و«إذا» عنده متعلّق بكائن وشبهه من متعلّقات الظروف العامة. ولايجوز على قوله أنْ يكون إذا مضافًا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلي الجُمل إلا «حيث» على ما يجئ فى الظروف المبنيّة.

وما ذكره[١] لايطّرد فى جميع مواضع إذا المفاجأة، إذْ لامعنى لقولك:فبالمكان السّبع بالباب فى تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب.

وقال الزجاج: إن إذا المفاجأة ظرفُ زمان، فعلى قوله يجوز أن تكون فى قولهم: خرجت[٢] فإذا السّبع خبرًا عما بعدها بتقدير مضاف، أى فإذا حصولُ السّبع أى ففى ذلك الوقت حصولُه، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة ـ كما مرّ ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، و«إذا» ظرفٌ لذلك الخبر غير سادٍّ مسدّه أى، ففى ذلك الوقت السّبع بالباب، فحذف «بالباب» لدلالة قرينة «خرجت» عليه.

---

(١) فى «ع»: «وما ذهب إليه». (٢) «خرجت» سقطت من ط.

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمّان مضافًا إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنّف، أى ففاجأت وقت وجود السبّع بالباب، إلا أنه إخراج لـ«إذا» عن الظرفيّة، إذْ هو إذًا مفعول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكُلفة، فإن/ إذا الظّرفيّة غير متصرّفة على الصحيح. ١٠٤

ونقل عن ابن بَرّى[١]: أنّ إذا المفاجأة حرفٌ، فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو: فإذا السّبع محذوفٌ بلا خلاف.

وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزيّادى[٢]: أنها جواب شرط مقدّر، ولعله أراد أنها فاء السببيّة التى المراد منها لزوم ما بعدها لِما قبلها ـ كما تقدم، أى مفاجأة السّبع لازمة للخروج.

وقال المازني: هى زائدة، وليس بشئ، إذ لايجوز حذفها.

وقال أبو بكر مَبْرمان[٣]: هى للعطف حملاً على المعنى، أى خرجت ففاجأت كذا وهو قريبٌ.

قوله «التزم فى موضعه».

يقال ألزمته الشئ فالتزمه أى قَبِل ملازمته، أي فى خبر التزم[٤] العربُ ذكر غير الخبر المقدّر فى موضعه، فيحذف الخبر وجوبًا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدّالة على تعيين الخبر المقدرّ من بين سائر الأخبار لفظٌ سادّ مسد ذلك الخبر، وهو فى أربعة أبواب على ما ذكره المصنّف.

---

(١): ابن بريّ: عبد الله بن برَى عبد الجبار أبو محمد المقدسىّ المصرىّ النحوىّ اللغوى.
ومن أشهر كتبه: حواش على الصحاح، واللباب فى الرد علي ابن الخشاب فى ردّه على الحريرى فى «درّة الغوّاص». توفي فى ليلة السبت السابعة والعشرين من شوال سنة ٥٨٢ هـ.

(٢) الزيادى: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادى. من مؤلفاته: شرح نكت سيبويه، والنقط والشكل، أسماء السحاب والرياح والأمطار.
توفى ٢٤٩ هـ.

(٣) مبرمان: محمد بن على بن إسماعيل أبو بكر العسكري.
من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح شواهده، النحو المجموع على العلل. توفى ٣٤٥هـ.

(٤) فى «ع»: ألزم «مكان «التزم».

أولّها: المبتدأ الذّى بعد لولا، هذا على مذهب البصريين.

وقال الفراءّ: لولا هى الرافعة للاسم الّذى بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر كما فى قوله: «لو ذات سوار لَطَمَتْنى»[1] وهو قريب من وَجْه، وذلك أن الظّاهر منها أنها «لو» التى تفيد امتناع الأول لامتناع الثّاني - كما يجئ فى حروف الشرط - دخلت على «لا» وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شَرْط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع «لا» أيضًا باق على ما كان، كما تبقى مع غير «لا» من حروف النّفى، فمعنى «لولا عليّ لهلك عمر»: لو لم يُوجد عليّ لهلك عمرُ، ينتفى الأول أى انتفاء[2] وجود علي لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوتٌ، فمنْ ثَمّ كان «لولا» مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثّاني كإفادة «لو» فى قوله: لو لم تأتنى شتمتك - كما مر فى بيان قوله:

٨٢ = ولو أنّ ما أسْعى لإدنى معيشة كفانى ولم أطْلُبْ قليلٌ من المال[3]

لكن منع البصريّون[4] من هذا التقّدير، وحملهم على أن قالوا: «لولا» كملة بنفسها، وليست «لو» الدّاخلة على «لا» لأنّ الفعل بعد «لو» إذا أضمر وجوبًا فلابد من الإتيان بمفسّر - كما مَرّ في باب الفاعل - وليس بعد «لولا» مفسِّر، وأيضًا لفظ «لا» لا يدخل على الماضى فى غير الدّعاء وجواب القسم إلاّ مكررًا فى الأغلب - كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد «لولا».

فقال البصريوّن الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا

---

(١) هذا مثل ذكره أبو عبيد القاسم فى كتابه «الأمثال»/ ٢٦٨. ومعناه: لو كان هذا الذى كلمنى ندّالى. وكان له شرف وقدر احتملته ولكن ليس بكفء فهو أشدّ عليّ».

(٢) فى «ط» فقط أى انتقى أنتفاء «بزيادة كلمة: «انتفى».

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٢ فقد ذكر من قبل وفى النسخ المخطوطة ذكر الشّطر الأول فقط.

(٤) فى «ط» منع البصريين «تحريف واضح.

خبره ـ كما مرّ فى أمّا زيد فقائم ـ لكونه جملةً خاليةً عن العائد إلى المبتدأ فى الأغلب ـ كما فى: لولا على لهلك عمر ـ فخبره محذوف وجوبًا لحصول شَرْطَيْ وجوب الحذف.

أحدهما: القرينة الدّالة على الخبر المُعيّن، وهى لفظة «لولا» إذْ هى موضوعة، لتدُلّ على انتفاء الملزوم، فـ«لولا» دالّة على أنّ خبر المبتدا الذى بعدها موجود، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر،

والثاني: اللّفظ السادّ مسد الخبر وهو جواب «لولا».

وربّما دخلت «لولا» هذه على الفعليّة قال:

قالتْ أمُامةُ لمّا جئتُ زائرَها ... هلا رَمَيْت ببعض الأسهُم السُّودِ[١] =٨٣

لا درّ درُّكِ! إنّى قد رميْتهُمُ ... لولا حُدِدتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

[أى لولا الحدّ وهو الحِرمان][٢].

وثانيها: كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، أو بمعنى المَصْدَر، وهو أفعل التّفضيل مضافًا إلي المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه ـ كما يجئ فى بابه ـ نحو أَخْطبُ ما يكون[٣] أي كونْ، وأكثر شُربى/ السويق[٤]. ١٠٥

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون فى الخزانة.
البغدادى: «على أنه ربما دخلت «لولا» على الفعلية كما هنا، أى لولا الحدّ وهو الحرمان.
وهاذ الشعر للجَموح أحد بنى ظَفَر من سليم بن منصور.
= وأمامة زوجته.
= ولا درّ درّك؛ أى لاكان فيك خير، ولا أتيت بخير.
= حُددْتُ بالبناء للمفعول: حرمت،، يقال: حددته حداً: إذا منعته.
يقولَ: قد رميتُ واجتهدتُ فى قتالهم، ولكنى حُرِمْتُ النصر عليهم ولايقبل عذر المحروم.
= والعذْرى: اسم بمعنى المعذرة.
من شواهد: ابن يعيش ١/ ٩٥، والإنصاف/ ٧٣، وابن الشجرى ٢/ ٢١١، واللسان: «عذر».
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.
(٣) المثال بتمامه كما فى كتب فى النحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا.
(٤) المثال بتمامه كما فى كتب النحو: أكثر شربى السويق ملتوتًا.

ويكون المصدر مضافًا إلي الفاعل نحو: ضَربى زيدًا، أو إلى المفعول نحو: ضربى زيدٌ، أو اليهما نحو: تضارُبنا، وبعد ذلك حال منهما معًا فى المعنى، نحو: ضربنى زيدًا قائمين أو تصارُبنا قائمين، أو من أحدهما نحو: ضربى هندًا قائمًا أو قائمة.

ويقع هذا الحال فعلاً أيضًا خلافًا للفراء نحو: علمي بزيد كان ذا مال.

ويقال: «سَمْعُ أذنى زيدًا يقول ذاك» أي سَمْعُ أذنى كلامَ زيد على حذف المضاف.

وإن كانت الحال المذكورة جملَة اسميّةً فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال، نحو: ضربى زيدًا وغلامُه قائمٌ، قال النبى ﷺ: «أقرب ما يكون العَبْدُ من ربّه وهو ساجدٌ»[1]، إذ الحال فضلةٌ، وقد وقعت موقع العُمدة فيجب معها علامة الحالية، إذْ كُلّ واقع غير موقعه يُنكّر.

وجّوز الكسائّي تجرّدَها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: ضَرْبي زيدًا أبوه قائم كما فى قوله: كلمته فوه إلى فيّ[2].

ويجوز عند الكسائي إتباعُ المصدر المذكور بالتوابع نحو: ضَرْبي زيدًا كُلُّه أُو ضَرْبِي زيدًا الشّديدُ قائمًا.

ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن دُرُسْتويه[3]: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أضرب زيدًا إلاّ قَائمًا، ولم يسمع الإتباع مع الاستقراء.

وفى خبر مثل هذا المبتدأ أقوال:

(١) انظر مسلم باب الصلاة، وانظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٨٤١٣.

(٢) ورد فى الحديث: «أقرأيتها رسول الله ﷺ فاه إلي فيّ «بنصب» «فاه» الأولى، وانظر التخريج: حول هذا الحديث فى همع الهوامع ٤/ ١٠ بتحقيقى.

(٣) ابن درستويه بضم الدال والراء: عبد الله بن جعفر بن المرْزُبان النحوى أبو محمد = من مصنفاته: شرح الفصيح - الرد على المفضل فى الردَ على الخليل. توفى ٣٤٧هـ.

ذهب ابن دُرُسْتويه وابن باب شاذ: إلى أنه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل ـ كما قلنا ـ فمعنى ضَرْبي زيدًا قائمًا: أضربه قائمًا، وهو نحو: أقائم الزّيدان عندهما.

وذهب الكوفيّون: إلى أنّ نحو: «قائمًا» حالٌ من معمول المصدر لفظًا ومعنىً، والعامل فيه المصدرُ الّذى هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبًا أى ضربى زيدًا قائمًا حاصلٌ.

وذهب الأخفش: إلى أن الخبر الذى سدّت الحالُ مسدّه مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، أي ضربى زيدًا ضربُه قائمًا، اى ما ضربى إيّاه إلاّ هذا الضّرب المقيّد. وكذا أكثر شُربى السّويق شُربه مَلْتوتًا[١].

وذهب البصريوّن: إلى أنه حال[٢] من معمول المصدر معنىً لا لفظًا، والعامل فى الحال محذوفٌ، أى ضَرْبِى زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا.

والدّليل على بُطلان مذهب الكوفيّة: أن كُلهَّم متفقون على أن معنى ضربى زيدًا قائمًا: ما أضرب زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى المتّفق عليه لا يستفاد إلاّ من تقدير البصريّة والأخفش.

وبيانُه مبنيّ على مقدّمة، وهى أن اسم الجنس أعني الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استُعْمِل، ولم تقم قرينةٌ تُخَصِّصُه ببعض ما يقع عليه فهو فى الظّاهر لاستغراق الجِنْس أخذًا من استقراء كلامهم، فمعنى: التّراب يابس، والماء باردٌ أن كُلّ ما فيه هاتان الماهيّتان حاله كذا.

فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطّهارة: إن النّوم مع الجلوس لا يَنْقُضها لكان مناقضًا لظاهر ذلك اللفّظ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخُصوص، نحو: اشْترِ اللّحم، واشرب الماء، لأنّ شرى الجميع، وشُرْب الجميع ممتنعان.

---

(١) فى القاموس: اللّت: الدّق والشّدّ، والفتّ والسّحق والسويق: الخمر.

(٢) فى «ط»: «خال» بالخاء، تحريف واضح.

فإذا تقرّر هـذا قلنا: إنّ الجنس الـذى هو مصدرٌ غير مقـيّد عند البصـريّة بحال تخصُّـصه، بل الحال عندهـم قَيْد فى الخبر، فـيبقى الجنس على العموم، فـيكون المعنى: كُلّ ضَرْب منِّى واقع على زيد حاصـلٌ فى حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفّق عليه أعنى: ما أضرب زيدًا إلاّ قائمًا.

١٠٦ وأمّا عند الكوفيّـة فالجنس عندهم مقيّد بالحال المخصّص، لـه/ فيكون المعنى: ضَرْبِى زيدًا المختصّ بحال القيام[1] حاصل، وهو غير مطابق للـمعنى المتفّق عله، لأنه لا يمتنع من حصول الضّرب المقّيد بالقيام حصول الضّرب المقّيد بالقعود أيضًا فى وقت آخر، فليس فى تقديرهم إذًا معنى الحصر المراد المتّفق عليه.

وبهذا يُـبْطل مذهب ابـن دُرُستويه أيضًا لانـه لاحصر فى قولـك: أضرِبُ زيدًا قائمًا.

وما يُفْسد مذهب الـكوفيّة خاصّةً زيادةً على ما تقدّم من جهـة اللفّظ: أنه ليس فى تقديرهَـم ما يسُّد مسدّ الخبر، لأنّ مقـام الخبر عندهم بَعْد الحال، ولـيس بعدها لفظٌ واقع موقع الخبر.

وقد تقدّم أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إذا سدّ مسدّه لفظٌ.

وكذا نقـول فى قولهم: أكـثر شُرْبِى السـويق ملتـوتًا: أن معناه أن «شُـرْبِى» له ملتوتًا أكثر من شُربه غَيْرَ ملتوت.

فلو قدّرناه على مذهب الكوفيّة: أكثر شـربى السّويق ملتوتًا حاصلٌ لم يحصل هذا المعنى المتفّـق عليه، إذ يجوز أن نقول هذا اللفظ، أو تريد إذًا مـن شُرْبه ملتوتًا عَشْر مّرات مثلاً، وغير مـلتوت ألف مّرة، وتريد بأكثر شُربى السّويـق ملتوتًا تِسْعَ مّرات مثلاً، فإنه أكثر شربه ملْتوتًا[2].

---

(١) فى «ط» «القام» مكان: «القيام» تحريف ظاهر.

(٢) تناول السيوطئ قضيةُ أكـثر شُربى السويق ملتوتًا» فى الأشباه والنظائر باسـتيعاب واستطراد وتحليل. انظر ٦/ ٢٤٩ بتحقيقي.

ويُرَدُّ على مذهب الأخفش حذفُ المصدْر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع، إذّ هو بتقدير «أنْ» الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف إلاّ أن يقال: إذا قامت قرينةٌ قوّية دالّة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه فى باب المفعول معه: إنّ تقدير: مالك وزيداً: مالك ومُلابستك زيدًا.

هذا والقرينة الدّالة على تعيين الخبر الذّى هو« حاصلٌ» عند البصرّية هو الإخبار عن الضّرب بكونه مقّيدًا بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلاّ بعد حصوله، واللفظ السّاد مسدّ الخبر هو الحال، فقد حَصُل شرْطا وجوبِ الحَذْف.

وأصله عندهم: ضَرْبِي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا.

وليس إذا للاستقبال ههنا، بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾[1]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[2] ومثلَه كثير.

حُذف «حاصلٌ» كما يحذف متعلّقات الظّروف العامّة نحو: زيد عندك، والرّكْض فى المَيْدان، فبقى «إذا كان قائمًا»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل فى الحال، وأقيم الحالُ مقام الظّرف، لأن فى الحال معنىَ الظّرفيةّ، إذْ معنى جاءنى زيدٌ راكبًا، أي في وقت الرّكوب، فالحال قائم مقام الظّرف، القائم مقام الخبر، [فيكون[3] الحال قائما مقام الخبر].

فإن قيل: لِمَ لاتكون «كان» المقدرة ناقصة»، وقائمًا خبرها؟

قيل: لأن مثل هذا المنصوب أي الذى يجئ بعد المصدر المَضْبوط بالضّوابط المذكورة لا يكون إلاّ نكرةً لم يُسْمع مع كثرته إلاّ كذا، فلو كان خبر كان لجاز تعريفه، ولسمع ذلك مع طول الاستقراء[4] هذا ما قيل فيه.

---

(١) البقرة/ ١١. (٢) الشورى/ ٣٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) ط: «الابتداء» مكان «الاستقراء» تحريف.

والذى يظهر(١) لى أن تّقديره بنحو: ضَرْبى زيداً يلابُسه قائمًا إذا أردت الحال عن المفعول فى المعنى، وضربى زيدٌ يُلابسه قائمًا إذا كان عن الفاعل فى المعنى أوْلى.

ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقى: ضربى زيدًا يلابس قائمًا.

ويجوز حذف ذى الحال على ما أورد مع قيام القرينة تقول: الذى ضربت قائمًا زيد، أى ضربته، ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ، والعامل فى الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: راشدًا مهديّا أى سر راشدًا مهديًا، فنكُون على هذا

١٠٧ مُسْترِيحين من حذف «إذا» مع شرطه الذى هو العامل، ولم يثبت مثله / فى كلامهم، ولا يحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامة لا ناقصة.

وعلى مذهب من جوّز أن يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز أن يكون التّقدير: ضربى زيدًا حاصلٌ قائمًا، فيكون العامل حاصلاً، وذو الحال معمول ضَرْبى](٢).

وفيه تكلّفات كثيرة من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت فى غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر مَعْنى كان النّاقصة إلى معنى التّامة، وذلك لأن معنى قوله: «حاصل» إذا كان قائمًا ظاهر فى معنى النّاقصة، ومن قيام الحال(٢) مقام الظّرف، ولا نظير له.

والذى أوقعهم فى هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهُم اتّحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه.

والحقّ أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكيّ.

فنقول: تقديره: ضربى زيدًا حاصلٌ قائمًا، والعامل فى الحال «حاصل»، وفى صاحبها «ضربى» وهو الياء، أو «زيدًا»، فنقول: حذفنا «كائن» أو «حاصل»

---

(١) العبارات التي بين معقوفين، من قوله: «والذى يظهر».. إلى قوله: «معمول ضربى» زيادة فى ط، لم ترد فى «ظ».

(٢) أنتهاء النّص الذى لم يرد فى «ظ».

العامل فى الحال لكونه عامًا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه فى نحو: زيد عندك، أو فى الدّار، لمشابهة الحال للظّرف، والحذف فى كِليْهما واجبٌ لقيام الحال والظرف مقام العامل ـ كما تقدّم بيانه.

وأعلم أنه يجوز رفع الحال السّاد مسدّ الخبر عن أفعل المضاف إلى «ما» المصدريّة الموصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما يكون الأمير قائم، هذا عند الاخفش والمبردّ.

ومنعه سيبويه، والأوْلى جوازُه لأنكّ جعلت ذلك الكون أخطب مجازًا فجاز جَعلُه قائمًا أيضًا.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مَصْدر صريح إلاّ فى الضّرورة فلا تقول: ضَرْبِى زيدًا قائمٌ إذ لا مجاز فى أوّل الكلام، ولاشكّ أَنّ المجاز يُؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يقّدر فى أفعل المذكور زمان مضاف إلى «ما يكون» بخلاف نحو: أكثر شُرْبى السّويق، وضربى زيدًا، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدريّة مقام الظرف، نحو قولك: «ما ذّر شارق»[1] فيكون التقّدير: أخطبُ أوقات ما يكون الأمير قائمٌ أى أوقات كون الأمير، فتكون قد جَعَلْت الوقْت أخطبَ وقَائمًا، كما يقال: نهارُه صائم، وليلهُ قائم، ويرجّح هذا التقّدير أنه سُمِع: «أخطبُ ما يكون الأمير يومُ الجمعة»، برفع يوم الجمعة، وأيضًا كثرة وقوع «ما» المصدرية زمانًا، وكثرة وقوع الزّمان مسندًا إليه الواقع فيه كقوله.

٨٤ = * وماليلُ ألمطىّ بنائِم[2]*

---

(١) الشارق: الشمس حين تشرق.

(٢) هو الشاهر الثمانون في الخزانة: وهو قطعة منْ بيت وهو بتمامه:

لقد لُمْتنا يا أم غيلان بالسّرى ونمت وما ليل المطىّ بنائم

البغدادى: علي أن الزمان يسند إليه كثيراً ما يقع فيه، فإن النوم يقع فى الليل، وقد اسند إليه مجازاً عقليّا، وأم غيلان: هي بنت جرير. والمطىّ : جمع مطيتة، وهى الراحلة التى يمتطى ظهرها أيّ راكب. والسرى: سرى الليل.

والشاهد لجرير من قصيدة يردّ بها علي الفرزدق.

من شواهد : سيبويه ١ / ٨٠، وابن الشجرى ١ /٣٦، ٣٠١، والإنصاف / ٢٤٣.

ومنع المبرّد من نحو قولك: أحسن ما يكون زيد القيام، وذلك لأنّ أحْسَنَ فى الحقيقة زيدٌ فلا، يخُبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزّجاج، وهو الأوْلى، لأنك جَعْلت أحسن ـ وإن كان فى الحقيقة زيداً ـ مصدراً وذلك بإضافته إلى ما المصدريّة.

قوله: «وكلّ رجلٍ وضيعته».

الضّيعة فى اللغة: العقار وهى ههنا كناية عن الصّنعة.

وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التّى بمعنى مع، وفيه مذهبان:

قال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى «مع»، فكأنك قلت: كُلّ رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بـ «مع» لم تَحْتَجْ إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه، فلا يكون هذا المثال إذاً مما نحن فيه، أي مما حذف خبره،

وفيه نظر، لأن الواو وإن كانت بمعنى «مع» تكون فى اللفّظ للعطف فى غير المفعول معه، فإذا كان «وضيعته» عطفًا على المبتدأ لم يكن خبراً.

فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو، لكونها خبر المبتدأ، كما هو مذهب السيّرافي فى نصب المفعول معه ـ على ما يجئ فى بابه.

١٠٨ [وذلك[1] أنه يقول: النّصب الذى على المفعول معه / هو الذى كان فى الأصل على «مع»، فلمّا قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها، لكونها فى الأصل حرفًا، فانتقل إلى ما بعدها].

فالجواب: أن «مع» إذا وقع خبراً عن المبتدأ لايستحقّ الرفع لفظًا حتى يُنْقل إلى ما بعده، بل يكون منصوبًا لفظًا على الظرفيّة مرفوعًا محلاً لقيامه مقام الخبر، نحو: زيدٌ معك، كما تقول: زيد عندك.

وقال البصريوّن: الخبر محذوف، أى كُلّ رجلٍ وضيعتهُ مقرونانِ.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وفيه أيضًا إشكال، إذْ ليس فى تقديرهم لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر، فكيف حذف وجوبًا؟ وإنما قلنا ذلك، لأن الخبر مثنّى، فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفْظٌ يسدّ مسدّ الخبر.

ولو جاز أن نقول: إن المعطوف سادّ مسد الخبر المحذوف بعده لم يصحّ الاعتراض على تقدير الكوفيّن فى قوله: ضَرْبى زيدًا قائمًا حاصل بأنه ليس هناك ما يسدّ مسدّ الخبر، إذْ لهُمْ أن يقولوا أيضًا: تأخّر الحال عن مَحّله فسدَّ مسد الخَبر.

ولو تكلفنا، وقلنا: التّقدير: كُلّ رجل مقرونٌ وضيعتهُ، أيْ هو مقرُونٌ بضيعتهُ وضيعتهُ مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف «مقرون» وأقيم المعطوف مَقامه لبقي البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير سادّ مسدّه.

ويجوز أن يقال عند ذلك: إنّ المعطوف أُجْرِيَ مُجْرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره.

هذا، والظّاهر أن حذف الخبر فى مثله غالبٌ لا واجبٌ، وفى نهج البلاغة: «وأنتم والسّاعة فى قَرَن[1] واحدٍ» فلا يكون إذًا من هذا الباب، فلا يَرِد إشكالٌ.

وقال الكوفيون: إنْ ولي معطوفًا على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دلّ ذلك الفعل على التّفاعل أوْ لا.

فالأوّل نحو: زيدُ والريحُ يُباريها[2]، فيباريها خبرٌ عنهما لكونه بمعنى: متباريان.

والثاني: نحو: زيدٌ وعمرو يضربه.

وقريبٌ منه قول أمير المؤمنين علي رضى الله عنه: «فهم والجَنّة كمن قدرآها» وإنّما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما.

(١) فى القاموس: القَرَن بالتحريك: حبلٌ يجمع به البعيران، والبعير المقرون بآخر كالقرين.
وانظر هذا المثل في نهج البلاغة، ٢/ ٨٢ طبع الحلبى بتحقيق أبى الفضل.
(٢) الشريف: «فلان يبارى فلانًا أى بعارضه، ويفعل مثل فعله، وهما يتباريان».

والبصريوّن يمنعون مثل هذه على أن يكون الفعل خبراً إذْ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال: زيد وعمرو ضار به بالاتفاق.

ويجوّزونها على أن يكون الفعل حالاً لا غير، فزيد والريح عندهم مثل: «كُلّ رجل وضيعته»، و«بياريها» حالٌ.

وأعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر، كما يقال: «راكب النّاقة طليحان»[1] وقولك: مقاتل زيد قويّان أى زيدٌ وَمن يقاومه قويّان.

قوله: «لعمرك لأفعلن» ضابطه كل مبتدأ فى الجملة القَسَميّة متعيّن للقَسَم نحو: لعمُرك وأيمُن الله ـ كما يجئ فى باب القسم، فإنّ تعيينَه للقسم دالٌّ على: الخبر المحذوف، أي: لعمرُك، ما أقسم به.

وجواب القسمَ سادٌّ مسدَّ الخبر المحذوف، والعَمْر والعُمْر بمعنًى، ولا يُسْتعمل مع الّلام إلاّ المفتوحة، لأن القَسَم موضع التّخفيف لكثرة استعماله.

وقد يُسْتعمل لَعمْرُك فى قَسَم السّؤال أيضًا: لعمرك لَتفْعلنّ.

وقد ترك المصنّف قسمًا آخر ممّا يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظَرْفًا متعلّقا بالمتعلَّق العام، نحو زيد: قُدَّامَك، أو فى الدّار ـ على ما ذكرنا قَبْل.

وتجويز ابن جنّي إظهار ذلك المتعلّق ليس بْوجه، لأن الأمرين أي الدّلالة على تَعَيُّن الخبر، والسدّ بشئ آخر مسدّه حاصلان فوجب الحذف.

ولعلّ المصنّف إنما ترك ذكره، لكون هذا السّادّ مسد الخبر[2] مرفوع المحلّ بكونه خبراً دون سائر ما تقدّم ممّا سدّ مسدّ الخَبر.

---

(١): «راكب الناقة طليحان» ذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر ٣/ ١١٦، وبين أن فيه ثلاثة أقوال. قيل: تقديره: أحد طَلِيحين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف. وقيل التقدير: راكب الناقة والناقة طليحان. وقيل : التقدير: راكب الناقة طليح وفيه حذف خبر، وحدف مبتدأ.

وطلح البعير، أى تعب فهو طليح وناقة طليح أسفار: إذا تعبت وأجهدت من السير.

(٢) فى ط: «الحبر» بالحاء، تحريف ظاهر.

ثم أعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأن الأصل كون المسند إليه معلومًا. وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنه مُسْندٌ، فشابه الفعل / والفعل خالٍ من التعريف والتنكير - كما ذكرنا في أول الكتاب - ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ، ويحتاج إلى العلامة، وهو التعريف وبقيناه[1] على الأصل فكان نكرة. ١٠٩

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأنّ الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه، والفعل مختص بكونه مسندًا لاغير، فصار الإسناد لازمًا له دون الاسم.

وأمّا قوله النحاة: أصل الخبر التنكّير، لان المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء، لأنّ المسند ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه.

وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: زيدٌ أخوك، هو انتساب أُخُوّة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه لا أخوته.

وإذا تعدْدت المبتدأت نحو: زيدٌ أبوه أخوه عمّه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عمّا قبله بلا فصل، فصديقه قادمٌ خبر عن سيّدها. وهكذا إلى المبتدأ الأولّ، فتكون الجملة التى بعد الأول وهى مركبّة من جُمل خبرًا عن الأوّل، ويضاف كُلّ واحدٍ من المبتدآت إلى ضمير متلُوّه إلا المبتدأ الأول.

وإنْ لم تُضَف المبتدآت كُلّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأوّل المبتدءآت، وما قبل الآخر لما بعد أوْل المبتدءات وهكذا على الترتّيب.

(١) بقي يبقى بقاء، وبقى بقْيًا: ضدّ: فنى وبقّاه، وتبقّاه، واستبقاه، والاسم: البقوى كدعْوى، ويضم، والبُقيا بالضمّ. انظر القاموس.

وذلك نحو: هنـدٌ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ قـائم عنده فى داره بأمره معـها، فكأنّك قلت: بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده، ومعناه، بكـرٌ مع خالد، ثم جعلت هذه الجملة، أي بكر مع خالد خبرًا عن عمرو مع رابطة «فى داره» فكأنُك قلت: عمروٌ بكرٌ مع خالد فى داره أى عمروٌ داره مشتملةٌ على بكر وخالد، ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن زيد مع رابطة بأمره، فكأنك قلت: زيد عمروٌ داره مشـتملةٌ على بكر وخالد بأمره، أى بأمر زيد، أي زيدٌ أمر عَمْـرًا بجمع بكر وخالد؛ ثـم تجعل هذه الجملة خبـرًا عن هند مع رابطة معـها فكأنك قلت: هـندٌ زيدٌ أمر عمرًا بجمـع بكر وخالد معهـا، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر.



[خبر إنّ وأخواتها]

(ص): خبر إن واخواتها هو المسند بعد دخُول هذه الحروف نحو: إنّ زيداً قائم، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلاّ فى تقديمه إلاّ إذا كان ظرفًا.

(ش): أعلم أنّه لـمّا كان مذهبُه أنّ الأصل فى رفْع الأسماء الفاعلَ، وفى نَصْبها المفعولَ لم يكن بدٌّ من أن يدّعي أنّ كلّ مرفوع أو منصوب غَيْرِهما فهما مُشَبّهان بهما من وَجْه، كما يقال: إن المبتدأ يُشْبِه الفاعلَ لكونه، مسنَداً إليه، والخبر يُشْبهه، لكونه ثاني جُزْئَىْ الجُملة.

وخبر إنّ وأخواتها[١] يُشْبِهه لكون عامله، أيْ إنّ وأخواتها مشابهًا للفعْل المتعديّ إلاّ أنه قدّم منصوبه على مرفوعه تنبيهًا بفرعيةّ العمَل على فرعَية العامل.

وخبر لا التّبرئة مشبّهٌ بخبر إن المُشْبه للفاعل.

واسم ما الحجازيّة مشبهٌ لاسم ليس الذّى هو فاعل.

وقد تبيّن بهذا وجه مشابهة اسم إنّ واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازّية للمفعول.

وكذا نقول: إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات.

وأما من قال: وهو الحق ـ إنّ الرفّع علامة العُمد فاعلةً كانت أوْ، لا، والنّصبَ علامةُ الفضلات مفعولةً كانت أوْ، لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المفروعات بالفاعل، بل يحتاج فى نصب بعض العُمد وهى اسم إنّ، وأخواتها، واسم لا التبرئة، وخبر كان وأخواتها/ ، وخبر ما الحجازّية إلى تشبهها بالفضلة فيقول: إن ١١٠

(١) فى ط: «وأخواته».

«إنّ» واخواتها لـمّا شـابهت الفعل المتعدّى ـ كما يجئ فـى بابها ـ عملت[١] رفعًا ونصبًا مثله.

ولم يـقدّم الرفّع عـلى النّصـب كما قـدم فى «ما» الحجـازيّة، لأن معنـى «ما» ومعنى الفعل الذى يَعْمل عملَه ـ أعنى ليس ـ شئ[٢] واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولَيْ ليس، أعنى تقديمَ المرفوع على المنصوب تطبيقًا للفظّ بالمعنى.

وأمّا إنّ فليست بمـعنى الفعل المتعدّى علـي السّواء، بل معناها يشبـه معناه من وَجْه، وكذا لـفظُها لفظـه، والمشابهة قويـةّ ـ كما يجئ فى بـابها ـ فأعطيـت عمل الفعلَ فى حال قُوتّه وهو إذا تُصرّف فى معموله بتقديم النّصب على الرفع.

وعند الكوفـيّين أن خبر إنّ واخواتها. وكـذا خبر لا التبّرئة مرفـوعٌ بما ارتفع به حين كان خبَر المبتدأ، لا بالحروف لضعفْها عن عَمَلْين.

ومذهب الـبصريّين أوْلى، لأن اقـتضاءها للجـزأين على السـوّاء، فالأوْلى أن تعمل فيهما، ولا سّيما مع مشابهة قوّية بالفعل المتعدّي.

قوله: «بعد دخول هذه الحروف».

يُخْرِج خبر المبتدأ، وكّل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غـير المحدود، فإنّ نـحو «حسنًا» فـى قولك: إن رجلاً حـسنًا غلامُـه فى الدّار مسندٌ إلى «غلامه» بعد دخول إنّ وليس بخبرها.

وكذا يَرِدُ على حدّ خبر لا التبرية نحو: لا رجُلَ حسنًا غلامه فى الدّار.

وكذا يَردُ على حدّ اسـم «ما» «ولا» المشبَّهتَيْن بـ «ليس» نحـو: ما زيدٌ الظّريف غلامُه فى الدار، فإنّ «غلامُه» مسندٌ إليه مع أنه ليس باسم «ما».

---

(١) فى ط: «علمت» تحريف ظاهر.

(٢) شئ واحد خبر أنّ.

وكذا يَرِدُ على حدّه لخبر المبتدأ بقوله: المجّرد المسند إلى آخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾(١).

ولو قال هناك: المغاير للصّفة المذكورة، ولتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دُخولها الذى كان فى الأصل خبرَ المبتدأ، وفى اسم «ما» هو المسند إليه الذى كان فى الأصل مبتدأ لَسِلم من الاعتراض.

قوله: «وأمره» أى حاله وشأنه كأمر خبر المبتدأ أيْ فى أقسامه من كونه مفردًا وجملّة، وفى أحكامه من كونه متّحدًا ومتعددًا، ومثبتًا(٢) ومحذوفًا، وغير ذلك، وفى شرائطه من أنه إذا كان جُملةً فلا بدّ من الضمّير، ولا يحذف إلا إذا عُلِم.

قوله: «إلا فى تقديمه».

أى ليس أمرهُ كأمر خبر المبتدأ فى تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إنّ، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنّما كان(٣) كذلك لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل فى العمل،[كما (٤) يجئ فى بابها ـ فأريد أن يكون عملُها فرعيّا أيضًا، والعمل الفرعيّ للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلّ أنْ يتقدّم المرفوع على المنصوب ـ كما عرفت فى باب الفاعل عند قوله: والأصل أن يَلى فعله، فلمّاَ أعْملت العمل الفرعيّ(٥) لفرعيتها.] لم يُتَصّرف فى معمولَيْها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تُصُرّف فى معمولَيْ الفعل، لنقصانها(٦) عن درجة الفعل.

---

(١) البقرة/ ٢٢١.

(٢) «مثبتًا» مقابل لـ «محذوفًا» أى يكون مذكورًا، وليس المراد الإثبات المقابل للنفى.

(٣) فى ط فقط: «وإنما ذلك».

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع» من قوله: «كما يجئ فى بابها» إلى قوله: «اعملت العمل الفرعىّ لفرعيتها.

(٥) «الفرعى» سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٦) «لنقصانها عن درجة الفعل» سقط من «ع».

وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ فى غير ما ذكر أيضًا[١]، وذلك أن خبرها لايكون مفردًا متصمنًا ما له صدر الكلام ـ كما يجئ فى قسم الحروف.

قوله: «إلاّ أن يكون ظَرْفًا».

استثناء من قوله: «فى تقديمه» الذى كان منفيًا لكونه مستثنًى من الموجب، فيكون المستثنى الثاني موجبًا لكونه من منفي، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ فى تقديمه إلاّ إذا كان ظَرْفًا، فإنّ حُكمه إذًا حكمُه فى جواز التقّديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[٢] وفى وجوبه إذا كان الاسم نكرةً نحو: «إنّ من البيان لسْحرًا».

١١١ وإنّما جاز تقديم الخبر ظْرفًا / لتوسّعهم فى الظروف ما لا يُتوسّع فى غيرها، لأن كُلّ شيء من المُحْدَثات، فلابد أن يكون فى زمان أو مكان فصارت مع كُلّ شَيْ كقريبة، ولم تكن أجنبيّة منه، فدخلت حيث لا يدخلٌ غيرها كالمحارم يَدْخُلون حيث لا يدخل الأجنبى، وأجرى الجارّ مجراه، لمناسبة بينهما، إذْ كلّ ظرف فى التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف.



---

(١) «فى غير ما ذكر أيضًا» سقط من «ع».

(٢) الغاشية / ٢٥، ٢٦.

[خبر لا النافية للجنس]

(ص): خبر لا التى لنفى الجنس هو المُسند بعد دخولها، نحو: لا غلام رجل ظريف فيها، ويحذف كثيراً. وبنوتميم لا يُثْبِتونه».

(ش): [وجْه مشابهئه للفاعل مشابهته لخبر إنّ المشّهابه للفاعل، فهو مشبّهٌ بالمشبّه][١].

[ووجه مشابهة «لا». التبرئة [٢] «إنّ» أنّ «لا» للمبالغة فى النّفى لكونها لنفى الجنس كما أنّ «إنّ» للمبالغة فى الإثبات.

وقيل: حُمِلَت عليها حَمْل النقيض على النقيض.

وارتفاع خبر «لا» بها، إن لم يكن اسمها مبنيًا عند جميع النّحاة.

وإن كان اسمها مبنيًا نحو لا رجل ظريف، قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رَجُلَ مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك، لأنه لما صار[٣] الاسم الذى كان معربًا بسببها[٤] مبنيًا، وصار[٥]. دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابًا، فبقى على أصله من الرّفع بالابتداء.

وهو عند غيره مرفوع بـ «لا»، كما كان مع اسمها المنصوب بها،

قال المصنفّ: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر «لا» بنحو: لارجل ظريف بحسنٍ، لأنه فى الظّاهر صفة لاسم «لا»، والمثال ينبغى أن يكون ظاهراً فيما يمثل له.

ويستقبح إذا كان فيه احتمالُ ما مثّل له، واحتمال غيره على السواء.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع». (٢): «التبرئة» سقطت من «ط».

(٣) فى «ط» «صادر» مكان «صار» تحريف ظاهر.

(٤) في «ع» «وسبها» مكان: «بسببها» تحريف.

(٥) «وصار» سقطت من «ع».

وأقبح منه إذا كان غير ما مثّل له أظهر، ومثالهم كذلك، لأنّ خبر «لا» يُحْذفُ كثيرًا فظريف في: «لا رجل ظريف» في الصّفة أظهر.

وقال في مثالنا. لا يحتمل «ظريف» إلاّ الخبر، لأن المضاف المنفيّ بـ «لا» لا يوصف إلاّ بالمنصوب.

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالمرفوع مذهب جماعة من النّحاة، وقد خولفوا فيه، وجوّزوا رفعه حملاً على المحّل.

وذلك لأنّ «لا» هذه مشبّهة بـ «إنّ» فكما يجوز في توابع اسم «إنّ» - وإنْ كان معربًا - الحملُ على المحلّ، فكذا في توابع اسم «لا» معربًا كان أو مبنيًا.

وللأوّلين أن يفرّقوا بين «لا» و«إنّ» في هذا الباب بأن «إنّ» لا تُزيل معنى الابتداء، بل معناها توكيد مضمون الجملة، فكأنّ المبتدأ باق على حاله، فجاز الحمل على المحلّ بخلاف «لا»، فإنّ معنى الجُملة يتغيّر بها عمًّا كانت عليه، فلا يجوز أنْ تقدّر كالعدم، ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فُعِل مع إنّ.

وكان مقتضى ذلك أن «لا» يجوز الحمل على محلّ اسمها إلاّ أنهم جوّزوا ذلك إذا كان اسمُها مبنيًا، لأنه إذا كان مُعْربًا فالحملُ على الإعراب الظّاهر، أي النصب أوْلى من الرّفع البعيد الذى إن اعتبر، فلكونه أصْلاً في هذا الاسم مع مشابهة «لا» بـ «إنّ» التى الابتداء معها كالباقي.

أمّا إذا كان مبنيًا فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحًا، فصار نَصْبُ تابعه حَمْلاً على فتحه المشابه للنصب بعرُوضه بلا زواله وبزاولها مساويًا لرفع تابعه حملاً على رفعه الذّى كان له في الأصل، لأنّ كلًّ واحدٍ منهما بعيد.

قوله: «ظريف فيها».

لا فائدة فى إيراد هذا الظّرف بعد الخبر، ولا معنى له إنْ علّقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: ليس لغلام رجُلٍ ظرافةٌ فى الدار، وهذا معنىً سَمْج[١].

ومثالـه أيضًا ظاهـر بسبب هذا الـظّرف فى كون / ظـريف صفة لـغلام رجل، ١١٢ والظّرف خبر «لا»، والمعنى: ليس فى الدار غلامُ رجل ظريف.

ولو قال: لاغلامَ رجل قائمٌ لـكان أظهر مِن جهة المعنى فى كون «فيـها» متعلّقًا بالخبر.

قوله: «وبنو تميم لا يُثبتونه إلاّ اذا كان ظرفًا».

اقتدى فيه بجار الله[٢]. [قال الجزولي[٣]: بنو تمـيم لا يَلفْظِون بـه إلاّ أن يكون ظرفًا[٣]].

قال الأندلـسي: لا أدرى من أين نقـله؟ ولعلّه قـاسه، قال: والحقّ أن بنـى تميم يحذفونه وجوبًا إذا كـان جوابًا أو قامت قرينة غير السؤال دالّـة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا[٤] إذْ لا دليل عليه بل بنو تيمم إذًا كأهل الحجاز فى إيجاب الإتيان.

فعلـى هذا القول يـجب إثباته مـع عدم القريـنة عند بنـى تميم وغيـرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بنى تميم.



(١) سَمُجَ: قَبُح، وبابـه ظَرُف فهو سَمْج «بالسكون مثـل ضَخْم فهو ضَخْم»، وقوم سِماج بـالكسر مثل ضِخام.

(٢) جَار الله: لقب أطلق على الزمخشرى، وقد سبق ذكره.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) فى «ع» «وأيضًا» مكان «رأسًا».

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

(ص): «اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو: ما زيد قائمًا ولا رجلٌ أفضلَ منك، وهو فى «لا» شاذّ».

(ش): اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين، أو أحدهما نحو: ما زيد قائمًا وما زيدٌ هو الظريف.

وأمّا الجملة الاسمية التى تدخلها «لا» فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفةً مع تكرير لا نحو: لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ، أو يكون جزآها نكرتين نحو: لارجلٌ قائمٌ.

قوله: «وهو فى لاشاذ».

أي عمل ليس فى «لا» شاذ، قالوا يجئ فى الشعر فقط نحو قوله:

٨٥ = مَنْ صدّ عن نيرانِها فأنا ابُن قيسٍ لا بَراحُ[1]

والظاهر أنه لا تعمل «لا» عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا، ولم يوُجدْ فى شىء من كلامهم خبر «لا» منصوبًا كخبر ما وليس.

وهى فى نحو لا براحٌ ولا مستصرخٌ[2]. والأولى أنْ يقُال: هى التى فى نحو:

---

(١) هو الشاهد الحادى والثمانون فى الخزانة.
= البغدادى: على أن «لا» تعمل عمل «ليس»: شذوذًا.
فبراح اسمها، والخبر محذوف أى «لي»
والبيت لسعد بن مالك من أبيات الحماسة.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨، والمغنى ١/ ١٩٥، وأوضح المسالك رقم ١٠٧، وابن الشجرى ١/ ٣٢٣، والهمع والدرر رقم ٤٣٥، والأشباه والنظائر رقم/ ٨١٧.

(٢) قافية لبيت من الرجز مشهور وهو قول العجاج:
والله لولا أن تُحش الطَّبَّخُ بىَ الجحيم حين لا مُسْتَصْرِخُ.
من شواهد سيبويه ١/ ٣٧٥، وابن الشجرى ١/ ٢٨٢، والإنصاف ١/ ٣٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠٦، والأشباه والنظائر للسيوطى رقم ٨١٨، وقد نسبه السيوطئ فى الأشباه إلى رؤبة. والصواب إلى العجاج بن رؤبة . وانظر ديوان العجاج/ ٤٥٩، واللسان: «طبخ» وفات البغدادى =

« لا إلَـه إلاّ الله(١) » أى «لا» التبـرئة إلاّ أنه يجـوز لها أن تُهـمل مكررّة نـحو: «لا حولٌ ولا قُوّةٌ.»

ويجب ذلك مـع الفصل بين اسمـها وبينها، ومـع المعرفة. ويشذّ فـى غير ذلك نحـو لا براحُ، وذلك لضـعفهـا فى العمـل ـ كما يجـئ فى المنـصوبات عنـد ذكر اسمها.

والظّاهر فيـها الاستغراق مع ارتفاع المبـتدأ المنكّر بعدها، لأن النـكّرة فى سياق غير المُوجَب لـلعموم على الظّاهـر سواء كانت مع «لا»، أو ليس، أو غيـرهما من حروف النّفى أو النهى أو الاستفهام.

ويحتمل أن تـكون لغير الاستغراق مـع القرينة، فيجوز لا رجـلٌ فى الدّار، بل رجلان.

وأما إذا انتصب اسمـها أو انفتح فهى نصٌّ فى الاستغـراق، كما أنّ «ما جاءنى رجل» ظاهر فى الاستغراق.

ويجوز العدول عنـه للقرينة، نحو: ما جاءنى رجل بـل رجلان، وما جاءنى من رَجُلٍ نصٌّ فى الاستغراق فلا يجوز: ما جاءنى مِنْ رَجل بل رَجُلان.



=أن يجعله من شواهد الخزانة مع أنه إذا وردت جملة من بيت جعله شاهداً وعلقّ عليه.

وفى ط: «مستصرخ» بدون «لا» تحريف.

(١) «إلاّ الله» سقطت من «ط».

[المنصوبات]

(ص): «المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية».

(ش): فدَتبيّن شرحه بما ذكرنا فى حدّ المرفوعات.

وعلم الفضلة كما تقدّم فى أول الكتاب أربعة: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيداً ومسلمات وأباك ومسلمَيْن ومُسْلمِين.

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصْلاً فى النّصب يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتُمييز وغير ذلك.

والذى جعلوه غير المفعولات يمكن أن يُدخل بعضها فى حيز المفّاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه، إذْ المجىء فى جاءنى زيد راكبًا[1]: فعلٌ مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبًا.

ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التّخفيف فى التّسمية.

والمفعول بلا قيد شىء آخر هو المفعول المطلق ـ كما يجئ ـ ففى جَعْل المفعول معه والمفعول له أصلاً فى النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى والحال فَرْعين مع أنهما أيضًا مفعولان لكن مع قَيْدٍ كالأوّلَيْنْ نظَرٌ / . ١١٣

وإن كان الأصالة فى النّصب بسبب كون الشئ من ضروريّات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذْ رُبّ فعلٍ بلا علّة ولا مصاحب ولا فعْلٍ إلاّ وهو واقعٌ على حالة من الموُقعِ والمُوقَع عليه.

والحقّ أن يقال: النصب علامةُ الفضَلات فى الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعُمَدٌ شبّهت بالفضلات كاسم إنّ، واسم لا التبرّئة، وخبر ما الحجازية، وخبر كان وأخواتها.

(١) فى «ط» باكيًا صوابه من المخطوطات والأسلوب حيث تحدَّث عن الركوب لا البكاء.

[المفعول المطلق]

(ص): فمنه المفعول المطلق، وهو اسم ما فعله فاعل فعْل مذكور بمعناه».

(ش): قدّم المفعول المطلق، لأنه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأنّ ضاربية زيد فى قولك: ضرب زيدٌ ضَرْبًا لأجل حصول هذا المصدر منه.

أمّا المفعول به نحو: ضربت زيدًا، والمفعول فيه نحو: ضربت قدَّامَك يوَم الجُمعة فليسا مِمّا فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه.

وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفاعل وصادرًا منه إلاّ أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن كون المتكلّم زائرًا فى قولك: زرتك طمعًا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة.

فبان أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له فهو أحق بتقديم ذكره.

وأيضًا لافعل إلاّ وله مفعول مطلق ذكر أولم يذكر بخلاف المفعول له، فربّ فعل بلا علّة.

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق، لأن طلب الفعل الرّافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنّه كما يقع على فاعله بِصَوْغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بَصْوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قَيْد آخر ففى قولك: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة وخالدًا إكرامًا لك: زيدٌ ضارب، وعمرو مضروبٌ، وأمّا يوم الجمعة فهو مضروب فيه، وخالدٌ مضروب معه، وإكرامًا مضروب له، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغييّر صيغته من غير قيد آخر نحو: ضُرِب زيد، وأما إلي غيره فبحرف جرّ نحو: ضُرب فى يوم الجمعة.

وأمّا قوله: سِير فرسخان، وصيد يومُ كذا فمجازٌ قليل، وكذا فرسخٌ مَسيرٌ،

ويومٌ مَصيدٌ، وهو على حذف حرف الجر للاتّساع، كما فى نحو: استغفرت الله ذنبًا.

قال سيبويه فى قولهم: جئتُك خفوقَ النجم: أصله حين خُفُوق النجم، فاتّسع فى الكلام واختصر، قال: وليس هذا فى سعة الكلام بأبعدَ من قولهم: صِيد عليه يومان، ووُلد له ستّون عامًا، وسير عليه فرسخان، يعنى أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتّساعًا واختصارًا فَجَعْلُه كما ترى فى غاية البُعْد.

وقدّم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه، لأن احتياج الفعل منّا إلى الزمان والمكان ضروريّ بخلاف العِلّة والمصاحب.

وقدّم المفعول له على المفعول معه، إذ الفعل الذى لا علّة له، ولا غرض قليلٌ بخلاف الفعل بلا مصاحب، فإنه أكثر منه مع المصاحِب، وأيضًا يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

ولولا مراعاة التّسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أوْلى، إذْ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى.

وإنما سُمِّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقًا لأنه ليس مقيّدًا لكونه مفعولاً حقيقيًا بحرف جرّ كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه.

قوله: «هو اسم ما فَعلَهُ».

١١٤ قال: إنّما قلت: ههنا اسمٌ/ بخلاف سائر الحدو، ليخرج نحو: ضربْتُ الثانى فى قولك: ضربْتُ ضَرَبْتَ، فإنّه شيء فعَلَه المتكلّم الذى هو فاعل الفعل[1] المذكور.

قلت: إن أراد بقوله «فعَلَه» المتكلّم أوجده بالقول أى قاله، فالمقول فى الحقيقة وإن كان مفعولاً إلاّ أن الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يُطْلق على غير القول، فيقال:

---

(١) «فعل» بدون «ال» فى «ط».

هذا مقول، وهذا مفعول، فلم يكن إذًا داخلاً فى قوله: «ما فعَله» حتى يخرج بقوله اسم.

وأيضًا ضربت باعتبار أنه مقول ليس بفعل، بل هو اسم، لأن المراد هذا اللّفظ المقول، فلا يَخْرُج بقوله: «اسم ما فعله»، لكونه اسمًا، وبتأويله باللفظ يدْخُل فى الحدّ جميعُ المفاعيل، فإن لفظ «زيدًا» «ويوم الجمعة» «وأمامك» لفظٌ أوجده الفاعل بالقَوْل فى قولك: ضربت زيدًا يوم الجمعة أمامك.

وإن أراد وهو الظّاهر بقوله: فَعَله أنه فَعَل مضمونه الّذى هو الضّرب، فلم يكن داخلاً حتّى يخرج، لأنه إذًا فَعَل مضمونه ولم يفعله.

هذا، ويعنى «باسم ما فعله» اسم الحدَث الذى فَعَله.

ويخرجُ عن هذا الحدّ نحو: ضربًا فى: ما ضربت ضربًا، لأنه لم يفعلْ فاعل الفعل المذكور ههنا فعْلاً إلا أن يقول: النّفى فَرْع الإثبات، فجرى مجراه، وألحق به.

وكذا نحو مات مَوْتًا، وفنِى فناءً جار مَجْرى ما فعله الفاعل.

واحترز بقوله: «فاعل فعل مذكورٍ» عن نحو: أعجبنى الضّرْبُ فإن الضّرب فعله فاعل، فعلٍ ما، لكن لم يفعله فاعل الذى هو «أعجب»[1] لأن فاعله الضّرب وهو لا يفعلُ نفَسْه، وكذا استَحْسنت الضّرب.

قوله: «مذكور».

صفة فِعْل، وكذا قوله: «بمعناه» والضمير فى «معناه» عائد إلى اسْم، أو إلى «ما».

قوله: «بمعناه».

احتراز عن نحو كرَهْتُ قيامى، فإن قيامى اسمٌ لما فعلَه المتكّلم، وهو فاعل الفعل المذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيامى.

ويبطل هذا الحدّ بنحو: كرهت كراهتى، وأحببت حبِّى، وأبغضت بغضى على أن المنصوبات مفعولٌ بها.

(١) فى «ع» لكن لم يفعله فاعل أعجب لأن فاعله إلخ.

[أقسام المفعول المطلق]

(ص): «ويكون للتّأكيد، والنوع، والعدد، نحو جلست جلوسًا وجَلْسة وجِلْسةً فالأوّل لايثنّى ولا يُجْمع بخلاف أخَويْه».

(ش): المراد بالتـأكيد المصدر الذي هو مضمونُ الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف أو عدد، وهو فى الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون، لكنّهم سَمّوه تأكيدًا للفعل توسُّعًا، فقولك: ضربت بمعنى: أحدثت ضَربًا. فلمّا ذكرت بعده ضَرْبًا صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضَرْبًا، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون[١] وحده لا للإخبار والزّمان اللّذَيْن[٢] تضمّنهما الفعل.

ويعنى بالنّوع المصدر الموصوف، ويعنى بالنوع المصدر الموصوف، وذلك على ضروب لأنه إمّا أن يكون موضوعًا على معنى الوصف كالقَهْقرى[٣]، والقُرْفُصاء[٤] وكالجِلْسة[٥] والرِّكبة[٦]، لأن الفعْلة للمصدر المختصّ بصفة من الصّفات كصفة الحُسْن أو القُبح أو الشّدة أو الضّعْف أو غير ذلك، فالجِلْسة ليست مُطلق الجُلوس.

---

(١) فى «ع» سقطت كلمة: «المضمون».

(٢) فى «ع» «الذى» مكان: «اللذين» تحريف.

(٣): القهقرى: الرجوع إلى الخلف، وتثنيته: قهقران، بحذف الياء.

(٤) فعد القرفصاء: بضم القاف وسكون الراء أو بضمهما على الإتباع: أن يجلس على أليتيه، ويُلصق فخذيه ببطنه، ويحتبى بيديه يضعهما على ساقيه أوّ يجلس على ركبتيه مُنْكبًا، ويلصق بطنه بفخذيه ويتابط كفيّه.

ومقصوره: القُرْفُصى، مثلثه الفاء والقاف. انظر القاموس.

(٥) الجلسة بكسر الجيم: الحالة التي يكون عليها الجالس.

(٦) الرِّكبة: رَكِبَهُ كسمعه ركوبًا ومركبًا: علاه كارتكبه والاسم: الرِّكبة بالكسر.

وربّما يذكر بعدها ما يعيّن ذلك الوصف نحو: «جِلسةً حسنةً»، وربما يترك نحو: جلست جِلسةً.

وإمّا أن يكون موصوفًا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسًا حسنًا أو مع حذفه نحو: عَمِل صالحًا، أى عملاً صالحًا.

ومنه ضَربتُ ضرب / الأمير، لأنك حذفت الموصوف، ثم حذفت المضاف من الصّفة، والأصل ضربتُه ضربًا مثل ضرب الأمير، وذلك لأنّك لا تفعل فعل غيرك. ١١٥

وإمّا أن يكون اسمًا صريحًا مبيّنًا[١] كونه بمعنى المصدر إمّا بـ «منْ» نحو: ضربته أنواعًا من الضرّب، وإما بالإضافة، وذلك إمّا فى «أى»، نحو: ضربتُه أىّ ضرب وإمّا فى أفعل التفضيل[٢] نحو: ضربتُه أشدّ ضَرْب، وقدمْت خيرَ مقدم، لأن «أيًّا» وأفعل التّفضيل بعضُ ما يضافانِ إليه كما يجئ فىً بابَ الإضافة.

ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه أيْ ضربْا أىّ ضرْب وضربًا أشد ضرب.

وإما فى «بعَض» و«كلّ» نحو ضربته بعضَ الضّرب، أو كلّ الضربْ، أو غير مبيّن فى اللفظ نحو: ضربته أنواعًا وأجناسًا.

وإمّا أن يكون مصدرًا مثنّى أو مجموعًا لبيان اختلاف الأنواع نحو: ضربته ضربْيَن، أي: مختلفَين قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[٣] أو معرفًا بلام العهد، كما إذا أشرتَ إلى ضرب معهود شديد أو خفيف أو غير ذلك[٤]، فتقول ضربته ذلك الضّرب ونحو: القرفصاء فًى: قًعد القرفصاءُ والقَهْقرى فى: رجع القهقرى مصدرٌ بنفسه ـ كما ذكرنا عند سيبويه.

---

(١) فى «ط» «مبنيا» تحريف.

(٢): كلمة: «التفضيل» سقطت من «ع».

(٣) الأحزاب / ١٠.

(٤) كلمة: «ذلك» سقطت من «ع».

وقال المبرّد: هو فى الأصل صفة المصدر، أي القعْدة القُرفصاء، والرُّجوع القَهْقرى.

وعند بعض الكوفيّن: هو منصوب بفعل مشتقّ من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقهقر القهقرى وتقرفص القُرْفصاء، ونحوه.

وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفًا لشئ وعدم سماع أفعالها يُضْعِف المذهبين، إذْ هو إثبات حُكْم بلا دليل.

ويعنى بالعَدَد ما يدل على عدد المرات معيّنًا كان أوْ، لا، وهو إمّا مصدر موضوع له نحو ضَرَبْتُ ضَرْبةً، وضربتَيْن، وضرَبات، أو مصدر موصوف بما يدلّ عليه نحو: ضربته ضربًا كثيرًا، وإمّا عدد صريح مميزّ بالمصدر نحو: ضربته ثَلاثَ ضربات، قال الله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[1] أو مجّردٌ عن التّمييز نحو ضربته ألفًا.

ويجوز ن يكون المجرّد صفة لمصدر محذوف، أيْ ضَرْبًا ألفًا.

وإما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سَوْطًا وسوطَيْن وأسواطًا، والأصل: ضربتُه ضَرْبة بِسَوط، فحُذف المصدر المُراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالّة على العدد بإفرادها.

وكذا فى ضربت ضربتَيْن بسوط أو ضربات بسَوْط، وضُعت الآلة مقام المثنّى والمجموع مثنّاة. أومجموعةً، فقيل: ضربت سَوْطَيْن وأسواطًا، وتثنيتَها وجمعُها تثنيةً المصدر وجَمْعه لاتثنية الآلة وجمعها، لأنك ربّما قلت: ضربته سَوْطَين، وأسواطًا مع أنكّ لَم تضربه العَدَد المذكور إلا بَسِوْط واحد، لكنكّ ثَنّيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنّى والمجموع.

(١) النور/ ٤

ويجوز أن يكون أصل: ضربتُه سَوْطًا: ضربتُه ضربة سُوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد اجتمع فى هذا القسْم أى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النّوعُ، والعددُ كما اجتمعا فى نحو قولكَ: ضربته ضَرْبَيْن وضروبًا قاصداً اختلاف الأنواع.

قوله: «فالأول لايثّنى ولا يجمع».

إذ المراد بالتّأكيد ما تضمنّه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضّمن الفعل[1] إلا الماهيّة من حيثُ هى. هىْ والقصد إلى الماهيّة من حيث هى هى يكون مع قَطْع النّظر عن قلتّها وكثرتها، والتثنية والجمع لا يكونان إلاّ مع النظر إلى كثرتها فتناقضا.

قوله/ : «بخلاف أَخَوِيْه. ١١٦

يعنى النوّع والعدد، وذلك، لأنّ النوع قد يكون نوعين فصاعداً، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعداً.

[المفعول المطلق الواقع من غير لفظ فعله]

(ص): «وقد يكون بغير لفظه نحو: قعدت جلوسًا».

(ش): أى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إمّا مصدرٌ أو غير مصدر، والمصدر على ضربين.

إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[2] ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[3].

وإمّا ألاّ يلاقيه فيه نحو: قَعدْتُ جلوسًا.

(١) كلمة: «الفعل» سقطت من «ع».

(٢) المزمل/ ٨.

(٣) نوح/ ٣.

ومذهب سيبويه فى كلَيْهما: أنّ المصدر منصوبٌ بفعله المقدَّر، أى تبتّل إليه، وبتّل نفسك تبتيلاً، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتًا، وقعدت وجلست جلوسًا.

ومذهب المازني والمبردّ والسيرافّي: أنه منصوب بالفعل الظّاهر، وهو أولى، لأن الأصل عدم التقّدير بلا ضرورة مُلجئة إليه.

وأما غير المصدر فقد ذكرنا طَرَفًا منه، ومن جملته[1] الضّمير الرآجع إلى مضمون عامله نحو قوله:

٨٦ = هـذا سُراقةُ للقرآن يَدْرسُه   والْمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ[2]

(١) فى «ط» «جملة» مكان: «جملته» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والثمانون فى الخزانة.

= البغدادى «على أن الضمير فى «يدرسه» راجع إلى مضمون يدرس، أى يدرس الدرس، فيكون راجعًا للمصدر المؤول عليه بالفعل، وإنما لم يجز عوده للقرآن لتلا يلزم تعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معًا.

وهذا البيت من الأبيات الخمسين التى لايعرف قائلها فى كتاب سيبويه.

ونقد البغدادى الدمامينى فى هذا البيت بقوله:

«وزعم الدمامينى فى الحاشية الهندية: أن هذا البيت من المدح، لامن الهجاء، وظن أن سراقة هو سراقة ابن جُعْشُم الصّحابيّ - مع أنه فى البيت غير معلوم من هو؟ وحرف فيه تحريفات ثلاثة:

الأول: أن الرُّشا بضم الراء والقصر جمع رِشوة، فقال: هو بكسر الراء مع المدّ: الحبل، وقصره للضرورة وأنّثه على معنى الآلة، وكلامه هذا علَى حدّ: «زناه وحدّه» [اى اتهمه بالزنى، ثم أقام عليه الحد].

والثانى: أن قوله: يَلْقها بفتح الياء من اللُّقىّ، وهو ضبطه بضم الياء من الإلقاء.

والثالث: أن قوله: ذيب بكسر الذال، وبالهمزة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف وهو صحفه ذَنَبًا بفتح الذال والنون، وقال: قوله: عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر؛

والمعنى: إن يُلق إنسان الرِّشا فهو متأخر عند إلقائها، يريد أن سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لايهم كمن امتهن نفسه فى السقى وإلقاء الأرشية فى الآبار.

هذا كلامه، وتبعه فيه الشمنى فاعتبروا يا أولى الأبصار». اهـ.

والمعنى الصحيح هو ما ذكره الأعلم حيث قال: هجا هذا الشاعر رجلاً من القُراء نسب إليم الرياء، وقبول الرِّشا والحرْص عليها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٧، وتكرر ذكره فى الخزانة ٢/ ٢٨٣، ٣/ ٥٧٢، ٤/ ١٧٠ والهمع والدرر رقم ١١١٩، وابن الشجرى ١/ ٣٣٩.

أى يدرُس الدّرس.

أو إلى غير مضمون عامله نحو: أعجبنى الضّرب الذى ضرْبتَهُ.

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله نحو: أعجبنى ضَرْبى فضربتُ ذَاكَ.

ومن غير المصدر نحو: أعطيته عطاءً، وكلمته كلامًا، فإنهما ليسا بمصدَرَيْن لشىء من الأفعال.

[حذف عامل المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا]

(ص): «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم: خيْرَ مَقْدَمٍ، ووجوبًا سماعًا مثل: سَقْيًا ورَعْيًا، وخيبةً، وجَدْعًا، وحَمدًا، وشُكْرًا وعجبًا».

(ش): أعلم أنّه لأبدّ فى الواجب الحذف والجائزِه من القرينة.

قوله: «جوازًا ووجوبًا[1]».

نصبٌ على المصدْر بفعْل محذوف أي بعضه يُسمع حذفُه وجوبًا سماعًا ولا يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسًا.

وأقول الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها: إن لم يأت بعدها ما يبيّنها ويعيّن ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جرّ، أو بإضافة المصدَر إليه فليستْ ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سَقْيًا، ورعَاك الله رَعْيًا، وجدَعك جَدْعًا، وشُكِرْتَ شُكرًا، وحُمِدْت حمدًا.

---

(١) فى ط والنسخ المخطوطة: «جوازًا ووجوبًا».

وعلق الشريف بقوله: «الصواب» قوله: «سماعًا وقياسًا» نصب على المصدر بفعل محذوف. وما فى الكتاب سهو من القلم كما لا يخفى.

وفى هامش ك: القول نفسه.

وفى نهج البلاغة[١] فى الخطبة البكالية[٢]: «نحمد على عظيم إحسانه، ونيّر برهانه، ونوامى فضله، وامتنانه حمداً يكون لحَقّه أدَاء».

وأمّا ما بُيّن فاعله بالإضافة نحو: «كتاب الله»[٣] و«صبغة الله»[٤] وسنة «الله»[٥] و«وعْدَ الله»[٦]، و«حنانَيْك» «ودواليك»[٧].

أوبُيِّن مفعوله بالإضافة نحو: «ضَرْبُ الرقّاب»[٨]، و«سبحان الله»[٩] ولبيّك وسَعْدَيْك[١٠] ومعاذ الله.

أوُ بيِّن فاعله بحرف جر نحو بؤسًا لك أى شدّة، وسُحْقًا[١١] لك أى بعدًا، وكذا بُعدًا لك.

أوبيّن مفعوله بحرف جر نحو: عَقْرًا لك أى جَرْحًا، وجَدْعًا لك، والجَدْع قطع الأنف أو الأذن أو الشّفة أو اليد، وشكرًا لك، وحمدًا لك، وعجبًا منك، فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسًا.

والمرد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كُلِّى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا: ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر

---

(١) نهج البلاغة ١/ ٤٢٩ طبع الحلبى.
(٢) فى هامش «ك» «بكال» ككتاب: بطن من حمير منهم توْف بين فضالة التابعىّ. وانظر القاموس.
(٣) = البقرة / ١٠١ .
(٤) البقرة / ١٣٨ .
(٥) = الأحزاب / ٣٨ ، وغيرها.
(٦) = النساء / ١٢٢، وغيرها .
(٧) دواليك: أى مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول. وقد تدخله أل فيجعل اسمًا مع الكاف، يقال: الدّواليك».
(٨) محمد / ٤: «فضرب الرقاب»
(٩) = يوسف / ١٠٨، و«الصافات/ ١٥٩.»
(١٠) سعديك: أي إسعاداً بعد إسعاد.
(١١) سحق الشىء فانسحق أى سهكه، ويابه قطع والسُّحق بالضم: البُعد، يقال: سُحْقألـه والسُّحقُ بضمتين مثله.

مضافًا إليه أو بحرف الجر، لا لبيان النوع احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[١]، ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾[٢].

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يَعْمَل فيهما الفعل، ويتصّلا به، فاستحسن[٣] حذف الفعل[٤] فى بعض المواضع، إمّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتّجدّد، أى الفعل فى نحو: حمداً لك، وشكرًا لك، وعجبًا / منك، ومعاذ الله، وسبحانه الله. ١١٧

وإما لتقدُّم[٥] ما يدل عليه كما فى قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٦] و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[٧] و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[٨] أو لكون الكلام ممّا يُستحسَنُ الفراغ منه بالسرعة[٩] نحو لبيك وسعديك ودواليك[١٠] وهذا ذيك[١١] وهَجَاجَيْك[١٢]، فبقى المصدر مبهمًا لا يدرى ما تعلق به، من فاعل أو مفعول، فُذكِر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختصّ به، فلما بيّنتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر قَبُح إظهار الفعل، بل لم يجز فلا يقال: كتب كتاب الله، وَوعَد وعدَ الله، واضْربوا ضَرْب الرقاب، وأسبِّح سُبحان الله، وأحمد حمدًا لك: وغفر الله غفرًا لك[١٣]، وذلك لما ذكرنا من أن حَقّ الفاعل والمفعول أنْ يتّصلا بالفعل مَعْمُولَيْن له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعى المذكورة، وبُيِّن

(١) إبراهيم / ٤٦، وفى ط وع بإسقاط: «وقد»، تحريف.
(٢) الإسراء/ ١٩.
(٣) فى ع: فاستحب.
(٤) « الفعل» سقط من ع.
(٥) فى ط: «وإما التقدم» تحريف.
(٦) النساء/ ٢٤.
(٧) البقرة/ ١٣٨.
(٨) الروم/ ٦.
(٩) «بالسرعة» سقطت من ع.
(١٠) أى مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول بعد تداول «القاموس».
(١١) أى قطعًا بعد قطع».
(١٢) يقال: عن يريد كف الناس عن شيء. وفى ع: «وعجاجيك» بالعين، تحريف وانظر القاموس: «هجج».
(١٣) فى ط: وعقر الله عقرًا لك بالقاف، تحريف واضح.

لمصدر المبهم إمّا بالإضافة أو بحرف الجرُ، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل، أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل متّصلاً بالفعل ومعمولا له، فوزانه وزان نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[١].

واما قولهم حَرَدْتُ حَرْده[٢] وحمدْتُ حَمْدَه وقَصَدْتُ قَصْدَهُ ونَحَوْت نَحْوه، ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، كقوله:

=٨٧ * دار لِسُعْدى إذْه مِنْ هَواكا[٣] *

والمعنى قصدت به جهته التي ينبغى أن يقصدها من يطلبه.

ويجوز أن يكون المعنى حردته حرْده الذي يليق به، وحَمَدْتُه حَمْدَهُ الّذي ينبغي، فيكونُ مضافًا لبيان النوع كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[٤]. ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَك﴾[٥]وقوله تعالى : ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾[٦]

---

(١) النساء/ ١٧٦.

(٢) حردت حرده: أى قصدت قصده.

(٣) هو الشاهد رقم/ ٨٣ فى الخزانة.

واستشهد به على أن المصدر بمعنى اسم المفعول، أى من مَهويِّك.

وبهذا المعنى أورده أيضًا فى باب المصدر، فإن الهوى بالقصر مصدر: هويته من باب تعب: إذا أحببته وعلقت به.

ومعنى، الشاهد كما فى الخزانة: أن الشاعر وصف دارًا خلت من سعدى: هذه المرأة وبَعُد عهدها به فتغيرت بعدها، وذكراتها كانت لها دارًا ومستقرًا إذْ كانت مقيمة بها، فكان يهواها بإقامتها فيها.

والشاهد قائله مجهولة. وقبله.

هل تعرف الدارَ على تِبراكا

و«تبراكا»: موضع فى ديار بنى فقعس.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩، والإنصاف ٢/ ٦٨٠، وابن الشجرى ٢/ ٢٠٨، وشواهد الشافية من ٤/ ٢٩٠، والهمع والدرر رقم/ ١٤٥.

(٤) إبراهيم / ٤٦ ، وفي م : «ومكروا مكرهم» بإسقاط قد تحريف.

(٥) الشعراء / ١٩. (٦) الإسراء / ١٩.

والجارّ والمجرورُ بعد هذه المصادر في محل الرّفـع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفُهُ، ليلى الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي[1] الفعل، والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك.

وكذا كل ما فيه من الـتَّبْيِنيّة المُبيِّنة للمعارف نـحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[2]، إن جعلنا (ما) بمعنـى الّذي، وأمّا المبيّنة[3] للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا (ما) فى الآية نكرة.

وقد بُيِّـن أيضًا بعض أنواع المـفعول به اللازم إضمـار فعله بحرف الجـر نحو: مرحبًـا بك، وأهلاً بفـلان، أي هذا الدّعاء مـختص بك، هـذا إن فسَّرت مرحـبًا بموضـع الرَّحْـب أي أتيـت موضـعًا رحـيبًـا، وإن فسّـرته بـالمصـدر ، أيْ رَحُب موضعك مَرْحبًا أي رَحْبًا، فهو من هذا الـباب، والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محلَّ لها، لأنها مستأنفة.

ثم اعـلم أن هـذه المصادر مـع الحال المـذكورة من اسـتحـسان حذف فعلـها للدّواعي المذكورة، إمّا أن يتوغل في حذف فعلهـابحيث لا ينوي قبلها تقديرًا بل يصير المصدر عوضًا منه وقائمًا مقامه كالمصادر الصائرة أسماء أفعال ـ كما يجيء في بابها نحو: هيهات ورُويد، وشتّان فتبنـى لقيامها مقام المبنيّ، ولا يكون لها إذًا محلّ من الإعراب: كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه.

وبناؤها على الفتح أكثر إذًا[4] لتبقى مبنية علـى الإعراب الذي استحقّته حال المصدرية، فـيُرْجع إذًا في استعـمال الفاعل والمفعـول بعدها إلى الوجـه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال هيهات زيدٌ.

ويجوز أن يراعي أصلها في المصدريّة مع كونها أسماءَ أفعال، فيستعمل الفاعل والمفعول بـعدها استعمالـها مع المصادر وقال اللـه تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا

---

(١) «ولى» سقطت من ع ، و ط.

(٢) النحل / ٥٣.

(٣) في ط : «المبنيّة» تحريف.

(٤) في «ط» بزيادة : «إن زادت على حرفين».

تُوعَدُون﴾[١] فهو بمنزلة بُعدًا لِما توعدون استعمالاً، وأما في المعنى فهيهات اسم فعل/ وإلاّ لم يُبْنَ. ١١٨

وإما ألاّ يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدّرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا، وهذه المصادر كأنهّا قائمة مقام الفعل كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام أفعالها، إذ لو قامت مقامها لم تقدّر قبلها، فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدر قبلها، وببناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها.

وقد يجوز في بعض المصادر أن يستعمل الاستعمالين أعني أن يكون مصدرًا واسم فعل نحو رويدَ زيدٍ، ورويدَ زيدًا وبله زيدٍ، وبله زيدًا.

ويجوز أن يكون «حاشى» من هذا الباب فيكون حاشي زيدٍ مصدرًا مضافًا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿حَاشًا لِلَّهِ﴾[٢] منوّنًا، ويكون حاشي لزيد اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد.

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع أفعالها نحو : دفَرًا له أي نتنًا، وبهْرًا أي تَعْسًا ، أمّا بَهْرًا بمعنى غلبة فله[٣] فعل مستعمل، فهما مثل القَهْقري والقُرْفصاء أعني أن جميعها مصادر لا فعْل لها على مذهب سيبويه إلا أنّ الفرق بينهما: أن دفرًا وبَهْرًا لم يستعمل ناصبهما وبيِّنا بحرف جرّ بخلاف نحوْ القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه.

والناصب المقدر لدفرًا وبهرًا أيضًا فعل من غير لفظهما، والتقدير : أنتنت دفرًا وتعست بهراً.

---

(١) المؤمنون / ٣٦.

(٢) يوسف / ٣١ وهي قراءة أبي السمال كما في البحر ٥/ ٣٠٣، والكشاف ٢/ ٣١٧. وفي هامش ط / ١١٨. «أبو السماك» بالكاف تحريف .

(٣) في ط : «فعله فعل مستعمل» صوابه ما في النسخ الأخرى.

[المصادر الواقعة أسماء أعيان]

ومنها أسماء أعيان هي آلة مقامة مقامَ المصادر نحو: تُرْبًا لك، وجَنْدَلا أي رَميت رَمْيًا بتُرْب وجَنْدلٍ فهذا مثل ضَرَبْتُه سَوْطًا، والفرْق بينهما مثِل الفرق بين بهرًا والقَهْقري.

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو : هنيئًا لك أي هناءةً، وعائذًا بك أي عياذًا، وهي مثل قم قائمًا أي قيامًا، وتعال جائيًا، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسْمَيْن المذكورين . وقد قيل في هذا القسم: إنه نصب على الحال المؤكدة كما قيلَ في قم قائمًا.

[أسماء الأصوات القائمة مقام المصدر]

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك أي توجّعًا، وواهًا لك أي طيّبًا[١]، وآفا وآفة لك، أي كراهةً،فيقدّر لجميعها أفعالٌ بمعناها.

ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صَوتًا وإن لم يُبيّن بالجار نحو: ايهًا أي كفّا، وويهًا أي زيادةً.

وذلك لأن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتّصرّف والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق ، إذْ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب، فلمّا صار ما لا يشتق منه قائمًا مقام المشتقّ منه قُطِع عنه الفعل النّاصب له نصب المفعول المطلق، لأنه في الأغلب يكون مشتقّا من مفعوله المطلق.

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نَصبًا إلا أن يكون على حرفين، ثانيهما حرف مدّ نحو وَيْ لزيد، وذلك نحو: آهًا وواهًا وويهًا، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصليّ نحو : ﴿أُفٍّ لَّكُم﴾[٢] واوّه على إخواني، وآه من ذنوبي .

---

(١) علق السيد الشريف بقوله : «وواها لك أي طيبًا» إذا إذا تعجبت من طيب شيء قلت : واها له ما أطيبه هامش ط / ١١٨.

(٢) الأنبياء / ٦٧.

والظّاهر أن ويلكَ وويَحك وويْكَ وويَبْكَ من هذا الباب.

وأصل كُلِّها : وَي على ما قال الفراءّ جيىء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وَيْ لَكَ وويْ له ، ثم خـلط اللاّم بوى حتى صارت لام الكلمـة كما خلط اللاّم بها فى قوله:

٨٨= فخيرٌ نحنُ عند البأس منكُمْ إذا الدّاعى المثوّبُ قال يالا[1]

فصـار معربًا بـإتمامه ثـلاثيّا فجـاز أن يُدخل بـعدها لامًـا أخر نحو: ويـلاً لك لصيرورة الأولى لام الكلـمة ، ثم نُقِل إلى بَاب المتبدأ، فقيـل: ويلٌ لك -كما مر في سلام عليك/ . ١١٩

ثم جُعل ويح وويب[2] وويس[3] كنايات عن «ويل»، وهذا كـما قالوا : قاتله الله بمـعنى قتله، ثـم استَشْنَعُوهـا فكنوا عنـها بقاتعة وكـاتعة[4]، ثم صار بـعض الأصوات القائـمة مقام المصادر قـائمًا مقام الفـعل، فصار اسم فعـل نحو : صَهْ،

---

(١) هو الشاهد رقم ٨٤ في الخزانة. قال البغدادي : استشهد به على أن الـلام خلطت بـ «يا» أراد أنه خلطت لام الاسـتغاثة الجارّة بـ«يـا» حرف النداء، وجعلتـا كالكلمة الـواحدة، وحكيتا كـما تحكي الأصوات، وصار المجموع شعاراً للاستغاثة

وفي ط والنسخ المخطـوطة، فخير نحن عند النـاس منكم » وفي الخزانة فقط «البـأس» بالباء، ونص على أنه بالباء الموحدة لا بالنون، وهو الشدة والقوة وشرحه بقوله : «المثوّب: اسم فاعل من ثوّب قال أبو زيد: وهو الذي يدعو الناس يستنصرهم. ونسب البغدادي الشاهد إلى زهير بن مسعود الضبي.

وفي م، ع : «منهم» مكان منكم.

من شـواهد العيـني ١/ ٥٢٠ ، والخصـائص ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٢٧٥، ٣/ ٢٢٨، وابن عقيـل ١/ ٩٠، والمغني ١/ ١٨٣ والهمع والدرر رقم ٧٠٨،

وفي ط: «فخير نحو » بوضع : نحو «مكان » : «نحن » تحريف.

(٢) في القـاموس : «ويب» كويـل، تقول: ويبك، وويـبٌ لك، وويبٌ لزيد، وويبًا له، وويب لـه وويْبَه، وويب غيره، ومعنى الكل: ألزمه الله ويلاً، وويبًا لهذا أي عجبًا .

وفي ط فقط : ويت بالتاء تحريف .

(٣) في القاموس : «ويس» كلمة تستعمل في موضع رأفة واستملاح للصّبي، والويس : الفقر، وما يريده الإنسان : ضد ، وقد لقي ويسًا أي لقى ما يريد.

(٤) في القاموس : «كتع» المكاتعة : المقاتلة. وفي القاموس: قَتَع : المقاتعة : المقاتلة .

ومهْ، وإيه، وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال، كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصيرا اسم فعل على ما مرّ قبل.

ويجوز في كُلّ صوت يدّعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريّته ويكون بناؤه نظرًا إلى أصله حتى كان صوتًا، لا لكونه اسم فعل، فصه أنت وزيدٌ نحو: ضربًا أنت وزيدٌ، وذلك لأنّا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنيّة - كما ذكرنا، فإذا كان لنا طريقٌ إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال وهو النظر إلى أصله فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال.

ومن المصادر المضبوطة بالضّابط المذكور قولهم: عَمْرك الله، وقَعدك اللّه بفتح القاف، قال المازني سمعت كسرها ممن لا أثق به.

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر، وقد استعمل فعل عَمرك بخلاف قعدك قال:

عَمّرتُك اللّهَ إلاّ ما ذكرتِ لنا ... هل كُنْتِ جارَتنا أيامَ ذى سَلَم[1] =٨٩

ولا يقال: قَعَدْتُك الله

وأكثر ما يستعملان في قَسَم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر والنهي، قال:

---

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون في الخزانة.
نسبه في الخزانة إلى الأحوص الأنصاري وذكر أنّ «عمّرتُك اللهّ» إلى آخره في محل نصب على أنها مفعولة لقوله في البيت السّابق وهو:

إذْ كدْتُ أنكر من سلمي فقلت لها ... لما التقينا وبالعهد من قدَم

واستشهد به في الخَزانة علَى أن قولهم: «عَمّرَك الله، وعمّرْتُكَ بتشديد المَيم وضم التاء وكسر الكاف له فعل.
من شواهد سيبويه ١/ ١٦٣، والمقتضَب ٢/ ٢٣٩ وأمالي بن الشجري ١/ ٣٤٩، والهمع والدرر ١٢٠٥، واللسان: «عمر»
وانظر ديوان الأحوص / ١٩٩ من قصيدة عدّتها عشرة أبيات.

٩٠= قَعِيدَكَ أنْ لا تُسْمِعِينى ملامةً ولا تَنْكَئِ قُرْحَ الفؤاد فَيِيجعا[(١)]

وأن زائدة وقال:

٩١= أَيُّهاالمنكِحُالثُّريّاسُهيلاً عَمْرَكَ اللَّهُ كيف يلتقيان[(٢)]

هي شاميّة إذا ما استقَلّت وسهيلٌ إذا استقل يماني

وقد ذكر الجوهري استعمال قَعْدك وعَمْركَ في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال : يقال: قَعْدَك لا آتيك، وكذا قعيدك، وقَعْدَك الله لا آتيك، وقعيدَك اللّه لا آتيك، وعَمْر الله ما فعلت كذا، وعَمْرك اللّه ما فعلت كذا. قال ابن يعيش لا يستعملان إلا في القسم .

قال الجوهري : وقد جاء «عمْرَكَ الله» في غير القسم واستشهد بقوله:

* عَمْرَك اللَّه كيف يلتقيان*

(١) هو الشاهد السادس والثمانون، قال في الخزانة : واستشهد به على أن قعيدك الله، وعمرك الله أكثر ما يستعملا له في القَسَم السؤالي فيكون جوابهما ما فيه الطلب والأمر والنهي، و«أن» هنا زائدة. والبيت منسوب لمتمّم بن نويرة الصحابيّ رضى الله عنه. من قصيدة مشروحة في المفضليّات. وقبل هذا البيت ثمانية أبيات متصلة به أولها:

تقول ابنة العمري مالك بعدما أراك حديثًا ناعم البال أفرعا .

وفي الخزانة : نكأت القرحة : إذا قشرتها.

وقوله : فييحعا مَنْصُوب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب النهي الثاني، وقوله : «أفرعًا» أي كثير شعر الرأس.

قال ابن الأنباري: أهل الحجاز يقولون : وجِع يَوْجع، ووجل يوْجل ، يقرّون الواو على حالتها إذا سكنت وانفتح ما قبلها .

من شواهد : المتصف ١/ ٢٠٦ ، والهمع والدرر رقم ١٢١٠ وشرح المفضليات / ٥٤١ .

(٢) في الخزانة - الشاهد السابع والثمانون - استشهد به على أن : «عمرك الله » يستعمل في القسم السؤالي، ويكون جوابه ما فيه الطلب، وهو هنا جملة «كيف يلتقيان ».

«المنكح» اسم فاعل من أنكحه : «إذا زوّجه، و«استقل » ارتفع و«الثريا» هي بنت علي بن عبد الله بن الحارث.

وأما سهيل فهو سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري والبيتان نسبا إلى عمر بن أبي ربيعة كما في الخزانة في قصة ذكرها: وانظر ديوان عمر بن بن أبي ربيعة / ٤٣٨ .

من شواهد : ابن الشجرى ١/ ٣٤٩ ، وابن يعيش ٩/ ٩١.

وقال: المعنى سألت الله أن يُطيل عُمْرك، ولم يُرِد القسم، وقد ذكرنا أنه فى البيت قَسَم السؤال.

والأصل عند سيبويه: عمّرتك الله تعميراً فحذف الزّوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافًا إلى المفعول به الأول، وكذا قعدك الله تقديراً.

ومعنى عمرتك : أعطيتك عُمراً بأن سألت الله أن يعمِّرك ، فلما ضمّن عَمْر معنى السؤال تعدّى إلى المفعول الثاني، أعنى «اللّه». وكذا قعدتك اللّه، وإن لم يستعمل، أي[1] جعلتك قاعداً متمكنًا بالسؤال من الله تعالى .

وأجاز الأخفش رَفْعَ (اللّه) فى عمّرك الله ليكون فاعلاً أى عَمّرك اللّه تعميراً.

ويجوز أن لا يكون انتصابُهما على المصدر، ويكون التقدير: أسال الله عمرك، أى أسأل الله تَعْميرك، وأسأل الله قعدك أى تقعيدَك وتمكينك، على حذف الزوائد، و«أسأل» متعّد إلى مفعولين، أو يكون المعنى أسأل بحقّ تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديّته، وبتقعيدك اللّه أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتّمكن، فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو: اللّه لأفْعَلَنّ وهما مصدران محذوفا الزّوائد مضافان إلى الفاعل، و(اللّه) مفعول به للمصدرين.

ويجوز أن يكون معنى قِعْدك الله بكسر القاف: بحق قعدك أى قعيدك، أى ملازمك العالِم بأحوالك وهو اللَّه، فاللّه عطف بيان لقعدكَ.

ويؤيّد هذا التأويل قولهم : قَعِيدَك الله بمعناه، فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف.

فَعلى هذا مذهب/ سيبويه وهو أن نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهراً فيهما مع أنهما لا يستعملان إلا فى القسم - كما ذكرنا - إلا أن يقال: لمّا كانا للدعاء للمخاطب جَريا مجرى قَسَم[2] السؤال لأنه قد يبتدأ السؤال بالدّعاء كأنه قيل: طوّل الله عمرك، افعل لى كذا وكذا. ١٢٠

(١) فى «ط» أن جعلتك » بوضع «أن «مكان « أى تحريف.

(٢) فى «ب» سقطت كلمة «قسم».

[وجوب حذف عامل المصدر المكرّر أو المحصور]

(ص): «وقياسًا في مواضع: منها ما وقع مثبتًا بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، أو وقع مكرّرًا مثل ما زيد إلاّ سيرًا، وما أنت إلاّ سير البريد، وإنما أنت سيرًا، وزيد سيراً سيراً » .

(ش): قوله : «ما وقع مثبتًا إلى آخره»

هنا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين : أحدهما : أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن إلاّ مجازًا لكونه صاحب[١] ذلك المصدر.

والثاني: أن يكون المصدر مكرّرًا أو بعد إلاّ أو معناها نحو ما زيد إلاّ سيراً وما الدّهر إلا تقلّبًا ، وإنما أنت سيرًا، وزيد سيراً سيراً والمنون تفريقًا تفريقًا[٢].

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو: إنّ زيدًا سيراً سيراً. ويجوز أن يكون نحو: ما كان زيد إلا سيراً من هذا.

وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التّكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدّوام أيضًا نحو قولك: زيد يُؤوي[٣] الطريد، ويؤمّن الخائف، «واللّه يَقْبِض ويَبسُط»[٤]، وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعًا على الزمان.

فلمّا كان المراد التنصيص على الدّوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إما فعلاً، وهو موضوع على التّجدد أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف.

---

(١) فى «ب» سقطت كلمة «صاحب»

(٢) فى ط، وع«تقريعًا تقريعًا» بالقاف والعين وفى النسخ المخطوطة الأخرى تفريقًا تفريقًا بالفاء والقاف.

(٣) فى ط : «يؤدي» بالدال ، تحريف ظاهر.

(٤) البقرة / ٢٤٥.

فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو: زيد سيرٌ سيرٌ وما زيد إلاّ سيرٌ كما ذكرنا فى المبتدأ فى قولنا :

* فإنما هي إقبال وإدبار *[1] =٩٢

فينمحى إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلاً لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدالّ عليه.

ولمثل هذا المعنى أعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدّمنا أنّ فاعلها أو مفعولها يبين بالإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً تبييناً لمعنى الدوام، قال:

عَجَبٌ لتلك قَضِيّةٌ وإقامتي فيكم علي تلك القضيّة أَعْجبُ[2] =٩٣

قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال حمدٌ لله[3] وثناءٌ عليه. ومنه سلامٌ عليك وويلٌ لك.

(١) الشاهد السبعون فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٧٣ وصدره:

* ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت *

قال البغدادي: استشهد به على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي.

وشرحه بقوله : يقال : رتعت الإبل: إذا رعت وأترعتها: تركتها ترعى.

من شواهد : سيبويه ١/ ١٦٩، والمقتضب ٣/ ٢٣٠، ٤ / ٣٠٥، والخصائص ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩ والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٧١، وابن يعيش ١/ ١١٥، والتصريح ١/ ٢٣٢، والأشباه والنظائر بتحقيقى رقم ٤٥. وانظر ديوان الخنساء / ٢٦.

(٢) الشاهد الثامن والثمانون فى الخزانة :

قال البغدادى استشهد على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة فى الدوام .

وقد نسب البغدادى هذا الشاهد لضَمْر بن ضَمْرة .

وبيت الشاهد من أبيات سبعة أولها:

يا جندب أخبرنى ولستَ بمُخْبِرى وأخوك ناصحك الذى لا يكذب

من شواهد سيبويه ١/ ١٦١، وابن يعيش ١/ ١١٤، والتصريح ٢/ ٨٧ والهمع والدرر رقم ٧٤٥، والأشمونى ١/ ٢١٦.

وفى حاشية الصبان : يجوز فى «قضية » النصب على الحال أو تمييز المفرد، والجر على البدلية من تلك، والرفع على الخبرية لمحذوف (حاشية الصبان» هامش الأشموني.

(٣) فى ط: حمد الله بالإضافة.

قوله : «مثبتًا» بعـد نفي، إنما شرطهما، لأنه لو كان منفيّـا نحو: ما زيد سيراً، أو لم يكن بعد نفي نحو : زيدُ سيراً لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل إذْ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا.

قوله: «داخل عـلى اسم»[١] صفـة لنفـى ، وليس دخـول النـفى علـى الاسم المذكور شرطًا[٢] وذلك لأنه يجوز كما قلنا[٣] فى نحو: ما كان زيد إلا سيراً، وما وجدتك إلا سير البريد أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما يجوز أن يكون لكونه خبـر الفعلين مجازًا، فالشرط إذًا ما ذكرنا أعنـى كون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو أى المصدر خبراً عنه إلا مجازاً.

قوله: «أو معـنى نفي» يريد بـه ما فى إنما من معـنى الحصر نحو إنمـا زيد سيراً، واعلم أن هـذا المصدر الذى / بعد إلا أو مـعناها قد يـكون منكّرًا - كمـا ذكرنا - ومُعَرّفًا إما بالإضافة نحو: ما زيدٌ إلا سيرَ البريد، أو باللّام نحو ما زيدٌ إلاّ السير.

وكذا يجـيء مكّررًا نحو: مـا زيدٌ إلا سيراً سيـرًا، قالوا فحـينئذ حَذْف الـفعل أوجب لقيام الأول مقامه.

قولـه: «أو وقع مكـررّاً» فيـه نوع إخلال، لأن مـراده أو وقع مكـررّاً بعـد اسم لايكون خبراً عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالي: ﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[٤] ولا يعطى لفظ هذه الفائدة إلاّ بتكلّف.

[حذف أفعال المصادر الواقعة تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة]

(ص): «ومنها مـا وقع تفصيلاً لأثر مـضمون جملة مـتقدمة مثل قولـه تعالي: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[٥]».

(١) فى ط : على الاسم بزيادة «أل»
(٢) ط: «شرط» بالرفع تحريف .
(٣) فى النسخ : كما ذكرنا».
(٤) الفجر / ٢١.
(٥) محمد / ٤.

(ش): يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافًا إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون: «شدوا الوثاق»: شد الوثاق[١]. يعنى بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده، وغرضه المطلوب منه، وسمّاه أثرًا، لأن الغرض من الشىء يحصل بعد حصول ذلك الشىء كالأثر الذى يكون بعد المؤثر.

ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة.

وأعلم أن ضابط هذا القسم أن يذكر جملة طلبّية أو خبرّية تتضمن مصدراً يُطلب منه فوائُد وأغراض. فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصحّ أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعنى الجملة المتقدّمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض، أى أفعالها الناصبة لها.

فلما صحّ ذلك وتكّررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها فأُلزم قيام مُتَضَّمن المصدر الذى هى أغراضه مقام متضمّناته، فوجب حذفها، فقوله تعالى «فشدّوا الوَثاق»[٢] جملة تتضّمن: شّد الوثاق. والمطلوب من شّد الوثاق إما قتلٌ أو استرقاقٌ أو منٌّ أو فداءٌ فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله: «فإمّا منّا بعد وإما فداءً».

وتقول فى الخبرية زيد: يكتب فقراءة بَعدُ أوبيعًا[٣]. وعمرو يشترى طعامًا فإما بَيْعًا وإما أكلاً، ونحو ذلك.

---

(١) «شدّ الوثاق» سقط من أ.

(٢) فى ط: «شدوا الوثاق» بدون الفاء، تحريف.

(٣) ط فقط: فقرأة بعد أوبيعًا وبيعًا صوابه من النسخ المخطوطة.

[حذف عامل المصدر التشبيهيّ]

(ص): ومنها ما وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل: مررت بزيد فإذاله صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثّكْلى».

(ش): يعنى أن قوله: صوت حمار مصدر فائدتـه التشبيه، إذ المعنى مثل صوت حمار.

قوله: «بعـد جملة» يعنى بـها نحو: له صوتٌ، وهذه الجـملة مشتملـة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المـرفوع وهى مشتملة أيضًا على صاحب ذلك الأسـم، أى الذى قـام به ذلـك الحدَث، وهـو الضـميـر المجرور بـاللام فـى مسألتنـا. وكان ينبغى أن يَضُمّ إلـيه شرطًا آخر، وهو أن يكون مـعنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصـدر المنصوب عارضًا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم: له علمٌ علْمُ الفـقهاء، وله هُدىً هُدىَ الصلحاء، فإن الثانى إذًا يكون مرفوعا لا غيـر، لأن الجملة المتقدّمة لا تدل إذًا على معنى الـفعل أعنى على الحدث.

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوبٌ بـفعل مقدّر بين الجملة المتقدّمة وبين المصدر تدلّ عليه[1] الجملة المـتقدّمة دلالةً تامّة، مغـنية عنه، فلهـذا وجب حذفه، فالأصل: لـه صوت يصوته صـوت حمار أى تصويت حـمار فأقيم الاسـم مقام المصدر كما فى أعطى عطاء، وكلّم كلاما.

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت لا بفعل مقدّر.

١٢٢ قال سيبويه[2]: وانما انتصب لأنك مررت به فى حال تصويت / ومعالجة، يعنى أن هذه الجملة الاسمية بمـعنى الفعل والفاعل فهو بمعني: يـصوّت، لأنها تدل على المصدر الحادث وعـلى ما قام به ذلك المصـدر، وقد اقترن[3] بالجملـة ما دل على

---

(١) فى ط، وع: «منـصوب بفعل مقـدر بين الجملة المتقدمة والمصـدر يدل عليه.. إلخ والأوضـح ما فى النسخ الأخري.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٧٨.

(٣) فى ظ «وقد وجد» مكان: «وقد اقترن».

زمان ذلك المصدر الحادث أى الحال الماضية وهو لفظ «مررت» فى مسألتنا فالمجموع كالفعل والفاعل. وهذا وجهٌ قويٌّ.

وقد قيل: إنّ العامل فى المصدر المنصوب الاسم الّذى بمعناه فى الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويت، والتصويت مصدرٌ يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا - كما يجىء فى باب المصدر - فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضَرْبَ الأمير أى من أن ضربت ضرب الأمير، وكقولك: ضربُك ضَرْبَ زيد خيرٌ من ضرب عمرو ضَرْبَه.

وفى هذا تردّد لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلاّ إذا صح تقديره بـ«أنْ وفعل منه. ويسمج لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى بمعنى: له صراخ حاصل[١]. [لأن معنى له أن يفعل أى يصح وقوع الفعل منه، ولا يمتنع، وليس قطعًا بوقوع الفعل بخلاف: له صراخ][٢]. فإنه قَطَع بحصول الفعل.

وعلى الوجهين الآخيرين لا يكون من هذا الباب لأنّ عامله ظاهر.

ويجوز أن يدعى القول الثانى من هذه الأقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالي: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[٣]. و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[٤] و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾[٥] و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[٦]، لأن قبلها ما يؤدى معنى أفعالها، فيقال: هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام أفعالها.

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب أعنى نحو: صوتُ حمار، وصُراخُ الثّكلى إمّا على البدل وإمّا على الوصف وذلك على أحد وجهين:

---

(١) سقطت من ط كلمة: «حاصل».
(٢) ما بين المعقوفين من ب.
(٣) النّمل / ٨٨.
(٤) النساء / ١٢٢ وغيرها.
(٥) النساء / ٢٤. (٦) البقرة/ ١٣٨.

قال الخليل: علـى حذف المضاف أى مثل صوت حمار، فيجيـز إذًا تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة(١)، لأن «مثل» لا يتعرف بالإضافة. وبنى عليه أنه يجوز هذا رجل أخو زيد على الوصف أى مثل أخى زيد.

وردْ عليه سيبويه وقال: لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أى مثل الطويل.

وقال غـير الخليـل هو جامد مـؤول بالمشتـقّ، أى له صوت مُنْكرٌ كما تـقول: مررت برجل أسـد أى جريء. ومثله قليـل ـ كما يجيء فى بـاب الوصف ـ فإذا تعرف فهو عند هؤلاء بدلٌ لا غير.

فإذا انـتصب المصـدر أعنى نحـو صوتًا حـسنًا جاز أن يـكون حالاً علـى أحد التأويلين المذكورين فى الوصف. وذو الحال الضمير المستكن فى «له».

وأما إذا لم يكـن المصدر للتّشبيـه، وجاء موصوفًا نحو: فـإذا له صوت صوت حسن، فقال سيبويه: يجب رفعه على أحد وجهين:

إمّا عـلى أنه بدل مـن الأول أوْ وصفٌ له. وإنمـا حكم فـيه بالبـدل لا التوكـيد اللفظى كما فـى جاء زيدٌ زيدٌ، لأن الثانى مع وصفه صار كاسـم واحد مفيدٌ مالم يُفْده الأول، ولو لـم يكن معه الصفة لكان تأكيدًا لا غير.

ومَن جعلـه وصفًا، مع أنّ معنـى الوصف ليس فيـه، فلكونه مع وصـفه كاسم واحد ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً، لأن فـى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(١).

وهذا كما قال سيبويه فى نحو لا مـاءً ماءً باردًا: فإن كررت فصار وصفا فأنت فيه بالخيـار إن شئت نوّنت وإن شئت لم تنـوّن، جُعل الثّانى لكونـه تكريرًا للأول موصوفًا بشيء كالوصف للأول. ومن جعلـه بدلاً فإن معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لا فيه.

---

(١) فى «ع: «نكرة» مكان: «غير معرفة».

(٢) يوسف / ٢.

ولا منع عندى أن يكون الثانى أعنى «صوت حسن» توكيداً لفظيّاً - كما يجيء فى باب النداء.،

وأجاز / الخليل فى هذا المصدر الموصوف.. النصب أيضًا إمّا على المصدر أو على الحال. ١٢٣

وإنما اختار سيبويه الإتباع فى الثانى دون النّصب على المصدر لكونه بلفظ الأول ومعناه، فالأوْلى أن تجعل الثانى مع تابعه تابعًا للأول حتى يكون تابع الثّانى كتابع الأول.

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالأولى الإتباع. ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو: له صوت حسن ويجوز حسنًا أى صوتًا حسنًا، وكذا إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر، فالأولى إتباع المصدر وإن كان للتشبيه وصفًا وبدلاً ـ كما ذكرنا ـ نحو: مررت فإذا فى الدار صوت حمار.

وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدّمة ليست إذًا كالفعل لخلوّها مما أسند إليه الحدث معنىً.

ولابُدّ للفعل من مسند إليه وقد أجازوا النّصب فيه على المصدر أو الحال ـ كما مرّ ـ وروى فى بيت رؤبة:

فيها ازدهافٌ أيمّا ازدِهافِ (١) =٩٤

(١) الشاهد التاسع والثمانون فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه نصب: «أيمّا» على المصدر أو الحال، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو فى غاية الضعف، والوجه الاتباع فى مثله، وهو رفعه صفة لازدهاف، لكنه حمله على المعني، لأنه إذا قال: فيها ازدهاف، فكأنه قال: تزدهف أيمّا ازدهاف:

وهذا البيت من أرجورة طويلة تزيد على ثمانين بيتا لرؤبة بن العجاج و«الازدهاف»: الصدود.

من شواهد سيبويه ١/ ١٨٢، واللسان: «زهف» وانظر ديوان رؤبة / ١٠٠ وقبله:

قولُك أقوالاً مع التَّحلافِ

وروايته: «فيه ازدهاف».

نصب أيما مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الإتباع فى مثله.

[حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة]

(ص): ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل: له عليّ ألف درهم اعترافًا، ويسمّى توكيدًا لنفسه».

(ش): يعنى يكون المصدر مضمونًا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذًا من المصادر إلا ذاك المصدر، ولهذا قيل: إنّ المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فـ«اعترافاً» فى: له على ألف درهم اعترافًا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربًا إلا أن المؤّكد ههنا مضمون المفرد، أى الفعل من دون الفاعل، لأن الفعل يدّل وحده على الضرب والزّمان.

وأمّا فى مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها.

ومنه قولهم: «الله أكبر دعوة - الحق»، لأن «الله أكبر» أول الأذان[1] الذى هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصّلاة فدعوة الحق كرجُلِ صِدْق وحمارِ سوء ومنه قوله:

٩٥ = إنّى لأمنَحُك الصُّدودَ وإننى قسمًا إليكَ مع الصّدود لأميلُ[2]

---

(١) فى ط فقط: «أول أذان».

(٢) الشاهد التسعون فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أن «قَسمًا» تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إنّ واللاّم، يعنى أن «قسمًا تـأكيد لما فى قوله: «وإننى مع الصدود لأميل اليك: من معنى القسم لما فيه من التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد، فلما كان فى الجملة فيهما تحقيق، والقسم أيضًا تحقيق صار كأنه قال: أقسم قسمًا.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١١٦.

لأن قسمًا بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب إنّ واللام.

فالمصدر المؤكـد لنفسه هو الّذى يؤكد جـملة تدلّ على ذلك المصـدر نصًا ومنه ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾(١) ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾(٢) و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾(٣) ونحوها، لأن ما تـقدّمها من الكلام نُصّ على معانى هذه المصادر.

[وجىء بالمصـادر مضافة إلى الفـاعل، لأنه حصل اليـأس من إظهار فعلـها كما تقدّم(٤).]

ففى مـثل هذه المصادر ضـابطان، لوجوب حذف أفـعالها: الإضافـة المذكورة، وكونها تأكيدًا لأنفسها.

ولا يمتنع فى كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه(٥) لنيابتها عن الأفعال الناصبة وتأديتها معناها، كما قلنا فى نحو: لِزيدٍ صوت صوت حمار، فلا يكون من المنصوب بلازم إضماره.

[المصدر المؤكد لغيره]

(ص): ومنـها ما وقع مـضمون جمـلة لها مـحتمـل غيره نحـو زيد قائم حـقًا ويسمى توكيدًا لغيره».

(ش): أعلم(٦) أنّ قولك: زيد قائم حقًا مثل: رجع زيد القهقرى فى أن المصدر فى كليهما مؤكدٌ لما يحتمل غيـره إلاّ أن المحتمل فى الأول جملة وفى الثانى مفرد أعنى مجرد الفعل من دون الفاعل.

(١) البقرة / ١٣٨. (٢) النمل / ٨٨.
(٣) النساء / ٢٤.
(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».
(٥) فى ع: عاملة فيها.
(٦) فى ع: أقول: اعلم. بزيادة «أقول».

ثم(١) أعلم أن المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه وإلاّ فليس بمؤكّد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتًا فكيف يقوي؟ وإذا كان ثابتًا فمكّرره إنما يؤكد نفسه.

١٢٤ وبيان كونه مؤكّدًا لنفسه / أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره إمّا صريح القول أو ما هو فى معنى القول قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾(٢)، وقولهم: هذا القول لا قولك، أى هذا هو القول الحق، لا أقول مثل قولك إنه باطل، وهذا زيد غير ما تقول، «ما» فيه مصدرية أى قولاً غير ذلك ـ ومعنى هذا زيد كمعنى قوله:

=٩٦ * أنا أبوالنجم * (٣)

أى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول فى حقه من ضد ذلك، وقولك «هذا زيد قائم حقـًا»، أى قولاً حقّا.

وكذا، هذا عبدالله حقّا، والحّق لا الباطل، وكذا قول أبى طالب:

=٩٧ إذًا لاتّبعناهُ على كلِّ حالةٍ   من الدّهر جِدًّا غيْرَ قول التهازل(٤)

---

(١) فى نسخة ب: «واعلم» بالواو.

(٢) مريم / ٣٤.

(٣) فى نسخة ب بزيادة: «وشعرى شعري». وهذه الزيادة ليست فى النسخة المطبوعة أو فى النسخ المخطوطة، ولم يذكره البغدادى فى الخزانة. كشاهد شعرى فى هذا الموضع.

وهو جزء من بيت من بحر الرجز لأبى النجم والبيت بتمامه هو:

أنا أبوالنجم وشعْرى شعْرى

وبعده:

لله دّرى ما أجنّ صدري.

من شواهد: الأغانى ٢٢/ ٣٧١ (الثقافة) والخصائص ٣/ ٣٣٧ والمنصف ١/ ١٠، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٤٤، وابن يعيش ١/ ٩٨، ٩/ ٨٣.

(٤) الشاهد الحادى والتسعون فى الخزانة.

استهشد به على أن المصدر المؤكد لغيره يكون فى الحقيقة مؤكداً لنفسه، فإن قوله: «جدًا» مصدر مؤكد لما يحتمل غيره، فإن قوله: «اتّبعناه» يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجدّ، وهو المفهوم من اللفظ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو احتمال عقلي. فأكدّ المعنى الأول. بما هو فى معنى القول، لأنه أراد به قولاً جداً، والقرينة عليه ما بعده، فإن قول «التهازل» يقابل قول الجدّ. =

أى قولاً جداً.

وكذا قولك: لأفعلّنه البّتَة أى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة.

والمعنى: أنه ليس فيه تردّد بحيث أجزم به، ثم يبدو لى ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يُثَّنى فيها النظر.

وكذا قولهم: أفعله البتّة أى جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة، فالبتّة بمعنى القول المقطوع به، وكان الّلام فيها فى الأصل للعهد أى القطعة المعلومة منّى التى لا تردّد فيها.

فنقول التقدير الأصلى فى مثل هذا المصدر: أن تجعل الجملة المتقدمة[1] مفعولاً بها لـ«قلت». وهذا المصدر مفعولاً مطلقًا لقلت بيانًا للنوع، فالقول النّاصب مدلول الجملة المتقدّمة، لأن المتكلم إذا تكلّم بالجملة فهى مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقًا مطابقًا للخارج.

وهذا المعنى تدل[2] عليه الجملة السابقة نصًا بحيث لا احتمال فيها[3] لغيره من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل[4] إلا على الصدق.

وأمّا الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله.

وأمّا قولهم: «الخبر يحتمل الصدق والكذب» فليس مرادهم أن الكذب

= وقوله: «إذا لا تبعناه» جواب قسم فى بيت قبله وهو:

فوالله لولاً أن أجيئ بسبَّة تجرُّ على أشياخنا فى القبائل.

والشاهد لأبى طالب عم النبى ﷺ: انظر ديوانه / ١٣٠.

من قصيدة مطلعها.

خليليّ ما أُذْنى لأول عاذل بصغواء فى حق ولاعند باطل.

(١) فى ط: «الجملة المتقدم» تحريف ظاهر.

(٢) فى ط: «يدل» بالياء.

(٣) كلمة: «فيها» سقطت من النسخة ب: انظر ١/ ٣٢٦.

(٤) فى ط: «لايدل» بالياء تحريف.

مدلول لفظ الخبر كالصّدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أى لايمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا.

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهى من المؤكد لغيره كالبتّة يدلان عليه دلالة نصّ لأن الآمر قاطع بطلب الفعل، والنّاهى قاطع بطلب تركه.

وأما قولهم: «أجدّك لا تفعل كذا»، قال:

=٩٨ * أجِدَّكُما لا تَقْضِيان كراكُما *[١]

ولا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكدًا للفعل المذكور بعده كما توهّم بعضهم إذ لو أكّد قوله «أجّدكما» قوله: «لا تقضيان كراكما» لكان مؤكدًا لمضمون المفرد أعنى الفعلَ بلا فاعل، فيكون نحو: رجع زيد القهقرى، لأن عدم القضاء يكون إذًا هو المحتمل للجدّ وغيره فيكون كالرّجوع المحتمل للقهقرى وغيرها.

فإن قلت: «جدكما» مضمون عدم قضاء المخاطبِين، لأن ذلك قد يكون جدًا، وقد يكون هزلاً، فيكون مؤكّدًا للجملة لا للمفرد.

قلت: عدم القضاء هو المحتمل للجدّ والهزل سواء أسندته إلى المخاطبيْن أو غيرهما.

ويعارض بنحو: زيد رجع القهقري، فإن القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق، فثبت أن «جدكما» مبين لمضمون المفرد. ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكّدًا لغيره إذا أكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة.

---

(١) الشاهد الثانى والتسعون فى الخزانة.

البغدادي: استشهد به على أن: أجدكما» ليس مصدراً مؤكدًا لقوله: «لاتقضيان» بل هو إما منصوب بنزع الخافض، وإما حال وإما مصدر حذف عامله وجوبًا.

ونسبه لقس بن ساعدة، وصدره:

* خليلىّ هبًّا طالما قد رقدتمُا *

وبعده:

ألم تعلما أنى بسمعان مفردًا ومالىَ فيه من خليلٍ سواكما

من شواهد: ابن يعيش ١/ ١١٦، وشرح الحماسة للمرزوقى / ٨٧٥.

ولا يجوز أن يقدر: أجدّكما: أقول لا تقضيان، كما قدرنا في بيت أبى طالب: أقول: اتبعناه على كل حالة جداً لفساد المعنى، فنُصب أجدَّك إذًا بطرح الباء والمعنى أبجدٍّ منك كما قال الأصمعي، ومثله قوله:

أحقًا بنى أبناء سَلْمى بن جَندل تَهدُدُكم إيّايَ وَسْطَ المجالس[1] =٩٩

أى أفى حقّ. ومعنى حقًا وجدّك متقاربان.

أو نقول انتصابه/ على الحال كما فى: فعلته جُهدَكَ على الخلاف الذى يجىء فيه. ١٢٥

والعامل فى «أجدّكما الفعل الذى بعده إذا لم يكن مصدراً بـ«ما»، لأن لها صدر الكلام.

ويجوز أن يقال: هو بتقدير أتجدّأن جِداً، ثم بيّن ما يسأل عن الجدّ فيه وهو: لا تقضيان، فيكون إذًا مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل.

فقد تبيّن لك بما قدمنا أن جميع المصادر [المؤكدة[2] لغيرها ينبغى أن تكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في] المُؤكّدة لنفسها، ويقوّى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: زيدٌ قائمٌ غير حق، أو هو عبدالله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابّق لايدلّ عليه، فظهر أن قولهم فى نحو: متى زيد قائم ظنَّك: إن ظنك مصدر مؤكد لغيره كـ«حقّا» فى قولك: زيد قائم حقًّا ليس بشىء، إذ ليس قولك زيد قائم دالاً على ظنّ المخاطب نصّا، فانتصابه بنزع الخافض، كما قيل فى أجَّدك، أو على المصدر، لكنه غير مؤكد، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافًا إلى فاعله.

---

(١) البغدادى ذكر أنه استشهد به على أن «حقًا» ظرف منصوب بتقدير: «في»: وهو الشاهد الرابع والستون وسبق ذكره رقم ٦٧ واستشهد به فى باب المبتدأ والخبر على أن: «تهددكم» فاعل الظرف أعنى قوله: حقًا:

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

فإذا ثبت هذا قلنا: إنما قيل لمثل هذه المصادر: مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دالّ عليه نصّا، لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهّم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الأمر، وغلب فى ذهنه كذب مدلولها، فكانك أكّدت باللفظ النّص فى معنيً لفظًا محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، والنّص غير المحتمل فلذلك قيل: مؤكد لغيره.

وأما المؤكّد لنفسه فلا يُذْكر لمثل[١] هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه، وهذه عبارة المتاخرين.

وسيبويه يسمّى المؤكد لنفسه التأكيد الخاصّ والمؤكّد لغيره التأكيد العام.

وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره أى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشىء لأنه فى مقابلة التوكيد لنفسه، فينبغى أن يكون الغير مؤكّدًا كالنفس.

وإنما وجب حذف الفعل النّاصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن النّاصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعنى قبل المصدر، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضّعيف.

قال الزجاج: ولا يمتنع التّوسط نحو: زيد حقًّا أخوك.

وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين فى المصدرين لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان إذاً من هذا الباب.

[فالإضافة[٢] إلى الفاعل فى نحو: «صبغة الله»، و«وعْد الله» للأمن من إظهار الفعل مع حصول النائب] عنه.

---

(١) فى ط: «فلا يذكر المثل» بزيادة الألف صوابه من المخطوطات.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب، انظر ١/ ٣٢٩.

[حذف عامل المصادر المثناة]

(ص): « ومنها ما وقع مثنىً نحو: لبّيك وسَعْدَيك».

(ش): ليس وقوعه مثنى من الضوابط التـى يعرف بها وجوب حذفه فعله سواء كان المراد بالتثنية التـكرير كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[١] أى رْجعًا مكرّرًا، أو كان لـغير التكريـر نحو ضربته ضـربتين أى مختلـفتين[٢] بل الضـابط لوجوب الحذف فى هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل.

«ولبيّك» مثنّى عنـد سيبويه. مفرد كلدى عند يونس قلـب ألفها ياء لمّا أضيف إلى المضمر كألف لدى.

وليس بوجه لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر قال:

دعوتُ لِما نابنى مسوراً فلبّى فلبّىْ يدى مِسْور[٣] =١٠٠

قال أبو عـلى معتـذرًا ليونس : يجـوز أن يقال أجرى الـشاعر الوصـل مجرى الوقف على لغة من وقف على أفعَىْ أفعىْ بالياء.

وأصل لبيـك أَلُبُّ لك إلبابين أى أقيـم لخدمتك، وامتثـال مأمورك، ولا أبرح عن/ مكانى كالمقيم فى موضع، والتّثنـية للتكرير كما فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ والمعنى إلبـابًا كثيرًا متتاليًـا، فحذف الفعل وأقيم المـصدر مقامه. ١٢٦

(١) الملك / ٤. (٢) فى ط: ضربين مختلفين.

(٣) قال البـغدادي: استشهد بـه على أن «لبيّك» مـثنّى عند سيـبويه لا مفرد كلـدى،قُلِبتْ ألفهـا ياء لمّا أضيف إلى المضمر خلافًا ليـونس بدليل بقائها مضافة إلى الظاهر كما فـى هذا البيت، وهو الشاهد الثالث والتسعون.. وذكر البغدادى أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف قائلها .

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧٦، والعينى ٣/ ٣٨١، والمغنى رقم ٥٨٦ واللسان (لبب)

ملحوظة : الشاهد الرابع والتسعون فى الخزانة أغفل فى ط والنسخ المخطوطة و«ب» وهو:

إذا شَق بُردٌ شُق بالبُرْد مثلُه دوالَيْكَ حتى كُلُّنا غير لابس.

واستشهد به على أنّ «دواليك» منصوب بعَامل محذوف، يقال: دواليك أى يتداول الأمر دوالَيْن.

وحذف زوائده، ورُدّ إلى الثلاثى، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف إليه. كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرّغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله.

ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ، فلا يكون محذوف الزوائد.

وأمّا قولهم لبّى يلـبّى فهو مشتّق من لبيّك، لأن معنى لـبّى قال : لبيّك كما أن معنى سبّح وسلّم وبسمل قال: سبحان الله، وسلامٌ عليك، وبسم الله .

وأما سبـح بمعنى نزّه، وسلّـم بمعنى جعلـه سالمًا فلم يشـتقّا من: سبحـان الله، وسلام عليك.

وسَعْديْـك مثلُ لبـيّك أى أسعدك أى أعيـنك بإسعـادين إلاّ أن أسعد يـتعدّى بنفسه بخلاف ألبّ فإنه يتعدّى باللّام.

وقولهم دواليْك أى تداول الأمر دوالين، وهذا ذيك أى أسرع إسراعين، قال:

١٠١ = * ضَرْبًا هذَاذَيْك وطَعْنًا وخْضا*[1]

أى ضَرْبًا يقال فيه هذا ذيك كقوله:

---

(١) الشاهد الخامس والتسعون فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أن : «هذاذيك» بمعنى: أسرع إسراعين، أى ضربًا يقال فيه هذاذيك، أراد أنّ هذا ذيك بمعنـى أسْرِعْ وأنه بدل من فعل الأمر، وهو فى جـميع تصرّفاته فإنه معـناه: السرعة فى انقطع لا السرعة مطلقًا.

وهذا البيت من أرجوزة للعجاج مدح بها الحجّاج بن يوسف الثقفى وقبله:

حتى تُقضَى الأجلَ المُنْقضّا

من شواهد سيبويه : ١/ ١٧٥، والعينى ٣/ ٣٩٩، وابن يعيش ١/ ١١٩، ومجالس ثعلب ١/ ١٣٠، وأمالى الزجاجي/ ١٣٢ والـهمع والدرر رقم ٧٣٧، واللسان : «هـذذ». وانـظر ديوان العجاج / ٩٢ من أرجوزة مطلعها:

ألَمْ يكُن أشدّ قوم رَحْضا

وقبله:

حتّى تُقضّى القَدَرُ المقُضّى

جاءوا بِمَذْقٍ هلْ رأيت الذّئبَ قطْ[1] =١٠٢

و«هجاجيك» أى كَفَّ كفّين. كلها مصادر لم تستعمل إلاّ للتكرير بخلاف «حنانَيْك» ومثلها «حَوالَيْك» وإن كان[2] ظرفًا فإنه يستعمل: حنان وحوال، قال:

فقالت حنانٌ: ما أتى بك ها هنا أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارف[3] =١٠٣

ومعنى حنانيك أى تحنّن تحنّنًا بعد تحنُّن

---

(١) الشاهد السادس والتسعون .

قال البغدادي: استشهد به على أن قولهم: «هل رأيت ... إلخ» وقعت صفة لـ «مذق» بتقدير القول، يعنى أن الجملة التى تقع صفة شرطها أن تكون خبريّة .. لأنها فى المعنى كالخبر عن الموصوف. والتحقيق أنها معمولة للصفة المحذوفة أى بمذق مقول فيه : هل رأيت. وذكر البغدادي: أن هذا الرجز لم ينسبه أحد من الرّواة إلى قائله وقيل: قائله العجاج، والله أعلم:

وقبله :

حتى إذا كاد الظلام يختلطْ.

و«المزق» اللبن الممزوج بالماء، وهو يشبه لون الذئب، لأن فيه غبرة وكدورة، وأصله مصدر : مزقت اللبن، إذا مزجته بالماء .

من شواهد: المحتسب ٢/ ١٦٥، وابن الشجرى ٢/ ١٤٩ وابن يعيش ٣/ ٥٣، والمغنى رقم ٤٤٩، ٩٩٨ والهمع والدرر رقم ١٥٣٦، والتصريح ٢/ ١٢٢.

(٢) فى ط فقط:وإن كان ظرفًا فإنه يستعمل حنان وحوال.

وفى النّسخ الأخرى : وإن كان يستعمل ظرفًا أى تحنّ تحننًا فإنه يستعمل «حنان» و«حوال».

(٣) الشاهد السابع والتسّعون فى الخزانة :

قال البغدادي: إن لبيّك ودواليك ونحوهما مصادر لم تستعمل إلا للتكرير بخلاف : «حنانيك» فإنه يستعمل حنانٌ، يريد أن حنانيك لا يلزم أن يكون للتكرير، بل قد يكون له، وقد لا يكون، بل قد استعمل مفردًا كما فى هذا البيت، والحنان : الرحمة، وهو مصدر حنّ يحِنّ بالكسر حنانًا، وتحَنّنَ عليه : ترحمّ.

ونسب البغدادى الشاهد للمنذر بن دِرْهم الكلبي، وهو من جملة أبيات مطلعها :

سِقي روضةَ المثريّ عنّا وأهلَها ركامٌ سرى من آخر الليل رادفُ

من شواهد : سيبويه ١/ ١٦١ , ١٧٥، والعينى ١/ ٥٣٩، والتصريح ١/ ١٧٧، والأشمونى ١/ ٢٢١، والهمع والدرر رقم ٧٣٧.

[مصادر متنوّعة يحذف فعلها وجوبًا]

ومن المصادر الواب حـذف فعلها قياسًا أيضًـا كلّ ما كان توبيخًا مـع استفهام كان[١] أو، لا نحو: قوله:

١٠٤ = * أرِضًا وذؤبانُ الخُطوب تنَوُشُنِى*[٢]

وأمكرًا وأنت فى الحديد؟ وأقيامًا قد علم الله؟ وأقيامًا وقد قعد الناس؟.

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصًا علي انزجار الموبّخ عما أنكر عليه .

وقد استعملـت الصفات مـقام المصادر فـى التوّبـيخ نحو : أقـائمًا وقد قـعد الناس؟ وأقائـمًا قد علم الله وقـد قعد الناس؟ وكذا قولـهم أتميميًا مرة وقـيسيًا أخرى؟ وقد قيل : إنها أحوال كما يجيء فى باب الحال.

وممّا يشبه أن يكون قياسًا كلّ مصدر عطـف على جملة بالواو، والمراد بالعطف تأكيـد المعطوف عـليه وتبـيينه كمـا يقول المجيـب للطالـب: نعم ونعْـمةَ عين أى افعل[٣]، وأنعم عينـك إنعامًا أى أُقرُّها فحذف الزوائد، وأضـاف إلَى المفعول أو نعمت علينك نعمة أى قُرة. وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضًا كما تقدم.

ويقـول الرّاد: لا أفعـل ذلك، ولا كيـدًا ولا همّا، وهـو مصدر كـاد أى قرب، ويقال أيضًا: ولا كودًا ولا مكادة.

ويقول الراد على الناهي: لأفعلـن ذلك ورغْمًا وهوانًا وتقول: اغتديت ولا

---

(١) فى ب « مع استفهام كأن » تحريف انظر ١/ ٣٣١.

(٢) الشاهد الثامن والتسعون فى الخزانة استشهد به على أن «رِضًا » مصدر حذف فعـله وجوبًا للتوبيخ والأصل : أترضى رضًا، فالهمزة للإنكار التوبيخي.

قال البغدادي: و«تنوشني» مـضارع ناشه نوشًا أى تناله وتُصيبهُ. وجملة تنوشـنى خبر المبتدأ الذى هو ذؤبان، والجملة الاسميّة حال من فاعل الفعل المحذوف.

وفى هامش الخزانة المحققـة علق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون على الشـاهد بقوله : لم أجد له مرجعًا.

(٣) كلمة «أفعل» سقطت من النسخة ب . انظر ١/ ٢٣٢.

غتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا

أي : ولا اغتديت اغتداء الغراب بل أسرع من ذلك.

وإنّما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدّر وإغنائه عنه.

ومن القياسات نحو[1] : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا﴾[2] عند سيبويه وهذا آخر القياسات.

[جملة قائمة مقام المصدر]

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر، وهى : «فاهًا لفيك».

أي «فا» الداهية. والمعنى دُهيت دَيهًا. والأصل فُوهًا لفيك أى إلى فيك، واللاّم بمعنى إلى كما تقول فى الحال: كلمته فاهُ إلى فِيّ، أى مشافهًا.

[ويجوز[3] أن تكون هذه أيضًا بمعنى المصدر أي كلمته مشافهة إلاّ أنه لايجب[4] حذف ناصبه. كما وجب ذلك في :

* فاها لفِيك *[5]] =١٠٥

(١) كلمة: «نحو» سقطت من «ب» (٢) المزمل / ٨.

(٣) ما بين معقوفين سقطت من ع.

(٤) في ظ: «لا يجب حذف فعله بخلاف فاها لفيك، فلما انمحى عنها معنى المبتدأ والخبر صار معنى فاها لفيك: إصابة داهية. ومعنى «فاه إلى في» مشافهَة أو مشافهًا من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه، ومن الجار والمجرور معنى آخر كما كان في الأصل أعرب من الجملتين ما قيل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المصدر أو الحال. أي فاه وفاهًا، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد ... إلخ وعبارة نسخة ظ أوضح.

(٥) الشاهد التاسع والتسعون، وهو قطعة من بيت - وهو :

فقلت له : فاها لفيك فإنها قلوصُ امرئ قاريك ما أنت حاذِرهُ

وقد نسب إلى أبي سدرة الأعرابي أو لرجل من بني الهجيم.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٥٩، والنوادر لأبي زيد/ ٥٠٥-٥٠٦ وابن يعيش ١/ ١٢٢، والسمط/ ٥٣٩.

ثم جعلت الجملة الـتي هي فوهًا لفيك بمعنى المصدر أي إصابـة داهلية فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر.

١٢٧ وكذا صار مـعنى فاه/ إلـى فّى، أي مشافهـة أو مُشافهًا مـن غير أن يفـهم من المضاف والمضاف إليه معنىً، ومن الجار والمجـرور معنىً آخر، فلما صارت الجملة بمعنى المـفرد أعرب منها ما قَبِل الإعراب، وهو الجزء الأول بإعـراب المفرد الذي صارت بمعنـاه وهو المصدر أو الحال، فقـيل في «فوهًا» و«فوه»: فـاهاوفاه، وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانا عليه .

وقيل: انتصاب فاهًا على أنه مفعـول به أي جعل الله «فا» الداهية إلى فيك أي جعلها مشافهتك.



المفعول به وأنواعه

(ص) : «المفعول به ما وقع عليه فعل الفـاعل نحو : ضربت زيدًا وأعطيت عمرًا درهما».

(ش) : ما وقع عليه فـعل الفاعل : لفظ «جار الله» يريد: مـا وقع عليه أو جرى مجـرى الواقـع ليدخـل فيـه المنصـوب في: مـا ضربت زيـدًا، وأوجدت ضـربًا، وأحدثت قتـلاً، فكأنك أوقعت عدم الضّـرب على زيد، وكأن الضّرب كـان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد.

وفسّر المصنّف وقـوع الفعل بتعلقه بما لا يُـعْقل إلاّ به ، فعلى تفسيـره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيد، وقربت من عمرو، وبعدت من بكر، وسرت من البصـرة إلى الكوفـة: مفعولاً بـها. ولا شك أنه يـقال[١] : إنها مـفعول بهـا لكن بواسطة حـرف جرّ . ومـطلـق لفـظ المفـعول بـه لا يقـع علـى هذه الأشـياء فـي اصطلاحهم[٢]، وكلامنا في المطلق.

وأيضًا فإن معنى اشترك[٣] في قولهم اشترك زيد وعمـرو لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلاّ بشيء آخر وهو «عمرو» أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح.

والأقرب في رسم المفعـول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبرَّ عنـه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتًا.

فبقولنا اسم مفعول غير مقيّد مصـوغ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات ، أما المفعـول المطلق فلأن الضّرب فـي قولك: ضربت ضَرْبًا وأحـدثت ضربًا وإن كان مفـعولاً للمتكـلم في المثالـين إلا أنه لا يقال في الأول: إنّ ضربـًا مضروب، ويقال في الثاني: إنه محدث.

(١) في ظ : يقول مكان : «يقال»

(٢) في ط : الاصطلاحهم، تحريف.

(٣) علـق الشريف فـي هامش ط بقـوله : «قد يقـال : هو مسـند إلى زيد وعـمرو معًا بـحسب المعنى المقصود، والإسناد لا يسمى تعـلقًا ، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كـما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدًا وإن لم يسم فاعل لفظًا .

وأمّا سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله، لكن مقيداً بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخًا، وجئت زيدًا إكرامًا لك: إنّ اليوم مسير فيه وكذا فرسخًا وزيدًا مفعول معه، وإكرامًا مفعول له.

وكذا في قولك: مررت بزيد وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه.

وزيدًا في : قربت زيدًا، وجئت زيدًا، وبعت زيدًا مالا، وكلت زيدًا طعامًا، وبغيت زيدًا شرًا وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجرّ، لأنه مقروب منه، ومجيء إليه، ومبيع منه، ومكيل له، ومبغيّ له.

وقولنا:[المثبت[١] أو المجعول مثبتًا ليعم زيدًا في نحو ضربت زيدًا[٢] وما ضربت زيدًا].

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدّى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافًا إلى الأول، فالمعلوم في علمت زيدًا قائمًا: قيام زيد، لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما معًا، ولذا قلّ حذف أحدهما من دون الآخر مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة .

وباب كسوت وأعطيت متعدّ إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظّاهر، إذ زيد في قولك: كسوت زيدًا جبّةً، وأعطيت زيدًا جبة: مكسوٌّ معْطىً. وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبة مكساة[٣] ومعطوّة أي مأخوذة.

وكذا نحو : أحفرت زيدًا النّهر «زيدًا» محفرٌ والنهر محفور ، فالمعنى: حملت زيدًا على أن يكتسي الجبة ويعطوها، ويحفر النهر.

وليس انتصاب الثّاني في مثله بالمطاوع المقدّر كما قال بعضهم، أي أحفرته

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب انظر ١/ ٣٣٤.

(٢) في ط : «ضربت زيدٌ بالرفع ، تحريف.

(٣) في ظ : «مكتساة».

فحفر النهـر، لأنك تقول أحفرته النهر فلـم يحفره، بل انتصاب المفعـولين بالفعل الظّاهر، لأنه مـتضمنٌ لمعنى الحمل عـلى ذلك الفعل المطاوع، أي حمـلته على أن يحفر النهر كما مرّ.

وباب أعـلمتك زيـدًا قائمًا فـي الحقيقـة متعدّ إلـى مفعولـين، فإن المُعْلـم هو المخاطب، وقيام زيد هو المعلوم ـ كما قلنا في كسوت وأعطيت[١] ـ فنصب الثاني والثالث لكونهما معًا متضمنيين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت.

وقولهم: المفعـول به الضمير يرجع إلى الألف واللام أي الذي يـفعل به فعل، أي يعاملَ بالفعل ويوقع عليه، يـقال: فعلت به فعلاً، قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُم﴾[٢]. وكذا الضمير في المفعول فيه وله[٣] ومعه.

وأمّا ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعليّة، والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية.

وقال الفراء: هو الفعل والفاعل.

وقال هشام بن معاويـة من الكوفيين هو الفاعل، وقد ذكرنـا في حدّ العامل أن هذين القولين أولى بناء على أنّ النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية.

وقال خلـف من الكوفيين: إن عـامله كونه مفـعولاً كما قال في الـفاعل: إنّ عامله الإسناد على ما تقدّم[٤].

---

(١) في ظ: كسوت زيدًا وأعطيت درهمًا.

(٢) الأحقاف / ٩.

(٣) «وله» سقطت من ط.

(٤) ظ: «كما تقدم».

[تقدم المفعول على الفعل]

(ص): «وقد يتقدّم على الفعل».

(ش): هذا الحكم ليس مختصّا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هى فى الأصل للعطف فوضعها أثناء الكلام.

ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال: زيدًا اضربنّ، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً فى ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وإلاّ لم يؤخّر عن مرتبته[1] أى الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمّا فيتنافران فى الظاهر.

وكذا يجب تأخيره عنه لوا اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى: ضرب موسى عيسى، إذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ.

وكذا لو كان النّاصب فعل التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، لأنه لا يُتَصرّف فى معمولة، ـ كما يجئ.

وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو: عجبت من أن ضربت زيدًا، لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها، كما يجئ فى باب الموصولات.

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمّن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما نحو: أيَّهم ضربت، وأىَّ حين تركب أركب، وغلام أيهِّم ضربت، وغلامَ مَن لقيت فاكرمه.

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما يلى الفاء التى فى جواب «أمّا» إذا لم يكن

(١) فى ط: «مرتبة» تحريف.

له منصوب سواه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾[١] وذلك لما يجئ في حروف الشّرط من أنه لابدّ من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أمّا.

ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت، وتخلى الآخر بعد عامله نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيداً.

وكذا إن سدّ شرط آخر مسد شرط «أمّا» نحو: إن لقيت زيداً فاضرب خالداً لم يجب تقديم المنصوب.

ومنع الكوفيّون نحو:زيداً غلامُه ضرب، لأن زيداً متأخر في التقدير من وجوه:

أحدها: بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره.

والثاني: بالنظر إلى ضرب، لأنه معمول.

/ والثالث:بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله،فيبقى الضمير المتصل بـ«غلامُه» كأنه لا مفسَّر له قبله بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[٢] لأن المنصوب متأخّر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف: زيداً ضرب غلامُه فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصريّة وهو الحق اكتفاءً بالتقدّم اللفظي. ١٢٩

وكذا منع الكوفيون نحو: غلامَه أو غلامَ أخيه ضرب زيدٌ، وأيَّ شئ أراد أخذ زيد، على أنّ في «أراد» ضميرَ زيد، وذلك لأن المفسِّر في هذه الصور هو الفاعل،

ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدّم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكيف يفسِّر ما هو متقدّم لفظًا وليس بمقدّم تقديراً؟ وهذا بخلاف ضرب غلامَه زيدٌ فإن مرتبة المفسِّر قبل الضّمير، ويجوز تقديمه عليه.

وأجازه البصريون وهو الحق نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسِّر وحده أي الفاعل أخّرنا ما أتّصل به المفسر، فنقول: إن تقدير غلامَه ضرب زيُد: ضرب زيدٌ غلامه.

---

(١) الضحى / ٩. (٢) البقرة/ ١٢٤.

وكذا منعوا نحو: ما طعامك أُكل إلاّ زيدٌ، لأنك حذفت الفاعل الذى هو الأصل والعمدة، واغتنيت بالمفعول الذى هو فضلة، وذلك بأن قدمته على الفعل. وإجازه البصريّون وهو أولى لأن المستثنى سد مسد الفاعل.

واعلم أنه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسّره الظّاهر أى لا ينصبه، فلا يقال: زيدًا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير.

[حذف العامل جوازًا ووجوبًا]

(ص): «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك: زيدًا لمن قال: من أضرب؟ ووجوبًا فى أربعة مواضع:

الأول: سماعى نحو: «امرأً ونفسه»، و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1]، وأهلاً وسهلاً».

(ش): القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما إذا قال شخص: مَنْ أضرب؟ فتقول: زيدًا، وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصًا فى يده خشبة قاصدًا لضرب شخص فتقول: زيدًا.

قوله: «أمرأً ونفسه» أى دع امرأ، والواو بمعنى مع، أو للعطف.

وعلة وجوب الحذف فى السماعيّات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجُوب الحذف، أى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى.

قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2] تفسير سيبويه: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم.

وقال الكسائى: التقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم، وليس بوجه لأن «كان» لايقدّر قياسًا فلا يقال: عبدَ الله المقتول أى كن ذلك.

---

(١)، (٢) النساء/ ١٧١.

وقال الفراء: لو كان على إضمار «كان» لجاز: اتق الله محسنًا، أى تكن محسنًا، وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم.

وقولهم: «حسبك خيرًا لك و«وراءك أوسعَ لك» بتقدير حسبك، وائت خيرًا لك، ووراءك وائت مكانًا أوسعَ لك.

يقوى مذهب سيبويه أى تقدير: ائت فى الاية، وكذا قوله:

فواعديه سَرْحَتَيْ مالكٍ   أو الرُّبابينهما أسْهَلا[1]

أى قولى: ائت مكانا أسهل[2].

وكذا قولهم: انته أمرًا قاصدًا، أى انته عن هذا، وائت امرًا قاصدًا.

وقرينة ائت فى هذه المواضع: أنك نهيت فى الأول عن شىء، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد، أو ما يفيد هذا المعنى.

وليس قولهم: أمرًا قاصدًا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه، وأورده الزمخشرى فى ذلك وأورد سيبويه[3] و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[4]، وحسبك خيرًا

=١٠٦

(١) الشاهد الموفى المائه.

استشهد به على أن: «أسهل» مفعول لفعل محذوف، وهو صفة، وموصوفه محذوف أيضًا، أى قولى: ائت مكانًا أسهل، ونسبه فى الخزانة إلى عمر بن أبى ربيعة.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٣، وابن الشجرى ١/ ٣٤٤.

وانظر ديوان عمر بن أبى ربيعة / ٣٠٦ وروايته:

* أو الرّبا دونهما منزلاً *

من قصيدة مطلعها:

أرسلت لما عيل صبرى إلى   أسماء والصّبُّ بأن يُرْسِلا

(٢) «أى قولى ائت مكانًا أسهل» سقط من «ب» ١/ ٣٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٤٣.

(٤) النساء / ١٧١.

١٣٠ لك، فيما وجب إضمار فعله/ (١) ولعله سمع: انته وائت امرأً قاصداً بإظهار ناصب «أمراً»، ولم يسمع إظهار ناصب «خيراً لكم» و«خيراً لك»، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى.

ومعنى أمراً قاصداً: ذا قصد(٢)، والقصد فى الأمر: خلاف القصور والإفراط، قال:

١٠٧= *كلاطَرَفَيْ قَصْد الأمور ذميمُ(٣)*

قوله: «أهلاً» أى أتيت أهلاً، لا أجانبَ، وسَهْلاً أى وطئت مكاناً سهلاً عليك لا وعراً.

وقال المبرّد: هى منصوبة على المصدر، أى رحبت بلادك مرحبًا أى رُحْبًا وأَهَلْت أهلاً أى تأهّلت تأهُّلاً، فقدّر له فعلاً، وإن لم يكن له، كما قيل فى نحو: القهقرى ـ على نحو ما ذكرناه.

وسُهل موضعك سَهْلاً على وضع «سَهْلاً» موضع سُهولة.

---

(١) بعد كلمة: «فعله» فى ظ، وك، ول زيدت العبارة التالية:
«ولا أرى فرقًا بين: انته أمراً قاصداً، وانتهوا خيراً لكم من حيث المعنى، فلا أدرى لم صار أحدهما مما وجب حذف فعله دون الآخر، وإن أدّعى أن نحو: «انتهوا خيراً، وحسبك خيراً صار كالمثل فى كثرة الاستعمال ولم يسمع إلخ.
وفى م وط، ع سقطت هذه العبارة.

(٢) فى ط: «إذا قصد»، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) فى الخزانة الشاهد الحادى بعد المائة.
واستشهد به على أن «القصد» فى الأمر خلاف القصور والإفراط فإنه يقال: قصد فى الأمر قصداً: توسّط.
وهذاع المصراع عجز بيت وقبله:

عليك بأوساط الأمور فإنها ... طريق إلى نهج الصواب قديمُ
ولاتكُ فيها مُفْرطًا أو مُفَرِّطًا ... كـلا طَرَفَيْ قصد الأمور ذميمُ

وقال البغدادى: لا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا فى كتاب: «العباب فى شرح أبيات الآداب» لابن سناء الملك بن شمس الخلافة.

ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا قولهم: «هذا ولا زعماتك» كأن المخاطب كان يَزْعُم زعمات كاذبةً، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصّدق صادر من غيره قيل له: هذا ولا زعماتك، أى هذا الحقُّ، ولا أتوهّم زعماتك. ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا ولاتزعم زعماتك.

ومنها قولهم: «من أنت زيدًا»، وأصله: أن رَجُلاً غير معروف بفضله تسمَّى[1] بزيد، وكان اسمَ رجل مشهور فأنكر ذلك عليه أى: من أنت ذاكرًا زيدًا، أو تذكر زيدًا، وإنتصاب «ذاكرًا» على الحال من معنى: من أنت أى مَنْ تكون؟ كما قيلى فى كيف أنت وقصعة من ثريد؟ أى كيف تكونُ؟.

ويقال هذا أيضًا فيمن ذكر عظيمًا بسوء أى من أنت تذكر زيدًا؟، ويروى زيد بالرفع أى: كلامك زيدٌ، نحو: كلمته فوه إلى فىّ، والنّصب أقوى وأشهر.

ومنها قولهم: «عَذِيرك من فلان»، والعذَير إمّا بمعنى العاذر كالسّميع أو الُمعْذر كالأليم بمعنى المؤلم. وأعذر وعذر بمعنىً. ويجوز أن يكون العذير بمعنى العُذْر إلاّ أن الفعيل فى مصدر: غير الأصوات قليل كالنّكير. وأمّا فى الأصوات كالصّهيل والنئيم[2] فكثير والعذير أيضًا: الحال يحاولها المرء يُعْذَر عليها، قال:

جارِيَ لا تَسْتنكري عذَيري ... سَيْري وإشفاقِي علي بَعِيري[3] =١٠٨

(١) = فى ط: يسمى بالياء.

(٢) فى هامش ط: علق الشريف بقوله: «النئيم»: صوت ضعيف كالأنين، يقال: نأمت القوس، وسمعت نئيم الأسد.

(٣) فى الخزانة الشاهد الثانى بعد المائة:

قال البغدادى: استشهد به على أن «العزير» هنا بمعنى الحال التى يحاولها المرء يُعذر عليها.

وقد بين بقوله: سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى أن يُعذر فيها ولا يلام عليها.

وقوله: سيرى: هو مصدر سار يسير، يكون بالليل وبالنهار، ويستعمل لازمًا ومتعدّيًا، يقال: سار البعير وسرته. ومعنى الشعر: يا جارية سيرى ولا تستنكرى عذيرى وإشفاقى. وهذان البيتان من رجز للعجاج: وهما مطلع أرجوزة بلغت أبياتها ١٧٤ بيتًا =

بيّن بقوله: سَيْرى وإشفاقى الحال التى ينبغى أن يعذر فيها ولا يُلام عليها، يقال: هذا إذا أساء شخصٌ الصّنيعَ إلى المخاطب أى أحْضر[١] عاذرك أو عذرك أو الحال التى تُعْذر فيها ولا تلام، وهى فعل المكروه به[٢] إلى ذلك الشخص، أى لك العُذْر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك.

ومعنى «من فلان»[٣] أى من أجل الإساءة إليه وإيذائه، أى أنت ذو عُذْر فيما تعامله به من المكروه.

ومنه ما يروى عن النبْىّ ﷺ أنه قال لأبى بكر: «اعذرنى من عائشة»[٤] أى من جهة تأديبها وتعريكها. وفى الخبر: «لن يَهْلك النّاس حتى يُعْذِروا من أنفسهم»[٥] أى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذّبهم ومهلكم، فمعنى من أنفسهم: أى من جهة أنفسهم وإهلاكها.

ويقال: من يعذرنى من فلان أى من أجل إيذائى ايّاه أى: لى عذر فى إيذائه فهل ههنا مَنْ يعذرنى؟

ومنها قوله: «أهْلَك واللّيل» إن كان الواو فيه بمعنى مع، فالمعنى: ألحق أهلك مع الليل أى لا يسبقك الليل إليهم، وإن كانت للعطف انتصب اللّيل بفعل آخر غير ناصب أهلك أى الحق أهلك واسبق الليل.

ومنها «كلَيْهما وتمرًا» أى أعطنى كليهما وتمرًا، وأصله أنه قال شخص بين يديه

=من شواهد : سيبويه ١ / ٣٢٥، ٣٣٠، والعينى ٤/ ٢٧٧، والتصريح ٢ / ١٨٥، والأشمونى ٣/ ١٧٢، واللسان : عذر، وأساس البلاغة : «عذر» . انظر ديوانه / ٢٢١.

والبيت الثانى برواية: «سعيى» مكان: «سيرى».

(١) فى (م)، و(ك)، و(ل) احصر بالحاء والصاد وفى (ظ) و(ع) أحضر بالضاد. وفى ط: اخضر بالخاء والضاد، تحريف.

(٢) «به» سقطت من ط. (٣) أى: «عذيرى من فلان» التى تقدّم ذكرها.

(٤) اللسان: مادة عذر.

(٥) انظر اللسان وأساس البلاغة: «عذر».

زُبْد وسنام وتمر لآخر أىّ هـذين تريد؟ مشيراً إلى الزيد والسـنام فقال ذلك الآخر ذلك.

ومنها قولهـم: الكلاب على البقر أى أرسل، و«أحَشَـفًا وسوءَ كيلة؟»[1] أى أتجمع حشفًا، و«كلّ شَىء ولا شَتيمة حُرّ» أىّ: أصنع كُلّ شىء ولا ترتكب شتيمة حُرّ، و«إن تأتنى فأهلَ الليل/ وأَهْل النّهـار» أى فتأتى أهل اللّيل وأهل النهار أى أهلاً لك بالليل والنهار، و«ديار الأحّبة»، أى اذْكرها، وقوله: كاليوم رجلاً أى ما رأيت كرجل اليوم رجلاً على حذف نـاصب رجل، وحذف ما أضيف إلى اليوم، وكاليوم حال مقدّم من رجل. ١٣١

وقد يقـال: كلاهما بـالرفع وتمرًا، وكـلُّ شىء ولا شتيـمة حر أى كلاهـما لى، و«كلّ شىء أمَمٌ»[2].

ووجوب الحذف فى جمـيع ما ذكر وأمثالها لـكونها أمثالاً أو كالمثـل فى كثرة الاستعمال والأمثال لا تُغيّر.

[حذف المفعول به]

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيراً إلا فى أفعال القلوب كما يجىء فى بابها.

وكذا المـتعجّـب منه فـإنه لا يحـذف إلا مع قيـام القريـنة علـى تعيـينه نـحو: ماأحسنك وأجْمِل، إذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجّب منه.

ولا يحذف المجاب به نحو: ضربت زيـداً فى جواب من قال من ضربت؟ إذْ هو مقصود الكلام.

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلاّ زيداً.

---

(١) هذا مثل يضرب لجمعـك على الرجل ضربين من الخسران، ونوعين من النـقصان، والكيلة: ضرب من الكيل مِثْل القعْدة والجلْسة. انظر جمهرة الأمثال للعسكرى ١/ ١٠١.

(٢) فى اللسان: «أممَ»: الأممَ: القصد الذى هو الوسط. والأَمَمْ: اليسير، يقال: داركم أَمَمٌ، وهو أممٌ منك وكذلك الاثنان والجمع، وأمر بنى فلان أَمَمٌ: أى بيْن لم يجاوز القدْر.

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين:

إمّا منويّ كما فى قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[١] أى لمن يشاؤه.

أو غير منويّ وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللاّزم كقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[٢] أىْ يعدلون وقوله:

١٠٩ = وإنْ تَعْتَذِر بالمحْل من ذى ضُروعِها إلى الضّيف يَجْرَحْ فى عراقيبها نَصْلى[٣]

أى يؤثر بالجرح.

وإما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلانٌ يعطى ويمنع قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾[٤].

---

(١) آل عمران/ ١٢٩.

(٢) النور / ٦٣.

(٣) الشاهد الثالث بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أنه حذف مفعول «يجرحْ» لتضمّنه معنى يؤثر بالجرح.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من أواخر قصيدة لذى الرمة عدة أبياتها ستة وثلاثون بيتًا.

انظر ديوان ذى الرّمة / ٥٧٥. وعدة أبياتها ٣٧ بيتًا. ومطلعها:

خليليّ عُوجًا عَوْجةً ناقتيكما على طلل بين القرينة والحبل.

وختمها بقوله:

أتتنى كلاب الحىّ حتى عَرَفْنَني ومُدّتْ نسوج العنكبوت على رَحْلى

و«المَحْل»: انقطاع المطر. والمراد بذى ضرعها: اللبن.

قال الطِّيبىّ: والمعنى إن اعتذرت بقلة اللّبن بسبب القحْط إلى الضّيف أعقرها لتكون هى عوض للبن.

والعَقْر: ضرب البعير بالسيف على قوائمه. والعراقيب: جمع عرقوب. وعرقوب الداية فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها. والنّصْل: السيف والسّكين.

من شواهد المغنى رقم ٩٢٠، وابن يعيش ٢/ ٣٩.

(٤) البقرة / ٢٤٥.

[المنادى]

(ص): «والثانى المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا».

(ش): قوله: «المطلوب إقباله، أى الذى تطلب منه أنْ يُقْبِل عليك بوجهه، قال المصنف: «المطلوب إقباله» أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله، وبحرف نائب مناب «أدعو» أخرج نحو زيد فى قولك أطلب إقبال زيد.

وقد تصلّف المصنف بهذا الحدّ، وقال: إن الزمخشرى لم يُحدّ المنادى لإشكاله وذلك لأنه لوحُدَّ بأمر معنوى، أى كونه مطلوب الإقبال دخَل فيه «زيد» فى: أطلب إقبال زيد.

ولو حُدّ بأمر لفظىّ، أى ما دخل عليه «يا» وأخواتها دخل فيه المندوب، وليس بمنادى.

والظاهر أن (جار الله) لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله، فإن المنادى عنده: كل ما دخله ياء وأخواتها. والمندوب عنده منادى على وجه التفجّع كما صرح به لما فصل أحكام المنادى فى الإعراب والبناء.

وكذا الظاهر من كلام لسيبويه[1] أنه منادى كما قال الجزولى: المندوب منادىً على وجه التفّجيح، فإذا قلت: يا مُحَمّداه فكأنّك تناديه وتقول له: تعال، فأنا مشتاق إليك، ومنه قولهم فى المراثى[2]: «لا تبعد»، أى لا تهلك كأنهم من ضنِّهم بالميت عن الموت تصورّوه حيًا، فكرهوا موته، فقالوا: «لا تبعد» أى لا بعدت ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجّع عليه نحو: واويلاه، واثبوراه، واحزناه، أى احضر حتّى يتعجّب من فظاعتك.

والدّليل على أنه مدعوّ قوله تعالى: ﴿لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾[3] امرهم بقول: واثبوراه.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٢١.
(٢) فى ط: «المرائى» بالهمزة، تحريف.
(٣) الفرقان / ١٤.

وكذا المستغاث منادىً دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجّب منه منادًى دخله معنى التّعجبُ، فمعنى ياللماء ويا للدّواهي: احضرا حتى يتعجّب منكما.

وكذا لا يرد عليه المخصوص فإنه يقول هو منادًى نقل إلى معنى الاختصاص والعارض غير مُعْتَدٍّ[1] به.

هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقّدر، وأصله عنده: يا أدعو زيداً فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته.

١٣٢ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء / لسده مسد الفعل، وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون إذًا من هذا الباب، أى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذهبين فيازيد جملة، وليس المنادى أحد جزئى الجملة.

[فعند سيبويه[2] جزءا الجملة أى الفعل والفاعل مقدّران. وعند المبّرد:

حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزئى الجملة، أى الفعل والفاعل مقدّر].

ولا منع من دعوى سدّه مسدّهما، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديراً إذ لا نداء بدون المنادى.

وما أورد ههنا الزامًا من أن الفعل لو كان مقدّرًا أو كان «يا» عوضًا منه لكان جملة خبرية غير لازم، لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضى أى دعوت أو ناديت، لأن الأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى.

وقال أبوعلىّ فى بعض كلامه: إن «يا» وأخواته أسماء أفعالٍ، ومُنِع بأن أسماء

---

(١) فى ط: «غير متعد» تحريف صوابه والنسخ المخطوطة.

(٢) من ما بين معقوفين سقط من ظ.

الأفعال لاتكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء. ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوِّز فى أدائه مالا يجوّز فى غيرها، ألا ترى إلى الترخيم ومُنِع أيضًا بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم، لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم.

والجواب: أن اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا، غائبًا أو متكلّمًا أو مخاطبًا، ولكنه لايبرز فى اسم الفعل شىء من الضمائر، تقول: صَهْ فى المفرد المذكر والمؤنث. وكذا فى مثنّاهما، ومجموعهما، وإذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلّم استتر فيه ضميره، فيكون كما قال بعضهم فى «أف»: إنه بمعنى: أتضجر أو تضجّرت، وفى «أوه» إنه بمعنى: أتوجع أو توجعت.

وقيل: لو كان اسم فعل لتمّ من[1] دون المنادى لكونه جملة.

والجواب: أنه قد يعرض للجملة مالا يستقل كلامًا [إلا][2] بوجوده كالجملة القسمية والشّرطية، والنّداء لابد له من منادى.

واعلم أنه قد يَنْصب عاملُ المنادى المصْدَر اتّفاقًا نحو: يازيد دعاءً حقًّا. ويجوز أن يكون مثل: الله أَكبر دعوَةَ الحق، وزيد قائم حقّا، أى منتصبًا بعامل مقدر كما قيل فيهما.

وأجاز المبرّد نصبه للحال نحو يازيد قائمًا إذا ناديته فى حال قيامه. ومنه قوله:

* يا بُؤْسَ للجهل ضَرّارًا لأقوام *[3] =١١٠

(١) فى ط: «منى» تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) فى الخزانة هو الشاهد الرابع بعد المائة:

قال البغدادى: استشهد به على أن المبرد أجاز أن ينصب عامل المنادى الحال نحو: يازيد قائمًا إذا ناديته فى حال قيامه: والظاهر أن عامله فى الشاهد: «بؤس» الذى هو بمعنى الشدّة، وهو مضاف إلى صاحب الحال أعنى الجهل تقديرًا لزيادة اللام. والشاهد عجز، صدره:

* قالت بنو عامر خالوا بنى أسد * =

والظاهرُ أنّ عامله «بؤس» الذى بمعنى الشّدة وهو مضاف إلى صاحب الحال أعنى الجهل تقديراً لزيادة اللاّم فهو مثل أعجبنى مجىء زيد راكبًا.

[بناء المنادى]

(ص): «ويُبْنى على ما يُرفع به إن كان مفردًا معرفة مثل: يازيد ويارجلُ ويازيدان ويازيدون».

(ش): «إنما قال: على ما يرفع به ليكون أعمّ من قوله: يبنى على الضّم، فإن نحو: يازيدان ويازيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم الضم والألف والواو.

وقال الكسائى: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللّفظية، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفّع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبْنى، فلابدّ من الإعراب، ثم إنّا لو جَرَرْناهُ لشابه المضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه، ولم ننوّنه، ليكون فرقًا بينه وبين ما رُفِع بعاملٍ رافعٍ.

ولا يُعْترضُ عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر.

قال: وإنّما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأن المنصوبات فى كلام العرب أكثر فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل.

وقال الفراء: أصل يازيد: يازيدا، ليكون المنادى بين الصّوتين، ثم اكتفى بيا ونوى الألف فصار كالغايات فبنى على الضم، وفتح المضاف / لوقوع المضاف إليه موقع الألف فى يازيدا فحركته عنده ليست نصبًا. ١٣٣

= و«خالو»ا فى صدر البيت بمعنى: تاركوا، يقال: خالَى يُخالى مخالاةً وخِلاء كما يقال: تارَك يُتارِك، ويقال للمرأة المطلقة خلّية .

والشاهد نسب للنابغة الذبيانى، وهو مطلع قصيدة له فى الديوان / ٢٢٨ عدتها ١٣ بيتًا .

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤٦ ، والمحتسب ١/ ٥١ ، والخصائص ٣/ ١٠٦ وابن الشجرى ٢/ ٨٠ , ٨٣ وابن يعيش ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤، والهمع والدرر رقم ٦٦٧.

ولا أدرى ما يقول فـى نصب المضارع والمفـرد النكرة، ولِمَ لا يجـرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبًا؟

قولـه: «مفردًا» أى الذى لا يـكون مضـافًا ولا مضارعًـا له فيـد خل فيه نـحو يازيدان ويازيدون. ويعنى بالمعرفة ما كـان مقصوداً قصده، سواء تعرّف بالنّداء أو كان معرفة قبله فيضم، نحو يـا زيدُ ويا رجلُ، ويا هذا، ويا أنت، والضم مقدّر فى المنقوص والمقصور نحو: يا قاضى ويا فَتـى، وفى المبنيّ قبل النداء : نحو: يا هذا ويا هؤلاء.

ويونس بحذف الياء فى المنقوص، ويعوّض مـنها تنوينًا فيقول : يا قاضٍ، لأنه لم يـعهـد لام المنقـوص ثابـتًا مع الـسكـون بلا لام أو إضافـة، ولا يحـذفً فى «يامرى» [1] من الإراءة خوفًا من الإجحاف بالكلمة.

وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسميّةالمشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحـرفية، وكونه مثـلها إفراداً وتعريـفًا، وذلك لأن يا زيد بمنـزلة أدعوك، وهذا الكـاف مشابه للـكاف فى ذلك لفـظًا ومعنىً . وإنمـا قلنا ذلك لمـا تقررّ أنَّ الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه أو الفعل ، ولا يبنى لمشاهبة الاسم المبنىّ.

وأمّا المضاف والمضارع له فلم يُبْنيا لأنهما كالكاف إفرادًا .

ولم يُبْن المفرد المنكر لأنه ليس مثلها تعريفًا ولـم يقع موقعها.

وإن وقع المضمر منادى جاز: يا أنتَ نظرًا إلى المظهر، قال:

يا أبْجرَ بن أبجرٍ يا أنتا أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا[2]

= ١١١

---

(١) فى ط والمخطوطات : «با مرى» بالباء والميم، ولعل الصواب : يا مرى بالياء من رأى، والأمر منه «ر» وباق على أصل واحد، وحذفت عينه ولامه وفى الـهمع ٣/ ٤١ بتحقيقى : فإذا كان ذا أصل واحد ثبتتْ الياء بإجماع نحو: يا مرى ، ويا يفى علمًا.

(٢) هو الشاهد الخامس بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن المضمر لو وقع منادى جاز نظـرًا إلى المظهر، فإن المظهر بصورة الرفع، والضمير ضمير رفع .

=

وجاز: «ياإيّاك» نظرًا إلى كونه مفعولاً كما ورد فى كلام ابن الأحوص: «ياإيّاك قد كفيتك» قاله لأبيه لما أراد أن يتكلّم.

وإذا اضْطر إلـى تنوين المـنادى المضمـوم اقتصر عـلى القدر المـضطر إليـه من التنوين، قال:

١١٢= سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السّلام[١]

وعند يونـس ينصب رجوعًا بـه إلى حركته الإعرابـية لمّا اضطر إلى إزالـة البناء بتنوين التمكن.

وإنّما بنى المفرد على الحركة لأن له عرْقًا[٢] فى الإعراب، وبنى على الضم فرقًا بين حركتـى المنادى المعرب نحو: يا قومَ ويـا قومَنا، وحركة المبنـى نحو : يا قومُ، كما عملوا ذلك فى نحو : قبلك، ومِن قبلكِ، ومن قبلُ.

= وهذان البيتان من أُرجوزة لسالم بن دارة، وقد حرّف البيت الأول على أوجه، وصوابه :

يامر . يا ابن واقع يا أنتا

ورواه العينى كرواية الشارح، وزعم أنه قائله الأحـوص، وهو وهم والشعر لسالم بن دارة وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال: يا إياك قد كفيتك.

من شـواهد : نوادر أبـي زيد/ ١٦٣ ، والإنـصاف ١/ ٢٢٥، وابن الـشجرى ٢/ ٧٩، وابـن يعـيش ١/ ١٢٧، ١٣١، والمعَـرّب ١/ ٧٦ ، وأوضح المسالـك رقم ٤٣١، والعـينـى ٤/ ٢٣٢، والهـمع والدرر رقم ٦٧٩ والتصريح ٢/ ١٦٤، والأشمونى ٣/ ١٣٥.

(١) هو الشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة

قال البغدادى : استشهد بـه على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتـصر على القدر المضطر إليه من التنوين، والقدر المضطرّ إليه هو النون الساكنة : فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها ، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون.

والشاهد من قصيدة للأحوص الأنصارى . انظر شعر الأحوص، مطلعها:

أ أن نادى هديلاً ذاتَ فَلْجٍ مع الإشراق فى فَنَن حَمامُ.

ومناسـبتها أن الأحوص كأن يـهوى أخت امرأته، ويكـتم ذلك، ويشبّب بـها ، ولا يفصح باسـمها، فتزوجها مطر، فبلغه الأمر فأنشأ قصيدته.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٣ ، وابن الشجرى ١/ ٣٤١ ، وأوضح المسالك رقم / ٤٣٧، وابن عقيل ٢ / ٧٥، والأشمولي ٣/ ١٤٤، وانظر ديوان الأحوص / ١٨٩ .

(٢) فى ط «عرفا» بالفاء، والصواب بالقاف كما فى المخطوطات.

[خفض المنادى المفرد مع لام الاستغاثة]

(ص): «ويخفض بلام الاستغاثة، نحو : يـا لَزيد ، وتفتح لإلحاق ألفها ولا لام نحو : يا زيداه ، وينصب ما سواهما نحو: يـا عبد الله، ويا طالعًا جبلاً، ويا رجلاً لغير معيّن».

(ش) : هـذه اللاّم المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث بـه نحـو: يا للَه[1]، أو تُعُجِّب منه نحـو: يا لَلْماء ويا لَلدواهى، وهى لام التخـصيص، أدخلت علامة للاستغاثة والتَّعجّب.

وإنّما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معنـاها لمعناهما، إذْ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجّب منـه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته [2] فاللاّم معدّية [3] لأدعو المقدّر عند سيبويه أو لحـرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول.

وجاز ذلك مع أن «أدعـو» متعدّ بنفـسه لضعفه بـالإضمار أو لضعف النّائب منـابه، ألا ترى أنـك تقول : ضـربى لزيد حـسنٌ، وأنا ضـاربٌ لزيدٍ، ولا يـجوز ضربت لزيد.

وإنما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين :

أحدهما: الفرق بين المستغاث والمستغاث لـه، وذلك لأنه قد يلى (يـا) ما هو مستغاث له بكسر اللاّم، والمنادى محذوف نحو: يا لِلْمظلـوم، ويا لِلضعيف أى يا قوم.

والثانى: وقوع المستغاث موقع الضّمير الذى تفتح لام الجـرّ معه لما يجىء فى حروف الجرّ، فإن عطفت بغير ياء نحو قوله:

---

(١) فى ط : «يا الله» تحريف.

(٢) فى «ظ» مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين أمثاله.

(٣) فى ظ : «معدٍّ»

=١١٣ * يا لَلْكُهول ولِلشّـبّانِ للعجب * (١)

١٣٤ كسرت / لام المعطوف، لأن الفـرق بينه وبين المستغاث له حاصـل بعطفه على المستغاث،وإن عطفت مع (ياء) فلابد من فتح لام المعطوف أيضًا نحو قوله:

=١١٤ *يا لَعَطّافنا ويالَرياح* (٢)

وإنما يكـسر لام المستـغاث له، لعـدم وقوعه موقع الـضمير نـحو قوله: يـا لَلّه للمسلمين.

وفتحت اللام فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضّمير فقط.

---

(١) هو الشاهد السابع بعد المائة فى الخزانة .

قال البغدادى : استشهد به على أن لام المستغاث إن عطفت بغير ياء كسرت، فلام للشبان مكسورة والقياس فتحها. وجاز الكسر لعدم اللبس.

والشاهد عجز، وصدره:

* يبكيك ناء بعيدُ الدار مغتربُ*

يقول: يبكى عليك الغريب، ويسرّ بموتك الـقريب، وهو أحد الأعاجيب، والشبان : جمع شابّ، قال ابن حبيب: زمان الغلومية: سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يَستَكمِلَها، ثم زمان الشبابيّة: سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربـعًا وثلاثين. ثم هو كهل سبع عشرة سنة إلَى أن يسـتكمل إحدى وخمسين سنة، ثم هو شيخ إلى أن يموت.

قال البغدادى: والشاهد لم ينسبه أحدإلى قائله.

وفى هامـش الإيضاح المحقِّق يذكـر المحقِّق أنه نسـب فى شواهد الإيضاح ورقـة / ٥١ لأبى الأسود الدؤلى .

من شواهد: الإيضاح لأبى على الفارسـى / ٢٣٦، والمقرّب ١/ ١٨٤، والعينى ٤/ ٢٥٧، والتصريح ٢/ ١٨١، وأوضح المسالك رقم ٤٤٨، والهمع والدرر رقم ٧٠٢، والأشمونى ٣/ ١٦٥.

(٢) هو الشاهد الثامن بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن اللام فى المعطوف فتحت، كلام المعطوف عليه لإعادة ياء، وبعده:

وأبى الحشرج الفتى النفّاح*

والبيت من الشواهد الخمسين التى لم يعرف قائلها.

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أعلام رجال.

من شواهد سيبويه ١/ ٣٩، وابن يعيش ١/ ١٣١ والعينى ٤/ ٢٦٨، والهمع والدرر رقم ٧٠٣.

ويطّرد كسر لامه على تأويل أنه مدعوّ له، والمنادى محذوف نحو: يا للدِّواهى ويا لِلْماء ويا لِلْفليقة (١).

وحكى الفراء عن بعضهم : أن أصل يا لَزيد: يا آل زيد فخفف وهو ضعيفٌ لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو: يا لِلدواهى، ويا لّله، ونحوهما.

وقد يستعمل المستغاث له بـ «مِن» نحو

=١١٥ * فيالَله مِنْ ألم الفراق * (٢)

وهو متعلّق بما يدل عليه ما قبله من الكلام أى أستغيث بالله من ألم الفراق.

وأمّا اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلّق بما تعلّق به اللّام الأولى (٣)، فمعنى يا لله للمسلمين: أخص الله بالدّعاء لأجل المسلمين.

وقد يستغنى عن المستغاث إذا كان معلومًا .

وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدّد نحو: يا لزيد لأقتلنك. قال مهلهل:

=١١٦ يا لَبكرٍ أنْشروا لي كُليبًا يا لَبكرٍ أين أين الفِرارُ (٤)

---

(١) فى أساس البلاغة :«فلق» : يا للفليقة : تقال للأمر المنكر.

(٢) هو الشاهد التاسع بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن المستغاث له قد يجر بـ «من» كما يجرّ باللام. وذكر البغدادى أن هذا المصراع من شعر لعُبَيد الله بن الحر الجُعْفى، رثى به الحسين بن علىّ رضى الله عنهما، وأوله:

يا لك حَسْرةً ما دمْتُ حيّا تردّدُ بين حلقى والتّراقى

حُسينًا حين يطلب بذلَ نصرى على أهل العداوة والشّقاق

وصدر الشاهد :

* مع ابن المصطفى نفسى فِداهُ*

(٣) فى ظ : اللام الأول.

(٤) هو الشاهد العاشر بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن هذه اللام داخلة على المنادى المهدّد.

قال البغدادى: وهذا المعنى هو الجيّد، ومأخذه من هذا البيت أوضح لإخفاء به ولا معنى للاستغاثة به كما حققه الشارح.

وقولهم: إن هذه لام الاستغاثة كأنه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلّف، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً .

ولا يجوز دخول اللاّم على المنادى فى غير المعانى المذكورة. فلو قلت: يا لزيد قد كان كذا وأنت تحدثه لم يجز.

ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب إلاّ (يا) وحدها لكونها أشهر فى النّداء، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد [١].

قوله [٢]: «ولا لام» قال الخليل: اللام بدل من الزيادة فى آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام [٣] والألف يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجّب ولا يجتمعان.

وحكم هذه الزّيادة كحكم زيادة المندوب، فيكون مرةً واواً، ومرة ياءً، ومرة ألفًا كزيادة المندوب على ما يجىء.

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وإن كانا مفردين معرفتين، لأن علّة البناء فى المنادى ضعيفة، لأنه لمشابهته للاسم المبنى[٤] المشابه للحرف، فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية[٥] للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها أبعد من مقتضى الجرّ .

قوله: «وينصب ما سواهما» أى ينصب ما سوى المفرد المعرفة، والمستغاث مع اللام كان أو مع الألف.

وما سواهما ثلاثة أقسام: المضاف والمضارع له، والمفرد النكرة . ويعنون

---

(١) سقطت كلمة «المدّد» من النسخة ب، انظر ١/ ٣٥٤.

(٢) فى ط : «قولاً ولا لام» تحريف، والمراد قول المصنف «ولا لام».

(٣) فى ط فكل واحد من ياء والألف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

(٤) فى ظ : لأنه لمشابهة الاسم المبنى.

(٥) هكذا فى ط والمخطوطات ، ولعله: «المقتضى» مكان «المقتضية».

بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه، إما معمول للأول نحو: ياطالعًا جبلاً، ويا حسنًا وجهُه، ويا خيرًا من زيد، وإمّا معطوف عليه عطف النّسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد نحو : يا ثلاثة وثلاثين، لأن المجموع اسمٌ لعدد معيّن كأربعة وخمسة فهو كخمسةَ عشرَ إلا أنه لم يُركّب لفظه .

ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون عَلَمًا أو لا، فإنه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيبويه. ولذا[١] تقول : «ثلاثة وثلاثين عندى.

وقال الأندلسى وابن يعيش: هو إنما يضارع المضاف إذا كان علمًا وإلاّ فلا يُقال عندهما فى غير العَلَم: يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين كيا زيدُ والحارثُ إذا قصد جماعة معينة/ وإلا قلت: يا ثلاثة وثلاثين نحو: يا رجلاً وامرأةً لغير معيّن. ١٣٥
والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباطه بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرًا من زيد بل أشد.

وإما نَعْت هو جملة أو ظرف نحو قولك: يا حليمًا لا يَعْجل، ويا جوادًا لا يبخل قال:

أيا شاعرًا لا شاعرَ اليومَ مثلُهُ ... جريرٌ ولكن في كُلَيْبٍ تواضعُ[٢] =١١٧

(١) فى ط : «وكذا» بالكاف، وانظر سيبويه١/ ٣٢٠.

(٢) هو الشاهد الحادى عشر بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف : إذا كان موصوفًا بجملة فإن جملة : «لا شاعر اليوم مثله» من اسم «لا» وخبرها وهو «مثله» صفة للمنادى، والوصف متقدم على النداء وبه يسقط ما ذهب إليه سيبويه من أن الوصف بعد النداء حيث تكلف فجعل «شاعراً» منصوب بفعل محذوف.

والبيت نسبه فى الخزانة للصلتان العبدى، من قصيدة عدة أبياتها ثلاثة وعشرون بيتًا .

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٢٨، والمقتضب ٤/ ٢١٥.

وفى الشعر والشعراء ١/ ٥٠٧ ذكر أن اسمه قثم بن خبيئة بن عبد القيس .

واجْتُمِع إليه فى الحُكم بين الفرزدق وجرير فبدأ قصيدته بقوله:

أنا الصلتان والذى قد علمتم ... متى ما يُحَكّمْ فَهْو بالحُكمِ صادعٌ

وقال :

١١٨= أعبــدًا حلّ في شُعَبي غريـبـًا ألؤُمًا ـ لا أبالَـكَ ـ واغْترابا[1]

وقال :

١١٩ = أدارًا بِحُزْوي هِجْتِ للعين عَبْرة فماء الهوي يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرقُ[2]

وقال:

١٢٠= ألا يا نخلــةً من ذات عِــرْق عليك ورحمةُ الله الســلامُ[3]

---

(١) هو الشاهد الثانى عشر بعد المائة فى الخزانة.
استشهد به على أن جملة «حل» صفة للمنادى قبل النداء وهو من قبيل الشبيه بالمضاف.
قال البغدادى: وقوله : « لا أبالك» جملة معترضة، وهذا يكون للمدح: بأن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه، ويكون للذّم بأن يراد أنه مجهول النسب، وهذا هو المراد هنا.
و«وشعبى» بضم الشين: هى جبال منيعة متدانية».
ونسب البغدادى هذا الشاهد لجرير.
من شـواهد سيبـويه ١/ ١٧٠ ، ١٧٣، والعـينى ٣/ ٤٩ ،٤/ ٢١٥، وانـظر ديوان جريـر / ٥٦، من قصيدة مطلعها:

أخالدُ عاد وعْدُكُم خلابا ومَنَّيْتِ المواعِدَ والكذابا

(٢) هو الشاهد الثالث عشر بعَد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف والجار والمجرور صفته قبل النداء.
قال البغدادى: «حُزْوى» بضم المـهملة وسكون الزاى المعجمة: موضع فى ديـار بنى تميم ، و«هجت» جواب النداء، ويقال له : المقصود بالنداء.
والشاهد نسبه البغدادى لذى الرمة من قصيدة عدد أبياتها سبعة وخمسون بيتًا.
من شواهد سيـبـويه ١/ ٣١١، وشرح جمل الزّجاجـىّ لابن هشام الأنصارى / ٢٣٠ تحقيـق الدكتور علـى محســن عيسى جاب الله- عالـم الكتـب - بيـروت، والعـينى ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩، والتصـريح ٢/ ٢٨٠، والأشمـونى ٣/ ١٣٩ ،٤/ ٢١٢. وانظـر ديوان ذى الرمة / ٤٧٧، وهـو مطـلع قصيـدته المشهورة.

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد المائة فى الخزانة .
واستشهد به على أن الجار والمجرور صفة لنخلة قبل النداء، والمنادى من قبيل الشبيه بالمضاف.
قال البـغدادى : وقوله : عليـك ورحمة الله الـسلام» مذهب أبى الحـسن الأخفش: أنه أراد عـليك السلام ورحمة الله فـقدم المعطوف ضرورة، لأن السلام عنده مرفوع بالاستـقرار المقدّر فى الظرف.
وعِند سيبويه: «السلام» مـرفوع بالابتداء»، وعليك خبر مقدم، «ورحمة الله» مـعطوف على الضمير فى «عليك».
=

فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علمًا أوْ، لا.

وإذا لم تجعله علـمًا جاز أن يتعرف بالقَصْد كما فـى: يا رجلُ، وأن لا يتعرّف لعدم الـقصد كيـا رجلاً، فتقول فـى النكرة يـا حسنًا وجهُـهُ الظريف، ويـا ثلاثة وثلاثين ظرافًا[١]، ويا عبدًا حلّ فى شُعَبى غريبًا.

وتقول فى المعرفة :يا حسنًا وجهُهُ الظريف، ويا ثلاثة وثلاثين الظّرفاء.

وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظّرف أيضًا أن يجوّز نحو: يا حليمًآ لا يعجل القُدوس، وأدارًا يـحـزوى الدارسة[٢]، لكنه كره وصف الشـىء بالمعـرفة بعد وصفـه بالنّكرة، فالـوجه ألاّ يوصـف إلاّ بالـنـكرة. علـى تقـدير أـنـه كـان موصوفًا بجميع تلك الصّفات المنكّرة قبل النـداء فتقول: يا حليمًا لا يعجل غفارًا للذّنوب.

هذا ون لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسمًا لشىء واحد، بل كلٌّ منهـا اسم لشىء مـستقل نـحو: يا رجل وامـرأة، ولـم يكن الـوصف بالجمـلة أو الظرف فـليس متبوعهمـا مضارعًا لـلمضاف، لأنـه يجوز جعـلُه مفردًآ مـعرفة مستقلاّ، فتقول: يا رجل وامرأة ويا رجل الـظّريف. ولا يجوز مع قصد التعريف يارجـلاً وامرأة، ويا رجـلاً ظريفًـا بخلاف نـحو: يا ثـلاثة وثلاثـين، إذ الأول. لا يستقلّ مـن دون الثانى من حيث المعنـى، وبخلاف نحو: يا حليـمًا لا يَعْجَلُ، لأن الجملة والظرف لا يـكونان صفةَ للمعرفة، ألا تـرى أنك لا تقول فى باب «لا»: لا حلـيمًا لا يعـجل، ولا غلامًا مـن الغلمـان فى الدار، لأن الجمـلة والظرف يـصحّ وقوعهما وصفًا للنّكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: يا حليمًا لا يعجل،

= من شواهـد : الخصائص ٣/ ٣٨٦ ، وابـن الشجرى ١/ ١٨٠، والمغنى ٢/ ٣٢ ،١٨١، والتـصريح ١/ ٣٤٤، ٣٧٦ والهمع والدرر رقم ٧٦٧ ، وانظر شعر الأحوص / ١٩٠.

وذكر البغدادى أن هذا الشاهد أول أبياته ثلاثة نسبت للأحوص، أوردها الدميرى، وابن أبى الأصبع فى تحرير التحبير والبيتان الآخران هما:

سألت الناس عنكَ فخبّرونـى هَـنًا من ذاكَ تكرهه الكرامُ

وليـــس بما أحـلّ اللّهُ بأسٌ إذا هــو لم يخالطه الحرام

(١) فى ط : «الظرفاء» (٢) فى ط : بجزوى الدراسة تحريف.

وأداراً بحزوى مضارعًا للمضاف مع قصد التعريف أيضًا بخلاف نحو : يا رجلاً ظريفًا.

فإن قيل: أجعل الجملة أو الظرف صلة للذى وقد صح وصفًا للمعرفة .

قيل : يبعد الكلام إذًا جدًا عن أصله بزيادة الموصول، والنداء موضع الاختصار، ألا ترى إلى الترّخيم وحذف حرف النداء.

وصرّح الكسائى والفراء بتجويز نحو: يا رجلاً راكبًا لمعيّن لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتّى إنهما أجازا يا راكبًا لمعّين على حذف الموصوف.

وفى كلام سيبويه أيضًا ما يشعر بجوازه، وفيه إشكال لاستلزام لا رجلاً راكبًا ولا قائل به.

وأمّا سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز أن يكون المنادى بها مضارعًا للمضاف، لأن شيئًا منها ليس مع متبوعها[١] اسمًا لمسمّى واحد كما فى ثلاثة وثلاثين فى العدد، فلا يلزم من ضم متبوعاتها[٢] فساد كما لزم فى نحو : يا حليمًا لا يعجل.

قوله: «ويا رجلاً لغير معين» الفراء والكسائى، لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلاً ظريفًا، ونحو قوله:

١٢١ = فيا راكبًا إما عَرَضْت فبلّغَنْ ... نداماي من نَجْران أنْ لا تلاقيا[٣]

(١) ظ: «متبوعه» مكان : «متبوعها».

(٢) ظ: « متبوعها» مكان «متبوعاتها.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد المائة فى الخزانة .

استشهد به على أن المنادى هنا عند الكسائى والفراء إما معرفة بالقصد، وإما أصله: يا رجلاً راكبًا ، لأنهما لا يجيزان نداء النّكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة. والصحيح جواز نداء النّكرة المقصودة: والشاهد فيه نصب :«ركبًا» لأنه منادى مذكور إذا لم يقصد به قصد راكب بعينه.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من قصيدة عدتها عشرون بيتًا لعبد يغوث الحارثى اليمنى، قالها بعد أن أسر فى يوم الكُلاب الثانى: كُلاب تيم واليمن، وقتل أسيرًا. =

إنما جاز عندهما، إما لكون «راكبًا» وصفًا لموصوف مقّدر أى: يا رجلاً راكبًا ولكونه/ معرفة. ولا يرى البصريون بأسًا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا فى ١٣٦ اللفظ ولا فى التقدير، إذ لا مانع من ذلك.

وأجاز ثعلب: ضم المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليهما نحو : يا ضارب الرّجل، ويا ضاربًا رجلاً، وإن لم يجز دخول اللام نحو: يا عبد الله ويا خيرًا من زيد لم يجز ضمُّهما.

ولعل ذلك فى المضاف، لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أن الإضافة غير حقيقية، وأنَّ المضاف كالمفرد، ولذلك جاز: يا زيد الحسنُ الوجه برفع الوصف اتفاقًا، ولم يجز فى : يا زيد ذا المال إلاّ النصب، وأجرى المضارع للمضاف إذا صلح للاّم[1] مجرى المضاف.

[توابع المنادى]

(ص): «وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه تُرفع على لفظه، وتنصب على محلّه نحو : يا زيد، العاقلُ والعاقلَ.

والخليل فى المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النّصب، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلاّفكأبى عمرو .

=ولمالك بن الريب قصيدة على هذا الوزن والرّوى، فيها بيت يشبه البيت الشاهد وهو :

فيا صاحبى إما عَرضْت فبلّغن   بنى مازن والرَّيبِ أن لا تلاقيا

وهذا غير ذاك قطعًا، فقول شراح أبيات سيبويه فى البيت الشّاهد إنهَ لعبد يغوث، ويروى لمالك بن الريب غير جيد .

من شواهد : سيبويه ١/ ٣١٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والخصائص ٢/ ٢٤٩، وابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٢٨، والأشمونى ٣/ ١٤٠، والمفضليات / ٣١٣، وشرح شذور الذهب / ١٠٢ ،والعينى ٣/ ٤٢، ٤/ ٢٠٦، والأشباه والنظائر رقم ٦٥٦.

(١) فى ط : إذا صلح اللام، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

والمضافة المعنوية تنصب.

والبدل المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقلّ مطلقًا .

والعلم الموصوف بابن مضافًا إلى علم آخر يختار فتحه».

(**ش**) : كان عليه أن يقول : توابع المنادى المبنىّ غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع نحو: يا زيدا وعمرًا، ولا يجوز عمروٌ لأن المتبوع مبنى على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللاَّم لا تكون إلا مجرورة، تقول: يا لزيد وعمرو، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع. وأمّا نحو ضرب زيد وعمرو فسيجىء الكلام عليه فى باب الإضافة .

وقال الأصمعى: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الّذى لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو الظّريف فى قولك: يا زيد الظّريفُ على تقدير: أنت الظّريف وانتصابه على تقدير أعنى الظريف.

وليس بشىء إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع أحكامه.

ثم نقول: توابع المنادى على ضربين: إمّا بدل أو عطف نسق مجرّد عن اللاّم أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام.

والضّرب الأول: كالمنادى المستقل أى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين أو، لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو، لا، فتقول[1] يا زيد ورجلاً إذا قصدت التنكير كما تقول: يا رجلاً، وتقول: يا زيد ورجل[2] إذًا قصدت التعريف. وكذا يا عبد الله ورجلاً، ويا عبد الله ورجل. وكذا إذا كان مضافًا أو مضارعًا له نحو يا زيدُ وعبد الله، ويا عبد الله وطالعًا جبلاً. وتقول فى البدل يا زيدُ أخانا ويا عبد الله أخُ، وذلك لأن البدل سادّ مسد المبدل منه.

(١) فى ع : «تقول» بإسقاط الفاء.

(٢) فى ط : يا زيد ويا رجل بزيادة الياء الثانية.

والأول في حكم الساقط. وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النّداء، أعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستأنف الذى باشره النداء. هذا ما نصّ عليه سيبويه[١].

وأجاز يا زيد وعمراً على الموضع إذ بَيْن ما باشره حرف النّداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشرة فرق. قالوا : ونظير ذلك رُبّ شاة وَسْخَلَتِها.

وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملاً على اللفظ، وكذا أجاز يا عبد الله وزيداً بالنصب، وكلّ ذلك بناء على أنه قد يجوز فى التابع مالا يجوز فى المتبوع. وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز/ قيامه مقامه، فجاز أن يكون فى اللفظ كالنداء المستأنف. ١٣٧

والذى أرى أن عطف البيان هو البدل كما يجىء فى باب التّوابع، فيطّرد فيه حكم البدل نحو: يا عالم زيدُ ويا ذا المال بكرُ بالضم فيهما. ويجوز فى البدل أن لا يجعل كالمستقلّ فيقال: يا عالم زيدٌ بالرفع كما يجىء فى التوابع.

فإن قيل: فإذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللاّم فى حكم ما باشره الحرف المباشر[٢] لمتبوعهما[٣] فليجز: لا رجل غلامَ لعمرٍو فى البدل ، ولا غلام وجارية فى العطف.

قلت : لم يطرد ذلك فيه ، إمّا لأن عمل «لا» ضعيف لضعف مشابهتها لـ «إنّ» كما يجىء فى بابها.

ألا ترى إلى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها، نحو: «لا فيها غَوْلٌ»[٤] وإلى جواز انعزالها بتكرر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها؟بخلاف «يا» على إنه قد جاء لا غلام وجاريةَ بالفتح فى المعطوف.

---

(١) سيبويه ١/ ٣٠٥.
(٢) كلمة :«المباشر» سقطت من ع.
(٣) فى ع: «كمتبوعهما» بالكاف.
(٤) الصافات / ٤٧.

وأمّا الضّرب الثانى من التوابع، أعنى النّعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول: إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعرابًا معارف كانت أو نكرات، إذْ لا محل لمتبوعها.

وقال الأخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب: إنه يجوز فيه الرفع أيضًا نحو: يا رجلاً والحارثُ، ويا عبد الله والحارثُ، وذلك لقوة كونه[1] فى حكم المستأنف معنىً، فكأنه[2] باشره حرف النداء كما تقول فى يأيّها الرجل.

وكذا أجاز ضم عطف البيان المفرد التّابع للمعرب نحو: يا أخانا زيدٌ، وقال: إن هذا موضع قد اطرّد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره. وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل فيلزم إذًا ضمّه إذا كان مفردًا تبع المعرب أو المبنى .

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنىّ على ما يرفع به سواء كان الضّمة ظاهرة أو مقدرّة نحو: [يا زيد[3]، ويا قاضى، ويا فتى، ويا هذا، فلا نخلو التوابع من أن تكون مضافة أو، لا، والمضافة إما لفظية كما فى: يا زيد الحسن الوجه] قال:

=١٢٢ ياذا المُخَوِّفُنا بمَقْتل شَيْخِه   حُجرٍ تمنِّيَ صاحبِ الأحلام[4]

---

(١) فى ط : بقوة حكم كونه فى حكم المستأنف » بزيادة كلمة :«حكم الأول».

(٢) ط : وكأنه «الواو».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) هو الشاهد السادس عشر بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن «المخوفنا» نعْتٌ لاسم الاشارة الواقع المبنيّ علي ضمة، وهو مضاف إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة لفظية.. قال ابن الشجريّ: وهذا سهو فإن الضمير في: «المخوفنا» منصوب لامجرور.

و«أل» في الشاهد بمعني الذي: و«بمقتل» متعلق بالمخوِّف، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أى يامن يخوفنا بسبب قتلنا شيخه. وأراد بشيخه أباه، و«حجر» بدل من شيخه أوعطف بيان له، وحجر والد امرىء القيس.

وقوله: «تمنّى صاحب الأحلام» منصوب على أنه مصدر عامله محذوف، أى تمنيت تمني صاحب الأحلام، بأنك لا تقدر على الانتقام. والأحلام: جمع حُلُم بضمتين.

ونسب البغدادي هذا الشاهد لعبيد بن الأبرص الأسدي يخاطب امرأ القيس. =

وكذا المضارع للمضاف نحو: ياهؤلاء العشرون رجلاً.

وإمّا معنويّة نحو: يازيدُ ذا المال.

والأولى: حكمها حكم المفردات، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرّفع والنّصب، لأنها إذًا في حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعًا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف، أمّا إذا كان منادًى فحكمه حكم المضاف في وجوب النّصب.

والثانية: أي المضافة إضافة معنويّة يجب نحو: يازيد أبا عمرو في عطف البيان، ويازيد ذا المال في الوصف، ويا تميم كلُّكم في التأكيد. وجاز: يا تميم كلَّهم نظرًا إلى لفظ تميم قبل النداء، لأن الخطاب فيه عارض. وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافًا إضافة حقيقية.

وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفع أيضًا كما في المفرد.

وإن لم تكن التّوابع المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف: يازيد الظريفُ والظَّريفَ، وفي عطف البيان عند النحاة: يا عالم زيدٌ وزيدًا وفي التأكيدة يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وفي المعطوف ذي اللام: يازيد والحارثُ والحارثَ.

وأما التوكيد اللّفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابًا وبناء نحو يازيدُ زيدُ(١) لأنه هو لفظًا ومعنى / فكأن حرف النداء باشره لمّا باشر الأول. وقد يجوز ١٣٨ اعرابه رفعًا ونصبًا، قال رؤبة:

= من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٧، وابن الشجري ٢/ ٣٢٠، وانظر شعر عبيد بن الأبرص / ١١٣ من قصيدة مطلعها:

حلّت كُبَيْشَةُ بطن ذات رُؤام وعَفَتْ منازلُها بجوّ يرام

وفي ظ: «لمقتل» باللام مكان: «بمقتل» بالباء.

(١) «زيد» الثانية سقطت من ط.

١٢٣= إنى وأسطارٍ سُطِرْن سَطْرا لقائلٌ يانصرُ نصرٌ نصرا[١]

وفي جَعْل أبي علي وجار الله: يازيد زيد بدلاً وجعل سيبويه إياه عَطْفَ بيان نظرٌ، لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معني التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاّ التأكيد.

فإن[٢] وصَفْتَ الثّاني نحو يازيدُ زيدُ الطّويلُ، فأبوعمرو يضم الثاني أيضًا على أنه توكيد لفظيّ للأول موصوف أو بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالي: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٣] كما ذكرنا في: لزيد صوتٌ صوتُ حسنٌ.

ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفًا للأول كما جاز هناك لأن العَلَم لا يوصف به.

وحكي يونس عن رؤبة أنه كان يقول: يازيدُ زيدًا الطويل بنصب «زيد» الثاني على أنه توكيد مثل: ياتميم أجمعين، فلا يمتنع إذًا[٤] رفعهُ، وذلك، لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول، فعلى هذا يكون رفع زيد الثّاني ونصبه مع الوصف أكثر منهما لو لم يوصَف لصيرورته مع الوصف كالوصف للأول، كما يجيء في قولهم: لا ماءَ ماءً باردًا.

(١) هو الشاهد السابع عشر بعد المائة في الخزانة.

استشهد به على أن التوكيد اللفظى في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول. وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا فنصرٌ الثانى رفع اتباعًا للفظ الأول، والثالث نصب اتباعًا لمحلّ الأول.

وضعف الشارح المحقّق البدل والبيان في مثله وقال: «لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاّ التأكيد.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي/ ٨١٢، والمغني ٢/ ٣٤٣، ٥١٠، ٧٤٢، والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨. وانظر ديوان رؤبة / ١٧٤ وروايته:

* يانصرُ نصرًا * بنصب «نصر» الثانية.

(٢) فى ظ: «وإن وصفت» مكان: «فإن وصفت».

(٣) العلق / ١٥ ـ ١٦.

(٤) في ط: «إذْ» والأوجه ما في المخطوطات.

ثم أعلم أنه إنّما جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري، لأن النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبنيّ في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاء الكرامِ بجرّ الصّفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفُعها على المحّل، لكنه لما كانت الضّمة هى الحركة البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف النداء وتزول بزواله[١] صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها. وكذلك فتحة نحو: لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفعة جاز أن ترفع التوابع المفرده، لأنها كالتّابعة للمرفوع. وقلّل شيئًا من استنكار تبعيّة حركة الإعراب لحركة البناء التى هى خلاف الأصل كونُ الرّفع غير بعيد في هذا التّابع المفرد، لأنه لو كان مناديً لتحرك بشبه الرفع أى الضّم بخلاف التّابع المضاف، إذ المنادى واجب النصب.

وأمّا ابن الأنبارى فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقع المنادى، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابع المرفوع مرفوع، سواء كان مضافًا أو مفردًا، وليس ببعيد في القياس، لكنه لم يثبت.

فإن قيل: فَلِمَ لم يجز بناء التوابع المفردة، ولاسيّما الوصف منها كما جاز في لارَجُلَ ظريفَ فكنت تقول يا زيدُ الظريف. واللاّم لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر.

قلت: إنما جاز ذلك في «لا»، لأن المنفيّ في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف، فكأنّ «لا» باشرت الوصف، وذلك، لأن معنى لا رجلَ ظريَف فيها: لا ظرافة فى الرّجال الذين فيها، فالمنفىّ مضمون الصفة فهى لنفى الظّرفاء، لا لنفى الرجال، فكأنه قيل: لا ظريف فيها بخلاف يازيد الظّريفَ، فإن المنادى لفظًا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق.

(١) في ط: بزوالها.

على أنه أورد الأخفش[١] في «مسائله الكبير»[٢] أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: يازيدُ الطّويلُ ويا عالم زيدُ: إنهما مبنّيان على الضم كما في البدل، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل.

قوله: «والخليل في المعطوف يختار الرفع» أى في المنسوق ذي اللام، وإنما ١٣٩ اختار الرفع مع تجويز النصب نظرًا إلى المعنى لانه منادى / مستقل معنى، وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرّفع أولىَ تنبيهًا على استقلاله معنىً كما في يأيها الرّجل.

وأبوعمرو بن العلاء يختار النّصب، لأنه لأجل الّلام يمتنع وقوعه موقع المتبوع، فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ماباشرة الحرف، وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعًا، والوجه في التّوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء.

ويلزم الخليل وأبا عمرو نظرًا إلى العلتين المذكورتين اختيار الرفع أو النصب في التّابع المذكور، مع كون المتبوع غير[٣] المضموم.

قوله: «وأبوالعباس إن كان كالحَسَن فكالخليل»، أي المبرّد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام[٤] مثل الحسن في عروض الّلام، وجواز حذفها، فكأنه إذًا مجرّدٌ عن اللام. ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق[٥] لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم؟

---

(١) الأخفش: هو أبوالحسن الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة مات سنة عشر، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين.
وله: كتاب: المسائل الكبير. انظر البغية ١/ ٥٩١.

(٢) كلمة: «الكبير» سقطت من ط.

(٣) في ط: «غيره» بالهاء، تحريف.

(٤) في ط: «ذو اللا» بسقوط الميم، تحريف.

(٥) في القاموس: الصَّعِق كـ«كَتِف» لقب خويلد بن نفيل، وفارس لبني كلاب، ويقال فيه: الصِّعِق كإبل، والنسبة صعقيَ محرّكةَ لقب، لأن تميمًا أصابوا رأسه بضربة فكأنه إذا سمع صوتا صعق.

[أل المعرفة]

يحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللاّم فى الأعلام وعروضها، وذلك بأن ينظر إلى العَلَم، فإن كان غالبًا أى كان فى الأصل للجنس، ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ولابد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلميّة مع لام العهد، ليفيد الاختصاص به، وصار بكثرة الاستعمال علمًا له. ويسّمى ذلك بالعلم الاتّفاقىَ كانت[1] اللام فى مثله لازمة، لأن لم يصر علمًا إلا مع اللاّم فصارت كبعض حروف ذلك العَلَم، وذلك إما فى الاسم كالبيت والنّجم والكتاب وإمّا فى الصفة فكالصّعق.

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير.

وإن لم يكن غالبًا، فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر أوْ، لا، والمنقول[2] من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر تكون الّلام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم تصر مع الّلام أعلامًا حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام فى مثلها بعد العلميّة، وإن لم يكن العلم محتاجًا إلى التعريف وذلك للمح الوصفيّة الأصليّة، ومدح المسمّى بها إن كانت متضمّنة للمدح كالحسن والحسين، وذمه إن كانت متضمنة للذّم كالقبيح والجهم لوسُمِّى بهما، فكأنك أخرجتها عن العلمية، وأطلقتها على المسمّين بها أوصافًا، ومن ثَمّ قيل فى المثل: «إنمّا سميت هانئًا لتهنأ».

والصفات قبل العلمية إنّا استعملت فى بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضّارب لبعض الموصوفين بالضرب. وكذا المصادر أجريت مجرى الصّفات لأنه قد يوصف بها أيضا نحو: صَوْم وزَوْر وعَدْل.

---

(١) كانت اللام جواب قوله: «فإن كان غالبًا».

(٢) ط: «المقول» بدون النون، تحريف.

وليس جواز دخول اللّام فى الأعلام المنقـولة عن الوصف والمصادر مطّردًا، ألا ترى أنك لا تـقول فى محـمد وعلى: المحـمد والعلـىّ بل يجوز دخـول اللام فى أكثرها.

وما ليس منقـولاً من الوصف والمصدر، فإن كان فى الأصل المنقـول منه معنى المدح أو الذّم فالأوْلى جواز لمح الأصل نحو: الأسد فـى المسمى بأسد والكلب فى المسمّى بكلب، قالوا: بنوا اللّيث في: بنى ليث بن بكر بن مناة.

وإن لم يكن فى الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللّام إلاّ إذا وقع اشتراك[١] اتّفاقى فحينئذ إما أن تضيـف العَلَم أو تعرفه باللّام، وإن كان فى الأصل[٢] فعلاً وليسا بمطردين قياسيين قال:

١٢٤ = علا زيْدُنا يوم النّقا رأسَ زَيْدِكُمْ   بأبْيَضَ ماضي الشّفْرتَينِ يمانِ[٣]

وقال:

١٢٥ = رأيت الوليَد بنَ اليزيد مباركًا   شديدًا بأحناء الخلافة كاهلُهْ[٤]

---

(١) فى ط: «اشترك» تحريف.

(٢) فى ط: «فى أصل» بدون الألف واللام، تحريف.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظى جاز إضافته للتعيين، والعلميّة ذهبت بالإضافة. و«النقا» بالقُصر: الكثب من الرمل، والتعريف للعهد.

والبيت من شواهد: ابـن يعيش ١/ ٤٤، والمغنى ١/ ٥٣، والعينى ٣/ ٣٧١، والأشبـاه والنظائر رقم ٣٣٤، والتصريح ١/ ١٥٣، وحاشية يس ١/ ١٠٣.

وهو منسـوب إلى رجل من طيء، وكان رجـل منهم يقال له: زيـد من ولد عروة بن زيد الخـيل قتل رجلاً، فأقاد منه السلطان، فقال يفتخر على الأسديّين، وبعده:

فإن تقتـــلوا زيـدًا بزيــد   فإنما أقادكم السّلطانُ بعد زمان.

(٤) هو الشاهد التاسع عشر بعد المائة فى الخزانة:

واستشـهد به علـى أن العلم إذا وقع فـيه اشتراك اتفـاقى جاز تعـريفه باللام، يـعنى ويزول تـعريف العلمية بأن ينكر ثم يعرّف باللام.

ونسبه البغدادى لابن ميّادة يمدح الوليد.

من شواهـد: همع الهوامع والـدرر رقم ٢١، وشرح شواهد المغـنى للسيوطـى ١/ ١٦٤ والإنصاف ١/ ٣١٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، والعينى ١/ ٢١٨، ٥٠٩، والأشباه والنظائر رقم ٢.

وأما أعلام أيام الأسبوع كالأحد / والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللّام، وقد تجرد «اثنان» من اللام دون أخواته نحو قولهم: هذا يوم اثنين مباركًا فيه. ١٤٠

وإنما حكمنا بكونها غالبة وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظةً على القاعدة الممهَّدة فى كون الأعلام اللازمة لامها فى الأصل أجناسًا صارت بالغلبة أعلامًا مع لام العهد، فيقدّر كونها أجناسًا.

وكذا فى نحو: الثّريا والدبران والعيُّوق والسِّماك[1]، وإن لم تثبت ألفاظها أجناسًا، ولم نَعْرِف فى بعضها أيضًا معنىً شاملاً للمسمّى المعيُن ولأخواته كما عرفنا فى الثلاثاء والأربعاء.

وربما يكون فى هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنسًا لكن لا يُعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعيّن فإنا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه، ولذلك قال سيبويه: وما لم يعرف من هذا الجنس أصله فملحق بما عرف.

وعند المصنف ما لزمته اللّام من الأعلام التى لم يثبت استعمال ألفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعيّن ولغيره كالثلاثاء والأربعاء والدّبران والمشترى ليست من الغوالب لأن العلم الغالب ما كان جنسًا، ثم صار بالغلبة علمًا قال: بل هى أسماء موضوعة لمسمّياتها.

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقة إجراء للازم لامها مجرىً واحدًا فى التقدير لمّا أمكن، وكان الأكثر ما ثبتَ جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فألحق القليل بالأعم الأغلب.

فالغوالب عند سيبويه على أربعة أقسام:

---

(١) فى القاموس: الدبران محركة منزل للقمر، و«الثريّا»: النجم، و«العيوّق:» نجم أحمر مضيء فى طرف المجرّة الأيمن يتلو الثريا، و«السماك»: نجمان نيّران.

أحدها: ما ثبت جنسيته لفظًا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعيّن ولأخواته كالنّجم والصّعق وابن عباس.

وثانيها: ما يعرف فيه ذلك المعنى، ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء.

وثالها: ما لا يعرف فيه ذلك المعنى، وثبت جنسية لفظه كالمشترى.

ورابعها: ما لا يعرف فيه ذلك المعنى، ولم يثبت جنسية لفظه كالدّبران والعيُّوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدّبور فيهما، هذا بطوله.

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنّف، ولا يدلّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت اللّام فى العلم اخترت مذهب الخليل، لأن الألف واللّام لا معنى لهما فيه، ولا يفيدان التعّريف، بلى يلمح بهما الوصفيّة الأصلية فقط، فكأنه مجّرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال:

وإن كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب أبى عمرو لأن اللام إذًا تفيد التّعريف فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسَن والصّعق معًا اختيار الرفع، لأن اللام لا تفيد التّعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف إليه.

قوله: «والمضافة المعنوية» أى التّوابع المضافة وهى فى مقابلة قوله قبل: وتوابع المبنى المفردة، وليس فى نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولابدّ منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة.

وذكر فى شرح المفصل فى تجويز الرفع فى نحو:

١٢٦= * ياذا المخوفنا *(١)

وفى نحو:

١٢٧= * ياصاحِ ياذا الضامرُ العنْسِ *(٢)

---

(١) سبق ذكره وهو الشاهد السادس عشر بعد المائة، وهو الشاهد رقم ١٢٢.

(٢) هو الشاهد العشرون بعد المائة فى الخزانة: =

مع أنهما مضافان علّتين: أحداهما[1]: أنّ صفة اسم الإشارة لاتكون إلا مفردة - كما يجيء فى باب الوصف - فكأنه قال: ياإذا الرجل الضامر العنْس، فالصفة فى الحقيقة مفردة.

والثانية: أن اللّام فى الضّامر والمخوّف اسم موصولٌ مع صلته فى حكم المفردة، وإن كان مضارعًا للمضاف فكأنه قال: الذى ضمرت عنسه، ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن إلاّ الرفع فكا ما كان مثله.

١٤١ وتزول علّتاه فى قولك: يازيد الحسن الوجه، فإنْ الموصوف / ليس باسم الإشارة. ولا يكون الألف واللام موصولاً إلا فى اسم الفاعل أو المفعول. ويجوز رفع الوصف اتّفاقًا، فالأوْلى ما قدمناه، وهو أن المضاف اللفّظي، وإن كان مضارعًا للمضاف، لكن لا يجرى تابعًا مجرى المضاف فى وجوب النّصب، بل إنما يجرى مجراه إذا كان منادىً.

قوله: «غير ما ذكر» أى غير ذى اللام.

= استشهد به على أن «الضامر العَنْس» و«المخوفنا» تركيبان إضافيّان قد وقعا صفتين للمنادى الذى هو اسم اشارة، وصفة المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها، فكيف رفُعت اتباعًا للمنادى المفرد؟ وقد أجاب البغدادى عن هذا الاشكال، وأفاض فى عرضه والتماس الأَجوبة لازالة اشكاله.
وبعده:

والرّحْل والأقتاب والحلْس

و«العَنس بفتح العين وسكون النون: الناقة الصّلبة الشديدَة و«الأقتاب»: جمع قتب بالتحريك، وهو رحل صغير على قدر السَّنام. و«الحلس» بكسر الحاء: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله. والجمع أحلاس.
ونسب هذا البيت لخُزَز بنت لَوذْان السّدوسيّ.
ونسبه الأصبهانى فى الأغانى لخالد بن المهاجر وزاد بعده بيتًا ورواه هكذا:

تَسْرى النّهارَ ولسْتَ تاركه وتجدُّ سيرًا كلّما تُمسى

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٦، والمقتضب ٤/ ٢٢٣، ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، ٢/ ٤٤٥، والخصائص ٣/ ٣٠٢ وابن الشجرى ٢/ ٣٢٢، وابن يعيش ٢/ ٨ ، والمقرب ١/ ١٧٩.

(١) فى «ل» احداهما، وهو الأوضح وفى النسخ الأ]رى وط: «أحديهما».

قوله: «مطلقًا» أى مفردين كانا أوْ، لا، وكان متبوعهما مضمومًا أوْ، لا.

قوله: «والعلم الموصوف بابن» حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر، وأما بنت فليس مثلهما فى النّداء، أمّا فى غير النداء ففى جريها أو مجراهما وجهان.

الأولى: المنع لأن التخفيف معهما لفظًا وخطًّا إنما هو لكثرة الاستعمال، ولم يكثر استعمال بنت.

والشّرط أن يكون العلم موصوفًا بابن متّصلاً بموصوفه احترازاً عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو، فإنه لا يفُتح المنادى فى مثله، إذ مثله غير كثير الاستعمال، فالشروط أربعة:

وهى كون المنادى عَلمًا احترازًا عن نحو يارجل ابن زيد.

وكونه موصوفًا بابن احترازًا عن نحو: يازيد ابن عمرو فى الدّار، على أنّ ابن عمرو[1] مبتدا.

وكون ابن متّصلاً كما ذكرناه.

وكونه مضافًا إلى علم احترازًا عن نحو يازيد ابن أخينا.

فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى، ولا يجب، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه.

وإنّما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخفّفوه لفظًا بفتحه، وسهّل ذلك كونُ الفتحة حركتَهَ المستحقّة فى الأصل لكونه مفعولاً.

وخففوه خطًّا بحذف ألف ابن وابنة.

والكوفيّون يجوّزون فتح المنادى العلم الموصوف بأى صفة منصوبة كانت نحو يازيدُ ذا المال.

(١) فى ط: «ابن عمر» بدون واو.

وبعض البصريين يجوّزون فتح المنادى المفرد المعرفة علمًا كان أوْ، لا إذا وقع موصوفًا بابن الواقع بين متّفقى اللفظ نحو: يا عالم ابن العالم.

والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الأربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبًا.

ويحذف ألف ابن خطًّا أيضًا نحو جاءنى زيد بن عمرو، وقوله:

* جاريةٌ من قَيْسٍ ابن ثعلبه*[1] =١٢٨

شاذ.

وإن اختلّ إحدى الشرائط لم يحذف التّنوين ولا الألف خطًّا.

والمعتبر فى كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لاتثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما، لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك. وكذا المعتبر كون العَلَم الموصوف مفردًا، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين، وأيضًا لا يكثر استعمالهما.

[نداء المعرّف بالألف واللام]

(ص): «وإذا نودى المعرف باللام: قيل: يأيها الرجل وياهذا الرّجل، ويا أيهذا الرجل، والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود وتوابعه، لأنها توابع معرب، وقالوا: ياألله خاصة».

---

(١) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن تنوين «قيس» شاذ، لأن «ابن» وقع بين علمين مستجمع الشروط، فكان القياس حذف تنوين قيس، إلا أنه نونه لضرورة الشعر.

وقال ابن جنىّ فى «سر الصناعة»: من نونه لزمه إثبات الألف فى ابن خطًّا، لأنه لم يرد أن يكون وصفًا لما قبله، ولكنه أراد أن يكون بدلاً مما قبله. ووجب أن يُبْتدأ، فاحتاج إذًا إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن وعلى ذلك تقول: كلمّتُ زيدًا ابن بكر، كأنك قلت: كلّمتُ بكرًا.

وهذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلى. وبعده:

كريمة أخوالها والعصبه.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٤٨، والمغنى ٢/ ١٧٣، والهمع والدرر رقم ٦٩١

(**ش**): لو دخل اللّام المنادى فإما أن يبنى معها وهو بعيد، لكون اللام معاقبةً للتّنوين، فهى كالتنوين، فمن ثَمّ قلّ بناء الاسم معها كالخمسة عشر وأخواته والآن، فاستكره دخولها مطّردًا فى المنادى المبنىّ.

وإمّا أن يعرب وهو أيضًا بعيد لحصول علّة البناء، وهى وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله فى الإفراد والتعريف.

وقال بعضهم: إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف، وفيه نظر، لأن اجتماع حرفين فى أحدهما من الفائدة ما فى الآخر، وزيادة لا تُسْتنكر، كما في: لقد، وألا إنّ على ما يجىء فى موضعيهما.

قالوا: وليس المحذور اجتماع التّعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، ويا عبدالله، ويا ألله، ويا أنت[1] بل الممتنع اجتماع أداتى التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

١٤٢ وقال المبرد فى الأعلام: إنها تنكّر ثم تعرّف بحرف النداء / ولا يتمّ ما قال فى يا ألله، ويا عبدالله.

وقال المازنى فى اسم الاشارة ينكّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من[2] الإشارة، ومن ثم لا يقال: هذا أقبل، أى يا هذا.

ولا حاجة إلى ما ارتكبا إذْ لا منع من كون الشىء المعيّن مواجهًا مقصودًا بالنداء، وأىّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين؟

هذا، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللاّم بشىء طلبوا اسمًا مبهمًا غير دالّ على ما هية معينة محتاجًا بالوضع فى الدلالة عليها إلى شىء آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصّصه الذى هو ذو اللام.

---

(١) «ويا أنت» سقط من ب ١/ ١٧٤.

(٢) «الفائت من الإشارة» سقط من ب ١/ ٣٧٤.

وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهيّة، وإن لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو: ياشىء، ويا موجود إلاّ أن يكنىّ بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شىء ممّا يكون فى العقلاء إلاّ أنه يقع عليه اسم الشىء والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة.

[فوجدوا(١) الاسم المتصف بالصفة المذكورة «أيّا» بشرط قطعه عن الإضافة، إذ هى تخصصه نحو: أىّ رجل واسم الإشارة.

وأمّا لفظ شىء وما بمعنى شىء فإنهما وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص بخلاف أى واسم الاشارة، فإنهما وضعا مبهمين مشروطًا إزالة إبهامهما بشىء، أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسّية أو بالوصف، وأما أىّ فباسم آخر بعده.

وأمّا ضمير الغائب فإنه وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه لكن بما قبله لا بما بعده، وإن اتفق ذلك فالأغلب(٢)] أن يكون ذلك منكرًا كما فى:رُبَّهُ رجلاً. وأما نحو رايته زيدًا فقليل. وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه مابعده لكنه جملة.

ثم تقول: إن أيّا المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة، لأنه كما ذكرنا وُضِع مبهمًا مزال الإبهام باسم بعده، بخلاف اسم الاشارة فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسّية، فلهذا قد يقتصر على «ياهذا» دون «يأيها»، ومن ثَمّ جوز بعضهم فى نعت يا هذا النّصب والرفع كما فى: يازيد الظريف، وأوجب رفع نعت أى.

وفصّل بعضهم فى وصف يا هذا فقال: إن كان لبيان الماهيّة نحو يا هذا الرجل وجب الرّفع، لأنه غير مستغنىً عنه، وإلاّ جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعًا ونصبًا.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ظ» و«ل».

(٢) «فالأغلب» نهاية ما سقط من «ظ» و«ل».

وأمّا المازنى والزّجاج فجوّزا النصب والرفع فى وصف اسم الإشارة وأىّ قياسًا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت.

وإنما قطع أى المتوّصل به إلى نداء ذى اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام، وأيضًا لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوبًا. وكذا ذو اللّام الذى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودًا بالنداء كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب.

وأبدل هاء التنبيه من المضاف إليه، لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه أو من تنوين يبدل من مضاف إليه أو من تنوين قائم مقامه نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[1] وليس هذا موضع التنوين. وأيضًا التنوين يبدل من مضاف إليه معلوم مقدرّ كما فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[2] و﴿كُلاًّ هَدَيْنَا﴾[3] والقصد هنا الإبهام.

وهاء التنبيه أيضًا مناسب للنداء إذ النّداء أيضًا تنبيه، ثم لكون اسم الإشارة أوضح من «أيّ» وصف أىّ به فى بعض المواضع نحو: يا أيهذا، فيقتصر عليه.

وإنما تُوصِّل بـ«أىّ» إلى نداء اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة فى الأصل ما يشار به للمخاطب إلى شىء، فهو فى أصل الوضع لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب، كما يجىء فى بابه فَتُحُوشِيَ فى بعض الأماكن من أن يدخله حرف / يجعله مخاطبًا، أى حرف النداء، ففصل بينهما بأىّ فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر. ١٤٣

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو: يا أيهذا الرّجل، فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغًا لأجل نداء المعرف باللام على ما أومأ إليه المصنف، بل لأجل نداء اسم الإشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو: يا أيهذا من دون

(١) الإسراء / ١١٠. وفى ط: «ندعو» بالنون، تحريف.
(٢) الزخرف / ٣٢. (٣) الأنعام / ٨٤.

الوصف باسم الجنس.

وقال الأخفش فى يأيها الرجل: «أى» موصول، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة «أى».

وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ،ولا سيّما إذا زيد عليه كلمتان أعنى أيها.

ويصحُّ تقوية مذهبه بكثرة وقوع أى موصولة فى غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة كما يجىء فى باب الموصولات.

قيل: لو كانت موصولةً لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها.

والجواب: أنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم ـ كما يأتى فى الموصول ـ فحرف النّداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنىّ على الضّم، فلم يغيره، وإن كان مضارعًا للمضاف كما فى قولك: يا من قال كذا.

والأكثرون على أن أنَّ ذا اللام وصف لاسم الإشارة فى النداء وغيره، لأنه اسم دالّ على معنىً فى تلك الذّات المبهمة[١] وهو الرّجولية، وهذا حدّ النعت ـ كما يجىء ـ أى ما دل على معنى فى متبوعه.

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق.

والجواب: أن الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف ـ كما يجىء فى بابه.

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام ـ كما يأتى فى باب النّعت.

أما اسم الجنس فلأنه هو الدّال على الماهيّة من بين الأسماء. والمحتاج إليه فى نعت أسماء الإشارة بيانُ ما هيّة المشار إليه، فمن ثَمّ قَبُح نعتها من الصفات المشتقة إلا بما يخصّ بعض الماهيّات نحو: هذا العالم، فقبح هذا الأبيض.

وأمّا التعريف باللاّم فلأن تعيين الماهيّة حصل من لفظ الجنس، وتعيين الفرد

(١) فى ط: «بالمبهمة» تحريف.

من افرادها عَلِم[١] من اسم الإشارة، فلم يبق إلاّ تطابق النعت المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك: الرجل المعهود، لأن لفظ هذا لا يفيد إلاّ تعيين الفرد الذى دلّ عليه الرجل.

وهذه الفائدة تحصل من لام العهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول: هذا اليومَ الرجل، كما يجوز فى غير هذا النّوع. ولا يجوز أيضًا تفريق صفاته نحو: هؤلاء الرجل والفرس والبقر.

قوله: «والتزموا رفع الرجل» أى اسم الجنس الواقع صفة لـ«أىّ» وهذا، وإن كان القياس جواز نصبه أيضًا كما فى: يازيد الظريف، لكن نبّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنداء فكأنه باشره حرف النداء.

وأما الظريف فى: يازيد الظّريف فليس مقصودًا بالنداء، بل المقصود به زيد، وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل.

قوله: «وتوابعه أى التزموا رفع توابعه».

أعلم أنّ تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقًا إن كان تابع المنادى مرفوعًا أو منصوبًا يحمل تابع التّابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى «أى» أو «هذا» أو غيرهما.

قال سيبويه[٢] تقول فى غيرهما: يازيد الطويلُ ذو الجمة إذا جعلته صفةً للطويل. وإن حملته على زيد نصبت. ومن نصب الطّويل نصب ذا الجُمّة لا غير كان نعتًا للطّويل أو لزيد.

وأما فى «أى» فإن التابع الذى يجىء بعد وصفه لا يكون إلا تابعًا لوصف

(١) كلمة: «علم» سقطت من نسخة ب ١/ ٣٧٧.

(٢) قال سيبويه: سقطت من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.

«أيّ» لأنه هو المنادى فى الحقيقة، و«أى» وصلة إليه، فعلى هذا إذا كان / ذلك ١٤٤
التابع مضافًا معنويًا فالواجب الرفع نحو: يأيها الرجل ذو المال.

ولا يجوز: يأيها الرجل وعبدُالله، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه، فيجب إذًا أن يكون «عبدالله» صفةً «أيّ»، ولايجوز، لأنه لا يوصف إلاّ بذى اللاّم.

ويجوز: يأيها الرجل الحسنُ الوجه كما يجوز: يأيها الحسنُ الوجه. وكذا يجوز: يأيها الفاضل والحسن الوجه.

وإن أبدل من وصف: «أى»، فإن جعل المبدل منه فى حكم الطّرْح لم يجز إلاّ أن يكون البدل مما يجوز كونه صفة لـ«أى» أعنى الجنس ذا اللام، فلا تقول: يأيها الرجل زيدٌ.

وإن لم يجعل المبدل منه فى حكم الطّرْح جاز: يأيها الرجل زيدٌ، برفع زيد وسيجىء فى باب البدل: أنه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو: ياعالم زيدُ بالضم، وياعالم زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب.

ولا يجوز: يأيها الرجل زيدُ بضم «زيد» بدلاً من «أيّ» لما تقدّم أنّ التابع الذى بَعْد وصف «أى» لايتبع «أى».

وأما إذا جئت به بعد وصف اسم الإشارة[1] فيجوز فيه الأمران، لأن اسم الإشارة قد يستبد من دون وصفه، فنقول: ياهذا الرجلُ زيدٌ وذو المال حملاً على الوصف، وزيدُ بالضمّ وذا المال حملاً على هذا.

وإذا كان ذلك التابع عطف نسق مجرّدًا عن اللاّم لم يجز إلاّ حمله على هذا، نحو: ياهذا الرجل وذا الجمة[2]، لأنك لوحملته على الوصف كان وصفًا لـ«هذا» واسم الإشارة لايوصف إلاّ بذى اللام كما قلنا فى «أى».

قال الأندلسى[3]: ولا يجوز عطف المضاف، لارفعًا ولا نصبًا على المفرد الذى

(١) فى «ظ وك»: بعد وصف الإشارة اسم تحريف.

(٢) فى ط فقط: «وذ والجمة» بالرفع.

(٣) «قال الأندلسي» سقطت من ط صوابه من النسخ المخطوطة.

هو صفة للمنادى المضموم نحو: يازيد الطويل وذ والجُمَّة، أما النصب فلأن المنصوب لايعطف على المرفوع، وأمّا الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه. ولايجوز يازيد ذو الجُمَّة. برفع «ذو» قال: فلم يبق إلا النّصب عطفًا على زيد.

وأجاز المازنى الرّفع حملاً على الطويل، ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له، ويمتنع عليه، ألا ترى إلى قولهم: يازيد والحارث، ولايجوز يا الحارث.

والجواب: أنه كان القياس امتناع يازيد والحارث، لكنّه إنّما جاز لأن المانع من نحو: ياالحارث اجتماع «يا» و«اللام» لفظًا، ولم يجتمعا في: يازيد والحارث، فهو مثل: يأيّها الرجل من حيث إنهّما اجتمعا فى الصورتين تقديرًا لالفظًا.

قوله: «لأنها توابع معرب» يومىء إلى أن المعرب لا محّل له، وإلى أنّه لا يُحْمَل على محلّه، وترك ظاهر إعرابه.

وفى الموضعين نظر، أمّا الأول فلأنْ المضاف إليه إضافة غير محضة له محل من الإعراب مع كونه معربًا لفظًا نحو: حسنُ الوجه، ومؤدّب الخُدّام، وضارب زيد، وكذا ما أضيف إليه المصدر، قال:

١٢٩= * طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ *(١)

وأمّا الثانى فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والمصدر.

---

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائة:

واستشهد به على أنّ فاعل المصدر - وأن كان مجرورًا باضافة المصدر إليه - محلة الرفع، فالمعقب فاعل المصدر، وقد جُرْ باضافته إليه ومحله الرفع بدليل رفع وصفه وهو «المظلوم».

وهذا عجز بيت وصدره:

* حتىّ تهجّر فى الرّواح وهاجَها *

والبيت منسوب للبيد بن ربيعة.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣٢، والإنصاف رقم ١٤٦، وابن يعيش ٢/ ٢٤، ٤٦، ٦/ ٦٦، والهمع والدرر رقم ١٦٨٠، والتصريح ٢/ ٦٥، وأوضح المسالك رقم ٣٦٩، والأشمونى ٢/ ٢٩٠.
=

وإن جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملاً كقوله فى ضاربُ زيدٍ وعمراً: إن التقدير: ضارب زيدٍ، وضاربٌ عمرًا.

ولايجيز فى نحو: حسنُ الوجهِ واليدُ الرفع فى المعطوف، كل هذا كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفىّ، لكنه يشكل باتفاقهم على جوار العطف على كل اسم إنّ فى نحو: إنّ زيدًا منطلق وعمروٌ.

وله أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة أعنى «عمرو» مع خيره المقدّر عطف على الجملة المؤكدة أعنى «إن» مع اسمه وخبره.

ولا نقول: إن الاسم عطف على الاسم. وكذا نقول / فى نحو قوله: ١٤٥

فإنْ لم تجدْ من دُون عدنانَ والِدًا ودون مَعدّ فلْتزَعْك العواذِلُ[1] =١٣٠

وقوله:

* فلسْنا بالجبال ولا الحديدا *[2] =١٣١

= وانظر ديوان لبيد/ ١٢٨، وروايته: «وهاجه» مكان: «وهاجها».

ولبيد فى هذا البيت يصف عيْرًا وأتانه، شبه ناقته بهما والتهجر: السير فى الهاجرة. وهى نصف النهار وعند اشتداد الحر. و«حتى» بمعنى «إلى»، و«الرواح»: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، وهو نقيض الغدوّ لا الصباح خلافًا للجوهرى.

و«هاجها»: أزعجها، و«طلب»: مصدر تشبيهى. أى هاج هذا المسحل وهو الحمار الوحشى أتاه لطلب الماء طلبًا حثيثًا كطلب المعقب، وهو اسم فاعل من التعقيب، وهو الذى يطلب حقه مرّة بعد مرة. انظر الدرر.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: واستشهد به على أن «دون» بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور، أعنى «من دون»، وكذلك أورده سيبويه، قال: وكأنه قال: فإن لم تجددون عدنان والدًا ودون معدّ

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤، والمقتضب ٤/ ١٥٢، والمحتسب ٢/ ٤٣، والإنصاف ١/ ٢٠٨ والمغَنى رقم ٨٥٥ ، والتصريح ١/ ٢٨٨.

وانظر ديوان لبيد / ١٣١ من قصيدة مطلعها.

الا تسألان المرء ماذا يحاول أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلال وباطلُ

وفى النسخ المخطوطة: «فلترعك» بالراء، والتصويب من ط والديوان، والخزانة: وتزع: تكُفّ.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أن قوله: «الحديدا» معطوف على محلّ الجار والمحرور وهو قوله: «بالجبال» وهو خبر ليس والباء زائدة.

=

إنّ المنصوب عطف على الجار والمجرور.

قوله: «والتزموا رفع الرجل»، كأنه جواب عن سؤال مقدّر، وهو: أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم، فَلِم لم يجز فيه النصب كما في: يازيد الظريف؟

قوله: «وتوابعه» كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أى إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فالوجه: أن يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم.

فعلى هذا صار نحو: «الرجل» فى: يأيها الرجل كالنعامة[1]، إذا قيل: لم وجب رفعُه؟ قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء، لكونه مقصودًا دون موصوفه، فإذا قيل: فيجب إذًا أن يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم، بل مثله.

قوله: وقالوا: «يا الله خاصة» يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة، ما فيه اللاّم إلا لفظة: «الله». قيل: إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام، لزومها للكلمة، فلا يقال: «لاه» إلا نادرًا قال:

= وهو عجز بيت صدرة:

* مَعاويَ إننا بشرٍ فأسجحْ *

وأسجح بقطع الهمزة معناه: أرفق، وسهّل، وخدّ أسجح أى طويل سهل. والشاهد منسوب إلى عقيبة الأسدى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، ومعانى الفراء ٢/ ٣٤٨، والحجة لابن خالويه / ١٣٢، والأشباه والنظائر رقم ٤١٠.

وذكر البغدادى أن المبرد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب. لأن هذه القصيدة مشهورة، وهى مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها:

وبعده:

فهبنا أمة ذَهَبتْ ضياعًا يزيد أَميرُها وأبويـزيد

وقيل: إنه من شعر آخر لعبدالله بن الزبير وهو:

رمى الحدثانُ نِسْوَةَ آل حرب بمِقْدارٍ سَمَدْنَ له سُمودا

إلى قوله:

معاوى إننا بشرفأ سجح.. البيت.

(١) لعله يعنى قول الشاعر:

ومثلُ نعامة تُدعى بعيرًا تعاظمه إذا ما قيل طيرى

وإنَ قيل احْملى قالت فإنى مـن الطيّر المُربّة بالوكور

انظر: اللسان : «نعم».

* يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبُارُ *[(١)] =١٣٢

وكونه[(٢)] بدلاً من همزة: «إله» فلا يجمع بينهما إلا قليلاً قال:

معاذَ الإله أن تكونَ كَظَبْيَةٍ ولادُمْيَةٍ ولا عقيلة رَبْرَبِ[(٣)] =١٣٣

وأمّا النجم والصَّعِق والّذى وبابه، فإن لامها لازمة، لكنّها ليست بدلاً من الفاء.

وأمّا النّاس فإن اللام فيه عوض من الفاء. وأصله «أناس» ولا يجتمعان إلا فى الشّعر كقوله:

---

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادى: استشهد به على أنه قيل: إنما جاز ياالله للزوم اللام للكلمة، فلا يقال: لاهُ إلا نادراً كما فى هذا الشعر، والشاهد عجز بيت صدره:

* كحلْفة من أبى رياح *

انظر ديوان الأعشى الكبير/ ١١٧ من قصيدة مطلعها.

ألم تَروْا إرمًا وعادًا أودى بها اللّيل والنهارُ.

وفى الخزانة: «الكبار» بضم الكاف: صيغة مبالغة الكبير بمعنى العظيم.

وهو صفة: «لاهه»، و«الحلفة»: المرة من الحلف بمعنى القسم.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٥، وابن يعيش ١/ ٣، والعينى ٤/ ٢٣٨، والهمع والدرر رقم ٦٩٦، واللسان: «أله».

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادي: يستشهد به على أن «ال» فى «الله» بدل من همزة: «إله» فلا يجمع بينهما إلا قليلاً كما فى هذا البيت:

والشاهد للبَعيث بن حريث أوردها أبوتمام فى الحماسة، وأولها:

خيالٌ لأم السبيل ودونُها مسيرة شهر للبريد المُذَبّب

فقلت له أهلاً وسهلاً ومرحبا فردّ بتأهيلٍ وسهلٍ ومرحبِ

معاذ الاله أن تكون كظبية .... البيتَ

قال البغدادي: وقوله: «معاذ الله» منصوب على المصدر أى أعوذ بالله معاذاً، وكأنه أنف وتبرّأ من أن تكون هذه المرأة فى الحسن بحيث تشبه الظبية أو الصورة المنقوشة أوبكر يمة من بقر الوحش.

و«الدُّمْيَة» بالضم: الصورة من العاج ونحوه. قال أبوالعلاء: سميت دمية، لأنها كانت أولاً تصور بالحمرة، فكأنها أخذت من الدم.

والربرب: القطيع من بقر الوحش.

من شواهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/ ٣٧٨.

١٣٤= * إنّ النايا يطّلِعْـــــنَ على الأناس الآمنينا *(١)

إلاّ أنها ليست لازمـة، إذ يقال فى السعة: ناس، فقالـوا: وأصله: «الإله» فِعال بمعنى مفعول، والإلاهة»: العبادة.

و«ألَهَ» بفتح العين: أى عبد، فإله بمعنـى مألوه، أى معبود، فاللّه فى الأصل من الأعلام الغالبة كالـصَّعق، كأنه كان عامًا فى كُلّ معبود، ثم اختـصّ بالمعبود الحق، لأنه «أَوْلى» مَن يؤلّه أى يُعـبد، وصار مع لام العهد علمًا له، فكـثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتهـا أغلب من تركه، وصار الألف واللام، كالعوض من الهمزة لقلّة اجتماعهما.

ولانقول: اجتماعهما يختص حال الـضرورة كما قلنا فى الأناس، وذلك أنه قد يجىء الآله فى السعة.

أورد أبوالفرج الأصفـهانى أن أميّة بن خلف كـان يسمى عبدالرحمـن بن أمية عبـدالآله، فلمـا خففت الـهمزة نقـلت حركتـها إلى ماقـبلها كـما هو القـياس، وحذفت، فصار «الله»، ثم أسكنوا اللام الأولـي، وأدغموها فى الثانية، ولا تدغم لوخففت نحو: «الإلاهة» بمعنى العبادة، لأن الـتخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى «الله» فكأن اللامين لم يلتقيا.

والأكثر فى: يا ألله قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أول الأمْر أن الألف واللام

---

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد المائة فى الخزانة:
قال البـغدادى: استشهـد به على أن اجتـماع «أل» و«الهمزة» فـى «الأناس» لا يكون إلا فى الـشعر، والقياس: الناس، فإن أصـله أناس فحذفت الهمزة وغوض عنها «أل» إلا أنهـا ليست لازمة، إذ يقال فى السّعة: ناس.
وهذا البيت من أبيات لذى جَدَن الحمْيرىّ الملك، وقبله:

يا اجتنىَ مهلاً ذَرينا   أفى سفاء تعذلينا

وسفاء: مصدر سافاه مسافاة وسَفاء: إذا سافهه.
و«اجتنى: اسم امرأة.
من شواهد: الخصائص ٣/ ١٥١، وابن الشجرى ١/ ١٢٤، ٢/ ١٢، وابن يعيش ٢/ ٩، ٥/ ١٢١، والشافية / ٢٩٦.

خرجا عما كانا عليه فى الأصل، وصارا كجزء الكلمة حتى لايستكره اجتماع «يا» و«اللام» فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة فى الدرج، إذْ همزة اللام المعرفة همزة وصل.

وحكى أبوعلى: ياللّه بالوصل على الأصل.

وجوز سيبويه أن يكون «الله» من لاه يليه ليهًا: أى استتر، فيقال فى قَطْع.

همزته، واجتماع «اللام» و«يا»: إنّ هذا اللـفظ اختصّ بأشياء لا تجوز فى غيره كاختصاص مُسمّاه تعالى، وخواصّه فى اللهم، وتالله، وآلله، وها الله، وذا[1] الله مجروراً بحرف مقدر فى السّعة، وأفألّله لتفـعلنَّ بقطع الهمزة كما يجىء فى باب القسم وقوله:

مِنَ اجْلِك يا التَّي تُيَّمْتِ قلبي وأنت بخيلةٌ بالوصل عنيِّ[2] =١٣٥

شاذ، ووجه جوازه مع الشذوذ / لزوم اللام، وقوله: ١٤٦

فيا الْغَلامان اللّذان فَرَّا إيّا كما أن تبْغِيا لي شرّا[3] =١٣٦

أشذ.

(١) فى ط: فقط: «ذو الله» بالواو، وفى النسخ الأخرى: ذا الله».

(٢) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أنه شاذ، لأن فى لام «التى» اللزوم فقط، وليس فيها العوضية أيضًا.

«ومن أجلك» يقرأ بنقل فتحة ألف أجلك إلى نون. من

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٠، والإنصاف ١/ ٣٣٦، وابن يعيش ٢/ ٨، والأشباه والنظائر رقم ١٩٢ والشاهد من الأبيات الخمسن التى لم يعرف لها قائل ولا ضميمة.

(٣) هو التاسع والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه أشذّ ممّا قبله، إذ ليس فى «أل» التى فى الغلامين لزوم ولاعوض.

والشاهد شائع فى كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة كما قال البغدادى.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٣٦، وابن عقيل ٢/ ٧٥، والمقرب ١/ ١٧٧، والهمع والدرر رقم ٦٨٠، والتصريح ٢/ ١٧٣، والأشمونى ٣/ ١٤٥.

وقد روى بروايات متعددة: منها

* إيا كما أن تعقبانا الشرا

ورواية أخرى: «تكسبانى شرًا.

ورواية ثالثة: تكسبانا شرّا.

وبعض الكوفيين يجوّز دخول «يا» على ذى اللّام مطلقًا فى السّعة.

والميمان فى اللّهم عوض من «يا» أخّرتا تبرّكًا بالابتداء باسمه تعالي.

وقال الفراء: أصله يا ألله أمّنا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وليس بوجه، لأنك تقول: اللهم لا تؤمّهم بالخير.

ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال:

١٣٧= إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول يا اللَّهُمْ ياالَلَّهُمّا[١]

وقد يزداد «ما»

قال:

١٣٨= وما عَلَيْك أنْ تَقُولى كُلَما سَبَّحْت أو صَلَّيْتِ: ياالَلَّهم ما[٢]
اردد علينا شيخنا مُسَلّما

---

(١) هو الشاهد الثلاثون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أن اجتماع «يا» والميم المشدّدة شاذّ.
وذكر البغدادى أن هذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية، ولا يعرف قائله.
وزعم العينى أنه لأبى خراش الهذليّ، قال. وقبله:
إن تغفر اللهم تغفر جمّا وأى عبد لك لا ألّما
وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لاقرين له وليس هو لأبى خراش، وإنما هو لأميّة بن أبى الصلت، قاله عند موته. وقد أخذ أبوخراش، وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، وهما:
لا هُم هذا خامسٌ إن تمّا أتمّه الله وقد أتمّا
إن تغفر اللهم تغفر جمّا ....
من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٤١، وأوضح المسالك رقم ٤٣٩ وابن عقيل ٢/ ٧٦، والأشمونى ٣/ ٤٦. والهمع والدرر رقم / ٦٩٩.
والشاهد ليس فى ديوان أمية بن أبى الصلت نشر دار مكتبة الحياة كما ذكر البغداد.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد المائة.
واستشهد به على أن «ما» تزاد قليلاً بعد «يا اللهم».
وهذا الرجز مما لا يعرف قائله. و«مسلما» اسم مفعول من السلامة.
من شواهد: الإنصاف/ ٢١٥، واللسان: «أله» وروايته:
«يا أللهما» بهمزة القطع، وبعدم زيادة «ما» وتخفيف الميم وعلى ذلك فلا شاهد فيه.
وانظر الهمع والدرر رقم ١٧٤٨، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام/ ٢٤٧.

ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف أخواته أعنى ألاسماء المختصّة بالنداء نحو: ياهناه، ويا نومان، ويامَلْكَعان[١]، وفل.

وقد أجاز المبرّد وصفه لأنه بمنزلة ياألله، وقد يقال: يا ألله الكريم، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ[٢]﴾ وهو عند سيبويه على النداء المستأنف.

ولا أرى فى الاسماء المختصة بالنداء ما نعًا من الوصف بلى السمّاع مفقودٌ فيها.

[المنادى المتكرّر]

(ص): ولَك فى مِثل : «ياتيم تَيْمَ عدىّ»: الضّم والنّصب».

(ش): يعنى بمثله المنادى المكرّر إذا ولى الثانى اسم مجرور بالإضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الأول الضّم والنصب قال:

ياتيمَ تَيْمَ عدىّ لا أبالكُم   لا يُلْقِينّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمرُ[٣]   =١٣٩

وقال:

يازيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلات الذُّبّل   تطاول الّليلُ عليكَ فانْزِلِ[٤]   =١٤٠

(١) «ملكعان: لئيم.   (٢) الزُّمَر/ ٤٦

(٣) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادى: واستشهد به على أنّ «تيم» الأول يجوز فيه الضم والنّصب، وفى الثانى النصب لاغير.

وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ التميميّ انظر ديوانه / ٢٨٥.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٦، ٣١٤، والخصائص ١/ ٢٤٥، وابن الشجرى ٢/ ٨٣، وابن يعيش ٢/ ١٠، ١٠٥ والمعنى رقم ٨٢٩، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢، والعينى ٤/ ٢٤٠، والأشمونى ٣/ ١٥٣.

(٤) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على ما ذكر فى البيت قبله، وهو ظاهر. و«اليعملات» بفتح الياء: الابل القويّة على العمل. و«الذبل» جمع ذابل، أى ضامرة من طول السّفر.

والشاهد لعبدالله بن رواحة الصحابى، لا لبعض ولد جرير خلافًا لشرّاح أبيات سيبويه.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٥، والمنصف ٣/ ١٦، وابن يعيش ٢/ ١٠، والمغنى رقم ٨٢٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، والهمع والدرر رقم ١٥٥١، والأشمونى ٣/ ١٥٣.

أمّا الضمّ فى الأول فواضح، لأنه منادى مفرد معرفة، والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه.

وأما نصب الأول فقال سيبويه: إن تيم الثانى مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظى لتيم الأول. وقد مرّ فى توابع المنادى المبنىّ أن التأكيد اللفظي فى الأغلب حكمه حكم الأول وحركته [وحركة](١) إعرابيّة كانت أو بنائيّة فكما أنّ الأول محذوف التنوين للإضافة، فكذلك الثانى مع أنه ليس بمضاف.

وشبّهه سيبويه باللاّم المقحمة بين المضاف والمضافٍ إليه فى: «ألا أبالك» لتأكيد اللاّم المقدرة.

وإنما جىء بتأكيد المضاف لفظًا بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه، لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف إليه ولا تنوين معوّض عنه ولا بناء على الضم. وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا فى الضرورة، وذلك بالظّرف خاصّة فى الأغلب كما يجىء فى باب الإضافة، لأنك لما كرّرت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير] صار كأنّ الثانى هو الأول، وكأنه لا فصل هناك، ألا ترى أنك تقول: إن إنّ أزيدًا(٢) قائم مع قولهم: لا يفصل بين إنّ واسمها إلا بالظرف، وتقول: لا لا رجل فى الدار مع إن النكرة المفصولة بينها وبين «لا» التبرئة واجبة الرّفع كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾(٣).

وقال:

١٤١ = فلا واللهِ لا يُلْفَي لـمِا بي ولا لِلمابهم أبداً دواء(٤)

(١) فى ط: وحركته وحركته، وتصويبه من المخطوطات، وما بين معقوفين سقط من ك.

(٢) فى ط: «إن إنّ زيد قائم، برفع زيد تحريف.

(٣) الصافّات / ٤٧.

(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادى: استشهد به على أن اللأم الثانية فى قوله: «للما» مؤكدة للام الأولى.

ونسب البغدادى الشاهد لمسلم من معبد الوالبىّ، وهو من قصيدة أولها:

بَكَتْ إبلى وحُقّ لها البكاء وفرّقها المظالِم والعَداء

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٥٦، والخصائص ٢/ ٨٢، وابن يعيش ٧/ ١٧، والعينى ٤/ ١٠٢، والهمع والدرر رقم ١٣٦٤ والعينى ٤/ ١٠٢، والتصريح ٢/ ١٣٠، ٢٣٠ والأشمونى ٣/ ٨٣.

مع أن حروف الجر لا تدخل إلاّ فى الاسم، ويمكن أن يكون قوله:

* وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَيْنْ *(١) =١٤٢

من هذا، فلا يكون فى البيت دليل على اسميّة الكاف الثانية.

وقال المبرد: إن تيم الأول مضاف إلى عدىّ مقدّر، يدل عليه هذا الظاهر، ولم يُبْدل من المضاف إليه التنّوين كما أبدل فى قوله تعالى: ﴿كُلاًّ هَدَيْنَا﴾(٢)، لأن القرينة الدالّة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف، أعنى عدىّ الظاهر الذى أضيف إليه تيم الثانى، فكأن المضاف إليه الأول لم يحذف، وإذا جاز حذف المضاف إليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله:

* بين / ذِرَاعَيْ وجبهةِ الأَسدِ * (٣) =١٤٣ ١٤٧

---

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى قياسًا على اللامين فى البيت الذى قبله، فلا يكون فى البيت دليل على اسميّة الكاف الثانية.

والبيت من قصيدة لخطام المُجاشعى، وهو من بحر السريع، وأول القصيدة

حيِّ ديارَ الحيِّ بين السّهبَيْن وطلحة الدَّوم وقدْ تَعَفَّيْنْ.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٣، ٢٠٣، ٢/ ٣٣١، والمقْتضَب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠، والخصائص ٢/ ٣٦٨، والمنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٧٢، والمحتسب ١/ ١٨٦، وابن يعيش ٨/ ٤٢ والعينى ٤/ ٥٩٢.

وصاليات فى الشاهد أراد بها الأثافى، لأنها صليت بالنار وفى ط: و«صاليالات». تحريف واضح. أى أحرقت حتى اسودّت، والأثافى جمع أثفيّة، وهى الأحْجار التى ينصب عليها القدر.

وقوله: يؤثفين، اختلف النحويون فى وزنه، فقال قوم: وزنه يُؤفْعَلْن، والهمزة زائدة، فكان يجب أن يقول: يُثفين لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأثُفية أفعولة. وقال قوم: وزنه: يُفَعْلَيْن، فالهمزة أصل، ووزن أثفيّة على هذا: فعْلِيّة.

(٢) الأنعام / ٨٤ .

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المضاف إليه محذوف بقرينة المضاف إليه الثانى، أى بين ذراعى الأسد وجبهته.

والشاهد عجز، صدره:

* يامَنْ رأى عارضًا أُسَرّبه *

وذراع الأسد: كوكبان نيّران بينهما كواكب صغار، يقال لها: الأظفار كأنها فى مواضع مخالب الأسد، فلذلك قبل لها الأظفار.

=

وقولهم: نِصفٌ وربع درهم فهو مع اتّفاقهما أجوز، لأن كثرة التكرار أدْعى إلى الاستكراه فهو عند المبرد فى الأصل مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما.

وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة.

وقال بعضهم: بعد موافقة المبرد فى أن أصله: ياتيم عدى تيم عدى: إن تيم الأول مضاف إلى عدىّ الظّاهر، والذى أضيف إليه الثانى محذوف. قال: لما حذف المضاف إليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم، فقدم تيم على عدىّ لما ذكرنا فى قول سيبويه.

وكذا يقول هذا القائل فى نحو: «ذراعى وجبهة الأسد» إلا أنه لا يطّرد له ههنا أن يقول: إن الفصل كلا فَصْل، لأن المضاف الثانى ليس بلفظ الأول كما كان فى: تيم عدى، فالأولى قول المبرد.

وقد أجاز السّيرافى وجهًا رابعًا فى نحو: ياتيم تيم عدى، وهو أنه كان فى الأصل ياتيمُ بالضم تيمَ عدى، ففتح اتباعًا لنصب الثانى كما فى يازيدَ بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله: «والعلم الموصوف بابن» أنّ الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب أى صفة كان، لأن «تيم» عطف بيان للأول فهو كالوصف فى التّبْيين.

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(ص): «والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه ياغلامى، ويا غلامىَ ويا غلامُ، ويا غلاما، وبالهاء وقفًا.

وقالوا ياأبى ويا أمى ويا أبت ويا أمت فتحًا وكسرًا وبالألف دون الياء، ويا ابن أم، ويا ابن عمّ خاصة مثل باب ياغلامى، وقالوا[1]: يا ابن أم ويا ابن عم».

=قال الأعلم: وصف عارض سحاب اعترض بين نوع الذراع، ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد. ونسب البغدادى الشاهد إلى الفرزدق، ولم أجده فى ديوانه طبع دار صادر بيروت.
من شواهد: سيبويه ١/ ٩٢، والمغنى رقم ٧١٠، والأشباه والنظائر رقم ٣٣.

(١) كلمة: «وقالوا» سقطت من ب. انظر ١/ ٣٨٩.

(ش): اختلف فى ياء المتكّلم فقال بعضهم: أصلها الفتح، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكلّ كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه، وياء المتكلم أصلها: الحركة لئلاّ يبتدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد، ولا سيّما حرف العلة ضعيفٌ لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة.

وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى، لأن السكون هو الأصل.

وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوعٌ، وظاهر أنه نظر فى المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلاّ حالة التركيب.

ولو لم ينظر فى الكلمات إلى حال تركيبها لم يطّرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التّركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين كما وضع ياء الضّمير وكافه، ونحو «ما» و«من».

وهذا وعلى كل حالّ فلاشكّ أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالاً، إذا لم يلزم اجتماع الساكنين، وذلك لعدم الاحتياج إذًا إلى حركتها لوقوعها أبدًا بعد كلمة أخرى، فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة. وهذان أعنى الفتح والسكون مطّردان فى غير النّداء أيضًا نحو جاءنى غلامى، وأمّا ياغلامِ بحذف الياء فى النّداء فلان النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم، وذلك لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام فخفف ياغلامى بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسر دليلاً عليه، وقلب الياء ألفًا لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة [كما قيل فى «ناصية»[1]: ناصاة، ويقولون فى نحو «يَعى» و«دعى» يعا، ودعا.]

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وع.

وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم، بل فى الاسم الذى غلب عليه الإضافة إلى الياء، واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: يا عدوِّ ويا عدوّا.

وقد جاء شاذًا فى المنادى نحو: يا غلامَ ويا أبَ بالفتح اجتزاء بالفتح عن الألف.

٢٤٨ وأمّا فتح يا بنىّ وأصله يا بنيّا / فليس بشاذ كما شذ يا غلامَ لاجتماع الياءين.

وقد يضمّ فى النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد، ومنه القراءة الشاذة ﴿رَبُّ احْكُمْ﴾[1]. وربما ورد فى النّدرة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الحذف فى الفواصل والقوافى ليس بنادر طلبًا للازدواج.

قوله : «وبالهاء وقفًا» إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الألف ، كما يجىء فى باب الوقف، وإذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصْلاً فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلاً ، وذلك على مذهب من وقف على القاضى بإسكان الضاد ـ كما يجىء فى باب الوقف.

وإذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقف وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله: «وقالوا : يا أبى ويا أمّى» يطّرد فيهما ما فى سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين، قالوا والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء تأنيث[2]،

---

(١) الأنبياء / ١١٢ ، وهى قراءة أبى جعفر وابن مُحَيْصن وانظر : إتحاف فضلاء البشر/ ٣١٢، والبحر ٦/ ٣٤٥، والإملاء للعكبرى ٢/ ٣٨٧ ، والطبرى ١٧/ ١٨٤، والجامع للقرطبى ١١/ ٣٥١، والمحتسب ٢/ ٦٩، والنشر ٢/ ٣٢٥.

(٢) فى ط : «التأنيث » بـ «أل».

لأنها تدلّ فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علاّمة ونسّابة، والأب والأم مظنّتا التفخيم. ودليل كونها للتأنيث انقلابُها فى الوقف هاء .

وقال الكوفيّون: التاء للتأنيث، وياء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع: يا أبتى، ويا أمتى أيضًا.

ويجوز حذف هذه التّاء المبدلة من الياء[1] للتّرخيم، فيلزم فتح ما قبلها نحو: يْا أبَ ويا أمَّ على ما حكى يونس لئلاّ تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء.

والفراء يقف عليهما بالتّاء، لأنها ليست للتأنيث المحض كما فى أخت وبنت، والأوْلى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما فىْ ظُلمة وغُرْفة بخلاف تاء أخت وبنت. فمن وقف عليها بالتّاء كتبها تاء، ومن وقف بالهاء كتبها هاء لأن مبنى الخط على الوقف .

وإنما تفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حُرِّكت.

وقال الأندلسى: أصل يا أبت ويا أُمت: يا أبتا ويا أمّتا، فحذف الألف وهو ضعيف، لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف.

وأما حذفها فى: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ فمحتمل للثّقل الحاصل بالتّركيب.

وقيل فى[2] يا أبت ويا أمت: إنهما رخّما بحذف التاء، ثم ردّت التاء مفتوحة كما يجيئ من نحو قوله:

* كِليني لهمّ يا أميمةَ ناصبِ[3]*

(١)فى ط : «من التاء» تحريف.

(٢) كلمة «فى» سقط من ط .

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة وهو صدر بيت عجزه :

* وليلٍ أقاسيه بطئ الكواكب*

واستشهد به على أن «أميمة» جاء بفتح التاء، والقياس ضمّها.

والشاهد مطلع قصيدة للنابغة الذبياني. انظر ديوانه / ٤٨.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٩٠، والحجة لابن خالويه / ١٦٧، ومعانى القرآن للفراء٢/ ٣٢، وابن يعيش ٢/ ١٠٧، والأشمونى ٣/ ١٧٣.

وقد يقال: يا أبتُ ويا أمتُ بالضم، وهو أقل من الأول، وكسر التّاء فيهما أكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى أصلها. وجاز يا أبتا ويا أمتا، لأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتى ويا أمتى، فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوّض منه.

قوله: «ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصّة مثل باب يا غلامى».

المضاف إلى ياء المتكلّم إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره إلاّ الأمّ والعمّ إذا أضيف إليهما ابن أو بنت منادى فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسًا بالحذف أو القلب ألفًا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما، فإنه لم يكثر استعمال نحو: يا غلام أخى. فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب: يا غلامى من الأربعة الأوجه، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو: يا ابن أمّ ويا ابن عمَّ اجتزاءً بالفتحة عن الألف[1] لزيادة استثقاله، فبولغ فى تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف «يا» نحو: يا غلامى.

[ترخيم المنادى]

١٤٩ (ص) : «وترخيم المنادى جائز وهو فى غيره ضرورة»/ .

(ش) : إنما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له، فقصده بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا.

قوله: «وهو حذف فى آخره تخفيفًا» يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له مُوجبٌ كما كان فى باب قاض وعصًا ، وإلاّ فكل حذف لابد فيه من تخفيف. ويقولون لهذا أيضًا حذف بلا علّة ، وحذف الاعتباط مع أنه لابدّ فى كل حذف من قصد التّخفيف ، وهو العلة فهذا اصطلاح منهم.

وهذا الذى ذكره إن كان حدّ الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى، فإن أردنا الحد الشامل لجميع أقسامه قلنا: هو حذف آخر الكلمة اعتباطًا[2] جوازًا فيخرج

---

(١) فى ط: «ألف» بدون «أل». (٢) فى ط: «اعتباط جوازًا» تحريف.

منه حذف التنوين والحركة وقفًا ، لأنهما بـعد آخر الكلمة، ويدخل فيه حذف التّاء والجزء الأخيـرمن نحو: بـعلبك، لأن المحذوف صـار آخر الكلـمة بدلالة تـعاقب الإعراب عليه.

ويخرج منه حذف الـياء في نحو: يا غلام، إذ المضاف إليه ليـس آخر الكلمة، ألا ترى أن[١] مورد الإعراب ما قبله.

ويخرج منه الحذف في باب عصًا وقاضٍ، لأن الحذف لا لعلة الاعتباط. ويخرج أيضًا حذف لام نحو: يدوم، لأنه واجب.

[شرط ترخيم المنادى]

(ص) : «وشرطه أن لا يكون مضـافًا ولا مستغاثًا ولا جملة، ويـكون إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإمّا بتاء تأنيث».

(ش) : شروط ترخيم المنادى خمسة: أربعة منها عدمّية متعيّنة وهي: أن لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له، وأن لا يكون مستغاثًا، ولا يكون مندوبًا، ولا يكون جملة.

والشرط الأخير ثبوتيّ غير متعيّن بل هو أحد شرطين أحدهما: كونه علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف.

والثاني:كونـه بتاء تأنيث، وإنما لم يـذكر المصنف مضارع المضـاف،لأن حكمه حكم المضاف،وإنما لم يقل:ولا مندوبًا،لأن المندوب عنده ليس بمنادًى كما مضى.

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف .

ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله:

خُذوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذكروا   أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ[٢] =١٤٥

(١) في ط : «ألا ترى إلى أنّ» بزيادة «إلى».

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائة في الخزانة. =

وقوله:

١٤٦= أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكُلّ ابن حُرّةٍ سيَدْعوه داعى مَوْتَةٍ فيُجيبُ[(١)]

أى يا آل عكرمة وأبا عروة، وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرّمة:

١٤٧= ديارَمَيَّة إذْ مَيُّ تُساعِفُنا ولا يَري مثلَها عُجمٌ ولا عَرَبُ[(٢)]

وقول المتنبى:

١٤٨= للهِ ما فَعل الصَّوارِمُ والقَنا في عمرٍو حابِ وضبَّةَ الأغنامِ[(٣)]

= واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا ترخيم المضاف، ويقع الحذف فى آخر الاسم الثانى كما فى البيت، والأصل يا آل عكرمة.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى ، ديوانه / ٣١ من قصيدة أولها:

رأيت بنى آل امرئ القيس أصْفَقُوا علينا وقالوا: إننا نحن أكثر

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٤٣، والإنصاف/ ٣٤٧، وابن الشجرى ٢/ ٨٨ ، وابن يعيش ٢/ ٣٠، والأشمونى ٣/ ١٧٥، والهمع والدرر رقم ٧١٥.

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على ما تقدم فى البيت قبله : فإن «أبا عُرْوَ» منادى بحرف النداء المحذوف، وأبا منادى مضاف لما بعده .

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٢٩، والإنصاف / ٣٤٨، وابن يعيش ٢/ ٢٠، والعينى ٤/ ٢٨٧، والتصريح ٢/ ١٨٤.

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الترخيم فى غير النداء ضرورة، إذ «مّى» مرخم ميّه، وهو غير منادى.

والبيت لذى الرّمة ، ديوانه / ٧، من قصيدة أولّها :

ما بالَ عينك منها الماء ينسكب كأنّه من كُلَى مفريّة سرَبُ .

من شواهد : سيبويه ١/ ١٤١، ٣٣٣، ونوادر أبى زيد / ٣٢، وابن الشّجرىّ ٢/ ٩٠.

(٣) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «حاب» مرخم حابس فى غير النداء وهو ضرورة، وأبقى كسرة الباء من حابس بعد الترخيم على حالها وأصله «عمرو بن حابس» فحذف ابنًا وأضاف عمرًا إلى حابس.

قال البغدادى: وهذا البيت من قصيدة للمتنبى قالها فى صباه، ومطلع القصيدة:

ذكَرُ الصبّا ومراتعُ الآرام جَلَبَتْ حمامى قَبل وقت حمامى.

وجعل هؤلاء أغنامًا لأنهم كانوا جاهلين حين عصواَ سيف الدولة حتىَ فعل بهم ما فعل.

وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو : ياتأبّط .

والفرّاء والأخفش جوّزا ترخيم الثّلاثّى المتحرّك الأوسط علمًا لأن حركة الأوسط كالحرف الرّابع فيرخّمان نحو «رجل» علمًا.

ونقل ابن الخشّاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثّلاثى علمًا سكن أوسطه أو تحرّك.

ويجوز ترخيم غير المنادى للضّرورة، وإن خلا من تأنيث وعلميّة على تقدير الاستقلال كان، أو على[1] نية المحذوف عند سيبويه .

والمبّرد يوجب تقدير الاستقلال، واستدل سيبويه بقوله:

ألا أضْحَتْ حِبالُكُمُ رِمامَا وأضْحتْ منْكَ شاسعةً أُماما[2] =١٤٩

أى أمامة .

وإنما لم تجز ترخيم المضاف والمضاف إليه على ما اختاره البّصرية ولا ترخيم الجملة علمين، لأنهما إذا سمى بهما يراعى حال جُزْئيهما قبل العلميّة من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجئ فى باب التركيب، فلمّا كان كل واحد

(١) فى ط: «علا» بالألف ، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد المائة.

واستشهد به على أن ترخيم غير المنادى فى الضرورة جائز سواء كان على تقدير الاستقلال ، وهو لغة من لا ينتظر، أو على نية المحذوف، وهو لغة من ينتظر كما فى هذا البيت، فإن «أماما» أصله : أمامة، فلما حذف الهاء أبقى الميم على حالها والألف للإطلاق، فلو كان على تقدير الاستقلال بجعل ما قبل الآخر فى حكم الآخر لضم الميم رفعًا لأنه اسم «أضحى»، وشاسعة أى بعيدة خبرها.

وقال الأعلم الشنتمرى: وكان المبرد يرد هذا، ويزعم أن الرواية فيه :

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

وسيبويه أوثق من أن يُتّهم فيما رواه.

والشاهد لجرير، انظر ديوانه/ ٤٠٧ برواية .

أصبح حبل وصلكم رماما وما عهدى كعهدك يا أماما

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤٣، والنوادر/ ٢٠٧، وشرح الجمل للزجاجى / ١٧٤، وابن الشجرى ١/ ١٢٦، ٢/ ٩١، والإنصاف / ٣٥٣ ، والعينى ٤/ ٢٨٢، ٣٠٢، والتصريح ٢/ ١٩٠، والأشمونى ٣/ ١٨٤.

من جزئيهما مستقلاً من حيث اللفظ أى الأعراب لمراعاة حالهما قبل العلميّة، ١٥٠ وانمحى بعد العلميّة عن كل واحد من جزئيهما معنى/ الاستقلال، لأن عبد الله وتأبّط شرّا من حيث المعنى كزيد، وروعى اللّفظ والمعنى معًا، لم يمكن الحذف من الأول نظرًا إلى المعنى إذْ ليس بآخر الأجزاء، ولم يمكن حذف الثانى ولا حذف آخر الثانى نظرًا إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكليّة.

ويجوز أن يعلّل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأنّ المضاف إليه لم يمتزجْ بالمضاف[1] امتزاجًا تامّا بحيث يصح حذفه بأسره، أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون إلا فى آخر الكلمة، ولم يكن أيضًا منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترّخيم بدليل حذف التنّوين، وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متّصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما.

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف.

وإنما لم يرخّم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يُورَد عليه الترخيم الذى هو[2] من خصائص المنادى. وهذه العلة تطّرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة علَمين .

وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى آخره زيادة المدّ، لأن الزيادة تنافى الحذف.

وكذا المندوب، لأن الأغلب فيه زيادة مدّة فى آخره لإظهار التفجع ، وتشهير المندوب، وغير المزيد فيه قليلٌ نادر.

قوله: «ويكون إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف» إنما اشترط العلميّة فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالتّرخيم مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى.

---

(١) كلمة «بالمضاف» سقطت من ب : انظر ١/ ٣٩٦.

(٢) فى ط: «وهو» بالواو، وتحريف صوابه من المخطوطات.

وإنما اشترط فى العلم «الزّيادة»[١] على الثلاثة، لأنه كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسًا مطّردًا عن[٢] أقل أبنية المعرب، أى عن الثّلاثى بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحوْ يدودم، فإن النقص فيه وإن كان بلا علّة لكنه قليل غير قياسّى، والشذوذ لا يُعبأ به، وبخلاف نحو: عمٍ وشج وعصًا فإنه[٣] وإن كان قياسيًا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف.

فإن قلتْ المنادى المرخم مبنّى، والأسماء المبنيّة تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو: «ما» و«مَنْ» .

قلت: البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب، وضمّه مشبهٌ للرفع على ما بيّنا قبل.

وإنما لم يكن علمًا موصوفًا بالزّيادة علي ثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو: شاة وثَبة فإنه يرخم وإن لم يكن علمًا ولا زائدًا على الثلاثة، وذلك لأن وضع التّاء على الزوال، وعدم اللّزوم كما فى باب مالا ينصرف، فكيفيه أدنى مقتض للسّقوط فكيف إذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلىّ أعنى آخر المنادى.

وإنما لم يبالِ ببقاء نحو: ثب وشاة بعد التّرخيم على حرفين لأنْ بقاءه كذلك ليس لأجل الترَخيم بل مع التاء أيضًا كان ناقصًا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقَب الإعراب، فالأمر فيه كما قيل فى المثل «قبل البكاء كنت عابسة»[٤] وقبل النفاس كنت مضمرة»[٥].

---

(١) فى ط: «زيادة» بدون «أل».

(٢) فى ط : «على» مكان : «عن» .

(٣) كلمة : فإنه » سقط من ب . انظر ١/ ٣٩٧.

(٤) فى ط : والنسخ المخطوطة : «عابسة»، وفى مجمع الأمثال ٢/ ٩٢: «قبل البكاء كان وجهك عابسًا» وهو مثل يضرب لمن يكون العبوس له خِلقة ، ويضرب للبخيل يعتلّ بالإعسار وقد كان فى اليسار مانعًا.

(٥) فى ط والنسخ المخطوطة : «وقبل النعاس كنت مضمّرة. والمثل على هذه الصورة محرّف، صوابه «قبل النفاس كنت مُصْفرّة» وهو يضرب للبخيل يعتلّ بالإعدام، وهو مع الإثراء كان بخيلاً» انظر مجمع الأمثال ٢/ ٩٢.

=

ولو اعتبرنا سدّ التاء مسد لام الكلم بكونه معتقب الإعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللّزوم لم يكترثْ بما يصير إليه حال الكلمة بعده. والدليل على عدم لزومه[١] حذفه في جمع السلامة نحو: عرفات، وتقديره في نحو : الدار والشّمس، وليس لألفى التأنيث، هذه الأحوال.

قال سيبويه : كل اسم فى آخره تاء فإن حذف التاء منه فى كلام العرب أكثر، كان الاسم مع التاء/ ثلاثة أو أكثر وسواء كان الاسم علمًا أوْ، لا . ١٥١

ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخّم، أعنى فتح التاء كما فى قوله:

=١٥٠ كليني لهمٍّ يا أميمة ناصب وليلٍ أقاسيه بطئ الكواكب[٢]

فصار فى المنادى غير المرخم وجهان: ضّم التّاء وفتحها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء ـ وهم الأكثرون على ما قلنا ـ إذا وقفوا ألحقوا بآخره الهاء، فيقولون فى يا طلح:يا طلحهْ. وقليلاً ما يوقف بسكون الحاء وذلك[٣] لأنهم يلحقون هاء السكت [كثيرًا فى الوقف][٤] بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبّهة بها نحو:رِهْ وقِهْ، وإنه، وحيَّهلهْ. وإن لم يكن هناك فى الوصل حرف ينقلب هاء فى الوقف فإلحاقه بما كان هناك هاء فى الأصل أولى.

ويغنى عن الهاء فى الشعر ألف الأطلاق نحو قوله:

= وفى هامش ط علق على المثل الثانى بقوله : «وقبل النعاس كنت مضمرة بقوله : الضّمر والضمر على مثال العسر والعسر : الهزال، وخفة اللحم، يقال : ضمر الفرس بالفتح وبالضم أيضًا ضمورًا، وأضمرته، وضمّرته.

(١) فى ط : «الرجعة» مكان «لزومه »تحريف،

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤، وهو الشاهد السابع والثلاثين بعد المائة فى الخزانة .

(٣) «وذلك » سقط من ط.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط.

قِفي قَبْل التَّفرُّق يا ضُباعا ولا يكُ موْقِفٌ منكِ الودَاعا[(١)] =١٥١

ولا يرخم لغير ضررة منادى لم يستوف الشّروط إلا ما شذّ من نحو: يا صاح. ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله، وليس:

* أطـــرق كـــرا * [(٢)] =١٥٢

منه لأن الكرا: ذكر الكروان.

وقال المبرد: هو مرخم كَروان، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصّحيح.

ويجوز وصف المرخّم إلا عند الفراء وابن السرّاج، قال:

فقالوا تعالى يا يزي بن مُخرِّمٍ فقلت لهم إني حليف صُدَّاءِ[(٣)] =١٥٣

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاّ على معنى فيه، فإذا رُخِّمَتْ

---

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائة فى الخزانة .
واستشهد به على أن «ضباعًا» مرخم :«ضباعة» فحذف الهاء للترخيم، وألف الترخيم تغنى عنها.
قال الأعلم وغيره: الوقف عليها عوضًا من الهاء، لأنهم إنما رخّموا ما فيه الهاء، ثم لمّا وقفوا عليه ردّوا الهاء للوقف، فلمّا لم يمكنهم ردّ الهاء ههنا جعل الألف عوضًا منها على ما بيّنه سيبويه.
وهذا البيت مطلع قصيدة للقطامى مدح بها زُفر بن الحارث الكلابى.
من شواهد سيبويه ١/ ٣٣١، والإيضاح / ٩٩، وابن يعيش ٧/ ٩١، والأشمونى ٣/ ١٧٣.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد المائة فى الخزانة .
أطرق كرا أطرق كرا إن النعام فى القرى .
وساقه الرضى على أنه نثر، والصواب أنه من الرجز.

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المرخم يجوز وصفه إلا عند الفراء وابن السرّاج . أراد الشاعر : يا يزيد بن مخرم.
وعند سيبويه حذفت الدال للترخيم والياء لالتقاء الساكنين.
وفى ط والنسخ المخطوطة : «محرم» بالحاء والزاى صوابه من الخزانة حيث ذكر أنه بضم الميم وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة ، وهو من أشراف بنى الحارث من أهل اليمن.
و«صداء» بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وبالمدّ :حى من اليمن، و«الحليف» : المحالف.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٣٥، وابن الشجرى ٢/ ٨١ والشاهد قائله يزيد بن مُخرّم.

الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزادُ عليها شيء آخر من الخارج. فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع .

[الحروف المحذوفة من المرخّم]

(ص) : «فإن كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة كأسماء ومروان أو حرف صحيح قبله مدّة وهو أكثر من أربعةَ أحرف حُذِفتا، وإن كان مرّكّبًا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك فحرف واحد».

(ش) : قسّم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام : وهو إمّا حرفان أو كلمة أو حرف واحد، فحذف الحرفين فى موضعين :

أحدهما : إذا كان فى آخر الكلمة زيادتان فى حكم الواحدة بمعنى أنهما زيدتا معًا لا أنهما معًا. بمعنًى واحد، لأن كل واحدْ فى: مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معًا حذفنا معًا .

وهاتان الزيادتان سبعة أصناف: زيادتا التّثنية نحو زيدان ويضربان علمين، وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان(١)، ويائى النّسب وما أشبههما نحو: كوفىّ وروميّ وكرسيّ، وألفا التأنيث كصحراء وهمزة الإلحاق مع الألف التى قبلها كما فى حرباء وعلباء(٢).

قوله: «أسماء» هذا إذا جعلناها فَعْلاء من الوسَامة أى الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا أفعالاً جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره، لأنه يكون إذًا من باب عمّارلا من باب حمراء. [وقد(٣) يجيئ فى التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتهم] [وَرُجح مذهب سيبويه(٤) بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع]

(١) فى ط : «حراسان» بالحاء. تحريف

(٢) فى هامش ط: ذكر الشريف: أن «الحرباء» هو اكبر من الغطاية يستقبل الشمس، ويدور معها كيف دارت، ويتلوّن ألواناً بحّر الشمس وهو ذكر أم حبين.

والعلباء: عصب العنُق

(٣) ما بين معقفوين سقط من ط.

(٤) ما بين معقفوين سقط من ع.

ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلاّ فى «أحد» وأيضًا لم يثبت فى الصفات أسماء بمعنى الجميلة ولا و سماء حتى يكون «أسماء» علمًا منقولاً منه .

وعلى مذهب سيبويه إذا سميت به رجلاً لم ينصرف لألفى التأنيث. وعند غيره ينصرف، لأنه مثل «رباب» إذا سُمِّى به رجل فى كونه قبل تسمية المؤنث به مذكّرًا.

قوله: «وحرف صحيح» كان عليه أن يقول: حرف صحيح] غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة، وذلك لأنه يحذف فى نحو/ عفرناة[١] وسعلاة[٢] إلاّ التاء وحدها، ١٥٢ وذلك لكونها كلمة واحدة ، وإن كان على حرف فاكتفى بها.

وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما فى مستماح ومستميح[٣].

ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلّية أيضًا والمشهور خلافه.

ونعنى بالمدة ألفًا أو واوًا أو ياءً ساكنين، ما قبلهما من الحركة من جنسهما، فلا تحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحرّكتين فى نحو كَنَهْور[٤] ومُشَرْيف[٥] لتحصنهما بالحركة وتقوّيهما بها، ولا تحذفهما أيضًا إذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للإلحاق نحو: سنَّور، وبرذون[٦] ملحقان بِجَرْدَحل[٧] أو لم

---

(١) عفَرْنى: بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون: هو الأسد .

(٢) سعلاة : هى أنثى الغيلان.

(٣) فى هامش ط من تعليقات السيد الشريف : يقال : مَحَتّ الرجل ميْحًا: أعطيته. واستمحته : سألته العطاء.

وفى القاموس : ميح : فعله : ماح يميح.

(٤) الكنهور بوزن سفرجل : المتراكم من السحاب.

(٥) فى القاموس : الشرّياف كجرْيال: ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع.

(٦) البرذون : الدّابّة، وهى بهاء جمعها براذين، والمبرذن : صاحبه.

(٧) الجِرْدَحل بكسر الجيم : الوادى، والضخم من الإبل للذكر والأنثى.

يكونا له كعُلّيق[١] وقُبَّيْط[٢]، وذلك لمشابهتهما إذًا للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما، لأن المدّ فى الأغلب لا يكون إلا فى الألف والواو والياء اللّتين حركة ما قبلهما من جنسهما.

وأمّا مذهب وَرْش فى مدّ نحو الموت والحُسْنيَيْن وقفًا فمّما انفرد به.

وإنما حذف الحرفان ههنا، لأنه كان الأولى حذف المدّ الزائد، لكن لمّا لم يكن آخرًا، والترخيم حذف الآخر لم يجز حذفه. فلما حذف الحرف الأخير صار متطرّفًا فتبعه فى السقوط.

ولو قال يُحْذف[٣] حرفان فيما قبل آخره حرف مدّ وهو أكثر من أربعة لعمّ نحو: عمار ومروان، ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيهًا على تخالف عِلّتى الحذف فى الصّنفين كما ذكرنا.

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف» إنما اشترط هذا لئلاّ يبقى بعد الحذف على حرفين.

والفراء يجيز حذف المد أيضًا فى نحو سعيد وعمود وعماد، لكن لا يوجبه كما فى نحو عمّار ومسكين ومنصور.

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف» قَيْدٌ فى قوله: أو حرف صحيح قبله مدة، لا فى قوله: زيادتان فى حكم الواحدة، لأن نحو: يدان ودَمان وثبون وقلون ودَمِّى يرخم بحذف زيادتيه للترّخيم[٤] لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة .

وذهب الجَرْمىّ إلى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون ودمى والأول أولى.

---

(١) العُلَّيق : نَبْت يتعلق بالشجر.

(٢) القبّيط والقبيّطى بضم قافيهنما وشدّ يائهما : النّاطف.

(٣) فى ط : «بحذف حرفان» بالباء، تحريف.

(٤) كلمة «للترخيم» سقطت من ط.

وإنما لم يحذف زيادتا ثبون، لأنهما غيّرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم، وكأنه مثل ثمود .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف فى نحو حمراء. والمشهور حذف الزيادتين معًا.

وبعضهم يجوّز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسًا على ذى التاء فى نحو قوله:

= ١٥٤ * كِليني لهمّ يا أميمة ناصبِ *[١]

والوجه المنع لأن اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترّخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخّم، ولا كذلك ذو[٢] الألف.

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضّم لئلا يتلبس بالمذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى، وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد.

ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقًا. وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقًا نحو زيدىّ، إذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب إليه. ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء، وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير عَلَم على لغة الضم أيضًا لأن له مذكّرًا فيلتبس به.

وقال المصنف الظاهر جواز الضم فى نحو قائمة علمًا كان أوْ لا.

أقول: لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثرلكونه غير علَم بخلاف ما ذكره غيره، لأن جميعها مشروط/ بالعلمية واشتهار المُسَمّى بعلْمهِ مما يُزيل اللّبسْ فى الغالب. ١٥٣

(١) سبق ذكره رقم ١٤٤.

(٢) فى ط «ذوى الألف» بالياء، تحريف.

ثم الحقّ أن كُلّ موضعٍ قامـت فيه قرينةٌ تُزيل اللّبس جاز ترخـيم جميع ما ذُكِر على نِيّة الضّم(١) وإلاّ فلا.

والفرّاء يـحذف الساكن أيـضًا فى الاسم الذى قبـل آخره ساكن نحـو: هِرَقْل وسِبَطْر(٢) على نيـة المحذوف لئلا يشبه الحـرف نحو: نَعم وأجل، وهـو ضعيف، لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالملفوظ.

والكوفيون يحذفون فى نحو «حولا يا(٣) وبَرْدَرايا»(٤) الأحرف الثلاثة، أُعنى الألفين مع الياء التى بينهما كزيادة الجمع.

والبصريّـون يجتزئون بحذف الألـف الأخيرة لتحصّـن الياء قبله بحـركته من الحذْف.

قوله: «وإن كان مركّبًا حذف الاسم الأخـير»، لما أريد حذف شىء منه، وكان موضع اتصال الكلمتين كالمَفْصِل ، والكلمـتان كعظمين مُتّصلين عنده، فهو أقبل للـفك من مفـاصل المتصـل بعضهـا ببعـض، لأنه قريب الـعهد بالالـتئام بسـبب التركيب العارض حـذف الجزء الأخير بكماله. فإذا رخّمت خمـسة عشر قلت: يا خمسة أقبل.

وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تخليه(٥) تاء، لأنها تلك التاء التى كانت فى خمسة قبل أن يُضم إليها عشر، كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لأن التاء تطـرفت لفظًا ولا يوقف على تاء التأنيث إلا فى بعض اللغات .

---

(١) فى ط : كان أولاً : وإلاّ فلا» بزيادة «كان» أولا.

(٢) سبَطْر على وزن فعَلَل يقال للضخم.. انظر الهمع ٦/ ١٤ .

(٣) فى القاموس: « حَولايا : بلدة من عمل النهروان.

(٤) بردرايا : اسم موضع . انظر الهمع٦/ ٧٢ وفى ط : بزدرايا بالزاى، تحريف.

(٥) فى ك : « ولا تليه».

قالوا: فإذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الألف والياء، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة فكأنّك ترخّم «اثنان» واثنين ومن ثمّة لا تضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر وأخواتها كما يجىء فى باب المركّب.

قال المصنف: فيه نظر من جهة أن الثانى اسم برأسه، لا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون .

قوله: «وإن كان غير ذلك فحرف واحد» أى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التّاء قبله مدّة زائدة، وغير ما حذف منه كلمة، وهو المركب.

[حكم المرخم بعد الحذف]

(ص): «وهو فى حكم الثابت على الأكثر فيقال : يا حارِ، وياثمو، ويا كروَ. وقد يجعل اسمًا برأسه فيقال : يا حارث، ويا ثمي، ويا كرا».

(ش): أى المحذوف للترخيم فى حكم ما يثبت، فيبقى الحرف ا الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه، وكان القياس أن يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسمًا برأسه هو[1] الأكثر، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أنّ المحذوف لعلة موجبة قياسيّة كما فى عصًا وقاضٍ فى حكم الثّابت، فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته، وأنّ المحذوف لا لعلة موجبة قياسية ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[2] فلذا صار ما قبل المحذوف فى نحو غد، ويدُ، ودم معتقب الإعراب، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثّابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة.

لكن لما كان التّرخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التّخفيف فى النداء بأقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذى فيه أدنى ثقل

---

(١) فى ط : «وهو الأكثر » بالواو.

(٢) يونس / ٢٤.

لكونه فى صورة المنقوص: ما رأيت.

وفى نحو : يا زيدَ بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضّمّ، وذلك لما قدمنا من أن النداء مع كثرته فى الكلام ليس مقصودًا بالذّات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، فصار حذف الترخيم مطّردًا كالواجب، فعومل المرخم فى الأغلب معاملة نحو عصًا وقاضٍ مما الحذف فيه مطّرد واجب.

١٥٤ ومن جعله اسمًا برأسه نظر إلى أنه وإن كان قياسيًا/ مطردًا لكنه ليس بواجب.

فإذا كان المحذوف منويّ الثبوت لم يغيّر ما بقى إلاّ فى مواضع بعضها مختلف فيه، وبعضها متّفق عليه، فمنها اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه.

قال الجمهور فى نحو : أعلون وقاضون على هذه اللغة : يا أعلى ويا قاضى برجوع الألف والياء ، لأنه زال فى اللفظ الساكن الأخير الذى حذفا له.

وقال المصنف: ونعم ما قال لَو قيل: يا أعلَ ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعُد لأن السّاكن الأخير كالثابت لفظًا.

ولا خلاف فى ردّ الألف والياء فى اللغة القليلة أى لغة الضم لزوال الساكنين لفظًا وتقديرًا.

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلى السكون كان مُدْغمًا فى ذلك المحذوف وقبله ألف نحو : أسحارّ وهو نبت[1] بفتح الهمزة وكسرها، والكسر أكثر وهو نبت، فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف فتقول يا أسحارَ بالفتح، لأنه التقى ساكنًا ففتح الأخير اتباعًا لما قبله كما فى قوله:

=١٥٥ عجبتُ لمولودٍ ليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْده أبوان[2]

(١) وهو نبت زيادة فى نسخة .م.

(٢) هو الشاهد السادس والأربعون بعد المائة فى الخزانة.

استشهد به على أن سيبويه استشهد فى ترخيم «اسحار» فى أنك تحرّكه بأقرب الحركات إليه. وكذا=

وقوله: انطلقْ فى تخفيف انطَلق، وذلك لأنه لما تُصُرّف فيه بعد الترخيم بضمّ رائه على نية(١) الاستقلال شابه الفعل الذى هو الأصل فى التّصرف، فحرك بالفتح ، لإزالة الساكنين دون الكسر اتباعًا لما قبله كما اتبع فى الفعل، وصيانة له من الكسر ما أمكن نحو لم يَلْده وانطلْق ولم تضارّ بالفتح على الوجه المختار.

وغير سيبويه يجيز فى نحو أسحار مرخمًا الكسر أيضًا(٢) للساكنين على حاله على هذه اللغة أى الكثيرة كما فى هرقْ .

والفراء يحذف الراء الأولى أيضًا فى أسحار مع الألف قبلها والساكن المدغم فى نحو إرزبّ(٣) بناء على أصله فى هَرَقْ. فأمّا إذا لم يكن المدغم أصليّ السكون فإنه يردّ إلى أصلِ حركته، إن لزم ساكنان اتفاقًا منهم، تقول فى المسمى بتحابّ : يا تحابُ وفى رادَ : يا راد، وفى مُضارٍّ اسم مفعول: يا مضارَ، وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه إذ المدغم فيه كالثابت.

والفراء يردّ الساكن إلى أصل حركته، لأنه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الأخير فى الترخيم فيقول : يا محمرِ بكسر الراء ويا مَقْرَ بسكون القاف وبفتح العين(٤) فى مقرّ. ولا يحذف الحرف الساكن كما فى نحو: «خدبّ» لأنه قادر على

= تقول :«انطلق» إليه فى الأمر، تسكن اللام، فتبقى ساكنة، والقاف ساكنة فتحرك القاف بأقرب الحركات إليها وهى حركة الطاء .. فأصل : «يَلْدَهُ» : يلده بكسر اللام وسكون الدال للجزم، فسكن المكسورة تخفيفًا فحركت الدال دفعًا لالتقاء الساكنَين بحركة وهى أقرب المتحركات إليها، وهى الفتحة، لأن الساكن غير حاجز حصين.

ونُسب الشاهد لرجل من أزد السّراه، وقيل : إنه لعمرو الجنبيّ، وانظر الاشتقاق لابن دريد / ٢١٢ حيثَ يقول : وبنو جنب بطن من العرب ليسوا منسوبين إلى أب أو أم إنما هو لقب.

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٤١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي/ ٣٩٨، والهمع والدرر رقم ١٢٨، ١٠٧٠، والأشباه والنظائر رقم / ١.

(١) كلمة «نيّة» سقطت من ب . انظر : ١/ ٤٠٨.

(٢) كلمة «أيضًا» سقطت من ب انظر ١/ ٤٠٨.

(٣) فى القاموس « الإرزب» كقِرْشب : القصير والكبير، والغليظ الشديد، والضخم، وفرج المرأة أو الضخم منه.

(٤) فى هامش ط : أى الراء التى هى عين الكلمة فى مقرّ .

إزالة سكون الأخير بعد الحذف، وذلك بأن يردّ إلى أصله، ولم يمكن ذلك فى «خِدَبّ»[١] إذ لم يكن للساكن أصل فى الحركة.

وما ذهب إليه الفراء من ردّ المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم: يا قاضى ويا أعلى فى المسمّى بقاضون وأعلون، إلا أن الفارسى فرق بينهما بأن للياء فى قاضى أصلاً فى الثّبوت فى بعض المواضع نحو: رأيت قاضيًا وقاضية بخلاف الكسر فى محمرّ، فإنه لم يثبت فى موضع من المواضع.

ومنها نحو: ثمود فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منويّ الثبوت بعد حذف الدال فقط فنقول: يا ثمو، لأن الواو فى التقّدير ليس آخر الكلمة.

ومنع الفراء من ذلك، لأن الواو فى الظاهر آخر الكلمة، وقبلها ضمة، وهذا كما قال فى ترخيم «هرقل» على نية المحذوف: إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن[٢] لئلاّ يشبه الحرف، قال: فإذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو أيضًا بناء على مذهبه من تجويز: يا عمُ، ويا سعِ، ويا عِمَ فى ترخيم عمود وسعيد وعِماد كما مرّ.

١٥٥ وإذا جعل المرخم اسمًا برأسه ضمّ ما قبل المحذوف لفظًا إن / كان صحيحًا أو فى حكمه نحو: يا حارُ، ويا مروُ ويا قريُ، فى: حارث ومرْوة وقرية، وتقديرًا إن كان ياءً مكسورًا ما قبلها أو ألفًا نحو: يا قاضى ويا مشترا فى: قاضية ومشتراة.

وإن كان واوًا بعد ضمة كما فى قَلَنسُوة وثمود أبدلت الواو ياء، والضمة كسرة[٣] نحو: يا قلنسى ويا ثمي.

وفى الكثير قلت: يا ثمو، ويا قلنسو، لأنه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلاّ وتقلب الواو ياء. والضمة كسرة

(١) فى القاموس: الخدبّ ك «هجَف»: الشيخ والعظيم، والضخم من النعام وغيره.

(٢) فى ط: «ساكنًا» مكان: الساكن.

(٣) فى ط: «كثرة» بالثاء، تحريف.

نحو: التعازي[١] والأدلي[٢] - لما يجيء في التصريف في باب الإعلال - والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه.

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واواً بعد فتحة قلبتها ألفًا تقول في غَلَيان ونزَوان: يا غليَ ويانَزاو في الكثيرة يا غَلَيَ ويا نَزَوَ، لأنك إذا نويت المحذوف لم يوازناً الفعل تقديراً حتى تقلب ألفًا، بخلاف ما إذا لم تنوه كما يجيئ في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإن كان واواً أو ياءً بعد ألف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية، وفي الكثيرة: يا شقا ويا خزايَ، لأن [٣] كل واو أوياء تطرّفت بعد ألف زائدة قلبت ألفًا ثم همزة كما في رداء وكساء، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفًا ثم همزة إذا تطرّفتا ـ كما يجيئ في التّصريف.

وإن كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين، فإن عرفت ما حذف من الأصول رددته لامًا[٤] كيا شاه فُي ترخيم شاة، أو فاء كما تقول في ترخيم شية ودية: يا وشْيُ ويا ودْيُ برد العين إلى سكونها عند الأخفش، ويا وِشي ويا ودي. بإبقاء حركة العين عند سيبويه، والأول أولى لأن تحريك العين إنمَا كان لحَذف الفاء كما يجيء في باب النسّب، فإن، الأخفش يقول: وشيٌّ وسيبويه وشَويٌّ.

وإن لم تعرف ثالث الأصول ضعفّت الثاني ذا اللين كما تقول: يا لاء في المسمى بـ «لات».

وإن لم يكن الثاني حرف لين لم تردّ للحذف كما تقول: يائبُ ويا عدُ في ثبة وعدة.

كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعربات ـ كما مرّ ـ ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التّنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد.

---

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة: «التغازي» بالغين، وفي بعضها بالعين .

(٢) الأدلي : جمع دلو، وتجمع أيضًا على دِلاء، ودُليّ ودلي.

(٣) في ط : «لان» مكان : لأن ، تحريف.

(٤) في ط: «لامًا كان» بزيادة كان.

وإن أدّت هذه اللغة أى الغلي[١] إلى قلب مالا يكون منقلبًا كما يرخم حُبليان وحُبْلوي، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز إذًا، لأنها تؤدى إلى كون ألف فعلى منقلبًا عن ياء أو واو، ولم يعهد إلاّ التأنيث غير منقلبة عن شيء.

وقياس قول الأخفش جوازها، لأنه يكون إذًا ملحقًا بجخدَب[٢] بفتح الدّال.

وأما السيرافى فأجازها وإن لم يثبت فُعْلَلاً، قال: لأن هذا شيء عرض، وليس بنْية أصلية.

وكذا ذكر المبرّد عن المازنى فى كل ما اذّى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له أنه لا يرخمه إلا على نية المحذوف، وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقُذَعْمِل[٣] وسُعود وهُنْدلِع[٤] وعُنفوان.

واجاز السيرافى ترخيم جمعها على نية الاستقلال نظراً إلى أن المُثُل ليست بأصلية، ألا ترى أنه يجوز أتفاقًا أن نقول فى منصور على نية الاستقلال: يامنْصُ وفى خَضّم[٥]: ياخَضُّ مع أن مَفْعُ وفَعُّ ليسا من أبنيتهم فتقول، يا طيلسُ ويافرزْدُ، وياقُذَعمُ، وياسعىُ، وياهُنَدل، وياعُنفى.

قالوا[٦]: وإذا رخمت صحراويّ على الغليّ قلبت الواو همزة، فلو أزلته عن النداء لصرفته، لأن همزته إذًا ليست منقلبة عن ألف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلب عن ألف التأنيث فبعد التأنيث فيها، والأولى أن لا تصرفه نظرا / إلى الأصل. ١٥٦

---

(١) المراد : الغُلى من الغليان التى ذكرها آنفًا : وفى ط «الفلى» بالفاء وفى بعض النسخ «العلي» بالعين.

(٢) فى هامش ط: الجخدب: ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل والجخدب: الجميل الضّخم وفى الهمع ٦/ ١٢: جُخْدَب بالجيم والخاء المهملة: نوع من الجراد.

(٣) فى هامش ط: القُذَ عْمل والقُذَ عملة: الضخم من الإبل، ويقال: ما عنده قد عملة: أى شىء.

(٤) على وزن فُعْلَلِ بالضم والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية. وهى لبقلة معروفة. قال أبوحيان: ولم يذكره سيبويه. والظاهر أنه مما يزيد فيه النون انظر الهمع ٦/ ١٤، ١٥.

(٥) فى القاموس: خضّم كـ«بقّم» الجمع الكثير من الناس، وبلدة، وماء ورجل اسمه العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلبت على القبيلة لكثرة أكلهم.

(٦) فى ط «قالواو» مكان «فقالوا».

[المندوب]

(ص): «وقد استعملوا صيغة النّداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بـ «يا» أو «وا». واختص بواو، حكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف فى آخره».

(ش): هذا مته بناء على أن المندوب غير المنادى ـ وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده.

قوله: «المتفجع عليه» دخل فيه المجرور فى نحو: تفجعت على زيد. فلما قال: بـ «يا» أو «وا» خرج.

وكل منادًى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتّعجب. والنّدبة لا يستعمل فيه إلا حرف النّداء المشهور، أعنى «يا» كما ذكرنا دون أخواتها، لأنها أمّها فتصرفت ودخلت فى جميع أنواعه.

وقد أخل المصنف بأحد قِسْمى المندوب، وهو المتوّجع منه نحو: واحزنا، وواويلا، وواثبورا.

قوله: «واختص بوا» يعنى اختّص لفظ المندوب بالنّدبة بسبب لفظة «وا»، فوازيد مختص بالنّدبة، ويازيد مشترك[1] بين النّدبة والنداء.

وقيل: قد يستعمل وا فى النداء المحضّ وهو قليل.

قوله: «وحكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادي»، فيقال: وازيُد، واعبَد الله واطالعًا جبلاً، إذا كان معروفًا معيّنًا.

وكذا توابعه كتوابع المنادى على التّفصيل المذكور وذلك لأنه منادًى فى الأصل لحقه معنى النّدبة.

وقال المصنف بناء على مذهبه أعنى أن المندوب [عن المنادى إنّ المندوب][2] مخصوص بالتفجّع عليه كما أن المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى فى

(١) فى ط: «مشتر» بسقوط الكاف، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ط».

المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص، وكثيراً ما يحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى أمر عام كقولهم فى باب الاختصاص: أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل، فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص ـ كما سيجيء.

قوله: «ولك زيادة الألف فى آخره» أيْ لك إلحاق الألف آخر المندوب، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع «يا» أو «وا».

وقال الأندلسى: يجب إلحاقها «مع «يا» لئلا يلتبس بالنّداء المحض، والأوْلى أن يقال: إن دلّت قرينة حال على النّدبة كنت مخيّراً مع «يا» أيضاً وإلاّوجب الإلحاق معها تقول: يامحمد ياعليّ بلا إلحاق.

وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف النّدبة نحو: يازيدَ، ووازيَد، ولم يثبت.

وقد يلحق هذا الألف المنادى غير المندوب، قال ابن السراج تقول فى نداء البعيد: يازيداه، والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم: ياهناه فى المنادي غير المصرّح باسمه.

[حروف العلة مع المندوب]

(ص): فإن خفت اللبس قلت: «واغلامكية، واغلامكموه».

(ش): آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنًا أو متحرّكًا، والمتحرك إمّا أن تكون حركته إعرابية أوْ لا، والمعرب بالحركات لا يلحقه إلاّ الألف.

ويقدّر الإعراب نحو: واضرب الرجلا، فى المسمّى: بضرب الرجل، وكذا واضربت الرّجلاه، وواغلام الرجلاه.

والفراء يجوز اتباع المدّ للحركات قياسًا على مدة الإنكار نحو: واضرب الرجلوه، وواعبد الملكيه، ولم يثبت.

وإنما غُيرت الحركة الإعـرابية لاجل مَدّة النّدبة دون مدة الإنكـار، لأن الندبة من مواضع مدّ الصوت إعلامًا بالمصيبـة، فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء، لأن المدّ فيها أكثر منه فى الواو والياء، فلا تقلب الألف واوًا ولا ياءً إلا لضرورة ـ كما يجيء.

وأما الإنكار فلا يطلب مدًا تامًا، فـليس أصل مدّه أن يكون بالألف بل حروف العلة فـيه سواء. وللفرّاء أن يقول: الأولـى أن يحافظ على الحركات الإعـرابية ما أمكن.

هذا وإن لم تكن الحركة إعرابية ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس كما فى قطامِ وحذامِ وحيـث أعلاما/ مشهـور، فالأجود الألف، لأنها أصـل فى مدّ الندبـة كما ذكرنا فلا تقلب إلا لـلّبس وقال الأندلسىّ: والمصنّف: تتبعهـا مدّة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها. ١٥٧

قال سيبـويه: وتقول فى ندبـة يازيد وياغلام يعنـى ما سقط منه يـاء بالإضافة: وازيداه وواغلاماه، فتحت الكسرة كما فتحت الضمّة فى يازيد.

قلت: ولو اختـرنا ههنا مختار الأندلسـى إتباع المدة للحركة غيـر الإعرابية كان أوْلى لحصول اللّبس.

وقلـب الألف يـاء بعـد نون[١] التـثنية الـتى يعـد الألف أكثـر من سلامتـها، فوازيدانيه أكثر من وازيدناه، لئلا يشتبه المـثنى بفعلان، وأمّا التى بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله: واجُمْجَمتىْ[٢] الشاميتيناه.

وإن كان الحركة غير إعرابية، وأدّى الألف إلى اللّبـس اتبعتها حرفًا من جنسها اتّفاقًا نحو: واغلامـكيه فى غلام المخاطبة، لئلا يلتبس بـغلام المخاطب، وامنهوه فى المسمى مِنْهُ[٣] لئلا يلتبس بالمسمى بمِنْها.

---

(١) فى ط: «النون التثنية»، تحريف. (٢) فى ط: «يمنه» بالياء، تحريف.

(٣) حكى يونس أن رجلا ضاع له قدحان، فقال: واجُمْجَمَتَىْ الشاميتناه، والجمجمة: القدح، وسيأتى.

ولا يجوز فى النّداء المحض ياغلامَك، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معًا فى حالة واحدة(١). وأمّا المندوب فلمّا لم يكن مخاطبًا فى الحقيقة بل متفجّعًا عليه جاز واغلامكاه.

والسّاكن لا يخلو إمّا أن يكون تنوينًا أو ألفًا أو واوًا أوياءً أو ميم جمع أوغيرها.

فالتنّوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه، وإنما حذفت مع مدّة النّدبة دون مدة الإنكار، لأن أصل المندوب المنادى الذى هو محل التخّفيف.

وأجاز الفراء فى المنوّن المندوب ثلاثة أوجه أخري:

أحدها: فتحها لأجل ألف النّدبة.

والثانى: حذفها للسّاكنين وإتباع المّدة حركة ما قبلها نحو: واغلام زيديه بناء على مذهبه فى جواز إتباع مدة النّدبة للحركات الإعرابية.

والثالث: كسرها للساكنين، وإتباع المدة لكسرتها كما فى مدة الإنكار.

وما ذكرناه أوّلاً هو المشهور المستعمل.

وإن كان ألفًا حذفتها لألف الندبة عند النّحاة، نحو: وامعلاّه، وإغلامكماه، لأن حذف أوّل السّاكنين إذا كان مدّا هو القياس.

كما يجيء فى التصريف.

وقال المصنف: بل استغنى بها عن ألف النّدبة. وإن كان واوًا أو ياءً، فإن كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو: ياقاضياه، وباراضياه، ويارامياه، ويايرمياه، ويا سمنْدُواه(٢).

(١) كلمة «واحدة» سقطت من ط.

(٢) فى هامش ط علق الشريف على الكلمة بقوله: «لم أجد هذه الكلمة مستعملة جنسًا، كيف ولو كانت اسم جنس لوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد، وجعلها علمًا مرتجلاً أو أعجميًا مشكل أيضًا، لأنها معربة، إذْ لا وجه لبنائها، فيحب القلب أيضًا، لأنها معربة إذْ لاوجه لبنائها، فيجب القلب أيضًا. =

وأما إذا ندبت ياغلامى بسكون الياء تقول عند سيبويه ياغلامياه، لأن أصلها الفتح عنده.

وأجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للسّاكنين، ولم يذكر سقوطها فى المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو: وانقطاع ظهراه.

قال السيرافي: والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين.

قال المصنف: الحذف ليس بوجه، وقال نحو واغلاميه: أوجه: إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزيد عليها مدة أخرى كما يجيء، وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلى بدليل قولك: وامصطفاه.

ولاترد الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف النّدبة بخلاف ألف التنثنية فإنك تقلب لها ألف المقصور نحو: مصطفيان، وذلك للزوم ألف التثنية فى المثنّى بخلاف مدة النّدبة فإنها لاتلزم المندوب.

أمّا قوله: أصلها السكون فقد تقدّم أن ذلك مختلف فيه.

وأما قوله: «السكون العارض فيه كالأصلى» فنقول ذلك فى الألف لكونها كالف النّدبة فى الصّورة فجار أن تغنى[1] عنها كما ذهب[2] إليه.

وأما الياء فـ«لا» لقولك: ياقاضياه فى ياقاضي.

وإن لم يكن للواو والياء أصل فى الحركة، فإن كانتا مدّتين أى ما قبلهما من

= وغاية ما يتكلف لتصحيحها أن تجعل أعجميّه، محكيّة على حالها، فلا يرد وجوب القلب، لكن يبقى الكلام فى أن الحركة مقدرة على الواو.

وقد يتوهم أنها تصحيف سند، وعلمًا منقولاً عن الفعل.

ولو مثل: بـ «يدعوا علمًا لكان أقرب. وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة. والله أعلم بالصواب. ثم قال الشيخ: لم يظهر لى معناه» انتهى تعليق الشريف.

وقد سقطت هذه الكلمة من نسخة «ع»: ولم أجدها فى أبنية سيبويه.

(١) فى ط: «يغنى عنها» بالياء.

(٢) فى ط: «ذهبت» مكان: «ذهب». تحريف.

الحركة من جنسهما نحو: واغلامهوه، ووأخا غلامهى، وواضْربوا، واضْربى إذا سمى بهما فإنك تكتفى بما فيهما من المدّ عن ألف النّدبة / لكون مدّهما أصليًا بخلاف مدّ نحو: يا قاضى فإن أصل هذه الياء الحركة. وألف النّدبة ليست لازمة للمندوب ـ كما ذكرنا ـ فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس فى آخر المندوب نحو وازيد، فكيف إذا كان فى آخره مدّ أصليّ؟.

١٥٨

وإن لم يكونا مدتين جئت بألف النّدبة بعدهما إن شئت نحو: واقتل لواه وياقاتل كياه.

وأما ميم الجمع فلا يأتى بعدها ألف النّدبة لئلاّ يلتبس المجموع بالمثنى نحو: واغلامكموه، ووأخا غلامهمى، والواو والياء بعدها.

أمّا اللتان حذفتا فى الجمع للاستثقال ـ كما يجىء فى المضمرات ـ ردتا لمدّ الندبة، واستغنى بهما عن ألف النّدبة كما قلنا فى: غلامهو، وغلامهى، وأما ألفا المدّ فقد قلبتا واوا وياء للبس.

وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق ألفًا نحو: يامناه فى المسمى بـ «مَنْ».

وسيبويه يجيز نحو واقِنِّسْروناه[1]، إذْ لامنع.

وقال الكوفيون: المسمىّ بالجمع السالم المذكور إنْ أعربته بالحروف لا تجوز ندبته كما لا تجوز تثنيته وجمعه، فلا يجوز: وازيدوناه.

وإنْ أعربته بالحركات، وجعلت النّون معتقب الإعراب، ولابد إذًا من أن تلزمه الياء ـ كما يجيء فى باب الأعلام ـ جاز ندبته نحو: وازيديناه، واقنسريناه. وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلاّ فلا.

وليس بشيء إذ لا مناسبة بين النّدبة وبين التّثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه.

---

(١) فى القاموس: قِنِّسْرين، وقنّسرون بالكسر فيهما: كورة بالشام وتكسرنونهما.

وتقول فى المسمى باثنى عشر عند سيبويه: واثنا عشراه بالألف فى اثني، لأنه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكأنّك قلت: واثنان.

وقال الكوفيون: واثنى عشراه بالياء تشبيهًا له بالمضاف، لأن نون المثنى لا تسقط إلا فى الإضافة فكأنه مضاف.

وأجاز ابن كيسان الوجهين.

[إلحاق الهاء فى حالة الوقف]

(ص): «ولك الهاء فى الوقف»

(ش): معنى أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا جائز فى الوقف لا واجب.

وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إى ياء المتكلم المقلوبة ألفًا نحو: ياغلاما، وينبغى أن لا يجب عند هذا القائل مع «وا»، لأنها تكفى فى الفرق بين النّدبة والنّداء، وليس ما قال بوجه، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء فى الوقف كما مرّ، فاللبس إذًا حاصل مع الهاء أيضًا، والفارق هو القرينة.

وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانًا لحرف المدّ، ولا سيّما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيّنتْ كما تبيّن بها الحركة فى غلاميهْ على ما يجيء فى بابه من التّصريف.

وهذه الهاء تحذف وصلاً، وربما ثبتت فيه فى الشّعر إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهًا بهاء الضمير الواقعة بعدهما.

وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها، وإثباتها فى الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف.

قال:

١٥٦= يا مَرْحَبَاهَ بحمارِ ناجيةْ[١]

والكوفيون يثبتونها وقفًا ووصلاً فى الشعر وفى غيره.

[الندبة خاصة بالمعروف]

(ص): «ولايندب إلا المعروف، فلا يقال: وارجلاه، وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس».

(ش): هذا الذى ذكره فى المتفجع عليه، وأما المتوجّع منه فإنك تقول: وامصيبتاه، وليست بمعروفة.

ويعنى بالمعروف المشهور عَلَمًا كان أوْ، لا، فلو كان علمًا غير مشهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف فلا يقال: واهذاه.

وإنما ذلك لتحصيل عذر النّادب فى الندبة، لأنه إذا كان المندوب مشهوراً لا يلام النّادب فى الندبة عليه.

---

(١) هو الشاهد السابع والأربعون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن هاء السكّت. الواقعة بعد الألف يضمها بعض العرب، ويفتحها فى حالة الوصل فى الشعر.

وبعده:

* إذا أتى قرّبته للسانيهْ *

قال البغدادى: «يأمر حباه»: المنادى محذوف، و«مرحبا» مصدر منصوب بعامل محذوف، أى صادف رُحبًا وسَعة، حُذف تنوينه لنيّة الوقف، ثم بعد أن وصل به هاء السكّت عن له الوصل فوصل و«ناجيه»: اسم شخص، و«السانيه»: الدلو العظمة. وأداتها والنّاقة التى يُسْنى عليها، أى يستقى عليها من البئرء.

وأراد بتقريب الحمار للسانية: أن يستقى عليه من البئر بالدلو العظيمة.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٥٨، والمتصف ٣/ ١٤٢، وابن يعيش ٩/ ٤٦، والهمع والدرر رقم ١٧٤٣. وقائله مجهول.

ولو لم يكن علمًا وكان المتفجّع عليه مشهورًا بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياضاربًا زيداه، إذاكان زيد رجلاً عظيمًا، وقد ضربه / المتفجع عليه واشتهر به. ١٥٩

وكذلك ياحسنًا وجههوه فى المشهور بذلك.

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورًا سواء كان تعريفه قبل النّدبة أو بحرف النّدبة تقول: وامن قلع باب خيبراه،وامن حفر بئر زمزماه،لاشتهار الرجلين بذلك.

وموضع مدة الندبة آخر المضافِ إليه، وإن كان المندوب فى الحقيقة هو المضاف نحو: واميرَ المؤمنيناه، والمندوبَ هو الأمير إلاّ أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين فلو ألحقت مدتها المضاف لانفكّ من المضاف إليه، فألحقتها المضاف إليه، والمراد: المضاف كما تقول: حبُّ رمانى، وإن لم تكن ملكّتَ الرّمان بل الحَبّ فقط.

وكذا تقول فى المضارع للمضاف: واطالعًا جبلاه. وكذا تلحقها آخر الصلة نحو: وأمن حفر بئر زمزماه.

وكذا قال يونس والكوفيون: إنك تلحقها آخر الصّفة، لا آخر الموصوف نحو: وازيد الظريفاه.

وقال الخليل وسيبويه: بل تلحقها آخر الموصوف نحو: وازيداه الظّريف، لأن اتّصال الموصوف بصفته لفظًا أقل من اتّصال المضاف بالمضاف إليه، والموصول بصلته.

وليونس أن يقول: إنه متّصل بها على الجملة لفظا[1]، أو اتّصاله بها فى المعنى أتّم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان فى اللّفظ أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق اسم[2] المضاف إليه على المضاف ولا الصّلة على موصولها.

(١) فى ط: لفظ» بالرفع، تحريف.
(٢) فى نسخة ب: سقطت كلمة: «اسم» انظر ١/ ٤٢٢.

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قد حان، فقال: واجُمْجُمَتَىْ الشّامِيتناه، والجُمْجُمة: القدح.

وحكى الكوفيون: «وارجلا مُسَجّاه».

وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين.

وحكى الأندلسى عن الكوفيين: أنهم ربما نّونوا المندوب فى الوصل نحو: وازيدًا يا هذا.

[حذف حرف النداء]

(ص): ويجوز حذف حرف النّداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب ونحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(١) وأيها الرجل. وشذ أصبح ليل، وافتد مخنوق، وأطرق كرا».

(ش): يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجلُ أو لم يتعرّف كيا رجلاً، وسواء كان مفردًا أو مضافًا أو مضارعًا له نحو: ياغلام فاضل، وياحسن الوجه، وياضاربًا زيدًا قصدت بهذه الثلاثة واحدًا بعينه أوْلا.

وإنما لا تحذفه من النكرة، لأن حرف التنبيه أنما يُستغنى عنه إذا كان المنادى مُقْبلاً عليك متنبّهًا لما تقول له، ولا يكون هذا إلا فى المعرفة لأنها مقصودة قصدها.

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرّفة بحرف النداء، إذ هى إذًا حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هى مفيدة مع التعريف التّنبيه والخطاب.

---

(١) يوسف/ ٢٩.

وكان ينبغى أن لا يحذف من «أى» أيضًا، إذ هـو أيضًا جنس متعرّف بالنّداء، ألا أن المقصود بالنّداء لما كان وصفه كما تقدّم وهو معرفة قبل النّداء باللّام جاز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من «ياأيهذا» من غير أن تصف هذا بذى اللّام، كما لا يجوز الحذف من« يا أيّهذا» من غير أنْ نصف هذا بذى اللام ـ كما لايجوز الحذف من: يـا هذا، فثبت أن الاعـتبار فى حـذف حرف النّداء من «أى» بـوصفه نحو: أيها الرجل أو يوصف وصفه نحو: ايّهذا الرجل أوبوصف وصفه نحو أيهذا الرّجل.

وإنما لم يجـز الحذف عند البصريـين مع اسم الإشارة، وأن كان / متعـرفًا قبل النداء لما ذكرنا قبلُ من أنه موضوع فى الأصـل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه، وكونه منادى أى مخاطبًا تنافرٌ ظاهر. فلما أخرج فى النّداء عن ذلك الأصل، وجعـل مخاطبًا احتيج إلى علامة ظاهرة تـدل على تغييـره وجعله مخاطبًا وهى حرف النداء. ١٦٠

والكوفـيون جوزوا حذف الحـرف من اسم الإشارة اعـتباراً بكـونه معرفـة قبل النّداء واستشهادًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾(١).

وليس فى الآيـة دليل لأن هؤلاء خبر المبـتدأ ـ كما يجيء فى الحـروف ـ فبقى على هذا مـن المعارف التى يجوز حـذف الحرف، منها: العلـم، والمضاف إلى أى معرفة كانت والموصولات.

وأمّا المضمرات فيشذّ نداؤها نحو يا أنت ويا إياك.

تقـول في الموصولات: مـن لا يزال محسـنًا أحسن إلـى، ومن قال في ضـبط مايحذف مـنه الحرف: إنه يحذف ممّـا لا يوصف به «أى» يلزمـه جواز الحذف فى ياغلام رجل، ويا خيراً من زيد مع تنكيرهما، وذلك مما لا يجوز.

وإنما لم يجز الحذف من المـستغاث والمتعجب منه والمندوب، أمـا المستغاث به، فللمبالغة فى تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمراً مهمًا.

---

(١) البقرة / ٨٥.

وأمّا التعجّب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازًا، ولا يقصد فيهما حقيقة التّنبيه والإقبال كما فى النداء المحض، فلما نُقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازًا ألزما لفظ علم النداء تنبيهًا على الحقيقة المنقولين هما منها.

ولم يذكر المصنف لفظة «اللّه» فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه، لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه فى اخره نحو: «اللهم» وذلك لأن حقّ ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأى أو باسم الإشارة، فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه لئلا يكون إجحافًا.

قوله: «أصْبِح ليلُ»[١] أى ادْخل فى الصّباح، وصِرْ صُبْحًا قالته أم جُنْدب زوجة امرىء القيس تبرّمًا به وكان مُفركًا[٢]، ويقال: إنه سألها عن سبب تفريكهّن له، فقالت له: لأنك ثقيل الصّدر، خفيف العجز، سريع الإراقة، بطىء الإفاقة.

قوله: «أطرق كرا»[٣] رُقْية يصيدون بها الكَرى يقولون: أطْرِق كرا إن النعام

(١) انظر قصة هذا المثل بالتفصيل فى مجمع الأمثال ١/٤٠٣.

(٢) فى هامش ط: فركت المرأة زوجها فركا أى بغضته، وكذا فركَها زوجها، ولم نسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين. ويقال: رجل مفرّك بالتشديد للذى تبغضه النساء.

(٣) انظر قصة هذا المثل بالتفصيل فى مجمع الأمثال ١/٤٣١، وفيه «النعامة» مكان «النعام»، وقد سبق ذكره كشاهد شعرى فى الخزانة رقم / ١٥١ وفى مجمع الأمثال، يقال: الكرا: الكروانُ نفسه، ويقال: انه مُرخم الكروان. وجمع الكرَوَان: كرْوان، ومثله: فرَس صَلَتَان، وهو النشيط، وصمَيَان، وهو الصُّلْب، والجمع: صلَتَان وصمْيان. وقال الخليل: الكرا: ذكر الكرْوان. ويقال له: أطْرِق كرا إنك لن ترى قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد فى الأرض فيُلْقى عليه ثوب فيصاد.

وقال أبوالهيثم: هو طائر شبيه البطة. لاينام بالليل فسمّى بضدّه من الكرى، ويقال للواحدة كرَوانة، وللجمع الكروان والكرى.

والمثل يضربَ للذى ليس عنده غناء، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوقّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقّبه.

وقوله: إن النعامة فى القرى، أى تأتيك فتدوسك بأخفافها.

فى القرى ما إن أرى هناكرا.

فيسكن ويطرُق حتى يصادَ، وهذه مثل رقية الضَّبُع: خامرى أمّ عامري(١).

والمعنى أن النعام الذى هو أكبر منك قد اصطيد، وحمل إلى القرى فلا تُخَلّى(٢) أيضًا.

ومثل ذلك قولهم: «افتد مخنوقُ»(٣)،قاله شخص وقع فى اللّيل على (سُلَيْك ابن السّلكة) وهو نائم مستلق فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر أى أنت آمن من أن اغتالك ففيم استعجالك فى الأمر(٤)، ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك: أضرطًا وأنت الأعلى، فذهبت كلها أمثالاً.

[حذف المنادى]

(ص): «وقد يُحذف المنادى لقيام القرينة نحو: «ألا ياسجدوا».(٥)

(ش): المناءى مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالّة عليه بخلاف سائر المفعول به فإنه قد يحذف نسيًا مَنْسيّا كما تقدّم.

قوله: «ألا يا اسجدوا» بتخفيف «ألا» على أنها حرف تنبيه ويا حرف نداء، أى ياقوم اسجدوا.

ومن قرأ «ألاّ يسجدوا»(٥) بتشديد اللّام فـ «أن» ناصبة للمضارع أدغمت نونها

---

(١) انظر المثل فى «كتاب الأمثال» لأبى عبيد القاسم بن سلام وهامشه ١٢٦ و«أم عامر» هى الضبُع يشبّه بها الآحمق. ويروى عن عليّ عليه السلام أنه قال: «لا أكون مثل الضبع تسمع اللّدْم [وهو: اللطم والضرب بشىء ثقيل يسمع وقْعه] حتى تخرج فتصاد، وهى من أحمق الدّواب، يدخل عليها فيقال: ليست هذه أم عامر حتى تجرّ برجلها فتؤخذ. وفى ط: «حامرى» بالحاء، تحريف.

(٢) فى ط: «فلاتحلى» بالحاء صوابه بالخاء كما فى المخطوطات.

(٣) انظر مجمع الأمثال: ٢/ ٧٨، أى: يا مخنوق يضرب كل مشفوقٌ عليه مضطرّ. ويروى: افْتَدى مخنوقٌ.

(٤) فى ط: «الأسر» بالسين مكان: «الأمر» بالميم، تحريف.

(٥) النمل/ ٢٥، وفى هامش ب ١/ ٤٢٩: النحل بالحاء، تحريف وهذه الآية متعلقة بالآية التى =

فى لام «لا»، ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنّصب أى فهم لا يهتدون لأن يسجدوا «ولا» زائدة، أو نقول: أن لا يسجدوا بدلٌ من السبّيل أى نصدهم عن السّجود، ويجوز / أن يكون بدلاً من قوله «أعمالهم» فلا تكون «لا» زائدة أى فزيّن لهم الشّيطان أن لا يسجدوا. ١٦١

هذا واعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل فى غير النداء وهى «فلُ» و«فلة» وليس «فل» ترخيم فُلان والإلم يجز فى المذكّر إلاّ يافُلا إلاّ على مذهب الفراء كما تقدّم من تجويزه نحو: يا عَمِ فى: يا عماد. ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يافلانَ بحذف تاء فلانة.

ومن ذلك يامَكْرمان، ويا ملأمان، ويانومان أى ياكريم، ويالئيم ويانائم. كذا ياملكعان أى يالُكع. وكل ما هو على مَفْعلان فهو مختصّ بالنداء والغالب فيه السّبّ.

ومن الأبنية المختصة بالنّداء كل ما هو على فُعَل فى سب المذكّر، وفَعالِ فى سب المؤنث نحو خُبث ولُكع، وخباثِ ولكَاع.

وفَعال هذه قياسيّة عند سيبويه كالتّى بمعنى الأمر من الثّلاثى وكذا فُعَل فى مذكرها ومَفْعَلان سماعى.

وربُّما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى كقوله:

= قبلها، وهى: «وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله. وزيّن لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فهم لايهتدون».

وقراءة: «ألاّ يسجدوا» بالتشديد قراءة حفص عن عاصم. وقراءة: «ألا يسجدوا» بالتخفيف، قراءة الكسائى، ورويس وأبوجعفر، والحسن، وابن عباس، والزهرى. وانظر الحجة لأبى زرعة/ ٥٢٦، والحجة لابن خالويه / ٢٧٠ والكشف للقيسىّ ٢/ ١٥٦، ومجمع البيان للطبرسى ٧/ ٢١٦، والفخر للرازى ٢٤/ ١٩١، والنشر لابن الحزرى ٢/ ٣٣٧.

=١٥٧ * فى لُجَّةٍ أمْسِكْ فلانًا عن فُلِ *[١]

وقال:

=١٥٨ أطوِّف ما أطوْف ثم آوى   إلى بيتٍ قَعِيدتُه لَكاعِ[٢]

ولم يسمع[٣] شىء من الأسماء المختصّة موصوفًا.

★★★

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أن «فلا» مما يختص بالنداء، وقد استعمله الشاعر فى الضرورة غير منادى.
قال صاحب «اللباب» أو وزنه «فُعَل» تقديرًا، والذاهب منه الواو، فيكون أصْله: فُلَو كـ «فُسق»، فذهبت الواو تخفيفه وهذا البيت من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلىّ أولها.
الحمد لله العلىّ الأجلل   الواسع لفضل الوهوب المجزل
من شواهد: الخصائص ٣/ ٨٧، والممتع ٢/ ٦٤٩، والطرائف الأدبيّة / ٧٥، والمنصف ١/ ٣٢٩، ٢/ ٣٠٢، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣، وهمع الهوامع والدرر اللوامع رقم ١٧٢٩، والأشباه والنظائر رقم ١٠ واللسان: «جلل».
(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أن «لكاع» مما يختصّ بالنداء، وقد استعمل فى غير النداء ضرورة.
قال المبرّد فى الكامل: يقال فى النداء للئيم: يالّكع، وللأنثى: يالكاع، لأنه موضع معرفة. فإن لم ترد أن تعد له عن جهته قلت للرجل: يا ألكع، وللأنثى: يالكعاء، وهذا موضع لاتقع فيه النكرة. وقد جاء فى الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يَلِى أمورَ الناس لُكع بن لكع» فهذا كناية عن اللئيم بن اللئيم.
وهذا بمنزلة عمر نتصرف فى النكرة ولا ينصرف فى المعرفة. و«لكاع» مبنى» على الكسر. وقد اصطر الخطيئة فذكر لكاع فى غير النداء.
و«قعيدة البيت»: ربّة البيت وصاحبته، وانما قيل: قعيدة لقعودها وملازمتها.
والشاهد للحطيئة، وهو بيت مفرد هجابه امرأته، ديوانه / ٢٥٧.
من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٠٧، وابن يعيش ٤/ ٥٧ والعينى ١/ ٤٧٣، وشرح شذور الذهب ٨٣ والهمع والدرر رقم ٢٢٩، والتصريح ٢/ ١٨٠، وحاشية بس ١/ ١٣١، والاشمونى ٣/ ١٦٠.
(٣) فى ط: «ويسمع» بدون «لم» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

[الاختصاص]

ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتى بأىّ، وتجريه مُجراه فى النداء من ضمّه، والمجيء بهاء التنبيه فى مقام المضاف إليه، ووصف «أى» بذى اللاّم، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا، وإنّى، أو المشارك فيه نحو: نحن، وإننا، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضّمير من بين أمثاله بما نُسب إليه، وهو إما فى معرض التفاخر نحو: أنا أكرم الضّيفَ أيها الرّجل، أىْ أنا اختَصّ من بين الرّجال بإكرام الضّيف.

أو فى معرض التّصاغر نحو: أنا المسكينُ أيّها الرجل، أى مختصّا بالمسكنة من بين الرّجال.

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر نحو: أنا أدخل أيها الرجل، ونحن نقرأ أيها القوم.

فكل هذا فى صورة النّداء، وليس به، بل المراد بصفة «أىّ» هو ما دلّ عليه ضمير المتكلّم السابق لا المخاطب.

وإنما نقل من باب النّداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين، إذْ المنادى أيضًا يختصّ بالخطاب من بين أمثاله.

ولا يجوز فى باب الاختصاص إظهار حرف النّداء مع «أى» لأنه لم يبق فيه معنى النّداء لا حقيقةً كما فى يازيد، ولا مجازًا كما بقى فى المتعجّب منه والمندوب، فكره[1] استعمال عَلَمُ النداء فى الخالى عن معناه بالكلية.

وحال ظاهر «أى» ووصفه من ضمّ الأول، ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النّداء لكن مجموع نحو: أيها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب، لوقوعه موقع الحال أى مختصّا من بين الرّجال.

---

(١) فى ظ: «وكره» بالواو.

وهذا كما قيل فى نحو: سواء أقمت أم قعدت؟: انّ أقمت أم[1] قعدت، وإن كان فى الظّاهر جملة معطوفة على جملة إلاّ أنه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر، أى سواء قيامُك وقعودُك ـ كما يجيء فى باب حروف العطف.

وقد يقوم مقام «أىّ» المذكور اسمٌ منصوب دالّ على المراد من الضّمير المذكور، إما معرّفٌ باللّام نحو: نحن العُرْبَ أقرى للنُّزل، أو مضاف نحو قوله: صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنّا معاشر الأنبياء فينابُكّ»[2] أى قلة كلام، وقولهم: نحن آلَ فلان كرماء.

وربّما كان المنصوب علَمًا قال:

١٥٩= * بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابْ *[3]

قال أبوعمرو إنّ العرب نصب فى الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبنى، قال:

١٦٠= ١٦٢ * إنّا بني ضَبّة / لا نفِرُّ *[4]

---

(١) فى ط: «أو» مكان «أم».

(٢) فى ط: إنا معاشر الأنبياء فإنك فينابُكّ «بزيادة» فإنك» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
وقد ورد الحديث فى اللسان: «بكأ» بروايتين.
الرواية الأولى: «إنّا معاشر النبآء بُكاء». والرواية الثانية نحن معاشر الأنبياء فينابك وبكاء» والمعنى فينا بُك أوبكاء، أى قلّة كلام الا فيما يحتاج إليه.
يقال: بَكُؤت الناقة: إذا قلّ لبنها، والاسم: البُكّ بضم الباء.

(٣) هو الشاهد الخمسون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به أنّ المنصوب على الاختصاص ربما كان علمًا
وهذا البيت من أرجوزة لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه / ١٦٩، وقبله:
راحــت وراحَ كعصـا السِّبْسابّ
والسّبساب: شجر يُتّخذ منها السهام
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٢٧، والعينى ٤/ ٣٠٢، والهمع والدرر رقم ٦٥٩.

(٤) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائدة فى الخزانة:
واستشهد به على أن بنى ضبّة منصوب على الاختصاص.
وعلق استاذنا المرحوم هارون على الشاهد بقوله: لم أجده فى غير الخزانة. انظر الخزانة المحقّقة ٢/ ٤١٤.

أقول: لاشك أن الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها.

قال المصنّف: المعّرف باللاّم ليس منقولاً عن النداء، لأن المنادى لا يكون ذا اللام ونحو: أيها الرّجل منقولٌ عنه قطعًا.

والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ«يا» المقدّرة كما في: أيها الرجل.

وأن ينتصب بفعل مقدّر كأعنى أو أخص أو أمدح. قال: والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: نحن العربَ.

هذا كلامه.

والأوْلى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراء لباب الاختصاص مجرى واحدًا.

ثم نقول : لكنهم جوّزوا النصب ودخول اللام فى نحو: نحن العُرْبَ، لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه يظهر فى باب الاختصاص حرف النداءِ المكروه مجامعته للاّم.

وقد يأتى الاختصاص الذى باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب نحو: سبحانك الله العظيمَ، وبك أهلَ الرحمة أتوسّل.

قالوا: وإن كان الاختصاص باللّام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: مررت به الفاسقَ أو بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميدَ، أو كان المختص منكّرًا فليس من هذا البـاب بل هو منصوب إمّا على المدح نحو الحمد لله الحميدَ أو الذّم نحو ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾(١) أو الترحم. نحو قوله:

---

(١) المسد / ٤.

لنا يـــومٌ ولِلْكِـروانِ يــومٌ تطِيرُ البـائسات ولا نطـــيرُ(١) =١٦١

وقوله:

ويـأوي إلي نِـسْـوة عُـطَّـل وشعـثًا مراضِـيعَ مِثْل السّعَالي(٢) =١٦٢

بفعل لا يظهر وهو: أعنى أو أخـص فى الجميع، أو أمدح وأذم وأترحّم كل فى موضعه.

---

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أن «البائسات» منصوب على التّرحّم.
والشاهد من قصيدة لطرفة بن العبد هجابها عمرو بن المنذر بن امرىء القيس، مطلعها:

فليت لنا مكانَ الملْكِ عمروٍ رغوثًا حول قُبَّتِنا تخورُ

ورواية الديوان / ١٢٤:

* تطاردهن البائساتُ ولا نطيرُ *

بضم آلبائسات» علـى أنه فاعل: «تطاردهن» وفى «الفاخر» / ٧٤ برواية: «تطيـر البائسات» بالضم وانظر الشعـر والشعراء ١/ ١٩٣، وتفسير القرطـبى ٣/ ٣١٣ حيث ذكر القرطبى أن الـضعيف فى العربية: كرْوان جمع كَرَوان.
والكروانَ: طائر معروف: وفى ط: «الكروان» مكان «الكروان»، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة، ونسبة إلـى أمية بن عائد الهذلى واستشهد به على أن قوله: «شعثا» منصوب على الترحم.
وهذا البيت من قصيدة طويلة عدتها ستة وسبعون بيتًا، مطلعها.

ألا بالقَوْمى لطيف الخيال يؤرِّق من نازح ذى دلال

وفاعل: يأوى ضمير الصياد أى يأتى مأواه ومنزله إلى نسوة. وعطَّل: جمعَ عاطل، والعطل بالتحريك مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهى عُطل بالضم وعاطل ومعطال.
و«الشعث» جمـع شعثاء، من شعث الرجل شـعثًا فهو شعث من باب تَـعب: تغير وتلبد لقـلة تعهده بالدهـن، ورجل اشعث وامرأة شعـثاء. والمراضيع: جمـعَ مِرضاع بالكسَـر وهى التى ترضع كـثيراً.
والسّعالى بفتح السين، قال أبوعلى القَالى فى كتاب المقصورَ والممدود: السّعلى بالكسر وبالقصر ذكر الغيلان والأنثى سعلاة.
من شـواهد: معـانى الفـراء ١/ ١٠٨، وابن يعـيش ٢/ ١٨، والمقـرب ١/ ٢١٥، والعيـنى ٤/ ٦٣، والتصـريح ٢/ ١١٧، والأشمونى ٣/ ٦٩، وشـرح اشعار الهُذلـيّين للسكـرى / ٥٠٧. هذا ورواية الفراء فى المعاني:

* ويأوى إلى نسوة بائسات *

هذا ما قيل.

ولو قيل فى الجميع بالنّقل من النّداء لم يبعدْ، لأن فى الجميع معنى الاختصاص فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجْرًى واحدًا.

وكما ينصب على الذم ما هو المراد ممّا قبله نحو قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[١] ينب عليه ما يُشَبّه به فى القبح شيء مما قبله كقوله:

١٦٣= لحا الله جـرْماً كلما ذَرّ شارقٌ وجـوَه كلابٍ هارَشَت فازْ بأرّتِ[٢]

وقال:

١٦٤= أقارِعُ عَوْفٍ لا أحاولُ غيرَهـا وجوهَ قُرودٍ تبتغـي مَـنْ تُجـادع[٣]

---

(١) المسد/ ٤.

(٢) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أن قوله: «وجوه كلاب» منصوب على الذّم
وهذا البيت من أبيات لعمرو بن معديكرب مطلعها فى ديوانه / ٥٢.
ومُرْد على جُرْدٍ شهدتُ طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرّت
قال البغدادى شارحًا البيت:
وقوله: «لحا الله جَرْما»: أصل اللحْو: نزع قشر العود، يدعو عليهم بالهلاك، أى قشرهم الله غداة كل يوم.
والذرور فى الشمس بالذال المعجمة: أصله الانتشار والتفريق. ويقال: ذرت الشمس: طلعت.
والهراش: المهارشة بالكلاب: تحريش بعضها على بعض.
وقوله: فازْبأرّتِ» أى انتفشت حتى ظهر أصول شعرها، وتجمعت للوثب. شبه وجوههم بالكلاب فى هذه الحالة.
من شواهد الحماسة بشرح المرزوقى / ١٦٠، والحيوان ١/ ٣١٨، والسّمط / ٣٦٦.

(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به لما تقدّم فى البيت قبله، أعنى أن نصب «وجوه» على الشتم.
والشاهد للنابغة الذبيانى. من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المُنْذِر مّما وشت به بنو قُريع انظر ديوانه / ١٦٥.
من شواهد سيبويه ١/ ٢٥٢. وابن الشجرى ١/ ٣٤٤.
وقبله:
لعمرى وما عمرى علىّ بهيِّنٍ لقد نَطَقَتْ بُطلاً علىّ الأقارعُ

واعلم أنـه ليس لك فى قـولك: يا أيها الـرّجل وعبدالـله المسلمـينَ: أن تجعل المسلمين صفة للرجل وعبدالله لاختـلاف إعرابهما، فهو مثل قولك: اصنع ما سرّ أباكَ وأحَبّ أخوكَ الـصالحين، فإما أن تنصبـه على المدح أو ترفعه علـيه، أى هما المسلمان، وأعنى الصالحين ـ كما يجىء فى باب النعت.

وأما إذا قـلت: يازيد وعـمرو الطويـلين أو الطّـويلان فهمـا صفتات لاتـفاق الموصوفين إعرابًا وبناء.

وإذا قلت: ياهؤلاء وزيد الطّوال لم يكن الـطُّوال وصفًا بل عطف بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته ـ كما مر.

وعلـى الجملـة كل اسم فـيه معـنى الوصف ويمـتنع كـونه وصفَـا جاريًا عـلى الموصوف لمانع لفـظى يرفع أو ينصب على المدح أو الّذم أو الـتّرحم، إن كان فيه معنيً من هذه المعانى والاّ فهو عطف بيان لأنّ فيه شرحًا وبيانًا كالوصف.



[المنصوب على الاشتغال]

(ص): «الثالث(١) أضمر عامله على شريطة التّفسير، وهو كُلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه نحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، ينصب بفعل يفسّره ما بعده أى ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولابست».

(ش): إنما وجب اضمار الفعل ها هنا، لأن المفسّر كالعوض من الناصب، ولم يؤث به إلاّ عند تقرير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغنى عن تفسيره، فحكم النّاصب ههنا كحكم الرّافع فى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٢) كما ذكرنا فى باب الفاعل.

وهذا عند الكسائى والفرّاء ليس مّما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيداً ضربته فضربت عامل فى «زيداً» كما أنه عامل فى ضميره، وإمّا لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسده كما فى: زيداً مررت به وعمراً ضربت أخاه، فالعامل فى «زيداً» هو قولك: مررت به لسدّه مسدّ جاوزت وفى «عمراً» ضربت أخاه لسده مسد أهنت، وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما.

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول، وفى ضميره معاً فى حالة واحدة، لأن الضمير فى المعنى هو الظّاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضّمير بعد تسليطه على الظاهر المقدّم تأكيد إيقاع الفعل عليه، وليس الضمير المؤخّر عندهما من أحد التوابع الخمسة، لأنه لو جعل مثلاً تأكيداً

(١) أى الثالث: مما حذف فيه الفعل وجوبًا.

(٢) التوبة / ٦.

أو بدلاً أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابًا فى جميع المُثُل، وليس كذا، ألا ترى إلى قولهم: زيدًا مررت به وزيدًا ضربت غلامه.

ولو قيل على مذهبهما: إنّ المنتصب بعد الفعل الظّاهر أو شبهه سواء كان ضميرًا أو متعلّقه هو يدل لكلٍّ من المنصوب المتقدم لكان قولاً، فالضمير فى: زيدًا ضربته بدل من «زيدًا». وكذا الجار والمجرور فى «زيدًا» مررت به، إذ المعنى زيدًا جاوزته. وكذا أخاه فى قولك: زيدًا ضربت أخاه بدل من «زيدًا» على حذف المضاف من «زيدًا» أى متعلّق: زيدٌ ضربت أخاه. وكذا فى قولك: زيدًا ضربت عمرًا فى داره، وزيدًا لقيت عمرًا وأخاه بتقدير: ملابسَ زيد ضربت، وملابسَ زيد لقيت، ثم بيّنت الملابس بقولك: عمرًا فى داره، فإنه ملابسُ زيد بكونه مضروبًا فى دار زيد، وبقولك عمرًا[1] وأخاه فإنك ملابس زيد بكونه ملقيًا لك هو وأخو زيد. ون كانت الملابسة فى الصورّتين بعيدةِ كما يجيء فى مذهب البصريّين أيضًا.

واختار البصريوّن كون المنصوب معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده قياسًا على المرفوع فى نحو ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] مع أنه قد ذهب شاذٌّ منهم إلى أن المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل.

ولا يجوز للكوفيّ أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ[3] بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتاخر، لأن الفعل باتّفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله.

قوله: «كل اسم بعده فعل»، احترازٌ عن نحو: زيد أبوك.

ولايريد بقوله: «بعده فعل» أن يليه الفعل متّصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو: زيدًا عمرو ضربه، وزيدًا أنت ضاربه.

(١) فى ط: «عمروا» بالواو، تحريف.

(٢) النساء / ١٧٦.

(٣) فى ط: «امرء» بالهمزة المفردة، تحريف.

قوله: «أو شبهه» ليشمل نحو: زيداً أنا ضاربه أو أنا محبوسٌ عليه.

ويعنى بشبه الفعل اسمَىْ الفاعل والمفعول، أمّا المصدر فلا يكون مفسّرًا فى هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسِّر ـ كما يجيء ـ ومنصوب المصدر لا يتقدّم عليه، وكذا الصّفة المشبهة لا تنصب ما قبلها، وشبه الفعل إنما يفسِّرإذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل. أمّا إذا كان مصدراً به فلا يكون المفسِّر إلا فعلاً سواء / فسّر الرافع أو الناصب نحو: إنْ زيد قام، وإنْ زيداً ضربته. ١٦٤

ولابدّ لشبهه الفعل مما يعتمد عليه، إما قبل الاسم المحدود نحو زيد[1] هنداً ضاربها أو بعده نحو: زيداً أنت محبوس عليه ، وزيداً ضاربه عمرو.

وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو: «أزيداً» ضاربه العمران؟ وما زيداً ضاربه البكران، وإلاّ لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقّه لالفظًا ولا محلاً، فلا يجوز: زيداً ضاربه العمران، كما يجوز زيداً يضربه العمران.

قوله: «مشتغل عنه بضميرْ»[2] أى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدّم بالعمل فى الضمير الرّاجع إليه، أى إنما لم يعمل فى الاسم المتقدّم بسبب العمل فى ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه، وهو احتراز عن نحو: زيداً ضربت، فإنه ليس من هذا الباب، لأن عامله ظاهر، وهو الفعل المؤخر، وعن نحو: زيد قام، وزيد قائم أيضًا، لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرّفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره، فظهر أن قوله بعدُ: «لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه »غير محتاج إليه مع قوله: مشتغل عنه بضميره لأن معناه ـ كما ذكرنا ـ أنه لولا الضّمير لعمل فى ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرّر من مظانهّ فلم يبق إلا النّصب، فمعنى مشتغل عنه بضميره: أى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه.

(١) فى ط: زيداً هند ضاربها.

(٢) فى ط: «بضمره» مكان «بضميره»، تحريف.

قوله: «أو متعلقه» أى مشتغل بضميره أو بما يتعلّق به ذلك الضمير.

والتعلّق يكون من وجوه كثيرة نحو: كـونه مضافًا إلى ذلك الضّمير نحو: زيدًا ضربت غـلامه، ومنه نـحو: زيدًا ضربت عـمرًا وأخاه، لأن الفعـل مشتغـل بذلك المضاف، لكـن بواسطة العطـف أو موصوفًا بعامـل ذلك الضّمير أو مـوصولاً له نحو: زيـدًا ضربت رجلا يـحبّه، وزيدًا ضـربت الذى يحـبه، أوما[1] عطف عـليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحـو: زيدا لقيت عمرًا ورجلاً يضربه، وزيدًا لقيت عمرًا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله:

فكلاً أراهُمْ أصْبَحوا يَعْقِلونهُ صحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بِمَخْرِمِ[2] =١٦٥

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كُلاّ.

وضابط التعلّق أن يكـون ضمـير المنصـوب من تتمة المنصوب بالمفّسر، وليس الشرط أن يكـون الضّمـير منصوبًا لفظًا أو محلاً كما ظن بعـضهم نظرًا إلى نحو: زيدًا ضـربـتـه، أو مررت به، أو أنـا ضاربه بـل الشـرط انتــصابه لـفظًا أو مـحلاّ

(١) فى ط: «وأما عطف عليه» تحريف.

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أنه ممّا اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كلاً.

والبيت منسوب إلى زهير بن أبى سلـمى، من معلقته المشـهورة. وضمير الجمع فى المـواضع الثلاثة عائد إلى الحّى وهم قبيلة بنى ذُبيان.

ومعنى يعقلونه: أى يؤدون عقله، أى دينه.

قال الأصمعى: سميت الدّية عقلاً تسميّة بالمصـدر، لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولىّ القتيل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية إبلاً أو نقدًا.

وقوله «صـحيحات مال» أى لـيست بِعِدَةٍ ولامطل، يـقال. مال صحيـح: إذا لم تدخله علّـة فى عِدة ومطلٌ.

وقوله: «طالعات بمَخرم» هو بفتح الميم وسكون الخاء، وهو الثنية فى الجبل، والطريق.

يعنى أن إبل الدية تعلو في أطراف الجبل عند سوقها إلى أولياء المقتولين يشير إلى وفائهم.

أوانتصاب متعلقه كذلك، ألا ترى أنك تقول: هنداً ضربت مَنْ تملكه أو مررت بمن تملكه، والضّمير مرفوع، والمعنى: ضربت مملوكها ومررت بمملوكها.

واحترز بقوله: «مشتغل عنه بضميره» وبقوله: «لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه» عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التّصدر كإنّ وأخواتها نحو: زيد إنّي ضربته، وعمرو ليتك تضربه. وأمّا أنَّ المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصدُّرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لكونها حرفًا مصدريّا.

ومن الواجب تصدّرها«كم» نحو: زيدٌ كم صربته، وحرفا الاستفهام نحو: زيد هل ضربته؟ أو أضربته،؟ وكذا العرْض نحو: زيدٌ ألا تضربه، وحروف التّحْضيض نحو: زيدٌ هلاّ ضربته، أو ألاّ أو لولا، أو لوما. وكذا ألاَ للتمنّي نحو: هندٌ ألاَ رجل يضربها ولام الابتداء نحو: زيد لعمروٌ يضربه، وكذا «ما» و«إنْ» من جملة حروف النفي، نحو: زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمراً لم أضربه ولا أضربه ولن أضربه إذ العامل يتخطّاها قال:

١٦٦= قد أصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي عليّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ[1]

١٦٥ يروى برفع كله/ ونصبه.

أما «لن» فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى يتخطّاها العامل نحو زيداً سوف أضرب .

وأمّا «لَمْ» فلامتزاجها بالفعل بتغييرِ[2] معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئه.

وأما «لا» فلكثرتها فى الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله نحو: كنت بلا مالٍ وأريد أن لا تخرج.

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٩ .

(٢) فى ط فقط : «بتغييرها».

ومع هذا كُلّه فالرّفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجحٌ نظرًا إلى كونها للنفى الذى حقّه صدر الكلام كغيره مّما يغيّر معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرّد الفعل عنها نحو: زيد ضربته.

ومن الواجب تصدّره[1] حرف الشرط نحو: زيد إنْ ضربته يضربْك، وزيد لو ضربته ضَرَبَك. وكذا: زيد إن قام أضربه، لأنه لا يعمل الشّرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشّرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء فى بابه .

وأمّا الكوفيوّن فيجوّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشّرط نحو: زيدًا إنْ قام اضرب.

وأمّا معمول الشرط فأجازه الكسائى دون الفراء نحو: زيدًا إن تضرب يضربك.

ومنها الأسماء التى فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو: هند مَن يضْربها اضْربه؟ أوأيكم يضربها؟

واحترز به أيضًا عن الاسم الذى بعده فعل التّعجب، لأنه يتصرف فى معموله بالتقديم عليه نحو: زيد ما أحسنه وأحسن به.

وكذا أفعل التفضيل فى نحو: زيد أنت أكرم عليه أم عمرو.

وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف، فيجب الرفع فى نحو : زيد حين تضربه يموت.

وكذا اسم الفعل، لأنه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو: زيد هاته.

وكذا الصّلة والصّفة، إذ هما لا يعملان فى الموصول والموصوف، لأن الصّلة والصفة مع الموصول والموصوف فى تأويل اسم مفرد، فلو علمنا فيهما لكان كل

---

(١) فى ط فقط : «تصدرها».

واحدة منهما مع مفعولها المقدّم عليها كلامًا فالرّفع إذًا واجب فى نحو أيُّهم اضربُه حرٌّ على أن «أيّا» موصول .

وكذا قولك: رجل لقيته كريم. وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى: زيد أن تضربه خيرٌ، وزيد رجل يضربه موفّق.

وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

وكذا وجوب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في: زيد والله لا أضربه، لأن القسم له الصدر لتأثيره فى الكلام. وكذا لا يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها فيجب الرفع فى : ما رجلٌ إلاّ أعطيته كذا، وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل: أن ما بعد إلاّ من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صيرِّت الجملتان فى صورة جملة قصدًا للاختصار، فاقتصر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، ولم يجوزّ عمله فيما بعد ذلك على الأصح ـ كما ذكرنا ـ فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الأصل، لأن الأصل فى العامل أن يتقدم على معموله.

وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو: زيد ظنّه منطلقًا والزّيدان ظنّاهما منطلقين، لأنه لا يجوز فى هذا الاسم إلاّ الرّفع على الابتداء، وذلك أنّك لو سلطت عليه الفعل المؤخر، وقلت : زيدًا ظن منطلقًا لم يجز، لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضّميرالمسند إليه ذلك الفعل إلا إذا كان الضمير منفصلاً فلا يقال: زيدًا ضربَ، على أن الضّمير عائد إلى زيد.

ويجوز ذلك فى المنفصل نحو: زيدًا/ لم يضرب إلاّ هو ، وإنما لم يجز الأول ١٦٦ أعنى نحو: زيدًا ضَرَب، ولا العكس أعنى كون الفاعل مفسرًا للمفعول إذا كان

ضميرًا متّصلاً نحو: ضربه زيد ، على أن «زيد» مفسر للضّمير المتقدم، لأن القياس أن لا يكون التّخالف المعنوى بين المفسِّر والمفسَّر هو الغالب المشهورحتّى يكون تفسيره له ظاهرًا ونحن[1] نعلم أنّ تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور، فلهذا لم يجز: زيدًا أعطيته، على أن الضمير لزيد، وأن المعنى أعطيته نفسه، لأن المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولمّا لم يكن المفعول الأول فى باب ظنّ هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافًا إلى الأول- كما يجيء فى بابه- جاز نحو : زيد ظنّه قائمًا، والضمير لزيد، وكان قياس هذا أن يجوز أيضًا نحو: زيدًا أظن منطلقًا، وظنّ مسند إلى ضمير زيدٌ، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو فى صورة المفعول مع تأخره رتبة.

وأما نحو : ضرب زيدًا سيّدُه، وما ضرب زيدًا إلا عمروٌ فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف إليه، ولأجل إلاّ كما تبين قبل.

وأما إذا كان كلٌّ واحد من الفاعل والمفعول ضميرًا منفصلاً فيجوز أن تقول فى الفاعل : زيدًا لم يضرب إلا هو، وفى المفعول إيّاه ضربَ زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز فى المضمرات نحو: إياك ضربت ، يجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد، ومثله لا تضرب إلا إيّاك، ولا يجوزمثله فى المتصلين.

هذا، وقد جوز بعضهم نحو: غلامَ هند ضربَتْ على قلّة، والضّمير لهند إذ ليس نفس المفعول هو المفسَّر.

وكذا أجاز إيقاع الفعل المسند إلى الضّمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسر نحو: التى ضربت زيدًا ضرب، أى ضَرَبَ زيد التى ضربته، وهو كالأوّل معنًى، كأنك قلت: ضاربةَ زيدٍ ضربَ.

---

(١) فى ط : «نحو» مكان :«نحن» تحريف.

ومنع الفراء المسألتين.

وينبغي لمن جوّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدّم للفاعل فى نحو: غلامَ هند ضربت أن يجوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول أيضًا نحو: ضربها غلامُ هند ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف، فيكون معه فى نية التّقديم كما كان معه فى نية التأخير فى ضرب غلامُه زيدًا .

والذى أرى أنه كما لا يفسر الفاعل المفعول إذا كان متصّلا[1] وكذا العكس ـ كما ذكرنا ـ كذلك لا يفسِّر ما أضيف إليه الفاعلَ المفعول، فلا يجوز ضربها غلام هند. وكذا لا يفسر ما أضيف إليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت ، كما اختار الفراء، إذ السماع فى المسألتين مفقود.

والقياس أيضًا يدفعهما، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول فلا يحتاج له إلى ذيله أيضًا، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل فكذا إلى ذيله أيضًا .

أمَّا نحو: ضرب زيدًا سيدهُ، وضرب زيدٌ سيّدَه، فإن ذيل كلّ واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكر.

وكذا يحترز بقوله : «مشتغل عنه»، وبقوله: لو سلط عليه لنصبه» عمّا بعد واو العطف وفائه، وغيرهما من حروف العطف. وكذا فاء السّببيّة الواقعة موقعها، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها، لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول[2] ما قبلها، فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها ، إذ ينعكس الأمر إذًا أى يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها/ . ١٦٧

وأمّا نحو قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[3] إلى قوله : ﴿فَسَبِّحْ﴾

---

(١) فى ط : «إذا كان متصلاً الفاعل «بزيادة كلمة الفاعل، وهو تحريف.

(٢) فى ط : «ذويل» مكان «ذيول»، تحريف صوابه من المخطوطات.

(٣) النصر/ ١ .

فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أى فى «إذا» على المذهب الصحيح كما يجيء فى الظروف المبنيّة أن العامل فى «إذا» جزاؤُها لا شرْطها، لأن الفاء زائدة، لكن موقعهاموقع السّببية وصورتها، لتدلّ على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ـ كما يجيء تحقيقه فى الظّروف المبنيّة.

وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾(٢) فالفاء فى الجميع للسببية، وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط.

فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾(٣) على مذهب المبرد ـ كما يجيء، ونحو قوله: كُلُّ رجل يأتينى فأنا أكرمه لأنها فاء السّببية الواقعة موقعها إذْ هى داخلة على الجزاء لتضمّن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط، وكون الصلة والصفة كالشّرط، فما بعد الفاء لا غير كالجزاء، بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشّرط، وقلنا: إن الشّرط مقدّر أى أن الأصل: إمّا يكن شيء فاجْلدوا الزّانية والزّانى، ثم عمل به ما عمل بنحو: قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ـ كما يجيء فى حروف الشرط، وشغْلِ «اجلدوا» بمتعلّق الضمير لكان(٤) من هذا الباب كما فى قوله تعالى : ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾(٥) على بعض التأويلات.

ويجوز أن يكون بتقدير: هذا كذا فليذوقوه، وبمعنى: أمّا هذا «فليذوقوه» على بعض التأويلات.

ويجوز أن يكون بتقدير : هذا كله فليذوقوه ، وبمعنى: أمّا هذا فليذوقوه وبمعنى: هذا حميم فليذوقوه.

---

(١) المدثر / ٣ - ٤ - ٥. (٢) الضحى / ١١. (٣) النور / ٢.

(٤) لكان جواب «لو» السابقة. وقد طال الفصل كثيراً، وهى عادة الرّضى.

(٥) صّ / ٥٧.

ويخرج أيضًا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم المتقدّم عليه من جملته، بل من جملة أخرى، فإنه لا يكون من هذا الباب، إذ لو سلط عليه لم ينصبه، لأنه لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملته وذيوله، فخرج على هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾(١) عند سيبويه، إذ التقدير عنده: فيما يُتلى عليكم حُكْمُ الزّانية والزّانى فاجلدوا.

وكذا يخرج: زيدٌ اضربنّه أو لا تضربنّه، لأن الفعل المؤكد بالنّون لا يعمل فيما قبله كما تقدّم.

قال البصريونّ: إنّما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا على ما قبل(٢) لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، لأن المفسِّر عوضٌ عن الناصب ودالٌّ عليه فلا أقلّ من أن يكون مستعدّا للنصب، وعلى شفا العمل بحيث لو لم نشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدّم، أعنى بضميره أو متعلّقه لنصبه، فما لم يصلح هو أو مناسبه للنصب لولا الضّمير أو متعلقه لم يكن مفسرًا أيضًا، هذا زبدة كلامهم.

فإن قيل: اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدّرًا مفسّرًا بالظاهر، ويؤدّى إلى صحة مذهب الكسائى والفرّاء أى أنّ الناصب هو المتاخر، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسّر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب(٣) اطّراده فى مفسر عامل الرّفع فى نحو : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(٤) إذ لا فارق، فكان يجب أن لا يتأخر المفسِّر عن المرفوع إذْ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله.

قيل : إن الأصل فى المفسّر أن يصلح للعمل فى معمول المفسَّر ـ كما ذكرنا،

---

(١) النور / ٢.

(٢) فى ط ، وع « إلا قبل ما لو سلط عليه » وفى ظ : إلا على ما قبل لو سلط عليه بالباء وفى ك : إلا الأعلى ما قيل ما لو سلط عليه بالياء

(٣) فى ط : «لوجب فى اطراده» بزيادة «في» تحريف.

(٤) النساء / ١٧٦ وفى ط «امرء» بهمزة مقردة ، تحريف .

فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسّرًا مع امتناع كونه عاملاً، ففى نحو: زيد هل ضربته، وهلاّ ضربته للفعل محملٌ آخر غير التفسير، وهو كونه خبر المبتدأ، فحملناه عليه لمّا لم يصلح للعمل فى زيد.

فأما فى نحو : ﴿إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ و«لو ذاتُ سوار لَطَمَتْنِي/ »(١) . فلم يكن ١٦٨ للفعل محملٌ آخر، إذ لو جعلناه خبرًا المبتدأ لكانَ حرفَ الشّرط داخلاً على الاسميّة، ولا يجوز.

فعلى ما تقررّ لا يحمل الفعل على التفسير فى : زيد قام لمّا لم يُضطر إليه، وكذا فى : أزيدٌ قام، بل نقول: زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدّر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى، لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّرًا، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضًا وهذا مذهب سيبويه والجَرْميّ .

واختار الأخفش فى نحو: أزيد قام أن يْرفع زيد بفعل مقدر مفسّر بالظّاهر نظرًا إلى همزة الاستفهام.

ومن ثم قال سيبويه فى نحو: أأنت زيد ضربته: إنّ رفع «زيد» أولى، لأن أنت مبتدأ لا فاعل على ما قدّمناه، فبقى خبر المبتدأوهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعُه أوْلى من نَصْبه لِما سنُبيّن فى شرح قوله: «عند عدم قرينة خلافه».

وأمّا إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظَرْفًا نحو أاليوم زَيدًا ضربته فالمختار النّصب اتّفاقًا لكون الظرف متعلقًا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذًا أن تقدّر داخله على الفعل(٢).

---

(١) انظر مجمع الأمثال ٢/ ١٧٤.

وفى شرحه قبل معناه: لو لطمنى من كان كفؤًا إى لهان عليّ ولكن لطمنى من هو دوني.

وقيل : أراد لو لطمتنى حرة فجعل السّوار علامة للحريّة، لأن العرب فَلّما تُلبِس الإماءَ السّوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرّة لكان أخفّ عليّ وقد سبق ذكره.

(٢) فى ظ : «داخلة على فعل» بدون «أل».

وقال الأخفش في : أأنت زيد ضربته: إنّ نصب «زيدًا» أولى بالنّظر إلى همزة الاستفهام، و«أنت» فاعل فعل مقدّر وزيدًا مفعوله أي أضربت زيدًا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصّل.

ونظر سيبويه أدَقّ بناءً على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عند مندوحة .

ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع «زيد» بالفاعلية في نحو: زيد قام، وإن لم يكن مختارًا.

فعلى هذا مفسِّر الرافع لا يكون إلاّ فعلاً، إذْ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرف لازم للفعل كحرّفيْ الشرط وحروف التحْضيض .

وأما مفسّر الناصب فقد يكون شبه فعل، لأنه قد يفسِّره بلا ضرورة إلى كونه مفسِّرًا ـ كما ذكرنا ـ نحو: زيدًا أنا ضاربه.

قوله: «أو مناسبه لنصبه» ليس في أكثر النسخ هذه اللّفظة أعني: «أو مناسبه» والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن في الأصل، إذ المصنف لم يتعرّض لها في الشرح.

والحقّ أنه لابد منها وإلا خرج نحو: زيدًا مررت به، وأيضًا نحو: زيدًا ضربت غلامه، لأنه لابد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلّطت «ضربت» على «زيدا» في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدًا نفسه بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه فالمناسب إذًا يُطلب في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعل أو شبهه واقعًا على ذلك الاسم معنًى لكن لا يمكنه أن يتعدى إليه إلا(١) بحرف جرّ نحو : زيدًا، مررت به قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾(٢).

---

(١) كلملة : «إلا» سقطت من ب . انظر ١/ ٤٤٨.

(٢) الأعراف / ٣٠.

والثانـى: أن لا يكون الفـعل الظاهر أو شـبهه واقعًـا عليه علـى متعلّـقه، وقد عرفت المراد بالتعلّق نحو: زيدًا ضربت غلامه أو مررت بغلامه.

والأولى عند قصد التسّليط فيما اشتغل فيه المفسّر بمتعلق الضّمير بلا حرف جر أن يسلّط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافًا إلى الاسم كما تقـول فى: زيدًا ضربت غلامه: زيدًا ضربت أى غـلام زيد فنقول: إذا حصل ضابطان : أحدهما: أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه.

والثاني: أن يكون الفـعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضـميره أو بمتعلق الضمير، فسواء كان قبل ذلك الاسم اسـم آخر مرفوع أو منصوب لفظًا أو محلاّ يمكن نـصب ذلك الفـعل أو شبهـه أو مناسبـهما أو رفعـه لذلك الاسم أيـضًا أو لايكون، لا يختلف الحكم فيه، فالاسم المرفوع/ قبله نحو: أزيدٌ عمرًا ضربه؟ ١٦٩

سيبويـه ينصب عمرًا بـضرب المقدّر بعد زيـد المبتدأ خبرًا عـنه أى أزيد ضرب عمرًا ضربه.

والأخفـش يجوّز ارتفـاع زيد بكـونه فاعلاً لـضرب المقـدّر قبل زيد، وعـمرًا مفعوله، أى أضرب زيدٌ عمرًا ضربه؟ كما تقدّم من مذهبيهما:

وأمّا فى نحو إنْ زيدٌ عمرًا ضربه فالفعل متحتم التقدير[١] قبل المرفوع والاسم المنصـوب لفظًا قبلـه نحو: آليومَ عـمرًا ضربته؟ والمـنصوب محلاّ أبالـسوط زيدًا ضربته؟.

وقد تقدّم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر، وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه نحو آلخِوان[٢] اللّحم أكل عليه؟ وأزيدًا أنت محبوس عليه؟

وقد يكتنفه اسمان نحو : آليوم الخـوان اللحـم أكل عليه، أو إنْ زيدًا عمرًا اليوم ضربه .

(١) كلمة «التقدير» سقطت من ب انظر ١/ ٤٤٩.

(٢) الخِوان بكسر الخاء: الذى يؤكل عليه، معرّب.

وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو: أزيدًا أخاه ضربته؟ أى أأهنت زيدًا ضربته أخاه ضربته؟ وأزيدًا أخاه غلامه ضربته؟ أى لابست زيدًا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته؟.

قوله: «ينصب بفعل يفسِّره ما بعده» التفسير كما ذكر على ضربين:

إمّا أن يكون المفسِّر عين لفظ المفسَّر كزيدًا ضربته أى ضربته أى ضربت زيدًا ضربته أو يكون لفظ المفسِّر، دالاً على معنى المفسَّر، واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبست عليه.

وهذا الثانى على ثلاثة أقسام:

لأنه إن أمكن أن تقدر ما هو بمعنى الفعل الظّاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظّاهر خاصّ بل مع أى معمول كان فهو الأوْلى، نحو: زيدًا مررت به. فإن جاوزت المقدّر قبل «زيدًا» بمعنى: مررت سواء كان مررت عاملاً فى بك أو فى به أو فى بغلامك أو فى باخيك[1]، أو فى أى شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل.

وإن لم يمكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظّاهر مع معموله المعّين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدّر فقدّر ذلك المعنى، وذلك نحو: زيدًا ضربت غلامه فإن أهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقًا مع أى معمول كان بل هو معناه مع غلامه أو أخاه أو صديقه أو ما جرى مجرى ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: زيدًا ضربت عدوّه لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت زيدًا بل المعنى أكرمت زيدًا ضربت عدوه، فظهر أن أهنت المقدّر بمعنى الفعل الظّاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف: جاوزت فإنه بمعنى مررت مع أى معمول كان.

وإن لم يكن هذا الثّانى أيضًا أضمرت معنى لابَسْت فإنه يطّرد فى كل فعل مشتغل بضمير أو بمتعلّق الضمير أى متعلَّق كان.

(١) فى ط : «بأحيك» بالحاء، تحريف.

ولنا أن نقول فى تعيين العامل المقـدر رافعًا كان أو ناصبًا : أنت تنظر، فإن كان المفسِّر عاملاً فى ضمـير الاسم المقدّم بلا واسطة قدّرت لفظ المفسِّر بـعينه كما فـى إنْ زيدٌ قام، وإن زيدًا ضربته.

وإن عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو: إن زيدٌ مُرّ به، وإنْ زيدًا مررت به فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا أى إن لُوبس زيد، وإن لابست زيدًا، وكذا فى: إن الخوان أُكل عـليه، وإن الخوان أكـلت عليـه أى إن لُوبس الخوان وإن لابـسته، وأمّا إن قلت: آلخـوان أُكل عليه اللّحم؟، فـإنك تضمر لابس وفاعلـه ما أسندت إليه الفـعل المبنى للـمفعول أى: ألابس اللحـمُ الخوان أكل عليه الـلحم؟، وكذا آلسوط[1] ضُرِب به زيدٌ.

ولك أن تفصّـل بأن تقول: إن كان هنـاك فعل متعدّ إلـى ذلك الضمير بـنفسه بمعـنى ذلك اللاّزم أضـمرته كـما فى: إنْ زيـدٌ مُرّ به، وإن زيدًا مـررت به، أى إن جُووز زيد، وإن جاوزت/ زيدًا ،وإلاّ ففعل[2] الملابسة كما ذكـرنا فى آلخوان أكل عليه والخِوان أكلت عليه. ١٧٠

وإن كان المفسِّر عاملاً فى متعلّق الضمير فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا[3] أى فيمـا عمل فيـه بحرف الجَر أو بـنفسه نـحو: إن زيدٌ ضُرب غـلامه، وإن زيدًا ضربت غلامه، أى إن لـوبس زيد، وإن لابست زيدًا. وكذا فى إن زيـدٌ مُرّ بغلامه وإن زيدًا مررت بغلامه.

ولك أن تُفصِّل فتضمـر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهـر بعينه مع مضاف إلى ذلـك الاسم المذكور فـتقول فـى إن زيدٌ ضُرِب غـلامه وفى إنْ زيدًا ضـربت

---

(١) فى ط : «السوط» بدون همزة الاستفهام. وصوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) فى ط : «فعل» مكان : ففعل تحريف.

(٣) علق السيـد الشريف على قوله: «مطـلقًا» بقوله: أى سواء كان هنـاك فعل متعد بنفسـه بمعنى ذلك الفعل الذى عمل فى الضمير بواسطة حرف الجرّ أوْلا ، وحاصله ترك التفصيل الذى أشار إليه بقوله: «ولك أن تفصل».

غلامه: إنّ «ضُرِب» متعلقٌ زيد ضُرِب غلامه، وإن ضربت متعلّق زيد ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للمقدر[١] ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدّر. وكذا في نحو إن زيدٌ لُقِي عمرو وأخوه، وإن زيداً لقيت عمراً وأخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدّم في مثل مذهب الكسائي.

والتّفصيل أولى من إضمار الملابسة مطلقًا، لأنه يتعذر إضمارها للمرفوع في : إن زيد قام غلامه، بل المعنى: إن قام متعلّق زيد قام غلامه.

وتضمر العامل في متعلّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلاً متعدّيًا بمعنى ذلك الفعل اللازم إن وجد متعدّيًا مع المضاف المذكور، فنقول في : إن زيدٌ مُرّ بغلامه وإن زيداً مررت بغلامه: إنّ التقدير: إن «جووز» متعلّق زيد مرّ بغلامه: وإن «جاوزت» متعلّق زيد مررت بغلامه.

وإنْ لم يوجد متعدٍّ بمعناه فالملابسة نحو: إن زيدٌ أكل على خِوانه، وإنْ زيداً أكلت على خوانه، أي إن لُوبس زيد أُكِل على خوانه، وإن لابست زيداً أكلت على خِوانه.

هذا وإن جاء في جميع الصّور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جارّ نحو: آليوم زيداً ضربته؟ وأبا السوط زيداً ضربته؟ لم يتفاوت الأمر، لأن الفعل المقدّر يعمل في ذلك الظّرف أيضًا والجار أيضًا.

وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فإن كان المفسِّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في: إن زيدٌ عمراً ضربه أي إن ضرب زيدٌ عمراً ضربه فلا إشكال.

وكذا في: إن زيداً عمرو ضربه، وإلا أضمرت فعل الملابسة كما في: إن اللحمُ الخوانَ أكل عليه إن لابس اللحم الخوان.

---

(١) في ط : فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدّر، والمختار ما في النسخ المخطوطة.

[اختيار رفع الاسم المشتغل عنه]

(ص) : «ويختـار الرفع بالابتـداء عند عدم قريـنة خلافه، أو عنـد وجود أقوى منها . كـ «إمّا» مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة».

(ش): حال الاسم المحدود لا يعدو وأربعة أقسام: إما أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوى رفعه ونـصبه.ولم يذكر جمهور النحّاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان.

قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور به تحـقّق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو: آلسوط ضرب به زيد؟ لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع.

وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب.

وهذا الذى ذكـر قياس بارد. والـوجه جواز نصبـه لكون الفعـل مشتغـلاً عنه بمنصـوب محلاّ ، بلى ما بـعد إذا المفاجاة واجب الـرفع فى نحو خرجـت فإذا زيد يضربه عمرو ـ كما يجيء.

ثم اعلم أن المصنف ابـتدأ بما يختار رفعه، لأن الرفع هو الأصل لـعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال: «يختار الرفع بالابتداء» فبيّن بقوله «بالابتداء» عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظَنّ أن رافعه فعل/ كما أن ناصبه إذا نصب فعل. ١٧١

قوله: «عند عدم قرينة خلافه»، الضمير فى خلافه للرفع، وخلاف الرفع ها هنا النصب، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدّر.

أما الجرّ فلا يدخله، لأنه لا يكون إلا بجارّ، وكلامـنا فى اسم ينتصب لفظًا بما بعده لو سلط عليه .

والمعنـى: يختار رفـع هذا الاسم المذكور عـند عدم قرائن الـنّصب الموجـبة له، والقرائن التى يُختار مـعها النصب الموجبة له، والقرائن التى يُخـتار معها النصب والتى يتساوى معها الأمران على ما يجيء شرحها .

ومثال ذلـك : زيد ضربتـه ولا يريد مطـلق قرينـة النّصب لأن المـفسِّر قريـنة النصب، ومع عدمه ليس الاسم ممّا نحن فيه، بل يريد قرائن النصب التى سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختير الرفع عـلى النصب مع ذلك التّقدير لاحتـياج النصب، إلى حذف الفعل وإضمـاره، والأصل عدمُهُما بخلاف الرفـع فإنه بعامل معنـويّ عندهم لم يظهر قط فى اللّفظ حتى يقال: حُذِف وأضمر على ما اخترنا فى رفع المبتدأ.

نقول : إنما اختير الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب .

قوله: «أو عنـد وجود أقوى منها» أى عنـد وجود قرينة للرفـع هى أقوى من قرينة الـنّصب وقرينة الرّفع الـتى تجامع قرينة الـنصب وتكون أقوى منهـا شيئان فقط على ما ذكروا: «أمّا » و«إذا» المفاجأة.

فأمّا «أمَّا» فتجامع ثلاث قرائن للنـصب هى مع إحداها مغلوبة ومع الأخرين غالبة.

وأما الأولى فالطّلب على ما يأتي، والأخريـان: عطف الجملة التى بعدها على فعليّة، وكونها جوابًا لجملة استفهامية فعليّة .

وأمّا «إذا» فلا تجـامع من قرائن الـنصّب إلا واحدة، وإذا غالـبة عليهـا، وتلك القرينة كون الجملة المصدّرة بها معطوفة على فعلية ـ كما يجيء.

أما «أمَّا فـإنما يُرجّح الرفـع معها علـى النصب مع الـقرينتين المـذكورتين لأن ترجّح النصب فى مثلهما بغير أمّا إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فـى كونهما فعليـتيين نحو: قام زيد وعمـرًا أكرمته، أو لقصد التـناسب بين السؤال والجواب فى كونهـما فعليتين نحو: زيدًا أكرمتـه فى جواب من قال: أيَّهم أكرمت؟

فإذا صُدِّرت الجملـتان بأمّا نحو قام زيد وأمـا عمرو فقدّ[١] أكرمتـه، وأما زيد

---

(١)فى ط : «فقظ» بالظاء ، تحريف.

فقد أعطيته ديناراً فى جواب: أيهم أعطيت؟ فإنّ أمَّا من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف، ولا ينظر معها إلى ما قبلـها فلم يكن قصد التّناسب معها لكون وضعها لضدِّ مناسبة ما بعدها لما قبلها أعنى الاستئناف فرجعت الجملة بسببهاّ[1] إلى ما كانت عـليه فى الأصلّ[2] وهو اختيار الرفع للسـلامة من الحذف والتقدير فأمّا فى الحقـيقة ليست مقتـضية للرّفع، لأن وقوع الاسمـية والفعليّة بعـدها على السواء نحو قـوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَر وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَر﴾ّ[3] لكن عملها فى الصورتين: أنها منعت مقتضى الـنصب من التأثير، فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير وأمّا «حتى» نحو قوله:

ألقى الصّحيفةَ كَىْ يُخفّفَ رحلَهُ والزّاد حتى نَعْلَهُ ألقاهاّ[4] =١٦٧

(١) فى ط : فرجعت بسببها الجملة.

(٢) فى ط : إلى ما كانت فى الأصل عليه.

(٣) الضحى / ٩، ١٠.

(٤) هو الشاهد السابع والخمسون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنّ «حتى» وإن كانت يستأنف بعدهـا الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف، فلم يكّن الرفع بعدها أولى، فهى كسائر حروف العطف، يعنى أنه يجوز فى «نَعْلَه» النصب والرفع.

وذكر البغدادى أن النصب فمن وجهين:

أحدهما : نصبه بإضمار فعل يفسّره ألقاها، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها.

ثانيهما: أن يكون نصبـه بالعطف على الصحيفة ، وحتى بمعنى الواو كأنه قـال : ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد: ونعله.

وأما الرفع فعلـى الابتداء ، وجملة ألقاها هو الخـبر، فحتى على هذا وعلى الـوجه الأول من وجهى النصب حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة .

ونسب البغدادى هذا البيت لأبى مروان النحوي، وبعده :

ومضى يظنُّ بريدَ عمروٍ خَلْفهُ خوفًا وفارق أرضَهُ وقلاها

من شـواهد : سيبـويه ١/ ٥٠، وشرح شواهـد المغنى لـلسيوطـى / رقم ٣٧٠، والعيـنى ٤/ ١٣٤، والهمع والدرر رقم ١٠٦٤، والتصريح ٢/ ١٤١، والأشمونى ٣/ ٩٧، وحاشية رقم ١/ ٣٢٠ .

فهى وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف «كأمّا»، ألا ترى أنها لا تقع فى أول الكلام «كأمّا» فلم يكن الرّفع بعدها أوْلى فهى كسائر حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب.

وأما إذا كانت أمّا مع الطّلب وهو الأمر والنهى والدّعاء فقط، لأن سائر أنواع ١٧٢ الطّلب نحو: زيد هل ضربته/ وزيد ليتك تضربه، وألا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدّم .

فأما مع الثّلاثة فهى مغلوبة نحو: أما زيدًا فأكرمْه وأمّا بكرًا فلا تَضْرِبْه، وأمّا عمرًا فرحمه الله تعالى.

وإنما صارت مغلوبة، لأن وقوع هذه الأشياء خبرًا للمبتدأ قليل فى الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطّلبية فعليّة أولى إنْ أمكن لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطّلب للفعل كحرف الاستفهام والعرضَ والتّحضيض .

وأما قوله: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُم﴾[1] فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعراب كما أمكن ذلك فى نحو: زيد اضربه، وكذا فى نحو : أزيد ضارب؟[2] وزيد هل ضربته؟ وعمرو ألا تضربه.

وأمّا قولهم: [إن قلة[3] نحو: زيدٌ اضربه ولا تضربْه بالرّفع] لمناقضة الخبر الذى هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التى لا تحتملها[4] إلا بتأويل بعيد مُخْرِجٌ للأمر والنهى والدعاء عن حقيقتها كقولك فى زيد اضربه: زيدٌ أطلب منك ضربه؟ فمنقوض بأنه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها

---

(١) صٓ / ٦٠.

(٢) فى ط: هل زيد ضارب مكان : أزيد ضارب؟

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ .

(٤) فى ط : «لا تحتملهما» بألف التثنية، صوابه من النسخ المخطوطة.

عن كونها خبرية مع أنه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو: أزيد منطلق؟ وليتك عندنا. وكذا يكثر، زيد مَنْ أبوه؟ وعمرو هل ضربته؟ وزيد ليتك قتلته.

ولا يجب فى خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب، وإنما سمى خبراً اصطلاحًا كما أن الفاعل سمى به فاعلاً ولم يصدر الفعل منه فى بعض المواضع.

فنقول: لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا، وأمّا ليست من قرائن الرّفع كما بّينا بقى التعارض فى : أما زيد فاضربه بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير.

وترجيح الطّلب أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم، وقلّة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب.

وأما «إذا» المفاجأة فهى فى ضعف الاستئناف بعدها مثل «حتى» ولهذا لاتقع فى صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع أما، لكن النّحاة قالوا: إنها إذا جامعت حرفًا عاطفًا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى أن الرفع إذًا أوْلى من النّصب مع جواز النصب نحو: قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو.

وفيما قالوا نظر، وذلك أنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلا الاسمية فرقًا بينها وبين إذا الشّرطية [من[1] أول الأمرْ] فقياس هذا وجوب الرّفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف.

بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا: خالفت أصلها فى هذا الموضع الخاصّ دعاية للتنّاسب المطلوب عندهم، وفى غير هذا الموضع يجب رفعها نحو: زيد فى الدّار وإذا عمرو اضربه، وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الاجماع المذكور.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[اختيار النصب]

(ص) ويختار النّصْب بالـعطف على جملة فعلية للتناسـب، وبعد حرفي النفى والاستفهام، وإذا الشرّطية ، وحيث، وفى الأمـر والنهي، وعند خوف لبس المفسّر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1].

(ش) : هذه قرائن يختار معها النصب فى الاسم المذكور.

قوله: «بالعطف على جملة فعليـة» نحو: قام زيدٌ وعمرًا أكرمته. وكذا مع لكن وبل، وذلك لتـناسب المعطوف والمعـطوف عليه فى كـونهما فعليـتين وكذا في: مررت برجل ضارب عمرًا وهندًا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل.

وأمّا فى نـحو : أحْسِنْ بزيـد وعمرو يضربـه فلا يترّجـح النصب، لكـون فعل ١٧٣ التّعجب لجموده/ وتجرّده عن معنى العروض لاحقًا بالأسماء .

كذا قال سيبويه، والظاهر أن الثّانية اعتراضية لا معطوفة.

قوله: «وبعد حرف النّفي» هى لا ، وما، وإن نحو قوله:

=١٦٨ فلا حَسَباً فخَرْتَ به لِتَيْمٍ ولا جَدًا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ[1].

---

(١) القمر / ٤٩.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه يجوز النصب فى قوله :«حَسَبًا» والرفع لوقوعه بعد حرف النفى.

أما نصبه، فبفعل مقدّر متعدٍّ إليه بنفسه فى مـعنى الفعل الظاهر ووالتقدير : فلا ذكرت حسبًا فخرت به ، «ولا جدا» مـعطوف علـى قوله : «حسـبًا» وهو بمنـزلة قولك : «أزيـدًا مررت به، وإنما لـم يجز إضمار الفعل المتعدى، بحرف الجرّ، لأن ذلك يؤدى إلى إضمار حرف الجر، ولا يجوز إضماره، لأنه مع المجرور كشيء واحد.

والشاهد نسبه فى الخزانة لجرير، انظر ديوانه / ١٢٩ بـرواية «ولا حسب» بالرفع من قصيدة يهجوبها التّيم، مطلعها :

ألا زارت وأهل منًى هجود وليت خيالها بِمَنىً يعود.

وهى قصيدة طويلَة .

من شواهد: سيبويه ١/ ٧٣، وابن يعيش ١/ ١٠٩، ٢/ ٣٦.

وكذا: ما زيدًا ضربته.

وإنما اختير النّصب فيهما مع جواز الرفع، لأن النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظًا أو تقديرًا لما ينفى مضمونه أوْلى.

وليس لم ولّما ولن من هذه الجملة، إذ هى عاملة فى المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال : لمْ زيدا تضربْه، ولا لن بكرًا تقتله، كما يقال: إن زيدًا تضربْه أو ضربته لقوة إن بجزمها للفعلين .

وأما ليس فيمن قال: إنه حرف فليس أيضًا من هذا الباب لأنّ ما بعده واجب الرفّع بكونه اسمه، والجملة بعده خبره نحو : ليس زيدٌ ضربته.

وبعض من قال بحرفيّتها جوز إلغاءها عن العمل إلغاءً ما، استدلالاً بقولهم : «ليس الطِّيب إلاّ المسكُ» برفع المسك ـ كما يجيء فى باب «ما» ـ ويحمل عليه قولهم :«ليس خلق اللّهُ مثْله» أى ما خلق اللّه، فيجيز ليس زيدًا ضربته على إلغاء ليس.

والوجْه: أنَّ «ليس خَلق الله» من باب توجيه الفعلين[1] إلى مرفوع واحد «وخلق» خبر «ليس»، ويجوز أن يكون اسم ليس فيه، وفى قولك : ليس زيدًا ضربته ضمير الشأن، والمفسِّر جملة فعلية كما فى قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَار﴾[2] .

قوله: «وحرف الاستفهام»، علة أولويتّه بالفعل كعلّة أولوية حرف النفى به، قال سيبويه : ليس جواز الرّفع فى الهمزة كجوازه فى نحو: قام زيد وعمرو كلمته، يعنى أن الرفع فى الثاني: أحسن، فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعليّة فى اقتضاء النّصب كهمزة الاستفهام، بل الهمزة أشد اقتضاءً له.

---

(١) فى ظ : «توجّه» مكان : «توجيه».

(٢) الحج / ٤٦.

وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى أحسن منه بعد الهمزة، وذلك لأن [معنى الإخبار باق بعد النفى كما كان قبله، إذ يحتمل الصدق والكذب بخلاف ما تدخل عليه الهمزة لأن][1] الجملة مع الهمزة تصير طلبيّة، وكون الطلبية فعليّة أولى إن أمكن- كما ذكرنا- ولا تصير مع حرف النفى طلبية.

واعلم أن للاستفهام حرفين : أحدهما: عريق فيه وهو الهمزة، فهى تدخل على الفعلية نحو: أضرب زيد؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج؟ وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية نحو أزيد خرج؟

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى أصلها أن تكون بمعنى «قد» اللازمة للفعل- كما يجيئ فى قسم الحروف- فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعليةٌ نحو: هل زيد قائم ؟ لمشابهة الهمزة.

وأما الاسمية التى جزؤها الثانى فعليّة فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو: هل زيد خرج؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً تسلّت عنه، فإن كان أحد[2] جزأى الجملة التى تدخلها فعلاً تذكّرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلاّ بأن تعانقه فيجب أن توليه إياها [صريحًا فتقول: هل خرج زيدٌ، فلا يجوز: هل زيدًا ضربته، وإن كان بتقدير الفعل. فقوله : حرف الاستفهام يريد الهمزة فقط][3].

وكذا يقبح دخولها على فعليّة مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو: هل زيدًا ضربت، وعلى فعليّة مقدرّ فعلها مفسَّرًا بفعل ظاهر نحو: هل زيدًا ضربته، والنصب ههنا أحسن القبيحين.

وقد مرّ الخلاف بين سيبويه والأخفش فى أن الرّفع أوْلى أو النصب فى نحو أأنت زيدًا ضربته؟ والوفاق فى اختيار النصب إذا فصل بظرف فى نحو: آليوم زيدًا ضربته.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط ، وع ، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) فى ظ : «فإن جاء أحد جزأى الجملة».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ط.

والأسماء المتضمنة الاستفهام مثل «هل» تدخل على فعليّة فعلها ملفوظ به، ويقبح نحو: متى زيداً ضربت؟ ومتى زيد خرج؟ فالرفع في متى زيد/ ضربته ١٧٤ أقبح القبيحين كما ذكرنا في هل.

ويحسن متى زيد خارج ؟ كل ذلك لأن كل متطفل على شيء فحقّه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن، وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحًا.

وإنما جاز بلا قبح نحو: متى زيد قائم، لأن الفعل معدوم .

وإن كان المتضمّن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه أولى نحو: أيّهم ضربته؟ كما في زيد ضربته، والعلة كالعلة.

قوله: «وإذا الشرطية» فيها خلاف: نقل عن الكوفيّين أنها كإذْ في وقوع الجملتين بعدها إلاّ أن الجملة الاسميّة لابد أن يكون الخبر فيها فعلاً إلاّ في الشاذ كقوله:

إذَا الْخَصْمُ أَبْزى مائِلُ الرّأس أنْكَبُ[1] =١٦٩

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف.

والأكثر كونها عندهما فعلية أما ظاهرة الفعل نحو: إذا جاء زيد، أو مقدرة[2].

---

(١) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «إذا الشرطية» يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها، لكن بشرط كون خبرها فعلاً إلا في الشاذ كهذا البيت.

والشاهد نسبه في الخزانة إلى بعض بني فقعس، وقبله :

فهلاّ أعدونّي لمثلي تفَاقَدُوا

وهو من أبيات خمسة في الحماسة شرح المرزوقي أولها:

رأيت مواليّ الألى يخذلونني على حدثان الدّهر إذْ ينقلب.

و«أبزي» في الشاهد من قولهم : رجل أبزى وامرأة بزواء وهو الذى يخرج صدره، ويدخل ظهره، وأبزى ها هنا مثل ومعناه : الراصد المختال، لأن المخاتل ربما انثنى فيخرج عجزه. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي / ٢١٣.

(٢) في ظ : «ومقدرته.

نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[١] أي إذا انشقّت السماء.

ونقل عن المبرّد اختصاصها بالفعليّة فيجب عنده تأويل نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ بالفعلية أي إذا انشقت السماء فقوله: وإذا الشّرطية يعنى على مذهب سيبويه والأخفش.

وإنّما اختار بعدها الفعليّة، لأن الشرط بالفعل أولى كالنّفى والاستفهام، وإنما لم يوجبا الفعل بعدهما كما فعل المبرد، لأنها ليست عريقة فى الشّرط كإنْ ولو، ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى ـ على ما يجيء فى الظروف المبنيّة.

وأمّا على مذهب المبرد فينبغى أن لا يجوز بعدها الرّفع إلا على وجه أذكره وهو أن بعضهم يجوّز فى جميع ما ذكرنا ونذكر أنه منتصبٌ بفعل مقدّر مفسّر بالظاهر أن يرتفع بالفعل المقدّر الذى هو لازم ذلك الظاهر.

قال السّيرافى: يجوز هلاّ زيد قتلته بتقدير: هلاّ قُتِل زيدٌ قتلته وروى الكوفيوّن:

= ١٧٠ لا تجزعي إن منفسٌ أهلكتُه فإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعِي[٢]

أى إن أُهْلك منفسٌ أو إن هلك منفسٌ، فعلى هذا يقدّر على مذهب المبرّد فى بيت ذى الرّمّة:

= ١٧١ إذا ابنُ أبى موسى بِلالاً بَلَغْتِه فقام بفأسٍ بين وِصْلَيْك جازِر[٣]

---

(١) الانشقاق/ ١

(٢) هو الشاهد رقم ٤٦ فى الخزانة، وسبق ذكره رقم / ٤٩.

(٣) هو الشاهد الستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يقدّر على مذهب المبرد فى رواية رفع «ابن» إذا بُلِغ ابن أبى موسى «بلغ» بالبناء للمفعول، فيكون: «ابن» نائب الفاعل لهذا الفعل المحذوف. وبلالاً ينبغى أن يكون بالرفع، لأنه بدل من ابنِ أو عطف بيان له.

وفى نُسَخ المغنى وغيره، نصب «بلالاً» مع رفع «ابن».

قال الدماميني: «وبلالاً» منصوب بفعل محذوف آخر يفسّره بلغْته، والتقدير: إذا بُلغ ابن أبى موسى، بلغتِ بلالاً بلغته. ولا يخْفى ما فيه من التكلّف والتقدير المستغنى عنه. =

على رواية رفع ابن، أى إذا بُلَغ ابن أبى موسى .

هذا والأولى مطابقة المفسِّر للمفسَّر فى الرفع والنّصب إذا أمكن.

قوله: «وحيث»، حيث دالة على المجازاة فـى المكان كإذا فى الزمان نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقلّ من استعمال إذا، فإنها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتّفاقًا نحو: اجلس حيث زيد جالس، أما إذا كسعت[1] بـ «ما» نحـو : حيثما ، فهى وسـائر الأسماء الجوازم المتـضمّنة معنى الشرط نحو: متى وأينما لا يفصل بينهما وبين الفعل إلا عند الضرورة قال:

فمتى واغِلٌ يزرْهُم يُحيُّو ه وتُعْطفْ عليه كأس السّاقى[2]. =١٧٢

وقال:

صَعْدةٌ نابتَةٌ فى حائر أينما الرّيحُ تميِّلْها تَمِل[3]. =١٧٣

= والشاهد لذى الرّمة من قصيدة يمدح بها بلالاً مطلعها:

لميّة أطلالٌ بحُزوى دوائر عَفَتْها السوافى بعدنا والمواطرُ.

انظر ديوانه / ٣٤٠، وهى قصيـدة طويلة عدد أبياتها ٧٨ بيتًا. و«الوصل» بكسر الواو : المفْصل وهو ملتقى كل عـظمتين ، والمراد بوصليها : المـفصلان اللذان عند موضع نحـرها. و«الجازر» اسم فاعل من جزر الناقة : إذا نحرها وهو فاعل قام، وبلال هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعري.

من شواهد سيبويه١/ ٤٢، وابن يعيش٢/ ٣٠، ٤/ ٩٦.وابن الشجري١/ ٣٤، والخصائص٢/ ٣٨٠.

(١) علق الشريف فى هامش ط بقوله : الكسع أن تضرب مؤخر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك».

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أنه فصل اضـطرارًا بين «متى» ومجزوم فعـل الشرط بواغل ، فواغل فـاعل فعل محذوف يفسّره المذكور أى متى يزرهم واغل يزرهم».

والشاهد نسبه فى الخزانة لعدى بن زيد العبادى .

و«الواغل»: الرجل الـذى يدخل على من يشرب الخمر ولـم يُدْعَ ، يقال : وغَل بالفتح يَغِـل بالكسر وغلاً بالسّكون فهو واغل ووغْلٌ أيضًا بالسكون.

من شواهـد سيبويه ١/ ٤٥٨، والمـقتضب ٢/ ٧٦، وابـن الشّجرى ١/ ٣٣٢، وابن يـعيش ٩/ ١٠ والهمع الدّرر رقم ١٢٩٩.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله ، فتكون «الريح» فاعـلة بفعل محذوف يفسّره المذكور أى أينما تميّلْها الرّيح تُميِّلها . =

فلو اضطر الشاعر إلى الفصل نحو: متى زيدًا تزرْه يزرك فالنّصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها.

قوله: «وفى الأمر والنّهى» فقد تقدم ذلك بعلّته.

قوله: «وعند خوف لبس المفسّر بالصّفة»، إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كُل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارًا، وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذاً الثمن، فقلت: كلّ واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب«كلّ» فهو نصّ فى المعنى المقصود لأن التقدير: اشتريت كلَّ واحدٍ من مماليكى بعشرين.

١٧٥ وأما إنْ رفعت «كلّ» فيحتمل أن يكون اشتريته خبرًا له، وقولك: بعشرين/ متعلّقًا به، أى كُلّ واحدٍ منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود.

ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد، وقولك: بعشرين هو الخبر أى كُل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذًا على التقدير الأول أعمّ لأن قولك: كل واحد من مماليكى أعم من اشتريته ومن اشتُرى لك، ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التّملكات(١). والمبتدأ على الثانى لا يقع إلا على من اشتريته أنت فرفعه إذًا مُطَرِّقٌ لاحتمال الوجه الثانى الّذى هو غير مقصود، ومخالفٌ للوجه الأول، إذ ربما يكون ذلك على الوجه الثّانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر، وربما يكون أيضًا لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك. وكلٌّ هذا خلاف مقصودك، فالنّصب إذًا أوْلى لكونه نصًا فى المعنى المقصود، والرفع محتملٌ له ولغيره.

= والشاهد نسبه فى الخزانة لابن جعيل..

وقال البغدادي: الصّعدة : آلقناة، التى تنبت ستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل، وامرأة صعدة أى مستوية القامة. و«الحائر» قال الأعلم : القرارة من الأرض يستقر فيها السّيل فيتحيّر ماؤه أى يستدير ولا يجرى ، وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنّيها إذا اختلفت الريح.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٥٨، والمقتضب ٢/ ٧٥، وابن الشجرى ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٩/ ١٠، والعينى ٤/ ٥٧١، والهمع والدّرر رقم ١٢٩٩، والأشمونى ٤/ ١٠.

(١) فى ظ : التملّك.

والمثال الـذي أورده المصنف من الـكتاب العزيـز أعني قوله تـعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(١) لا يتفاوت فيه المعنى كما يتـفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصحّ إذًا التّمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بكُلّ شيء: كل مخلوق نصبت كُلّ أو رفعته، وسواء جعلـت خلقناه صفةْ مع الرفّع أو خبراً عنه: وذلك أن قولـه: خلقنـا كلَّ شيء بقـدر لا يريد به: خَلْقنا كل مـا يقع علـيه اسم شيء، [لأنه تعالى لم يخـلق جميع المُمْكنات غير المتناهـية، ويقع على كل واحد منها اسم شيء](٢) فكُلّ شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٣) لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه.

فإذا تقرّر هذا قلنـا: إنّ معنى: «كُلّ شيء خلقناه بقدر»: عـلى أن «خلقناه» هو الخبر: كل مـخلوق مخلوقٌ بـقدر، وعلى أن «خلقـناه» صفة: كُل شيء مـخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد، إذْ لفظ كُلّ شيء في الآية مختص بالمخلوقات ،سواءً كان «خلقناه» صفة له أو خبراً، وليس مع التقّدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا.

ويُختار النّصب أيضًا إذا كان الكلام جوابًا عن اسـتفهام بجملة فعلية ـ كما إذا قيـل: أرأيت أحدًا أو ايّـهم أو غلام أيّـهم رأيت؟ فـتقول: زيـدًا رأيته وإنمـا كان النّصب أوْلى ليطابق الجواب السّؤال في كونهما فعليتين.

وكذا إذا قيل: أضاربٌ الزيدان أحدًا ؟ قلت: زيـدا يضربانه، لأن معناه أيضرب الزيدان أحدًا؟ فهو مقدر بالفعلية.

واختار الكسائـى النّصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فـاعل في المعني نحو: زيدٌ هندًا يضـربها، فزيد في المعني هو الضارب، وأن كان فـي اللفّظ مبتدأ، فنصب: «هندًا» أولى، لأنه كأنه قيل: يضرب زيدٌ هندًا.

(١) القمر / ٤٩.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب انظر ١/ ٤٦٣.

(٣) البقرة / ٢٨٤.

[تساوى الرّفع والنصب]

(ص): «ويستوى الأمران فى مثل: زيد قام وعمراً أُكرمته».

(ش): يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها.

وإنما استويا، لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية التى هى الكبرى،فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسمين، وأن يكون عطفًا على الفعلية التى هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليّتينْ.

فإن قيل: بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير.

عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعليّة منه إلى الأسمية.

وهذا المثال أعنى زيد قام وعمرو، كلّمته مثال أورده سيبويه[١].

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنها خبر المبتدأ، ١٧٦ والمعطوف في حكم / المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه، والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع إلى زيد.

وبعبارة أخرى وهى: أنه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: زيد كلمت عمراً لم يجز.

وبعبارة أخرى للأخفش وهى: أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محلّ.

واعتُذر لسيبويه بأعذار:

أحدها: «للسيرافى، وهو جواب عن جميع العبارات أن غرض سيبويه لم

(١) انظر سيبويه ١/ ٤٧.

يكن تصحيح المثال، بـل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العـجز معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثـال إليك بزيادة ضميـر فيه نحو: عمرو كلـمته في داره، أو لأجله أو نحو ذلك.

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً علـى علم السامع أنه لابد لـلخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصحّح المثال إذا أراد.

وأجاب بعـضهم عن الوجه الأول: بـأنه ليس بمسـلَّم أن حكم المعطـوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: رب شاةٍ وسخلِتها[١].

ورد بأن «سخلتها» أيضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات.

وأجيب عن الوجه الثـاني بأنك تقول: زيد لقيته وعمراً، ولـو قلت: زيد لقيت عمراً لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبوعلي عن اعتراض الأخفش: بأن الإعـراب لمّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسُّد الاعتراضات هو الأول.

والجواب ما قال السّيرافى: ثم إن مثل هذا المـثال أجازه سيبويه مُسويّا بين رفع الاسم ونصبـه على ما يؤذن به ظـاهر كلامه. ومنعـه الأخفش لخلّو المعـطوف عن الضّمير.

وجوّزه أبـوعلي، علـى أن الرفع فيـه أولى من النّـصب، وإن زدت فى الجمـلة المعطوفة ضمـيراً راجعًا إلى المبتدأ الأول فلا خلاف فى جـوازه، ومثل قولك: زيد

(١) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٠ عن ابن هشام في المغني أنه قال: القاعدة الثامنة كثيراً ما يغتفر في الثوانـى مالا يغتفرُ فى الأوائل، فمن ذلك: كل شاة وسخلـتها بدرهم، وربّ رجل وأخيه. ولايجوز: كلّ سخلتها، ولارب وأخيه إلا في الشعر.

قام وعمرًا اكرمته: قولك زيدٌ ضارب عمرًا وبكرًا أكرمته، يستوى فى «بكر» الوجهان، لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل:

وأما إذا قلت: زيد قائم غلامه[١] وبكرًا أكرمته فالرفّع فيه أولى، لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل ـ كما يجيء فى باب الإضافة ـ إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو: زيد مصرىّ حمارُه.

[وجوب النصب]

(ص): «ويجب النصّب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل إنْ زيدًا ضربته ضربك وألاّ زيدا ضربته».

(ش): حرف الشرط إن، ولو: نحو: لوزيدًا أكرمته. وأمّا أمَّا فهى وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها على ما تقدّم، لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدر المتعدّي، وشرطها فعلٌ لازمٌ واجب الحذف كما يجيء غير مفسَّر بشيء، فلا يكون من هذا الباب، وتقديره: أمّا يكن من شيء.

وليس للشّرط حرف غير هذه الثلاثة إلا «إذما» عند سيبويه [لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها، اتفاقًا إلا فى الضرورة][٢].

ويقبح الفصل بينها[٣] وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب نحو: إذما زيد قام، وإذما زيدًا ضربته ـ كما ذكرنا في متي وحيثما.

قوله[٤]: «وحرف التحضيض» وهو أربعة هلاّ، وألاّ، ولولا، ولوما، وعند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجىء في قوله:

---

(١) فى ظ: «الغلاماه» بالتثنية، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وع.

(٣) كلمة: «بينها» سقطت من ظ.

(٤) كلمة: «قوله» سقطت من ظ.

١٧٤= * ألاَ رجلاً جزَاه اللهّ خيراً *(١)

التقدير: ألا ترونني أي هلاّ ترونني.

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء / اتّفاقًا منهم، وقد يقدر الفعل بعدها، إما مفسّراً كما في قولك: هلاّ زيدا ضربته أو غير مفسّر كما في قوله:

١٧٧

١٧٥= تَعُدّون عقْر النِّيب أفضلَ مَجْدِكم بنى ضَوْطرى لولا الكَمِيَّ المُقَنّعا(٢)

---

(١) هو الشاهد الثالث والستون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن: «ألا» عند الخليل قد تكون للتحضيض كما في هذا البيت، ألا تُرونني رجلاً وهو بضم التاء من الإراءة لابفتحها من الرؤية.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن هذا البيت فزعم أنه ليس على التمنى ولكن. بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيرًا من ذاك، كأنه قال: ألا تُرونني رجلاً جزاه الله خيرًا.

وعجز الشاهد:

* يدُلّ على مُحصِّلة تبيتُ *

والبيت نسبة البغدادى إلى عمرو بن - قعاس المراديّ.

وقوله: محصّلة: المراد بها المرأة التى تحصّل تراب المعدن، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن، وفاعله المحصِّل وفي رأى البغدادى أن هذا التفسير ركيك.

وقال الأزهرى فى التهذيب : هو الأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة فصاده مفتوحة.

وبعده:

ترجّل لِمّتى وتَقُمُّ بيتى وأعطيها الإتاوة إنْ رضيتُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٩، والعينى ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢ وابن يعيش ٢/ ١٠١، ونوادر أبى زيد/ ٢٥٦.

(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفعل قد حذف بعد «لولا» بدون مفسر أى لولا تعدّون، أى هلاً تعدّون.

قال البغدادى: «الكميّ المقنّعا»: منصوب على أنه المفعول الأول لتعدّون المحذوف بتقدير مضاف، والمفعول الثاني محذوف أى لولا تعدّون عقر الكميّ أفضل مجدكم، ولايجوز أن يكون من العدْ بمعنى الحساب. والكميّ: الشجاع المتكمّى فى سلاحه، لأنه كميّ نفسه أى سترها بالدروع.

والمقنّع: الذي علي رأسه البيضة والمغفر.

و«بنى ضَوْطرى» منادى وهو سب وذم، وضوطرى: هو الرجل الضخم. اللئيم الذى لاغناء عنده. =

أي لولا تعدّون.

وكذا إنْ، ولو، فإنه يقدّر الفعل بعدهما بلا مفسِّر نحو: إن سيفًا فسيفٌ ونحو: «اطلبوا العلم ولو بالصيِّن».

ولا شك أن التحضيض، والعَرْض، والاستفهام، والنّفى، والشرط، والنهى، والتمنّى[1] معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدّالة عليها بالأفعال إلاّ أن بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتّها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى، وبعضها اختلف فى اختصاصها بالأفعال كـ «ألا» للعرْض على ما يجىء الكلام عليه في اسم لا التى لنفى الجنس وكذا إنْ الشرطية فإن المرفوع فى نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب النّصب في: إنْ زيداً ضربته، وألا زيداً تضربه فى العرْض.

[مسائل ليست من باب الاشتغال]

(ص): «وليس مثل: أزيدٌ ذهب به منه، فالرّفع».

(ش): أي فالرفع واجب وانما قال إنه ليس من هذا الباب، لأنه وإن كان؟ اسمًا بعده فعل لكنه ليس مشتغلاً عنه، أي عن العمل فيه أى عن نصبه، لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لايكون إلا النصب كما ذكرنا.

= وقال حمزة بن الحسين: العرب تقول: يابن ضوطر، أى يا ابن الأمة.

وقال اللخمى، الضوطر: المرأة الحمقاء.

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، ديوانه/ ٣٣٨ . وحاصل معناه: أنكم تعدون عقر الابل المسّنة التى لا ينتفع بها ولايرجى نسلها أفضل مجدكم، هلاّ تعدّون قتْل الشجعان افضل مجدكم؟

من شواهد المغنى ١/ ٢١٦، والاشباه والنظائر رقم ٥٠، والهمع والدرر رقم ٥٧٤.

(١) كلمة: «والتمني» سقطت من ظ.

(٢) النساء / ١٧٦.

وقوله: بضميره أو متعلّقه أى ينصب ضميره أو نصب متعلّق ضميره، لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره، ففي قولك: أزيد ذُهب به ؟ خرج زيدٌ من الحد المذكور بقوله: مشتغل عنه، وبقوله: بضميره، إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره.

هذا على أنه جوّز ابن السراج والسيّرافى في مثل هذا المبنىّ للمفعول إسناده إلى مصدر مقدّر، أى أزيدًا ذُهب الذهابُ به فيكون المجرور فى محل النّصب، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله(١).

وجوّز الكوفيون نصب الاسم السّابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور، بل يقدّرون قبل الاسم فعلاً متعديًّا نحو: أأذهب شخصٌ زيدًا، ذُهب به؟ فاللازم مفسرٌ للتعدّى كما ذكرنا قبل عن بعضهم: أنهم يُضْمِرون فى نحو: إن زيدٌ ضربته: لازم الفعل الظّاهر على العكس، أى إن ضُرب زيد ضربته، وكلاهما خلاف الأصل، [لأن شرط المفسَّر موافقة المفسِّر](١) إذ الأصل موافقة الاسم المحدود لضميره أو متعلّقه في الرفّع أو النّصب، إذ ضميره أو متعلّقه نائبه، كما أن عامل الضمير والمتعلّق نائب عامل الاسم، فتنوى في: إن زيد ذَهَب أو ذُهب به، أو ذهب غلامه، أو ذُهب بغلامه رافعًا، وتنوي في: إن زيدًا ضربته أو «حقّ عليه الضّلالة» أو ضربتَ غلامه أو حق على غلامه الضّلالة ناصبًا.

(ص): قوله: وكذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾(٢).

(ش): أى ليس من / هذا الباب، لأنه خرج بقوله: مشتغل عنه أى عن نصبه مع ١٧٨ بقاء المعنى الحاصل بالرفع، وهنا لو نصبت «كلّ شيء» بفعلوا لم يبق معني الرّفع، إذ يصير المعنى: فعلوا في الزبرُ كلَّ شيء، إن علّقنا الجارَّ بفعلوا، ونحن لم نفعل

(١) ما بين المعقوفين زيادة في ظ.
(٢) القمر/ ٥٢.

في الـزّبر أى في صـحف أعمـالنا شـيئًا، إذ لـم نوقع فـيها فـعلاً، بل الـكرام[١] الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة.

وإن جعلـنا الجارَّ نعـتًا «لكل شـيء» صار المعنـي: فعلوا كُـلّ شيء مثبـت في صحائف أعمـالهم، وهذا وإن كان معنىً مسـتقيمًا إلاّ أنه خلاف المعـنى المقصود حالة الرفع، إذ المراد منه ما أريد فى قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[٢]، و«فعلوه» صفة «كل شيء» أي كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لايغادر صغيرة ولا كبيرة.

(ص): «ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[٣]، الفاء بمـعنى الشّرط عنـد المبرد وجملتان عند سيبويه، وإلاّ فالمختار النصب».

(ش): «أقول: جميع الشرائط فيه حاصلة في بداء[٤] النظر، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فـيما قبلها كـما في نحو قولـه تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[٥] إلاّ أنّ القُـرّاء لما اتّفقوا فيه على الرفع إلا ما روى فى الشاذ عـن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنّصب[٦]، والنصب مع الطّلب مختار كما تقـدّم، والقرآن لا يَجوز على غير المختار ـ تَمحل له النحاة وجهًا يخرج به عن الحدّ المذكور لئلا يلزم منه غير المختار.

فنقول: ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها، إذا كانت زائدةً كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[٧] إلى قوله: «فَسَبِّحْ» كما يجيء في الـظَروف المبنّية، أو تكون الـفاء واقعةً غـير موقعـها لغرض كـما فى «وربَّكَ فَكَبِّرْ». «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ»[٨].

---

(١) في ط: «الكلام الكابتون» تحريف ظاهر.

(٢) القمر / ٥٣ وفي ط: «مستتر» مكان: «مستطر» تحريف واضح.

(٣) النور / ٢.

(٤) يقال: بداله في هذا الأمر بداء، أي نشأله فيه رأى. انظر «بدا» فى المعاجم.

(٥) المدثر / ٣.

(٦) «نصب» الزانية والزّانى فى الآيـة ليست قراءة عيسي بن عمر حده فقد شاركه فيـها يحيي بن يعمر وعمرو بن فائد، وأبوجعفر، وشيبه، وأبوالسّمال، ورويس. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٠٩.

(٧) النصر / ١ .

(٨) الضحى / ٩، وفى ط: «وأما اليتيم» بالواو، تحريف.

وأمّا إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لايعمل فيما قبلها كما تقدّم.

وفي الآية هي كذلك لكون الألف واللّام في الزانية مبتدأ موصولاً فيه معنى الشّرط، واسم الفاعل الّذى هو صلته كالشّرط، فخبر المبتدأ كالجزاء. وهذا الذى ذكرته مذهب الفرّاء والمبرد، فالفاء واقعة فى موقعها، فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه.

وقال سيبويه: هما جملتان أى الزانية مبتدأ محذوف المضاف أى حكم الزانية، والخبر محذوف أى: فيما يتلى عليكم بعد. وقوله: «فاجلدوا» هو الذى وُعدوا[1] وبأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضًا للسببية، أى إن ثبت زناهما فاجلدوا فخرج أيضًا بقوله: مشتغل عنه بضميره كما قدّمنا.

قوله: «وإلا فالمختار النّصب» أي لولا التقديران المذكوران للمبّرد وسيبويه لكان من هذا الباب، فكان المختار النّصب لقرينة الطلب التي هي أقوى قرائنه.

وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه.

[هذا آخر شرح كلام المصنّف][2].

[رأى الشارح في أسلوب الاشتغال]

واعلم أن ما يشتغل عنه المفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلّقه إن وقع بعد إلاّ فالفعل المقدر ينبغي أن يكون مثبتًا، فيقدر في نحو: إن زيدًا لم يقم إلاّ هو: إنْ قام زيد لم يقم إلا هو، وفي نحو إنْ زيدًا لم تضرب إلاّ إياه: إن تضرب زيدًا لم تضرب إلا إياه.

وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل به من

(١) في ط فقط: «وعد».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

المفسِّر، ألا ترى أن «أحد»[١] واقع من استجارك المقدّر مقام الضّمير من «استجارك» المفسِّر. وكذا زيداً في إن زيداً ضربته واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسِّر.

وما بعد إلاّ إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مثبتٌ لا غير، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب، وليس قبل الاسم المذكور «إلاّ» حتى يُنقض نفي الفعل المقدر كما نُقض إلاّ المذكور قبل المشتغل به نفي المفسِّر فلم يبق إلاّ إضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفّي المنقوض نفيه بإلاّ، ألا ترى أنّ: قام زيد في/ ١٧٩ مثالنا يوافق في المعنى: لم يقم إلاّ هو. وكذا تضرب زيداً يوافق معنى : لم تضرب إلاّ إياه .

فإذا تقرّر هذا قلنا: قد يكون في المفسِّر ضميران للاسم المذكور: مرفوع ومنصوب. وقد يكون فيه ضمير ومتعلّق به كذلك أي متخالفان رفعًا ونصبًا، وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك.

فالأول على ثلاثة أضرب: لأن الضّميرين إما متصّلان أو منفصلان أو متصل ومنفصل.

فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور أو إضمار ناصب، مثاله: إنْ زيدٌ[٢] لم يُعطك إياه إلاّ هو، فإن نصبته اعتباراً بإياه قدّرت هكذا: لم يعطك زيداً لم يعطك إياه . فلو سلطت الفعل عليه قلت: زيداً لم يعطك إلا هو. وإن رفعته اعتباراً بهو قدرت هكذا: أعطاك إيّاهُ زيد لم يعطك إياه إلا هو لأن المشتغل به إذاً[٣] بعد إلا فلابد من تقدير موجب كما تقدم.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة / ٦ .

(٢) في ط : «إن زيداً» بالنصب.

(٣) «إذاً» سقطت من ظ.

وتسليط المفسِّر ههنا على الاسم المذكور محال إذ الفعل لا يرفع ما قبله. وإن كان أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً فالاعتبار بالمتصل يعنى إن كان مرفوعًا، أضمرْ الرافع وإن كان منصوباً أضمر الناصب.

فالأول: نحو: إن زيد أعطاك إياه، و«إياه» راجع إلى زيد.

وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدهما منفصلاً. وكذا إن زيدٌ لم يضرب إلا إياه: التقدير: إن أعطاك زيدٌ أعطاك إياه، وإن لم يضرب زيدٌ لم يضرب إلا إياه.

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: إن أعطاك زيدًا أعطاك إياه، والمفعول مفسّر الفاعل الذي هو ضمير متصل. وقد بيّنا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو: زيدًا ضرب، فكيف يجوز مع تأخره؟ ولكان بالتسليط: إن زيدًا أعطاك فيكون نحو: زيداً ضرب ولا يجوز. وكذا لو اعتبرت المنفصل في : زيداً لم يضرب إلا إياه لكان التقدير: ضرب زيداً وبالتسليط زيداً ضرب ولا يجوزان.

والثاني: أي الذى المتصل فيه منصوب نحو: إنْ زيدًا لم يضربه إلاّ هو [أي إن لم يضرب زيدًا لم يضربه إلاهو][1].

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: إن ضربه زيدٌ والفاعل مفسِّر للمفعول الذي هو ضمير متّصل وقد تقدم امتناع ذلك.

وإن كانا متصلين ـ ولابُدّ أن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما ألحق بها كعدمْت وفقدت وإلا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متّصلين، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب- كما يجيء في بابها- نظرنا[2] ،فإن كان الاسم المذكور ظاهراً وجب رفعه اعتباراً بالضمير المرفوع نحو إن زيدٌ علمه قائمًا أي إن

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) جواب إن الشرطية في قوله السابق: «وإن كان متصلين»

علم زيدٌ علمه قائمًـا، إذ لو نصبت لكان التقدير: إن علم زيدًا علمـه قائمًا فيفسر المفعولُ الفاعل الذي هو ضمير متصل(١).

ولا يجوز فى أفعال القلوب ولا غيرها مع تقدّم المفعول نحو: زيدًا علم قائما، فكيـف مع تأخره عن الـضمير؟ ولكان بـالتسلّط: إن زيـدًا علم قائمـا ولا يجوز لماذكرنا.

وإن كان الاسم المذكور ضميرًا راجعًا إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه إعتبارًا بكل واحد من ضميرىّ المفسِّر كقولك: بـعد جرى ذكر زيدًا إن إياه علمه قائمًا، أى إن علمه علمه قائمـاً، اتصّل الضمير المنفصل لما ظهر عامله. وبـالتسليط إن إياه علم قائما. ويجوز: إن هو علما قائماً، أى إن علم علـمه قائماً باستنار الضمير لما ظهر العامل.

وأمّا المفسِّـر الذي معه ضمير ومـتعلّق به مختـلفان رفعًا ونصبًـا نحو: إن زيدٌ ضرب غلامَه، وإن زيدًا ضـربه غُلامه أو إن زيدٌ مرّ بغلامه، وإنْ زيـدًا مر به غلامه فالاعتبار بالضـمير المتّصل لا بالمتعلّق، فيجب فـي: إن زيد ضرب غلامه الرّفع إذ لو نصبته/ اعتبارًا بمتعلّق الضمـير لكان التقدير: إن ضرب زيدًا أي غلام زيد على ما ذكرنا قبـل من أن المضاف في مثله محـذوف فيفسّر المفعول الفـاعل ظاهرًا مع تأخر المفعول. ومع المضاف يفسِّر ذيلُ المفعول الفاعل ـ ، وكلاهما لا يجوز ـ كما تقّدم في أول هذا الباب. ١٨٠

وعلى تقدير المصنِّف يكون التقّدير: إن لابس زيدًا(٢)، وضمير لابسَ لزيد.

ولا يجوز كما قدّمناه، وعلى ما قدرنا قـبل من كون المضاف محذوفًا في مثله

(١) في المخطوطات: فيفسر المتأخر لفظًا ورتبة المتقدم» ولا يجور إلخ.

(٢) علق السد الشريـف في هامش ط على قوله :«إن لابس زيد» بقوله : ويـكون المعنى : إن لابس زيد نفسـه بضرب غلامه فـالمعنى صحـيح، لكن العبـارة مختلة كـما ذكره ، ولا يصح أن يـقدر لابس وضميـره للغلام، لأنه مفعـول متأخـر، فـلا يصلح مفسّرًا أيضًا بل على هذا أبعد. وفي ط : «زيد» بالرفع.

يكون التقدير: إن ضرب زيداً أي متعلّق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسِّراً للفاعل وهو ضمير متصل. وفي التقدير ذيلُ المفعول مفسِّرٌ للفاعل، ولا يجوزان مع تقدّم المفعول نحو، زيداً ضرب، غلامَ هند ضربت، فكيف مع تأخره؟ وبالتسليط يصير: إنْ زيداً، لابس أو إن زيداً ضرب أيْ متعلّق زيد ضرب ولا يجوز.

وأمّا إن كان الضمير في المسألتين[1] منفصلاً جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو: إن زيداً لم يضرب غلامُه إلا إياه. وإن زيداً لم يضرب غلامه إلاّ هو:

تقدير الرفع في المسألة الأولى[2] : إن لم يضرب زيدٌ أي متعلق زيد لم يضرب غلامه إلا إياه.

وتقدير النصب فيها: إن ضرب غلام زيد زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه وبالتسليط: إن زيداً ضرب غلامه لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء فصيَّرت الفعل موجبًا ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء .

---

(١) علق السيد الشريف على قوله : وأما إن كان الضمير في المسألتين إلخ بقوله: «يعني في مسألة كون الضمير المخالف للمتعلق مرفوعًا، وقد بين الحال في صورة الاتصال أعني قولك: إن زيداً ضرب غلامه ، ويعلم منه حال إن زيداً مر بغلامه، فإنه يتعين الرفع أي إن مرّ زيد مر بغلامه.
ولا يجوز النصب على تقدير: إن لابس زيداً مر بغلامه، ولا على تقدير: إن جاوز زيداً أي متعلق زيد ، والضمير لزيد على التقديرين.
وفي مسألة كون الضمير المخالف للمتعلق في الإعراب منصوبًا كما في قولك : إن زيداً ضربه غلامه، وإن زيداً مرّ به غلامه.
ولم يذكر تفصيل هذه المسألة لأنه يُعلم بالمقايسة ، إذ يتعين النصب على تقدير : إن ضرب زيداً ضربه غلامه ، لأن غلامه إن كان فاعلاً للمقدر المفسر فذاك، وإن كان فاعلاً للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلاً كما أن فعله فسر فعل ذلك الفاعل. ولا يجوز الرفع على تقدير: إن لابسه زيد ضربه غلامه، والضمير المتصل لزيد، لأنه يلزم كون الفاعل مفسّراً للمفعول المتصل وقس باقي الأحوال على ما فصّله.
والظاهر أن المسألة الثانية سقطت من القلم إذ رأيه في أمثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض.

(٢) في ط : «المسألة أولى » بحرف أل من «الأولى». تحريف .

وتقدير الرفع في الثانية: إن ضرب غلامَه زيد لم يضرب غلامه إلا هو. وتقدير النّصب فيها: إن لم يضرب زيدًا أي متعلّق زيد لم يضرب غلامه إلا هو، وإن لم يلابس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو إلا هو على تقدير المصنف. وبالتسليط إن زيداً أي غلام زيد لم يضرب إلا هو. وعلى تقدير المصّنف إن زيدًا لم يلابس بضرب غلامه إلا هو[1].

وأما المفسِّر الذي معه متعلقّان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعًا ونصباً نحو: إن زيدٌ ضرب أخوه أيّاه فلك في الاسم المذكور الرّفع والنصب، فتقدير الرفع: إنْ ضرب زيد أي أخو[2] زيد ضرب أخوه إياه.

وتقدير النّصب: إن ضرب أخو زيدٍ زيدًا أي متعلّق زيد ضرب أخوه إياه.

وبالتسليط: إن زيدًا أي أبا زيد ضرب أخوه، وعلى تقدير المصنف إن زيداً لابس بضرب أبيه.

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب.



(١) بعد قوله : «إن زيد لم يلابس بضرب غلامه إلا هو» زيادة في ظ وهي ما يلي:
«وتقدير النصب فيها: إن لم يضرب زيدًا أى غلام زيد لم يضرب غلامه إلا هو، وإن لم يلابس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو على تقدير المصنف.
وبالتسليط: إن زيداً أي غلام زيد لم يضرب إلا هو.
وعلى تقدير المصنف : إن زيدًا لم يلابس الضرب غلامه إلا هو وأما المفسر إلخ، وهذه العبارة مضطربة.

(٢) في ط : «متعلق زيد» مكان «أخو زيد».

[التحذير]

(ص): «الرابع التحذير، وهو معمول بتقدير: اتّق، تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذّر منه مكرّرا نحو:« إياك والأسد، وإياك أن تحذف، والطريق الطّريق ».

(ش): سمي اللفظ المحذّر به من نحو : إياك والأسد ونحو الأسدَ، الأسد تحذيراً مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير.

قوله: «هو معمول بتقدير «اتق» تحذيراً مما بعده» مؤذن بأن لفظ التّحذير هو «إياك» دون المعطوف وليس كذا، بل التّحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه.

والصحيح أن يقال: لفظ التحذير على ضربين: إما لفظ المحذَّر مع المحذَّر منه بعده معمولاً لـ «بعِّد» مقدّرًا، وإمّا لفظ المحذر/ منه مكرّرًا معمولاً لـ«بعّد» مقدراً ١٨١ نحو: الأسدَ الأسدَ.

قوله: «تحذيراً مما بعده» مفعول له، والعامل فيه المصدرأعني التقدير أي بأن تقدّر :«اتق» تحذيراً مما بعد ذلك المعمول كالأسد الذي بعد «إياك» وتقدير «اتق» ههنا فيه بعض[1] السماجة من حيث المعنىّ، إذ يصير المعنى: اتقّ نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقّيت زيداً من الأسد أي نحّيته[2]، ولو قال بتقدير نحِّ أو بعِّدَ كان أولى.

قوله: «أو ذكر المحذّر منه مكرّرًا» فيه نظر، وذلك أن ذِكْر مصدر ففي عطفه على قوله: معمول «بعّد» من حيث المعنى إلاّ أن يقدر فِي الأول مضاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المحذّر منه، وفيه نظر أيضًا، لأن مراده بالتحذير هو المنصوب، لأنه في تقسيم المنصوبات، ألا ترى إلى قوله: الثاني المنادى : الثالث ما أضمر عامله فلا يصح، الرابع: ذكر منصوبِ حكمه كذا.

---

(١) في ط فقط : «بعد السماجة» مكان : «بعض السماجة». تحريف .

(٢) فى ظ: «نجيته» بالجيم مكان: «نحيته» بالحاء.

وفي بعض النسخ «أو ذُكِر» بلفظ ما لم يسم فاعله، وليس بوجه، لأن «أو» هنا متّصلة من حيث المعنى، فينبغى أن يليه مثل المذكور قبل كما في نحو : جاءني زيد أو عمرو، بَلَى لو كانت منفصلةً جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها، تقول: أنا مقيم، ثم يبدو لك فتقول : أو أمشي بمعنى بل أنا أمشي فيكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني- كما يجيء في حروف العطف.

قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] «لا» تقلب المعنى، لأنها إذًا إضرابية بمعنى «بل» فيكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم، فلو قلنا ههنا: أو ذُكِر لكان إضرابًا عن قوله: «معمول» بقدير «اتّق» ولا يستقيم. فعَلَى كل وَجْهٍ في لفظه نَظَر.

وضابط هذا الباب أن نقول: كل محذّور معمول لحذّر أو بَعّد أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذّر منه، إمّا بواو العطف أو بـ«من» ظاهرة أو مقدّرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذّر منه مكرّر معمول لبعّد فيدخل في الأول نحو: إياك والأسدَ وإيّاي والشرَّ، وما ز[2] رأسك والسيف، فالمحذّر إذًا إما ظاهر أو مضمر والظّاهر لا يجيء إلا مضافًا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطبًا.

وقد يجئ متكّلمًا كما مرّ.

وإذا كان معطوفًا على المحذّر جاز أن يكون ضمير غائب نحو إياكَ وإيّاه من الشر.

وقولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشّواب» شاذ من وجهين: من جهة وقوع إياه محذرًا وليس بمعطوف، ومن جهة إضافة أيّا إلى المظهر.

وسيبويه يقدّر نحو: إياي والشر بنحو لأحَذِّرْ ونحوه، فيكون على هذا تحذُّرًا لا تحذيرًا.

---

(١) الدهر / ٢٥.

(٢) «ماز» ترخيم «مازن».

قال الخليل : بعضهم يقول له : إياك، فيقول إياي، إذْ قبل منك واستجاب كأنه يقول: احذر نفسي وأحفظ.

وغير سيبويه يقدر في نحو إياي والشر: حذِّرْ خطابًا كما في إياك. وقول سيبويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا في: إيّاك والشرّ، وقول عمر رضي الله تعالى عنه لجماعة: «إيّاي وأن يَحْذف[1] أحدكم الأرنب بالعصا ولتُذَكّ لكم الأسلَ والرّماح» يحتمل أمر المتكلم أي لأُبْعِد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب أي: بعدّوني عن مشاهدة حذفه.

وأما الثاني أعني المحذّر منه المكررّ فيكون ظاهرًا أو مضمرًا نحو: الأسد الأسد، ونفسَك نفسَك وإياك إيّاك، وإيّآه إيّاه وإيّاي إيّاي، سواء كان الظاهر مضافًا أو لا، والمضمر متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا .

وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسْم نحو: احْذرْ الأسد الأسد، وإيّاك إيّاك أُحذّر نظرًا إلى أن تكرير المعمول للتأكَيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى : ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[2].

ومنعه الآخرون[3] وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر، ولأنا نقول إن كُلّ معمول مكرر[4] موجب لحذف عامله. وحكمة اختصاص

---

(١) في هامش ط : يقال حذفته بالعصا أي رميته بها.

والأسل شجر، ويقال: كل شجر له شوك فشوكه أسل، وتسمى الرماح أسلاً.

وانظر الهمع ٣/ ٢٦ حيث علقت على هذا القول بقولي في الهامش : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى.

(٢) الفجر / ٢١.

(٣) بعد قوله : ومنعه الآخرون في النسخ المخطوطة وردت العبارة التالية، «ومنعه الآخرون لاجتماع شيئين، تكرير الاسمين مع أن أحدها كالنائب عن العامل، وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معًا لمشارفة المكروه، ومقارنة المحذور، وإنما لم يضق الوقت عن ذكر الثاني لأن ذلك هو المفيد لتأكيد التحذير، وللتنبيه على أن المحذّر فيه قريبٍ من المحذَّر حتى لم يتسع الوقت لذلك العامل، فإذا لم يتكرر الاسم جاز الإظهار عند الكل، وحسن، وهو الأولى» لعدم سماع ذكر العامل، والنص الزائد ينتهي عند قوله: وهو الأولى، قد سقط هذا النص من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٤) في ك : «كل معمول مكرر غير موجب » تحريف.

وجوب الحذف بالمحذر منه المكرّر، وكون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرّر وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقًا.

قال المصنف كأن أصل : إياك والأسد: اتّقك[1] ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافًا إلى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا النّفس لعدم الاحتياج إليه، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل، فرجع الكاف.

ولم يجز أن يكون متّصلاً، لأن عامله مقدر ـ كما يجيء في باب المضمرات ـ فصار منفصلًا.

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مُستغنىً عنه.

والأولى أن يقال : هو بتقدير: إياك «باعد» أو« نحِّ» بإضمار العامل بعد المفعول، وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلاً، كما جاز: ما ضربت إلا إياك، وما ضربت إلا إياي.

فإن قلت: بينهما فرق، وذلك أن المفعول في الحقيقة في: ما ضربت إلا إيّاي ليس ضمير المتكلم، بل هو المتعدد المقدّر أي: ما ضربت أحدًا إلا إيّاي، فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحدٍ بخلاف قولك: إياي ضربت.

قلت: الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقًا كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير، لكونه مستقلاً مثله.

وقد صرّح السيّرافي بجواز نحو: إياي ضربتُ، وأيضًا الظاهر من كلام العرب

(١) «اتقك» أمر مر اتّق متصل به ضمير المفعول.

أن المفعول المقدّم على الفعل فيه معنى الحصر وإن منعه المصنف في شرح المفصل [١] عند قول جار الله الله: أحمد[٢] فمعنى : إياي ضربت: ما ضربت إلا إياي وإياك نعبد أي ما نعبُد إلا إياك.

وإنما وجب الحذف في الأول والثاني ، لأن القصد كما قلنا في النداء: أن يفرغ المتكلّم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يزهق[٣] والمعطوف في إياك والأسد في معنى[٤] المكرر.

وإنما وجب حذف العامل في نحو إياك والأسد، لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله، لأن معنى إياك، أيْ بعد نفسك من الأسد.

وفحوى هذا الكلام: احذر الأسد. ومعنى الأسد أي بعّد الأسد عن نفسك وهو أيضًا بمعنى احذر الأسد، لأن تبعيد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه، فكأنك قلت: الأسد الأسد.

فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذّرٌ، والأسد محذّرٌ منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟

فالجواب: [[٥]لا يجب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه إذا استحقا إعرابًا

(١) ابن الحاجب صاحب الكافية شرح كتاب «المفصّل» للزمخشري في كتاب سماه: «الإيضاح» وهو الذي تأثر به الزمخشرى في مفصله حتى اختصر منه كافيته، وهذا الشرح منه نسخة بمكتبة بلدية الأسكندرية رقم ٥٤٥ ب، وأخرى بمكتبة إبراهيم باشا رقم ١٨، وثالثة بمكتبة سوهاج رقم ٥ نحو.
انظر كشف الظنون ١ نهر ٢١٢، والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية / ١٠٧، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق / ٦٨ .

(٢) عبارة المفصل هي قوله في مقدمة كتابه : «الله أحمدُ أن جعلني من علماء العربية».

(٣) في ط : «أن يرهق» بالراء.

(٤) في ط : والمعطوف في إياك والأسد في المكرر بسقوط كلمة «معنى». تحريف .

(٥)ما بين المعقوفين سقط من «ط».

معيّـنًا إلا في المـعنى الذي دلّ عليه ذلك الإعراب الخاصّ من الفاعلـية والمفعولية والإضافة، وما حمل عليها.

وقولنا: إياك مفعـول المحل لكونه مفعولاً لبعّد، فهو مـبعّد من الأسد، وكذلك الأسد مُبَعّدٌ أيضًا من نـفس المخاطب فاشتركا في المفعوليّة لـفعل واحد ،ويكفى هذا أنه لا تجب مشاركة][1]. الاسم المعطوف للمعطوف عـليه إلا في الجبهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولاً به أي مبعداً. وكذا الأسد مبعدٌ، إذ المعنى إياك بعّد وبعّد الأسد.

[دخول مِنْ في أسلوب التحذير]

(ص): «وتقـول: «إياك مـن الأسد، ومن أن تحـذف، وإياك أن تحذف بـتقـدير «منْ» ولا تقول: إياك الأسد لامتناع تقدير: من».

(ش): إذا جاء المحـذّر منه بـعد المحذّر، فـإما أن يكـون مع «أن» أوْ لا معـها ، فالذي بـغير «أن» نحـو: إياك/ والأسدَ يجـوز فيه وجهـان: كونه مع الـواو ومع «منْ»، وفد عـرفت معنـى العطف، وأمّـا منْ فهو متـعلّق بالـفعل المقـدّر أي بعِّد نفسَك مـن الأسد. والذي مع «أن» يجوز فـيه هذا الوجهان نـحو إياك أن تحذف، وإياك من أن تحذف. ١٨٤

ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار، لأنْ أنْ حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجـملة التي بعدها بتأويـل اسْم، فلمّا طال لفظ ما هو فـي الحقيقة اسمٌ واحدٌ أجازوا فيه التخفيف قياسًا بحذف حرف الجرّ الذي هو مع المجرور كشيء واحد.

وكذا «أنّ» المصدرّية وبعـد حذف الحرف صار أنْ مع صلتها في مـحل النصّب عند سيبويه نحو: اللّه لأفعلنّ.

وقال الخليل والكسائي: هي باقية على ما كانت عليه من الجرّ .

---

(١) آخر النص الساقط من نسخة: ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

والأول أوْلى لضعف حرف الجّر عن العمل مقدّرًا، ونحو : اللهَ لأفعلنّ نادر.

وحذف حرف الجر مع غير أنْ وأنّ سماع نحو: استغفرت اللهَ ذنبًا أي من ذنبٍ وبغاهُ الخير أي بغي له.

وقال الأخفش الصّغير: يجوز حذف حرّف الجرّ قياسًا إذا تعيّن، وإن كان مع غير أنْ وأنّ، ولم يثبت، فلهذا لم يجز حذف الجار من: إيّاك من الأسد إذ ليس بقياس ولم يسمع.

فإن قيل: فاحذف العاطف قلت: حذفه أيضًا لا يجوز وهو أشذ من حذف حرف الجر، لأنه قياس مع أنْ وأنّ، شاذّ كثير في غيرهما.

وأما حذف العاطف فلم يثبت إلاّ نادرًا [١] كما قال أبو عليّ في قوله تعالى : ﴿وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[٢] أي وقلت. وأمّا قول الشاعر:

فـإيّاك إيّـاك المـراءَ فـإنـه ... إلى الشّرّ دعّاء وللشرّ جالبُ [١]

=١٧٦

فإما لضّرورة الشعر، وإما لأن إيّـاك إيّاك من باب: الأسدَ الأسدَ أي المحذّر منه مكررٌ «والمراء» منصوب باحذر.

وهذا قول سيبويه: وإما لأن «المِراء» مصدر بمعنى: أن تمارى، فحمل في جواز حذف حرف الجّر على ما يقدّر به.

ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه، وهذا قول ابن أبي إسحق.

ولا يمتنع أن يُدّعى أن الواو التي في المحذّر بمعنى مع.

★★★

(١) في ط : فلم يثبت إلا إذا كان نادراً، وعبارة النسخ المخطوطة أصوب .

(٢) التوبة / ٩٢.

(١) هو الشاهد السادس والسّتون بعد المائة في الخزانة.

واستدل به على أن حذف الواوشاذ.

ونسب البغدادي هذا الشاهد للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم بن الفضل، وقبله:

من ذا الذّي يَرْجو إلا باعدُ نَفْعَهُ ... إذا هو لم تصلُحْ عليه الأقاربُ

من شواهد سيبويه ١/ ١٤١، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، وابن يعيش ٢/ ٢٥، والعيني ٤/ ١١٣، ٣٠٨، والتصريح ٢/ ١٢٨، والأشموني ٣/ ١٨٩.

[الإغراء]

وقد ترك المصنف بابًا آخر مما يجب إضمار فعله قياسًا وهو باب الإغراء.

وضابطه : كل مُغرًى به مكرّرٍ أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

١٧٧ = أخاك أخاك إنّ مــن لا أخًـا لـه كساعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح[1]

والذي مع العطف نحو: شأنك والحجَّ، ونفسَك وما يعنيها .والعامل فيهما «الزم» ونحوه.

وعلة وجوب حذفه ما تقدّم في التّحذير، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك.

وإن لم يتكّرر، وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا أن يكون الواو بمعنى مع .



انتهى بعون الله تعالى الجزء الأول من

شرح الرضي على الكافية

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني، وأوله : المفعول فيه

(١) هو الشاهد السابع والستون بعد المائة.

واستدل به على أن «أخاك» منصوب على الإغراء وهو مكرر، يريد : الزم أخاك .

من شواهد سيبويه ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ١٨٠، وشرح شذور الذهب / ١٩٧، والعيني ٤/ ٣٠٥ والتصريح ٢/ ١٩٥، والأشموني ٣/ ١٩٢ والشاهد لمسكين الدارميّ.

فهرس الشواهد الشعرية
الجزء الأول

الفاعل

اسم ما ولا المشبهتين بليس

المفعول المطلق

فيها ازدهافٌ أيمّا ازدهاف	٨٩	٩٤	٣١٩
إنّى لأمنَحُك الصُّدودَ وإننى قسمًا إليكَ مع الصّدود لأميلُ	٩٠	٩٥	٣٢٠
أناأبوالنجم	—	٩٦	٣٢٢
إذًا لاتّبعناهُ على كلِّ حالةٍ من الدّهر جدًا غيْرَ قول التهازل	٩١	٩٧	٣٢٢
أجدَّكُما لا تَقْضيان كراكُما	٩٢	٩٨	٣٢٤
أحقًا بنى أبناء سَلْمى بن جَندل تَهدُّدُكم إيّاىَ وَسْط المجالس	٦٤	٩٩	٣٢٥
دعوتُ لِما نابنى مِسورًا فلبّى فلبّىْ يدى مِسْور	٩٣	١٠٠	٣٢٧
ضَرْبًا هذَاذَيْك وطَعْنًا وخْضا	٩٥	١٠١	٣٢٨
جاءوا بِمذْقٍ هلْ رأيت الذّئبَ قطْ	٩٦	١٠٢	٣٢٩
فقالت حنانٌ: ما أتى بك ها هنا أذو نسبٍ أم أنت بالحىِّ عارف	٩٧	١٠٣	٣٢٩
أرِضًا وذؤبانُ الخُطوب تنَوُشُنِى	٩٨	١٠٤	٣٣٠
فاها لفيك	٩٩	١٠٥	٣٣١

المفعول به

فواعِديه سَرْحَتَىْ مالِكٍ أو الرُّبا بينهما أسْهَلاَ	١٠٠	١٠٦	٣٣٩
كلاطَرَفَىْ قَصْد الأمور ذميمُ	١٠١	١٠٧	٣٤٠
جارِىَ لا تَسْتنكرى عَذيرى سَيْرى وإشفاقِى على بَعيرى	١٠٢	١٠٨	٣٤١
وإنْ تَعْتَذِر بالمحْل من ذى ضَروعها إلى الضّيف يَجْرَحْ فى عراقيبها نَصْلى	١٠٣	١٠٩	٣٤٤

المنادي

يا بُؤسَ للجهل ضرّارًا لأقوام	١٠٤	١١٠	٣٤٧
يا أبْجرَ بن أبجرٍ يا أنتا أنت الذى طَلّقْتَ عامَ جُعْتا	١٠٥	١١١	٣٤٩
سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السّلام	١٠٦	١١٢	٣٥٠
يا لَلْكُهول وللشّبّان للعجب	١٠٧	١١٣	٣٥٢
يا لَعطّافنا ويالَرياح	١٠٨	١١٤	٣٥٢
فياللّه منْ ألم الفراق	١٠٩	١١٥	٣٥٣
يا لبَكر أنْشروا لى كُلَيبًا يا لَبكرٍ أين أين الفِرار	١١٠	١١٦	٣٥٣

توابع المنادى

المنادى المتكرّر



أ.هـ شواهد الجزء الأول

فهرس موضوعات الجزء الأول

الصفحة

انتهى فهرس موضوعات الجزء الأول

رقم الإيداع ١٤٧٢٠/٢٠٠٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

: ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٢/٠١١

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

تصويبات

• الغلاف الخارجي

الخطأ	الصواب
كافِيّة: بتشديد الياء	كافِيَة: بتخفيف الياء

• من المقدمة الصفحة الخامسة

الخطأ	الصواب
السطر التاسع	
الحسن طاهر	أبو الحسن طاهر
السطر الثانى عشر	
الناصر الفاطمىّ	العاضد الفاطمىّ
السطر الثالث عشر	
سنة ٥٦٧ هـ	سنة ٥٨٩ هـ